





عدم المحقق مقدم المحقق المحقول المحقول المحقول المحقول المحقول المحقول المحقول المحقول المحتول المحتو

إِنَّ الحَمْدَ للَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرورِ أَنْفُسِنا وَمِنْ سَيَّنَاتِ أَعْمَالِنا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هادي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسولُهُ.

﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَائِدِ وَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾(١).

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِن نَفْسِ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَ ازَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالَا كَثِيرًا وَنِسَآةً ۚ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَ لُونَ بِهِ ۦ وَٱلْأَرْحَامُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٢).

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيلًا ﴿ يُصَلِحْ لَكُمْ أَعْمَلُكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٣).

أمّا بَعْدُ؛

فهذا ﴿ لِكِنَّ إِنْكُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ وَمُقَعِّدِهِ القاضي أبي يَعلَىٰ ابْنِ الفَرَّاءِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ، صَنَّفه في تَثْبيت إمامَةِ أبي بَكْرٍ وعُمرَ وعُثمانَ وعَليِّ ومُعاويَة رَضَيَّ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى صِحَّة طَريقِ تَوليهم لَها، واسْتيفائهم لشُروطِها، ورَضَيَّ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ الللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللِ



⁽١) آل عُمران: (١٠٢).

⁽٢) النَّساء: (١).

⁽٣) الأحزاب: (٧٠) و (٧١).



وبَقَائهِم أَنْمَةَ حَقَّ حتَّىٰ مَماتِهِم، مُعظِّمًا فيه مِن قَدْرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ وَالطَّوائفِ مِن أَهْلِ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ وَالطَّوائفِ مِن أَهْلِ النَّريخِ، مُستَدِلًا عَليهم بالأَدلَّةِ الشَّرعيَّةِ والعَقليَّةِ، الحَديثيَّةِ منها والتّاريخيَّة، أَلْزَيغ، مُستَدِلًا عَليهم بالأَدلَّةِ الشَّرعيَّةِ والعَقليَّةِ، الحَديثيَّةِ منها والتّاريخيَّة، مُفْنَدًا لأَدلَّتِهم، نَقَاضًا لها، سالِكًا بهم سُبُلَ الهِدايةِ لمَن أَرادَ اللَّهُ عَرَقِجَلَّ أَنْ يَفتحَ علىٰ قَلْبه وعَقلِه وبَصيرَتِه.

ومُبينًا اعْتقادَ أهْلِ السُّنةِ والجَماعةِ في الصَّحابةِ ـ رِضوانُ اللَّهِ علَيْهم - مِن تقديمِ مَن قَدَّمَه اللَّهُ وَرَسولُه؛ فأبو بَكْرِ قَدَّمَه رَسولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّىٰ بِالنَّاسِ وهو صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيُّ، فاخْتيارُ رَسولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ فَضْلُ بِالنَّاسِ وهو صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيُّ، فاخْتيارُ رَسولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ فَضْلُ مِن بيْنِ أَصْحابِه، ثمَّ قَدَّمَ أبو بَكْرٍ عُمَر فَضلًا لعُمرَ بعد أبي بَكْرٍ، ثم اجتمع أصحابُ رَسولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المَشورةِ - وهُم أهلُ للشورى - فَوقعت خيرتُهم على خير مَن بقي بعد عُمر عُثمانَ، وعليٌ رَضَى لَيْقَاللَهُ عَنْهُ إمامٌ عَدُلٌ بعد هؤلاء، إمامَتُه ثابتَةٌ، وأحكامهُ نافذَةٌ، وأمْرُهُ جائزٌ، كانَ أحقَ الناسِ بها بعد عُثمانَ، فهؤلاء الأئمَةُ أئمَةُ أئمَةُ الهُدى رَضَى لِللَّهُ عَنْهُمْ.

ومُبينًا فضَائِلَهم ومُكثِرًا من الثَّناء عَليهم، موردًا سَلامةً صُدورهم لبَعضهم البَعْضِ؛ فإنَّ اللَّه تعالىٰ قد نَظرَ في قُلوبِ العِبادِ فَوَجدَ قَلبَ مُحمَّدٍ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خيرَ قُلوبِ العِباد، فابْتَعثَهُ برِسالَتِه، واختصَّه بوَحْيه، ثمَّ نَظرَ في صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوجدَ قَلْبَ أصحابِهِ خيرَ قلوبِ قُلوبِ العِبادِ بعد قَلْبِ رسوله صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوجدَ قَلْبَ أصحابِهِ خيرَ قلوبِ قُلُوبِ العِبادِ؛ فاختارَهم لصُحبتِه، وجعلَهم أنصارَ دينِهِ ووُزَراءَ نبيه، وخصَّهم اللَّهُ العبادِ؛ فاختارَهم والفَضل والفِقهِ عن اللَّه ورسولِه، وشاهدوا الوحْي والتَّلقي بالعِلم والفَهم والفَضل والفِقهِ عن اللَّه ورسولِه، وشاهدوا الوحْي والتَّلقي عن الرَّسولِ بلا واسطَة، ونُزولُ الوحي بِلُغتهم وهي غَضَّةٌ مَحضةٌ لم تُشَبْ،





ومُراجَعَتُهم رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أَشْكَلَ عليهم من القُرآن والسُّنَّةِ حتى يُجَلّيه لهم.

وكاشفًا عن مكانتهم في الإسلام ومَوقِعهم مِنه؛ فأصْحابُ رَسولِ اللّهِ صَلَّالِللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لا يُدانيهم أَحَدٌ ولا يُقارِبُهم أَحَدٌ، ولا نَقيسُ بأصحابِ رَسولِ اللّهِ صَلَّالِللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أُحدًا؛ لأنَّهم كانوا عِمادًا للدِّينِ، وقادَةً للإسلامِ والمُسْلمينَ، وأعوانَ رَسولِ اللّهِ صَلَّاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وأنصارَهُ، ووُزراءَهُ على الحَقِّ، واتباعُ أصحابِ رَسولِ اللّهِ صَلَّاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ هو السُّنَّةُ، ولا يُذْكرونَ إلّا بخيرٍ، ويُترَحَّمُ على أوَّلِهم وآخِرِهم.

وهمْ أَبرُّ هذه الأُمَّةِ قُلوبًا، وأَعْمَقُها عِلْمًا، وأقلُّها تَكلُّفًا؛ قوْمٌ اخْتارَهم اللَّهُ لصُحبَةِ نَبيِّهِ، وإقامَةِ دينِه، فنَعرِفُ لهم حقَّهم، ونتمسَّكُ بهَدْيِهم؛ فإنَّهم كانوا علىٰ الهُدَىٰ المُسْتقيم.

وَمُحذِّرًا مِنَ انْتَقَاصِ أَحدٍ منهم؛ فمَن انتَقَصَ أَحَدًا مِن أَصحاب رَسولِ اللَّهِ، أَو أَبْغَضَه لَحَدثٍ كَانَ منه، أو ذَكرَ مَساوئه؛ كَانَ مُبتدِعًا، حتىٰ يَترحَّم عليهم جَميعًا، ويَكونَ قَلبُه لهم سَليمًا.

* وعَمَلي في تَحقيقِ هذا الكِتاب يَنقَسِم إلى أَربَعَة أَقسامٍ:
 القِسمُ الأوَّلُ: تَرجَمَة مُؤَلِّف الكِتاب:

يَنْقَسِمُ هَذَا القِسْمُ إِلَىٰ فَصْلَيْنِ:

الفَصْلُ الأَوَّلُ: حَياةُ المُؤَلِّفِ الشَّخْصِيةُ.

يَشْتَمِلُ عَلَىٰ ثَمانيةِ مَباحِثَ، هي: المَبحثُ الأوَّلُ: اسْمُهُ.





المَبحثُ الثَّاني: نَسَبُهُ.

المَبحثُ الثَّالِثُ: كُنْيَتُهُ.

المَبحثُ الرَّابعُ: شُهْرَتُهُ.

المبحثُ الخامِسُ: لَقَبُهُ.

المَبحثُ السَّادِسُ: مَولِدُهُ.

المَبحثُ السَّابعُ: أُسْرَتُهُ.

المَبحثُ الثَّامِنُ: وَفاتُهُ.

الفَصْلُ الثَّاني: حَياةُ المُؤلِّفِ العِلْميةُ.

يَشْتَمِلُ عَلَىٰ خَمْسَةِ مَباحِث، هي:

المَبحثُ الأوَّلُ: شُيوخُهُ.

المَبحثُ الثَّاني: تَلاميذه.

المَبحثُ الثَّالِثُ: وَظَائفُهُ.

المَبحثُ الرَّابِعُ: الثَّناءُ عَلَيْهِ.

المَبحثُ الخامِسُ: مُؤَلَّفاتُهُ.

القِسم الثّاني: دِراسّةُ الكِتاب:

يَنقَسِم هَذَا القِسم إِلَىٰ اثنَيْ عَشَرَ مَبْحَثًا، وهي:

المَبحثُ الأوَّل: إثبات نِسبَة الكِتاب إلى مُؤلِّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المَبحثُ الثَّاني: تَحقيق صِحَّة اسم الكِتابِ.

المَبحثُ الثَّالِث: مَنهَج المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كِتابه.

المَبحثُ الرَّابع: مَصادِر المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ المُعتَمَدة في كِتابه.





المَبحثُ الخَّامِس: تَقديرُ زَمَن تَصنيفِ الكِتابِ. المَبحثُ السَّادِس: بين كِتابنا و «كِتاب المُعتَمد» للمُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المَبحثُ السَّابع: أَهَمَّيةُ الكِتاب.

المَبحثُ الثَّامِن: المُؤاخَذاتُ عَلَىٰ الكتاب.

المَبحثُ التَّاسِع: أسبابُ عَدَم اشتِهار الكتاب.

المبحثُ العاشِرُ: وَصف النُّسخَة الخَطِّيَّة المُعتَمَدةِ للكِتابِ.

المَبحثُ الحادي عَشَر: تَقديرُ قَدْرِ الخَرْمِ الحادِث في أوَّل الكِتاب.

المَبحثُ الثَّانيَ عَشَر: عَمَلي في تَحقيق الكِتابِ.

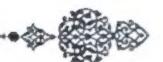
القِسمُ الثَّالثُ: النَّصُّ المُحَقَّقُ.

القِسمُ الرَّابعُ: ثَبْتُ المَصادر والمَراجِع والكِّشّافاتِ والفّهارِسِ.

وَبِذَيلِهِ للمُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كِتَابُ: «بَيَانُ مَايَلْزَمُ أَهْلَ ٱلذِّمَةِ فِعْلُهُ لِيَقَعَ بِهِ المُنِيزُ بَينَهُمْ وَبَينَ السُيمِينَ فِي مَلَاسِيمِ وَغَيرِ ذَلِكَ » صَنَّفَه في مَعنى الذِّمِي والمُعاهِدِ، وضَرورة إلزام أهْلِ الذِّمَّةِ بزي يُميَّزُهُم عن المُسلمينَ، وما يَجِبُ على وُلاةِ أُمورِ المُسلمينَ تِجاه أهلِ الذِّمَّة، وكيفيَّة مَعرفةِ التَّمييز فيما يَتعلَّقُ بالمَلابس والمَراكبِ مِن خِلال شَرحِ شُروطِ عُمرَ بنِ الخطّاب رَضَالِكُ عَنْهُ، وما يَتعلَّقُ بتمييزِ الدُّورِ والمَساكِنِ بعَلامةٍ، وما يَتعلَقُ بتمييزِ بَعَائِرِ أَهْلِ الذِّمَةِ.

فَدُونَكُمْ مَعَاشِرَ أَصْحَابِنَا الْحَنَابِلَةِ خَاصَّةً وَالْمُتَفَقِّهَةِ عَامَّةً الإِصْدَارَيْنِ الثَّالِثَ وَالثَّلاثِينَ مِنْ إِصْدَارَاتِ سِلْسِلَةِ تُراثِ الْحَنَابِلَةِ الْمُبَارَكَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَىٰ، اللَّذَيْنِ يُطبَعَانِ لأَوَّل مَرَّةٍ.





هَذَا وَقَدْ بَذَلْتُ فِي تَحْقيقِ هَذَا الكِتَابِ الجُهْدَ، وَلَا أَنْسِبُ إِلَى نَفْسِي العِصْمَةَ مِنَ الخَطَأِ وَالزَّلِ، فرَحِمَ اللَّهُ مَنْ عَثَرَ عَلَى عَثْرَةٍ لِي فَجَبَرَهَا، أَوْ عَوْرَةٍ لَى فَسَتَرَهَا.

وَأَرْجُو مِنْ إِخُوانِي أَلَا يَبْخَلُوا عَلَى أَخِيهِمْ بِمُلاحَظاتِهِمْ وَإِفاداتِهِمْ، فَلا غِناءَ لَهُ عَنْها.

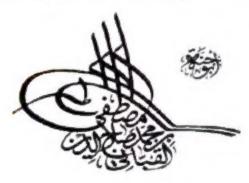
واللَّهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ لِوَجْهِهِ خالِصًا، وَأَنْ يَتَقَبَّلَهُ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ؛ إِنَّهُ وَلِي ذَلِكَ والقادِرُ عَلَيْهِ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سيدِنا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعينَ.

كَتَبَهُ (بوجنتَخ الضِهي مصطفىٰ به محمّدصَ كلع الدّينِ بنِ مَنسيّ القَبَانيّ مصطفیٰ به محمّدصَ کلع الدّینِ بنِ مَنسيّ القَبَانيّ

> تُعْرِرُكُمِيرِ الْمُحْرُونَ ٩ صَفَر سنةً ١٤٤٥ هـ الموافِقُ ٢٥/٨/٢٥ م هاتفُ: ٢٠١٢٠٦٤٠٠٠٠٠

Abo_gana_elmasry@yahoo.com





ريقسم رلفرزل ترجمت المؤلف رجمت الله

> وَيَنْقَسِمُ هَذَا القِسْمُ إِلَى فَصْلَيْنِ: الفَصْلُ الأَوَّلُ: حَياةُ المُؤَلِّفِ الشَّخْصيةُ. الفَصْلُ الثَّاني: حَياةُ المُؤَلِّفِ العِلْميةُ.





مصادر ترجمة المؤلّف رحمّه الله

- "تاريخُ بَغُدادَ": (٣/ ٥٥).

- «طبقات الحَنابِلَة»: (٣٦١/٣).

- "مَناقِبُ الإمام أَحْمَدَ" ص (٦٣٩).

- «سيرُ أعْلام النَّبَلاءِ»: (١٨/ ٨٩).

- «المَنْهَجُ الأَحْمَدُ»: (٢/ ٢٥٤).



الفَصلُ اللُّوْلِ حِيَاةِ المُؤلِّفِ الشَّخِصِةِ:

> يَشْتَمِلُ عَلَىٰ ثَمانِيةِ مَباحِثَ، هي: المَبحثُ الأوَّلُ: اسْمُهُ. المَبحثُ الثَّاني: نَسَبُهُ. المَبحثُ الثَّالِثُ: كُنْيَتُهُ. المَبحثُ الرَّابِعُ: شُهْرَتُهُ. المَبحثُ الرَّابِعُ: شُهْرَتُهُ. المَبحثُ الخامِسُ: لَقَبُهُ. المَبحثُ السَّادِسُ: مَولِدُهُ.

> > المَبحثُ السَّابعُ: أُسْرَتُهُ.

المَبحثُ الثَّامِنُ: وَفاتُهُ.



الا اسْمَهُ: مُحمَّدُ بنُ الحُسين بن مُحمَّد بن خلف بن أحمد بن الفرّاء.

الله نسبُّهُ: الفرَّامُ، وهي نسبةٌ إلىٰ خياطة الفرَّو وبيُّعه.

الله كُنيتُهُ: أبو يعَلَىٰ، ولا يُعْرِفُ لهُ ولدٌ بهذا الاسم.

* شُهْرَتُهُ: أبو يَعْلَىٰ ابْنُ الفَرَّاءِ.

* لَقَبُّهُ: القاضي، وبه يُعُرفُ إذا أُطَّلق في تُثَّب الحنابلة.

* مَوْلِدُهُ: ٢٧ أو ٢٨ مِنْ مُحَرَّم، سنة ٣٨٠ هـ.

* أَسْرَتُهُ:

- جَدُّهُ لِأُمِّهِ: عُبِيَدُ اللَّه بنْ عُثْمان بن يخيي، أبو القاسم الدَّقَاق، المُحدِّثُ الثَّقَةُ، المَعْروفُ بـ «ابْن جليقا»، توفّي سنة ٣٩٠ هـ.

- أبوه: الحُسَيْنُ بنُ مُحمّد بن خلف، أبو عبد الله، درس على الإمام أبي بَكْرِ الرّازي مَذْهَبَ أبي خنيفة حتى برع فيه، وناظر، وتكلّم، وأسند الحديث، وكانَ رَجُلًا فاضِلًا، صالِحًا، ثِقَةً، أحد الشَّهود الشُّعدَلين بمدينة السَّلام، توفي سنة ٢٩٠هـ.

- أَخُوهُ: أَبُو خَازِمٍ مُحَمَّدُ بِنُ الحُسِينِ، كَانَ عَالْمَا مُحَدَّثًا، لَكِنَّهُ نَزَعَ إلىٰ مَذْهَبِ الإعْتِزالِ، وَخَلَطَ في سَماعه، أخذ عنه الخطيب، توفّي في دمياط سنة ٤٣٠هـ.

ـ أَبْناؤُهُ:

١. أبو القاسم عُبَيْدُ اللّهِ: وُلِدَ السَّبْتَ السّابِعَ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ سَنة ١٤٣ هـ،
 وَتُوفِّيَ سَنةَ ١٦٩ هـ، وَلَدَيْهِ ٢٦ سَنَةً.





٢- أبو الحُسَيْنِ مُحَمَّدٌ القاضي: وُلِدَ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبانَ سنةَ ٤٥١ هـ ،
 وَتُوفِّي شَهِيدًا ـ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ـ سنةَ ٥٢٦ هـ.

٣- أَبُو خَازِمٍ مُحَمَّدٌ: وُلِدَ في صَفَرَ سنةَ ٤٥٧ هـ، وَتُوفِّيَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ١٩ مِنْ شَهْرِ صَفَرَ سنةَ ٩٢٧ هـ.

. أَحْفَادُهُ:

١- عَلَيُّ بِنُ أَبِي خازِمٍ مُحَمَّدِ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ الحُسَيْنِ، توفَّيَ سنةَ ٩٤٦هـ.
 ٦- مُحَمَّدُ بِنُ أَبِي خَازِمٍ مُحَمَّدِ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ الحُسَيْنِ، أَبِو يَعْلَىٰ الصَّغيرُ، شَيْخ المَذْهَبِ في زَمَنِهِ، توفَّيَ سنةَ ٩٥هـ.

٣. عَبْدُ الرَّحْيَمِ بنُ أَبِي خازِمٍ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الحُسَيْنِ، توفّي سنةَ ٥٧٨هـ.

* وَفَاتُهُ:

لَيْلَةَ الإِثْنَيْنِ، بَيْنَ العِشَاءَيْنِ، ١٩ رَمَضَانَ سنةَ ٤٥٨ هـ، وَصَلَّىٰ عَلَيْهِ ابنُهُ أَبو القاسِمِ بِجامِعِ المَنْصورِ بِبَغْدادَ، وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الإِمامِ أَحْمَدَ رَضَيَٰلِيَّهُ عَنْهُ، وَتَزاحَمَ النَّاسُ عَلَىٰ جِنازَتِهِ.

6 00 00 00 00



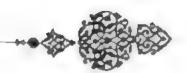


الفصل (النافي حبّاة المؤلف العلمية

 Θ and the second constants of the second constant of the second constants of the second constant of the second constant

يَشْتَمِلُ عَلَىٰ خَمْسَةِ مَبَاحِثَ، هي:
المَبحثُ الأَوَّلُ: شُيوخُهُ.
المَبحثُ الثّاني: تَلاميذه.
المَبحثُ الثالِثُ: وَظائفُهُ.
المَبحثُ الرّابعُ: الثّناءُ عَلَيْهِ.
المَبحثُ الرّابعُ: الثّناءُ عَلَيْهِ.
المَبحثُ الخامِشُ: مُؤَلِّفاتُهُ.

 $oldsymbol{\Theta}$





المبحث الأوَّلُ

. شيوخه

مِنْ جُمْلَةِ مَشَايِخِهِ:

اً عُبَيْدُ اللَّهِ بِنُ عُثْمانَ بِنِ يَحْيَى، المَعْروفُ بِهِ ابْنِ جَليقا» ت ٣٩٠ هـ. الحَسَنُ بِنُ حامِدِ بِنِ عَلَيِّ، أَبو عَبْدِ اللَّهِ الوَرّاق ت ٤٠٣ هـ. ٣ الحُسَيْنُ بِنُ أَحْمَدَ بِنِ جَعْفَرٍ، المَعْروفُ بِهِ ابْنِ البَغْدادي ت ٤٠٤ هـ. ٤ مُحَمَّدُ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسابوري، أَبو عَبْدِ اللَّهِ الحاكِمُ ت ٤٠٥ هـ. ٥ مُحَمَّدُ بِنُ أَحْمَدَ بِنِ مُحَمَّدِ، أَبو الفَتْحِ ابْنُ أَبِي الفَوارِسِ ت ٤١٢ هـ. ٥ مُحَمَّدُ بِنُ أَحْمَدَ بِنِ مُحَمَّدِ، أَبو الفَتْحِ ابْنُ أَبِي الفَوارِسِ ت ٤١٢ هـ. ٦ عُشْمانُ بِنُ عَمْرو بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ المُنْتابِ، أَبو الطَّيِّبِ الدَّقَاقُ ت ٢٨٩ هـ. ٧ عَلَيُ بِنُ أَحْمَدَ بِنِ مُحَمَّدٍ بِنِ المُنْتابِ، أَبو الحَسَنِ المُقْرِئُ ت ٤١٧ هـ. ٨ عَلَيُ بِنُ أَحْمَدَ بِنِ مُحَمَّدٍ، أَبو الحَسَنِ المُقْرِئُ ت ٤١٧ هـ. مَعْروفِ بِنِ مُحَمَّدٍ، أَبو الحَسَنِ البَرِّازُ.

5 Voc 36 / 6





المبحث القّاني

تَلامِيذُهُ

مِن أَبْرِزِ تَلاميذِهِ:

١. أَحْمَدُ بنُ عَلى بنِ ثابِتٍ، أَبو بَكْرِ الخَطيبُ ت ٤٦٣ هـ.

٦ عَبْدُ الخالِقِ بنُ عيسَىٰ، أبو جَعْفَرِ الهاشِميُّ الشَّريفُ ت ٤٧٠ هـ.

٣. الحَسَنُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ البِّنَّاءِ، أبو عَليَّ المُقْرِئُ ت ٤٧١ هـ.

٤ يَعْقُوبُ بِنُ إِبْرِاهِيمَ بِنِ أَحْمَدَ، أَبُو عَلَيَّ البَرْزَبِينِي ت ٤٨٧ هـ.

٥٠ عَلَيْ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ عَلِي بِنِ أَحْمَدَ، أَبِو مَنْصورِ الأَنْبارِيُّ ت ٥٠٧ هـ.

٦ - مَخْفُوظُ بِنُ أَحْمَدَ بِنِ الحَسَنِ، أَبُو الخَطَّابِ الكَلْوَذاني ت ٥١٠ هـ.

٧ عَلَيُّ بنُ عَقيل بنِ مُحَمَّدِ، أَبو الوَّفاءِ البَغْدادي ت ٥١٣ هـ.

٨-رِزْقُ اللَّهِ بنُ عَبْدِ الوَهَابِ بنِ عَبْدِ العَزيزِ ، أبو مُحَمَّدِ التَّميمي ت ٤٨٨ هـ.
 وَغَيْرُهُمْ كُثُرٌ.

6 20 20 VO





الثرث

حیث حسر شدید آزد مازه مکار نبخه آی حدید آغر منا، حید دهد بی حدید آغر منا، حید دهد بی حدید آغر منا، حید دهد بی حدید بی حدید منا مکان نا حفاظ عصباً حدید حصور

ارد:

جن حسل الإفتاء وقات نأتيا المسائل من المحتف إلياج المحلاقة، فكاله أيجب عبيه، سيد احراء في مسائل وردت من المحرم، ومن تنيس، ومن أصنيال، ومن بنياد إنين

ح. لنده

الرائيجي إنه برائب

ائر المرح في المنشالات

المنابعة المنابعة



فَأُجِيبَ لِذَلِكَ، فَتَوَلَّىٰ القَضاءَ، وَحَسُنَتْ فيهِ سيرَتُهُ.

ثُمَّ أُضيفَ إِلَيْهِ - بِجانِبِ قَضاءِ دارِ الخِلافَةِ - قَضاءُ الحَريمِ، ثُمَّ قَضاءُ حَرّانَ وَحُلُوانَ.

وَظَلَّ قاضيا إِلَىٰ أَنْ ماتَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

No 00/0





المَبحثُ الرَّابعُ الثَّناءُ عَلَيْهِ

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: ﴿ لَمْ أُدْرِكُ فِيمَا رَأَيتُ مِنَ العُلَمَاءِ عَلَىٰ اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ - مَنْ كَمُلَتْ نَهُ شَرَائِثُ الاجْتِهَادِ المُطْلَقِ إِلَّا ثَلاثَةً، وَذَكَرَ أَوَّلَهُمُ القاضي أَبا يَعْلَىٰ ». وَقَالَ: ﴿ نَقَضي أَبو يَعْلَىٰ الْمَمْلُو ءُ عَقْلًا وَزُهْدًا وَوَرَعًا ».

قَالَ ابْنُ الجوزي: «انْتَهَى إِنَيْهِ عِلْمُ الْمَذْهَبِ، وَكَانَتْ لَهُ الْتَصانيف الكَثْيرَةُ في الْمُصوبِ والنَّوْرِعَ".

وَقَالَ: ١كنَ فَقَيهٌ نَزِهُ مُتَعَفَّفًا ١.

وَقَالَ: ﴿ جَمَعَ الْإِمَامَةَ وَالْفِقْهِ وَالْصَّدُقَ وَحُسْنَ الْخُلُقِ وَالتَّعَبُّدَ وَالتَّقَشُفَ و نَخُشُوعَ وَحُسْنَ الْسَمْتِ وَالْصَّمْتَ عَمَا لَا يَعْنِي ۗ .

قَالَ الذَّهَبِيُّ: ﴿ فَمَيْخُ الْحَدْبِدَةِ، الْقَاضِي الْحَبْرُ، صَاحِبُ التَّصَانيفِ، وَفَقيهُ عَصْرِهِ، كَنَ إِمَّمَ لَا يُدْرَكُ قَرَارُهُ، وَلَا يُشَقُّ غُبارُهُ، وَجَمِيعُ الطَّائفَةِ مُعْتَرِفُونَ بِفَصْلِهِ، وَمُغْتَرِفُونَ مِنْ بَحْرِهِ ١.

وَقَالَ: ١١لَإِمهُ الْعَلَامَةُ. شَيْخُ الحَنابِلَةِ، أَفْتَىٰ وَدَرَّسَ، وَتَخَرَّجَ بِهِ الأَصْحابُ، وانْتَهَتْ إِنِّهِ الإَصْحابُ، وانْتَهَتْ إِنَّهِ الإِمامَةُ في الْفِقْهِ، وَكَانَ عَالِمَ الْعِراقِ في زَمانِهِ».

وَقَالَ: "في الْفِقْه وَمَعْرِفَةِ مَذَاهِبِ النَّاسِ وَمَعْرِفَةِ نُصوصِ أَحْمَدَ رَجَمَهُٱللَّهُ و ختلافها. وإمامٌ لا يُدْرَكُ قَرَارُهُ رَجَمَهُٱللَّهُ».

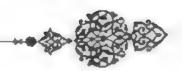
وَقَالَ: "كَانَ ذَا عِبَادَةِ وَتَهَجُّدٍ، وَمُلازَمَةٍ لِلتَّصْنِيفِ، مَعَ الجَلالَةِ والمَهابَّةِ".



سرجية المؤلّف بين الله -----

وقال: «كانَ مُتعَفِّفًا، نَزِهَ النَّفْسِ، كَبِيرَ القَدْرِ، ثَخِينَ الوَرَعِ». قالَ ابْنُ كثيرٍ: «شَيْخُ الحَنابِلَةِ، وَمُمَهِّدُ مَذْهَبِهِمْ في الفُروعِ». وَقَدْ أَثْنَىٰ عَلَيْهِ العُلَماءُ بِما يَطولُ ذِكرُهُ، والغَرَضُ هُنا الإخْتِصارُ.







المَبحثُ الرَّابعُ مُؤَ لَّفاتُه (۱)



أوَّلا: المُؤَلَّفات المَطْبوعة:

١- إبطال التَّأُويلات لِأَخْبارِ الصَّفات.

٢ الأحكام السُّلطانية.

٣- الأَمْرُ بِالمَعْروفِ والنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ (٢).

٤- تَنْزِيهُ خالِ المُؤْمِنِينَ مُعاوِيةً بن أَبِي سُفْيانَ رَضِحَاٰيِسَهُ عَنْهُ (٣).

٥- التَّوكُلُ^(٤).

٦- الجامعُ الصّغيرُ (٥).

- التَّعْليق «الجُزْء الثَّاني والتَّالثُ والرَّابعُ».

٧. رُؤوس المَسائل(٦).

٨ الرُّوايَتَيْنِ والوَجْهَيْنِ.

⁽٦) طبع بتحقيقي ولله الحمد عن دار المنهاج القويم/ سوريا.



⁽١) ملاحظة: جميع مؤلَّفات القاضي أبي يَعْلَى رَجْمَهُ آللَّهُ ستَخرُج - إِنْ شاءَ اللَّهُ ـ في هَذِهِ السَّلسِلة، ما طُبِعَ مِنْها وما لَمْ يُطبِّع.

⁽٢) طُبع بتحقيقي . وللَّه الحمد . عَنْ دار المِنْهاج القويم/ سوريا.

⁽٣) طُبع بتحقيقي. ولله الحمد. عَنْ دار المِنْهاج القويم/ سوريا.

⁽٤) طبع بتحقيقي ولله الحمد عن دار المنهاج القويم/ سوريا.

⁽٥) طُمع بتحقيقي. ولله الحمد. عنْ دار المنْهاج القويم/ سوريا.



٩ الطِّتُ (١).

١٠ العُدَّةُ في أُصولِ الفِقْهِ.

١١. فَضْلُ لَيْلَةِ الجُمُعَةِ عَلَىٰ لَيْلَةِ القَدْرِ (٢).

16. مَجالِسُ أَبِي يَعْلَىٰ «سِتَّةُ مَجالِسَ حَديثيةٍ».

١٣. مُخْتَصَرِ المُعْتَمَدِ.

16. مسائلُ الإيمانِ.

١٥ شَرْحُ مُخْتَصَرُ الخِرَقي.

١٦. تَفْضيلُ الفَقْرِ عَلَىٰ الغِنَىٰ (٢).

1٧ ـ الكَلامُ في حُروفِ المُعْجَمِ (١).

11. الخِلافُ الكَبيرُ «الجَزْء العاشِرُ»(٥).

. الفَوائدُ الصِّحاحُ والأَفْرادُ والحِكاياتُ «الجَزْء الخامِسُ».

ثانيا: المُؤَلِّفات المَخْطوطَةُ:

ـ شَرْحُ مُخْتَصَرِ الخِرَقي (جُزء).

19. مُخْتَصَرُ إِبْطال التَّأُويلاتِ لِأَخْبارِ الصَّفاتِ.

٠٠. الإمامَةُ، وهو كتابنا هذا.

⁽٥) طُبع باسم التَّعليق الكبير، وهذا خَطأً.

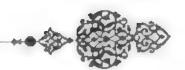


⁽١) طُبع بتحقيقي. وللَّه الحمد. عَنْ دار الأوراق النَّقافية/ المملكة العربية السُّعودية.

⁽٢) طُبع بتحقيقي. وللَّه الحمد. عَنْ دار المِنْهاج القويم/ سوريا.

⁽٣) طُبع بتحقيقي ـ وللَّه الحمد ـ عَنْ دار المِنْهاج القويم/ سوريا.

⁽٤) طُبِع بتحقيقي وللَّه الحمد عَنْ دار المِنْهاج القويم/ سوريا.



ثَالِثًا: المُؤَلَّفَاتُ الَّتِي لَمْ نَعْثُرْ عَلَيْهِا حَتَّى الآنَ:

٢١- إِبْطَالُ الْحِيَلِ.

٢٢. إِثْبَاتُ إِمامَةِ الخُلَفاءِ الأَرْبَعَةِ.

٢٣. أَحْكَامُ القُرْآنِ.

٢٤ الإختِلاف في الذَّبيح.

٥٥ - أَرْبَعُ مُقدِّماتٍ في أُصولِ الدّياناتِ.

٢٦ الانتِصارُ لِشَيْخِنا أبي بَكْرِ.

٧٧ - إيجابُ الصّيام لَيْلَةَ الإغمام.

٢٨. إيضاحُ البيانِ.

٢٩ التَّخْريجُ.

٣٠ التَّعْليق في مَسائل الخِلافِ.

٣١. تَكُذيبُ الخَيابِرَةِ فَيما يَدَّعونَهُ مِنْ إسْقاطِ الجِزْيَةِ.

٣٢. الجامِعُ الكَبيرُ، قِطْعَةٌ تَشْمَلُ: «الطَّهارَةَ، وَبَعْضَ الصَّلاةِ، والنَّكاحَ، والصَّداقَ، والخُلْعَ، والوَليمَةَ، والطَّلاقَ».

٣٣. جُزْءٌ في المَفْهوم.

٣٤ جَواباتُ مَسائلَ وَرَدَتْ مِنْ أَصْفَهانَ.

٣٥. جَواباتُ مَسائلَ وَرَدَت مِنَ الحَرَم.

٣٦ جَواباتُ مَسائلَ وَرَدَتْ مِنْ تِنْيسَ.

٣٧ جَواباتُ مَسائلَ وَرَدَت مِنْ مَيّافارِقينَ.

٣٨ الخِصالُ والأَقْسامُ.





٣٩ الخِلافُ الكبيرُ.

ما دُمُّ الغِناءِ.

١٤- الرَّدُّ عَلَىٰ ابْنِ اللَّبَّانِ.

١٤- الرَّدُّ عَلَىٰ الأَشْعَريةِ.

12. الرَّدُّ عَلَىٰ الباطِنيَّةِ،

٤٤. الرَّدُّ عَلَىٰ الكَرَّاميةِ.

10- الرَّدُّ عَلَىٰ المُجَسِّمَةِ.

23- الرِّسالَةُ إِلَىٰ إِمام الوَقْتِ.

٤٧ـ الرُّوحُ والنَّفْسُ. ۚ

11. الشَّرْحُ الصَّغيرُ

23 شَرْحُ المَذْهَب.

٥٠ شُروطُ أَهْلِ الذِّمَّةِ.

٥١. عُيونُ المَسائل.

٥٠ الفَرْقُ بَيْنَ الآلِ والأَهْل.

٥٣ الفَوائدُ الصِّحاحُ والأَفْرَادُ والحِكاياتُ.

٥٤ فضائلُ أَحْمَدَ.

٥٥ القَطْعُ عَلَىٰ خُلودِ الكُفّارِ في النّارِ.

٥٦ الكِفايَةُ في أصولِ الفِقْهِ.

٥٧ الكلامُ عَلَىٰ الإستواء.

٥٨ اللِّباسُ.





٥٩ المُجَرَّدُ في المَذْهَب.

٦٠. مُختَصَرُ العُدَّةِ في أُصولِ الفِقْهِ.

٦١. مُختَصَرُ الكِفايَةِ في أُصولِ الفِقْهِ.

٦٢ مُختَصَرُ المُقْتَبَسِ.

٦٣ مُختَصَرٌ في الصّيام.

٦٤ المَذْهَبُ.

70 مسائل الإيمان.

٦٦. المُعْتَمَدُ

٦٧ المُقْتَبَسُ،

٦٨ مُقَدِّمَةٌ في الأَدَبِ.

٦٩. نَقْلُ القُرْآنِ.

5 / 25 36 / O





مُجْمَلُ أَحْداثِ حَياةِ القَاضِي رَحْمَهُ ٱللَّهُ المُؤرِّخَة

السَّنَّهُ الحَّدَثُ

٣٨٠ ه وُلِدَ أَبُو يَعْلَىٰ.

سَمِعَ مِنْ شَيْخِهِ المُحَدِّثِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ بْنِ شَاذَانَ السُّكَرِيِّ ٣٨٥ هـ الحَرْبِيِّ فِي رَبِيعِ الآخِرِ.

٣٨٥ ه سَمِعَ مِنْ شَيْخِهِ المُحَدِّثِ عَلِيَّ بْنِ مَعْرُوفِ البَزَّازِ.

٣٨٥ ه قَرَأُ عَلَىٰ شَيْخِهِ المُحَدِّثِ عُثْمَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ المُنْتَابِ.

سَمِعَ مِنْ شَيْخَتِهِ المُحَدِّثَةِ أَمَةِ السَّلَامِ بِنْتِ أَحْمَدَ بْنِ كَامِلِ فِي ٣٨٦ هـ رَبِيعِ الأَوَّلِ.

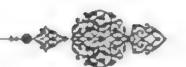
٣٨٦ ه قَرَأُ عَلَىٰ شَيْخِهِ المُحَدِّثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَالِكِ البِّيع.

سَمِعَ مِنْ شَيْخِهِ المُحَدِّثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الحُسَيْنِ، ابْنِ ٣٨٦ هـ أَخِي مِيمِيِّ الدَّقَّاقِ.

٣٨٦ ه سَمِعَ مِنْ شَيْخِهِ المُحَدِّثِ مُوسَىٰ بْنِ عِيسَىٰ السَّرَاجِ.

٣٨٨ ه قَرَأَ عَلَىٰ جَدِّهِ الشَّيْخِ المُحَدِّثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ.





٣٩٠ هـ تُوْفَيَ وَ بِدُهُ رَحْمَهُ لَمَّهُ.

٤٠٣ م بَدَأَ فِي التَّتَلَمَّذُ على أبي عَبْد اللَّه الن خامد رَحمهُ لمة.

١١٤ هـ سافَر إِلَىٰ بيت الله الحرام الأداء فريضة الحج.

٢١٤ه عُرضَت عَلَيْهِ الشَّهِدةُ فأبَى.

٢٣٤ ه مُنَاظَرَةٌ عِنْدَ الْخَنِيغَةِ سِتبَ كِتَابِهِ ﴿ إِبْطَالُ لَتَّاوِيلَاتِ ١.

١٤٠ ه شيد عِنْدَ الْقَاضِي الْبَنِ مَاكُولًا.

هاده مُنَاظَرَةٌ عِنْدَ الْخَلِيقَةِ.

٣٤٢ هـ وَلِلا وَنَدُهُ عُبَيْدُ اللَّهِ.

٧٤٧ هـ أَوَلَّى الْقَضَّاءَ.

١٥١ه وَيْدَ وَلَدُهُ مُحَمَّدُ الْقَاضِي.

مَجْلِسٌ لِلقَاضِي فِي مَسْجِدِ الْمَنْصُورِ يَوْمَ الْجُمْعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ١٥٦ه هـ ٢٩ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ.

مَجْلِلُ لِلقَاضِي فِي مَسْجِدِ المَنْصُورِ يَوْمَ الْجُمُّعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ١٥٧ه هـ د مِنْ مُحَرَّم.

مَجُلِسٌ لِلفَّاضِي فِي مَسْجِدِ المَنْصُورِ يَوْمَ الجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٧٥٤ هـ ٧ خَلَوْنَ مِنْ رَجَبٍ.





مَجْلِسٌ لِلقَاضِي فِي مَسْجِدِ المَنْصُورِ يَوْمَ الجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٤٥٧ هـ ٢٨ مِنْ شَعْبَانَ.

مَجْلِسٌ لِلقَاضِي فِي مَسْجِدِ المَنْصُورِ يَوْمَ الجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٤٥٧ هـ ٢ مِنْ ذِي الجِجَّةِ.

٤٥٧ هـ وُلِدَ وَلَدُهُ مُحَمَّدٌ أَبُو خَازِمٍ.

مَجْلِسٌ لِلقَاضِي فِي جَامِعِ المَدِينَةِ يَوْمَ الجُمُّعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٨ مِنْ مُحَرَّمِ.

٤٥٨ ه تُوُفِّيَ أَبُو يَعْلَىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

() co





نَموذَجُ مِنْ خَطِّ القاضي أبي يَعْلَى ابْنِ الفَرَّاءِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١)



⁽١) اكتشفه وتكرّم عليّ به الشّيْحُ الدُّكْتورْ مُحمّد بْن عبدِ اللّهِ السُّريّع حَفظهُ اللّهُ تَعالَى.



اليسم الياني وكارت اللتاب

ويَنقَسِم هَذَا القِسم إِلَىٰ اثنَي عَشر مَبْحَثًا، وهي: المَبحثُ الأوَّل: إثبات نِسبَة الكِتاب إلىٰ مُؤلِّفه رَحْمَهُ ٱللَّهُ.

المَبحثُ الثَّاني: تَحقيق صِحَّة اسم الكِتاب.

المَبحثُ الثَّالِث: مَنهَج المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كِتابه.

المَبحثُ الرَّابِع: مَصادِر المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ المُعتَمَدة في كِتابه.

المَبحثُ الخَّامِس: تَقدير زَمَن تَصنيف الكِتاب.

المَبحثُ السَّادِس: بين كِتابنا و «كِتاب المُعتَمد» للمُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

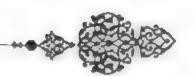
المَبحثُ السَّابع: أَهَمِّية الكِتاب،

المَبحثُ الثَّامِن: المُؤاخَذات عَلَىٰ الكتاب.

المَبحثُ التَّاسِع: أسباب عَدَم اشتِهار الكتاب.

المَبحثُ العاشِر: وَصف النُّسخَة الخَطّية المُعتَمَدة للكِتاب.

المَبحثُ الحادي عَشَر: تَقدير قَدر الخَرْم الحادِث في أوَّل الكِتاب. المَبحثُ الثَّاني عَشَر: عَمَلي في تَحقيق الكِتاب.



المبحث الأوّلُ السبحة الكتابِ إلى مُؤلّفه رَحْمَهُ ٱللَّهُ

في العادَةِ يُعرَفُ اسمُ الكِتابِ ومُؤلِّفِه مِن خِلال غُلافهِ وغاشِيَتِه، فيكتفِي المُحقِّقُ عَالبًا عبذلك في إثباتهما، ولكنْ عندما يَحدُثُ خِلافُ ذلك كأنْ تَسقُطَ غاشيةُ الكِتابِ أو يُطمَسَ اسمُ أَحَدِهما، أوْ يُترَكَ وَعِنئذِ يَحتاجُ المُحقِّقُ اللّي بَذْلِ الجُهدِ في تَعْيينِهما مُستعينًا على ذلك بعِدَّةِ أُمورٍ ومِنها البَحثُ عن نُسخَةٍ أُخرى من الكِتابِ مُثبَتًا عليها اسمُ الكِتابِ ومُؤلِّفِه، أو بِالنَّظرِ في نَصِّ الكِتابِ وطُرَّتِه، فلرُبَّما ذكرهُ المُؤلِّف خِلالَ كِتابِه، أوْ يَرجِعُ إلى مُؤلِّفاتٍ نَقلَت عنه قارِنَةً النَّقلَ باسْم الكِتابِ وغيرِ ذلك.

وهَذا ما قَدْ واجَهْتُه في كِتابناً هذا؛ حيثُ إِنَّه قدْ سَقطَتْ مِن أَوَّلِه أَوْراقً ضِمْنُها غاشِيَةُ الكِتابِ ممَّا أَفقدَني المَعرفَةَ العاجِلَةَ لِاسم الكِتابِ ومُؤلِّفِه.

وممَّا زادَ الأَمْرَ صُعوبةً أنَّه لم يَعتمِدْ علىٰ كِتابِنا أَحدٌ مِن الأَصْحابِ - فيما طُبِعَ مِن كُتُبِهم - حتىٰ تَلاميذ المُؤلفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويُنظَرُ أَسْبابُ ذلك ص (٥٩).

ولمَّا كَانَ هذا هو الحالَ والواقِعَ، فقَدْ أَخذْتُ في الاعْتمادِ على طُرُقٍ أُخْرَىٰ للوُقوفِ علىٰ المَعْرفةِ الصَّحيحةِ لمُؤلِّف الكِتابِ وإثباتِ صِحَّةِ نِسبَةِ هذا الكِتابِ إليه، وذلك عنْ طَريقِ اسْتقراءِ نُصوصِ الكِتابِ والنَّظَرِ إلىٰ الشَّواهِد والنَّظَائرِ.





وهو ما أَتَىٰ-بتَوفيقِ اللَّهِ تَعالَىٰ-بثَمَرتِه ونَتيجَتِه، فقد اسْتَطَعْتُ-بحَمدِ اللَّهِ التَّشُتُ مِن صِحَّةِ نِسبَةِ هذا النَّصِّ الذي بيْنَ أيدينا إلىٰ القاضي أبي يَعْلَىٰ ابنِ الفَرَّاءِ مُحمَّدِ بنِ الحُسينِ بنِ خَلَفٍ المُتوفَّىٰ سَنَةَ ١٥٨ هـ، وذلكَ بِناءً علىٰ أدِلَّةٍ قويَّةٍ ظاهرَةٍ يَقينيَّةٍ غيرِ مَسْكوكٍ فيها، ولا تَحْتملُ حَمْلَها علىٰ وجهِ آخَرَ.

وفيما يَلِي أَبرزُ تِلكَ الأَدِلَّة، مُرتَّبًا إياها على رُتبَةِ القُوَّةِ والحَسْمِ إلى الأَدْنى:
- تَصريحُ النَّاسِخِ الأَوَّلِ للكِتابِ بِنِسبته إلىٰ ما سَمَّاه «أبي يَعْلَىٰ» حيث قال في نصِّ مُدرَجٍ في نَصِّ الكِتابِ ص (٢٦٤): «كَتَبتُ (الجَنَّة) حَزْرًا منِّي، وإلَّا في نصِّ مُدرَجٍ في أصل شَيخنا أبي يَعلَىٰ» فوقفنا علىٰ كُنيَةِ المُؤلِّفِ.

ـ تَطابقُ النُّصُوصِ بيْنَ كِتابنا هذا وكِتابِ «المُعتمَدِ في الاعتقادِ» وكِتابِ «تَنْزيهِ مُعاوِيَةَ» الثَّابِتَةِ نِسبَتُهما للقاضِي أَبي يَعْلىٰ ابْنِ الفَرَّاء، وهي كَثيرَةٌ جَدَّا ولا داعِيَ لسَرْدها أو بَعْضِها.

. يَحوي الكِتابُ شُيوخَ المُؤلِّفِ رَحمَهم اللَّهُ، أَمثالَ أَبِي عَبدِ اللَّهِ الحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ، وعبرَ عنه بصِيغَتِه المَشهورَةِ عنه «شَيخُنا أَبو عبدِ اللَّهِ»، يُنظَرُ ص (٢٠٤).

. يَحوي الكِتابُ أَسانيدَ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ المَشهورَةَ عنْ مَشايخِهِ المَعروفينَ، أَمثالِ أَبِي طالِبٍ العُشَارِيِّ وأبي مُحمَّدِ الحَسنِ الخَلَّالِ وأبي مُحمَّدِ الحَسنِ الخَلَّالِ وأبي مُحمَّدِ الحَسنِ الخَلَّالِ وأبي مُحمَّدِ الحَسنِ الغَلَّالِ وأبي مُحمَّدٍ الحَسنِ الخَلَّالِ وأبي مُحمَّدٍ الحَسنِ الغَلَّالِ وأبي مُحمَّدٍ الحَسنِ الغَلَّالِ وأبي مُحمَّدٍ الحَسنِ الغَلَّالِ وأبي

- تَصريحُه خِلالَ الكِتابِ على إجازَتِه مِن بَعض مشايخِه، أَمْثَالِ أَبِي مُحمَّدٍ الحَسنِ بِنِ عُثْمَانَ العَطَّار، يُنظر ص (١٧٥)، وأبي الحَسن عَلِيِّ بنِ مُحمَّد بنِ الحَسنِ بنِ عُثْمَانَ العَطَّار، يُنظر ص (١٧٥)، وأبي الحَسن عَلِيِّ بنِ مُحمَّد بنِ بِشرَانَ، يُنظرُ ص (١٧٤)، وأشارَ إلىٰ كِلتا الإجازتيْنِ في كِتابهِ المَشهودِ المَعروفِ بـ «التَّعليقِ».





- التَّطابُقُ بيْن وَصْفِ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ لكِتابِهِ «الإمامَةِ» - وذلك في مُقدِّمةِ كِتابِ «الأَحْكامِ السُّلطانيَّةِ» ص (٧٩) حيثُ قالَ: «فإنِّي كُنْتُ صنَّفْتُ كِتابَ الإمامَةِ، وشَرحْتُ فيه مَذاهبَ المُتكلِّمينَ، وحِجاجَهم، وأَدِلَّتنا، والأَجْوبَةَ عمَّا ذكروهُ» - وبيَّنَ طَريقة بِناءِ كِتابنا هذا ومَنْهجَه فيه.

- تَشَابُهُ الأُسْلُوبِ التَّصنيفيِّ للمُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِيْنَ كِتابِنا هذا ومُؤلَّفاتِه الأُخْرَىٰ، مِثلَ «كِتابِ ما يَلْزَمُ أَهْلَ الذِّمَّةِ فِعْلُهُ » الذي يَلتَحِقُ به في طَبْعَتِنا هذه. - تَشَابُهُ الأُسْلُوبِ الإستدلاليِّ فيما يَتعلَّقُ بالنَّصوصِ والرِّواياتِ والتَّعليقِ عليها بيْنَ كِتابنا هذا ومُؤلَّفاتِه الأُخْرَىٰ جَميعِها.

- إذا عَرَفنا أنَّ اسمَ المُؤلِّف أَبو يَعْلَىٰ - مِن تَصْرِيحِ النَّاسِخِ الأَوَّلِ - ونَظَرْنا إلىٰ تاريخِ نَسْخِ المَخطوطِ وأنَّ هذه النُّسْخةَ مَنْقولةٌ عن نُسْخةٍ مَنقولةٍ - بخَطً تِلْميذِ المُؤلِّفِ - مِن أصلِ المُؤلِّفِ، فإنَّ التَّباعُدَ الزَّمَنِيَّ مَنطقِيٌّ للغايَةِ لافتِرَاض أنَّ مُؤلِّف هَذا الكِتَاب هُو القَاضِي أبو يَعلَىٰ ابن الفَرَّاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأَرَىٰ فِيمَا قَدْ قَدَّمْتُه غَايَة الكِفايَة في طَمْئَنَةِ قَلْبِ المُحقِّقِ ابْتداءً وقُلُوبِ القُرَّاءِ تَبعًا عَلَىٰ صِحَّةِ ما قرَّرْناه مِن نِسبَةِ هذا الكِتابِ إلىٰ القاضي أبي يَعْلَىٰ ابْنِ الفَرَّاءِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

6400 c6/0





المبحث الثّاني تحقيقُ اسْم الكِتاب

كما سَبَقَ وذكرنا أنَّ اسمَ الكِتابِ يُعرَفُ مِن غُلافِهِ أو مُقدَّمة مُوْلِفِهِ؛ فيكتفي المُحقِّقُ بذاك في إثباتِ اسْمِه، ولمَّا كانتِ النُّسخَةُ الخَطيةُ المُعتمدةُ للكِتابِ مخرومةَ الأوَّلِ، أَذهَبَ خَرْمُها الحَادِثُ غَاشِيةَ الكِتابِ والتي تَحْوي دائمًا اسمَ الكِتابِ، وزادَ الأَمرُ صُعوبة أنَّها نُسخةٌ وَحيدةٌ فَريدةٌ للكِتابِ ليس لها أختٌ، ثمّ زادَ الأَمْر تَعقيدًا أنَّ المؤلِّف رَحِمَةُ اللَّهُ لم يَذكُرُه خلالَ الكِتابِ، ثم خُلو نظامٍ تَرقيمِ الكَراريسِ عَنْه، ثم زادَ التَّعقيدَ تَعقيدًا بأنْ لمْ يَعتمِدْ على كِتابنا هذا أحدٌ مِن علماءِ المَذهبِ ومُصنَّفيه فيما طبعَ مِن كُتُبِهم، حتىٰ تَلاميذُ المُؤلِّف المُقرَّبونَ لم يَعْتمدوا عليه، فعندئذِ يَحتاجُ المُحقِّقُ إلىٰ بذْلِ الجُهْدِ في تَعيينِ المُقرَّبونَ لم يَعْتمدوا عليه، فعندئذِ يَحتاجُ المُحقِّقُ إلىٰ بذْلِ الجُهْدِ في تَعيينِ المُقلِّبونَ لم يَعْتمدوا عليه، فعندئذِ يَحتاجُ المُحقِّقُ إلىٰ بذْلِ الجُهْدِ في تَعيينِ المُقرَّبونَ لم يَعْتمدوا عليه، فعندئذِ يَحتاجُ المُحقِّقُ إلىٰ بذْلِ الجُهْدِ في تَعيينِ المُقلِّبونَ لم يَعْتمدوا عليه، وكذلك البَحثُ في مُصنَّفاتِ المُؤلِّف رَحمَهُ اللَّهُ فرُبَّما ذَكرَه في أُحدِ كُتُبِه، وكذلك البَحثُ في مُصنَّفات أَصْحابِنا رحمهم اللَّه فلرُبَّما نَقَلَ عنه أَحدُهم أو ذَكرَه.

وكانَ مِن نَتيجةِ هذا الإستقراءِ والبَحْثِ؛ ظُهورُ ثَلاثَةِ تَسْمياتٍ، يُحتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إحداها اسمًا صَحيحًا للكِتاب، وهي:

الإسمُ الأوَّلُ: كِتابُ الْإِمَامَةِ.

الإسمُ الثَّاني: كِتابُ المُعْتَقَدِ.

الاسمُ التَّالِثُ: كِتابُ إثباتِ إمامةِ الخُلفاءِ الأربعةِ.





١- ما يَتعلَّقُ بتسميتِه بـ «كِتابِ الإمامّةِ» وهو الصَّحيحُ في نَظري:

نصَّ عليه المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في مُقدَّمتِه لكِتابِ «الأَحْكامِ السُّلطانيَّةِ» ص (٧٩): "فإنِّي كُنتُ صَنَّفتُ "كِتابَ الإمامَةِ» ـ وذكرْتُه في أثناء "كِتابِ المُعتمَدِ» ـ وشَرحْتُ فيه مَذاهبَ المُتكلِّمينَ وحِجاجَهم، وأدِلَّتَنا، والأَجْوبَةَ عمَّا ذكروه، وقدْ رَأيتُ أَنْ أُفْرِدَ كِتابًا في الإمامَةِ، أَحْذَفُ فيه ما ذكرتُ هناك من الخِلافِ والدَّلائلِ، وأزيدُ فيه فُصولًا أُخَرَ، تَتعلَّقُ بما يَجوزُ للإمامِ فِعْلَهُ مِن الوِلاياتِ وغَيْرها».

ويَظْهَرُ من النَّصِّ ما يلي:

أنَّ القاضي قدْ صَنَّفَ "كِتابَ الإمامَةِ" ابتداءً، ثمَّ لمَّا صنَّفَ "كتاب المُعتمَدِ في الإعتقادِ" ولمَّا كانَ أساسُ مَباحثِ أُصول الدينِ الإتيانَ على ذِكْرِ في الإمامَةِ والأئمَّةِ، فكانَ مِن البَديهيِّ أنْ يُضَمِّنَه القاضي رَجِمَهُ ٱللَّهُ "كِتاب الإمامَةِ" الأمصنَّفَ الجاهِزَ، وأنْ يَستعينَ بكِتابه القَديم بَدلًا منْ أنْ يُصنَف تَصْنيفًا المُصنَّف الجاهِزَ، وأنْ يَستعينَ بكِتابه القَديم بَدلًا منْ أنْ يُصنَف تَصْنيفًا المُعامَةِ" لَيُذكُرَ فيه بَعضَ ما صَنَّفه في "الإمامَةِ" مَحديدًا، ثمَّ صنَّف والدَّلائلِ، وزادَ عليه ما يَتعلَّقُ بما يَفعلُهُ الإمامُ مِن تَوليةِ الوُلاةِ والقُضاةِ وغيرِ ذلك ممَّا لم يَذكُرُه في "كِتابِ الإمامَةِ" المُفرَدِ، وتَبعًا لذلك "كِتابُ المُعتمَدِ" المُتضمِّنُ له.

فإنْ قيلَ: فرُبَّما أرادَ المُؤلفُ رَحِمَهُ أللَّهُ كِتابًا غيْرَ نُسخَتِنا هذه.

قُلتُ: قدْ وَصفَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كِتابَهُ «الإمامَةَ» فقالَ: «شَرخْتُ فيهِ مَذاهبَ المُتكلِّمينَ وحِجاجَهم، وأَدِلَّتَنا، والأَجْوبَةَ عمَّا ذَكروهُ»، وإنَّ النَّاظرَ في كِتابِنا هذا يَجدُه مُطابقًا لهذا الوَصْفِ، فقَدْ ذَكرَ في كِتابِنا مَذاهبَ المُتكلِّمينَ





بالتَّفصيلِ، وأُوْردَ حِجاجَهم ثمَّ أجابَ عن جَميعها، ثمَّ أُوردَ أُدلَّتَه علىٰ ما ذَهَبَ إليه.

فإنْ قيلَ: لماذا لم يَذكُرُ وَلَدُه القاضي أبو الحُسينِ رَحِمَهُ اللّهُ في "كتابِ الإمامَةِ" ؟ الطّبقاتِ ، وهو أَدْرئ النّاس بكُتُبِ والله ، كتابًا لأبيه باسم "كِتابِ الإمامَةِ" ؟ قُلتُ: لم يَشْترطِ القاضي أبو الحُسينِ رَحِمَهُ اللّهُ في كِتابِه أَنْ يَأْتِي علىٰ ذِكْرِ مُصنّفات والله بَصعها ؛ حيثُ قالَ (٣/ ٣٨٣): "وأمّا عَددُ مُصنّفات فكثيرةٌ ؛ فنشيرُ إلىٰ ذِكْرِ ما تَيسَّرَ منها "وسَيأتي احتمالُ تَسميّتِه باسم آخَرَ أَوْرَدَه في كِتابهِ . كَمَا أَن هَذه الصّيغة ـ كِتَاب الإمامة ـ هي الأنسَب في نَظري بمَا وُجِدَ في نُسخَتِنَا هَذه ، فإن مَبَاحِثُها شَامِلَة لجَمِيع جَوانِب مَوضُوع الإمَامَة ومَا يتعَلَق بوجُوبِهَا وشَرائِطِها وأحوالِها ومَا يتَعَلَق بالأئِمَّة الرَّاشَدِين.

٢ ما يَتعلَّقُ بتسميتِه به «كِتاب المُعتَقَدِ»:

وأشارَ إليه المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في أثناء الكتابِ حيثُ قالَ ص (١٠٦): "وَلَوْ لا أَنَّ هَذا المُعْتَقَدَ لا يَحْتَمِلُ فَضائلَهُ؛ لَذَكَرْنا مِنْها ما لا يَبْقَىٰ لِمُبْتَدِعِ شَكَّ، وَلا لِمُنازِع حُجَّةً".

ولَّعلَّ أَحَدًا يَتعلَّقُ بأنَّ هذا هو اسمُ الكِتابِ، وهذا غَيْرُ صَحيحٍ؛ لأنَّه يَظهرُ مِن قَوْلِ المُصنَّف رَحِمَدُاللَّهُ أنَّ مَقصِدَه هو أنَّ ما سَطَّرَه في كِتابهِ هو الإعْتقادُ المُرضي في هؤلاء الأئمَّةِ الخُلفاءِ رَضِيَّالِلَّهُ عَنْهُرْ.

٣. ما يَتعلَّقُ بتسميتِه بـ «كِتاب إثباتِ إمامَةِ الخُلفاءِ الأربعةِ»:

ذَكَرَه له وَلَدُهُ القاضي أبو الحُسيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ في كِتابِهِ «الطَّبقاتِ» (٣/ ٣٨٤) وما يَظهَرُ مِن سِياقِ الإسْمِ أنَّهُ يَتشابَهُ في مَضْمونهِ معَ مَباحثِ كِتابِنا، وللأسَفِ





لم نَقِفْ علىٰ مَنْقولاتٍ عنه حتىٰ نُقابلَ نُصوصَه بنُصوصِ كِتابنا؛ فيَزيدَ مِن احْتمالِ كَونِه كِتابَنا.

ورُبَّما كانت هَذه صِيغَةُ شَرْحًا من أبي الحُسَيْن رَجِمَهُٱللَّهُ لِاسْمِ كِتابِنا؛ احْترازًا مِن الظَّنِّ به أنَّه في مَوضوع إمامةِ الصَّلاةِ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ كُنتُ أَرَىٰ أَنَّ هَذَه الصِّيغَةَ قَاصِرة عَمَّا وُجِدَ مِن مَبَاحِث نُسخَتِنا هَذه، حَيثُ إِنَّ هَذه الصِّيغة تَنطَبق عَلىٰ إِمَامَة الخُلفَاء دُون مَا يتَعَلَّق بِشَرَائِط الإمَام وَصِفَاتِه، وطَريق تَوليَتِه، ومَا يَتعَلَّق بِخَلعِه وعَزلِه وغَير ذَلك مِن مَبَاحِث كِتَابَنا.

ولاحتمالِ كَوْنِه كِتابًا مُغايرًا لكِتابنا، حيثُ إِنَّ القاضيَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بَعْض مُصنَّفاتهِ تَشابُهُ، فإنَّ «كِتاب تَنزيهِ مُعاويَةَ» يَكادُ يَكُونُ مُقْتبسًا من «كِتابِ الإمامَةِ»؛ فلِذلِكَ لا نَسْتطيعُ الجَزْمَ بكُوْنِ هذه التَّسميةِ تَخصُّ كِتابَنا هذا، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وعَلَىٰ الرَّغم ممَّا قَد قَرَّرته سَابقًا؛ فإني قد استَنعتُ بهذه الصِّيغة بوضعِها عَلَىٰ غُلاف الكِتاب لشَرح اسمه، فلربَّمَا اشتبه عَلَىٰ أَحَد القُرَّاء كُونَه في أحكَام إمَامَة الصَّلاة، واستخدام هَذه الصَّيغة أولىٰ مِن وضَع صِياغَة مُحدَثة أخرىٰ.

* تَساؤلٌ مُهِمُّ:

فإنْ قيلَ: مِن المُمْكنِ أَنْ تَكونَ النَّسِخةُ الخَطّيَّةُ التي بيْنَ أَيْدينا مَا هِي إلَّا جِزْءٌ من «كِتاب المُعتمدِ» ولذلك شواهدُ ومَظاهرُ عِدَّةٌ، وهي:

ـ تَطابِقُ النُّصوصِ بِيْن هذه النُّسخةِ، وما نُقِلَ عَن «المُعْتمدِ» المُثبَتَ في مُختصَرِه المَطْبوع.

ـ ما أَظْهِرهُ نِظَّامُ تَرقيمِ كَراريسِ النُّسخةِ الخَطِّيَّةِ مِن وُجودِ خَرْمٍ كَبيرٍ يُقدَّرُ





بيِسعةٍ وثَلاثينَ لَوحَةً، وبهذا يكونُ الكِتابُ كَبيرَ الحَجْم، فيُحتمَلُ أَنْ يَكونَ «المُعتمِد».

- قَولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ في النَّسخة: «المُعتقَدُ»، ويُحتمَلُ تَصَحُّفُها من «المُعتَمَدِ».

والجوابُ: قُلنا: إنَّ «كِتابَ الإمامَةِ» قدْ ضَمَّنه القَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ لـ «كِتابِ المُعتمَدِ» فمِن البَديهي أنْ تَجِدَ نُصوصَهُما مُتطابِقَةً.

أمَّا أَمْرُ الْكَراريسِ، فإنِّي أَرِئ أَنَّ كِتابنا هذا كانَ ضِمْنَ مَجموعٍ، فكَانَ يَسبِقُ كِتابَنا آخَرُ، ولعلَّه أيضًا للقَاضِي رَحِمَّهُ ٱللَّهُ، فكانَ تَرقيمُ الكَراريسِ لكِليُهما معًا، يُنظرُ مَبحثُ تَقديرِ قَدْرِ الخَرْم ص (٦٤).

أما الزَّعمُ بتَصَحُّفِ لفظِ «المُعتقَدِ» مِن «المُعْتمدِ» فهو بعيدٌ كلَّ البُعْدِ، والمُعْتمدِ» فهو بعيدٌ كلَّ البُعْدِ، والمُتأمِّلُ في العِبارةِ يوقِنُ أنَّ مُرادَ القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكَلِمَةِ المُعتقدِ هُنَا أنَّ هذا الكِتابَ بما يَحتويه هو اعْتقادٌ لنَا في هَؤُلاء الأئمَّةِ رَضِيَّالِلَهُ عَنْهُمْز.

وممَّا يُؤكِّدُ مَا ذَكرتُه مِن أَنَّه ليس "كِتابَ المُعتمَدِ" أَنَّ النُّسخة التي بيْن أيدينا - وهي مُكتمِلة الآخِر - تَخْلُو عن الأَبُوابِ والفُصولِ الأَخيرةِ مِن "كِتابِ المُعتمَدِ" والمُثبَّتَةُ في مُختصَره، مثل بابِ القَوْلِ في إكفارِ المُتأوِّلينَ، وبابِ تفسيرِ عِباراتٍ لأهلِ الكَلامِ، و (٥٥) فَصْلًا أَوْرَدَهَا المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في آخِرِ المُعتَمَدِ".

وأخيرًا، فإنّي أَرَىٰ صِحَّةَ اخْتيارِ صِيغةِ تَسْميةِ الكِتابِ بـ «كِتابِ الإمامَةِ» وذلك لِمَا قد قَدَّمْتُه مِن دَلائلَ ومُناقشاتٍ تُرجِّحُ سَلامةَ هذا الإسمِ مِن الاعْتراضِ.





المبحث القَالث منهجُ المُؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ في الكِتابِ

قَدْ قَدَّمْنَا الْكَلامَ عَن وُجودِ خَرْمِ فِي أُوَّلِ الْكِتَابِ ذَهَبَتْ بِسَبِهِ غَاشِيةً النُّسخةِ، ورُبِّمَا كَانَتْ هُنَاكَ مُقَدِّمةٌ للمُوْلِّفِ رَحِمَهُ لللهُ تَكَلَّمَ فيها على طَريقتِهِ في الْكِتَابِ، وإنْ كَانَ القاضي رَحِمَهُ اللهُ ليس مِن أَصْحَابِ المُقدِّماتِ هذه، فكانَ ليكتابِ، وإنْ كَانَ القاضي رَحِمَهُ اللهُ ليسَ مِن أَصْحَابِ المُقدِّماتِ هذه، فكانَ ليزامًا على المُحتَّقِ أَنْ يَسْتخرجَ مَلامحَ مَنهجيَّةِ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ في الكِتابِ والطَّريقة التي قدْ سارَ عليها في بِنائه، وفيما يَلي أَبْرَزُ ما قدْ وَقَفْتُ عليه من تلك المَلامح:

* مَنْهِجُ المُؤلِّفِ رَحْمَةُ اللَّهُ في بِناءِ الكِتابِ:

ـ سَلكَ الْبِناءَ الْمَوضوعِيّ في تَصْنيفه، فبدأ بوجوبِ نَصْبَةِ الإمامِ وضَريقَتُهُ السَّمْعُ، ثم شُروطِ الإمامِ في نَفْسِه؛ ثم طُرُقِ إثباتِ الإمامةِ، ثمّ تثبيتِ إمامَةِ أبي بَكْرٍ رَضِيَلِنَفَعَنهُ، ثم تُثبيتِ إمامَةِ عُمْمَانَ رَضِيَلِنَفَعَنهُ ثم تَثبيتِ إمامَةِ عُثمانَ رَضِيَلِنَفَعَنهُ ثم تَثبيتِ إمامَةِ عُثمانَ رَضِيَلِنَفَعَنهُ ثم تَثبيتِ إمامَةِ عليّ رَضِيَلِنَفَعَنهُ، ثم قِتالِهِ لطَلْحَةَ والزَّبيرِ وعائشة ومُعاوية. ثم قِصَةِ النَّجيرِ وعائشة ومُعاوية. ثم قِصَةِ التَحكيمِ، ثمّ المُحتلافِ المُحَوارِجِ عليهِ، ثمّ وُقُوع الإحتِلاف فيمن تَقدّه إسلامُه أبو بَكْرٍ أم علِيّ رَضِيَلَفَعَنهُ، ثم تَثبيتِ إمامةِ مُعاوية رَضِيَلِعَنهُ، ثم ذِكْرِ المُطلوبِ المُحلفاءِ الأُمويِّينَ والعَبَّاسِيِّينَ حتى الأَمينِ سَرْدًا، ثمّ ذِكْرِ الْعَددِ الْمَطْلوبِ مِن أَهْلِ البَيْدِ الْحَلْ الحَلْ الحَلْ الحَلْ الذي تَنْعَقِدُ به الإمامَةُ، ثم ذِكْرِ عَدمِ الْحَتَصاصِ أَهْلِ البَيْدِ مِن أَهْلِ الحَلْ والعَقْدِ الذي تَنْعَقِدُ به الإمامَةُ، ثم ذِكْرِ عَدمِ الْحَتَصاصِ أَهْلِ البَيْدِ مِن أَهْلِ الحَلْ والعَقْدِ الذي تَنْعَقِدُ به الإمامَةُ، ثم ذِكْرِ عَدمِ الْحَتَصاصِ أَهْلِ البَيْدِ مِن أَهْلِ الحَلْ والعَقْدِ الذي تَنْعَقِدُ به الإمامَةُ، ثم ذِكْرِ عَدمِ الْحَتَصاصِ أَهْلِ البَيْدِ مِن أَهْلِ الحَلْ والعَقْدِ الذي تَنْعَقِدُ به الإمامَةُ، ثم ذِكْرِ عَدمِ الْحَتَصاصِ أَهْلِ البَيْدِ





الذي يَموتُ فيه الإمامُ دونَ غيرِهم في نَصْبَةِ الإمامِ، ثمَّ ذِكْرِ عَدمِ جَوازِ فَسْخِ الإمامةِ بعْد انْعقادِها دونَ سَببٍ يُوجِبُ ذلك، ثمَّ ذِكْرِ ما يَتعلَّقُ بخَلْعِ الإمامِ لنَفْسِه، ثمَّ ذِكْرِ الصَّفاتِ التي يَجبُ تَوفُّرُها في الإمام، ثمَّ ذِكْرِ الحالِ إذا عَدِمَ هذه الصَّفاتِ أو بَعْضَها بعدَ العَقْدِ له، ثمَّ ذِكْرِ الحَجْرِ على الإمامِ لا يُوجِبُ خَلْعَهُ، ثمَّ ذِكْرِ على الإمامِ لا يُوجِبُ خَلْعَهُ، ثمَّ ذِكْرِ عدم عصمةِ على والمَفْضولِ، ثمَّ ذِكْرِ عدم اشْتِراطِ العِصْمةِ في الإمام، ثمَّ ذِكْرِ عدم عصمةِ على رَضَالِلَهُ عَنهُ.

- خَلا الكِتابُ عَنْ تَراجِمِ الأَبُوابِ، وإنما اكتفىٰ بالتبويب بالفصول.

- صَنَّفَ الكِتابَ مُرتَّبًا على التَّسلسُل التَّاريخيِّ للأَحْداثِ.

ـ حاوَلَ اسْتيعابَ مَباحثِ مَوضوعاتِ الإمامَةِ.

- تَناولَ في كِتابِهِ أَحْداثَ زَمَنِ الخِلافةِ، دونَ أَحْداثِ زَمَنِ المُلْكِ.

- حَرِصَ علىٰ شَحْنِ كِتابهِ بِالأَدِلَّةِ علىٰ جَميعِ مَباحِثِ الكِتابِ.

* مَنْهِجُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اسْتخدامِ رِواياتِ أَبِي عَبْد اللَّهِ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ:

ـ يورِدُ جَميعَ الرِّواياتِ مَعزُوَّةً إلىٰ راويها وإلىٰ مَصْدَرها غالبًا.

ـ يُلْحِقُ إيرادَهُ للرِّواياتِ بتَفاسيرِهِ لقَوْلِ أبي عَبدِ اللَّهِ وتَوجيه لهَا غَالبًا.

* أَلْفَاظُ وتَعابِيرُ المُؤلِّفِ رَحْمَهُ أَللَّهُ في الكِتاب:

ـ أَلفاظُ الإحْتجاجِ والإجابَةِ عنها: فإنْ قيل كذا... قيلَ كذا / فإنْ قيل كذا... الحَوابُ كذا / فإنْ قالوا كذا... والجَوابُ عنه كذا / ورُبَّما قالوا كذا... والجَوابُ عنه كذا / قالوا كذا... قيلَ كذا / قالوا كذا... قيلَ كذا / قالوا كذا... قيلَ كذا / احتُجَّ بكذا... الجَوابُ كذا.

- تَعَدُّدُ الجَوابِ: جَوابٌ آخَرُ.





- التَّسَلْسُلُ الإستدلاليُّ: إذا ثَبَتَ ذلك فكذا / إذا ثَبَتَ كذا وكذا فالأَمْرُ كذا.

- الخِلافُ: خِلافًا لفلان / خِلافًا لمَنْ قالَ كذا / خِلافًا لبَعض النَّاسِ.

- الإحتجاجُ على المُخالِفِ: يُقالُ لهم كذا.

- التَّدليلُ: دَليلُنا كذا / الدَّليلُ علىٰ كذا كذا / الدَّلالَةُ علىٰ كذا كذا / الدَّلالَةُ علىٰ كذا كذا / الدَّلالَةُ عليه كذا / يَدُلُ عَليْهِ كذا / يُبَيِّنُ صِحَّةَ هذا كذا.

ـ الفُروقُ: يُفارِقُ هذا / يُفارِقُ ذلك.

ـ الإختيارات: عندنا / عندي.

* مَنْهَجُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تَثْبِيتِ خِلافَةِ كُلِّ إمامٍ:

ـ ذِكرُ صِحَّةِ طَريقَةِ تَوَلَّيهِ الخِلافَةَ.

ـ ذِكْرُ اسْتيفائه لشَرائطِ الإمامَةِ في الصّفاتِ الخَلْقيَّةِ والخُلُقيَّةِ.

ـ ذِكْرٌ فَضائله وَالثَّناءِ عليه.

ـ ذِكْرُ احْتجاجاتِ المُخالِفِ، والإجابَةُ عنها.

ـ ذِكْرُ دُوام صِحَّةِ إمامَتِه إلىٰ مَماتِه.

* مَنهَجُ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إيرادِ الخِلافِ:

- الإشارَةُ إلى خِلافِ الفِرَقِ والطُّوائفِ.

. الإشارةُ إلى خِلافِ الأَشْخاصِ.

ـ يُبهِمُ أحيانًا المُخالِفَ، ويَقولُ: خِلافًا لبَعْضِ النَّاسِ / خِلَافًا لِمَن قَالَ كَذَا.

* مَنهَجُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإجابَةِ عنِ احْتجاجاتِ المُخالِفِ:

ـ الإسْتدلالُ بالأدِلَّةِ الشَّرعيَّةِ منَ الآياتِ والأَحاديثِ والمَوقوفاتِ.





- الاستدلالُ بالأدِلَّةِ العَقليَّةِ المَنطقيَّةِ.
 - الاستدلالُ بالأدلَّةِ التَّاريخيَّةِ.
- حَمْلُ جَمِيعِ أَفْعالِ الصَّحابَةِ رَضَيَّالِتَهُ عَنْفُمْ على السَّلامَةِ.
- لمْ يَلتَفِتْ إلَىٰ ضَعفِ الآثارِ، خاصَّةً في الفَضائل وَالرُّدودِ، فأَوْرَدَ عددًا
 من الأحاديثِ المَوضوعَةِ في فَضائل الخُلفاءِ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُمْ.
 - ـ يُعدُّدُ الأَجْوبَةَ عن الإحتجاج الواحِدِ.
- يُشِتُ للمُخالِفِ الخُروجَ مَن بَعض الأَجْوبَةِ، يُنظَرُ نَمُوذَج ذلك (٣٧٢) و (٣٧٦).

* إحصائية:

- بَلَغَتْ عَددُ الفُصولِ (٢٤) فَصلًا.
- بَلَغَتْ عَددُ الأَحَادِيثِ النَّبُوية (١٦٤) حَديثًا.
- بَلَغَتْ عددُ المَوقُوفَات والمَقُولَات (١٨٩) أثرًا.

5 400 co/0





المبحث الرّابع

مَصادِرُ المُؤَلِّفِ رَحْمَهُ اللهُ المُعتَمِدَةُ في كِتابِهِ

إِنَّ النَّاظرَ في كِتابنا هذا يَجِدُ أَنَّه قد اعْتمَدَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ على عَددٍ كَبيرٍ مُقارِنَةً بحَجم الكِتابِ . مِن المَصادر التي قد اسْتَقَىٰ منها مادَّةَ كِتابِه، واستَمَدَّ عنها نُصوصَ اسْتدلالاتِهِ، وأَسَسَ عليها مُعتَقَدَهُ.

وَالمُتَأَمِّلُ فِي تلك المَصادرِ يُلاحظُ سَرِيعًا تَنوُّعَها فِي أكثرَ مِن بابٍ مِن أبوابِ العِلْمِ، وفي أكثرَ من فَنَ مِن فُنونِ العُلومِ؛ فيَجِدُ العَقَدِيَّ والحَديثيَّ والفَقْهيَّ والتَّاريخِيَّ، ويَجِدُ سَرْدًا بأهم احتجاجاتِ الفِرَقِ والطَّوائفِ مِن أهلِ الزَّيغِ التي قد بَنَوْ عليها ضَلالاتِهم وافْتراءَهم على صَحابَةِ رَسولِ اللَّه صَمَّا اللَّه عَلَيْ فَرَسُلَمَ ، ويَجِدُ اسْتيعابَ دَفْعِ ذلك عن السُّنِيِّ والأَشعريُّ والمُعْتزلِيِّ.

وكانَ للمُؤلِّف رَحِمَهُ أللَّهُ طَرِيقَةً في إيرادِ تلك المصادر خِلالَ كِتابه ـ حَسْبما رَأَىٰ من المصلحةِ في ذلك ـ على أرْبَع أَشْكالٍ:

مِنهَا: مَا قَدْ صَرَّحَ بِذِكْرِ اسْمِهُ وَمُؤلِّفِهِ.

ومِنهَا: ما قد اكتَفَىٰ بذِكْرِ اسمِه دون مُؤلِّفِه.

ومِنهَا: ما قد اكْتَفَىٰ بَذِكْرِ مُؤلِّفه دونَ اسْمِه.

ومِنهَا: ما قد تَرَكَ ذِكْرَهما إِبْهامًا.

وفيما يَلي تَفصيلُ ذلك سَرُّدًا:





أوَّلا: مَصادِرُ أَشَارَ إليها وإلى مُؤلِّفِها:

«نَهْروان» لأبي الحَسَنِ المَداثنِيّ، عليّ بنِ مُحمَّدِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ ت ٢٠٤ هـ «رسالَةُ عَبْدُوسِ بنِ مالِكِ» لأَبي عبدِ اللَّه الشَّيبانِيّ، أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَل ت ٢٤١ هـ «التَّاريخُ» لأبي عبدِ اللَّهِ الشَّيبانيِّ، أَحْمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ حَنْبلِ ت ٢٤١ هـ «الأمالي» لأبي عبدِ اللَّهِ الشَّيباني، أحْمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ حَنْبَل ت ٢٤١ هـ «رسالَةُ مُسَدِّدِ بْنِ مُسَرْهَدٍ» لأبي عبدِ اللَّهِ الشَّيبانيّ، أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلِ ت ٢٤١ هـ «نَسَبُ قُرِيْشِ» لأبي عبدِ اللَّه، الزُّبيْرِ بنِ بَكَّارِ ت ٢٥٦ هـ «الكوفَّةُ» لأبي زَيْدِ ابْنِ شبةَ، عُمرَ البَصْرِيِّ ت ٢٦٢ هـ «التَّاريخُ» لأبي جَعْفرِ ابنِ أبي شَيْبَةَ، مُحمَّدِ بنِ عُثمانَ ت ٢٩٧ هـ «فَضائلُ مُعاوِيَةً» لأبي مُحمَّدِ ابْنِ نَجَبة، عبدِ اللَّهِ بْنِ مُحمَّدِ ت ٣٠١ هـ «فَضائلُ مُعاوِيَةً» لأبي بَكْرِ الوَرَّاقِ، أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الخالِقِ ت ٣٠٩ هـ «المَبْسوطُ» لأبي بَكْرِ الخَلَّالِ، أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ هارونَ ت ٣١١ هـ «العِللُ» لأبي بَكْرِ الخَلَّال، أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ هارونَ ت ٣١١ هـ «التَّاريخُ» لأبي بكْرِ الخَلَّال، أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ هارونَ ت ٣١١ هـ «المَصابيحُ» لابن أبي داوُدَ السِّجستانيِّ، عبدِ اللَّه بنِ سُليمانَ ت ٣١٦ هـ «شَرْحُ السُّنَّةِ» لأبي مُحمَّدِ البَرْبهاريِّ، الحَسَنِ بنِ عليِّ بنِ خَلفٍ ت ٣٢٩ هـ «الشَّريعةُ» لأبي بَكْرِ الآجُرِّيِّ، مُحمَّدِ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عبْدِ اللَّهِ ت ٣٦٠ هـ «فَضائلُ مُعاوِيَةً» لأبي بَكْرِ المَخْرِميِّ، مُحَمَّد بنِ حُمَيْدِ بنِ سُهيلِ ت ٣٦١ هـ «فَضِائلُ العَبَّاسِ» لأبي الفَضَل الهاشِمِيِّ، عيسىٰ بنِ موسىٰ بنِ المُتوكِّل ت٣٦٣هـ «الشَّافي» لأبي بكْرٍ غُلام الخَلَّال، عبد العزيزِ بنِ جَعفرِ بنِ أحمَدَ ت ٣٦٣ هـ





"السُّنَةُ" لأبي بكُر عُلامِ الخَلَال، عبدِ العَزيز بنِ جَعفرِ بنِ أحمَدَ ت ٣٦٩ هـ "تعاليقُ على العِلَلِ" لأبي إسحاقَ بنِ شَاقْلَا، إبْراهيمَ بنِ أحمَدَ ت ٣٦٩ هـ "الفَوائدُ" لأبي بكْرِ ابنِ شاذانَ، أحمَدَ بنِ إبْراهيمَ بنِ الحَسنِ ت ٣٨٣ هـ "الإبانَةُ الكَبيرُ" لأبي عبْدِ اللَّه ابْنِ بَطَّةَ، عُبيدِ اللَّهِ بنِ مُحمَّدِ ت ٣٨٧ هـ الإبانَةُ الكَبيرُ" لأبي عبْدِ اللَّه ابْنِ بَطَّةَ، عُبيدِ اللَّهِ بنِ مُحمَّدِ ت ٣٨٧ هـ اتعاليقُ عنْ غُلامِ الخَلَالِ" لأبي حفص العُكبَريِّ، عُمرَ بنِ إبْراهيمَ ت ٣٨٧ هـ «أحكامُ النِّساءِ» لأبي عبدِ اللَّه ابنِ بَطَّةَ، عُبيد اللَّهِ بنِ مُحمَّدِ ت ٣٨٧ هـ «أحكامُ النِّساءِ» لأبي عبدِ اللَّه ابنِ بَطَّةَ، عُبيد اللَّهِ بنِ مُحمَّدِ ت ٣٨٧ هـ «فضائلُ مُعاويَةً» لأبي الحَسنِ ابنِ رِزْقويه، مُحمَّدِ بنِ أحمَدَ ت ٢١٢ هـ «نَسَبُ قُرِيْشٍ» لأبي عبدِ اللَّه الجَهْمِيِّ، أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ ابنِ أبي الجَهْمِ

ثانيًا: مَصادرُ أشارَ إلى اسيها دونَ مؤلِّفها:

«المِحنَةُ» رِوايَةُ أبي الفَضْلِ الشَّيبانيِّ، صالِحِ بنِ أحمَدَ ت ٢٦٥ هـ «المِحنَةُ» رِوايَةُ أبي عليِّ الشَّيبانيِّ، حَنبلِ بنِ إسحاقَ بنِ حنبلِ ت ٢٧٣ هـ «المِحنَةُ» رِوايةُ أبي عليِّ الشَّيبانيِّ، حَنبلِ بنِ إسحاقَ بنِ حنبلٍ ت ٢٧٣ هـ ثالثًا: مَصادِرُ أَشَارَ إلى مُؤلِّفها دونَ اسمِها:

«المَسائلُ» لأبي يَعقوبَ الكَوْسِجِ، إسحاقَ بنِ مَنصورِ بن بِهْرام ت ٢٥٦ هـ «الصَّحيحُ» لأبي عبدِ اللَّه البُخاريِّ، مُحمَّدِ بنِ إسماعيلَ ت ٢٥٦ هـ كِتابٌ لأبي جَعفرِ الطَّبريِّ، مُحمَّد بنِ جَريرِ بنِ يَزيدَ ت ٣١٠ هـ «المُختصَرُ في الفِقهِ» لأبي القاسِمِ الخِرقِيِّ، عُمرَ بنِ الحُسيْنِ ت ٣٣٤ هـ «قوتُ القُلوبِ» لأبي القاسِمِ الخِرقِيِّ، عُمرَ بنِ الحُسيْنِ ت ٣٣٤ هـ «قوتُ القُلوبِ» لأبي طالِبِ المَكِّيِّ، مُحمَّد بنِ عليِّ بنِ عَطيَّةَ ت ٣٨٦ هـ كتابٌ لأبي عبدِ اللَّه الورَّاقِ، الحسنِ بنِ حامِدٍ ت ٤٠٣ هـ





رابعًا: مَصادِرُ لم يُشرُ إلى اسْمِها ومُؤلِّفِها:

"فَضَائلُ الصَّحَابَةِ" لأبي عبد اللَّهِ، وزِيادَةُ عبدِ اللَّه وَلَدِهِ وأبي بَكْرِ القَطِيعي. "زادُ المُسافرِ" لأبي بكرٍ غُلامِ الخلَّالِ، عبدِ العزيزِ بنِ جعفَرِ ت ٣٦٣ هـ "تَمهيدُ الأوائلِ" لأبي بكرٍ الباقِلَّانيِّ، مُحمَّد بنِ الطَّيِّبِ بنِ مُحمَّد ت ٤٠٣ هـ "الأَحْكامُ السُّلطانيَّةُ" لأبي الحَسن الماوَرْديِّ، عليِّ بنِ مُحمَّد ت ٤٥٠ هـ

وأخيرًا، فإنَّ الناظِرَ بعدَ هذا السَّردِ المُتنوِّعِ لِلفُنونِ يُصبِحُ علىٰ يَقينِ من استيعابِ الكِتابِ ـ تَقريبًا ـ لجَميع مَباحثِ مَوضوعِ الإمامَةِ، وشُمولِهِ لإيرادِ الاحتجاجاتِ والرُّدود عليْها.

6 % · · · · · · · · · ·



المبحث الخامِسُ تقديرُ زَمَنِ تصنيفِ الكِتابِ

لمْ يُصرِّحِ المُؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ وهذا من عادَتِه - بتاريخِ الإنتهاءِ من تَصنيفِ كِتابه هذا، ولا يَخْفَىٰ على أحدٍ أهمِيَّةُ مَعرفةِ ذلك، فلذلك قد أخذْتُ في استقراء نُصوص هذا الكِتابِ وكُتبِ المُؤلِّفِ الأُخرىٰ للوُقوفِ علىٰ إشاراتٍ تَدُلُّني لتَحديد فَترةٍ زَمنيَّةٍ مُعيَّنةٍ، طالَما قد صَعُبَ مَعرفةُ التَّاريخِ المُحدَّد؛ فأرىٰ واللَّهُ أعْلَمُ . أنَّ كِتابَنا هذا مِن الكُتُب المُتقدِّمة للقاضِي رَحْمَهُ اللَّهُ، وهذا لما يَلي من شَواهِدَ:

١- قَوْلِ المُوْلِف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مُقدِّمةٍ كِتابه «الأحكامِ السُّلطانيَّةِ» ص (٧٩):
 "فإنِّي كُنتُ صنَّفْتُ كِتابَ الإمامةِ - وذكرْتُه في أثناءِ كِتابِ المُعتمدِ - وشَرحْتُ فيه مَذاهبَ المُتكلِّمين و حِجاجَهم، وأُدِلَّتَنا، والأَجُوبَةَ عمَّا ذكروهُ».

ويَظهَرُ من هذا النَّصِّ جَليًّا تَصريحَ القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِتَقَدُّمِ تَصنيفِه لكِتابِ «الإمامة» على «كتاب المُعتمَدِ».

و «المُعتمَدُ» من كُتب المُؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ القَديمَةِ؛ أشارَ إلىٰ ذلك ابْنُ تيميَّةَ في «بيانِ تَلبيس الجَهميَّةِ» (٢/ ٦٢٩) حيث قالَ: «هوَ طَريقَةُ القاضِي أبىٰ يَعلىٰ أوَّلًا في المُعتمَدِ وغيرهِ، فإنَّه كانَ يَنفي الحَدَّ والجِهةَ، وهو قولُه الأوَّلُ».

وقال في «درُء تَعارُضِ العَقلِ والنَّقل» (٨/ ٣٤٨): «ومِن هؤلاء القاضي أبو يَعْلىٰ ... فإنَّ هؤلاء وأمثالَهم سَلكوا أُوَّلًا الطَّريقةَ التي وَجَدوها للمُتكلِّمين





الذي سَلكوا مَسْلك الجَهميَّةِ والمُعتزلَةِ فقالُوا ـ وهذا لفظُ القاضي أبي يَعلىٰ في المُعتمَدِ ـ . . . ».

فإذا تَقرَّر ذلك؛ فإنَّ كِتابَنا أقدَمُ تَصنيفًا من «المُعتمَدِ» الذي هو من أوائل كُتُب القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ الْحَتِيارِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ

٣٠ أنَّ المُؤلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يَذكُرْ أيَّا من كُتُبهِ في كِتابنا هذا، مما يُعَدُّ إشارَةً إلى تَقدُّم تَاليفِه على بَعضِها.



المبحث السادس المُعتمد» للمُؤلِّف رَحمَهُ اللَّهُ الْمُوالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

لمَّا أرادَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَصنيفَ كِتابِ «المُعتمَدِ في الإعتقادِ»، وكانَ من ضِمْن مَباحثِ الاعتقادِ ما يَتعلَّقُ بإمامَةِ الأنمَّةِ الأَربعَةِ ومُعاويَةَ رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُمْ وما يَتعلَّقُ بذلك مِن بَيان طُرُقِ الوِلايةِ وشُروطِ الإمامَةِ وغيْرِ ذلك، وكانَ قَبْلَ ذلك قد صنَّفَ القاضي رَحِمَهُ اللَّهُ كِتابَه «الإمامَةَ»؛ فكانَ من الطَّبيعيِّ أَنْ يُضمِّنَه في كتاب «المُعتَمَد» بدلًا مِن إعادة تَصنيف هذه المَباحِثُ مرَّةً أُخرى، وقد نَصَّ علىٰ ذلك المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مُقدِّمته لكِتاب «الأَحْكام السُّلطانيَّةِ " ص (٧٩) حيثُ قالَ: «فإنِّي كُنتُ صَنَّفتُ كِتابَ الإمامَةِ، وذَكرْتُه في أثناء كِتابِ المُعتمَدِ» فكانَ مِن البَديهيِّ أَنْ يَغتَنم المُؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ فُرصَةَ إعادَةِ النَّظرِ في كِتابه؛ فلذلك لم يَكْتَفِ بنَقُلِ الكِتاب، وإنَّمَا قامَ بعِدَّةِ تَعديلاتٍ، حيثُ تَسنَّت له فُرصةُ الزِّيادةِ والحَذفِ والتَّعديل، وبالإطِّلاع على «مُختصرِ المُعتمَدِ» وعلى ما نَقلَهُ الأَصْحابُ عن «كِتاب المُعتمَدِ» . خاصَّة ابنَ عَقيل في كِتابه «الإرْشادِ» . فقد قامَ القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِعِدَّة إجراءاتِ على الكِتابِ أثناء إدخاله ضِمنَ مَباحثِ «المُعتمد»، ولذلك نَستطيعُ القَولَ أنَّ مَباحثَ الإمامَةِ مِن «كِتابِ المُعتمدِ» ما هي إلا إبرازَةٌ أُخْرِي من «كِتاب الإمامَةِ»، وفيما يَلي عَرضٌ مُختصَرٌ لِتِلْك الإجراءاتِ:



١. زياداتٌ على الكِتابِ:

ـ زِيادةُ فُصولٍ مُتمِّمةٍ في خاتِمة الكِتابِ.

- زِيادةُ بَعضِ الأَدلَّةِ.

٦- تَعديلاتٌ علىٰ الكِتاب:

- تَغييراتٌ في صِياغةِ بَعض العِباراتِ.

- تَغْييراتٌ في اجْتهادِ المُؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ.

٣ إسنادُ بَعضِ الأدِلَّة:

أضافَ المُؤلفُ رَجِمَهُ اللَّهُ إسنادَهُ إلى بعضِ الآثارِ، بعدما كانت مُهمَلَةً في «كتاب الإمامةِ»، يُنظر نَمُوذَج ذلك ص (١٨٦).

٣. حذفٌ منَ الكِتاب:

الظَّاهرُ من كَلامِ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللّهُ أَنَّه قد ضَمَّنَ كامِلَ «كِتابِ الإمامةِ» في «المُعتمدِ»، وهذا لا يتعارضُ مع وُجودِ بَعضِ الحَذفِ من نُصوصِ الكِتابِ؛ إمَّا حَذفَ بعض العِبارات غيرِ المُفيدةِ، أو حَذفَ ما قدْ تَراجعَ عنه المُؤلِّفُ من اختيارٍ، أو غيرِ ذلك، ولكنْ لنْ نَستطيعَ مَعرفة ذلك على وَجْهِ التَّعيينِ؛ لأنَّنا لم نَعثُرُ على «المُعتمدِ» إنَّما وَجَدْنا مُختصرَه، وهو لا يُعتَمَدُ عَليه في مَعرفةِ المَحذوفِ.

فإنْ قيلَ: فلماذا لم يُعِدِ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَصْنيفَ «كِتابِ الإمامَةِ» وعَمَلَ تلك الإجراءاتِ عليه؛ ليكونَ مُعتمدًا بذلك ؟

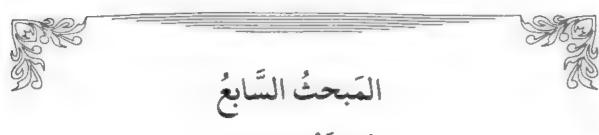
قيلَ: لعلَّ ذلك يَرجعُ إلىٰ أهميَّةِ «كِتابِ المُعتمدِ» وتَوقَّعَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّهُ سَيَجُبُّ ما قَبْلَه من الكِتابِ المُفردِ، وأنَّه سيُعتمدُ في مَعرفةِ المَذهب، وهذا ما





حَدَثَ بالفعلِ، فإنَّ أصحابَنا رحمهم اللَّه لم يَعتمِدُوا أبدًا على «كِتابِ الإمامَةِ» المُفردِ وذلك فيما طبعَ مِن كُتُبهم - حتى تَلاميذُ المُؤلِّف المباشرينَ مثل أبي الخطَّاب الكَلُوذانيِّ وأبي الوَفَاءِ ابنِ عَقيلٍ إنَّما اعتمدوا على «المُعتمد» دُون «الإمَامَةِ».





أهمِيَّةُ الكِتابِ

إنَّما تُعرفُ مَكانةُ الكِتابِ مِن شَرَفِ مَوضوعِه ومَكانَةِ مُؤلِّفِه في العِلمِ، فما باللَّكَ بكِتابٍ قَدْ صُنِفَ في الذَّبِ عن صَحابةِ رَسولِ اللَّهِ صَلَّائِلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والرَّدُ على الطَّاعنينَ فيهم، وتَثبيتِ إمامَةِ الأئمَّةِ الأَرْبعةِ ومُعاوِيَةَ رَضِحَالِيَهُ عَنْهُمْ، والردُ على الطَّاعنينَ فيهم، وتَثبيتِ إمامَةِ الأئمَّةِ الأَرْبعةِ ومُعاوِيَةَ رَضِحَالِيَهُ عَنْهُمْ، والردُ على مُنتقِصِيهم مِن الرَّافضةِ والخَوارِجِ والشَّيعةِ وغيْرِهم من أهْلِ البِدَعِ وإنْ تلمَّسَ بأهل السُّنةِ وتَسَمَّىٰ زُورًا باسْمِهم وتَرَسَّمَ برَسْمِهم.

وما بالكَ بكِتابِ صَنَّفَه القَاضِي أبو يَعْلَىٰ ابنُ الفرَّاءِ شَيخُ المَذهبِ الحَنبليِّ ومُمَهِّده ومُهَذَّبه، فكَان مِن أجدرِ النَّاس للقيامِ بهذا المَقامِ، وهذا تِلْميذهُ ابنُ عقيل يَقولُ في «كتاب الإرشادِ» (٣/ أ): «وآخِرُ مَن كانَ في زَمانِنا مَن أَقامَهُ اللَّهُ لمِثْلُ ذلك - أي حَلِّ شُبهِ المُبتدعةِ ونَقْضِ كَلامهم - ونَصَبهُ لهم وقيَّضه لنُصرَةِ السُّنَةِ القاضي الإمامُ أبو يَعْلَىٰ ابنُ الفَرَّاءِ أُستاذُنا وقُدُوتُنا، فإنَّه قدْ صَرَفَ هَمَّه وهِمَّتَه وجَمَعَ لذلك جُمْلتَهُ، ولمْ يَخْشَ فيما قيَّضه اللَّهُ لهُ لومَةَ لائم، ولا طَعْنَ طاعِنٍ حتىٰ أوضَحَ اللَّهُ علىٰ يدَيْه ما أوضَحَ، وهذَّبَ من مَقالاتِ الشُيوخِ ما هذَّبَ، ولقدْ صَرَف عن المَذهب مَقالاتِ المُتقولينَ، وصَفَّاهُ كتَصْفيةِ الذَّهبِ بالكِير فرَحْمةُ اللَّه عليه ورضُوانُه».

وفيما يَلِي أَبْرَزُ وُجِوهِ هذه المَكانةِ:





١ الكِتابُ قائمٌ على إيرادِ النُّصوصِ الشَّرعيةِ من الكِتابِ والسُّنةِ وصَحيحِ
 الإحتجاجِ العَقليِّ والتَّاريخيِّ مُستعينًا بأَقُوالِ العُلماءِ والتَّصحيحِ والتَّضعيفِ
 الحَديثيِّ.

القِيمةُ الكبيرةُ لمُؤلّفِ الكِتابِ القاضي أبي يَعْلَىٰ ابنِ الفرّاءِ رَحْمَهُ ٱللّهُ ومَكانتُه العِلميّةُ.

٣. يُعدُّ أُوَّلَ كتابٍ حَنبليَّ مُفردًا مُصنَّفًا في الإمامةِ وصِحَّةِ إمامَةِ الأئمَّةِ
 الأَرْبعةِ رَضِيَّاللَّهُ عَنْهُمْ.

لامامة من حيث وجوب موضوع الإمامة من حيث وجوب موضوع الإمامة من حيث وجوب نصبة الإمام وشروطة وصفائة وطرق إثبات الإمامة، وتشيت إمامة الأئمة الأربعة ومعاوية رَضِيًا لِللهُ على مُنتقصيهم.

هـ يَحوي الكتابُ كَثيرًا من الإحتجاجاتِ والإدِّعاءاتِ التي يَسْتندُ إليها المُخالفونَ، وقدْ أَتىٰ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَليها بالتَّنفيدِ والنَّقضِ والنَّقدِ، ولمْ يَجعلُ لهم حُجَّةً إلَّا أجابَ عنها ولا ثَغْرَةً إلا وسَدَّها.

٦. يَحوي الكِتابُ نُصوصًا عَديدةً مُستمَدَّةً من مَصادرَ مُتقدِّمة غيْرِ مَعثورٍ عَعثورٍ عَعثورٍ عَلَيْها، يُنظر نَمُوذَج ذلك ص (٢٥٠) و (٢٥٣) و (٢٨٢) و (٢٩٨) و (٣٤٠).

٧- يَحُوي الكِتَابُ نُصوصًا مِنَ الجُزءِ السَّاقطِ من القِطَع الخَطِّيَّة المَعثُور عَليهَا لكِتَاب «الإبانَةِ الكَبيرِ» في مَناقبِ الإمَام عَليِّ رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُ، يُنظر نَمُوذَج ذلك ص (١٨٤ ـ ١٩٥).

٨. يَحْوي الكِتَابُ نُصوصًا كَثيرةً من الجزء غيْرِ المَعثورِ عليه من كِتابِ
 ۱۷ إبانةِ الكَبيرِ » يُنظر نَمُوذَج ذلك ص (١٤٨) و (١٥٨) و (١٦٩).

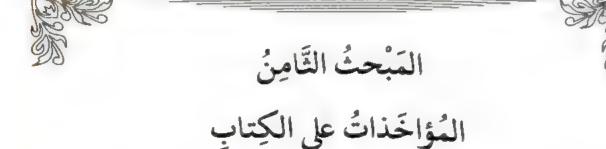


٩. كِتَابٌ مُصنَّفٌ في الذَّبُ عن أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَىٰلَة عليه وسَلَم كَانَ غَيْرَ مَعثورٍ عليه لوَقْتٍ قَريبٍ، يَسَّرَ اللَّهُ العُثورَ عليه وتَحقيقَه وطِباعتَه، فلِلَهِ الحَمدُ والشُّكُرُ.

Mes 00/0







إِنَّه لمَّا كَانَ لا يُدَّعَىٰ لأحدٍ مِن المُصنَّفِينَ العِصمَةُ مِن الذَّللِ والخَطأِ في تَصنيفِهِ، فإنَّه لا يَخلو مُصنَّفٌ مِن هنَاتٍ ومُؤاخذاتٍ، وإِنَّما تَتفاوتُ هذه الهناتُ قِلَةَ وكثرة طرْدًا معَ تَمكُّنِ المُصنَّفِ في مَوْضوعِ تَصنيفِه وإلمامِه بجَميعِ مَاحثه.

ولمْ تَكَنْ ـ أبدًا ـ لهذه المُؤاخذاتِ أنْ تَطعَنَ في أَصْحابها، فإنَّما تَقعُ منهم -غالبًا ـ سَهوًا أو اجْتهادًا، والجَميعُ يَغفِرُهُ اللَّهُ تَعالَىٰ إنْ شاءَ.

وفيما يَلِي سَردٌ بما قد و قَفْتُ عليه مِن مُؤاخذاتٍ في نَظري:

١- استعانَةُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِجُملةٍ منَ الأحاديثِ المَوضوعةِ، خاصَّةً في مناقب الأئمَّةِ الأربعةِ ومُعاويَةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ رَ

٢٠ فَواتُ عَددٍ من الإحتجاجاتِ المُهمَّةِ والمُؤثِّرةِ للفَرْقِ على المُؤلِّفِ
 رَحْمَدُ ٱللَّهُ، فلمْ يُورِدُها ليُجيبَ عنها.

وإنِّي لعَلَىٰ قَدر كَبير مِن الثَّقة أنَّ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَد استَدرَك هَذا الفّوت في كِتَابه «المُعتمد» إن شاء الله تعالى.

@ co/0





المبحث التّاسعُ أَسْبابُ عَدمِ اشتهارِ الكِتابِ

كُنَّا قَدْ قَرَّرْنَا أَنَّ كِتَابِنَا هَذَا مِن أُوائِلِ كُتُبِ القَاضِي رَحِمُهُ ٱللّهُ، وهذا التَّقريرَ يَطرحُ إشكالًا، ألَّا وهو أنَّه طالَما أنَّ هَذَا الكِتَابِ مِن كُتُبِه المُتقدِّمة فلِماذا لمُ يَنقُلُ عنه أَحَدٌ مِن مُصنِّفِي المَذهبِ، ومِن ضِمْنِهم تَلاميذُ المُؤلِّف المُباشرينَ له ولكُتُبِه مِن أَمْثالِ أبي الوَفاءِ ابنِ عقيل وأبي الخَطَّابِ الكَلُوذانِيِّ، خاصَةً الأُوّلَ فإنَّهُ قَدْ أكثرَ مِن التَّصنيفِ، وتَشابَهَتُ بعضُ مُصنَّفاته بمُصنَّفاتِ شيخِه، فلِماذا إذنْ لم يَستعِنْ بكتابِ "الإمامَةِ" لشَيْخِه في تَصْنيفه لكِتابِ "الإرْشادِ في الإعتقادِ"، وإنَّما قَدْ قَصَرَ اسْتِمْدادَهُ على "كِتابِ المُعتمَدِ" فحَسُب!

ومَظاهرُ عدم شهرة كتابنا ما يلي:

١. عَدمُ اعْتمادِ مُصنَفي المَذْهبِ رحمهم اللَّه علىٰ الكِتابِ في مُصنَّفاتهم الله عن ذِكْر الكِتاب ولوْ عَرَضًا.
 ٢. خُلُو كُتُب أصحابنا رحمهم اللَّه عن ذِكْر الكِتاب ولوْ عَرَضًا.

٣. عدمُ انْتساخِ الكِتابِ بالقَدْرِ المكافِئِ لمَكانتِهِ ومُؤلِّفِه، دَليلُ ذلك أنَّنا لم
 نقفْ إلا على نُسخَةٍ وَحيدةٍ منه.

وفيما يَلِي الأسبَابُ المُحتَمَلَة لذَلِك:

الأوَّلُ - وهوَ الأَقُوىٰ في نَظري - : أَنْ تَضْمينَ القاضي لكِتابه «الإمامَةِ» خِلالَ أَبُوابِ كِتابهِ الشَّهيرِ والجامِع في الإعْتقادِ المُسمَّىٰ بـ «المُعْتمَدِ» أَدَّىٰ إلىٰ خِلالَ أَبُوابِ كِتابهِ الشَّهيرِ والجامِع في الإعْتقادِ المُسمَّىٰ بـ «المُعْتمَدِ» أَدَّىٰ إلىٰ





اكْتفاءِ أَصْحابِنا بـ «المُعْتمَدِ» دونَ «الإمامَةِ» وذلك لأنَّهُ يُعتَبَرُ آخِرَ ما قَدْ صَنَّفَه القاضي رَحِمَهُ اللَّهُ في مَباحِثِ الإمامَةِ، فهو قدْ زادَ عَددًا من المَباحثِ وتَراجعَ في بَعضِ اخْتياراتهِ، فكانَ مِن الصَّحيحِ الإعتمادُ على آخِرِ ما صَنَّفَ المُؤلِّفُ في الباب، فاكْتَفُوا بذلك عن الكِتاب المُفْرَدِ.

الثَّاني: أنَّه لم يَتوفَّرْ لهم نُسْخةٌ مِن الكِتابِ، وهذا بَعيدٌ؛ بدَليلِ عُثورنا علىٰ نُسْخةٍ مُنتَسَخةٍ عنْ نُسخةِ أحدِ تَلاميذِ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الثَّالِثُ: ما سَبَقَ مِن المُؤاخذاتِ على الكِتابِ، وهذا ـ أيضًا ـ بَعيدٌ؛ لأنَّ هذه الهناتِ بالتَّبعيةِ مَوجودةٌ في «المُعتمَدِ» فلَوْ كانتْ سَببَ الإعْراضِ عنه لكانَ ذلك المَوقفُ نَفسُه من «المُعتمَدِ»، وهذا لمْ يوجَدْ.

5 26 VO





المَبْحَثُ العاشِرُ

وَصفُ النُّسخَةِ الْحَطِّيَّةِ المُعْتمدةِ

قدِ اعتَمَدْتُ في تَحقيقِ هذا الكِتابِ، وضَبْطِ نَصِّه، وإخْراجِهِ - حسبَ الطَّاقَةِ - خاليًا مِن السَّقطِ والتَّحريفِ والتَّصحيفِ - إن شاء اللَّه - على نُسخَةِ خطيةٍ وَحيدةٍ فَريدةٍ، قدْ تَفضَّلَ بها عليَّ الشَّيخُ الدُّكتورُ مُحمَّدُ بنُ عَبدِ اللَّهِ السُّريِّعُ حَفِظَه اللَّهُ تَعالَىٰ ووَقَّقه وجَزاهُ عَني خَيرَ الجَزاءِ، وليسَتْ هي بأُولَىٰ أفضالِه، فهو مُشتهرٌ بِمُسَابِقَتِهِ إلىٰ نَفع إخوانِه، مُفيدًا مُعينًا لهم.

* وفيما يَلِي وَصْفٌ تَفصيلِيٌّ لهذهِ النُّسخةِ:

المَصدرُ: المَكتبةُ الأَزْهريَّةُ/ الجامِعُ الأَزْهرُ/ القاهرةُ/ مِصرُ.

الرَّقْمُ العامُّ: (٩٣٥٤٢).

الرَّقْمُ الخاصِّ: (٩٣١٥) تاريخٌ.

عَددُ الأَوْراقِ: (٥٧) وَرَقَةً.

المَسْطرةُ: (١٩) سطرًا تَقْريبًا.

عَددُ الكَلماتِ في السَّطرِ: ١٣ - ١٦ كَلمة تَقريبًا.

المِقْياسُ: ٢٢ × ١٥ سم.

النَّاسخُ: لم يُذكرُ.

تاريخُ النَّسخِ: ليلةَ الجُمُّعةِ، ٧ من رَجبٍ، سنةَ ٧٦٥ هـ.





الخطُّ: نَسْخيُّ مُعجَمٌّ في الغالِبِ.

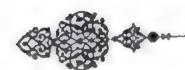
* المُلاحظاتُ المادِّيَّةُ:

- ـ نُسخةٌ اسْتخرِجَتْ منَ الدّشتِ.
- نُسخةٌ مَخرومَةُ الأول، وانْتَهىٰ الخرْمُ أثناءَ كَلامِ المُؤلِّف علىٰ شُروطِ
 الإمامَةِ، يُنظَرُ تَقديرُ الخَرم ص (٦٤).
- نُسخةٌ أدَّىٰ تَرْميمُها بقَطْعِ أطْرافِها إلىٰ ضَياع كثيرٍ من التَّصحيحاتِ التي وَرَدتْ علىٰ طُرَّتِها.
 - نُسخةٌ مُصابةٌ بالأَرْضَةِ، أثَّرَتْ على بعضِ الكَلماتِ.
 - نُسخةٌ قد نُسِخت بأكثر من خط لناسخ.
- نُسخةٌ جاءَ في آخرها: «الجَهْلُ أَقْرَبُ إلى الْكُفْرِ مِنْ بَياضِ العَيْنِ إلىٰ سَوادِها، الدُّنيا ساعَةٌ فاجْعَلْها طاعَةً، الدُّنيا جيفَةٌ وطالِبها هلاب، أوَّلها مَعمورٌ آخِرها تُرابُ».
 - ـ نُسخةٌ مَوقوفةٌ على رِواقِ المَغاربةِ بالجامع الأَزْهرِ.

* مُميِّزاتُ النُّسخةِ:

- نُسخةٌ مَنسوخةٌ من نُسخةٍ نُسخَتْ منْ أَصْلِ المُؤلِّفِ، وناسِخُها من تَلاميذهِ. - نُسخةٌ مُصحَّحةٌ.
 - نُسخةٌ عَليها بَلاغاتُ قِراءةٍ.
- نُسخةٌ قَرأَها أَحَدُهم واسْتخْدَمَ قَلمَ الحُمرةِ في القِسمِ الأَوَّلِ من النُّسخةِ؛ لوَضْع عَناوينَ جانِبيَّةٍ، وتَمييزِ بِدايةِ الفِقراتِ، وتَعْديلِ بَعضِ الأَخْطاءِ.





* عُبوبُ النُّسخةِ:

- تَعدُّدُ النَّساخِ، والأوَّلُ أَدَقُّ، وإنْ كانَ كِلاهما كَثيرَيِ التَّصحيفِ والخَطاِ، ومِنْ مَظاهرِ هذا الخَطاْ؛ منها رَسْمُ كثيرٍ من الكَلماتِ التي يُعضِل قرائتُها، ومِنْها رَسمُ الياءِ آخِرَ الكَلمَةِ فيُثْبِتُها أَلِفًا وبالعكس.

- أَدخلَ النَّاسِخُ جَمِيعَ ما على هامشِ النَّسِخةِ الأَصْلِ في النَّصِّ، ولم يُفرِّقُ بيْنَ ما تَعلَّقَ بالنَّصِّ من تَصْحيحٍ واسْتِدْراكٍ، وبيْنَ ما كَتَبَه ناسِخُ الأَصْلِ مِن ملاحظاتٍ، فأَدْرجَ بَعضَ العِباراتِ التي ليسَتْ منَ النَّصِّ، وإنَّما مِن لَفْظ ناسخ الأَصْل، يُنظَرُ ص (٢٦٤).

- أخطأ النَّاسَخُ في كَثيرٍ من المَواضعِ في اسْتدراكِ الكَلماتِ المُصحَّحةِ أوِ المُستدركةِ التي وَجدَها علىٰ طُرَّةِ النُّسخةِ الأَصْل.

- أَثبتَ النَّاسِخُ الثَّاني ـ للجُزْءِ الأَخيرِ مِن الكتابِ ـ بَياضاتٍ، ولمْ يُبيِّنْ هَل هذه البَياضاتُ كذا في النُّسِخةِ الأَصْلِ، أَمْ أَنَّه لمْ يَستطعْ قِراءةَ ما كُتِبَ في مَوْضِعها.

ويظهَر ممَّا سَبق سَقَم النَّسخَة الخَطِّيَّة الوَحِيدة المُعتَمدة في تحقِيق الكِتاب، ولكنِّي أرَىٰ أنَّ كثير مِن هذه الأخطَاء كَانت مَوجُودة في النُّسخَة الأصل المَنقُول عنهَا، وربمًا كانت هذه الأخطَاء في نُسخَة المُؤلِّف نفسه، بدليل وجودها في "مُختصر المُعتمد» و «الإرشَاد».

@\@ @\\@





المَبْحثُ الحَاديَ عَشَرَ تَقديرُ قَدْرِ الْخَرِمِ الْحَادِثِ في أُوَّلِ الكِتاب

عَلِمْنا أَنّه قد أصيبَتْ نُسْخَتُنا الوَحيدة بخَرْمٍ في بِدايةِ الكِتابِ، ذَهب بصفحاتٍ مُهمَّةٍ منه، ودَفْعًا لتَشَكُّكِ القارِئِ في قَدْرِ هذا الخَرْمِ أو تَحسُّرِه على بصفحاتٍ مُهمَّةٍ منه، ودَفْعًا لتَشَكُّكِ القارِئِ في قَدْرِ هذا الخَرْمِ أو تَحسُّرِه على ذَهابِ الكثيرِ من الكِتابِ، خاصَّة أَنَّ نِظامَ تَرقيم كَراريسِ النُّسخةِ الخَطْيَةِ يُظهِرُ أَنَّها تَبدأُ منْ آخِرِ لوحةٍ - أيْ مِن اللَّوحةِ التَّاسعَةِ - من الكراسِ الرَّابعِ؛ فيكونُ المَقْدارُ بحسابِ أنَّ الكُرَّاسَ يَحوي عَشْرَ لَوْحاتٍ، وأنَّ الخرْمَ أربعَةُ كراريسَ اللَّالوحة عنكونُ الظَّاهرُ مِن الخَرْم تِسعَةً وثَلاثينَ لوحَةً.

والصَّحيحُ ـ في تَقْديري ـ : أنَّ مِقَدارَ خَرْمٍ نُسختِنا هو لَوْحتانِ أو ثَلاثٌ علىٰ أقصىٰ تَقديرٍ، واللَّهُ تعالىٰ أعْلَمُ.

والأدِلَّةُ علىٰ صِحَّة ما ذهبتُ إليه، ما يلي:

١٠ قدْ قرَّرْنا أنَّ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ قدْ ضَمَّن كِتابَنا كامِلًا في كِتابهِ المُعتمدِ، فنَستطيعُ بالرُّجوعِ إليْهِ والنَّظرِ فيما فات نُسْختنا، وممَّا يُؤسَفُ له أنَّنا لمْ نعثُرُ عليه، ولكنَّا عَثَرُنا علىٰ مُخْتصرهِ، وبالرُّجوعِ إليْهِ والنَّظرِ فيه، ظَهَرَ لنا أنَّ الجُزءَ الذي قدْ فُقِدَ مِن نُسْتختنا هو ما يَتعلَّق بوُجوبِ الإمامَةِ، وأنَّ طَريقَ وُجوبِها السَّمعُ لا العَقْلُ.

٢. قَدْ عَلِمْنا مِن مَنْهِجِيَّةِ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ طَرِيقَتَه في التَّرتيبِ الإستدلاليِّ.





بأنْ يُقرِّرَ مَا سَبَقَ المَسْأَلةَ، ثُمَّ يَبْني عليها، وهو مَا نَصَّ عليه في أوِّلِ وجهِ من اللَّوحةِ التي قدْ بَدَأْتُ بها نُسْختُنا - وذلك بعدَ كَمَالِ سَردِه لشُروطِ الإمامة - ص (٨٦) من قولِه: "فإذا ثَبَتَ وُجوبُها وشُروطُها؛ فإنَّها تَثبُتُ بأحَدِ شَيْشِن..." ويَظهَرُ جَليًّا منْ قولِه أنَّ الذي قد ذَهبَ بالخَرْمِ إنَّما هو وُجوبُ الإمامةِ وبَعضْ شُروطِها.

وفيما يَلي سرُّدُ مُجمَل مُحتوياتِ الخرُّمِ، وهي:

ـ غاشيةُ المَخطوطِ.

. مُقدِّمةُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

- وُجوبُ الإمامةِ وطَريقُه السَّمعُ.

-جُزءٌ منْ شُروطِ الإمامةِ، وهو ما يتعلَّقُ بالبُّلوغِ والعَقْلِ والحُرِّيَّةِ والإسْلامِ، وقدْ عَرَفْنا ذلك بالرُّجوعِ إلىٰ كَلامِ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيثُ إِنَّه مِن مَنهجيَّته أَنْ يَأْتِي بِما يَدلُّ علىٰ اسْتيفاءِ كلِّ إمامِ لشُروطِ الإمامةِ، فيَأْتِي بِها جَمِيعًا.

وأمَّا ما يَتعلَّقُ بما جاءَ في حِسَّابِ الكَراريسِ:

فَأَرِىٰ أَنَّ كِتَابِنَا كَانَ ضِمَنَ مَجَمُوعٍ، وأَنَّه كَانَ يَسبِقُه كَتَابٌ آخرُ، ولعَلَّه للمُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا؛ فكانَ عدَّاد الكَرُّاريس يَشمَلُ الكَتَابَين معًا.

0 30 00 0



المَبحثُ الثَّانيَ عَشَرَ عَمَلي في تَحقيقِ الكِتابِ

* يَتَلَخَّصُ عَمَلي في تَحقيقِ الكِتابِ في النَّقاطِ التَّاليةِ: ١. ما يَتَعَلَّقُ باعتِمادِ المَخطوطِ ونسخِه:

ـ اعتِمادُ النُّسخَةِ الخَطِّيةِ الوَحيدَةِ في إخراجِ نَصَّ صَحيحِ للكِتابِ.

- الاستعانة بكِتَابِ «مُختصر المُعتمد» للمُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ و «الإرشاد في الاعتِقَاد» لابن عَقِيل رَحِمَهُ اللَّهُ في تصحِيح الكِتَاب، فَمَا وَافَق مِن نُسخَتِنَا كِلَاهُما أو أَحَدهُما كَان صَوابًا، وإن كَان عَلىٰ الخَطَأ - إعَرابيًا أو لُغويًا - فإنَّى أثبتُهُ في النَّص وأشير إلىٰ صَوابه في الهَامِش.

- وكذلك الاستعانة بكِتَاب اتَمهيد الدَّلائل اللبَاقِلَّاني رَجِمَهُ ٱللَّهُ في تَصويب المَنقُولات عنه، مُستعينًا بنُسخة خَطِّية عَتيقة مِنه.

نَسخُ النُّسخَةِ الخَطِّيَةِ حَسَب الرَّسمِ الإملائيِّ الحَديثِ، وكانَ مِن رَسْمِ النَّاسِخ: (هاذا = هذا)، (هاولا = هؤلاء)، (تسوروا = تشاوروا)، (ابا = أبيُ).

٢. ما يَتَعَلَّق بالجانِب اللُّغَويِّ والنَّحَويِّ:

ـ ضَبطُ النَّصِّ بالشَّكل ضَبطًا تامًّا؛ ليسهُل فَهمُه وحِفظُه.

ـ نُصويبُ ما وَقَعَ مِن أَخطاءِ إعرابيَّةٍ ونَحَويَّةٍ.

ـ المُحُ فَظَةُ عَلَىٰ الأَخطاءِ النَّحَويَّةِ والإعرابيةِ في هامِشِ الكِتابِ.





ـ المُحُوفَظَةُ عَلَىٰ مَا وَزِد عَمَى جِهَةَ الخَطَّرِ، إِذَا كَانَ لَهُ حَبَسَالُ، أَو لَــُهُ يَظَهَر لي تَحريفُه أو تَصحِفُه.

٣. مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَلاماتِ والرُّموزِ والأرقامِ:

. وَضَعُ عَلامَةٍ لِبدايةِ صَغَحاتِ الْمَخطوطِ (/).

ـ وَضعُ تَرقيم المَخطوطِ (١/ أ، ١/ ب....) عَلَىٰ طُرَّة الصَّفحَة.

ـ وَضعُ السَّاقِطُ بَيْنَ قُوسَيْنِ مَعقوفَيْنِ [].

ـ وَضْعُ مَا تُمَّ تَصُوييُه مِن الْأخطاءِ بَيْنَ قُوسَيْنِ مَعَقُوفَيْنِ [].

٤. ما يَتعلَّقُ بالتَّخريجِ والعَزوِ:

* عَزِوُ الآياتِ القُرآنيةِ:

عزؤ الآياتِ إلىٰ سُوَرِها، مَع بَيانِ رَفْمِ الآيةِ، في هامِشِ الْكِتابِ. - تَصويبُ ما وَقَع في الأصلِ مِن خِلافِ في نَصَّ الآيةِ، نيس نَه وَجهٌ في القِراءاتِ.

* تَخريجُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ والآثارِ والأقوالِ:

ـ تَخريجُ الأحاديثِ والآثارِ مِن مَصادِرِها الأصليَّةِ.

تقديمُ المتصدرِ ذا النَّصِّ المُطابِقِ للنَّصِّ المُثبَتِ على باقي المتصادرِ،
 وذلك بِغَضَّ النَّظرِ عن مكانةِ المتصدرِ أو مُؤلِّفِه.

ـ إذا أشارَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ لللهُ إلى راوي الأثرِ؛ فإنِّي أخرَّجهُ من طَريقه، وإلَّا فأخرُجُه من أيَّ طريقٍ، ودونَ التَّصريح بالرَّاوي.

. فإذا كَ نَ لَلْفَطُّ الذِي فِي الْمُتَنِ مُعَايِرًا لِلْفَظِ الْمُصِدَرِ؛ فَإِنَّي أُشيرُ إِلَىٰ هذا.

فإذا كَانَ نَصُّ الْحَديثِ في النَّصُّ فيه زِيادةٌ عمَّا في المصدرِ : فإنِّي أُشيرُ
 إلىٰ هذا.





- إذا كانَ الحَديثُ مَوضوعًا؛ فإنِّي أُشيرُ إلىٰ ذلك.

- جَعْلُ أَوْلَىٰ الكُتبِ بالعَزُو إليها كُتُبَ أبي عبدِ اللَّهِ رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ

- إذا تَكرَّرَ الحَديثُ؛ فإنَّى أَكْتفى بالإشارةِ إلى مَوْضعهِ السَّابقِ.

* ما يَتعلَّقُ بالرِّواياتِ:

ـ عزو الرّواياتِ إلى مصادِرها الأصليّةِ.

- استدراكُ ما تَأكَّدَ سَقطُه من كَلماتٍ مُؤثِّرةٍ.

ـ تَصويبُ ما تَأكَّدَ تَحريفُه وتَصحُّفُه.

ـ إذا كَانَ لَفْظُ الرِّوايةِ مُغلَقًا؛ وَضَعتُ في الهامش الرِّوايةَ الأصليَّةَ إذا وَجَدْتُها.

٥ ـ التَّراجِمُ والتَّعريفُ والبّيانُ:

- وَضَعُ تَرجَمةٍ وافيةٍ للمؤلِّف؛ تَشتَمِلُ على حياتِه الشَّخصيَّةِ والعِلميَّةِ.

ـ التَّعريفُ بالأعلام بشكل مُختَصَرٍ.

- التَّعريفُ بالبُلدانِ والمَوانضِع والأَماكِنِ.

ـ التَّعريفُ بالكُتبِ الواردةِ في المَتنِ تعريفًا مُختصَرًا.

ـ بَيانُ الكَلماتِ والألفاظِ الغَريبةِ.

- بَيَانُ مَا أُبِهِمَ مِن كَلامِ المُؤلِّفِ أَو مُرادِه رَجْمَهُ ٱللَّهُ.

٦. تَقدِيمُ الكِتابَ بمقدِّماتٍ دراسيَّةٍ مُهمَّةٍ عن الكِتابِ ومُؤلِّفِه، وهي:

- إثبات نِسبَة الكِتاب إلى مُؤلِّفه رَحِمَهُ أللَّهُ.

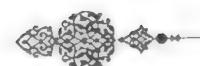
- تَحقيق صِحَّة اسم الكِتاب.

. مَنهَج المُؤلِّف رَحِمَهُ أَللَّهُ في كِتابه.

- مَصادِر المُؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ المُعتَمَدة في كِتابه.

- تَقدير زَمَن تَصنيف الكِتاب.





- بين كِتابنا و «كِتاب المُعتَمد» للمُؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ.
 - أهمية الكِتاب.
 - المُؤاخَذات عَلَىٰ الكتاب.
 - أسباب عَدَم اشتِهار الكتاب.
 - وَصف النُّسخَة الخَطّية المُعتَمَدة للكِتاب.
 - ـ تَقدير قَدر الخَرْم الحادِث في أوَّل الكِتاب.

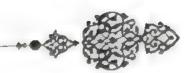
٧ - صُنعُ كَشَّافاتٍ وفَهارسَ متنوِّعةً، وهي:

- ثَبتُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ.
 - كَشَّافُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ .
- كَشَّافُ الأَحَادِيثِ النَّبُوِيَّةِ.
- كَشَّافُ المَوقُوفَاتِ وَالْمَقُولَاتِ.
- كَشَّافُ رِوَايَاتِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِحُٱلِلَّهُ عَنْهُ.
 - كَشَّاف الْأَعْلَام .
 - كَشَّاف الْآيَّام وَالْمَشَاهِدِ وَالْأَزْمِنَةِ.
- كَشَّاف الفِرَقُ والطَّوائِف والمِلل والأقوَام.
 - كَشَّافُ احْتِجَاجَاتِ المُخَالِفِ.
 - كَشَّافُ الْأَمَاكِنِ وَالْمَوَاضِعِ.
 - كَشَّافُ الْأَشْعَارِ.
 - كَشَّافُ الْكُتُبِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ،
 - الفِهْرِسُ التَّفْصِيلِيُّ لِلْكِتَابِ.
 - الفِهْرِسُ الْعَامُ.





مُمَا ذِلْجُ مِنَ النُّنخةِ الخَطِّيّةِ ا



بدايَةُ النُّسخَةِ

العلرات وحواسر البلاد ولملاح ان المرواعام الحدود الرسوال ويمع العساكر ودلاك اعمل وزالمائ عاما السياعة ما الالماع الحتق الحرفيث وبعبيه الععوف وافلم المذوق عمالم تدعيهم البله كاد ابرمعط اع الافدام والطلب الحلدالي العرب والحزح العسار المعب وصفرع كرعشه فأنطعه السخوال وأنزخل أمرا الطال والحسال روسهم العنوللنصرية وإفام تحلير على التقويم فالهمور في از المصدر الله والخطاعصوم ورينته فخ ولما اعتبارا ان ور وسيالول السي المنه علىداللكريمة الوسراق والمعرب الماحية الحيروال ووالا علاقة عري 2 قولمة وللراق ع إلحب و قراما وعدارما ال لورعد الراف المراف المرافعة ٢. وال والرجا ولا اكور عامورا في الرجان بعن إموال المنط ولا المنسور أن ورحمًا اله إ والصقط المالان الحالي الحيون واعلى المنتدا الماما الطاهر وال والالعانعون ععدام لحاطه بوجوء المجاف المينور ععداد والمائح وا سالخ السلم ولعاب المسدود والحقوقة الحبع العود كالعراج و عصابعه اراولالنفاخ والنقاص الماحدعلى اعتبر والهيد والمافع مردرًا بدو الماقم على الماطن الحيد المصاعب العقا ماسل معد العقل والعبر المدرد والمنالم المراد المن وجن المناف والمالمن المراسل م بالمعرا واللحنهاد وكالفاطرين لبنوتها ماجا المجابه والاستران بلركان المضاد العائة وكال انم نسور والمداروا النصة





خاتِمَةُ النُّسخَةِ

ن ذاهبكم ومكذموالخبارة إوتصيراذ لكن مل وصفراليق والسياعة وليس من هذا مهر وعن درل الامعنر وعن ركار الامعنر وعن دركار الامراض وعن وعن وكار الامراض ومن على المراح المولد والعلمان المتعديد الراام المراض المتطاوله ودماقطع متهاالاعضاوسية الجلود لأخراج و في المام على من المون الذي الله ما يتم مع الموت الموت الموت الموت الموت الموت الموت على والمواع عن موت على والموات الموت على والموت الموت الم متعالى العال المتلاء من شهداد السالم الاستطرف العوف والمن والبي المله على كان سع أن الكوف اعلى المعالية فالسد وكانسخ لالانقلق بعنا لموت مع المثلارلسله ما من مصرا لي ما هوجر من الدينا ولا يتحر مة الدروع فالخرب وألتدا ويعظم إصكا فلكطعا لافاقته ملك هاهنا والجلسي العلا وهلولهاي المعلم مح والملعم المابع من جرابيم ع والموالية





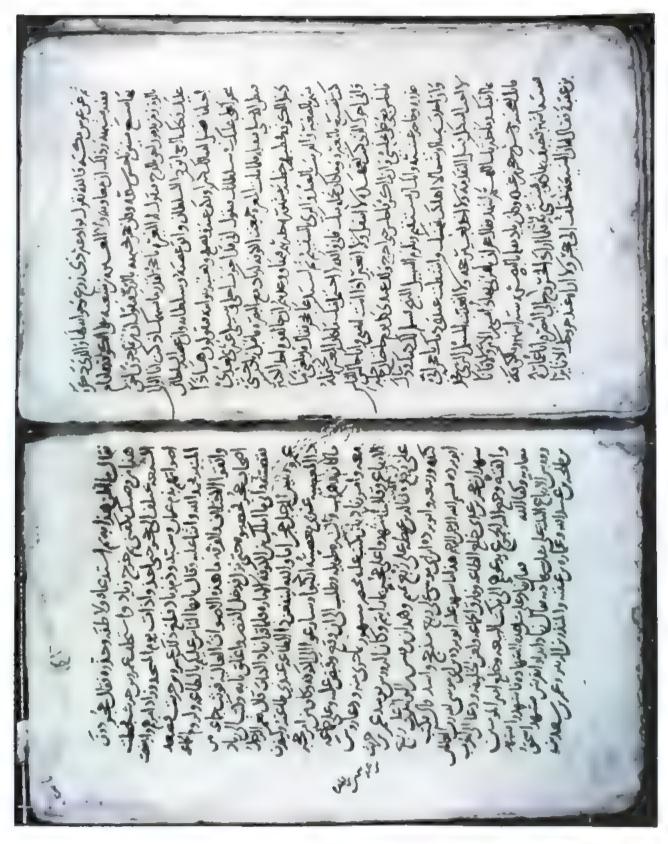
نَموذَجُ من البَياضاتِ

مزيعه الولب ومزعدا لملآ وموقع السنالم فن حلال الو منهست ويسعس كانتهامه مسكسري من المستان المعنى المان عبد اللك و مور لعد فالون مسكسري من المساء المان عبد اللك و مور لعد فالون وخماه ويصف وأسيراء بريدرع والماك يقرم بعان فتحرومانه فكارجا والانع وبيتهاع اسعلفهام عباللكة توفي لسنخلون فرتبع الهز لا جسروعير ومانه فكاستخلاف نسع عره منه رسعه سهد بعلله عله عديع لموان معدل مرح وكانت وفعد لليروريه بعدر موم الجيسر المان الوقع في المراد في المجارة المراد و المراد المراد و المراد المراد و ونوفی بم استعلف م اسطف بيوم نكانت حلام ارعي عرائن لمال ومان عرائه وتوفي قباللودي بيوم نكانت حلام ارعي عرائن لمال ومان عرائد وعداله معلا معاد العداس وموي الفرم مرتع كومس ومام فكاست لاستعرب





نَموذج لاختلاف خَطِّ النُّسخَةِ



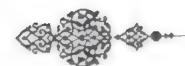




نَمُودَ ج للإدرَاج الوَاقِع فِي النُّسخَة

ولفاذلك اظرا في تلائدلك أقول سول العصا العان عليجيج ولنذ الحسرمازلت فيطعوا كالافدميك بمعالدي السلاء بقول كالمعلو





نَموذَجُ مِن الإرشادِ لابْنِ عَقيلِ

والإنسيدالاسود وكابيص وكأبيءت إلحارم واسريءا لمانشا ولأبيته بملامسا يرايانساء نتو لسط المعامدة كالعلاماك احان الامان وباسة وبنبته عامة المتحدي كالمكاماً والبدارهذا حدجا وجدمالمنشر جعقدها ماا اكتنبذ وكادفا لمقرائفلم طعفيص لخرز وعينت بإمذا ومدسواه فالنالام أدائناهمك الامترونفاد لننو فرقفك وفرسطا فروليتبتاغا جازم عزاسام كزعاجل ما دوله د للكااخ العارسوب مراسط والمادوم ومكاميروروم المعبورال وعبان الامتساد والمعلوون ولا احتفال فإعتضموا وعاله الفئ كالبرضد وغدات لتساليس ومنكرامي وعذابينول ان المبرر كانجائقالا لحذا المخص فنيأش ومعلومران اوكان المقا لماسأح تعمل لكرا الهاوده والمنافل فوئتالية لك الوقذا لِمِنْني يتراننار إينا عرض ومراى برنعلي غد احتواه ومعلوا ومكل ويكر على وجعلا عدوي وسننه ولمان وعران اختوا سليعلى وصن الصميلوكان كو لمهركم ويكر السريدا المركابونسه المطابي فول طلحة لدما سُوّل ومك وتعدوليت ملينا فطاجلنا فاجاهم فأعرف وفالحروم استندفا لمنتنبال اطلية اوملعرملومفا احركهال العننواعتيس فكؤموافئ لعتيرا لدليجب حبدا لزحى انرعوف والكألكم اس فامركها علد وأحنظه وكرنبل لمقاط عنا الرساقط عنا والإوحد الترك وبنهاف وفى جنذا لماى والامتيادان المعلد حملها امراء والمأد إحصاج موضح الحصا لدوروال للمنه والفام الفتن ماستاط المدود ويانكون البغيلين لم ذلك الألخ راصي وذكك بودي المالك بخنواسد وليس الجالب مرا المامان عمل للعاكم جوامات كوة الهميره فإما المزمريكا فتوافيا الحنوى واقلة الحدود والاستعار النظلوم والاسما لمعروب والمذين المنكر وحما لبينتهم ملك الحدو وج الخالج والوالوالني والزكوان ومر في في وجوعها الصنعتها والشام الزاق المنسان والولاة والالراوسية بي عاشم ويجدوا لعالم والمناع والماليون مرضرا في وعداد بحتم ل المنام شراط لنور المنترددم احدما أركوزمالما مرل الدس وووحدش لعل أيهمّها وكودك عبته مكنه وأمانه بعد ويوارسايل واريكون ن اراي وسيباسدُ و ايكون عليها تبتلب شجاعا حي ايفوي نفا ايلوديه واعلية الحدود والكون عدية وعدمن لمربين على بكت و كاد ادم على صفيرة ليؤيُّون على دما المسالمة و وصيروالله والكولذكالان أناث مطبيتانها والكول حمالان أجدد والمصليع لحد بستنزل عارتيان والكروض ويشهاده عمرا بني سي العدد وسلم العال الماس كتو تذبي عدا الشان سلمته مسلمه وكا قرعمت اكافره ومال إيشارسول اسطى المعبدو المرتزوكة الناس واطبروا عشيرومان اختلاخ مدمأى هاش والاذان فالحبشة ميان تكبا لشروط ابن

نعُزُم

605

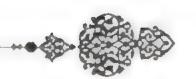




@100 ce/10

تَقْدِيرُ الْخَرْمِ الْحَادِثِ فِي النَّسْخَةِ الْخَطِّيَةِ مُسْتَدْرِكًا مِنْ كِتَابِ (مُخْتَصَر الْمُعْتَمَدِ)

@\\ 30 06\\@



فَصْلُ

نَصْبَةُ الْإِمَامِ وَاجِبَةٌ.

خِلافًا لِلْأَصَّمِ (') وَمَنْ تَابَعَهُ (') فِي قَوْلِهِمْ: لَا تَجِبْ، وإِنَّهْمُ مَتَىٰ أَقَمُوا حَجَّهُمْ وَجِهَادَهُمْ، وَتَنَاصَفُوا، وَتَعَاطَوُا الْحُقُوقَ، وَقَسَمُوا الْفَيْءَ والْغَدَيْم، وَوَضَعُوا الصَّدَقَاتِ فِي أَهْلِهَا، وَسَاغَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِقَامَةُ الْحُدُّودِ؛ جَازَ.

وَالدُّلَالَةُ عَلَيْهِ:

مَا رَوَىٰ أَبُو الْمُثَنَّىٰ الْحِمْصِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهٔ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: الْخِلافَةُ فِي قُرَيْشٍ (٣).

... (أُ يَقُولُ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ إِنَّكُمُ الْوُلَاةُ بَعْدِي لِهَذَا الْأَمْرِ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»(٥).

وَرَوَىٰ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: سَمِعْتُ النَّبِيّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: "إِنَّ هَذَا الْأَمْرِ فِي قُرَيْشٍ»(٦).

وَرَوَىٰ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قُرَيْشٌ وُلَاةُ النَّاسِ



⁽١) هو عبد الرَّحمن بن كَيْسَان، أبو بكر المُعْتَزلي، تُوفِّي نحو سنة ٢٢٥ هـ. «الأعلام»

⁽٢) امَفَالات الاسلَاميين؛ ص (٤٦٠).

⁽٣) يأتي تخريجه ص (٣٤٠).

⁽٤) كذا في أصل المحتصر المُعتمد» ويُبطر طرف الإسناد ص (٣٤١).

⁽٥) يأتي تخريجه ص (٣٤١).

⁽٦) يأتي تخريجه ص (٣٤٢).



فِي الْخَيْرِ وَالشُّرِّ الْأُرِّ اللَّهِ

فَنَبَّهَ عَلَىٰ صِفَةِ الْإِمَامِ، وَمِنْ أَيِّ قَبِيلِ^(۱) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا مِنْ قُرِيْشٍ، وَلَو لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْقَوْلِ تَأْثِيرٌ.
وَيَدُلُّ عَلَيْه:

إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُم لَمَّا اخْتَلَفَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ فِي السَّقِيفَةِ قَالَتِ الْأَنْصَارُ: "مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ"، وَدَفَعَهُمْ أَبُو بَكُر وَعُمَرُ وَالْمُهَاجِرُونَ عَنْ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ فَرْضُ الْإِمَامَةِ سَاقِطًا لَمَا سَاغَتْ تِلْكَ الْمُحَاوَرَةُ وَالْمُنَاظَرَةُ عَنْ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ فَرْضُ الْإِمَامَةِ سَاقِطًا لَمَا سَاغَتْ تِلْكَ الْمُحَاوَرَةُ وَالْمُنَاظَرَةُ عَنْ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ فَرْضُ الْإِمَامَةِ سَاقِطًا لَمَا سَاغَتْ تِلْكَ الْمُحَاوَرَةُ وَالْمُنَاظَرَةُ عَنْ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ فَرْضُ الْإِمَامَةِ سَاقِطًا لَمَا سَاغَتْ تِلْكَ الْمُحَاوَرَةُ وَالْمُنَاظَرَةُ عَلَيْهَا، وَلَقَالَ قَائِلٌ: لَيْسَتْ وَاجِبَةً لَا فِي قُرَيْشٍ وَلَا فِي غَيْرِهِمْ، وَمَا وَجُهُ هَذَا التَّنَاذُع وَالتَّشَاجُرِ فِي أَمْرِ لَيْسَ بِوَاجِبِ.

ثُمَّ عَهِدَ أَبُو بَكْرٍ إِلَىٰ عُمَرَ رَضَىٰ اللَّهُ عَنْهُا، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ قَائِلٌ: هَذَا الْأَمْرُ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْك وَلَا عَلَيْنَا، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُلْزِمَنَاهُ.

ثُمَّ جَعَلَهَا عُمَرُ شُورَىٰ فِي السَّتَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ قَائِلٌ: هَذَا أَمْرٌ سَاقِطٌ، فَلَا وَجُهَ لِتَأَمُّرِكَ فِيهِ، وَحَصْرِهِ عَلَىٰ نَفَرٍ.

@ 10 26 y @



⁽۱) یأتی تخریجه ص (۳٤۱).

⁽٢) كذا في الأصل، ولعل الصّواب: (قبيلة).

⁽٣) يأتي تخريجه ص (٨٧).





وَوُجُوبُ الْإِمَامَةِ طَرِيقُهُ السَّمْعُ لَا الْعَقْلُ.

خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ^(۱) فِي قَوْلِهِمْ: يَجِبُ عَقْلًا، وَالسَّمْعُ قَدْ وَرَدَ بِإِيجَابِهِ وَتَأْكِيدِ مَا فِي الْعَقْلِ مِنْ ذَلِكَ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ - مَا قَدَّمْنَا فِي أُوَّلِ الْكِتَابِ(") -:

أَنَّ الْعُقُولَ لَا يُعْلَمُ بِهَا فَرْضُ شَيْءٍ وَلَا إِبَاحَةُ شَيْءٍ، وَلَا تَحْلِيلُ شَيْءٍ وَلَا تَحْرِيمُهُ، وَلَا يُحْرِيمُهُ، وَلَا خُسْنُ شَيْءٍ وَلَا قُبْحُهُ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ طَرِيقُهَا السَّمْعُ.

وَإِنَّمَا الْعُقُولُ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَىٰ حَدَثِ الْعَالَمِ، وَإِثْبَاتِ مُحْدِثِهِ، وَأَنَّهُ عَلَىٰ صِفَاتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا.

فَعُلِمَ وُجُوبُهَا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ.

⁽٢) أي المُختصر المُعتمدة ص (١٤٣).



⁽۱) «المُغنى»: (۲۰/ ۱/ ۱۷) دُون تسمية.

النِّسِمُ النَّالِي بِدَايَةُ النَّصِّ المُحَقَّقِّ



... (المَحْجُورٌ عَلَيْهِ [مُتَبَدِّلِ] (ا)؛ فَلَا تَنْصَلِحْ لَهُ الأُمُورُ، وَلَا تَجْتَمِعُ [عَلَيْهِ] (المُتَبَدِّلِيَّةِ المُتَبَدِّلِيَّةً المُتَلِعُ لَهُ الأُمُورُ، وَلَا تَجْتَمِعُ [عَلَيْهِ] (اللهُ المُتُلُوبُ(ا).

أَمَّا اعْتِبَارُنَا العِلْمَ؛ فَلِأَجْلِ الحَوَادِثِ، وَاسْتِخْرَاجِ أَخْكَامِ اللَّهِ فِيهَا؛ مِنْ إيجَاب، أَوْ إِسْقَاطٍ، أَوْ حَظْرٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ.

وَأُمَّا الرَّأْيُ وَالسِّيَاسَةُ؛ فَالِأَنَّ الْحَاجَةَ فِي هَذِهِ الرُّتْبَةِ إِلَىٰ لِقَاءِ الْعَسَاكِرِ، وَدَفْعِ الغَارَاتِ، وَحِرَاسَةِ البِلَادِ، وَإِصْلَاحِ ذَاتِ البَيْنِ، وَإِقَامَةِ الحُدُّودِ، وَاسْتِجْلَابِ الأَمْوَالِ، وَجَمْع العَسَاكِرِ، وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ دُونَ الرَّأْيِ.

وَأَمَّا الشَّجَاعَةُ؛ فَلِأَنَّ الإِمَامَ يَحْتَاجُ إِلَىٰ حُضُورِ الحُرُوبِ، وَتَعْبِئَةِ الصَّفَوفِ، وَإِقَامَةِ الحُدُودِ، فَمَتَىٰ لَمْ [يَكُنْ] (٥) مُجْتَمِعَ القَلْبِ؛ كَانَ رَأْيُهُ مُقَصِّرًا عَنِ الإِقْدَامِ وَالطَّلَبِ، فَأَحَلَّهُ إِلَىٰ الهَرَبِ، وَانْخَرَعَ العَسْكَرُ لِانْخِرَاعِهِ، وَضَعُفَ عِنْدَ الإِقْدَامِ وَالطَّلَبِ، فَأَحَلَّهُ إِلَىٰ الهَرَبِ، وَانْخَرَعَ العَسْكَرُ لِانْخِرَاعِهِ، وَضَعُفَ عِنْدَ [رَعِيَّتِهِ] (١)؛ فَلَمْ تُطِعْهُ الشَّجْعَانُ، وَلَمْ تَدْخُلْ تَحْتَ أَمْرِهِ الأَبْطَالُ مِنَ الرِّجَالِ؛ لِرُؤْيَتِهِمْ لَهُ بِعَيْنِ التَّقْصِيرِ عَنْ رُتْبَتِهِمْ، وَحَمْلِهِمْ عَلَىٰ التَّقَدُّمِ فِي الأُمُورِ؛ فَصَارَ إِلَىٰ ضِدَ (٧) رُبْبَتِهِ، وَانْحَطَّ بقُصُورِ عَنْ مَرْتَبِيهِ.

وَأَمَّا اعْتِبَارُنَا أَنْ يَكُونَ قُرَشِيًّا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَيْنِهِ: "النَّاسُ تَبَعٌ



⁽١) بهاية الخرم الحَادث في النُّسخَة الخطَّيَّة، يُنظر الكَلَام عَليه ص (٦٤)، وقَدر الخَرم من الكلام على شروطه: ما يتعلق بكونه بَالِغًا، عَاقِلًا، حُرَّا، مُسْلِمًا.

⁽٢) غير ظاهرة في الأصل، ولعلها كما أثبتها إن شاء اللَّه.

⁽٣) تَكُلُ الْكُلُّمة في الأصل، ولعل المُثبت هو الصّواب إن شاء اللّه

⁽٤) من اشتراط كونه حُرًّا.

⁽٥) في الأصل: (نكن).

⁽٦) في الأصل: (رعنبه).

⁽٧) مُهملة في الأصل.

الصَّفَاتُ الَّتِي يَجِبُ تَوَفَّرُهَا فِي الْإِمَامِ ---

لِقُرَيْشٍ "(1)، "قُرَيْشٌ وُلَاةُ النَّاسِ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِ "(1)، وَقَالَ: "الخِلَافَةُ بَعْدِي فِي قُرَيْشِ، وَالأَذَانُ فِي الحَبَشَةِ "(7).

وَأَمَّا اعْتِبَارُنَا أَنْ يَكُونَ عَدْلاً؛ لِأَنَّ الفَاسِقَ لَا يُؤْمَنُ عَلَىٰ الأَمْوَالِ وَالدَّمَاءِ، وَلَا يَكُونُ مَأْمُونًا فِي الرِّضَا أَنْ يُنْفِقَ أَمْوَالَ المُسْلِمِينَ، وَلَا ('' الغَضَبِ أَنْ لَيُرِيقَ] ('' دِمَاءَ المُسْلِمِينَ، وَأَنْ يُسْقِطَ الحُدُودَ وَيُحَابِيَ فِي الحُقُوقِ.

وَأَمَّا سَلَامَتُهُ مِنَ العَاهَاتِ الظَّاهِرَةِ؛ فَلِأَنَّ العَمَىٰ يَفُوتُ مَعَهُ الإِحَاطَةُ بِوُجُوهِ المَصَالِحِ، وَالصَّمَم يَفُوتُ مَعَهُ إِدْرَاكُ مَا فِي إِدْرَاكِهِ مَصَالِحُ المُسْلِمِينَ وَإِيجَابُ المُحُدُودِ وَالحُقُوقِ. المُحُدُودِ وَالحُقُوقِ.

وَلِأَنَّ جَمِيعَ العُيُوبِ كَالعُرَاجِ وَالقَطْعِ يَحْصُلُ مَعَهُ الْازْدِرَاءُ وَالْانْتِقَاصُ، وَالتَّقَاصُ، وَالتَّقَاصُ مُزْدَرًىٰ بِهِ. وَالتَّقَاصُ مُزْدَرًىٰ بِهِ.

وَالنَّاقِصُ فِي البَاطِنِ بِالجَبِّ وَالْخِصَاءِ؛ فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَقِلُ مَعَهُ العَقْلُ، وَيُغَيِّرُ البِنْيَةَ، وَيُسْقِطُ المَنْزِلَة.

6 co/6



⁽۱) يأتي تخريجه ص (۳٤٠).

⁽۲) يأتي تخريجه ص (۳٤١).

 ⁽٣) يأتي تخريجه ص (٣٤٢) وقد عَزَاه المُؤلف رَحِمَةُ اللّه لهذا اللّفظ - إلى عِيسَى بن مُوسَى ابن
 المُتوكِّل في كِتابه "فضَائل العبَّاس" من حَديث أبي المُثنى الجمصِي مَرفُوعًا.

⁽٤) لعل الصُّواب زيادة: (في).

⁽٥) في الأصل: (يرين) مُهملة.

⁽٦) في الأصل: (على).



* فَإِذَا ثَبَتَ وُجُوبُهَا وَشُرُوطُهَا؛ فَإِنَّهَا تَثْبُتُ بِأَحَدِ شَيْئَيْنِ (١):

- إمَّا بالنَّصِّ.

- أوِ الإجْتِهَادِ.

وَكِلَاهُمَا طَرِيقٌ لِثُبُوتِهَا.

[دَلِيلُنَا]'':

إجْمَاعُ الصَّحَابَةِ (٣).

وَّأَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ بِاجْتِهَادِ الصَّحَابَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ [تَشَاوَرُوا](''، وَاخْتَلَفُوا، وَتَذَاكَرُوا الفَضْلَ، /فَاسْتَدَلُّوا عَلَىٰ فَضْلِهِ وَ [سَابِقَتِهِ]('' بِمَا ذَكَرُوهُ؛ فَقَدَّمُوهُ، حَتَّىٰ قَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿أَيْكُمْ يَطِيبُ نَفْسًا أَنْ يَتَقَدَّمَ قَدَمًا قَدَّمَهَا رَسُولُ

(١) قال في المُختصر المُعتمدة: (وَطَرِيقُ ثُبُوتِ الْخِلَافَةِ الإِخْتِيَارُ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَلَيْسَ طَرِيقُ ثُبُوتِهَا النَّصَّ.

وَبِهَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْجَدِيثِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ، وَالْأَشْعَرِيَّةُ.

وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ رَجِمَهُ ٱللَّهُ كَلَامًا يَدُلُ عَلَى أَنَّ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ ثَبَتَتْ بِالنَّصِّ الْخَفِيِّ وَالْإِشَارَةِ. وَبِهَذَا قَالَ الْحَسِنُ الْبَصْرِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَتِ الْإِمَامِيَّةُ: طَرِيقُهَا النَّصُّ الْجَلِيُّ، وَالتَّوْقِيفُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّانَةُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَى الرَّجُلِ الْقَائِم مِنْ بَعْدِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الرَّافِضَةِ: النَّصُّ حَصَلَ عَلَى عَلِي وَالْحَسَنِ وَالْحُسَٰيْنِ عَلَيْهِ وَالسَّلَامُ، ثُمَّ تَصِيرُ شُورَى فِي وَلَدِهِمَا، فَكُلُّ مَنْ قَامَ مِنْهُمْ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهِي عَنِ الْمُنْكَرِ صَلُحَ لِذَلِكَ. وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الرَّاوَنْدِيَّةِ إِلَى أَنَّ النَّصَ عَلَى الْعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ).

(٢) مُتآكِلة في الأصل، ولعلها كمَا أثبتها إن شاء اللَّه، والتَّدليل عَلى صِحَّة الاختِيَار كَطَريق.

(٣) زيادة في «الإرشاد»: (أنهم عقدوا الإمامة في السَّقيفة وفي الشُّورى وبعد مَقتل عُثمان بالاختيار، ولم يخالفهم في الاختيار أحد، ولم يقل أحد: لا تسلكوا الاختيار فإنه ليس بطريق، فأين تذهبون من الشَّرع ؟!).

(٤) رسمها في الأصل: (نسوروا).

(٥) متآكلة في الأصل، ولعلها كما أثبتها.



۱/ب



اللَّهِ؟!»(١)، وَقَالَ آخَرُونَ: «رَضِيَكَ رَسُولُ اللَّهِ لِدِينِنَا، أَفَلَا نَرْضَاكَ لِدُنْيَانَا؟!» (١).

وَقَالَ الْأَنْصَارُ: "مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ»، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "نَحْنُ أَحَقُ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْكُمْ؛ لِأَنَّ الإِسْلَامَ بِنَا عَزَّ، وَالدَّارَ دَارُنَا». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: "قَدْ عَلِمْتُمْ مَعْشَرَ الأَنْصَارِ أَنَّا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَكْرَمُ الْعَرَبِ أَحْسَابًا، وَأَتْقَنُهَا لِسَانًا "، وَأَنَّا عِتْرَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالًا لَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ وَأَصْلُهُ، وَالبَيْضَةُ الَّتِي تَفَقَّأَتْ عَنْهُ، وَأَنَّا سَبَقْنَاكُمْ إِلَىٰ الإسْلَامِ "، .

وَقَالَ آخَرُونَ: "إِنَّ المُهَاجِرِينَ اخْتُصُّوا بِمُفَارَقَةِ الأَوْطَانِ وَالدِّيَارِ". وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: "إِنَّ اللَّهَ بَدَأَ بِنَا فِي كِتَابِهِ، وَكِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ مَا يُقْتَدَىٰ بِهِ"، وَقَالَ: "إِنَّ هَذَا الأَمْرَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا فِي هَذَا الحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ؛ لِأَنَّ العَرَبَ لَا تُطِيعُ غَيْرَهُمْ". هَذَا الأَمْرَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا فِي هَذَا الحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ؛ لِأَنَّ العَرَبَ لَا تُطِيعُ غَيْرَهُمْ". وَقَالَ عُمَرُ: "النَّهُ مَدُلُ: "إِذَنْ لَا يَصْطَلِحَانِ" (٥)، وَقَالَ عُمَرُ: "إِنَّ

وقال عمر : "سيفانِ فِي عِمدٍ ! إِذِن لا يصطلِحانِ "، وقال عمر : "إِن رَسُولَ اللَّهِ أَوْصَانَا بِكُمْ، وَلَمْ يُوصِكُمْ بِنَا، وَهَذَا يَدُلُّ أَهْلَ [الحِجَا^(٢)](٧) مِنْكُمْ أَنَّ الأَمْرَ فِينَا دُونَكُمْ، وَلَوْ كَانَ فِيكُمْ لَأَوْصَاكُمْ بِنَا».

⁽٧) في الأصل: (الحي)، والتَّصويب من «الوّاضِع» و «الإرشاد» لابن عَقيل.



⁽١) أخرجه ابن جَرير الطَّبري في «التَّاريخ» (٣/ ٢٠٢) بلفظ: د... أن يُخلِّف قَدمين قدمهما النَّبي، من قول عُمر بن الخَطَّاب رَهِيَمَا لِللَّهُ عَنْهُ.

^(؟) أخرجه ابن سَعد في «الطَّبقات الكُبرى»: (٣/ ١٨٣) بلفظ: «فرَضِينَا لدُّنيَانَا مَن رَضِيَ رسُولُ اللَّه صَلَّالِلَهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لِدِينِنَا» من قول عَليَّ رَضِخَالِنَهُ عَنْهُ، واللَّفظ المُثبَّت أَشَار إليه المُؤلِّف في «العُدة»: (٤/ ١٣٥٩) من قول عُمر رَضِحَالِنَهُ عَنْهُ.

⁽٣) قال في «الإرشاد»: (وأنفسها أنسابًا).

⁽٤) ذَكَر ابن قُتيبة في "غَريب الحَديث": (١/ ٥٧٦) بعض قَول أبي بكر رَضِّؤَلِيَّهُ عَنْهُ، وقال: "يرويه يزيد بن هَارُون عن أبي مَالك البَصْري عن عَليّ بن زَيد"، وعنده: "وأثقبه أنسابًا".

⁽٥) أخرجه البَغُوي في المُعجَم الصَّحابة): (٣/ ٦٦).

⁽٦) قال في «الإرشاد»: (يَعني العَقل).



وَقَالُوا: ﴿أَنْتَ('' صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ فِي المَوَاطِنِ كُلُّهَا، شِدَّتِهَا وَرَخَائِهَا('')، ('')،

وَهَذَا كُلُّهُ يَجْرِي، وَلَا يَقُولُ أَحَدُهُمْ (١): أَيْنَ يُذْهَبُ بِكُمْ؟! تَخْتَارُونَ وَتَسْتَدِلُّونَ وَالنَّبِيُّ قَدْ نَصَّ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنْكُمْ، وَلَا طَرِيقَ إِلَىٰ الإِمَامَةِ إِلَّا بِنَصً رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟!

فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ؛ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ الِاخْتِيَارَ طَرِيقُ ذَلِكَ.

وَقَدْ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ الإِجْمَاعَ انْعَقَدَ عَلَىٰ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِفَضْلِ فِيهِ، بِمَا انْسَبَكَ بَيْنَهُمْ، وَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِمُ الدَّالِ عَلَىٰ فَضْلِهِ، وَاسْتِحْقَاقِهِ لِمَنْصِبِهِ ، فَثَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ الِاخْتِيَارَ طَرِيقٌ لِإِثْبَاتِ الإِمَامَةِ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ مِمَّنِ اخْتِيرَ لَهَا ؛ فَكَانَ إِمَامًا.

@\@ @\\@

⁽١) أي أحدٍ ممَّن حَضر مَجلس سَقِيفة بني سَاعِدة.



⁽١) أي أبو بكر رَضِوَاٰلِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) قولهم ذكره ابن أبي الحَديد في اشرح نهج البَلاغة»: (١٢/ ٨٨) من قول عُمر رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) لم أجد من أخرج هذا الخبر كاملًا باللَّفظ المُثبت، وذكره بهذا اللَّفظ كاملًا ابن عقيل في «الرَّد على «الإرشَاد» عالبًا عن القَاضِي مص (١٥٠)، وذكره عقالبه ما أبو فيراس التَّغلبي في «الرَّد على الرَّافِضة» ص (٢٠٠)، وحديث سَقِيفة بني سَاعِدة وَرَدَ بألفاظ وعبارة مغايرة، أخرجه أبو عبد الله رَضَائِنَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٣٩١)، والبُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٦٨٣٠) من حديث ابن عبَّاس رَضَائِنَهُ عَنْهُا.

* فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، دَلَّلْنَا عَلَىٰ أَنَّ أَبَا بَكْمِ اجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْخِلَافَةِ، وَكَمُلَتْ لَهُ صِفَاتُ الإِمَامَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ: بَالِغًا، عَاقِلًا، حُرَّا، مُسْلِمًا، عَدْلًا، فَقِيهًا، شُجَاعًا، سَائِسًا، قُرَشِيًّا، سَلِيمًا مِنَ العُيُوبِ المَانِعَةِ وَالعَاهَاتِ المُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا".

وَاشْتِرَاطُ السَّلَامَةِ فِيهَا بِالدَّلَالَةِ عَلَىٰ السَّلَامَةِ؛ كَالدَّلَالَةِ عَلَىٰ الضَّرُورَاتِ، لَكِنَّنَا نَتَكَلَّفُ ذِكْرَ ذَلِكَ دَفْعًا لِإِفْكِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالبُهْتَانِ:

/فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ۖ قَدَّمَهُ فِي الصَّلَاةِ، وَتَزَوَّجَ إِلَيْهِ، وَشَاوَرَهُ(٢).

وَلَئِنْ (٣) جَازَ مَعَ هَذِهِ الأَسْبَابِ دَعْوَىٰ نَفْيِ الإِسْلَامِ عَنْهُ اتَّسَعَ بَابُ الدَّعْوَىٰ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْهِمْ وَمِنْهُمْ عَلَيْ عَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يَدُلُ مَا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ وَمِنْهُمْ عَلَىٰ غِيْرِهِ مَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَمِنْهُمْ عَلَىٰ إِسْلَامِهِمْ ، وَالكَلَامُ فِي مِثْلِ هَذَا مُسْتَهْ جَنْ مُسْتَبْعَدٌ ، وَالإِشْتِغَالُ بِغَيْرِهِ أَوْلَىٰ .

وَأَمَّا عِلْمُهُ، وَفِقْهُهُ، وَكُوْنُهُ مِنْ أَهْلِ الِاجْتِهَادِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ تَجْرِ فِي زَمَانِهِ مَسْأَلَةٌ إلَّا وَلَهُ فِيهَا قَوْلٌ وَفُتْيَا.

حَتَّىٰ أَنَّهُ أَفْتَىٰ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لِمَاعِزِ: "إِنْ أَقْرَرْتَ أَرْبَعًا؛ رَجَمَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ (١).

وَاخْتِيَارُهُ فِي مَسَائِلِ الفَرَائِضِ؛ كَقَوْلِهِ فِي الجَدِّ (٥)، وَكَلَامِهِ فِي لَفْظَةِ

 ⁽٥) أنّه جعله كالأب، يُسقِط جميع الإخوة والأخوات من جميع الجهات، أخرجه عبد الرّزّاق في
 «المُصنّف» رقم: (١٩٠٥٠).



⁽۱) ص (۸۵).

⁽٢) قد اشتَهر ذلك عنه؛ فلا يحتَاج إلى عَزو.

⁽٣) تكررت في الأصل برسم (ولان ولان).

⁽٤) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِحُالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٤١) بلفظ: «إنَّك إنِ اعتَرَفت الرَّابعة رَجَمَكَ».



الحَرَام (١) وَالكَلَالَةِ (١) وَذُوِي الأَرْحَام (١)، وَغَيْر ذَلِكَ.

وَلَّمًا قَالَ عُمَرُ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ يَوْمَ الحُّدَيْبِيةِ: «أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ أَنَّهُ سَيَدْخُلُ مَكَّةً؟ قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرِ: «أَقَالَ لَكَ العَامَ يَدْخُلُهَا (١)؟ » قَالَ: «لَا». قَالَ: «سَيَدْخُلُهَا» (٥).

وَلَمَّا قَالَ عُمَرُ: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَمُتْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي آرْسَلَ رَسُولَهُ بِٱلْهُ دَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِهِ . ﴾ (٢) وَمَا أُظْهِرَ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ . قَالَ أَبُو بَكُرٍ: "إِنَّمَا أَرَادَ: لِيُظْهِرَ دِينَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ، وَإِذَا ظَهَرَ دِينُهُ ؛ فَقَدْ ظَهَرَ هُوَ » (٧).

وَإِنَّمَا لَمْ يُرُو عَنْهُ مَا رُوِيَ عَنْ غَيْرِهِ الْأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ كَمَا بَقِيَ غَيْرُهُ وَلَا طَالَث أَيَّامُهُ وَمُدَّتُهُ ؛ فَيَتَكَلَّمَ بِمَا يَتَكَلَّمُ غَيْرُهُ مِنَ المَسَائِل وَالحَوَادِثِ.

وَأَمَّا شَجَاعَتُهُ، وَشِدَّتُهُ، وَاجْتِمَاعُ قَلْبِهِ؛ فَقَدْ دَلَّ عَلَىٰ ذَلِكَ مَوَاقِفُ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا: مَا ظَهَرَ مِنْهُ بِفِنَاءِ الكَعْبَةِ؛ حَيْثُ قَصَدَ [المُشْرِكُونَ] (^) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَامَ دُونَهُ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَيْلَكُمْ! أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّي



⁽١) أنَّه يمين يُكفُّر، أخرجه سَعيد بن منصُور في الشُّنن؛ رقم: (١٦٩٥).

⁽٢) أنَّه من لا ولد له ولا والد. أخرجه عبد الرَّزَّاق في المُصنَّف؛ رقم: (١٩١٩١).

⁽٣) أنه لا ميراث لهم، أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّيَّتُهُ عَنْهُ في المُسند؛ رقم: (١٧٩٨٠).

⁽٤) مُهملة الأوَّل، وكذلك (سيدخلها) مُهملة الثَّاني.

⁽٥) ذَكَره ـ بِاللَّفظ المُثبت ـ ابن أبي الحَديد في اشَرَح نَهج البَلاغَة ؛ (١٢/ ٥٩). وأخرجه البُخاري في الصَّحيح وقم: (٢٧٣١) بلفظ: الْفَأَخبَرِكُ أَنَّكُ تَأْتِيه الْعَامِ عَلْكُ: لا. قالَ: فإنَّك آتِيه ومُصَّرِفٌ به ا.

⁽٦) شُورة التَّوبة: (٢٣).

 ⁽٧) ذكره ابن أبي الحَديد في اشرح نَهج البَلاغة ا: (١/٢٤) نقلًا عن الشغني اللقاضي عبد الجبَّار، والعِبارة قد سَقَطَت من كِتَابه يُنظر (٢٠/ ٢٠).

⁽A) في الأصل: (المشركين).



اللَّهُ؟! * فَضَرَبُوهُ، وَخَلُّوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ(١).

وَمِنْهَا: وُقُوفُهُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ أُحُدِ⁽¹⁾ بَعْدَ [هَزِيمَةِ] (1) المُسْلِمِينَ وَاسْتِيلَاءِ المُشْرِكِينَ، وَلَمْ يَثْبُتْ مَعَ النَّبِيِّ سِوَىٰ سَبْعَةِ نَفَرٍ مِنَ المُهَاجِرِينَ، وَسِنَّةِ مِنَ الأُنْصَارِ؛ فَالمُهَاجِرونَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَأَبُو عُبَيْدَةً، وَسَعْدَاهُ (1).

المَوْقِفُ النَّالِثُ: يَوْمَ خُنَيْنِ⁽⁰⁾، الَّذِي انْهَزَمَ فِيهِ جَمَاعَةُ المُسْلِمِينَ، فَكَانَ الثَّابِتَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَالعَبَّاسُ، وَأَبُو سُفْيَانَ ابْنُ حَرْبِ⁽¹⁾، وَرَبِيعَةُ بْنُ الحَادِثِ^(٧).

ذَكَرَ ذَلِكَ الوَاقِدِيُّ (^).

المَوْقِفُ الرَّابِعُ - وَهُوَ الأُوَّلُ فِي التَّارِيخِ (١) - : ثُبُوتُهُ يَوْمَ بَدْرٍ فِي العَرِيشِ،



⁽١) أخرجه الحُميدي في «المُسند» رقم: (٣٢٦).

⁽٢) العَام الثَّالث للَّهجرة.

⁽٣) غير ظاهرة في الأصل.

⁽٤) كذا في الأصل، وفي «الإرشَاد»: (سعد)، وهو من المُهاجِرين ابن وقَاص، ومن الأنصَار ابن عُبادة أو ابن مُعاذ، وذكره الوَاقِدي في «المَغَازي» (١/ ٢٤٠) وسَابِعهم عِنده: (عبد الرَّحمن بن عَوف).

⁽٥) العَام الثَّامِن للَّهِجرة.

⁽٦) في المَصدر: (ابن الحارث) وهو الصَّواب، ولعلها مُتصحِّفة لأنَّها تُكتب هكذا (حرث).

⁽٧) زاد في «الإرشاد»: (أيمن ابن أم أيمن).

 ⁽A) «المَغَازي»: (٣/ ٩٠٠) وزاد هناك: الفَضل بن العبَّاس وأيمن بن عُبيد الخَزرجي وأُسَامة بن زيد. وزاد في «الإرشَاد»: (فيما حكى عنه بعض المُتكلمين).

⁽٩) العَام النَّاني للَّهِجرة.



اخْتَصَّهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بِذَلِكَ (١).

وَمِنْهَا: يَوْمُ السَّقِيفَةِ (١) بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ /عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَضَرَهُمْ وَالمُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ يَتَنَازَعُونَ، فَكَانَ أَثْبَتَهُمْ جَأْشًا، وَأَشْجَعَهُمْ قَلْبًا، حَتَّىٰ صَدَرَ عَنْهُ مِنَ الكَلَامِ مَا سُمِعَ مِنْ تَقْرِيرِ فَضْلِ المُهَاجِرِينَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لِذَلِكَ، فَأَغْنَانَا عَنْ إِعَادَتِهِ (١).

وَمِنْ ذَلِكَ: مَوَاقِفُهُ يَوْمَ الرِّدَّةِ، وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ عَنْهُ بِالمَدِينَةِ، وَارْتَدَّتِ العَرَبُ حَوْلَ المَدِينَةِ، وَالنَّاسُ يَعْدِلُونَهُ أَنَّهُ وَالصَّحَابَةُ عَنْ قِتَالِهِمْ يُقْعِدُونَهُ، وَهُوَ العَرَبُ حَوْلَ المَدِينَةِ، وَالنَّاسُ يَعْدِلُونَهُ أَنْ وَالصَّحَابَةُ عَنْ قِتَالِهِمْ يُقْعِدُونَهُ، وَهُو مَعَ ذَلِكَ يَقُولُ: ﴿ لَوْ تُرِكْتُ حَتَىٰ تَأْكُلَنِي السِّبَاعُ، لَمْ أَتْرُكُ تَنْفِيذَ جَيْشِ أَسَامَةً وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَنْفِيذِهِ ﴾ (٥).

وَغَزَا الشَّامَ (٦) وَالعِرَاقَ (٧).

وَقُتِلَ فِي أَيَّامِهِ (^) الأَسْوَدُ العَنْسِيُّ (')؛ وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَىٰ قُوَّةِ العَزِيمَةِ، وَشَجَاعَةِ النَّفْسِ، وَصِحَّةِ الرَّأْيِ.

 ⁽٩) هو عَبْهَلة بن كَعْب، الكذَّاب المُتنبِّي باليّمَن، قتله فيروز بن الدَّيلمي الحِميري سنة ١١ هـ.
 «المُنتظم»: (١٨/٤)



۲/ب

⁽١) ذكره الوَاقِدي في "المَغَازي": (١/ ٥٥).

⁽٢) العَام الحَادي عَشَر للَّهِجرة.

⁽٣) ص (٨٧).

⁽٤) في «الإرشّاد»: (يعذلونه).

⁽٥) ذكره الوَاقِدي في «الرِّدة» ص (٥١) بلفظ: «لو عَلِمتُ أنَّ السِّباع تَأْكُلُني في هذه المَدينة لأنفَذتُ جَيشَ أُسَامة بن زَيد، كَمَا قال النبي صلَّى اللَّه عليه وآله وَسَلَّمَ: (أَمْضُوا جَيْشَ أُسَامَةَ)».

⁽٦) في الأصل: (غزالشام).

⁽٧) وفُتوح الشَّام : (١/ ٩)، وفُتوح البُلدان؛ ص (١١١) و (٤٤٤).

⁽٨) ﴿فُتوحِ البُّلدانِ ص (١١٠).



وَأَمَّا جَوْدَةُ سِيَاسَتِهِ، [وَرِفْقُهُ] ()، وَأَنَاتُهُ؛ فَأَظْهَرُ مِنْ أَنْ تُذْكَرَ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ مِنْ كُتُبِهِ إِلَىٰ خُلَفَائِهِ ()، وَمَا كَانَ يُوصِيهُمْ بِهِ فِيهَا، مِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ أَحْسَنِ رَأْي، وَأَجْوَدِ نَجِيزِهِ ().

وَأَمَّا عَدَالَتُهُ، وَزُهُدُهُ فِي الدُّنْيَا؛ فَيُضْرَبُ بِهَا المَثَلُ، حَتَّىٰ كَانَ مِنْ آخِرِ أَمْرِهِ: أَنْ كَانَتْ تَرِكَتُهُ النَّاضِحَ وَالكَنَازَ⁽¹⁾ وَصَّىٰ بِرَدِّهِ إِلَىٰ بَيْتِ مَالِ المُسْلِمِينَ، حَتَّىٰ قَالَ عُمَرُ: ﴿رَحِمَ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ، لَقَدْ شَقَّ عَلَىٰ مَنْ بَعْدَهُ (٠).

وَأَمَّا صِحَّةُ [بِنْيَتِهِ](٢)، وَسَلَامَةُ خِلْقَتِهِ وَصُورَتِهِ مِنَ العَاهَاتِ؛ فَمَعْلُومٌ بِالنَّقْلِ المُتَوَاتِر، الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ نَاقِلَانِ.

فَإِنْ قِيلَ (٧): كَيْفَ يَكُونُ عَدْلًا وَقَدْ مَنَعَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَالَىٰلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقَّهَا مِنْ مِيرَاثِهَا؟! وَاللَّهُ تَعَالَىٰ يَقُولُ: ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلْسِّمَاءِ نَصِيبُ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلْنِسَاءِ نَصِيبُ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبُ مَا اللَّهَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ لَهَا (١٠).

⁽٩) أخرجه عُمر بن شبَّة في (أخبّار المَدينة): (١/ ١٩٩).



 ⁽١) في الأصل: (ورقته) مُهملة، والتَّصويب من «الإرشاد».

 ⁽٦) يُنظر نَمُوذج لذلك: كِتَابه إلى عِكرمَة بن أبي جَهل وخَالد بن الوَليد «تاريخ الرُّسل والمُلُوك»:
 (٢/ ٢٧٥) (٣/ ٣٤٣)، وكِتَابه إلى أهل اليَمَن «تَاريخ دِمَشق»: (٢/ ٦٥)، ووصيته لعَمرو بن العَاص «فُتُوح الشَّام»: (١/ ١٤).

⁽٣) كذا في الأصل، ولعل صوابها: (تخيره).

 ⁽٤) كذا رسمها في الأصل، وهذه صورتها: (متكده الغ ما لتنامسانه م).

 ⁽٥) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن أبي دَاود في المُسند عَائشة ارقم: (٩٣).

⁽٦) في الأصل: (تقينه)، والتَّصويب من الإرشاد).

⁽٧) *الصّراط المُستَقيم إلى مُستَحِقي التّقديم عص (٢/ ٣٠١)، «الإستغِاثة في بِدَع الثَّلاثة» ص (٣٥).

⁽A) سُورة النساء: (٧).



قِيلَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ غَيْرُ مُتَّهُم فِيمَا يَحْكِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»، وَرُوِيَ: "فَهُوَ صَدَقَةٌ» أَنَّهُ المَلَأُ، أَلَمْ وَرُويَ: "فَهُو صَدَقَةٌ» وَاسْتَشْهَدَ عَلَىٰ ذَلِكَ الصَّحَابَة، فَقَالَ: أَيُّهَا المَلَأُ، أَلَمْ وَرُوِيَ: "فَهُو صَدَقَةٌ» فَلَمْ يُنكِرْ أَحَدٌ [تَشْهَدُوا] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ؟» فَلَمْ يُنكِرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ هَذَا الخَبَرَ أَنَ وَالحَدِيثُ شُنَّةٌ، وَالسُّنَةُ الخَاصَّةُ تَقْضِي عَلَىٰ الآيَةِ العَامَّةِ، وَالسُّنَةُ الخَاصَّةُ تَقْضِي عَلَىٰ الآيَةِ العَامَةِ، كَمَا خَصَّصْنَا القُرْآنَ بِالحِرْمَانِ بِالقَتْلِ، وَذَلِكَ لَيْسٍ فِي الآيَةِ أَنَ فَلَمْ يُورَثِ الْوَلَدُ القَاتِلُ مِنْ أَبِيهِ الَّذِي قَتَلَهُ (٥).

قَالُوا(''): كَيْفَ يَصِحُّ هَذَا الحَدِيثُ، وَالقُرْآنُ يَشْهَدُ بِكَذِبِهِ؛ بِقَوْلِهِ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيَا ﴿ فَهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ مَالِي مَعْقُوبَ ﴾ ('')، ﴿ وَوَرِثَ سُلَتْمَنُ دَاوُردَ ﴾ ('') فَالقُرْآنُ أَثْبَتَ مِيرَاثَ الأَنْبِيَاءِ، فَكَيْفَ يُسْمَعُ الحَدِيثُ؟!



⁽۱) أخرجه ابن عَدِي في «الكَامل»: (٢/ ٢٨٥) بلفظ: «إنَّا مَعَاشِر الأنبِيَاء لا نُورَّثُ، مَا تَرَكنَاهُ فَهُو صَدَقَة»، وأخرجه أبو عبد اللّه رَضَّالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم (٩٩٧٢) بلفظ: «إنَّا مَعْشَرَ الْأَنبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْتُ ـ بَعْدَ مَنُونَةِ عَامِلِي وَنَفَقَةِ نِسَائِي - صَدَقَةٌ»، والحديث مُتفق عليه، أخرجه البُخاري في «الصَّحيح» رقم: (١٧٦٠) بلفظ: «لَا يَقْتَسِمُ وَرَثْتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ ـ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَنُونَةِ عَامِلِي - فَهُو صَدَقَةٌ».

⁽٢) في الأصل: (تشهدون).

 ⁽٣) استِشهَاد أبي بكر، أخرجه تمَّام الرَّازي في «الفَوائد» رقم: (١١٧٤) بلفظ: «فَقَامَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيُّ صَمَّالِللَّهُ عَلَيْدِوسَالَمْ فَشَهِدُوا بِذَلِكَ».

⁽٤) آية المَوَاريث سُورة النّساء: (١١).

 ⁽٥) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَالِيَّكُ عَنهُ في «المُسند» رقم: (٣٤٧).

⁽٦) ﴿ الْإِسْتَغِاثُةُ ۗ ص (٤٣).

⁽٧) سُورة مَريم: (٥ و ٦).

⁽٨) سُورة النَّمل: (١٦).



Î/٣

قِيلَ: ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَىٰ مِيرَاثِ /النَّبُوَّةِ وَالعِلْمِ، فَأَمَّا المَالُ فَلَا؛ بِدَلِيلِ: أَنَّ زَكَرِيًّا كَانَ رَجُلًا نَجَّارًا، أَتُرَاهُ سَأَلَ رَبَّهُ وَارِثًا يَرِثُ فَأْسَهُ وَمِنْشَارَهُ ؟! أَمْ أَرَادَ وَارِثًا يَرِثُ كَانَ رَجُلًا نَجَّارًا، أَتُرَاهُ سَأَلَ رَبَّهُ وَارِثًا يَرِثُ فَأْسَهُ وَمِنْشَارَهُ ؟! أَمْ أَرَادَ وَارِثًا يَرِثُ مَقَامَهُ مِنْ الطَّاعَةِ ؛ لِنَلًا يَنْقَطِعَ مِنْهُ، وَيَخْلُو مَقَامُ طَاعَتِهِ مِنْ رَجُل مِنْ آلِ يَعْقُوبَ؟ مَقَامَهُ مِنَ الطَّاعَةِ وَالطَّاعَةِ وَوَلَا المَالِ. وَهَذَا هُوَ الطَّاعَةِ ذُونَ المَالِ.

وَكَذَلِكَ سُلَيْمَانُ وَرِثَ النُّبُوَّةَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُرُ وَقَالَ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ عُلِمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾، والإرْثُ: هُو مَا انْتَقَلَ إِلَىٰ الإِنْسَانِ مِنَ المَيْتِ بِنَفْسِ المَوْتِ، سَوَاءٌ كَانَ مَنْصِبًا أَوْ مَنْزِلًا أَوْ مَالًا، فَلَمَّا قَامَ سُلَيْمَانُ وَأَحْيَا مَقَامَ دَاوُدَ وَزَكِرِيًّا؛ حَسُنَ أَنْ يُقَالَ: وَرِثَا (١) أَبَاهُمَا.

جَوَابُ آخَرُ: لَوْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ قَدْ ظَلَمَهَا؛ لَو جَبَ عَلَىٰ عَلِيَّ رَضَالِيَهُ عَنْهُا لَمَّا صَارَ الأَمْرُ إِلَيْهِ [أَنْ]() يَسْتَخْلِصَ فَدَكَ() لِمُسْتَحِقِهِ، وَيَرُدَّهُ إِلَىٰ أَوْلَادِهَا رَضَالِيَهُ عَنْهُمْ، فَلَا أَنْ إِلَىٰ أَوْلَادِهَا رَضَالِيَهُ عَنْهُمْ، فَلَمَّا لَمْ يَنْزِعُهُ الله عَلَىٰ عَاكَانَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ فَلَمَّا لَمْ يَنْزِعُهُ الله عَلَيْهِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضَالِيَهُ عَنْهُ اللهُ يَعْلَمُ مَا عَلِمْتُمْ.

وَأَمَّا دَعْوَاهَا النِّحْلَةَ: فَهِي الصَّادِقَةُ المُصَدَّقَةُ (٦) وَلَكِنَّ حُكْمَ اللَّهِ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ دَعْوَىٰ مُدَّعِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَلَا يَنْبَغِي لِلإِمَامِ أَنْ يُفَرِّطَ فِي مَالِ المُسْلِمِينَ بِقَبُولِ تَقْبُولِ مَوْلِ المُدَّعِي، وَإِنْ كَانَ أَزْهَدَ النَّاسِ وَأَصْدَقَهُمْ.

⁽١) أي سُليمان ويَحيَى عَلَيْهِمَاالسَّلَامُ.

⁽٢) ليست في الأصل.

⁽٣) هي قَرية بالحِجَاز، تقع ـ حاليًا ـ جَنوب مَدينة الحَائِط، وتتبع مَنطِقَة حَائِل.

⁽٤) مُهملة في الأصل.

⁽٥) «الشَّافي»: (٤/ ٧٦).

⁽٦) أخرجه أبو يعلى المَوصِلي في المُسند، رقم: (١٠٧٥).



قَالُوا(''): فَلَمْ يَكُنْ مِنَ العِلْمِ بِحَيْثُ يَتَقَدَّمُ أَهْلَ عَصْرِهِ، وَقَدْ قَالَ عَلَىٰ المِنْبَرِ: «وُلِّيتُكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ»('') فَإِنْ كَانَ صَادِقًا؛ فَهُوَ دُونَهُمْ، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا؛ فَالكَاذِبُ لَا يَكُونُ إِمَامًا.

قِيلَ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عَلَىٰ الحَدِّ الَّذِي قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا تُفَصَّلُونِي عَلَىٰ يُونُسَ بْنِ مَتَّىٰ»(٣) وَعَلَىٰ الوَجْهِ الَّذِي قَالَ عَلَيْهِ الشَّلَامُ: «أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ كَانَتْ عَلَىٰ يُونُسَ بْنِ مَتَّىٰ»(٥) وَعَلَىٰ الوَجْهِ الَّذِي قَالَ عَلَيْهِ الشَّلَامُ: «أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ كَانَتْ عَلَىٰ يُونُسُ وَهَذِهِ حَالُ تَأْكُلُ القَدِيدَ»(٥) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ سَبِيلِ التَوَاضُعِ، وَعَدَمِ رُؤْيَةِ النَّفْسِ، وَهَذِهِ حَالُ المُحْسِنِينَ (٥).

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ؛ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ نَسَبًا.

وَيَحْتَمِلُ: أَنَّهُ قَالَ^(١) صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ - وَقَدْ مَشَىٰ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي بَكْرٍ - : «أَتَمْشِي بَيْنَ يَدَيْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ؟! مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَا غَرَبَتْ بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ عَلَىٰ رَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ "(٧).

 ⁽٧) أخرجه - بهذا اللَّفظ - أبو بكر القَطِيعي في زياداته على "فَضائل الصَّحابة" رقم: (١٣٥)، وابن عَسَاكر في "تاريخ دِمَشق": (٣٠/ ٢٠٠ و ٢١١).



⁽١) «الصِّراط المُستَقيم» ص (٣/ ١٥٢).

⁽٢) ذكره ـ بهذا اللَّفظ ـ الوَاقِدي في «الرِّدة» ص (٤٨)، وأخرجه مَعمر في «الجَامع» رقم: (٢٠٧٠٢) بلفظ: «وُلِّيتُ عَليكُم وَلستُ بِخَيركُم»،

⁽٣) مُتفق عليه، أخرجه البُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٣٣٩٥)، ومُسلم في «الصَّحيح» رقم: (٣٣٧٧)، ومُسلم في الصَّحيح، رقم: (٢١٦٧) بلفظ: اللَّ يَنْبَغِي لِأَحَدِ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ رَضَيَّ لِلَّا مَنْ يَقُولَ: اللَّهُ رَضَى اللَّهُ رَضَى اللَّهُ مَتَّى».

⁽٤) أخرجه - بهذا اللَّفظ - هَنَّاد بن السَّري في "الزُّهد" رقم: (٨٠٢).

⁽٥) «تأويل مُختلف الحَديث» لابن قُتيبة ص (١٨٢)، «غَريب الحَديث» للخطَّابي: (٢/ ٣٥).

⁽٦) كذا في الأصل، ولعل هناك سقطًا، وتقديره: (قال ذلك على الحد الذي قال).

قَالُوا(١): فَكَيْفَ قَالَ عُمَرُ: «كَانَتْ إِمَامَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً، وَقَىٰ اللَّهُ شَرَّهَا، فَمَنْ عَادَ إِلَىٰ مِثْلِهَا فَاقْتُلُوهُ ١٩٠٠؟

قِيلَ: إِنَّمَا عَنَىٰ أَنَّهَا وَقَعَتْ فَلْتَةً وَفَجْأَةً وَبَغْتَةً، مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسَاوِلَهُ فِي فَضْلِهِ، وَلَا أَحَدٌ يُقَارِبُهُ فِي نُبْلِهِ.

وَفِي الجُمْلَةِ: عُمَرُ المَأْمُورُ (٣) عَلَىٰ أَبِي بَكْرِ فِي فِعْلِهِ وَقَوْلِهِ؛ فَلَا وَجْهَ لِلتَعَلَقِ بِكَلَام صَدَرَ /عَنْهُ فِي حَقِّهِ، وَلَوْ كَانَ طَعْنًا مِنْهُ عَلَيْهِ؛ لَكَانَ طَعْنًا فِي إِمَامَتِهِ فِي نَفْسِهِ الْأَنَّهُ عَنْهُ أَخَذَ الْإِمَامَةَ، وَبِنَصْبِهِ (١) اسْتَحَقَّ الرُّتْبَةَ وَالنَّصْبَة.

قَالُوا: فَمَا مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «إِنَّ لِي شَيْطَانًا يَعْتَرِينِي»(٥)؟ وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ كَانَ مَجْنُونًا، وَمَا(١) هَذِهِ صِفَتُهُ؛ لَا يَسْتَحِقُّ الإِمَامَةَ، وَلَا تَصِحُّ لَهُ الخِلَافَةُ(١).

قِيلَ: مَا أَبْعَدَ هَذَا التَّعَلُّقَ! وَأَشْنَعَ هَذَا التَّسَلُّقَ! وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ (٨) عَنَىٰ بِهِ: الغَضَت؛ سَمَّاهُ شَيْطَانًا.

وَلَوْ كَانَ المُرَادُ بِهِ شَيْطَانًا حَقِيقَةً؛ لَمَا كَانَ فِيهِ مَا يُوجِبُ طَعْنًا فِي إِمَامَتِهِ،

(١) «الصِّراط المُستَقيم إلى مُستَحِقي التَّقديم؛ ص (٣٠٢).

(٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٣٩١)، والبُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٦٨٣٠)، بلفظ: "فَلاَ يَغْتَرَّنَّ امْرُوٌّ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرِ فَلْتَةً وَتَمَّتْ. أَلاَ وَإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ وَقَى شَرَّهَا، وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ تُقْطَعُ الأَعْنَاقُ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرِ ٩.

(٣) كذا في الأصل، وهذه صُورتها: (فَقَاطَلْتُعَـنُ الله رَعَالِقِهِ؟)، ولعل الصَّواب: (ليس المأمور) والله أعلم.

(٤) مُهملة في الأصل.

(٥) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ مَعمر بن راشد في «الجَامع» رقم: (٢٠٧٠١).

(٦) كُتِبَ تحتها في الأصل بالحُمرة (مَن) بخط أحد قُرَّاء النُّسخة.

(٧) «الصّراط المُستَقيم إلى مُستَحِقى التّقديم» ص (٢/ ٣٠٠).

(A) أي أبو بكر رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.





وَهَذَا النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ قَالَ: «لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ قَرِينٌ مِنَ الجِنَّ» قَالُوا: وَأَنْتَ؟! قَالَ: «نَعَمْ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ، فَأَسْلَمَ» (١) حَتَّىٰ أَنَّ أَهْلَ العِلْمِ اخْتَلَفُوا:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ (٢): مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «أَسْلَمَ» أَيْ: دَانَ بِالإِسْلَامِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ (٣): «فَأَسْلَمُ» فَأَنَا مِنْهُ بِالسَّلَامَةِ.

وَلِأَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَعْتَرِي كُلَّ أَحَدِ، [نَطَق] ('' بِذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ، قَالَ فِي حَقِّ سُلَيْمَانَ: حَقِّ الأَوَّلِ ('')، وَقَالَ فِي حَقِّ سُلَيْمَانَ: ﴿ وَالْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِهِ عَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ ('') وَقَالَ فِي حَقِّ الكُلِّ: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن فَوَالْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِهِ عَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ ('') وَقَالَ فِي حَقِّ الكُلِّ: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولِ وَلَا نَبِي إِلَا إِذَا تَمَنَّى آلْقَى ٱلشَّيْطَانُ فِي أَمْنِيَتِهِ عَلَىٰ فِي الآيَةِ فِي بِلَاوَتِهِ . فَي بِلَاوَتِهِ . فَي بِلَاوَتِهِ . فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْدِيمُ ٱللَّهُ عَالِيَةٍ مِنْهَا نَبِي وَلَا مُرْسَلُ. عَلَىٰ ظَاهِرِهِ ؟ لَكَانَ عِبَارَةً عَنِ الوَسُوسَةِ الَّتِي لَمْ يَنْجُ مِنْهَا نَبِي وَلَا مُرْسَلٌ.



⁽١) أخرجه أبو عبد اللّه رَضَيَّالِيَّهُ عَنْهُ في المُسند الرقم: (٣٨٠٢)، ومُسلم في الصَّحيح ارقم: (٢٨١٤) بلفظ: "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلّا وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ وَقَرِينُهُ مِنَ الْمَلَاثِكَةِ اقَالُوا: وَإِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "وَإِيَّايَ، لَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ، فَلَا يَأْمُونِي إِلَّا بِخَيْرٍ ال

⁽٢) قول أحمد بن يَحيى النَّحوي، المُشتهر بثعلَب، نقله الخَلَّال في «المَبسُوطَ» ـ كِتَابُ السُّنة ـ رقم (٢٠٣).

 ⁽٣) قول سُفيان بن عُيينة، أخرجه التَّرمذي في «الجامع»: (٢/ ١١٧٢)، وقول مُحمَّد بن الصَّبَاح البَزَّاز، أخرجه الخَلَّال في «المَبسُوط». كِتَابِ السُّنة ـ رقم (٢٠٤).

⁽٤) في الأصل: (نطلق) مُهملة.

⁽٥) كذا في الأصل، ولعل الصَّواب: (الأوَّاب).

⁽٦) شورة ص: (٤١).

⁽٧) سُورة ص: (٤٣).

⁽٨) شُورة الحَج: (٥٢).



فَأَمَّا الصَّرَعُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُحْفَظْ عَلَيْهِ أَنَّهُ صُرِعَ، وَلَا اعْتَرَاهُ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ؛ لَمَا خَفِيَ فِي غَزَوَاتِهِ وَمُخَالَطَاتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَرْبَابِ الخُدُورِ، وَلَا مِنَ القَوَاعِدِ، وَلَا مِنَ المُتَرَفِينَ، وَكَيْفَ كَانَ ذَلِكَ يَخْفَىٰ عَلَىٰ الصَّحَابَةِ؟!

قَالُوا^(۱): فَمَا مَعْنَىٰ اسْتِقَالَتِهِ مِنَ الإِمَامَةِ عَلَىٰ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهَ السَّلَاهُ؛ فَقَالَ: ﴿ أَقِيلُونِي بَيْعَتَكُمْ لَ ثَلَاثًا لَه فَقَدْ أَقَلْتُكُمْ بَيْعَتِي ﴿ حَتَّىٰ يَقُومَ عَلِيٍّ رَضَيَلِيَهُ عَنْهُ لَفَقَالَ: ﴿ أَقُلْتُكُمْ بَيْعَتِي ﴾ حَتَّىٰ يَقُومَ عَلِيٍّ رَضَيَلِيَهُ عَنْهُ لَفَالَ أَوْلِيَا النَّاسِ لَهُ فَيَقُولُ: ﴿ لَا نُقِيلُكَ ، وَلَا نَسْتَقِيلُكَ أَبَدًا؛ يُقَدِّمُكَ رَسُولُ اللَّهِ ، فَمَنْ ذَا يُؤَخِّرُكَ؟ ﴾ (*)

قِيلَ: هَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ فَضْلِهِ وَوَرَعِهِ، وَخَوْفِهِ مِنَ الزَّلَلِ فِي أَمْرِ الأُمَّةِ، وَالتَّقْصِيرِ عَنْ حُقُوقِ الخِلافَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ لِلْجَبَلِ: «لَوْ أَنَّ بِكَ مَا بِي لَتَقَطَّعْتَ»(٣).

وَلِأَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَذُمُّ مَنْ وَلِيَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ ('')؛ فَخَشِيَ أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا عِنْدَهُمْ، فَلَمَّا أَجَابُوهُ بِالرِّضَا؛ خَفَ مَا بِهِ.

قَالُوا(٥): فَقَدْ ظَلَمَ بِإِسْقَاطِ القِصَاصِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ بِمَالِكِ بْنِ نُوَيْرَةَ (١)،

⁽٦) أبو حنظلة اليربُوعي، كان شاعِرًا مُطاعًا في قومَه، ولاه رسول الله صيَّنَهُ عينه وسمَّ على -



⁽١) االصّراط المُستَقيم إلى مُستَحِقي التّقديم اص (١/ ٢٩٤).

⁽٢) أخرجه أبو بكر القَطِيعي في زياداته على ﴿فَضَائلِ الصَّحابةِ ﴾ رقم: (١٣٣) بلفظ: ﴿أَيُّهَا النَّاسُ، أَقِيلُونِي بَيْعَتَكُمْ ﴾ وأخرجه أبو بكر الآجُرِّي في الشَّريعة ٩ رقم: (١٤٨٣) بلفظ: ﴿قَدُ أَقَلْتُكُمْ بَيْعَتِي، فَبَايِعُوا مَنْ شِنْتُمْ ﴾.

⁽٣) ذكره أبو إسحَاق الشِّيرازي في الإشارة إلى مَذْهَب أهل الحَق 1: (١/ ٣٩٩).

⁽٤) أخرجه التّرمذي في «الجَامِع» رقم: (٣٥٩) موقفًا ومُفسَّرًا عَلَى عَمرو بن الحَارث بن المُصطَلِق رَصَوَلِينَهُ عَنْهَا، وهو مفهومه لحديث أنس رَضَوَلِينَهُ عَنْهُ: (لعَن رسُول اللَّه صَوَالِينَهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ رجُلًا أمْ قومًا وهم له كارهُون) أخرجه البزَّار في «المُسند» رقم: (٦٧٠٧).

⁽٥) االصّراط المُستَقيم إلى مُستجقي التّقديم اص (٦/ ٢٧٩).



وَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «اقْتُلُهُ؛ فَإِنَّهُ قَتَلَ مُؤْمِنًا، وَنَكَحَ امْرَأْتَهُ» فَقَالَ: «مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ ذَلِكَ بِسَيْفٍ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ» (١) وَمِثْلُ هَذَا الْعُذْرِ لَا يُسْقِطُ القِصَاصَ.

قِيلَ: إِنَّمَا تَرَكَ أَبُو بَكْرٍ / رَضَّالِللَّهُ عَلَيْهِ، كَمَا فَعَلَ أَهْلُ الرِّدَّةِ ('')، وَمِمَّا يُؤكِّدُ الصَّدَقَاتِ لَمَّا بَلَغَهُ مَوْتُ النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ، كَمَا فَعَلَ أَهْلُ الرِّدَّةِ ('')، وَمِمَّا يُؤكِّدُ هَذَا: أَنَّ [أَخَاهُ] ('') مُتَمِّمَ بُنَ نُويْرَةَ ('') رَثَاهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَاسْتَنْشَدَهُ عُمَرُ إِيَّاهَا، فَقَالَ عُمَرُ: "وَدِدْتُ أَنِّي أَقُولُ الشِّعْرَ، فَأَرْثِي أَخِي زَيْدًا ('') كَمَا رَثَيْتَ أَخَاكَ افَقَالَ عُمَرُ: "وَدِدْتُ أَنِّي أَقُولُ الشِّعْرَ، فَأَرْثِي أَخِي زَيْدًا ('') كَمَا رَثَيْتَ أَخَاكَ افَقَالَ عُمَرُ: "مَا عَزَّانِي مُتَمِّمٌ: لَوْ قُتِلَ أَخِي عَلَىٰ مَا قُتِلَ عَلَيْهِ أَخُوكَ لَمَا رَثَيْتُهُ. فَقَالَ عُمَرُ: "مَا عَزَّانِي أَتَكُ مَتَّ عَلَىٰ الإِسْلَامِ ('') فَكَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضَّالِللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ إِسْلَامَ مَالِكِ فَلَدَ لِكَ لَمْ يَقَتُلُ بِهِ خَالِدًا.

قَالُوا(٧): وَكَيْفَ جَازَ لِأَبِي بَكْرٍ أَنْ يُدْفَنَ فِي حُجْرَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مَعَ قُوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَا نَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾(٨) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُورَثْ



1/1

صدقات قومه، قتله ضِرَار بن الأزْوَر سنة ١٢ هـ.

⁽١) أخرجه ابن سَعد في "الطَّبقات الكَبير" رقم: (٦٩٠٨) بلفظ: "بَلَغَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتْلُهُ مَالِكَ بْنَ نُويْرَةَ وَتَزَوَّجُهُ امْرَأَتُهُ، فَقَالَ لِأَبِي بَكْرِ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَارْجُمْهُ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كُنْتُ لِأَرْجُمَهُ، تَأَوَّلَ فَأَخْطأً. قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ قَتَلَ مُسْلِمًا، فَاقْتُلُهُ. قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقْتُلَهُ بِهِ، تَأَوَّلَ فَأَخْطأً. قَالَ: فَاعْزِلْهُ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَشِيمَ سَيْفًا سَلَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَبَدًا».

⁽٢) أخرجه أبو بكر البيهَقِي في «السُّنن الكبير ا رقم: (١٣٢٧٣).

⁽٣) في الأصل: (أخا).

⁽٤) أبو نَهشَل اليَربُوعِي رَضِيَالِتَهُ عَنْهُ، شَاعِرٌ فَحلٌ، تُوفِّي نحو ٣٠هـ.

⁽٥) أبو عبد الرَّحمن القُرَشِي رَضَىٰلِلَّهُ عَنْهُ، استشهد سنة ١٢ هـ. ﴿ السِّيرِ ﴾: (١/ ٢٩٨)

⁽٦) ذكره أبو الفَرج الأصفَهاني في «الأغَاني»: (١٥/ ٢٩٩).

⁽٧) ﴿ الْإِستَغِاثَة في بِدَع الثَّلاثَة ، ص (٥٥).

⁽٨) سُورة الأحزاب: (٥٣).



فَتَنْتَقِلَ عَنْهُ عَلَىٰ قَوْلِكُمْ (١)، وَلَوْ وُرِثَ جَمِيعُ مَالِهِ ؟ لَمْ يُضَايَقْ فِي أَرْضِ قَبْرِهِ وَمَلْحَدِهِ، فَكَيْفَ سَاغَ لَهُ وَلِعُمَرَ هَذِهِ المُضَايَقَةُ وَالتَّهَجُّمُ عَلَىٰ حَرَم رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؟

قِيلَ: مَيَّتٌ مُتَصَرَّفٌ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ طَعْنًا عَلَيْهِ؟ فَهُوَ عَلَىٰ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ عَمِلُوا ذَلِكَ وَنَقَّذُوهُ.

وَلِأَنَّ الحُجْرَةَ كَانَتْ لِابْنَتِهِ عَائِشَةَ، وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لَمْ يَمْلِكُهَا بِالدَّفْنِ، وَنَهْيُ اللَّهِ عَنِ الدُّخُولِ إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ عَائِدٌ إِلَىٰ حَالِ الحَيَاةِ، وَهُوَ الوَقْتُ الَّذِي لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ كَشْفُ العَوْرَةِ، وَمُشَاهَدَةُ حُرَمِهِ، فَأَمَّا بَعْدَ السُّتْرَةِ بِالتُّرَابِ؛ زَالَ مَعْنَىٰ النَّهْي.

وَلِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي الأَخْبَارِ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ إِذْنِهِ لَهُمَا ('')؛ مِنْ ذَلِكَ قُولُهُ فِي عِدَّةِ أَخْبَارٍ جَلَسُوا مِنْهُ مَجَالِسَهُمْ، فَقَالَ ('')، كَذَلِكَ سَمَعَتْ ('') مِنْهُ فِي ذَلِكَ مَا يَقْتَضِي الإِذْنَ: أَنَّ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ، وَصَارَ الدَّفْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، فَمَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ العَاصِ ('')، فَمَالَ بِهِ الحُسَيْنُ إِلَىٰ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، فَمَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ العَاصِ ('')، فَمَالَ بِهِ الحُسَيْنُ إِلَىٰ البَقِيعِ ('')، وَمِثْلُ الحَسَنِ وَقُرْبِهِ وَجَلَالَتِهِ يُمْنَعُ وَيُثْرَكُ غَيْرُهُ إِلَّا لِمَعْنَى سُمِعَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَةِ عَيْرُهُ إِلَّا لِمَعْنَى سُمِعَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّيِّ عَلَيْهِ السَّلَةِ عَلَى حَيَاتِهِ ؟!

قَالُوا(٧): فَقَدْ كَانَ عَلَىٰ شَكَّ مِنْ إِمَامَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ سَأَلْتُ

⁽٧) «الصّراط المُستَقيم إلى مُستَجِقي التّقديم ص (٣٠١).



⁽١) أي في تَوريث فَاطِمة رَضَؤَلِلَهُ عَنْهَا، يُنظر ص (٩٣).

⁽٢) أي في الدَّفن.

⁽٣) كذا العِبارة في الأصل، وهذه صُورتها (رَّجُكُ وَلَيْ عِدَالطُوسَ عَلَمْ مَا أَنْ عَبُلَاثُ عَلَمُ مَا اللَّم اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللللَّا الللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا الللَّهُ ا

⁽٤) أي الصَّحَابَة رَضَالِتَهُ عَنْفُرَ.

 ⁽٥) أبو عُثمَان الأمَوي رَضِؤُلِقَاعَنْهُ، ولي إِمْرَة الكُوفَة لعُثمان رَضِؤَلِقَاعَنْهُ، وإِمْرَة المَدينة لمُعاوية رَضِؤَلِقَائِفَعَنْهُ، وقد اعتَزل الفِتنة ولم يُقَاتِل، تُوفِّي سنة ٥٩ هـ. «السِّير ١: (٣/ ٤١٤)

 ⁽٦) أخرجه ابن سَعد في «الطّبقات الكّبير» رقم: (٧٣٨٧).



النَّبِيَّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: آلْأَنصَارُ أَحَقُّ بِهَذَا الأَمْرِ أَمْ غَيْرُهُمْ؟»(١).

قِيلَ: لَيْسَ هَذَا شَكُّ، وَإِنَّمَا أَحَبَّ أَنَّ الإِمَامَةَ بِالنَّصِّ دُونَ الإجْتِهَادِ، وَهَذَا لاَ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الإجْتِهَادُ طَرِيقًا.

كَمَا أَنَّ الصَّحَابَةَ فِي جَمِيعِ الحَوَادِثِ تَأْسَفُوا؛ كَيْفَ لَمْ يَكُنْ مِنَ النَّبِيِّ نَصُّ؟ وَكَيْفَ لَمْ يُتَحَدَّثْ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، [فَيَسْمَعُوا]() مِنْهُ قَوْلَهُ وَحُكْمَهُ وَكُنْفَ لَمْ يُتَحَدَّثُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، [فَيَسْمَعُوا]() مِنْهُ قَوْلَهُ وَحُكْمَهُ وَيَسْتَرِيحُوا مِنْ خَطَأِ الإجْتِهَادِ؟(٣)

قَالُوا: فَلِمَ اسْتَرَقَّ أَحْرَارَ العَرَبِ(١٠)؟

قِيلَ: لِأَنَّهُمْ ارْتَدُّوا وَقَدْ سَاغَ الِاجْتِهَادُ فِي اسْتِرْقَاقِ الْمُرْتَدِّينَ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَىٰ(°)/دِينٍ لَا يُقَرُّونَ عَلَيْهِ، فَجَعَلَهُمْ كَأَهْلِ الحَرْبِ.

وَكَانَ مَّذْهَبُ عَلِيٍّ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ ذَلِكَ، قَالَ: «المُرْتَدَّةُ تُسْتَامُ»(٦) يَعْنِي تُجْعَلُ

فَأَمَّا فَضَائِلُهُ:

ـ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ قُل لِلمُخَلِّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ

⁽٦) أخرجه ابن أبي شَيبة في المُصنَّف رقم: (٢٩٥٩٨).



 ⁽١) أخرجه القاسم بن سَلَام في «الأموال» رقم: (٣٥٣)، وابن زَنْجُويْه في «الأموال» رقم: (٤٦٧)،
 والطَّبرائي في «المُعجم الكَبير» رقم: (٤٣).

⁽٢) في الأصل: (فتسمعو).

 ⁽٣) يُنظر نماذج لذلك: «المُصنَّف» لعبدالرَّزُاق رقم: (٦٩١٥)، و «المُسند» لأبي عبداللَّه رَضَيَٰلِيَهُ عَنْهُ
 رقم: (٣٧)، و «المُسند» لأبي يعلَى المَوصِلي رقم: (١٣٣)، و «المُستدرَك» للحَاكِم رقم: (٨٠٨٠).

⁽٤) أخرجه عبد الرَّزَّاق في المُصنَّف، رقم: (١٨٧٢٨).

⁽٥) (لأنهم على) تكررت في الأصل.



شَدِيدٍ نُقَنِيْلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴿ () فَعَلِمْنَا أَنَّ الدَّاعِيَ لَيْسَ هُوَ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ غَيْرُهُ، وَالنَّوْمُ ()، وَقَاتِلُ أَهْلِ الرِّدَّةِ هُوَ غَيْرُهُ، وَالنَّومُ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَىٰ الإِسْلَامِ: فَارِسُ وَالرُّومُ ()، وَقَاتِلُ أَهْلِ الرِّدَّةِ وَأَهْلِ الرِّدَةِ وَأَهْلِ الرَّدَةِ وَأَهْلِ الرَّدَةِ وَأَهْلِ الرَّدَةِ اللَّهُ عَنْدُ () وَقَاتِلُ أَهْلِ الرِّدَةِ وَأَهْلِ الرَّهُ وَالرَّومُ اللَّهُ عَنْدُ () وَالرَّومَ اللَّهُ عَنْدُ () وَالرَّهُمُ اللَّهُ عَنْدُ () وَالمُسَيْلِمَةَ () أَمْسَيْلِمَةً () () وَالرَّومُ اللَّهُ عَنْدُ () وَالرَّومُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْدُ () وَالرَّومُ اللَّهُ عَنْدُ () وَالرَّومُ اللَّهُ الْمُعَلِّلِيْ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللْ

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ مَا دَعَا فِي زَمَنِهِ قَوْمًا إِلَىٰ الإِسْلَام، وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَىٰ طَاعَتِهِ وَبَيْعَتِهِ.

وَلِأَنَّ عَلِيًّا لَمْ يَكُنْ خَاتِفًا خَوْفَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْ قَبْلُ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ مِّنْ بَعَدِ خَوْفِهِمْ أَمْنَا يَعْبُدُونَنِي ﴾ (١٠).

وَوَافَقَ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فِي هَذِهِ الآيَةِ بِقَوْلِهِ: «الخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ،

⁽١٠) زاد في الإرشادة: (وقال: ﴿ يَعْبُدُونَنِي لَا يُثْرِكُونَ فِي ﴾ ولم يكن عليًا أشرك قبل ذلك).



⁽١) شُورة الفَتح: (١٦).

⁽٢) ﴿جامع البيانَّةِ: (٢١/ ٢٦٦).

⁽٣) دجامع البيان؛ (٢١/ ١٦٨).

⁽٤) ابن ثُمَّامَة، أبو ثُمَّامَة الحَنفِي، الكذَّاب المُتنبي، قُتِل سنة ١٢ هـ.

⁽٥) في الأصل: (مسيمله).

⁽٦) «معاني القرآن»: (٦/ ٥٠٤)، «تاريخ بغداد»: (٨/ ٣٨٧)

⁽٧) شُورة النُّور: (٥٥).

⁽A) في «الإرشاد»: (وقعت أولًا).

⁽٩) «تفسير القرآن» لابن أبي حاتم: (٨/ ٢٦٢٩).



ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكًا اللهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا إِخْبَارٌ ، وَقَدْ وَقَعَ مُوَافِقًا لِمَا جَرَىٰ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ المُصَدَّقُ فِي خَبَرِهِ ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الخِلَافَةَ كَانَتْ عُدُوانًا وَظُلْمًا . فَقَدْ كَانَتْ عُدُوانًا وَظُلْمًا . كَذَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فِي تَسْمِيَتِهِ [أَبَا] (اللهُ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ خُلَفَاءَ .

قَالُوا ("): إِنَّمَا أَرَادَ بِالآيةِ عَلِيًّا وَالحَسَنَ وَالحُسَيْنَ [وَالِاثْنَيْ] (ا) عَشَرَ إِمَامًا (ا). فِيلَ : أَيُ تَمْكِينِ كَانَ لِهَوُلَاءِ السَّادَةِ؟! مَعَ كَوْنِهِمْ مُخْتَفِينَ فِي كُلِّ زَمَانٍ، فَيْلَ : أَيُ تَمْكِينِ كَانَ لِهَوُلَاءِ السَّادَةِ؟! مَعَ كَوْنِهِمْ مُخْتَفِينَ فِي كُلِّ زَمَانٍ كُلُّ مَنْ رَامَ إِمَامَةً أَوْ نَهَضَ إِلَىٰ خِلَافَةٍ قُوتِلَ أَوْ قُتِلَ! وَلَيْسَ هَذَا القَوْلُ مِنّا إِزْرَاءً عَلَيْهِمْ، أَوْ أَنَهُمْ لَمْ يَكُونُوا لِذَلِكَ أَهْلًا، لَكِنْ رَدًّا لِزَعْمِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الآيةَ عَادَتْ عَلَيْهِمْ، وَنَحْنُ إِلَىٰ تَصْدِيقِ قَوْلِكُمْ وَمُكَابَرَةِ العَيَانِ. إِلَيْهِمْ، وَنَحْنُ إِلَىٰ تَصْدِيقِ قَوْلِكُمْ وَمُكَابَرَةِ العَيَانِ. عَلَىٰ أَنَّ [الإثنني] (") عَشَرَ خِلَافَتُهُمْ - عَلَىٰ زَعْمِكُمْ - أَكْثُرُ مِنْ ثَلَاثِينَ، وَلَمْ نَخِلْ لِهَوْلاءِ السَّادَةِ يَوْمًا مِنْ أَيَّامٍ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ؛ مِنَ انْبِسَاطِ خِلَافَتِهِمَا، وَانْتِشَالِ نَخِلْ لِهَوْلاءِ السَّادَةِ يَوْمًا مِنْ أَيَّامٍ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ؛ مِنَ انْبِسَاطِ خِلَافَتِهِمَا، وَانْتِشَالِ وَلُمْ الرَّوْمِ، وَقَتْلِ مُسَيْلِمَةً وَأَهْلِ الرَّذِينَ، وَلَمْ وَلُكُمْ وَلَكُمْ وَلَكُمْ وَلُومُ اللَّهُ عَلْهِ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَىٰ عَوْلِهِمَا، وَالأَخْذِ بِمَا يُعْطِيَانِهِ، وَالإَمْتِنَاعِ مِمَّا يَمْنَعَانِهِ، وَأَيْدِيهُمَا لِفَالِ السَّفَةِ كَانَ الإثْنَا عَشَرَ، بَلْ كَانُوا /خَائِفِينَ مُسَلِّمَةً وَلَيْكُمْ: قَلْ وَقَلْ كُمُنِ النَبِي عَلَيْهِ السَّقَةِ كَانَ الإثْنَا عَشَرَ، بَلْ كَانُوا /خَائِفِينَ مُسَلِّمَةً وَلَكُمْ: قَلْ وَقَدْ كَانُوا فِي زَمَنِ النَبِي عَلَيْهِ السَّقَةِ كَانَ الإثْنَاعَشَرَ، بَلْ كَانُوا /خَايُونِ مُنَاعَلَىٰ قَوْلِكُمْ: قَلْ



10

⁽١) أخرجه . بلفظ قَريبٍ . ابن حِبَّان في «الصَّحيح» رقم: (٦٩٤٣).

⁽٢) رسمها في الأصل: (ابي).

⁽٣) االإفصَاح اللمُفِيد ص (٩٠)، اتَّفسير المِيزَان ١: (١٥/ ١٥١).

⁽٤) في الأصل: (والاثنا).

⁽ه) هم عليّ وابنيه رَضِّؤَلِيَّهُ عَنْفُر، ثم عَليّ زين العَابِدين، ومُحمَّد البَاقِر، جَعفر الصَّادق، مُوسَى الكَاظِم، وعَليّ الرُّضا، ومُحمَّد الجوَّاد، وعَليّ الهَادي، والحَسن العَسكَري، ومُحمَّد المَهدي.

⁽٦) في الأصل: (الإثْنَا).



مُنِعُوا حَقَّهُمْ، وَأُخِذَتْ مَوَارِيثُهُمْ، وَدُفِعُوا عَنْ وِلَايَاتِ كَانُوا لَهَا مُسْتَحِقِّينَ. فَأَيُّ تَمَكُّنٍ هَذَا؟! فَانْظُرُوا أَيَّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقَّ بِالآيَةِ أَنْ يَكُونُوا مِنْهُ؟

وَأَيْضًا فَإِنَّا وَجَدْنَا عَلِيًّا وَالْعَبَّاسَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بَايَعَا، فَلَوْ جَازَ أَنْ تَكُونَ تَقِيَّةً مُظَاهَرَةً مَعَ إِبْطَانِ خِلَافِ مَا أَظْهَرَاهُ لَهُ اللَمِ نَأْمَنْ (١) أَنْ يَكُونَ مَا أَمْرًا هُمَا عَلَيْهِ مُشْتَخْلَفًا، وَأَنَّهُمْ كَتَمُوا أَكْثَرَ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِالسَّلَامُ تَقِيَّةً، وَسَكَتُوا عَنْهُ كَمَا [سَكَتُوا] (١) عَنْ بَيَانِ ظُلْمِهِمَا وَتَعَدِّيهِمَا وَقَهْرِهِمَا لِلإِمَامَةِ بِغَيْرِ حَتَّ، وَهَذَا يَشُدُّ عَلَيْنَا بَابَ المَنْقُولِ جَمِيعِهِ.

- وَأَيْضًا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُمْ مَنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَائلَ أُولَيَبِكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَائلًوا ﴾ (٣) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَبَا أَعْظُمُ دَرَجَةً مِنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَائلُوا ﴾ (٣) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَبَا بَكُرٍ فِي نَفَقَةٍ وَلَا قِتَالٍ اللَّهُ أَوَّلُ مَنْ قَاتَلَ المُشْرِكِينَ حَوْلَ الكَعْبَةِ، وَبَعْدَ مَا هَاجَرَ، وَأَوَّلُ مَنْ أَنفُقَ فِي الهِجْرَةِ نَفْسَهُ وَمَالَهُ (١).

فَإِنْ قَالُوا(٥): فَخَدِيجَةُ كَانَتْ أَسْبَقَ نَفْقَةً.

قِيلَ: النَّبِيُّ قَالَ: "مَا نَفَعَنِي مَالٌ كَمَالِ أَبِي بَكْرٍ "(٦) فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ سَبَقَ، وَلَوْ سَبَقَتْهُ خَدِيجَةُ بِالإِنْفَاقِ؛ لَمَا دَخَلَتْ تَحْتَ هَذِهِ الآيَةِ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ القِتَالَ عَلَىٰ

 ⁽٦) أخرجه أبو عبد اللّه رَضَّ إللَّه عَنْهُ في "فضَائل الصَّحَابة» رقم: (٢٥)، وابن أبي عَاصِم في "السُّنة»
 رقم: (١٢٢٩) بلفظ: "مَا نَفَعني مَالٌ قَطُّ مَا نَفَعني مَالُ أبي بَكر".



⁽١) مُهملة في الأصل.

⁽٢) في الأصل: (سكمو).

⁽٣) سُورة الحَديد: (١٠).

⁽٤) قالتَّفسير الوسِيطة للواحدي: (٤/ ٢٤٥).

⁽٥) ﴿ الشَّافِي ۗ : (٤/ ٤٤).



الإِنْفَاقِ، وَخَدِيجَةُ لَمْ تُقَاتِلْ.

وَأَمَّا يَقِينُهُ، وَقُوَّهُ إِيمَانِهِ، وَثَبَاتُ قَلْبِهِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ مَا ظَهَرَ مِنْهُ فِي الحُدَيْبِيّةِ، لَمَّا شَكَ النَّاسُ كُلُّهُمْ، وَظَهَرَ مِنْهُمُ الِاعْتِرَاضُ، حَتَّىٰ قَالَ عُمَرُ: «أَلَيْسَ قَدْ قَالَ النَّاسُ كُلُّهُمْ، وَظَهَرَ مِنْهُمُ الِاعْتِرَاضُ، حَتَّىٰ قَالَ عُمَرُ: «أَلَيْسَ قَدْ قَالَ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾ (١)؟ وقد صُدِدْنَا!» قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: «أَقَالَ لَكَ: العَامَ؟» (١) فَسَكَنَ عُمرُ إِلَىٰ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضَيَالِيَهُ عَنْهُا.

وَلَوْلا أَنَّ هَذَا المُعْتَقَدَ لا يَحْتَمِلُ فَضَائِلَهُ؛ لَذَكَرْنَا مِنْهَا مَا لا يَبْقَىٰ لِمُبْتَدِعٍ شَكُّ، وَلا لِمُنَازِعِ حُجَّةٌ.

⁽٢) تقدم تَخريجه بلفظ مُغَاير ص (٩٠).



⁽١) سُورة الفّتح: (٢٧).



* فَإِذَا ثُبَتَتْ خِلَافَتُهُ بِمَا ذَكَرْنَا؛

فَالْخَلِيفَةُ بَعْدَهُ عُمَرُ رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ

نَصَّ عَلَيْهِ ('')، وَخِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ أَصْلٌ [يَنْبَنِي] ('') عَلَيْهِ خِلَافَةُ عُمَرُ؛ لَمَّا اعْتُرضَ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَهُ (''): مَاذَا تَقُولُ لِرَبِّكَ وَقَدْ وَلَيْتَ عَلَيْنَا فَظَّا غَلِيظًا؟ قَالَ: وَأَقُولُ: وَلَيْتُ عَلَيْنَا فَظَّا غَلِيظًا؟ قَالَ: وَأَقُولُ: وَلَيْتُ عَلَيْهُمْ خَيْرَ أَهْلِكَ» ('').

وَ فَضَائِلُهُ أَكْثُرُ مِنْ أَنْ تُحْصَىٰ، لَكِنَّنِي أَذْكُرُ بَعْضَهَا، فَمِنْ ذَلِكَ:

مَ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "الحَقُّ يَنْطِقُ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ" (٥)، وَفِي لَفْظِ آخَرَ: "ضُرب (٦) الحَقُّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبهِ (٧).

ـ وَقَوْلُهُ: «إِنَّ فِي [الأُمَمِ] (^) مُحَدَّثِينَ، وَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ؛ فَعُمَرُ

⁽A) في الأصل: (الأمة)، والتّصويب من «الإرشاد».



⁽١) أي أبو بكر رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) رسمها في الأصل: (بنينا) مُهملة.

 ⁽٣) القَائل المَقصُود هُنا هو طَلحَة بن عُبيد اللَّه رَصَالِلَهُ عَنْهُ، صَرَّح به المُؤلِّف رَجمَدُ اللَّه في المُختصر المُعتمد.

⁽٤) أخرِجه الطَّبري في "تهذيب الآثار» رقم: (١٣١٥) بلفظ: "إذا لقيتُ اللَّه ربِّي فَسَالني، قُلتُ: استخلَفتُ على أهلِكَ خَير أهلِكَ».

⁽٥) ذكره أبو عبد اللَّه رَضَوَالِينَهُ عَنهُ في "مَسَائل صَالِح" رقم: (١٢٤١) بلفظ: "السَّكينة تَنطق عسى..."، وأخرجه في "فضائل الصَّحابة" رقم: (٣١٥) بلفظ: "إن اللَّه عَزَقِجَلَّ جَعَلَ الحقّ على قَلب عُمر ولِسَانه".

⁽٦) فوق الكلمة في الأصل: (ظهر) بخَط النَّاسخ.

⁽٧) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ تمَّام الرَّازي في «الفَوائد» رقم: (١٦٦٤)، وأخرحه أبو عبد اللَّه رَصَيَيَة عنه في «فضائل الصَّحابة» رقم: (٣١٧) وعنده: «بالحق».



ابنُ الخَطَّابِ (١٠).

مَوْعَنْ نَافِعِ، قَالَ: ابْنُ عُمَرَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَفَتَىٰ عُمَرَ تَتَحَرَّكُ بِشَيْءِ إِلَّا كَانَ، وَلَقَدْ قَالَ شَيْنًا فِي /شَيْءٍ (*) مَرَّةً: «أَمَا تَنْهَاك لِحْيَتُكَ؟!» فَخَشِيتُ (*) أَنْ تُكَلِّمَنِي لَحْيَتُنَى ؟!» فَخَشِيتُ (*) أَنْ تُكَلِّمَنِي لَحْيَتَى (*).

- وَوَافَقَ رَبُّهُ فِي ثُلَاثِ آياتٍ:

آيةِ الحِجَابِ(٥).

وَقَوْلِهِ: «لَوِ اتَّخَذْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلَّىُ؟» فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلكَ(٢)(٧).

وَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ نِسَاءَكَ يَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ البَرُّ وَالْفَاجِرُ، فَلَوْ أَمَرْتَهُنَّ أَنْ يَخْتَجِبْنَ؟» فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ آيَةُ الحِجَابِ(١)(١).

(۱) أخرجه الخاكم في «المُستدرك» رقم: (٤٥٦٠)، والحديث مُتفق عليه . باختلاف لفظ . أخرجه البُخاري في «الصَحيح» رقم: (٣٩٨٨).

(٢) كذا في الأصل، ولعل صوابها: (شأني).

(٣) مُهملة في الأصل، فتحتمل: (فحسبت).

(٤) أخرج أوله عبد الرَّزَّاق في «المُصنَف» رقم: (٩٧٧٦) بلنط: «قلَ م رأيت عُمر يُحوك شفتيه إلَّا كان بعض الذي يَقُول» من طريق سالِم عن ابن عُمر رضيَينَ عنفي، ونقل ابن العربي في «أحكام القُرآن» (٣/ ٩) الشَّطر الثَّاني من قول أَسْلم بلفظ: «فَمكثُت زَمَانًا وأَنَا أَظُنُّ أَنَها سَتَنْهانِي».

(٥) تكررت المُوافقة في الخبر، وستأتي.

(٦) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن مَاجه في "السُّنن" رقم: (١٠٠٩)، أحرجه النَّخاري في "الصَّحبح"
 رقم: (١٠٠٤) ضِمن حديث المُوافقات.

(٧) آية رقم (١٢٥) من سُورة البَقرة.

(A) أخرجه بهذا اللّفظ أبو عبد الله رصين عند في "المسد" رقم: (١٥٧) ضمن حديث الموافقات، و أخرجه بلفظ مُعَاير مُفردًا - النّحاري في "الصّحبح" رقم: (٤٧٩٠).

(٩) آية رقم (٥٣) من سُورة الأحزاب.





وَاجْتَمَعَ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ نِسَاؤُهُ فِي الغَيْرَةِ، فَقُلْتُ لَهُنَّ: "عَسَىٰ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ رَبُّهُ خَيْرًا مِنْكُنَّ ۗ فَأُنْزِلَتْ (')(').

وَلَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيِّ سَلُولٍ (") المُنَافِقُ، [دُعِيَ] (الْ النَّبِيُّ لِيُصَلِّي عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَامَ، دَنَا إِلَيْهِ عُمَرُ، وَقَالَ: «كَيْفَ تُصَلِّي عَلَيْهِ، وَهُوَ مُنَافِقٌ ؟!» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَيْهِ مَاتَ أَبَدًا ﴾ (١٥/٥).

- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: نَزَلَ جِبْرِيلُ إِلَىٰ النَّبِيِّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ: «اقْرَأْ عَلَىٰ عُمَرَ السَّلَامَ، وَأَعْلِمْهُ أَنَّ غَضَبَهُ عِزَّ، وَرَضَاهُ حُكْمٌ» (٧).

- وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ لِعُمَرَ رُؤْيَا أَرْبَعَ؛

رَأَيْتُ كَأَنِّي أُتِيتُ بِإِنَاءٍ فِيهِ لَبَنْ، فَشَرِبْتُ حَتَّىٰ رَأَيْتُ الرِّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَنَامِلِي، ثُمَّ نَاوَلْتُ فَضْلِيَ ذَلِكَ لِعُمَرَ " فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَوَّلْتَهُ ؟ فَقَالَ: «العِلْمَ. وَرَأَيْتُ أُمَّتِي كَأَنَّ عَلَيْهِمُ القُمُصَ إِلَىٰ الثَّدِيِّ، وَإِلَىٰ الرُّكِبِ، وَإِلَىٰ الكَعْبِ، وَعَمَرُ يَسْحَبُ قَمِيصًا " قَالُوا: مَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ: «الدِّينَ ".

قَالَ: "وَدَخَلْتُ الجَنَّةَ، فَرَأَيْتُ فِيهَا قَصْرًا وَدُورًا، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا:

 ⁽٧) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن عَدِي في «الكَامِل»: (٧/ ١٤٥)، والطَّبراني في «المُعجم الكَبير»
 رقم: (١٢٤٧٢).



⁽١) أخرجه البُخاري في االصَّحيح ارقم: (٤٩١٦)، والنَّسَائي في السُّنن الكُبري ارقم: (١١٥٤٧).

⁽٢) آية رقم (٥) من سُورة التَّحريم.

⁽٣) كذا في الأصل و «الإرشَاد»، والصَّواب: (أبيُّ ابن سَلول).

⁽¹⁾ رسمها في الأصل: (دعا).

⁽٥) سُورة التَّوبة: (٨٤).

⁽٦) أخرجه . بلفظ قَريبٍ . عُمر بن شَبَّة في "أخبَار المدينة": (١/ ٣٧٣)، والحديث مُتفق عليه ـ باختلاف لفظ . أخرجه البُخاري في "الصَّحيح" رقم: (٤٦٧٠)، ومُسلم في "الصَّحيح" رقم: (٢٤٠٠).



لِرَجُلِ مِنْ قُرَيْشٍ. فَرَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ. فَقِيلَ: لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ. فَأَرَدْتُ أَنْ أَذْخُلَ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ.

وَرَأَيْتُ كَأَنِّي وَرَدْتُ بِئْرًا، وَالْنُ أَبِي قُحَافَةَ يَنْزِعُ ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ، فِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ وَرَدَ عُمَرُ، فَاسْتَحَالَ الدَّلُوُ فِي يَدِهِ غَرْبًا، فَاسْتَقَىٰ، فَأَرْوَىٰ [الظَّمِئَة](۱)، وَضَرَبَ النَّاسَ بِعَطَنِ (۱).

- وَرَوَىٰ عُفْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَوْ كَانَ بَعْدِي نَبِيِّ، لَكَانَ عُمَرً " (٣).

وَفَضَائِلُهُ أَكْثُرُ، وَمَكَانَتُهُ أَظُهَرُ؛ كَانَ مُجْتَمِعَ الفَلْبِ، ثَابِتَ الجَأْشِ، حَسَنَ الدَّينِ، صَلِفَ الْيَقِينِ، [عَالِمًا] (ا) بِالفِقْهِ، حَسَنَ السَّيَاسَةِ، [مَهُوبًا] (ا) فِي النَّاسِ؛ حَتَىٰ قِيلَ فِيهِ: (كَانَ لِعُمَرَ بُنِ الخَطَّابِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ دِينٌ يَمُنَعُهُ أَنْ يَخْدَعَ، وَعَقُلٌ يَمُنَعُهُ أَنْ يُخْدَعَ، (ا).

نَصَّ عَلَيْهِ الخَلِيفَةُ الأُوَّلُ، وَرَضِيَ بِذَلِكَ مِنْهُ المُسْلِمُونَ، وَكَشَفَ الاِمْتِحَانُ عَنْ صِدْقِ فِرَاسَةِ أَبِي بَكْرٍ فِيهِ؛ فَأَتْعَبَ النَّاسَ بَعْدَهُ، وَلَحِقَ فِي الاِجْتِهَادِ بِصَاحِبِهِ.

 ⁽٦) دكره. بهذا النفط. أبو حبّ ل التّوجيدي في النضائر والذَّجائرة: (٧/ ١٧٦) من قول المُغيرة ابن شُعبة رَفِئَائِشَةِ عَنْهُ



⁽١) في الأصل: (العيمة).

 ⁽۲) أخرجه بهذا اللَّفظ عبد اللَّه بن أحمد في زيادته على «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٣٦٣) كَ مِلاً مُرسلًا عن الزُّهري، ومُقطَّعًا مَوصُولًا برقم (٣١٩) و (٣٢٠) و (٣٦٠) و (١٤٩)، وأخرج رُؤب الذَّنُوب مَعمَر بن راشِد في «الجَامِع» رقم: (٢٠٧٠٣).

 ⁽٣) أخرجه ـ بهذا النَّعظ ـ أبو بكر القطيعي في ريادته على «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٥١٩) و
 (٦٩٤)، وأبو بكر الزُّوياني في «المُسند» رقم: (٢٢٣) من هذه الطَّريق.

⁽٤) في الأصل: (عالم).

⁽٥) في الأصل: (مهوب).



والدَّلَالَةُ عَلَىٰ إِمَامَتِهِ /لَيْسَ كَالعَبَثِ الَّذِي لَا يُجْدِي، وَالهَذَيَانِ الَّذِي لَا ١/٦

صَاحِبُ الفُتُوحِ الَّذِي انْتَشَرَ بِهَا جَنَاحَا الإِسْلَامِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَطَبَّقَ بِهَا الإِسْلَامِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَطَبَّقَ بِهَا الإِيمَانَ بُعْدًا وَقُرْبًا؛ لَمْ يَحْظَ مِنَ الدُّنْيَا بِطَائِلِ.

قَدُمَتْ هِجْرَتُهُ، وَحَسُنَتْ صُحْبَتُهُ، وَاحْتُسِمَتْ () إِمْرَتُهُ، وَحُمِدَتْ سِيرَتُهُ. وَلَقَدِ انْفَرَدَ مِنْ بَيْنِ المُهَاجِرِينَ بِهِجْرَةٍ لَمْ [يُدَانِهِ] () فِيهَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ السَّابِقِينَ الأُوَّلِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ الهِجْرَةَ، تَقَلَّدَ سَيْفَهُ، وَتَنَكَّبَ قَوْسَهُ، وَانْتَضَىٰ بِيدِهِ أَسْهُمًا، وَمَضَىٰ قِبَلَ الكَعْبَةِ، وَالمَلَأُ مِنْ قُرَيْشٍ بِفِنَائِهَا، فَطَافَ بِالبَيْتِ سَبْعًا مِيدِهِ أَسْهُمًا، وَمَضَىٰ قِبَلَ الكَعْبَةِ، وَالمَلَأُ مِنْ قُرَيْشٍ بِفِنَائِهَا، فَطَافَ بِالبَيْتِ سَبْعًا مُتَمَكِّنَا، ثُمَّ أَتَىٰ المَقَامَ فَصَلَّىٰ مُتَمَكِّنَا، ثُمَّ وَقَفَ عَلَىٰ الحِلَقِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، فَقَالَ لَهُمْ: «شَاهَتِ الوُجُوهُ! لَا يُرْغِمُ اللَّهُ إِلَّا هَذِهِ المَعَاطِسَ ("")، مَنْ أَرَادَ أَنْ تَثْكَلَهُ فَقَالَ لَهُمْ: «شَاهَتِ الوُجُوهُ! لَا يُرْغِمُ اللَّهُ إِلَّا هَذِهِ المَعَاطِسَ ("")، مَنْ أَرَادَ أَنْ تَثْكَلَهُ أَمُّهُ، وَيُوتَمَ وَلَدُهُ، أَوْ تُرَمَّلَ زَوْجَتُهُ، فَلْيُلْقَنِي وَرَاءَ هَذَا الوَادِي ". قَالَ عَلِيُّ: «فَمَا البَّهُ إِلَّا قَوْمٌ مِنَ المُسْتَضْعَفِينَ، عَلَّمَهُمْ وَأَرْشَدَهُمْ، وَمَضَىٰ لِوَجْهِهِ" (").

فَقُلْتُ: بِهَذِهِ الفَضَائِلِ وَالآثَارِ، وَحُسْنِ السِّيرَةِ، وَاجْتِمَاعِ الخِصَالِ المَحْمُودَةِ، وَمِدْحَةِ النَّبِيِّ عَلَيْدِالسَّلَامُ، وَالقَطْعِ لَهُ بِالجَنَّةِ؛ أَنَّهُ كَانَ أَهْلًا لِلإِمَامَةِ، المَحْمُودَةِ، وَمِدْحَةِ النَّبِيِّ عَلَيْدِالسَّلَامُ، وَالقَطْعِ لَهُ بِالجَنَّةِ؛ أَنَّهُ كَانَ أَهْلًا لِلإِمَامَةِ، المَحْمُونِينَ، [مُسْتَحِقًا](٥) لِلنَّصْبَةِ، سِيَّمَا وَقَدْ خَاطَبَهُ جَمَاعَةُ المُهَاجِرِينَ بِأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ،



⁽١) مُهملة الوسط في الأصل، وتحتمل: (احتشمت).

⁽٢) في الأصل: (يدانيه).

⁽٣) أي الأنوف.

⁽٤) أُخرِجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن عَسَاكر في "تاريخ دِمَشق»: (١٤٤/٥١)، وابن الأثير في "أُسد الغَابة»: (٣/ ٦٤٩).

⁽٥) في الأصل: (مستحق).



وَأَخَذُوا مِنْهُ الْعَطَاءَ، وَأَدَّوْا إِلَيْهِ زَكُوَاتِهِمْ، وَاثْتَمَرُوا لَهُ، وَانْتَهَوْا عَنْ نَهْيِهِ، وَضَرَّبُوا اللهُ وَانْتَهَوْا عَنْ نَهْيِهِ، وَضَرَّبُوا اللهُ لُودَ بِفُتْيَاهُ (١) بَيْنَ يَدَيْهِ، مَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اثْنَانِ، وَلَا تَلَاحَىٰ فِيهِ رَجُلَانِ. اللهُدُودَ بِفُتْيَاهُ (١) بَيْنَ يَدَيْهِ، مَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اثْنَانِ، وَلَا تَلَاحَىٰ فِيهِ رَجُلَانِ.

فَإِنْ قِيلَ ('): فَقَدْ فَعَلَ مَا قَدَحَ فِي إِمَامَتِهِ، وَهُوَ: صَرْفُ الأَمْوَالِ فِي غَيْرِ حَقَّهَا الم مِنْ ذَلِكَ: مَا رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ يُعْطِي حَفْصَةَ - ابْنَتَهُ - عَشْرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ، وَيُعْطِي عَائِشَةَ [اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا] ('') فِي كُلِّ عَامٍ ('')، وَمَنَعَ أَهْلَ البَيْتِ [خُمُسَهُمْ] ('') الَّذِي كَانُوا يَسْتَحِقُونَهُ ('')، وَأَقْرَضَ ('') مِنْ بَيْتِ المَالِ مِائتَيْ أَلْفِ دِرْهَمٍ (⁽⁽⁾⁾، وَخَالَفَ بَيْنَ النَّاسِ فِي العَطَاءِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ سَاوَىٰ فِي العَطَاءِ ('').

الْجُواَبُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِيمَا ذَكُرْتُمْ مَا يَقْدَحُ فِي إِمَامَتِهِ وَلَأَنَّ بِإِعْطَائِهِ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَمُ، فَعَلَىٰ قَدْرِ مَا كَانَ يُحَصِّلُ مِنَ الأَمْوَالِ، وَكَثُرَتْ فَأَعْطَىٰ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَمُ، فَعَلَىٰ قَدْرِ مَا كَانَ يُحَصِّلُ مِنَ الأَمْوَالِ، وَكَثُرتْ فَأَعْطَىٰ بِحَسَبِهَا، وَلَمَّا رَأَىٰ المَصْلَحَةَ فِي التَّفْضِيلِ وَاضَلَ، وَلِلإِمَامِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَرَىٰ وَ لِمَا فِيهِ الصَّلَاحُ وَجَمْعُ المُسْلِمِينَ، وَقَدْ رَأَيْتُمْ أَيَّامَهُ وَاسْتِقَامَتَهَا، فَأَيُّ أَفْعَالِهِ لِمَا فِيهِ الصَّلَاحُ وَجَمْعُ المُسْلِمِينَ، وَقَدْ رَأَيْتُمْ أَيَّامَهُ وَاسْتِقَامَتَهَا، فَأَيُّ أَفْعَالِهِ

⁽٩) أخرجه ابن أبي شَيبة في المُصنِّف؛ رقم: (٣٣٥٣٩).



⁽١) مُهملة في الأصل.

⁽٢) ﴿ الْإِستِغِاثَة فِي بِدَعِ الثَّلاثَةِ ﴾ ص (٦٥) ، (بِحَار الْأَنْوَارِ ﴾: (٣١/ ٤٤).

⁽٣) في الأصل: (اثنا عشر ألف).

⁽٤) أخرجه ابن أبي شَيبة في المُصنِّف؛ رقم: (٣٣٥٣٧).

⁽o) تصحَّفت في الأصل إلى: (جميعهم)، والتَّصويب من «تمهيد الدَّلاثل».

⁽٦) أخرجه ابن أبي شَيبة في المُصنِّف؛ رقم: (٣٤١٤٠).

⁽٧) كذا في الأصل، وفي المصادر: (اقترض).

⁽A) ذكر اليعقُوبي في "التَّاريخ": (٢/ ١٨٣) أنَّه استَسلَف مِن بيت المَال ثَمَانِين أَلفًا، وأخرج البُّخاري في "الصَّحيح" رقم: (٣٧٠٠) أنَّ دينَه وَقت وَفَاته بَلَغ سِتة وثَمَانين أَلفًا، دُون ذِكرٍ لاقتراضٍ أو لدائنٍ.



خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ السِّيَاسَةِ ؟!

وَقَدْ أَعْطَىٰ [عَلِيُّ] () عَلَيْهِ الشَّلَامُ لَمَّا صَارَ الأَمْرُ إِلَيْهِ، فَأَعْطَىٰ عَائِشَةَ [اثْنَيْ عَشَرَ أَنْفًا] ()، وَحَمَلَ إِلَيْهَا فِي البَصْرَةِ - لَمَّا أَحَلَّهَا فِي القَصْرِ بَعْدَ أَخْذِهَا - عَشَرَ أَنْفًا ()، وَحَمَلَ إِلَيْهَا فِي البَصْرَةِ مِانَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ /وَكَاتَبَهُ ٦/٤ أَرْبَعِينَ أَلْفًا ()، وَاحْتَمَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ مِنَ البَصْرَةِ مِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ /وَكَاتَبَهُ ٦/٤ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا أَخَذْتُ بَعْضَ حَقِّي ! ١٠٤٠.

وَاقْتِرَاضُ الإِمَامِ مِنْ بَيْتِ المَالِ جَائِزٌ.

قَالُوا^(٥): فَلِمَ جَنَّدَ الأَجْنَادَ^(٢)؟ وَوَلَّىٰ قُدَامَةً^(٧) بْنَ مَظْعُونٍ ^(٨)؟ وَزَادَ فِي الْجِزْيَةِ عَلَىٰ مَا أَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ ^(٩)؟

قُلْنَا: تَجْنِيدُ الأَجْنَادِ حِفْظٌ لِلإِسْلَامِ، وَحِرَاسَتُه.

وَأَمَّا قُدَامَةُ بْنُ مَظْعُونٍ، فَكَانَ ظَاهِرُهُ العَدَالَةَ، ثُمَّ طَرَأً عَلَيْهِ شُرْبُ الخَمْرِ،

⁽٩) أخرجه البَلَاذُري في ﴿فُتُوحِ البُلدَانِ ص (١٢٧).



⁽١) في الأصل: (عليا).

⁽٢) في الأصل: (اثنا عشر ألف).

 ⁽٣) لم أجده، وفي «الإرشاد»: «فروي أنه أنزل عائشة بقصر بالبصرة، وقال لها: كم تحتاجين في
 التحمل والعود إلى الحرم؟ فقالت: أربعين ألف درهم. فقال علي: لا أزيد على فريضة عمر،
 احملوا لها اثنا عشر ألف درهم. فروجع في ذلك، حتى حمل إليها أربعين ألفًا».

⁽٤) ذكره - باختلاف لفظ ـ البَلَاذُري في قأنسَاب الأشرَاف؟: (٢/ ١٧٥).

⁽٥) (الإستِغَاثَةُ في بِدَع التَّلاثةِ ، ص (٦٧)، (بِحَار الأنوار ، (٣١) (٢٠/٣١)

⁽٦) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (١٧٢٧٢)، وذكره اليعقوبي في «التَّاريخ»: (٢/ ١٥٤) فقال: وجنَّد الأجنَاد؛ فصيَّر فَلَسطِين جُندًا، والجَزيَرة جُندًا، والمُوصِل جُندًا، وقنَسرين جُندًا.

⁽٧) أبو عَمرو الجُمَحِي رَضَّؤَلِيَّهُ عَنْهُ، تُوفِّي سنة ٣٦هـ. «السَّبر»: (١/ ١٦١)

⁽٨) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (١٧٠٧٦).



وَلَيْسَ هَذَا [طَعْنًا] (١) يُجَدِّ (١) مِثْلَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ الشَّلَامُ وَلَىٰ [مَسْقَلَةَ (٣)] (١)، وَلَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ عَلِيًّا. (٦)

قَالُوا(٧): فَقَدْ كَانَ جَاهِلًا بِالأَحْكَامِ وَالعُلُومِ وَالأَقْضِيَةِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ هَمَّ بِجَلْدِ الحَامِل فِي الزُّنَا، حَتَّىٰ بَيَّنَ لَهُ مُعَاذٌ (٨).

وَأَنْفَذَ خَلْفَ المَرْأَةِ يَسْتَدْعِيهَا؛ فَأَسْقَطَتْ، وَلَمْ يَدْرِ مَاذَا يَفْعَلُ! فَاسْتَفْتَىٰ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَعُثْمَانَ وَعَلِيًّا، وَصَارَ إِلَىٰ قَوْلِ عَلِيًّ؛ فِي إِيجَابِ الغُرَّةِ (١٠).

قِيلَ: مُشَاوَرَةُ الإِمَامِ لِلفُقَهَاءِ فِي الحَوَادِثِ فَضْلٌ وَعِلْمٌ، وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَانَ يُشَاوِرُهُمْ، [وَنَاهِيكَ](١٠) أَنْ يُجْعَلَ [ذَنْبُهُ](١١) مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَحَتَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ!

⁽١١) في الأصل: (دينه)، والتّصويب من الإرشاده.



⁽١) في الأصل: (طعن).

⁽٢) أي يعظُم، ولعلها مُتصحُّفة من (يَضُرَّ) أو (يُجَلَّ).

 ⁽٣) وتُرسَم: (مَصْقَلة) ابن هُبيرة، أبو الفَضل الشَّيباني، كان من أصحَاب عَليَ رَضَالِيَّكُ عَنْهُ، وولِيَ أَرْدَشِير خُرَّة بأرض فَارس. (تاريخ دِمَشق): (٥٨/ ٢٦٩)

⁽٤) تصحّفت في الأصل إلى: (مشعلة).

⁽٥) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (١٨٧١٥).

⁽٦) لم يُجِب المُؤلِّف رَجِمَةُ اللَّهُ عن شُبهة الزِّيادة في الجِزية، وفي "الإرشاد": "قيل: الجِزية مَردُودة إلى اجتهاد الإمام ورأيه على أن الدِّينار الذي أخذه النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ على وجهِ المصلَحة لإقرارهم في ديارهم، بدليل أنه رُوي في الخَبر: خذ من كل حَالِم دينارًا. ولإقرارهم في دارنا".

⁽٧) (بِحَارِ الْأَنْوَارِةِ: (٣٠/ ٦٧٥).

⁽٨) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (١٣٤٥١).

⁽٩) المصدر السَّابق رقم: (١٨٠١٠).

⁽١٠) في الأصل: (ونهاهيك) مُهملة



وَأَمَّا الْحَامِلُ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِحَمْلِهَا، ثُمَّ عَلِمَ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمِ الحُكْمَ فِي ذَلِكَ، لَمَا ضَرَّهُ؛ لِأَنَّ الْحَوَادِثَ تَحْتَاجُ إِلَىٰ مُهْلَةِ النَّظِرِ وَالِارْتِيَاءِ، فَلِحِرْصِهِ عَلَىٰ إِقَامَةِ الخَرْ سَهَا عَنْ تَحْقِيقِ الحُكْمِ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا بِمَعْصُومٍ، وَلَا مَلُومٍ.

فَأَمَّا الَّتِي أَجْهَضَتْ، فَإِنَّهُ شَاوَرَ فِيَهَا الصَّحَابَةَ، وَصَرَفَ أُخْدِ (' الحُّكْمِ، وَرَجَّحَ قَوْلَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِعِلْمٍ وَاجْتِهَادٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ اخْتِلَافٍ إِلَىٰ اليَوْمِ، فَأَصْحَابُنَا (') وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ يُوجِبُونَ الضَّمَانَ عَلَىٰ الإِمَامِ ('')، وَأَصْحَابُ أَبَى حَنِيفَةً يُسْقِطُونَهُ ('')، وَأَصْحَابُ أَبَى حَنِيفَةً يُسْقِطُونَهُ ('').

وَجَمِيعُ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ التَّشْنِيعِ فِي هَذَا البَابِ فَجَهْلٌ وَتَصَنَّعٌ؛ لِأَنَّ المُجْتَهِدَ وَجَمِيعُ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ التَّشْنِيعِ فِي هَذَا البَابِ فَجَهْلٌ وَتَصَنَّعُ؛ لِأَنَّ المُجْتَهِدَ تَارَةً يُضِيبُ، وَالنَّبِيُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمَّىٰ المُخْطِئَ قَاضِيًا وَحَاكِمًا، فَقَالَ: «إِذَا اجْتَهَدَ الحَاكِمُ فَأَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأً؛ فَلَهُ أَجْرٌ» (٥) فَسَمَّاهُ حَاكِمًا مَعَ الخَطأَ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ عَنِ القَضَاءِ.

قَالُوا(٢): فَقَدْ أَبْدَعَ وَأَحْدَثَ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَكُنْ؛ فَقَالَ: «مُتْعَتَانِ كَانَتَا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ، أَنَا أَنْهَىٰ عَنْهُمَا وَأُعَاقِبُ عَلَيْهِمَا؛ مُتْعَةُ الحَجِّ، وَمُتْعَةُ النِّسَاءِ»(٧).

⁽٧) أخرجه - بهذا اللَّفظ ـ سَعيد بن منصُور في «السُّنن» رقم: (٨٥٣).



⁽١) مُهملة في الأصل، ولعل المُثبت هو الصَّواب، والمَقصد أن لم يأخذ بما أشَار عَليه عَدد مِن الصَّحابة مِن سُقُوط الدِّيَّة عنه.

⁽٢) (الجَامع الصَّغير) ص (٤٩٤).

⁽٣) «الحَاوي الكَبير»: (١٧/ ٢٧٥).

⁽٤) «التَّجريد»: (١١/ ٩٩٤٧).

⁽٥) أخرجه - بلفظٍ قَريبٍ - ابن الجَارُود في «المُنتَقَى» رقم: (٩٩٦).

⁽٦) ابحار الأنوار»: (٣٠/ ٥٩٤)، امنهاج الكِرَام، ص (٧٠).



قِيلَ: لَوْ عَقَلَ الصَّحَابَةُ مِنْهُ مَا يُوهِمُهُمْ؛ لَأَنْكُرُوا عَلَيْهِ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ مَا يُوجِمُهُمْ؛ لَأَنْكُرُوا عَلَيْهِ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ مَا يُوجَّهُ عَلَيْهِ الإعْتِرَاضُ؛ اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ فِي الحَوَادِثِ ؟!

ا فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا سَكَتُوا عَنْهُ تَقِيَّةً وَخَوْفًا مِنْ شَرِّهِ.

قِيلَ: يَا سُبْحَانَ اللّهِ! كَانَ لَا تَخَافُ مِنْهُ امْرَأَةٌ تُجَادِلُهُ، يَخَافُ مِنْهُ أَهْلُ البَيْتِ وَسَادَاتُ الصَّحَابَةِ؟! وَلَقَدْ قَالَ يَوْمًا: "أَلَا لَا تُغَالُوا فِي صَدَقَاتِ النِّسَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَقْوَىٰ عِنْدَ اللّهِ، لَسَبَقَكُمْ إِلَيْهَا رَسُولُ اللّهِ». فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: لِم تَمْنَعُنَا وَقَدْ كَانَتْ تَقُوىٰ عِنْدَ اللّهِ، لَسَبَقَكُمْ إِلَيْهَا رَسُولُ اللّهِ». فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: لِم تَمْنَعُنَا وَقَدْ أَعْطَانَا اللّهُ ؟! - وَرُويَ أَنَّهَا قَالَتْ: يُعْطِينَا اللّهُ وَتَمْنَعُنَا أَنْتَ يَا ابْنَ الحَطَّابِ؟! (١) مَظَانَا اللّهُ الله تَعَالَىٰ: ﴿وَالنَيْتُمْ إِحْدَاهُنَ اللّهُ عَالَىٰ اللّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَالنَيْتُمْ إِحْدَاهُنَ اللّهُ اللّهُ لَا اللّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَالْكَانُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الل

وَلَمَّا نَفَىٰ نَصْرَ بْنَ حَجَّاجٍ (اللهُ اللهُ اللهُ عَنِيةً تُغَنِّي بِذِكْرِهِ (اللهُ وَتُنْشِدُ: هَلْ مِنْ سَبِيلِ إِلَىٰ رَاحٍ فَأَشْرَبَهَا أَمْ هَلْ سَبِيلٌ إِلَىٰ نَصْرِ بْنِ حَجَّاجِ؟! فَنَفَاهُ، وَجَاءَتْ أُمَّهُ وَقَالَتْ: لِمَ نَفَيْتَ ابْنِي؟ فَقَالَ: «لِأَنَّهُ يَفْتِنُ نِسَاءَ المُسْلِمِينَ» فَقَالَتْ لَهُ: إِلَىٰ بِلَادِ الكُفْرِ نَفَيْتَهُ أَمْ إِلَىٰ بِلَادِ المُسْلِمِينَ؟! (اللهُ المُسْلِمِينَ اللهُ كَانَ كُلُّ ذَلِكَ جَرَىٰ مِنْ غَيْرِ تَقِيَّةٍ لَهُ مِنْ نِسْوَةٍ ضِعَافٍ، فَكَيْفَ يُظَنُّ بِهِ أَنَّهُ كَانَ

 ⁽٦) أخرجه ـ بلفظ مُغاير والمَقصد مُحَاججة المَرأة ـ الخَرَائطي في «اعتِلَال القُلُوب» رقم:
 (٨٢٦).



1/٧

⁽١) لفظ هذه الرُّواية لم أجده إلَّا في كُتب الفُّقهاء، «الحَاوي الكَبير»: (١٠/ ١٢٢).

⁽٢) سُورة النِّساء: (٢٠).

 ⁽٣) أخرجه ـ باختلاف ألفاظ والمقصد مُحَاججة المَرأة ـ عبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم:
 (١٠٤٢٠)، وسَعيد بن منصُور في «السُّنن» رقم: (٥٩٨).

⁽٤) ابن عِلَاط السُّلَمي البَّهْزي، شَاعِر.

⁽٥) مُهملة الأول في الأصل.



عَلَىٰ صِفَةٍ تَمْنَعُ سَادَاتِ الصَّحَابَةِ عَنْ مُنَاصَحَتِهِ وَإِيضَاحِ الحَقِّ لَهُ؟! مَا أَبْعَدَ هَذَا عِنْدَ العُلَمَاءِ! هَذَا يَصِحُّ التَّكَلُّمُ بِهِ فِي مَكَاتِبِ الصِّبْيَانِ الَّذِينَ لَمْ يَسْتَمِعُوا مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، فَأَمَّا أَهْلُ العِلْم؛ فَلَا.

جَوَابٌ آخَرُ: وَهُو أَنَّ نَهْيَهُ عَنِ المُتْعَتَيْنِ؛ فَإِنَّ مُتْعَةَ النِّسَاءِ بِلَا شُبْهَةٍ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ نُسِخَتْ عَامَ خَيْبَرَ^(۱)، وَرَوَىٰ أَصْحَابُ الحَدِيثِ أَنَّهَا نُسِخَتْ عَامَ الفَتْحِ^(۱)، وَلَوَىٰ أَصْحَابُ الحَدِيثِ أَنَّهَا نُسِخَتْ عَامَ الفَتْحِ^(۱)، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي نَسْخِهَا، لَكِنْ فِي زَمَنِ نَسْخِهَا؛ فَكَأَنَّهُ أَكَّدَ النَّهْيَ، وَأَحْيَا السُّنَّةَ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ قَدْ دُثِرَتْ لِاسْتِعْمَالِ كَثِيرٍ مِنَ العَرَبِ لَهَا بَعْدَ النَّسْخِ.

وَعَلَىٰ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ، [فَرَأَىٰ]^(٣) الأُمُّورَ قَدِ انْحَرَفَتَ، وَجَرَىٰ مِنَ المَفْسَدَةِ فِي المَنْعِ مَا يُوجِبُ النَّهْيَ عَنِ المُبَاحِ، لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ [بَأْسٌ] (٤)؛ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ [أَنْ] (٥) يَنْهَىٰ، مَا لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ الرَّوَايَةُ، فَلَمَّا رَوَىٰ لَهُ أُبَيُّ بْنُ كَعْبِ: ﴿إِنِّي لِلإِمَامِ [أَنْ] (٥) يَنْهَىٰ، مَا لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ الرَّوَايَةُ، فَلَمَّا رَوَىٰ لَهُ أُبَيُّ بْنُ كَعْبِ: ﴿إِنِّي لِلإِمَامِ [أَنْ] (٥) مَعَ النَّبِيّ [فَلَمْ] (٢) يَنْهَهُ، وَلَا [أَحَدًا] (٨) مِمَّنْ تَمَتَّعَ (١)؛ ضَرَب عُمَرُ رَضَيَّ عَنْهَا، وَلَا النَّعْيِ عَنْهَا،

قَالُوا(١٠): فَلِمَ تَرَكَ إِقَامَةَ الحَدِّ عَلَىٰ المُغِيرَةِ (١١)، وَبَعْدَ أَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ



⁽١) مُتفق عليه، أخرجه البُخاري في «الصّحيح» رقم: (٤٢١٦)، ومُسلم في «الصّحيح» رقم: (١٤٠٧).

⁽٢) أخرجه مُسلم في «الصَّحيح» رقم: (١٤٠٦).

⁽٣) رسمها في الأصل: (من أي). (٤) في الأصل: (بأسًا).

⁽٥) ليست في الأصل. (٦) أي مُتعة الحَج.

⁽٧) في الأصل: (لم)، والتَّصويب من "الإرشاد". (A) في الأصل: (أحد).

⁽٩) أخرجه ـ باختلاف لفظ ـ أبو عبد اللَّه رَضَحَالِلَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٢١٢٨٣).

⁽١٠) «بِحَارِ الْأَنْوَارِ»: (٣٠/ ٦٣٩)، «الصِّرَاطِ المُستقِيمِ»: (٣/ ٢١).

⁽١١) ابن شُعبة رَضِوَالِلَهُ عَنْهُ.



بِالزِّنَا؟

قِيلَ: لِأَنَّ الرَّابِعَ - الَّذِي هُو زِيَادُ (۱) - لَمْ يُصَرِّحْ بِالشَّهَادَةِ كَمَا صَرَّحَ الثَّلَاثَةُ (۱) وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ المُغِيرَةِ إِقْرَارٌ ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَحُدَّهُ، وَلِهَذَا قَالَ لِزِيَادٍ: «تَقَدَّمْ يَا سَلْحَ (۱) وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ المُغِيرَةِ إِقْرَارٌ ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَحُدَّهُ، وَلِهَذَا قَالَ لِزِيَادٍ: «تَقَدَّمْ يَا سَلْحَ العُقَابِ إِذَا وَقَعَ عَلَىٰ شَيْءٍ أَحْرَقَهُ، [وَهَذَا] (۱) الرَّابِعِ العُقَابِ إِذَا وَقَعَ عَلَىٰ شَيْءٍ أَحْرَقَهُ، [وَهَذَا] (۱) الرَّابِعِ العُقَابِ إِذَا وَقَعَ عَلَىٰ شَيْءٍ أَحْرَقَهُ، [وَهَذَا] (۱) الرَّابِعِ إِنْ شَهِدَ بِالزِّنَا / حُدَّ المُغِيرَةُ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِهِ ؛ حُدًّ الثَّلَاثَةُ (۱) ، فَقَوْلُهُ وَسُكُوتُهُ يُوجِبُ عِقَابًا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ.

6 400 0 VO

 ⁽٦) هم: أبو بَكر نُفَيع الثقفي، ونَافِع بن الحارث الثَّقفي، وشِبْل بن مَعبد المُزَني، والجميع وزياد
 إخوة لأم وهي شُمية مَولاة الحَارث بن كَلَدة.



⁽١) هو زِيَاد بن أَبِيه عُبيد الثَّقفي، وقد استَلحَقه مُعاوية رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ بأنه أخوه، فقيل: زياد بن أبي سُفيان، كان كَاتبًا لأبي مُوسَى الأشعَري وللمُغيرة زمن إمرتهما على البَصرة. «السَّير»: (٣/ ١٩٤)

⁽٢) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٢٩٤٢١).

⁽٣) هو الغَائِط المَائِع.

⁽٤) أخرجه الطُّحاوي في «شَرح مَعاني الآثار»: (٤/ ١٥٣) بلفظ: «مَا عِندك يا سلخ العقاب؟».

⁽٥) في الأصل: (بهذا) مُهملة الأوَّل، والتَّصويب من «الإرشَاد».



* فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ؛

فَالْإِمَامُ بَعْدَهُمَا عُثْمَانُ رَضَالِتُهُعَنْهُ

قَالَ أَحْمَدُ رَضَا لِللَّهُ عَنْهُ: «مَا كَانَ فِي القَوْمِ أَوْكَدُ بَيْعَةً مِنْ عَثْمَان؛ أَجْمَعَ عَلَيْهِ كُلُّهُمْ» أَوْ قَالَ: «كَانَتْ بِإِجْمَاع مِنْهُمْ» (١).

خِلَافًا لِلإِمَامِيَّةِ (٢)، وَالخَوَّارِج (٣).

وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ إِمَامَةُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مُجْمَعًا عَلَيْهَا، إِلَّا أَنَّ مَنْ حَضَرَ بَيْعَةَ عُثْمَانَ كَانُوا أَكْثَرَ، وَالْخَلِيفَتَانِ كَانَ حَالُ عَقْدِ الإِمَامَةِ عَدَدٌ يَسِيرٌ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا بَعْدَ ذَلِكَ (٤).

وَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ صِحَّةِ [خِلافَتِهِ](٥):

مَا جَمَعَ اللَّهُ فِيهِ مِنَ الْحِلَالِ وَالشَّرَائِطِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ: دِينُهُ، وَنَسَبُهُ، وَقُرْبُهُ، وَصُحْبَتُهُ، وَجَلَالَتُهُ فِي أَهْلِهِ، وَإِجْمَاعُ وَصُحْبَتُهُ، وَجَلَالَتُهُ فِي أَهْلِهِ، وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ، وَإِدْخَالُ عُمَرَلَهُ فِي الشُّورَىٰ (٢)، وَكَفَىٰ بِعُمَرَ رَضَى لِللَّهُ عَنْهُ، [مُخْتَارًا] (٧) الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ، وَإِدْخَالُ عُمَرَلَهُ فِي الشُّورَىٰ (٢)، وَكَفَىٰ بِعُمَرَ رَضِى لِللَّهُ عَنْهُ، [مُخْتَارًا] (٧)

⁽٧) في الأصل: (محباو)، ولعلها كما أثبتها إن شاء الله.



⁽١) أخرجه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط» ـ كِتاب السُّنة . من رواية حَمدَان بن عَليّ برقم: (٣٩١) بلفظ: «كانت بإجماعهم».

⁽٢) «مقالات الإسلاميين» ص (١٧).

⁽٣) المصدر السَّابق ص (٤٥٤).

⁽٤) في «الإرشّاد» ـ تعليقًا على الرِّواية ـ : «وهذا القول منه يجب أن يحمل منه على شيء، وألا نتبع ظاهره؛ لأنه يوهم أن خلافة أبي بكر وعمر ليست كذلك، وإنما أراد بذلك أن بيعته حضرها القوم واتفق إجماعهم حال عقدهم، وبيعة أبي بكر انعقدت في أربعة وأجمعوا بعد ذلك»

⁽٥) في الأصل: (خلافه).

⁽٦) "الصَّحيح" للبُخَاري رقم: (٣٧٠٠).



للَّهِ وَلِدِينِهِ، إِذَا كَانَ يَعْرِفُهُ صَحَابِيٌ، وَلَا صَحَابِيّ يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، وَإِنْ كَانَ مُرَّا وَتَى نَفْسِهِ عُهْدَةَ التَّدْلِيسِ، وَأَعْلَمَ مُرَّا وَتَى نَفْسِهِ عُهْدَةَ التَّدْلِيسِ، وَأَعْلَمَ الْجَمَاعَةَ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ خَيْرًا مِنَ السِّتَّةِ (١)، وَلَوْ وَجَدَ الْقَدَّمَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا فِيهِمْ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ اجْتِمَاعِ الخِصَالِ فِيهِ: مَا نُقَدِّمُهُ مِنْ فَضَائِلِهِ، فَمِنْهَا:

مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّالُلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَوْحَىٰ اللَّهُ تَعَالَىٰ إِلَيَّ أَنْ زَوِّجْ كَرِيمَتَيْكَ عُثْمَانَ»(١).

- وَرْوِيَ أَنَّهُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ مَرِضَ، فَأَنْفَذَ إِلَىٰ عُثْمَانَ: "إِنَّ اللَّهَ سَيُقَمِّصُكَ قَمِيصًا؟ فَلَا تَخْلَعْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ خَلَعْتَهُ؟ لَمْ تَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»(٣).

رَوَتُهُ عَائِشَةُ، فَقِيلَ لَهَا: فَأَيْنَ كُنْتِ (١٠)؟! لَمْ [تَذْكُرِي] (٥) هَذَا ـ يَعْنِي: فِي الفِتْنَةِ ـ ؟ فَقَالَتْ: ﴿أَنْسِيتُهُ ١٠٠٠ .

وَهِيَ المُصَدَّقَةُ فِي رِوَايَتِهَا، وَنِسْيَانُهَا مِمَّا يَلِيقُ بِالْحَالِ؛ لِيَقْضِيَ اللَّهُ فِيهِ مَا

⁽٦) أخرجه الطّبراني في «المُعجم الأوسط» رقم: (٣٧٥١).



⁽١) أي ضِمنيًا القتصاره على السُّتة رَضِيَالِتَهُ عَنْهُمْ.

⁽٢) أخرجه أبو بكر القَطِيعي في زياداته على «فضائل الصَّحابة» رقم: (٨٣٧) بلفظ: «أَنْ أُزَوِّج كَرِيمَتَيَّ عُنْمَانَ».

⁽٣) أخرجه . بهذا اللَّفظ . ابن عَسَاكر في "تَاريخ دِمَشق»: (٣٩/ ٢٨٤)، وأخرجه ابن أبي عَاصِم في "السُّنة» رقم: (١١٧١) بلفظ: "وَأَنْتَ سَيَسْأَلُكَ النَّاسُ أَنْ تَخْلَعَ قَمِيصًا كَسَاكَهُ اللَّهُ، وَالَّذِي نفْسي بيَدِهِ لَئِنْ خَلَعْتَهُ؛ لَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَّ الْجَمَلُ فِي سَمَّ الْخِيَاطِ»

⁽٤) في الأصل: (تذكرين)، والتّصويب من «الإرشّاد».

⁽٥) أي من هذا الحديث.



قَضَىٰ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ سَمِعُوا مِثْلَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَامْتَنَعُوا (١٠).

- وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ عَلَيْهِ وَفُدُ^(١)، فَأَنْفَذُوا بِأَحَدِهِمُ يُسَائِلُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ قَضَىٰ اللَّهُ عَلَيْكَ بِالمَوْتِ، إِلَىٰ مَنْ نَدْفَعُ زَكَاةَ أَمُوالِنَا؟ فَقَالَ: ﴿إِلَىٰ أَبِي بَكُرِ ٩.

فَقَالَ مِثْلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «[إِلَىٰ](٣) عُمَرَ ٩.

فَقَالُوا مِثْلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِلَىٰ عُثْمَانَ».

فَقَالُوا لَهُ: فَإِنْ مَاتَ عُثْمَانُ؟ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ ذَلِكَ وَاسْتَطَعْتَ أَنْ تَمُوتَ فَمُتْ»(١٠).

وَهَذَا نَصٌّ، أَوْ كَالنَّصِّ (٥).

- وَأَيْضًا: مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ إِلَىٰ رُقَيَّةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - زَوْجَةِ عُثْمَانَ ـ ، فَقَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ مِنْ عِنْدِي آنِفًا، رَجَّلْتُ رَأْسَهُ. فَقَالَ لِي:

 ⁽٥) في «الإرشاد»: «وهذا كأنه نص على أبي بكر وعمر، وقد ذكرت فيما تقدم ضعف النصوص، إلا
 أنه يجوز أن يكون هذا صحيحًا انفرد الواحد به، كما روى حديث السر الذي أبداه إلى حفصة».



 ⁽۱) في «الإرشَاد»: «وصدقت؛ لأن ذلك ما يؤكد مثل هذا الأمر؛ لأن النبي صَلَّى لَلهُ عَلَيْدِوسَلَمَ أخبر
بذلك، ومثل هذا لو شاع لامتنعوا من ذلك، واللَّه يريد أمرًا بوقوع النسيان لمصلحة رآها
الباري سبحانه».

⁽١) تكررت في الأصل، ولم تتكرر في «الإرشاد».

⁽٣) في الأصل: (في)، والتَّصويب من «الإرشاد».

⁽٤) ذكره - بهذا اللَّفظ - ابن عَقيل في الإرشاد عص (٤٨٦)، و الفُنُون : (٢/ ٤٥١)، وأبو فِرَاس التَّغلبي في اللَّد على الرَّافضة عص (١٢٨)، وأخرجه - بلفظ قريب - الطَّبراني في المُعجم الكَبير ، رقم: (٤٧٧) وعنده في الخَاتِمة: "فقال: انظُرُوا لأنفُسِكُم ، وأخرجه - باختلاف ألفاظ - الكَبير ، وأخرجه - باختلاف ألفاظ - العُقيلي في الضُعفاء الكَبير »: (٢/ ١٦٥)، والإسمَاعِيلي في المُعجم »: (١/ ٤٨٣) وعندهما أن أعرابيًا بايع النَّبي صَالَيَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالَةً.



الله عَنْفَ تَجِدِينَ أَبَا عَبْدِ اللّهِ؟ فَقُلْتُ: كَخَيْرِ /الرِّجَالِ. فَقَالَ: «أَكْرِ مِيهِ، أَكْرِ مِيهِ (۱٬۹ فَاللهُ عَنْهُ مِنْ أَشْبَهِ أَصْحَابِي [بي] (۱) خُلُقًا» (۱).

- وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ قَالَ: «سَتَكُونُ فِتَنُّ كَأَنَّهَا صَيَاصِي بَقَرٍ * فَمَرَّ رَجُلٌ مُقَنَّعٌ، فَقَالَ: «هَذَا وَأَصْحَابُهُ عَلَىٰ الحَقِّ» فَنَظَرْتُ، فَإِذَا هُوَ عُثْمَانُ رَضَوَاللَّهُ عَنْهُ (١٠).

- وَأَيْضًا: مَا رَوَىٰ أَبُو ثَوْرٍ (' الفِهْرِيُّ (') قَالَ ابْنُ لَهِيعَةَ (') : وَكَانَتْ لِهَذَا الرَّجُلِ صُحْبَةً (') قَالَ: «لَوْلَا إِنَّكُمْ قُلْتُمْ، لَمَّا قُلْتُ مَعْنَاهُ : صَعْنَاهُ : (لَوْلَا أَنْكُمْ قُلْتُمْ، لَمَّا قُلْتُ مَعْنَاهُ : «لَوْلَا إِنَّكُمْ قُلْتُمْ، لَمَّا قُلْتُ مَعْنَاهُ : (لَوْلَا أَنْكُمْ قُلْتُمْ) مَا يَطْعَنُ فِيَ (لَمَا قُلْتُ) بِمَعْنَىٰ : لَمَا ذَكَرْتُ فَضَائِلِي ٤٠ أَنِّي (لَوْلَا أَنْكُمْ قُلْتُمْ) مَا يَطْعَنُ فِي (لَمَا قُلْتُ) بِمَعْنَىٰ : لَمَا ذَكَرْتُ فَضَائِلِي ٤٠ أَنِّي رَابِعُ أَرْبَعَةٍ فِي الإِسْلَامِ، زَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ابْنَتَيْهِ، وَحَفَرْتُ بِثْرَ رُومَةَ، وَجَهَزْتُ رَابِعُ أَرْبَعَةٍ فِي الإِسْلَامِ، زَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ابْنَتَيْهِ، وَحَفَرْتُ بِثْرَ رُومَةَ، وَجَهَزْتُ جَيْشَ العُسْرَةِ، وَزِدْتُ فِي المَسْجِدِ، وَمَا تَغَنَيْتُ (')، وَمَا تَمَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فَرْجِي بِيَعِينِي مُنْذُ بَايَعْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ عَيْنِهِ السَّلَامُ، وَلَا زَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فَرْجِي بِيَعِينِي مُنْذُ بَايَعْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ عَيْنِهِ السَّلَامُ، وَلَا زَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فَرْجِي بِيَعِينِي مُنْذُ بَايَعْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ عَيْنِهِ السَّلَامُ، وَلَا زَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا



⁽١) لم تتكرر في المَصَادر.

⁽٢) في الأصل: (في).

 ⁽٣) أُخرجه . بهذا اللَّفظ . أبو بكر القَطِيعي في زيادته على «فضَائل الصَّحابة» رقم: (٨٣٤) و
 (٨٤٠)، والفَسَوي في «المَعرفة والتَّاريخ»: (٣/ ١٦٢) من هذه الطَّريق.

⁽٤) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ أبو القَاسِم البَغَوِي في «مُعجم الصَّحابة» رقم: (٣٤٩٢)، وأخرجه ـ باختلاف لفظ ـ ابن أبي شَيبة في «المُصنّف» رقم: (٣٢٦٨٧) و (٣٢٦٨٨).

⁽٥) رَضَوَالِلَهُ عَنْهُ، مِصري، لا يُعرف اسمه. «الجَرح والتَّعديل»: (٩/ ٣٥١)

⁽٦) في المَصَادر: (الفَهْمي).

⁽٧) عبد الله، أبو عبد الرَّحمن المَصري القَاضِي، تُوفِّي سنة ١٧٤ هـ. «السِّيرة: (٨/ ١٢)

⁽A) «الجَرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم: (٩/ ٣٥١).

⁽٩) كذا مُعجمة في الأصل،

⁽١٠) أي مَا كَذبتُ.



إِسْلَامٍ، وَلَا مَرَّتْ جُمُعَةٌ إِلَّا وَأَنَا أُعْتِقُ فِيهَا رَقَبَةً . أَوْ قَالَ: نَسَمَةً . ١٠٠٠.

- وَرَوَىٰ ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ بِعُثْمَانَ ـ وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ قَبْرِ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ ـ يَبْكِي، قَالَ: وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لَا تَبْكِ، فَوَالَّذِي صَاحِبَاهُ؛ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوَسَلَمَ: «لَا تَبْكِ، فَوَالَّذِي صَاحِبَاهُ؛ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِوَسَلَمَ: «لَا تَبْكِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيلِهِ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مِائَةَ بِنْتٍ تَمُوتُ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ، زَوَّجْتُكَ الأُخْرَىٰ، فَقَالَىٰ أَمْرَنِي أَنْ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَمَرَنِي أَنْ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَمْرَنِي أَنْ اللَّهُ تَعَالَىٰ أَمْرَنِي أَنْ وَحَدَيْهَا وَثُلَ صَدَاقِ أَخْتِهَا رُقَيَّةً، وَأَجْعَلَ صَدَاقَهَا مِثْلَ صَدَاقِ أُخْتِهَا رُقَيَّةً، وَأَجْعَلَ صَدَاقَهَا مِثْلَ صَدَاقِ أُخْتِهَا اللَّهُ الْعَالَىٰ أَمْرَنِي أَنْ اللَّهُ الْعَلَىٰ أَوْتَهَا مُثَلَ صَدَاقِ أُخْتِهَا وُ أَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ أَوْتِهَا اللَّهُ الْمَائِقِ الْمُعْرَاقِ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهُ الْعَلَىٰ أَوْتِهَا اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ أَوْلَا اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ الْعَلَىٰ أَوْلَةً اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ الْعَلَىٰ أَوْلَةً اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ الْعَلَىٰ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَقُ الْعَلَال

- وَأَيْضًا: مَا رَوَىٰ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، قَالَ: أَنْفَذَ عُثْمَانُ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ لَمَّا جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ بِأَلْفِ دِينَارِ، [فَصَبَّهَا] (٣) فِي حِجْرِهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَلِّبُهَا، وَيَقُولُ: «مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا فَعَلَ بَعْدَ اليَوْمِ» يُرَدِّدُهَا مِرَارًا (٤).

ـ وَأَيْضًا: مَا رَوَىٰ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَبَّابِ السُّلَمِيُّ، قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ

⁽٤) أخرجه ـ بلفظ قَريبٍ ـ أبو عبد اللَّه رَضَّالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٢٠٦٣٠)، والحَاكِم في «المُستدرك» رقم: (٤٦١٦).



⁽۱) أخرجه ـ دون العِبارة المَشرُوحة ـ ابن شَبَة في "أخبَار المدينة": (۱/ ۱۱۵)، والفَسَوي في «المَعرفة والتَّاريخ»: (۱/ ۱۸۸)، والخَرَائِطي في «اعتِلَال القُلُوب»: (۱/ ۱۰۱)، والطَّبراني في «المُعجم الكَبير» رقم: (۱۲۵)، وأخرج أجزاء منه أبو عبد اللَّه رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (۱۹۹۶»، وابن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» رقم: (۱۰۸۲)، وابن مَاجه في «السُّنن» رقم: (۱۹۹۶) من طُرق أخرى.

 ⁽٦) أخرجه بهذا اللَّفظ ابن عسَاكِر في "تَاريخ دِمَشق»: (٣٩/ ٣٩)، وقال: "المحفُوظ أن الأولى
رُقية»، وأخرج معناه أبو بكر القطيعي في زياداته على "فَضَائل الصَّحَابة» رقم: (٨٤٤) من
حديث أبي هُريرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) في الأصل: (فضها)، والتَّصويب من "الإرشَاد" والمصَادر.



حَضَّ عَلَىٰ جَيْشِ العُسْرَةِ، وَهُو عَلَىٰ المِنْبَرِ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَقَامَ عُثْمَانُ، فَقَالَ:
قَارَسُولَ اللَّهِ، مِائَةُ بَعِيرٍ بِأَحْلَاسِهَا وَأَقْتَابِهَا عَوْنًا فِي هَذَا الجَيْشِ» ثُمَّ حَضَّضَ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَقَامَ عُثْمَانُ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولَ اللَّهِ، [مِائَتَا بَعِيرٍ بِأَحْلَاسِهَا وَأَقْتَابِهَا عَوْنًا فِي هَذَا الجَيْشِ». ثُمَّ حَضَّضَ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَقَامَ عُثْمَانُ، فَقَالَ: قَارَ رَسُولَ اللَّهِ، [مِائَتَا بَعِيرٍ بِأَحْلَاسِهَا وَأَقْتَابِهَا عَوْنًا فِي هَذَا الجَيْشِ». ثُمَّ حَضَّضَ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَقَامَ عُثْمَانُ، فَقَالَ: قَارَ رُسُولَ اللَّهِ] (۱)، ثَلَاثُمِائَةِ بَعِيرٍ بِأَحْلَاسِهَا وَأَقْتَابِهَا عَوْنًا فِي هَذَا الجَيْشِ».

قَالَ الرَّاوِي ("): فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَىٰ يَدِ رَسُولِ [اللَّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (") يَذْهَبُ بِهَا وَيَجِيءُ وَهُوَ يَقُولُ: «مَا عَلَىٰ عُثْمَانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ اليَوْم» (١).

- وَبِإِسْنَادِهِ ('': عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ ('')، قَالَ: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ وَأَنَا حَاجٌ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ فِي مَنْزِلِنَا نَضَعُ /رِحَالَنَا، إِذْ أَتَانَا آتٍ، فَقَالَ: قَدِ اجْتَمَعَ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ، فَانْطَلَقْتُ، فَإِذَا النَّاسُ مُجْتَمِعُونَ، وَإِذَا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ نَفَرٌ، وَإِذَا بِهِمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِب، وَالزُّبِيرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَطَلْحَةُ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، فَلَمَّا قُمْتُ عَلَيْهِمْ فَلَابِ، وَالزُّبِيرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَطَلْحَةُ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، فَلَمَّا قُمْتُ عَلَيْهِمْ قِيلَ: هَذَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ قَدْ جَاءَ. (۷) وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ صَفْرَاءُ، وَضَعَهَا (۸) عَلَىٰ رَأْسِهِ،

⁽A) في «الإرشَاد»: (واضعها).



۸/ب

⁽١) سقطت من الأصل، والاستدراك من االإرشاد.

⁽٢) أي عبد الرَّحمن رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٤) أخرجه ـ بلفظ قَريب ـ ابن بِشْران في «الأمّالي» رقم: (٢٦٩)، والفَسَوي في «المَعرفة والتَّاريخ»: (١/ ٢٨٩)، وأبو بكر القَطِيعي في زياداته على «فضائل الصَّحَابة» رقم: (٨٢٢) من هذه الطّريق.

⁽٥) كذا في الأصل، ولم يُبِن المُؤلِّف رَحِمَهُ أللَّهُ عن أي مُسنِدٍ، ولعله يقصِد أبا بكر القَطِيعي واللَّه أعلم.

⁽٦) الضَّحَّاك، أبو بَحْر التَّمِيمي، من كِبَار التَّابعين وأشرَافِهم، تُوفّي سَنة ٦٧ هـ. «السِّير»: (٨٦/٤)

⁽٧) زيادة في الإرشادة: (قال فجاء).



قَالَ: قُلْتُ لِصَاحِبِي: كَمَا أَنْتَ حَتَّىٰ أَنْظُرَ.

فَقَامَ عُثْمَانُ، فَقَالَ: هَاهُنَا عَلَيٌ ؟ هَاهُنَا الزَّبَيْرُ؟ هَاهُنَا طَلْحَةٌ ؟ هَاهُنَا سَعْدٌ؟ هَاهُنَا...؟ فَقَالُوا: نَعَمْ.

فَقَالَ: أَنْشُدُكُمُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّهَ إِلَّا هُو، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ يَبْتَاعُ مِرْبَدَ بَنِي فُلَانٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ؟" فَابْتَعْتُهُ ـ قَالَ حَصَيْنٌ (١): فَمَا أَدْرِي بِعِشْرِينَ أَلْفًا، أَوْ بِخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ أَلْفًا ـ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: إِنِّي ابْتَعْتُ مِرْبَدَ بَنِي فُلَانٍ. قَالَ: "تَجْعَلُهُ فِي مَسْجِدِنَا وَأَجْرُهُ عَلَىٰ اللَّهِ، فَقُلْتُ: إِنِّي ابْتَعْتُ مِرْبَدَ بَنِي فُلَانٍ. قَالَ: "تَجْعَلُهُ فِي مَسْجِدِنَا وَأَجْرُهُ عَلَىٰ اللَّهِ لَكَ"؟ قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ: فَأَنْشُدُكُمُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ يَبْتَاعُ بِئْرَ رُومَةَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ؟» فَابْتَعْتُهُ، وَجَعَلْتُهُ سِقَايَةً لِلمُسْلِمِينَ؟ قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ: أَنْشُدُكُمُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ" فَجَهَّزْتُهُ، حَتَّىٰ مَا تَفْقِدُونَ خِطَامًا وَلَا عِقَالًا؟ قَالُوا: [اللَّهُمَّ نَعَمْ](").

قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدُ»(٣).

- وَبِإِسْنَادِهِ (١): عَنْ أَنسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَنْزِلِ

⁽٤) كذا في الأصل، ولم يُبِن المُؤلِّف رَحْمَهُ أللَّهُ عن أي مُسندٍ.



⁽١) ابن عبد الرَّحمن السُّلمي، أبو الهُذيل، أحد رُواة الخَبر.

⁽٦) في الأصل: (للَّهم)، والتَّصويب والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٣) أخرجه ـ بلفظٍ قَريبٍ ـ أبو بكر القَطِيعي في زياداته على "فضائل الصَّحَابة" رقم: (٨٢٧)، والبزَّار في "المُسند" رقم: (٣٩٠)، والنَّسائي في "السُّنن الكُبري" رقم: (٦٤٠٠) من هذه الطَّريق.



عَائِشَةَ، فَقَالَ: "يَا أَنَسُ" فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: "مُرَّ إِلَىٰ عُثْمَانَ، فَاقْرَأْ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وَقُلْ لَهُ: وَجَّهُ إِلَيَّ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ».

فَصِرْتُ إِلَىٰ عُثْمَانَ، فَخَرَجَ إِلَىَّ حَافِيًا، حَاسِرًا، فَقُلْتُ لَهُ: خَلَّفْتُ رَسُولَ اللَّهِ فِي مَنْزِلِ عَائِشَةَ، وَهُوَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ لَكَ: «وَجِّهْ إِلَىَّ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ».

فَدَخَلَ فَاحْتَبَسَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَ: يَا أَنَسُ، أَنَا مَعَكَ. وَأَفْرَغَ فِي حِجْرِي أَلْفَ دِينَارِ، وَقَالَ: يَا أَنَسُ، لَا تُحَرِّكُهُ حَتَّىٰ تَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ. فَمَضَيْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَىٰ مَنْزِلِ عَائِشَةَ، فَأَمَرَتْنَا بِالدُّنُحُولِ، فَدَخَلْنَا، فَقَالَ [عُثْمَانُ: يَا أَنَسُ، أَفْرغَ مَا فِي حِجْرِكَ فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ](١) عُثْمَانُ: اعْذُرْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُوَ هَدِيَّةٌ مِنِّي إِلَيْكَ. فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ يَدَهُ، وَرَفَعَتْ عَائِشَةُ يَدَهَا، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ وَأَمَّنَ جِبْرِيلُ، وَأَمَّنَتْ عَائِشَةُ، وَأَمَّنَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَأَمَّنْتُ أَنَا عَلَىٰ دُعَائِهِ لِعُثْمَانَ (١)، وَأَتَىٰ جِبْرِيلُ (٣)، فَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِعُثْمَانَ ذُنُوبَ اللَّيْل، وَذُنُوبَ ١/١ النَّهَار، وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ /أَقْعَدَهُ عَلَىٰ كُرْسِيِّ مِنْ نُورِ، وَأَمَرَ كُلَّ مَنْ أَحَبَّ عُثْمَانَ أَنْ يَصِيرَ إِلَيْهِ، فَيَسْتَوْهِبُ اللَّهُ ذُنُوبَهُمْ مِنَ المَخْلُوقِينَ، وَيَهَبُ هُوَ عَزَوَجَلَ الذُّنُوبَ الَّتِي [لَهُمْ](١) لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَيَأْمُرُ بِهِمْ إِلَىٰ الجَنَّةِ(٥)»(٦). ـ وَعَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: أَتَىٰ عَلَىٰ آلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةُ أَيَّام



⁽١) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

 ⁽٦) زيادة في «الإرشاد»: «وما بات عند رسول الله صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ صفراء ولا بيضاء».

 ⁽٣) زيادة في «الإرشاد»: «إلى رسول الله صَالَاللهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ».

⁽٤) في الأصل: (له)، وفي «الإرشّاد»: (عليهم).

⁽٥) زيادة في «الإرشادة: قبر حمته».

⁽٦) لم أجد هذا الخبر فيما تحت يدي من مصادر.



مَا طَعِمُوا فِيهَا شَيْنًا، حَتَىٰ تَضَاغَىٰ صِبْيَانُهُمْ مِنَ الجُوعِ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَغَيِّرَ اللَّوْنِ، ضَامِرَ البَطْنِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، هَلْ أَصَبْتُمْ شَيْئًا؟» وَمَلْ أَنْ يَأْتِينَا اللَّهُ بِرِزْقٍ مِنْ عِنْدِهِ عَلَىٰ يَدَيْك. فَقُلْنَا: مِنْ أَيْنَ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِينَا اللَّهُ بِرِزْقٍ مِنْ عِنْدِهِ عَلَىٰ يَدَيْك. فَقُلْنَا: مِنْ أَيْنَ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِينَا اللَّهُ بِرِزْقٍ مِنْ عِنْدِهِ عَلَىٰ يَدَيْك. فَاسْتَعْبَرَ النَّبِيُ وَلَمْ يَدْخُلُ عَلَيْنَا حَيَاءً مِنَّا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّا، وَاسْتَعْرَضَ الفَيَافِي يُصَلِّي هَاهُنَا مَرَّةً وَهَاهُنَا مَرَّةً.

حَتَّىٰ إِذَا كَانَ آخِرَ النَّهَارِ أَتَانَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضَيَّالِلَّهُ عَنْهُ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيَّ، فَأَذِنْتُ لَهُ، فَقَالَ: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ؟

[قَالَتْ] (''): فَهَمَمْتُ أَنْ لَا أُكلِّمَهُ، ثُمَّ قُلْتُ: فَلَعَلَ [اللَّهَ] ('') أَتَانَا بِهِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَغْنِيَاءِ المُسْلِمِينَ لَهُ رِزْقٌ ('')، يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَسُوقَهُ إِلَيْنَا عَلَىٰ يَدَيْهِ. قُلْتُ: يَا بُنَيَ، إِنَّهُ قَدْ أَتَىٰ عَلَىٰ آلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ أَرْبَعَهُ أَيَّامٍ مَا أَغْلَوْ ('') فِيهَا يَا بُنَيَ، إِنَّهُ قَدْ أَتَىٰ عَلَىٰ آلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِوَسَلَمَ أَرْبَعَهُ أَيَّامٍ مَا أَغْلَوْ ('') فِيهَا شَيْعًا، حَتَّىٰ تَضَاغُوا صِبْيَانُهُمْ مِنَ الجُوعِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اسْتَحْيَا مِنَّا، فَمَا دَخَلَ عَلَيْنَا حَيَاءً ('') وَرَحْمَةً، وَلَكِنَّهُ تَوَضَّا وَخَرَجَ إِلَىٰ أُحُدٍ يُصَلِّي هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَيَادُعُو رَبَّهُ.

[قَالَتْ](٦): فَمَا مَلَكَ عُثْمَانُ عَيْنَيْهِ، حَتَّىٰ بَكَىٰ بُكَاءً شَدِيدًا، ثُمَّ قَالَ: يَا أُمَّاهُ،

⁽٦) في الأصل: (قال)، والتَّصويب من «الإرشاد».



⁽١) في الأصل: (قال).

⁽٢) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٣) في «الإرشّاد»: (لرزق).

⁽٤) في «الإرشّاد»: (أكلوا).

⁽٥) مُهملة في الأصل.



مَا كُنْتُ خِفْتُ (١) إِذَا كَانَ أَشْبَاهُ هَذَا أَنَّكُمْ (٢) لَا تُؤْذِنُونَنِي وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَغْنِيَاءُ (٣) مِنْ أَكَاثِرِ المُسْلِمِينَ.

تُمُمَّ قَامَ، فَخَرَجَ، فَاشْتَرَىٰ أَحْمَالًا مِنْ دَقِيقٍ، وَأَحْمَالًا مِنْ حِنْطَةٍ، وَأَحْمَالًا مِنْ تَمْرٍ، فَأَتَانَا بِهَا، ثُمَّ قَالَ: إِلَىٰ أَنْ تَخْتَبِزُوا هَذَا يَطُولُ عَلَيْكُمْ!

ثُمَّ انْطَلَق، فَاشْتَرَىٰ خُبْرًا كَثِيرًا، وَلَحْمًا مَشُويًّا.

ثُمَّ انْطَلَقَ، فَاشْتَرَىٰ مَسَالِيخَ، ثُمَّ قَالَ: اطْبُخُوا مِنْ هَذَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ إِلَىٰ أَنْ يَجِيءَ، وَكُلُوا مِنْ هَذَا الشَّوَاءِ.

رُمُّ انْطَلَق، فَأَتَانَا بِثَلَاثِمِاتَةِ دِرْهَمٍ وَافِيَةً فِي صُرَّةٍ، فَقَالَ: يَا أُمَّاهُ، وَهَذِهِ لَكُمْ إِلَىٰ أَنْ يَجِينَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ بِرِزْقِ اللَّهِ، وَأَقْسَمْتُ بِاللَّهِ وَحَقِّهِ عَلَيْكِ وَحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ إِلَّا آذَنْتِنِي بِكُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ فِيكُمْ وَمِنْكُمْ مِنْ أَشْبَاهِ هَذَا(١٠).

فَقُلْتُ: جَزَاكَ اللَّهُ يَا بُنَيِّ خَيْرًا، لَنْ يُضَيِّعَ اللَّهُ لَكَ هَذَا فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ رَبِّكَ، وَبَيْنَكَ وَبَيْنَ نَبِيَّكَ.

قَالَتْ: ثُمَّ بَكَيْ، وَقَالَ: مَقْتًا لِلدُّنْيَا.

وَخَرَجَ مِنْ عِنْدِنَا، فَلَمْ يَلْبَثْ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ جَاءَ عَلَىٰ حَالٍ شَدِيدٍ، فَقَالَ: / "يَا عَائِشَةُ، هَلْ أَصَبْتُمْ شَيْئًا؟ " فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ لَا نُصِيبُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَكَ مَا خَرَجْتَ إِلَىٰ هَذِهِ الصَّحَارِي إِلَّا [لِتَدْعُو] (٥) رَبَّكَ؟ قَالَ: «أَجَلْ». قَالَتْ (٦): أَنْكَ مَا خَرَجْتَ إِلَىٰ هَذِهِ الصَّحَارِي إِلَّا [لِتَدْعُو] (٥) رَبَّكَ؟ قَالَ: «أَجَلْ». قَالَتْ (٦):



۹/ب

⁽١) في الإرشادة: (حقيقة).

⁽٢) زيادة في الإرشادة: (أهل البيت أن).

⁽٣) في الإرشادة: (ونحونا).

⁽٤) زيادة في الإرشادة: (أهل البيت).

⁽٥) في الأصل: (لتدع).

⁽٦) في الإرشادة: (فقلت).



فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَرُدَّكَ عَنْ سُؤْلٍ، قَدْ أَتَانَا اللَّهُ بِرِزْقٍ كَثِيرٍ.

فَفَرِحَ، ثُمَّ دَخَلَ، وَقَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟» فَقُلْتُ: كَذَا وَكَذَا جِمْلُ بَعِيرٍ، أَتَانَا بِهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، ثُمَّ حَلَّفَنِي بِاللَّهِ مَتَىٰ يَكُونُ مِنَّا وَفِينَا أَشْبَاهُ هَذَا إِلَّا آذَنَاهُ، ثُمَّ بَكَىٰ، وَذَكَرَ الدُّنْيَا بِمَقْتِ، وَخَرَجَ.

فَقَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ حَتَّىٰ خَرَجَ مِنَ الحُجُرَاتِ، وَدَخَلَ المَسْجِد، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ رَضِيتُ عَنْ عُثْمَانَ، فَارْضَ عَنْهُ» ثَلَاتًا(۱).

- وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو، ابْن (٢) مَسْعُودٍ، قَالَ: لَقَدْ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللّهِ وَنَحْنُ فِي غَزَاةٍ، وَقَدْ أَصَابَ المُسْلِمِينَ جَهْدٌ (٣)، فَلَمَّا رَأَىٰ ذَلِكَ رَسُولُ اللّهِ قَالَ: (وَاللّهِ لَا تَغِيبُ الشَّمْسُ حَتَّىٰ يَأْتِيَكُمُ اللّهُ بِرِزْقٍ».

فَعَلِمَ عُثْمَانُ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيَصْدُقَانِ، فَوَجَّهَ رَاْحِلَتَهُ، فَإِذَا هُوَ بِأَرْبَعَ عَشْرَةَ رَاحِلَةً، فَاشْتَرَاهَا، وَمَا عَلَيْهَا مِنْ طَعَامٍ، فَوَجَّهَ مِنْهَا سَبْعَةً إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ، وَوَجَّهَ سَبْعَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ.

فَلَمَّا رَأَىٰ المُسْلِمُونَ العِيرَ قَدْ أَقْبَلَتْ، عُرِفَ الفَرَجُ^(١) بِهِ فِي وُجُوهِهِمْ، وَالكَآبَةُ فِي وُجُوهِ المُنَافِقِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: أَرْسَلَ بِهِ

⁽٤) كذا مُعجمة في الأصل، وفي المَصَادر: (الفرح).



⁽١) أخرجه ـ بلفظ قريب ـ أبو حَفص ابن شَاهِين في اشَرح مَذَاهِب أَهل السُّنة الرَّم، (٩٨)، والمُخَلُّص في الفَوائد ارقم: (٢٧٣٠)، وأبو نَعيم في افضَائل الخُلفاء الرَّاشدين ارقم: (٣٣) من هذه الطَّريق.

⁽٢) كذا في الأصل و الإرشادا، وفي المصادر: (أبي) وهو الصّواب.

⁽٣) زيادة في الإرشاد»: (شَديد حتَّى عُرفَت الكَآبة في وُجُوه المُسلمين، والفَرَح في وُجُوه المُنافِقين).



عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ هَدِيَّةً لَكَ. فَرَأَيْتُهُ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو لِعُثْمَانَ بِدُعَاءٍ مَا سَمِعْتُهُ يَدْعُو لِعُثْمَانَ بِدُعَاءٍ مَا سَمِعْتُهُ يَدْعُو لِعُثْمَانَ بِنُ عَفَّانَ بَدُعَاءٍ مَا سَمِعْتُهُ يَدْعُو بِعِثْمَانَ بِعُثْمَانَ بِعُثْمَانَ ...» رَافِعًا يَدَيْهِ، حَتَىٰ رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبطَيْهِ(۱).

ر وَأَيْضًا: مَا رَوَتْ حَفْصَةُ، قَالَتْ: لَمَّا دَخَلَ عُثْمَانُ إِلَىٰ النَّبِيِّ غَطَّىٰ فَخِذَهُ، وَقَالَ: ﴿ أَلَا أَسْتَحِي مِنْ رَجُل تَسْتَحِي مِنْهُ المَلائِكَةُ؟! ﴾ (٢).

- وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنْ كُعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ فِتْنَهُ فَقَرَّبَهَا، فَمَرَّ رَجُلٌ عَلَيْهِ قِنَاعُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «هَذَا يَوْمَئِذٍ عَلَىٰ الهُدَىٰ، فَقُرْبَهَا، فَمَرَّ رَجُلٌ عَلَيْ النَّبِيِّ، فَقُلْتُ: فَقُلْتُ إِلَيْهِ، فَأَخَذْتُ بِضَبْعَيْهِ وَكَشَفْتُ قِنَاعَهُ، وَحَوَّلْتُ وَجْهَهُ إِلَىٰ النَّبِيِّ، فَقُلْتُ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَإِذَا هُوَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ (٣).

. وَأَيْضًا: مَا رُوِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا [أَمَرَ] (1) بِبَيْعَةِ رِضُوانَ، كَانَ عُثْمَانُ فِي حَاجَةِ رَسُولِ اللَّهِ، فَبَايَعَ النَّاسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ: «اللَّهُمَّ، إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَةِ رَسُولِهِ اللَّهِ، فَبَايَعَ النَّاسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ: «اللَّهُمَّ، إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَةِ اللَّهِ، وَحَاجَةِ رَسُولِهِ الْفَصَرَبَ بِإِحْدَىٰ يَدَيْهِ عَلَىٰ الأُخْرَىٰ، فَكَانَتْ يَدُ رَسُولِهِ اللَّهِ مَا لَكُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُثْمَانَ خَيْرٌ مِنْ أَيْدِيهِمْ (٥).

 ⁽٥) أخرجه ـ بلفظ قَريبٍ ـ التَّرمذي في «الجَامِع» رقم: (٣٧٠٢)، وابن شَاهِين في «شَرح مَذَاهب أهل السُّنة» رقم: (١١٤)، وأبو نَعيم في «فَضَائل الخُلفاء الرَّاشدين» رقم: (٤٩) من هذه الطَّريق.



⁽١) أخرجه ـ بلفظٍ قَريبٍ ـ عبد اللَّه بن أحمد في زياداته على «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٢٨٧)، والطَّبراني في «المُعجم الكَبير» رقم: (٦٩٤) من هذه الطَّريق.

⁽٢) أخرجه - بهذا اللَّفظ - أبو يعلى المَوصِلي في «المُسند» رقم: (٧٠٣٨)، وأخرجه أبو عبد اللَّه رَضِحُالِلَّهُ عَنْهُ في *فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٧٤٨) من هذه الطَّريق، بلفظ: «أَلَا أستَحْبي مِمَّن تَستَحْبِي مِنه المَلَائِكَة».

 ⁽٣) أخرجه ـ بلفظٍ قَريبٍ ـ نُعيم بن حمَّاد في «الفِتَن» رقم: (٤٦١)، وأبو عبد اللَّه رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ في
 «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٧٢٢) من هذه الطَّريق.

⁽٤) في الأصل: (مر).



- وَرُوِيَ عَنْ [شَقِيقِ^(۱)] (۱)، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: «خَلَّفَنِي /رَسُولُ اللَّهِ عَلَىٰ ١/١٠ ابْنَتِهِ، وَضَرَبَ لِي بِسَهْمٍ مِنْ بَدْرٍ، وَمَنْ ضَرَبَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ بِسَهْمٍ، فَقَدْ شَهِدَهَا» (۱). ابْنَتِهِ، وَضَرَبَ لِي بِسَهْمٍ، فَقَدْ شَهِدَهَا» (۱). وَمَنْ ضَرَبَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ بِسَهْمٍ، فَقَدْ شَهِدَهَا» (۱). وَمَنْ ضَرَبَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ بِسَهْمٍ، فَقَدْ شَهِدَهَا» (۱). وَمَنْ ضَرَبَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ بِسَهْمٍ، فَقَدْ شَهِدَهَا» (۱). وَوَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ (۱)، فَقَالَ: لَمَّا سَارَ عَلِيٌّ إِلَىٰ البَصْرَةِ، فَدَنَا مِنْهَا، قُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنَّ بِهَا نَاسًا مِنْ قَوْمِي، وَلَا بُدَّ لِي مِنْ لِقَائِهِمْ،

فَدَنَا مِنْهَا، قُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنَّ بِهَا نَاسًا مِنْ قَوْمِي، وَلَا بُدَّ لِي مِنْ لِقَائِهِمْ، وَسَيَسْأَلُونِي عَنْ عُثْمَانَ [فَمَا أَقُولُ؟](٥). وَأَقْبَلَ(٢) مَنْ حَوْلَهُ، فَسَأَلُوهُ.

فَاحْمَرَ وَجْهُهُ، وَتَغَيَّرَ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَقَالَ: «هُوَ وَاللَّهِ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا، ثُمَّ آمَنُوا(٧)، وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»(٨).

ـ وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَا ٱلْحُسْنَى ﴾ (١) قَالَ: «هُوَ عُثْمَانُ وَأَصْحَابُهُ ﴾ (١).

⁽١٠) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ أبو سَعيد الأشَج في "جُزء في حَديثه" رقم: (١٦٥)، وأبو جَعفر الطَّحَاوي في "شَرح مُشكل الآثار»: (٣/ ٢١) من هذه الطَّريق.



⁽١) ابن سَلَمة، أبو وَائِل الأسَدي، من كِبَار التَّابِعين. «السَّير»: (١٦١/٤)

⁽٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (سفيان) حَيث إنها تُكتب هَكذا: (سفين)، والنَّصويب من «الإرشاد».

 ⁽٣) أخرجه بلفظ قَريبٍ - أبو عبد اللّه رَضَى إللهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٥٥٦)، والطّبراني في «المُعجم الكّبير» رقم: (١٣٥) من هذه الطّريق.

⁽٤) أبو القَاسِم الجُمَحِي رَضِيَالِتَهُ عَنْهُ، تُوفِّي سنة ٧٤ هـ. «السِّير»: (٣/ ٤٣٦)

⁽٥) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد» والمصادر.

⁽٦) زيادة في الأصل: (على).

⁽٧) تكررت في الأصل، ولم تتكرر في «الإرشاد» والمصادر.

 ⁽A) أخرجه ـ بلفظ قريب ـ أبو عبد الله المَحَامِلي في «الأمالي» رقم: (١٩٦)، ومن طَريقه ابن عَسَاكِر في «التَّاريخ»: (٣٩/ ٤٦٧) من هذه الطَّريق.

⁽٩) شُورة الأنبياء: (١٠١).



- وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ [سِيرِينَ] (١)، قَالَ: لَمَّا أَطَافُوا بِعُثْمَانَ بَعْدَ دُخُولِهِمُ الدَّارَ لِيَقْتُلُوهُ، قَالَتِ امْرَأَتُهُ: "إِنْ تَقْتُلُوهُ أَوْ تَدَعُوهُ، فَقَدْ كَانَ وَاللَّهِ يُخْيِي اللَّيْلَ بَرَكْعَةٍ يَقْرَأُ فِيهَا القُرْآنَ (١).

. وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنِ المِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: وَأَفْضَلُ الصَّدِيقِينَ يُومُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ، وَأَفْضَلُ الصَّدِيقِينَ يُومُفُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ، وَأَقْرَبُ المَنَابِرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْبُرُ عُنْمَانَ بْنِ عَفَّانَ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْبُرُ عُنْمَانَ بْنِ عَفَّانَ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْبُرُ عُنْمَانَ بْنِ عَفَّانَ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْبُرُ

مَ وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ^(١)، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَيَسَلَّمَ: وَيَسَلَّمَ: وَيَشْفَعُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي مِثْل رَبِيعَةَ وَمُضَرَ» (٥).

- وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَالَىٰلَتَهُ عَلَيْهِ: «لِكُلِّ نَبِيِّ رَفِيقٌ فِي الجَنَّةِ، وَرَفِيقِي فِيهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ» (٦).

ـ وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: تُوُفِّيَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَأَتَيْنَا النَّبِيّ، فَأَخْبَرْنَاهُ بِجَنَازَتِهِ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ، فَدَفَنَّاهُ وَرَجَعْنَا، فَقُلْنَا: قَدْ دَفَنَّاهُ رَحِمَهُ اللَّهُ. فَلَمْ

⁽٦) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ عبد اللَّه بن أحمد في زياداته على «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٧٥٧)، وأبن مَاجه في «السُّنن» رقم: (١٠٩) من هذه الطَّريق.



⁽١) تصحّفت في الأصل إلى: (إسماعيل)، والتّصويب من «الإرشاد» والمصادر.

 ⁽٩) أخرجه ـ بلفظٍ قَريبٍ ـ القَاسِم بن سَلَام في "فَضَائل القُرآن" رقم: (٢٣٧)، وابن أبي شَيبة في
 «المُصنَّف» رقم: (٣٧١٠) من هذه الطَّريق.

⁽٣) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽١) البصري رَحْمَدُاللَّهُ.

⁽٥) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ أبو بكر القَطِيعي في زياداته على «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٨٦٦)، وأخرجه ـ باختلاف لفظ ـ أبو عبد الله رَضِّؤَلِللهُ عَنْهُ في «الزُّهد» رقم: (٢٠١٠) من هذه الطَّريق،

يَتَرَحَّمْ عَلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبَرْنَاكَ بِجَنَازَتِهِ، فَلَمْ تُصَلِّ عَلَيْهِ، فَتَرَحَّمْنَا عَلَيْهِ، فَلَمْ تَتَرَحَّمْ عَلَيْهِ؟

فَقَالَ: ﴿ إِنَّهُ [كَانَ] (١) يُبْغِضُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، أَبْغَضَهُ اللَّهُ » (٢).

ـ وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنْ عِيسَىٰ بْنِ حَطَّامٍ (٣)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِامْرَأَةِ عُثْمَانَ: ﴿ كَيْفَ تَرَيْنَ بَعْلَكِ؟ ﴾

قَالَتْ: خَيْرَ بَعْل؛ أَكْرَمَهُمْ لِزَوْجِهِ، وَخَيْرَهُمْ لِابْنَةِ عَمِّهِ.

فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَا إِنَّهُ أَشْبَهُهُمْ بِي خُلُقًا، وَبِأَبِيكِ إِبْرَاهِيمَ» (١٠).

- وَأَيْضًا: مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ (°)، قَالَ: وَضَّاْتُ عَلِيًّا رَضَيُّلِلَهُ عَنْهُ بِرَحْبَةِ الكُوفَةِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ خَيْرٍ، سَلْنِي. قُلْتُ: عَمَّا أَسْأَلُكَ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؟

فَتَبَسَّمَ، ثُمَّ قَالَ: وَضَّأُتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كُمَا وَضَّأْتَنِي، فَقُلْتُ:

مَنْ أَوَّلُ مَنْ يُدْعَىٰ إِلَىٰ الحِسَابِ يَوْمَ القِيَامَةِ؟

قَالَ: «أَنَا، أَقِفُ بَيْنَ يَدَيْ رَبِّي عَزَوَجَلَّ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَخْرُجُ، وَقَدْ غَفَرَ لِي». فَقُلْتُ: ثُمَّ /مَنْ؟

قَالَ: «ثُمَّ [أَبُو بَكْرٍ، مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ يَخْرُجُ وَقَدْ غَفَرَ لَهُ».

⁽٥) ابن يَزيد الخَيْوَاني، أبو عُمارة الكُوفي، من كِبَار التَّابِعين. "المُنتظم": (٧/ ١٩٠)



۱۰/ب

 ⁽١) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد» والمصادر.

 ⁽٦) [مَوضُوع] أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن الجَوزي في «المَوضُوعَات» رقم: (٦٢٠)، وأخرجه أبو بكر القَطِيعي في زياداته على «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٨٦٣) دون قِصَّة التَّرحم، ويُنظر «المَجرُّوجِين»: (٢/ ٢٥٩) من هذه الطَّريق،

⁽٣) في «الإرشاد»: (عيسى بن خطاب)، ثم لم أتبينه أهو العائذي أم الرقاشي؟

 ⁽٤) [مَوضُوع] أخرجه ابن عَدي في «الكَامِل»: (٦/ ٢٣٤) بلفظ: «أَمَا إِنَّه أَشْبَه النَّاس بَجَدُك إبراهيم وأَبِيك مُحمَّد» من حَديث عَائشة رَضَالِيَّةُ عَنْهَا.



قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ ؟

قَالَ: اللهُمَّ عُمَرَ يَقِفُ كَمَا وَقَفَ] (١) أَبُو بَكْرِ مَرَّ تَيْنِ، ثُمَّ يَخْرُجُ وَقَدْ غَفَرَ لَهُ». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟

قَالَ: ﴿ثُمَّ أَنْتَ يَا عَلِيُّ ﴾.

قَالَ: قُلْتُ: فَأَيْنَ عُثْمَانُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قَالَ: ﴿ عُثْمَانُ رَجُلٌ ذُو حَيَاءٍ ، سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُوقِفَهُ لِلحِسَابِ ، فَشَفَّعنِي » (") . وَأَيْضًا: مَا رُوِي عَنِ النَّزَالِ بْنِ سَبْرَة (") ، قَالَ: وَافَيْنَا (اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمًا طِيبَ نَفْسٍ وَمِزَاحًا ، فَقُلْنَا: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ ، حَدِّثْنَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ . يَوْمًا طِيبَ نَفْسٍ وَمِزَاحًا ، فَقُلْنَا: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ ، حَدِّثْنَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ . قَالَ: ﴿ قَالَ: ﴿ وَالنَّورَيْنِ ، كَانَ خَتَنَ رَسُولِ اللَّهِ قَالَ: ﴿ وَالنَّورَيْنِ ، كَانَ خَتَنَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَىٰ ابْنَيْهِ ، ضَمِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » (٥) .

 ⁽٥) أخرجه . بهذا اللَّفظ . الآجُرِّي في «الشَّريعة» رقم: (٢٠٢٩)، وابن شَاهين في «الأفرَاد» .
 الخَامِس . رقم: (٤٨) من هذه الطَّريق.



⁽١) سقط في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد» والمَصدر.

⁽٢) أخرجه - بهذا اللَّفظ - ابن عَسَاكر في «تَاريخ دِمَشق»: (٣٩/ ٩٧) من هذه الطَّريق.

⁽٣) الهِلَالي الكُوفي، من كِبَار التَّابِعين. «الجَرح والتَّعديل»: (٨/ ٤٩٨)

⁽٤) مُهملة في الأصل، وفي «الإرشاد» والمَصَادر: (وافقنا).



فَصْلُ فَصْلُ فَصْلُ فَصْلُ فَعْنًا فَنْدُوا عَلَيْهِ بِهِ مِمَّا ظَنُّوهُ طَعْنًا فِيمَا تَسَلَّبُوا عَلَيْهِ بِهِ مِمَّا ظَنُّوهُ طَعْنًا

قَالُوا(''): فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَشْيَاءُ تُنَافِي الإِمَامَةَ ؛ مِنْهَا: ضَرْبُ عَمَّارٍ حَتَّىٰ فَتَّقَ أَمْعَاءَهُ ('')، وَضَرْبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ حَتَّىٰ كَسَرَ ضِلْعَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ ('')، وَضَرْبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ حَتَّىٰ كَسَرَ ضِلْعَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ ('')، وَمَنْعُهُ الْعَطَاءَ سِنِينَ ('') كَثِيرَةً ('').

قِيلَ: هَذَا بَاطِلٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الحَدِيثِ(٧)، وَهُوَ مَوْضُوعٌ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ مِنَ الخَوَارِج.

وَلَوْ صَحَّ؛ حَمَلْنَاهُ عَلَىٰ أَسْبَابٍ ظَهَرَتْ مِنْهُمَا أَوْجَبَتِ التَّأْدِيبَ، وَلَيْسَ هُمَا مَعْصُومَيْنِ، وَلَا هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَأْدِيبِ رَعِيَّتِهِ، وَإِنْ كَانُوا أَصْحَابَهُ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمَّارٍ أَنَّهُ قَالَ لِلشَّاكِينَ مِنْ عُثْمَانَ: «اكْتُبُوا كِتَابًا بِمَا تَذْكُرُونَهُ وَ خَتَى أَدْخُلَ عَلَيْهِ ، فَغَلَظَ لَهُ فِي القَوْلِ ، خَتَى أَدْخُلَ عَلَيْهِ ، فَغَلَظَ لَهُ فِي القَوْلِ ،

⁽A) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد» والمصادر.



⁽١) مُهملة في الأصل، ولعلها: (تشانوا)، في «التَّمهيد»: (ما تعلِقوا به على عثمان).

⁽٢) «الاستغاثة في بدع الثَّلاثة» ص (٩٣)، "بحار الأنوار": (٣٠/ ٣٠١)

⁽٣) أخرجه عُمر بن شَبَّة في الخبّار المدينة ١: (٣/ ١٠٩٩).

⁽٤) أخرجه البلاذري في «أنسَاب الأشرَاف» رقم: (١٣٦٦).

⁽٥) رسمها في الأصل: (سنينًا).

⁽٦) أخرجه عُمر بن شَبَّة في اأخبَار المدينة ا: (٣/ ١٠٥١).

⁽٧) «الإمَامَة» لأبي نَعِيم ص (٣١٥)، «العَوَاصِم» لابن العربي: (١/ ٦٣).



وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُغْلِظَ لِلإِمَام فِي القَوْلِ، سِيَّمَا عُثْمَانَ مَعَ قُرْبِهِ، وَسَابِقَتِهِ [ونَفَقَتِهِ](١)، وَرِثَاسَتِهِ، وَمَا كَانَ فِيمَا كَتَبُوهُ وَتَعَلَّقُوا بِهِ مِمَّا يُوجِبُ غِلَظًا عَلَيْهِ، إلَّا افْتِئَاتًا.

وَلِعَمَّارِ فِيهِ أَقُوَالٌ رُوِيَتْ ـ اللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهَا ـ يُوجِبُ مِثْلُهَا بَلْ دُونَهَا مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ فِعْلِ عُثْمَانَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّةِ مَا رَوَيْتُمُوهُ؛ لِأَنَّ الجَمِيعَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ إِسْنَادُهُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، فَتَقَابَلَتْ رِوَايَتُكُمْ بِمِثْلِهَا، وَبَقِينَا() فِيهِ عَلَىٰ حُكْم الأَصْل، وَهُوَ: سَلَامَتُهُ وَبَرَاءَتُهُ مِمَّا ادَّعَيْتُمُوهُ.

وَمِنَ الْعَجَبِ مِنْ هَذَا الْقَائِلِ أَنَّهُ يَقُولُ: مَا قُتِلَ عُثْمَانُ مِنْ سَادَاتِ الصَّحَابَةِ إِلَّا لِسَبَبِ أَوْجَبَ إِبَاحَةَ دَمِهِ. ثُمَّ لَا يَتَأَوَّلُ لِعُثْمَانَ ضَرْبَ عَمَّارٍ، فَيَقُولُ (٣): مَا ضَرَبَهُ وَفَتَنَى أَمْعَاءَهُ، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ إِلَّا لِسَبَبِ. فَهَذَا عَينُ العَصَبِيَّةِ، وَنَفْسُ الْهَوَىٰ.

وَأَمَّا ضَرْبُهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، وَمَنْعُهُ العَطَاءَ؛ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ، وَإِنْ صَحَّ، حَمَلْنَاهُ عَلَىٰ وَجْهٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ رَدْعَهُ عِنْدَ الِامْتِنَاعِ مِنْ إِخْرَاجِ مُصْحَفِهِ، مَعَ عِلْمِهِ بِشِدَّةِ الهَرْجِ وَالفِتْنَةِ، وَاخْتِلَافِ الفِرَاءَةِ، وَقَصَدَ عُثْمَانُ رَحِمَهُٱللَّهُ حَسْمَ مَادَّةَ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَمْعَ الفِتْنَةِ، وَجَمْعَ الْكَلِمَةِ، وَالإتَّفَاقَ ١/١١ /عَلَىٰ مُصْحَفِ مَحْرُوسِ؛ خَوْفًا مِمَّا تَمَّ مِثْلُهُ عَلَىٰ كُتُبِ أَهْلِ الأَدْيَانِ السَّالِفَةِ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ، وَلَقَدْ وُفِّقَ فِي ذَلِكَ، وَإِلَّا فَمَا كَانَ أَسْرَعَ دُخُولَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ مُبْتَدِع يَزِيدُ فِيهِ وَيُنْقِصُهُ حَسْبَمَا يَهْوَىٰ وَيُحَرِّفُ الكَلِمَ عَنْ مَوْضِعِهِ، أَلَا تَرَاهُمْ كَيْفَ اخْتَلَقُوا الأَحَادِيثَ البَاطِلَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ لَمَّا لَمْ يُدَوَّنْ عَنْ



⁽١) في الأصل: (نيته) مُهملة، والتَّصويب من «الإرشَاد».

⁽٢) مُهملة في الأصل،

⁽٣) مُهملة الثَّاني في الأصل.



رَسُولِ اللَّهِ قَوْلُهُ؟!

وَلَمْ يَكُنْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ دَفْعِ مُصْحَفِهِ إِلَىٰ إِمَامِهِ، مَع مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْعَجَائِبِ؛ وَذَلِكَ: أَنَّهُ يُرُوىٰ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ المُعَوِّذَاتُ (١) وَإِثْبَاتُ مَا نُسِخَتْ رُسُومُهُ وَتِلَاوَتُهُ (١)، فَإِذَا امْتَنَعَ؛ كَانَ لِلإِمَامِ إِرْهَابُهُ وَاسْتِخْلَاصُ الكِتَابِ فَسُخَتْ رُسُومُهُ وَتِلَاوَتُهُ (١)، فَإِذَا امْتَنَعَ؛ كَانَ لِلإِمَامِ إِرْهَابُهُ وَاسْتِخْلَاصُ الكِتَابِ مِنْ وُجُوهِ الإسْتِخْلَاص.

جَوَابٌ آخَرُ: مِنْ طَرِيقِ الحِكْمَةِ أَنَّ مِدْحَةَ النَّبِيِّ قَدْ سَبَقَتْ وَالقَطْعَ لَهُ بِالْجَنَّةِ؛ فَجَمِيعُ مَا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ تَسَكُّعٌ فِي تَكْذِيبِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَذَا شَكُّ مِنْكُمْ فِيهِ، وَإِنْ كُنْتُمْ مُوافِقِينَ فِي تَصْدِيقِهِ؛ فَيَجِبُ التَّأْوِيلُ لِأَفْعَالِ مَنْ شَهِدَ لَهُ مِنْكُمْ فِيهِ، وَإِنْ كُنْتُمْ مُوافِقِينَ فِي تَصْدِيقِهِ؛ فَيَجِبُ التَّأْوِيلُ الْأَفْعَالِ مَنْ شَهِدَ لَهُ بِالْجَنَّةِ بِكُلِّ وَجُه يَحْتَمِلُهُ التَّأْوِيلُ، وَأَعْلَىٰ وُجُوهِ التَّأْوِيلُ أَنْ يَكُونَ مَا فَعَلَهُ حَقًّا، بِالْجَنَّةِ بِكُلِّ وَجُهُ الْاسْتِحْقَاقِ عَنْكُمْ، وَأَقَلُّ أَحْوَالِهِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الأَفْعَالُ مِنْ لَكِنْ نَعْتَقِدُ أَنَّ الْإِمَامَ تَقَعُ مِنْهُ عَلَطَاتِهِ، فَلَسْنَا نَعْتَقِدُ أَنَّ الإِمَامَ تَقَعُ مِنْهُ الْهَفَوَاتُ يُتْبِعُهَا النَّدَمَ وَالتَّوْبَةَ المَاحِيَةَ لَهَا؛ إِذْ لَا يَكُونُ مَنْ شُهِدَ لَهُ بِالْجَنَّةِ فَاعِلًا الْمَاتَوْجِبُ بِهِ النَّارَ.

وَهَذَا جَوَابٌ يَصْلُحُ لِكُلِّ مَا يُورِدُونَهُ، قَدَّمْتُهُ هَاهُنَا حَسْبَمَا وَقَعَ، وَهُوَ أَجْوَدُ مَا يُقَالُ.

قَالُوا(٣): فَلِمَ حَرَقَ (١) المَصَاحِف؟

⁽٤) كذا مُهملة الأوَّل في الأصل.



⁽١) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٢١١٨٨).

⁽٢) مثل الوكان لابن آدم واديان من ذَهَبِ لابتغى إليهما ثالثًا، ولا يَملا جَوف ابن آدم إلا التُّرَاب، ويتُوب اللَّه على مَن تَاب، ذكره الرَّاغِب الأصفَهَاني في المُحَاضَرَات الأُدَباء»: (٢/ ٤٤٨)، وقال الذَّهبي في السَّير، (١/ ٤٨٨): (وفي مُصحَف ابن مَسعُود أشيَاء أظنُّهَا نُسِخَت).

⁽٣) «الاستغاثة في بدع الثَّلاثة» ص (٩٠).



قِيلَ: ذَلِكَ عِنْدَنَا مِنْ أَكْبَرِ حَسَنَاتِهِ، وَسَدِيدِ أَعْمَالِهِ وَطَاعَاتِهِ؛ عِنْدَمَا حَدَثَ مِنَ الخِلَافِ، وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ تَوَقَّظَهُ لِذَلِكَ؛ لَتَطَرَّقَ عَلَىٰ كِتَابِنَا التَّبْدِيلُ وَالتَّغْيِيرُ، مِنَ الخِلَافِ، وَلَوْ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ وَلَكِنَّ اللَّهَ ضَمِنَ حِفْظَهِ، وَلَوْ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ وَلَكِنَّ اللَّهَ ضَمِنَ حِفْظَهُ، وَجُعِلَ مِنَ المُسْتَعْمَلِ فِي حِفْظِهِ، وَلَوْ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ إِلَىٰ التَّسْهِيل؛ لَتَمَكَّنَ أَهْلُ التَّعْطِيل مِنَ التَّبْدِيل.

عَلَىٰ أَنْنَا قَدْ بَيَّنَا أَنَّ لِلإِمَامِ أَنْ يَضْرِبَ، وَلَوْ أَدَّىٰ إِلَىٰ كَسْرٍ أَوْ إِبْطَالِ عُضْوٍ وَذَهَاب بَصَرِ، إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةٍ، وَلَا يَكُونُ مَأْثُومًا.

وَأَمَّا كَرَّاهِيَةُ ابْنِ مَسْعُودِ العَطَاءَ، فَلَعَلَّهُ رَأَىٰ فِي وَقْتِ رَدَّهُ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ.

أَوْ لَعَلَّهُ اسْتَغْنَىٰ عَنْهُ.

أَوْ لَعَلَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ فِيهِ [شُبْهَةٌ](١) تَمَنَّعٌ مِنْ أَخْذِهِ، وَإِنْ كَانَ غَالِطًا فِي (٢) اعْتِقَادِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْصُوم.

وَلَعَلَّهُ رَأَىٰ أَنْ يَسْتَحِقَّ أَكْثَرَ (٣) مِمَّا أَعْطَاهُ عُثْمَانُ، وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَحِقُّ /أَكْثَرَ مِمَّا قَطَاهُ عُثْمَانُ، وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَحِقُّ /أَكْثَرَ مِمَّا قَسَمَ لَهُ عُثْمَانُ عِنْدَهُ، وَهَذَا مَرْدُودٌ إِلَىٰ اجْتِهَادِ الإِمَامِ وَرَأْيِهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدِ الإَفْتِنَاتُ عَلَيْهِ، وَرَدُّ العَطَاءِ إِذَا لَمْ [يُرْضِهِ] (١).

وَلَيْسَ رَدُّ ابْنِ مَسْعُودٍ لِلعَطَاءِ يُوجِبُ فِسْقَ عُثْمَانَ؛ فَيُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَىٰ غَيْرَ رَدِّهِ؛ حُمِلَ أَمْرُهُ عَلَىٰ بَعْضِ مَا قُلْنَاهُ، وَكَذَلِكَ ضَرْبُ عُثْمَانَ إِيَّاهُ؛ حُمِلَ أَمْرُهُ عَلَىٰ [الأَلْيَقِ بِهِ](0).

⁽٥) في الأصل: (اليق به) مهملة، يمكن أن تُقرأ: (التوبة)، والمُثبت من «التَّمهيد».



۱۱/ب

⁽١) ليست في الأصل، والاستدراك من «تمهيد الدَّلاثل».

⁽٢) رسمها في الأصل: (غالطاني).

⁽٣) مُهملة في الأصل. (٤) في الأصل: (يرضيه).



وَأَمَّا مَنْعُهُ العَطَاءَ السِّنِينَ؛ فِإِنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَإِنْ ثَبَتَ فِعْلُهُ؛ كُرِهَ أَنْ يَأْخُذَهُ، وَلَعَلَّ عُثْمانَ صَرَفَهُ إِلَىٰ غَيْرِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَثْبُتُ بِأَخْبَارِ الآحَادِ، وَلَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَىٰ الْقَدْحِ فِي الأَئِمَّةِ، وَفُضَلَاءِ الصَّحَابَةِ.

قَالُوا: إِنَّهُ كَانَ سَبَقَ إِلَىٰ [جَمْع القُرْآنِ.

فَجَهْلُ؛ لَأَنَه قَدْ] () جُمْعِ القُرْآنِ فِي أَيَّامِ رَسُولِ اللَّهِ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي الجُلُودِ وَالخَشَبِ وَالأَكْتَافِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَمْ يَحْتَجِ الصَّحَابَةُ [إِلَىٰ] () جَمْعِهِ عَلَىٰ وَجْهِ مَا جَمَعَهُ عُثْمَانُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ فِي أَيَّامِهِمْ مِنَ الخِلَافِ وَالقِرَاءَاتِ () مَا حَدَثَ فِي أَيَّامِهِمْ مِنَ الخِلَافِ وَالقِرَاءَاتِ () مَا حَدَثَ فِي أَيَّامِهِ.

قَالُوا(٤): فَجَمْعُهُ مَعْصِيَةٌ، وَبِدْعَةٌ.

فَإِنَّهُ جَهْلٌ ـ أَيْضًا ـ مِنْ قَائِلِهِ، فَالمَعْصِيَةُ مَا نُهِيَ فَاعِلُهَا عَنْهَا، وَقَدْ بَيَّنَا أَنَّ جَمْعَهُ مِنْ فُرُوضِ عُثْمَانَ؛ إِذْ قُدِّرَ^(٥) فِي جَمْعِهِ مِنَ الصَّلَاحِ مَا ذَكَرْنَا، وَلَيْسَ فِي نَصِّ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ مِنَ المُسْلِمِينَ وَلَا دَلَالَةٍ وَلَا حُجَّةِ مَعْقُولٍ مَا يَحْظُرُ جَمْعَ القُرْآنِ، وَيَقْضِي عَلَىٰ فَاعِلِهِ بِالفِرَاقِ^(١)؛ فَبَطَلَ بِذَلِكَ مَا ذَكَرُوهُ.

عُذْرٌ آخَرُ عَنْ تَحْرِيقِهِ المَصَاحِفَ: إِنْ ثَبَتَ، يُحْمَلُ عَلَىٰ أَنَّهُ حَرَقَ مَصَاحِفَ قَدْ أُودِعَتْ مَا لَا تَحِلُّ قِرَاءَتُهَا، وَقَدْ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ قُرْآنًا، بِإِفْسَادِ نَظْمِهِ،

⁽٦) مُهملة في الأصل، وفي «التَّمهيد»: (العصيان).



 ⁽١) سقط في الأصل، واستدراك المَعنى من «الإرشاد».

⁽٢) في الأصل: (على)، والتَّصويب من «الإرشَاد».

⁽٣) رسمها في الأصل: (القرات).

⁽٤) «الاستغَاثة في بِدَع الثَّلاثة» ص (٩٠).

⁽٥) غير ظاهرة في الأصل.



وَإِحَالَةِ مَعْنَاهُ، وَقَدْ رَوَىٰ ابْنُ بَطَّة ('') فِي (كِتَابِ الإِبَانَةِ ('') بِإِسْنَادِهِ: عَنْ سُويْدِ ابْنِ غَفَلَةَ الجُعْفِيِ ('')، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبِ يَقُولُ: ((اللَّهَ اللَّهَ، إِيَّاكُمُ وَالغُلُوَ فِي عُثْمَانَ، وَقَوْلَكُمْ: حَرَّقَ ('') المَصَاحِفَ. فَوَاللَّهِ مَا حَرَقَهَا إِلَّا فِي مَلَا وَالغُلُو فِي عُثْمَانَ، وَقَوْلَكُمْ: حَرَّقَ الْمَصَاحِفَ. فَوَاللَّهِ مَا حَرَقَهَا إِلَّا فِي مَلا مِنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، جَمَعَنَا فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ النَّتِي قَدِ اخْتَلَفَ مِنَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، جَمَعَنَا فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ النَّتِي قَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا؟ يَلْقَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ الرَّجُلَ فَيَقُولُ: قِرَاءَتِي خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَتِكَ، وَقِرَاءَتِي النَّاسُ فِيهَا؟ يَلْقَى الرَّجُلُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الْخَبَرَ إِلَىٰ أَنْ قَالَ: وَقَالَ عَلِيٌّ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ: (الوُ الْفَالُ عَلَيْ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ: (الوُ الْفَالُ عَلِيٌّ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ: (الوَ الْفَالُ عَلِيٌّ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ: (الوَ الْفَالُ عَلِيٌّ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ: (الوَ الْفَالُ عَلَى الْعَمَانُ عَنْهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ الْمُعَانَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمُانُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْتَلُهُ اللَّهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُلَالُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْمُ اللَّهُ اللَّه

وَفِي الجُمْلَةِ: فَهُوَ إِمَامٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، غَيْرُ مُعَانِدٍ لِلنَّبِيِّ، وَلَا طَاعِنٌ فِي التَّنْزِيلِ، وَهَذَا هُوَ المَعْلُومُ مِنْ أَهْرِهِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا حَرَّقَ إِلَّا مَا يَجِبُ إِحْرَاقُهُ. وَكَذَلِكَ لَمْ يَرِدْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: قَدْ عَصَيْتَ اللَّه، وَأَذْهَبْتَ الدِّينَ بِحَرْقِكَ مَصَاحِفَ. وَقَدْ شَاهَدَ القَوْمُ (٧) وَعَرَفُوا مَا ذَهَبَ عَنَّا مَعْرِفَةُ كَثِيرٍ مِنْهُ.

فإِنْ قِيلَ (٨): فَلِمَ حَمَىٰ الحِمَىٰ؟

⁽٨) «الاستغَاثة في بِدع الثَّلاثة» ص (٨٨).



⁽١) هو عُبيد اللَّه بن مُحمَّد، أبو عبد اللَّه العُكبَري الحَنبلي، شيخ العِراق ومُحدِّثها، تُوفِّي سنة ٣٨٧ هـ. «السِّير»: (١٦/ ٥٦٩)

⁽٢) الكبير رقم: (٢٩٦٨).

⁽٣) أبو أُميَّة الكُوفي، من كِبَار التَّابعين، تُوفِّي سنة ٨١ هـ. «السِّير»: (٤/ ٦٩)

⁽٤) في المَصدر: (خراق)، وفي االإرشَاد): (حرَّاق).

⁽٥) في المَصدر و «الإرشَاد»: (مِثل الذي).

⁽٦) أخرجه عُمر بن شَبَّة في «أخبَار المَدينة»: (٣/ ٩٩٥)، ويعقُوب الفَسَوي في «المَشيخة» رقم: (١٧٤) من هذه الطَّريق.

⁽٧) أي الصَّحابة رَضَوَالِنَهُ عَنْ أَفْر.

1/15

قِيلَ: لِأَنَّ إِيلَ الصَّدَقَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ المَاشِيَةِ كَثُرَتْ، [وَاتَّسَعَتِ] ('') الخُصُومَاتُ بَيْنَ رُعَاةِ مَاشِيَةِ الصَّدَقَةِ وَخُفَّاظِهَا، وَقَتَلُوا أَرْبَابَ المَوَاشِي؛ الخُصُومَاتُ بَيْنَ رُعَاةِ مَاشِيَةِ الصَّدَقَةِ وَخُفَّاظِهَا، وَقَتَلُوا أَرْبَابَ المَوَاشِي؛ فَخَسَمَ مَادَّةَ الفِتْنَةِ /وَوَسَّعَ الحِمَىٰ، وَقَدْ حَمَىٰ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ('' رَضَالِللَهُ عَنْهُا فَلَمْ يُنْكِرُ ذَلِكَ أَحَدٌ، وَلَا عَدَّهُ مِنْ مَعَاصِيهِمَا.

فَإِنْ قِيلَ (٣): فَلِمَ نَفَىٰ أَبَا ذَرِّ إِلَىٰ الرَّبَذَةِ (١)؟

قِيلَ لَهُ: أَبْو ذَرِّ اخْتَارَ الخُرُوجَ إِلَيْهَا لَمَّا خَيَرَهُ عُثْمَانُ (٥)، [وَكَرِهَ] (٢) المُقَامَ بالمَدِينَةِ؛ فَلَا عَيْبَ عَلَىٰ عُثْمَانَ.

وَلَوْ صَحَّ أَنَّهُ أَبْعَدَهُ عَنِ المَدِينَةِ ؛ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مَأْثُومًا، بَلْ يَجِبُ حَمْلُ فِعْلِهِ عَلَىٰ العَدْلِ وَالصَّحَّةِ، حَتَّىٰ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَىٰ ظُلْمِهِ وَتَعَدِّيهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ النَّاسُ: أَنَّ أَبَا ذَرِّ كَانَ يَطْعَنُ عَلَىٰ عُثْمَانَ وَعَلَىٰ [أُمَرَائِهِ] (()) ، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ قَدِ اسْتَأْثَرَ بِالمَالِ وَعُلُوِّ البُنْيَانِ، وَرَكِبُوا المَرَاكِبَ ((^) وَكَانَ هَذَا مُنْكُرٌ عِنْدَهُ ؛ لِإِنَّهُ قَدِ اسْتَأْثَرَ بِالمَالِ وَعُلُوِّ البُنْيَانِ، وَرَكِبُوا المَرَاكِبَ (() وَكَانَ هَذَا مُنْكُرٌ عِنْدَهُ ؛ لِإِنَّهُ كَانَ مِمَّنْ زَهِدَ فِي الدُّنْيَا، وَرَغِبَ فِي الآخِرَةِ، وَيَرَىٰ أَنَّ التَّمَتُّعَ بِزِينَةِ الدُّنْيَا حَرَامٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَمَا تَوَهَمَ.

⁽٨) ذكره البَاقِلَاني في «التَّمهيد» ص (٥٣٥).



 ⁽١) غير مقروءة في الأصل، والمُثبت من «الإرشَاد».

⁽٢) «الأحكام السُّلطَانية» للمَاوَردي ص (٢٧٦)، «المُصنَّف» لابن أبي شَيبة رقم: (٢٣٦٥٤).

⁽٣) «الاستغَاثة في بِدع الثَّلاثة» ص (٩٥).

⁽¹⁾ قَرية عَامِرة من قُرى المَدينة، على ثَلاثة أميَال منها، قَريبة من ذَات عِرْق. «مَراصد الاطلَاع»

⁽٥) ذكره القاضي عبد الجبَّار في «المُغني»: (٢٠/ ٢/ ٥٥).

⁽٦) في الأصل: (فكره)، والتَّصويب من «الإرشّاد».

⁽٧) في الأصل: (امرته)، والتّصويب من «الإرشاد».



وَذُكِرَ: أَنَّهُ أَفْسَدَ عَلَىٰ عُثْمَانَ الشَّامَ (١).

وَكَانَ ـ أَبَدًا ـ إِذَا دَخَلَ عَلَىٰ خُلَفَائِهِ يَقُرَأُ: ﴿ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمُ فَتُكُوك بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَرْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ... ﴾ الآية ()، وَيُجَاهِرُهُمْ بِأَغْلَظِ القَوْلِ، وَلَيْسَ لَهُ فِعْلُ ذَلِكَ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ فِعْلَ ذَلِكَ عَنْمَانُ، وَقَالَ: ﴿ إِمَّا أَنْ تَكُفَ وَتُقِيمَ بِلَا فِتْنَةٍ، أَوْ أَنْ تَبْعِدَ () إِلَىٰ حَيْثُ لَا يُسْمَعُ () مِنْكَ وَلَا يُنْكَرُ فِعْلُكَ (٥) (١).

فَكُلُّ هَذَا بِحَقِّ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا ذَرِّ اخْتَارَ الْخُرُوجَ إِلَىٰ الرَّبَذَةِ (٧).

فَإِنْ قِيلَ (^): فَلِمَ آوَىٰ طَرِيدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ () ، وَهُوَ الحَكَمُ بْنُ فُلانٍ (() ؟ قِيلَ: مِنَ النَّاسِ مَنْ يُنْكِرُهُ، وَيَقُولُ: إِنَّ الحَكَمَ خَرَجَ [بِإِذْنِ] (() النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَمُ ؛ لِأَنَّهُ كُفَ وَكَبِرَ ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيِّ فِي الخُرُوجِ إِلَىٰ أَهْلِهِ ، فَأَذِنَ لَهُ (()) . عَلَيْهِ السَّلَمُ ؛ لِأَنَّهُ كُفَ وَكَبِرَ ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيِّ فِي الخُرُوجِ إِلَىٰ أَهْلِهِ ، فَأَذِنَ لَهُ () () . وَعَلَىٰ أَنَّ القَوْمَ لَا يَدْرُونَ مَا سَبَبُ طَرْدِهِ (()) ؛

⁽١٣) «الاستِيعَابِ الابن عبد البَرِّ: (١/ ٣٥٩) وزاد سببًا: أنَّه كان يَتَحيَّل ويَستَخفِي ويتَسَمَّع مَا يُسِرُّه=



⁽١) أخرجه الطَّبري في «التَّاريخ»: (٤/ ٢٨٣).

⁽٢) سُورة التَّوبة: (٣٥).

⁽٣) مُهملة في الأصل، وفي الإرشادة: (تمضي).

⁽٤) مُهملة الأول في الأصل. (٥) في «الإرشاد»: (عليك).

⁽٦) ذكره البَاقِلَاني في التَّمهيد؛ ص (٥٣٥).

⁽٧) أخرجه الطَّبري في «التَّاريخ»: (٤/ ٢٨٤). (٨) «الاستغَاثة في بدع الثَّلاثة» ص (٨٩).

⁽٩) ذكر ابن حجر خَبَر النَّفي في «الإصابة» (٢/ ٥٩٢) مُرسَلًا من طَريق الفَاكِهي في كتَّابه.

 ⁽١٠) هو الحَكم بن أبي العَاص بن أُمية، أبو مَرَوان، وإبهَام المُؤلَّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ له يحتمل أن يكون سياسيًا، أو لعدم ثبوت الأمر عنده، أو لاشتباه تعيين المُراد بالحَكَم، والله أعلم.

⁽١١) تصحَّفت في الأصل إلى: (بامر)، والتَّصويب من «الإرشاد».

⁽١٢) ذكره البَاقِلَّاني في «التَّمهيد» ص (٥٣٦).



فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ كَانَ يُحَاكِي النَّبِيِّ فِي مِشْيَتِهِ. وَقَوْمٌ قَالُوا: إِنَّهُ كَانَ يُحَاكِيهِ بِيَدِهِ خَلْفَ الصُّفُوفِ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ - أَيْضًا - أَنَّ عُثْمَانَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: "إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّالُلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَدِّهِ، فَأَذِنَ فِي ذَلِكَ »(١) وَطَالَبَاهُ بِآخَرَ مَعَهُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَشْهَدُ بِذَلِكَ فَلَمْ يَجِدْ (١)، فَلَمَّا وُلِّي عَمِلَ عَلَىٰ مَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَيْسَ هَذَا الحُكُمُ [مِمَّا] (١) لَمْ يَجُزْ عَمَلُ الْحَاكِمِ فِيهِ بِعِلْمِهِ.

فَإِنْ قِيلَ (1): فَلِمَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ بِمِنَّىٰ (٥)؟

قِيلَ: هَذِهِ صَلَاةُ سَفَرٍ، يَجُوزُ لَهُ إِثْمَامُهَا، وَيَجُوزُ لَهُ قَصْرُهَا، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ يُعِلَى السَّفَرِ تَارَةً، وَيَقْصُرُ أُخْرَىٰ (٦)، وَكَانَتْ عَائِشَةُ (٧) وَغَيْرُهَا مِنَ الصَّحَابَةِ (٨) يُتِمُّونَ هَذِهِ الصَّلَاةَ خَاصَّةً؛ فَمَا نَقَمَ ذَلِك أَحَدٌ، وَلَا عَدَّهُ ذَنْبًا.

وَعَلَىٰ أَنَّ عُثْمَانَ قَدِ احْتَجَّ فِي ذَلِكَ لَمَّا سُئِلَ عَنْهُ - بِشَيْئَيْنِ:

⁽A) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٨٢٧٤).



رسُول اللَّه صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ إلى كِبَار الصَّحابة في مُشرِكي قُريش وسَائر الكفَّار والمُنَافقين؛
 فَكَان يُفشي ذلك عنه حتى ظهر ذلك عليه.

⁽١) أخرجه العَسكَري في «الأوَائِل» ص (١٨٤) بلفظ: «كُنتُ سَأَلتُ رسُول اللَّه أَن يَرُدَّه فَوعَدني، فَلمَّا وَلِيتُ رَدَدْتُهُ»، وذكر أبو العبَّاس المُبَرَّد أمر الاستئذان في «الكَامِل»: (١/ ٢٦٥)، وابن حجر في «الإصابة»: (٢/ ٩٩٤).

⁽٢) ذكر أمر الشَّهادة القَاضِي عبد الجبَّار في «المُغنى»: (٢٠/ ٢/ ٥٠).

⁽٣) في الأصل: (فيما)، والتَّصويب من «التَّمهيد».

⁽٤) "بحار الأنوار": (٣١/ ٢٣٠).

⁽٥) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِّكَالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٩٩٥٩).

⁽٦) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٨٢٧١)، والدَّارقُطني في «السُّنن» رقم: (٢٩٩٨).

⁽٧) أخرجه عبد الرَّزَّاق في المُصنَّف، رقم: (١٤٦٢).



أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ أَهْلِي بِمَكَّةَ، فَصِرْتُ فِي حَضَرٍ، وَخَرَجَتُ مِنْ حُكْمِ السَّفَرِ (۱) (۱) وَهَذَا ـ كَمَا ذَكَرَ ـ إِذَا نَزَلَ عَلَىٰ أَهْلِ [وَ] (٣) مَنْزِلٍ.

وَ الآخَرُ: قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّ العَرَبَ انْصَرَفَتْ إِلَىٰ مَهْنَأِهَا (١)، /فَصَلَّتْ رَكْعَنَيْنِ وَقَالَتْ: إِنَّ الصَّلَاةَ قَدْ قَصُرَتْ. فَخِفْتُ دُخُولَ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِمْ (٥).

فَإِنْ قِيلَ ('': فَلِمَ تَرَكَ قَتْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ('') بِالهُرْمُزَانِ (^')؟
قِيلَ: لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ رَأْيِ الأُمَّةِ وَمَشُورَةٍ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ أَكْثَرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: أَمْسِ قَتَلَ الهُرْمُزَانُ أَبَاهُ، وَالْيَوْمَ ابْنَهُ، ويُتَحَدَّثُ [بِهَذَا] ('') فِي بِلَادِ الكُفْرِ وَالإِسْلَام؛ فَيَهِنِ ('') الدِّينُ، وَيُذَلُّ سُلْطَانُ الْمُسْلِمِينَ (''').

(١) في «التَّمهيد»: (عن حُكم المُسَافر).

⁽١١) أخرجه عبدالرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (٩٧٧٥) بلفظ: «أقُتِل عُمَر أَمْس، وتُريدُون أن تُتْبِعُوه=



⁽٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِّقَالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٤٤٣) بلفظ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي تَأَهَّلْتُ بِمَكَّةَ مُنْذُ قَدِمْتُ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ تَأَهَّلَ فِي بَلَدٍ فَلْيُصَلَّ صَلاةً الْمُقِيمِ».

 ⁽٣) ليست في الأصل، والاستدراك من «التّمهيد».

⁽٤) كذا في الأصل و «الإرشاد»، وفي «التَّمهيد»: (مياهها).

⁽ه) أخرجه أبو داود في "السُّنن" رقم: (١٩٦٤) بلفظ: "أن عثمانَ بنَ عفان أتمَّ الصلاةَ بمنى مِن أجلِ الأعراب، لأنهم كَثُرُوا عامَئِذٍ فَصَلَّى بالناسِ أربعًا، لِيعلمهم أن الصَّلاةَ أربع، وذكره القَاضِي عبد الجبَّار في "تثبيت دَلائِل النُّبوَّة» ص (٢٦٣) بلفظ: "فقد بلغَني عَن طغام مِن أهل اليَّمَن أنهم قَالوا: صَلاة المُقِيم ركعتَان، هَذا أمير المُؤمنين عُثمان يُصلِّي ركعتين"، وذكره ابن حَجَر في "فَتح البَاري": (٢ / ٧١) بلفظ: "أن أعرابيًّا نَادَاه في مِنى: يا أمير المُؤمنين! مَا زلتُ أصليها مُنذ رأيتُك عَامَ أولَ ركعتين".

⁽٦) ﴿ الاستغاثة عن (٩٨).

⁽٧) أبو عِيسَى العَدَوي، شَهِد صِفِّين مع مُعاوية رَضِيَّاللَّهُ عَنْهُ، وفيها قُتِل. "تاريخ دِمَشق»: (٣٨/ ٥٦)

⁽٨) الفَارسِي، صَاحِب تُسْتَر، قُتِل سنة ٢٣ هـ. اتاريخ الإسلام ا: (٢/ ١٦٣)

⁽٩) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد» و «التَّمهيد».

⁽١٠) وكذا في الإرشاد"، وفي «التَّمهيد": (فيهين)، ولعل الصَّواب: (فَيَهُونُ).



وَقِيلَ: إِنَّ الهُرْمُزَانَ حَمَلَ أَبَا لُؤْلُوَةً (') عَلَىٰ قَتْلِ عُمَرَ (''؛ حَمِيَّةً لِلْفُرْسِ وَالمَجُوسِيَّةِ، وَإِنَّ إِسْلَامَهُ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا ('')، وَإِنَّهُ كَانَ يَسْتَقِلُ عَطَاءَ عُمَرَ لَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَشْرِفُ لَهُ - عَلَىٰ مَا ذُكِرَ - عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ لَا أَبَ لَهُ فِي الإِسْلَام» ('').

وَذُكِرَ أَنَّ الهُرْمُزَانَ خَرَجَ مِنْ دَارِهِ بِالخِنْجَرِ قَبْلَ قَتْلِ عُمَرَ، يُرَىٰ الخِنْجَرُ مِنْ تَحْتِ أَثْوَابِهِ (٥) ، فَقَالُوا لِعُثْمَانَ: هَذَا مِنَ السَّعْيِ فِي الأَرْضِ بِالفَسَادِ، وَهُوَ مُسْتَحِقٌ لَعْتَ الْأَمْوِ، وَقَدْ [تَعَدَّى] (٢) عُبَيْدِ لِمَا نَزَلَ بِهِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا إِلَيْكَ، وَإِلَىٰ مَنْ يَقُومُ مَقَامَكَ بِالأَمْوِ، وَقَدْ [تَعَدَّىٰ] (٢) عُبَيْدِ اللَّهِ بِأَخْذِهِ حَقّه بِيَدِهِ فَقَطْ، وَقَدْ كَانَ مِنْهُ هَذَا فِي غَيْرِ وَقْتِ [سُلْطَانِكَ] (٧) ، وَالعَقْدُ لَكَ، وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ الحَقِّ بِيَدِهِ [حَقًا] (٨) يُطَالَبْ بِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ الآنَ (١).

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقِدَ بَعْضُ الصَّحَابَة أَنَّ دَمَ عُبَيْدِ اللَّهِ مُسْتَحَقٌّ، وَلَا يَعْتَقِدُ

⁽٩) أُخْرِجه عبد الرَّزَّاق في "المُصنَّف" رقم: (٩٧٧٥) بلفظ: "يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْفَاكَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الأَمْرُ وَلَكَ عَلَى النَّاسِ مِنْ سُلْطَانِ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا الأَمْرُ وَلاَ سُلْطَانَ لَكَ، فَاصْفَحْ عَنْهُ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ " من قول عمرو بن العاص رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُ.



ابنَهُ اليَوم؟!»، وذكره الطّبري في «التّاريخ»: (٤/ ٢٣٩) بلفظ: «قُتِلَ عُمرُ أَمْس، ويُقتَل ابنُهُ
 اليَوم!».

⁽١) هو فَيرُوز النَّهَاوندي المَجُوسِي، مَولى المُغيرة رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البيهقي في «السُّنن الكّبير» رقم: (١٩١٧٥).

⁽٣) وذلك لتشهُّدِه عند مَقتَله، قيل: كان تعجبًا أو تبعيدًا لِمَا اتهمه به عُبيد اللَّه، أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المُصنّف» رقم: (٩٧٧٥).

⁽٤) لم أجده، والذي ذُكِرَ أنه فُرِضَ له ألفين، أخرجه يَحيَى بن آدَم في «الخَرَاج» رقم: (١٨٥).

⁽٥) أخرجه أبو يعلى في «المُسند» رقم: (٢٧٣١).

⁽٦) في الأصل: (تقدم إلى) على الثَّانية إشارة حذف، والتَّصويب من «التَّمهيد».

⁽٧) في «الأصل»: (سلطانه)، والتّصويب من «التّمهيد».

⁽٨) في «الأصل»: (حتى) وتُكتب هكذا (حتا)، وفي «التَّمهيد»: (حقًا لأحد).



ذَلِكَ عُثْمَانُ؛ [إِذَا ظَنَّ] (١) وَقَوِيَ عِنْدَهُ أَنَّ الهُرْمُزَانَ يَسْعَىٰ فِي الأَرْضِ بِالفَسَادِ [بِقَتْلِ] (٢) عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، [وَخَافَ] (٣) أَمْثَالَهَا مِنَ النَّوَائِبِ(١) عَلَىٰ الأَئِمَّة، ولَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِ الإِقَادَةِ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

فَإِنْ قِيلَ^(٥): كَانَ يُولِّي أَقَارِبَهُ؛ كَمُعَاوِيَة^(٦)، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ^(٧)، وَعَبْرِهِمْ^(١).

قِيلَ: لَا يَضُرُّ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يُشْبِتُوا أَنَّهُمْ فُسَّاقٌ [لَيْسُوا](١٠) بِأَهْلِ لِلْوِلَايَةِ، وَقَدْ كَانُوا هَوُّلَاءِ النَّفَرُ أَهْلَ نَجْدَةٍ وَكِفَايَةٍ، وَبَصِيرَةٍ بِالإِمْرَةِ، وَقُدْرَةٍ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا زُهَّادًا، وَقَدْ كَانَ مُعَاوِيَةُ مِنْ أُمَرَاءِ عُمَرَ طُولَ مُدَّتِهِ، فَمَا نَقَمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ (١١): إِنَّهُ كَانَ يُجِيزُهُمْ (١٢) وَيَخُصُّهُمْ بِالعَطَاءِ (١٣)، وَكَانَ يُعْطِي

⁽١٣) أخرجه العَسكَري في «الأوَائِل» ص (١٨٩).



⁽١) سقط في الأصل، والمُثبت من «التَّمهيد».

⁽٢) في الأصل: (لقتل)، والتَّصويب من «التَّمهيد».

⁽٣) في الأصل: (وخالف)، والتّصويب من «التّمهيد».

⁽٤) كذًّا مُعجمة في الأصل، ولعل صوابها: (التَّوَاثُب)، وفي «التَّمهيد»: (التَّوثُب).

⁽٥) الاستغاثة ص (٨٦).

⁽٦) وَلِيَ الشَّام.

⁽٧) لم أتبينه، ذكره البَاقِلَاني في االتَّمهيد اص (٥٣٨).

⁽٨) وَلِيَ الْبَحرِين.

 ⁽٩) وسَعبد بن العَاصِ وَلِي الكُوفة، والوَليد بن عُقبة وَلِيَ الكُوفة، وعبد اللَّه بن عَامر وَلِيَ البَصرة وفَارس، وعبد اللَّه بن سَعد بن أبي السَّرح وَلِيَ مِصر، وعَلي بن عَدِي العَبْشَمي وَلِيَ مَكَّة.

⁽١٠) في الأصل: (ليس).

⁽١١) ابحَار الأنوَارِ٥: (٣١/ ٢١٨).

⁽١٢) مُهملة في الأصل، وفي «الإرشاد»: (يحبوهم).



مَرْوَانَ (١) جَمِيعَ خُمُسِ [إِفْرِيقِيَّةُ (١)] (٣).

قِيلَ: قَدْ كَانَ عُثْمَانُ أَتْقَىٰ للَّهِ وَأَدْيَنَ، مَعَ إِنْفَاقِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكَثْرَةِ بَذْلِهِ لِمَالِهِ وَنَفْسِهِ فِي نُصْرَةِ الدِّينِ وَالمُسْلِمِينَ، وَلَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَىٰ اقْتِرَاضٍ مَعَ سَعَةِ حَالِهِ (١٠).

فَإِنْ قِيلَ (°): فَلِمَ أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ عَائِشَةُ وَغَيْرُهَا مِنْ تَجَاوُزِهِ فِي تَأْدِيبِ الصَّحَابَةِ بِالدِّرَةِ (°) إِلَىٰ الضَّرْبِ بِالعَصَا(°)؟

قِيلَ: لِلْإِمَامِ التَّقُويمُ وَالضَّرْبُ، مِنَ الْوَاحِدِ إِلَىٰ أَضْعَافِهِ بِالْعَصَا وَغَيْرِهَا، وَالاَنْتِهَارُ بِالْقَوْلِ، وَلَوْ أَنَّ عُمَرَ احْتَاجَ مَعَهُمْ إِلَىٰ الْعَصَا لَفَعَلَ.

فَإِنْ قِيلَ^(^): فَالكِتَابُ الَّذِي وَجَدُوهُ مَعَ عَبْدِهِ عَلَىٰ بَعِيرِهِ، وَمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ شَأْنِهِمْ وَشَأْنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَمَا [أَمَرَ]^(٩) بِهِ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي سَرْحٍ^(١٠)؟ شَأْنِهِمْ وَشَأْنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَمَا [أَمَرَ]^(٩) بِهِ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي سَرْحٍ^(١٠)؟ قِيلَ: لَا حُجَّةَ /عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ وُجُوهٍ:

⁽١٠) ابن سَعد، أبو يَحيى القُرَشِي، قَائد الجُيُوش، أُخُو عُثمان رَضَالِلَهُ عَنْدُ من الرّضاعة، وَلِي مصر لعُثمان، تُوفِّي سنة ٥٩ هـ. «السَّيرة: (٣/ ٣٣)



1/14

ابن الحَكم، أبو عبد المَلك الأُموي، كان كَاتِب ابن عمَّه عُثمان، وإليه الخَاتِم، فَخَانه، وأجلبوا
 بسببه على عُثمان، ثم نَجَا هُو، وتُوفِّي سنة ٦٥ هـ. «السِّير»: (٣/ ٤٧٦)

⁽٢) أخرجه العَسكَري في «الأوائل» ص (١٨٤)، وابن عَسَاكر في "تاريخ دِمَشقٍّ: (٣٩/ ٢٥١).

⁽٣) تصحّفت في الأصل إلى: (احده تقيه)، والتّصويب من «التّمهيد».

⁽٤) مَقْصَد المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّه كَان غَنيًّا أَن يُفَرِّط في مَال اللَّه بِغَير حَقَّ.

⁽٥) «الإمامة» المنسُوب لابن قُتيبة: (١/ ٣٢). (٦) هي عُودٌ له سُيُور.

⁽٧) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «الأمّالي» رقم: (٩٨).

⁽٨) ﴿ الاستغاثة ا ص (١٠١).

⁽٩) في الأصل: (أقر)، والتَّصويب من «الإرشّاد» و «التَّمهيد».



. أَحَدُهَا: أَنَّهُ اعْتَرَفَ لَهُمْ بِأَنَّ العَبْدَ عَبْدُهُ، وَالبَعِيرَ بَعِيرُهُ، وَحَلَفَ لَهُمْ بِأَنَّهُ مَا كَتَبَ الْكِتَاب، وَلَا أَمَرَ مَنْ كَتَبَهُ.

وَكَانَ حَقُّ كُلِّ مَنْ سَمِعَ قَسَمَ عُثْمَانَ؛ أَنْ يُصَدِّقَهُ وَيُبَرَّ (') بِقَوْلِهِ، فَضْلًا عَنْ يَمِينِهِ. وَرَوَىٰ ابنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (') خَبَرًا طَوْيلًا، ذَكَرَ فِيهِ: فَأَتَوْا عُثْمَانَ، فَقَالُوا: أَكْتَبْتَ فِي وَرَوَىٰ ابنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (') خَبَرًا طَوْيلًا، ذَكَرَ فِيهِ: فَأَتَوْا عُثْمَانَ، فَقَالُوا: أَكْتَبْتُ فِينِي بِاللَّهِ مَا فِينَا بِكَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا هُمَا اثْنَانِ: أَنْ تُقِيمُوا شَاهِدَيْنِ، أَوْ يَمِينِي بِاللَّهِ مَا كَتَبْتُ وَلَا أَمْلَيْتُ، وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الكِتَابَ يُكْتَبُ عَلَىٰ لِسَانِ الرَّجُلِ، وَقَدْ يُنْقَشُ الخَاتَمُ وَقَدْ يُنْقَشُ الخَاتَمُ عَلَىٰ الخَاتَم عَلَىٰ الْخَاتَم عَلَىٰ الْخَاتَم عَلَىٰ الْخَاتَم عَلَىٰ الْعَالِيْنَ الْعَالِيْ الْعَالِيْ الْعَالِيْ الْعُرْقِيْنِ الْمُنْ الْعَلَيْ الْمُعْلِيْنَ الْعُلَيْدُ الْمُنْ الْعُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُلْمُونَ أَنَّ الكِتَابَ يُكْتَبُ عَلَىٰ الْمَالِيْ الرَّالِيَ الْمُ الْمُلْمُ وَيَ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُنْ الْمُ الْمُ الْمُنْ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُ ا

ـ وَأَمَّا افْتِنَاتُهُمْ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُمْ: تُسَلِّمُ مَرْ وَانَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ كَاتِبُهُ(١). فَإِنَّهُ مُطَالَبَةٌ بِمَعْصِيَةٍ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ مَرْ وَانَ عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ مَعَهُ فِي الدَّارِ، فَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ كَتَبَهُ(٥)؛ فَلَمْ يَجُزْ لَهُ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِمْ لِيَتَحَكَّمُوا فِيهِ.

وَلَوْ أَنَّهُ - أَيْضًا - اعْتَرَفَ مَرْوَانُ بِالْكِتَابَةِ ؛ لَمْ يَحِلَّ دَمُهُ ، وَلَوْ حَلَّ - أَيْضًا - دَمُهُ ؛ لَمْ تَكُنْ أَيْضًا إِقَامَةُ الحُدُودِ إِلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَجُزْ لِلإِمَامِ أَنْ يُمَكِّنَهُمْ مِنْ إِقَامَةِ الحَدِّ، وَلَيْسَ إِلَيْهِمْ هَذَا الشَّأْنُ ، وَلَا هُمْ بِمَأْمُونِينَ عَلَيْهِ .

- وَعَلَىٰ أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ عُثْمَانَ وَمَرْوَانَ كَتَبَا الْكِتَابَ؛ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِذَنْبٍ لَهُ مَا الْكِتَابَ؛ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِذَنْبٍ لَهُمَا؛ لِأَنَّ أُولَئِكَ الْقَوْمَ [كَانُوا](١) مُسْتَحَقِّينَ [لِذَلِكَ](٧)؛ بِسَعْيِهِمْ إِلَىٰ عُثْمَانَ،

⁽٧) سقطت من الأصل، والإستدراك من «الإرشاد»، وفي «التَّمهيد»: (له).



⁽١) في «التَّمهيد»: (يثق).

⁽٢) في "الإبانة الكبير، وهو في القِسم الذي لم يُعثر عَليه، يَسر اللَّه ذلك.

 ⁽٣) أخرجه ـ بلفظٍ قَريبٍ ـ البزَّار في «المُسند» رقم: (٣٨٩)، وعبد اللَّه بن أحمد في زياداته على
 «فضائل الصَّحابة» رقم: (٧٦٥).

⁽٤) أخرجه عُمر بن شَبَّة في اأخبَار المَدينة ١: (١/ ١١٦٠).

⁽٥) ذكر الإنكار البَاقِلَّاني في االتَّمهيد؛ ص (٥٣٩) ولم أقف عليه عند غيره.

⁽٦) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشَاد» و «التَّمهيد».



وَحَصْرِهِمْ لَهُ ('')، وَاسْتِنْفَارِ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَشَيْمِهِ وَحَصْبِهِ عَلَىٰ المِنْبَرِ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ وَ ('')، وَمَنْعِهِ المَاءَ ('')، وَاسْتِخْفَافِهِمْ بِسُلْطَانِ اللَّهِ، وَحَصْرِهِمُ الصَّحَابَةَ فِي مَنَازِلِهِمْ ('')، وَاسْتِيلَائِهِمْ عَلَىٰ الْمَدِينَةِ ('')، فَكَانَ قَتْلُهُمْ مِنَ الصَّلَاحِ فِي الدِّينِ المَّنزِلِهِمْ مَمَّا قَالُوهُ ('') مِنْ أَعْظَمِ الفَسَادِ، وَقَدْ أَعْقَبَ ('') الشَّتَاتَ وَالفُرْقَةَ وَشَقَ العَصَامَا لَا يَنْقَطِعُ لَي غَالِبِ الظَّنِّ - إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

فَإِنْ قِيلَ (^): فَلِمَ رَقَىٰ عَلَىٰ المِنْبَرِ فَوْقَ المِرْقَاةِ الَّتِي كَانَتْ يَقُومُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِاللَّهُ () ؟ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ () ؟

قِيلَ: هَذَا غَيْرُ ثَابِتٍ، وَلَوْ ثَبَتَ؛ لَمْ يُحِلَّ ذَلِكَ دَمَهُ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ مَعَاصِيهِ؛ إِذْ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَىٰ الصَّعُودِ عَلَيْهَا؛ لِمَصْلَحَةٍ، وَأَنَّهُ أَرْهَبُ لِلْعَدُوِّ، وَأَنَّهُ أَرْهَبُ لِلْعَدُوِّ، وَأَنَّهُ أَرْهَبُ لِلْعَدُوِّ، وَأَنَّهُ أَرْهَبُ لِلْعَدُوِّ، وَأَنْهُ أَرْهَبُ لِلْعَدُوِّ، وَأَنْهُ أَرْهَبُ لِلْعَدُوِّ، وَأَنْهُ لِلطَّامِعِ فِي الإِذْلَالِ لِلإِمَامِ.

وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَرَى مَا أَوْجَبَ ذَلِكَ، مِمَّا لَمْ نَقِفْ عَلَىٰ كُنْهِهِ.

⁽٩) ذَكَر ابن قُتيبَة في "عُيون الأخبَار» (٢/ ٢٥٥): "ولمَّا وَلِيَ عُثمَان صَعِد المِنْبَر فَقَال: رحمَهُمَا اللَّه، لَو جَلسَا هَذَا الْمَجلِس مَا كَان بِذَلك مِن بَأْس، فَجَلَس عَلى ذُروَة الْمِنْبَر، فَرَمَاه النَّاس بأبضارِهم، فَقَال: إنَّ أوّل مَركب صَعبٌ، وإنَّ مَع اليَوم أيّامًا، ومَا كُنَّا خُطَبَاء، وإنْ نَعِش لَكُم تَارِيكُم الخُطبة عَلى وجهِهَا إن شَاء اللَّه تعَالى».



⁽١) أخرجه عُمر بن شَبَّة في الخبَّار المَدينة ١٤٣٠/٤).

⁽٢) المصدر السَّابق: (٤/ ١١١٠).

⁽٣) المصدر السَّابق: (٤/ ١٢٠٣).

⁽٤) اتاريخ الرُّسل والمُلوك، (٤/ ٣٥٤).

⁽٥) المصدر السَّابق: (٤/ ٢٣٢).

⁽٦) في االتَّمهيدا: (وتمكينهم مما حاولوا).

⁽٧) زيادة في «التَّمهيد»: (من).

⁽٨) «العَوَاصِمِ»: (١/٣/١).



وَفِي الْجُمْلَةِ: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ عُثْمَانَ لَمْ يَكُنْ يُقَدِّمُ نَفْسَهُ عَلَىٰ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، ١٣/ب فَضْلًا [عَنْ](١) /التَّرَفُّعِ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ مِنْ فَاعِلِهِ.

فَإِنْ قِيلَ(١): فَلِمَ انْصَرَفَ يَوْمَ خُنَيْنِ؟

قِيلَ: إِنَّهُ مَا ثَبَتَ أَنَّهُ انْصَرَفَ مُنْهَزِمًا، وَإِنَّمَا انْصَرَفَ مُتَحَيِّزًا لِلْقِتَالِ، وَمُنْتَهِزًا لفرْصَةِ (٣).

وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ العَسْكَرَ بِأُسْرِهِ انْصَرَفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِئ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ إِلَّا عَمُّهُ العَبَّاسُ، وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ (١)، حَتَّى صَاحَ: يَالَ (١) الْأَنْصَارِ! فَتَرَاجَعَ النَّاسُ(٦).

وَلَيْسَ يَجِبُ عَلَىٰ الْوَاحِدِ الثُّبُوتُ عِنْدَ انْصِرَافِ الْقَوْمِ إِلَّا عَلَىٰ أَنَّهُمْ مُتَحَرِّفُونَ لِقِتَالٍ، أَوْ عَلَىٰ غَيْرِ عِلْمٍ بِانْقِطَاعِ الرَّسُولِ عَنْهُمْ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا الذَّنْبُ عَلَىٰ عُثْمَانَ وَحْدَهُ مِنْ بَيْنِ الْجَمَاعَةِ؟!

عَلَىٰ أَنَّ عُثْمَانَ قَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: إِنْ كَانَ الأَمْرُ عَلَىٰ وَصْفِكُمْ، فَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنِّي، وَعَنِ المُنْصَرِفِينَ؛ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾(٧)، وَقَالَ



⁽١) في الأصل: (على)، والتَّصويب من «الإرشّاد» و «التَّمهيد».

⁽٩) «العَوَاصِم»: (١/ ١٠٣).

⁽٣) لم أجده.

⁽٤) أخرجه ابن أبي عَاصِم في "الآحاد والمَثَاني" رقم: (٢٧٠٠)، وأبو يعلَى المَوصِلي في "المُسند" رقم: (٣٦٠٦)، وعندَهُما (أبو سُفيان بن الحَارث) بدلًا عن (عبد اللَّه بن العبَّاس) رَضَّالِلَهُ عَنْهُز.

⁽٥) زيادة في «التَّمهيد»: (للمهاجرين يا)، وليست في «الإرشَاد».

⁽٦) أخرجه مُسلم في «الصّحيح» رقم: (١٠٥٩).

⁽٧) سُورة آل عِمران: (١٥٥).



تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّةً يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَكَآهُ ﴾ (١)(١) فَقَبِلَ اللَّهُ تَوْبَةَ الْقَوْمِ مِنْ ذَلِكَ اليَوْمِ، وَالتَّوْبَةُ تُزِيلُ الذَّنْبَ وَعِقَابَهُ.

فَإِنْ قِيلَ (٣): فَلِمَ لَمْ يَحْضُرْ بَدْرًا؟

قِيلَ: أَكْثَرُ مَا فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَإِمَامَةُ الْمَفْضُولِ جَائِزَةٌ مَعَ حُصُولِ الْفَاضِل؛ لِسَبَبِ وَعَارِضِ يُقَيِّدُهُ(١).

عَلَىٰ أَنَّ الْفَضِيلَةَ [لَهُ] () فِي تَأَخُّرِهِ عَنْ بَدْرٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَأَخَّرَ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ لَهُ إِنْهَا تَأَخَّرَ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ لَهُ إِلْزَامِهِ لَهُ [لِتَعْلِيلِ ابْنَتِهِ - الَّتِي كَانَتْ زَوْجَتَهُ - وَمُشَاهَدَةَ] (٦) أَمْرَهَا ؛ لِأَنَّ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ قَدْ كَانَتْ مَرِضَتْ، فَأَمَرَهُ بِالمُقَامِ عَلَيْهَا.

هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (۱): عَنْ ثَابِتٍ (۱، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ: هَلْ شَهِدَ عُثْمَانُ بَدْرًا؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هَ خَلَفَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُرَضِ ابْنَتِهِ رُقَيَّةً، وَضَرَبَ لَهُ بِسَهْمٍ مِنْ بَدْدٍ، وَمَنْ ضَرَبَ لَهُ مِسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَهْمٍ، فَقَدْ شَهِدَهَا (۱).

⁽٩) أخرجه ـ بلفظٍ قَريبٍ ـ البُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٣١٣٠) من طريق عُثمَان بن مَوهب عنه،=



⁽١) شُورة التَّوبة: (٢٧).

⁽٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٤٩٠)، والبزَّار في «المُسند» رقم: (٣٩٥).

⁽٣) (الصِّراط المُستقيمة: (٣/ ٣٤).

⁽٤) يُنظر ص (٣٦٠)، وفي «التَّمهيد»: (يقعده).

⁽٥) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد» و «التَّمهيد».

⁽٦) في الأصل: (للتعليل لابنته التي كانت زوجته شاهد)، والتَّصويب من «الإرشاد» و «التَّمهيد».

⁽٧) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٨) لعله ثَابِت بن أسلَم، أبو مُحمَّد البُنَاني، تُوفِّي سنة ١٢٧ هـ. «السِّير»: (٥/ ٢٢٠)



وَهَذَا يَدُلُ عَلَىٰ أَنَّهُ جَعَلَهُ كَالحَاضِرِينَ؛ لِأَنَّهُ ضَرَبَ لَهُ بِسَهْمٍ مِنَ الغَنِيمَةِ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ [مُؤْثِرً] (١) لِتَخَلُّفٍ عَنِ الحَرْبِ لِغَيْرِ عُذْرٍ؛ لَكَانَ يُوقِفُهُ عَلَىٰ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ(¹⁾: فَلِمَ تَأَخَّرَ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ؟

قِيلَ: إِنَّمَا تَأَخَّرَ لِتَحَمُّلِ رِسَالَةِ النَّبِيِّ إِلَىٰ أَهْلِ مَكَّةَ حَتَّىٰ أُرْجِفَ بِالمَدِينَةِ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ، وَقَالَ: «لَثِنْ كَانُوا قَتَلُوهُ، لَأَضْرِ مَنَّهَا عَلَيْهِم نَارًا» (٣)، أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ، وَقَالَ: «لَثِنْ كَانُوا قَتَلُوهُ، لَأَضْرِ مَنَّهَا عَلَيْهِم نَارًا» (٣)، أَوَقَالَ: «هَذِهِ شِمَالِي عَنْ يَمِينِ عُثْمَانَ، وَهِي خَيْرٌ لَهُ مِنْ يَمِينِهِ» (١) فَهُو كَانَ السَّبَ فِي بَيْعَةِ الرَّضُوانِ، فَكَيْفَ يَكُونُ بِتَأَخُرِهِ عَنْهَا مَنْقُوطًا؟!

وَرَوَىٰ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (°): عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ فِي عُثْمَانَ، بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ إِلَىٰ مَكَّةَ، فَاحْتُبِسَ عَلَيْهِ، فَبَايَعَ النَّاسَ أَنْ لَا تَفَرُّقَ (°)، فكَانُوا [أَلْفًا] (۷) وَثَلَاثِمِائَةٍ (۸).

⁽A) أخرجه - بلفظ قَريبٍ - العُقيلي في «الضُّعفاء»: (١/ ٢٠٠).



/12

وقد تقد مهذا النَّص من لَفظ عُثمان رَضِحَالِلَّهُ عَنهُ ص (١٣١).

⁽١) في الأصل: (مؤثم)، والتّصويب من «التّمهيد».

 ⁽٢) «الصّراط المُستقيم»: (٣/ ٣٤).

 ⁽٣) أخرجه الطّبري في «التّاريخ»: (٢/ ٦٣٢) بلفظ: «لا نَبرَح حتّى نُنَاجِز القَوم»، والعُقيلي في
 «الضّعفاء»: (١/ ٢٠٠) بلفظ: «إن قَتَلُوه لأنابِذنّهم».

⁽٤) ذكره - بهذا اللَّفظ - أبو بكر البَاقِلَّاني في «التَّمهيد» ص (٥٤٣)، والقَاضِي عبد الوهَّاب في «شرح عَقيدة ابن أبي زَيد» ص (١٣٢)، وأخرجه التُّرمذي في «الجَامِع» رقم: (٣٧٠٢) بلفظ: «فَكَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُثْمَانَ خَيْرًا مِنْ أَيْدِيهِمْ لأَنْفُسِهِمْ».

 ⁽٥) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه، يسَّر الله ذلك.

⁽٦) في االإرشادا: (يفترقوا)، ولعل المُثبت مُتصحّف من (يفروا).

⁽٧) في الأصل: (ألف).



وَبِإِسْنَادِهِ (۱): عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ بِبَيْعَةِ اللَّهِ اللَّهِ إِلَىٰ أَهْلِ مَكَّةً، فَبَايَعَ النَّاسَ، الرِّضْوَانِ، كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ إِلَىٰ أَهْلِ مَكَّةً، فَبَايَعَ النَّاسَ، فَفَرَبَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «اللَّهُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَةِ اللَّهِ وَحَاجَةِ رَسُولِهِ الْفَصَرَبَ فَضَرَبَ اللَّهِ يَدُيهِ عَلَىٰ الأُخْرَىٰ، فَكَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ لِعُثْمَانَ [خَيْرًا] (۱) مِنْ أَيْدِيهِمْ لَهُمْ (۳).

وَبِإِسْنَادِهِ (١٠): عَنْ أَبِي وَائِل (٥)، قَالَ: أَرْسَلَ عُثْمَانُ الوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ (٦) إِلَىٰ عَبْدِ الرَّحْمَن (٧): مَا يَحْبِسُكَ عَنِّى؟

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ بَدْرًا وَبَيْعَةَ الرِّضُوَانِ، وَلَمْ أَثْرُكْ سِيرَةَ عُمَرَ. الرِّضُوَانِ، وَلَمْ أَثْرُكْ سِيرَةَ عُمَرَ.

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُثْمَانُ: «أَمَّا قَوْلُكَ فِي بَدْرٍ؛ فَخَلَّفَنِي رَسُولُ اللَّهِ أُمَرِّضُ ابْنَتَهُ، وَضَرَبَ لِي بِسَهْمٍ، وَأَمَّا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ، فَلَمْ أَشْهَدْهَا؛ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ فِي أَمْرِهِ، وَبَايَعَ لِي بِيدِهِ، وَضَرَبَ لِي بِسَهْمٍ، وَأَمَّا قَوْلُكَ: فِيمَنْ تَوَلَّىٰ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ فِي أَمْرِهِ، وَبَايَعَ لِي بِيدِهِ، وَضَرَبَ لِي بِسَهْمٍ، وَأَمَّا قَوْلُكَ: فِيمَنْ تَولَّىٰ عَولَلَىٰ يَولَىٰ يَولَىٰ اللَّهُ عَرَّقَجَلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَولَّىٰ اللَّهُ عَرَقَجَلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَولَّىٰ اللَّهُ عَرَقَجَلً: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَولَّىٰ اللَّهُ عَرَقَجَلً: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَولَّىٰ اللَّهُ عَرَقَجَلً: ﴿ إِنَّ ٱلَذِينَ تَولَىٰ اللَّهُ عَرَقَجَلًا: ﴿ إِنَّ ٱلَذِينَ تَولَّىٰ اللَّهُ عَرَقَجَلًا: ﴿ إِنَّ ٱلَذِينَ تَولَىٰ اللَّهُ عَرَقَجَلًا: ﴿ إِنَّ ٱلَذِينَ تَولَىٰ اللَّهُ عَرَقَةَ اللَّهُ عَرَقَةً إِلَىٰ اللَّهُ عَرَقَةً عَلَىٰ اللَّهُ عَرَقَةً إِلَىٰ اللَّهُ عَرَقَةً إِلَىٰ اللَّهُ عَرَقَةً إِلَىٰ اللَّهُ عَرَقَةً إِلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَىٰ اللَّهُ عَنِي اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَىٰ اللَّهُ عَرَقَةً إِلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَرَقَهُ إِلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ الْعَلَىٰ الْعَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ الْعَرَالِ اللَّهُ عَلَىٰ الْعَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ الْعَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللْهُ إِلَّا لَكُونِ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ الْعَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ الْعَلَا اللَّهُ اللَّهُ



⁽١) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٢) في الأصل: (خير).

⁽٣) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ التَّرمذي في «الجَامع» رقم: (٣٧٠٢)، وابن شَاهِين في "شَرح مَذاهب أهل السُّنة» رقم: (١١٤).

⁽٤) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٥) هو شَقيق بن سَلمة.

 ⁽٦) ابن أبي مُعَيط، أبو وَهب الأُمَوي، أخو عُثمان رَضَحَالِتَهُ عَنْهُ لأُمِّه، وولي له الكُوفة. «السّير»:
 (٣/٣)

⁽٧) لعله ابن عوف رَضَحَالِلَهُ عَنهُ.



مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ (١)، وَأَمَّا سِيرَةُ عُمَرَ؛ فَلَسْتُ أَسْتَطِيعُ أَنَا وَأَنْتَ أَنْ نَسِيرَ بِسِيرَةِ عُمَرَ وَضَالِلَهُ عَنْهُ ١٠٠٠.

وَفِي الجُمْلَةِ: فَقَدْ أَخْبَرَنَا النَّبِيُ أَنَّهُ يُقْتَلُ مَظْلُومًا، رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ ("): عَنْ كُلَيْبِ بْنِ وَاثِلِ (١)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ فِتْنَةً، عَنْ كُلَيْبِ بْنِ وَاثِلِ (١)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ فِتْنَةً، فَمَرَ دَجُلٌ، فَقَالَ: " فَيَقَتَلُ فِيهَا يَوْمَئِذٍ هَذَا مَظْلُومًا »، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ، وَإِذَا (٥) هُوَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ (٦).

وَذَكَرَ البُخَارِيُّ فِي مَنَاقِبِ عُثْمَانَ بِإِسْنَادِهِ (٧): عَنِ ابْنِ مَوْهَبِ (٨)، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ حَاجًا (٩)، فَرَأَىٰ قَوْمًا جُلُوسًا، فَقَالَ: مَنْ هَوُّلَاءِ القَوْمُ؟ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ حَاجًا (١٥)، فَرَأَىٰ قَوْمًا جُلُوسًا، فَقَالَ: مَنْ هَوُّلَاءِ القَوْمُ؟ فَقَالَ: هَوُلَاءِ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. قَالَ: فَإِنِّي فَقَالَ: فَإِنِّي فَقَالَ: فَإِنِّي مَلْ الشَّيْخُ فِيهِمْ؟ قَالُوا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. قَالَ: فَإِنِّي سَأُنْبَئُكَ (١٠) عَنْ شَيْءٍ فَحَدِّ بْنِي، هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ عُثْمَانَ فَرَّ يَوْمَ أُحُدٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَنَّهُ تَعْيَبَ عَنْ بَدْرِ فَلَمْ يَشْهَدْ؟ قَالَ: نَعَمْ.

⁽٩) في المَصدر: (حج البيت). (١٠) في المَصدر: (سائلك).



⁽١) سُورة آل عِمران: (١٥٥).

 ⁽٦) أخرجه ـ باختلاف لفظ ـ أبو عبد الله رَضَّ الله عَنْ الله عَنْ المُسند» رقم: (٤٩٠)، وأبو بكر البزَّار في «المُسند» رقم: (٣٩٥) من هذا الطَّريق.

⁽٣) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٤) التَّيمي البّكري. «تاريخ الإسلام»: (٣/ ٧٢٥)

⁽٥) في الإرشادة: (فإذا).

 ⁽٦) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٣٩/ ٢٧٧)، وأخرجه ـ بلفظٍ قَريبٍ ـ أبو عبد
 اللَّه رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ في "فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٧٢٤) من هذه الطَّريق.

⁽٧) ﴿ الصَّحيحِ اللَّهِ (٣٦٩٨).

⁽A) هو عُثمان بن عبد اللَّه، أبو عبد اللَّه التَّيمي، تُوفِّي بعد سنة ١٢٠هـ. «السِّير»: (٥/ ١٨٧)



ب/١٤

قَالَ: فَهَلْ تَعْلَمُ أَنَّهُ تَعَيَّبَ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضُوانِ /فَلَمْ يَشْهَدْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: تَعَالَ أُبَيِّنُ لَكَ؛ أَمَّا فِرَارُهُ يَوْمَ أُحُدِ، فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّه عَفَا عَنْهُ وَغَفَر لَهُ، وَأَمَّا تَغَيِّبُهُ عَنْ بَدْرٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ تَحْتَهُ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ، وَكَانَتْ مَرِيضَةً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: "إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلِ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، وَسَهْمَهُ". وَأَمَّا تَغَيِّبُهُ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضُولُ اللَّهِ: ييدِهِ اليُمْنَىٰ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضُوانِ (۱) بَعْدَمَا ذَهَبَ عُثْمَانُ إِلَىٰ مَكَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ بِيَدِهِ اليُمْنَىٰ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضُوانِ (۱) بَعْدَمَا ذَهَبَ عُثْمَانً إلَىٰ مَكَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ بِيدِهِ اليُمْنَىٰ عَلْ يَدِهِ اليُمْنَىٰ لِهِ اللهُ مِنْ شَهْدِهُ بَهُ اللَّهُ اللهِ بِيدِهِ اليُمْنَىٰ لِهُ اللهُ اللهِ بِيدِهِ اللهُ اللهِ إِلَىٰ مَكَةً مَانَ اللهُ عَلَىٰ يَدِهِ وَقَالَ: "هَذِهِ عَلَىٰ يَدِهِ الْيُسْرَىٰ (۱): "هَذِه لِلهُ مُمَرَ: اذْهَبْ بِهَا الآنَ مَعْكُوسًا (۱)(۱).

وهَذَا إِنْكَارُ الصَّحَابَةِ لِقَتْلِهِ؛ لِتَعْظِيمِهِمْ لِذَلِكَ.

وَرَوَىٰ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (٥): عَنْ عَبْدِ الْرَّحْمَنِ ابْنِ [أَبِي] (٢) وَائِل] (٧)، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ (٨) رَافِعًا أُصْبُعَيْهِ (١)، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ دَم عُثْمَانَ (١٠).

⁽١٠) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ عُمر بن شَبَّة في "أخبَار المدينة": (٤/ ١٢٦٤)، والآجري في "الشَّريعة" رقم: (١٦١١).



⁽١) زيادة في المصدر: "فَلَوْ كَانَ أَحَدٌ أَعَزَّ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ عُثْمَانَ لَبَعَثَهُ مَكَانَهُ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَالَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عُثْمَانَ وَكَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ " ويحتمل سقوطها من الأصل لتشابه النَّهاية.

⁽٢) (على يده اليسرى) ليست في المصدر.

⁽٣) كذا في الأصل، وفي المصدر: (معك).

⁽٤) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِوَالِيَّهُ عَنْهُ في «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٧٣٧) من هذه الطَّريق.

⁽٥) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسّر اللَّه ذلك.

⁽٦) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٧) كذا في الأصل و «الإرشاد»، والصُّواب: (ابن أبي لَيلي).

⁽٨) فوقها في الأصل: (البيت).

⁽٩) في االإرشادة: (إصبعته).



وَبِإِسْنَادِهِ ('': عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَشْهَدُ عَلَىٰ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: "وَاللَّهِ لَقَدْ نَهَيْتُ عَنْ قَتْل عُثْمَانَ، وَلَقَدْ غُلِبْتُ عَلَيْهِ» ('').

وَبِإِسْنَادِهِ (٣): عَنِ المُسَيَّبِ بْنِ نَجَبَة (١)، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: «وَالَّذِي لَهُ الجَوَارِي المُنْشَآتُ فِي البَحْرِ كَالأَعْلَامِ، مَا أَمَرْتُ بِقَتْلِ عُثْمَانَ، وَلَا رَضِيتُ، وَلَا مَالَأْتُ عَلَيْهِ (٥).

وَيإِسْنَادِهِ (1): عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ وَابْنِ عَبَّاسٍ، [قَالًا] (٧): سَمِعْنَا عَلِيًّا يَوْمَ الْجَمَلِ، وَقَدْ سَمِعَ ضَجَّةَ النَّاسِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالُوا: عَائِشَةُ وَمَعَهَا النَّاسُ يَلْعَنُونَ قَتَلَةَ عُثْمَانَ فِي البَرِّ وَالبَحْرِ، وَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ (١). عُثْمَانَ. فَقَالَ عَلِيٍّ: «اللَّهُمَّ الْعَنْ قَتَلَةَ عُثْمَانَ فِي البَرِّ وَالبَحْرِ، وَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ (١). عُثْمَانَ. فَقَالَ عَلِيٍّ: عَنْ زِيَادِ ابْنِ أَبِي مَلِيحٍ (١)، عَنْ أَبِيهِ (١١)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَبِإِسْنَادِهِ (١)؛ عَنْ زِيَادِ ابْنِ أَبِي مَلِيحٍ (١)، عَنْ أَبِيهِ (١١)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:

⁽١١) هو عَامِر بن أُسَامة الهُذَلي البَصري، تُوفّي سنة ١١٢ هـ. «التَّعديل والتَّجريح»: (٦/ ٣١٩)



⁽١) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٢) أخرجه ـ بلفظ قَريبٍ ـ عُمر بن شَبَّة في «أخبَار المدينة»: (٤/ ١٢٦٠)، ومَعمَر بن رَاشِد في «الجَامِع» رقم: (٢٠٩٧٢).

⁽٣) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٤) الفَزَاري، من كِبَار التَّابِعين، تُوفِّي سنة ٦٥هـ. «تاريخ الإسلام»: (٢٠ ٧٢٠)

 ⁽٥) أخرجه - بلفظ قريبٍ - أبو عبد اللّه رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ في «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٧٣٩) من حديث عَمِيرة بن سَعد، وأبو مُحمَّد الخَلَّال في «ذِكر مَن لم يكُن عنده إلَّا حَديث واحد» رقم: (٥٨) من حديث أبي صَالح السَمَّان.

⁽٦) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٧) في الأصل: (قال)، والتَّصويب من «الإرشّاد».

⁽A) أخرجه - بلفظٍ قَريبٍ ـ عُمر بن شبَّة في «أخبَار المدينة»: (٤/ ١٢٦٧) من حديث ابن الحَنفيَّة.

⁽٩) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽١٠) «الجَرح والتَّعديل»: (٢/ ٥٤١).



"لَوِ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَىٰ عُثْمَانَ فِي قَتْلِهِ، لَرُجِمُوا بِالحِجَارَةِ» (١).

فَضَرَبَهُ [الغَافِقِيُ] (1) بِحَدِيدَةٍ مَعَهُ، وَضَرَبَ المُصْحَفَ بِرِجْلِهِ، وَجَاءَ سُودَانُ بْنُ حُمْرَانَ لِيَضْرِبَهُ، فَانْكَبَّتْ عَلَيْهِ نَائِلَةُ (1)، وَالْتَقَتِ السَّيْفَ بِيدِهَا، فَمَسَحَ أَصَابِعَهَا، وَأَطَارَ أَصَابِعَ يَدِهَا، وَوَلَّتْ، فَضَربَ عُثْمَانَ، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ قُتِلَ سُودَانُ فِي الدَّارِ، قَتَلَهُ عَبْدٌ لِعَثْمَانَ، وَوَثَبَ قُتَيْرَةُ عَلَىٰ الغُلَامِ، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ قُتِلَ شُودَانُ فِي الدَّارِ، قَتَلَهُ عَبْدٌ لِعَثْمَانَ، وَوَثَبَ قُتَيْرَةُ عَلَىٰ الغُلَامِ، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ قُتِلَ فَيَتَلَهُ عَبْدٌ آخَرُ لِعُثْمَانَ (١٠٠٠).

⁽١١) أخرج أوله إسحَاق بن راهويه في «المُسند» رقم: (٢٠٨٨)، وذكر الطَّبري معنَاه في «التَّاريخ»: (٣٩١/٤).



⁽١) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣٢٦٩٧)، وأبو بكر الآجُرِّي في «الشَّريعة» رقم: (١٦٢٥) من هذه الطَّريق.

⁽٢) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٣) «تاريخ الإسلام»: (٣/ ١٨٥).

 ⁽٤) في الأصل: (على)، والتَّصويب من «الإرشَاد» والمَصدر.

⁽o) كذا في الأصل و «الإرشاد»، ولعل الصّواب: (وهم).

⁽٦) هو كِنَانة بن بِشُر، قُتل سنة ٣٦ هـ. اتاريخ ابن يُونسا: (١/ ١١٤)

⁽٧) ابن حَرب العَكِّي.

⁽A) تصحَّفت في الأصل إلى: (العايفي).

⁽٩) تصحّفت في الأصل إلى: (العايفي).

⁽١٠) بِنتُ الفُرَافِصَة بن الأَخْوَصِ الحَنَفِيَّةِ. "تاريخ دِمَشْق": (٧٠/ ١٣٥)



وَرَوَىٰ /ابْنُ بَطَّةُ (١) بِإِسْنَادِهِ: عَنِ الحَسَنِ (١) ـ فِي حَدِيثٍ طَوِيل ـ قَالَ: دَخَلَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ (٣) ، فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ أَخِي ، لَقَدُّ أَخَذْتَ مِنِّي عَلَيْهِ مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ (٣) ، فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ أَخِي ، لَقَدُّ أَخَذْتَ مِنِي مَقْعَدًا، مَا كَانَ أَبُوكَ بِآخِذِهِ وَلَا لِيَقْعُدَهُ » فَخَرَجَ وَتَرَكَهُ (١) .

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَىٰ (*) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (*)، قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلُ آخَرُ، مِنْ بَنِي سَعِيدٍ سَدُوسٍ ـ يُقَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْنًا بَنِي سَدُوسٍ ـ يُقَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْنًا أَلْيَنَ مِنْ حَلَقِهِ (*)، لَقَدْ خَنَقْتُهُ فَنَظَرْتُ إِلَىٰ نَفْسِهِ تَتَرَدَّدُ [كَأَنَّهَا نَفْسُ جَانً.

ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ بِيَدِهِ السَّيْفُ] (^)، فَقَالَ: «بَيْنِي وَبَيْنَكَ كِتَابُ اللَّهِ » فَضَرَبَهُ ضَرْبَةً، فَاتَّقَاهَا بِيَدِهِ، فَقَطَعَهَا.

ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ التَّجِيبِيُّ، فَأَشْعَرَهُ مِشْقَصًا، فَانْتَضَحَ الدَّمُ عَلَىٰ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿ فَسَيَكُفِيكُ مُ اللَّهُ وَهُو السَّمِيعُ ٱلْعَكِيمُ ﴾ (١)، قَالَ: وَإِنَّهَا [لَفِي] (١٠) المُصْحَفِ، مَا حُكَّتْ ... وَذَكَرَ الْخَبَرَ (١١).

⁽١١) أُخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ أبو بكر الآجُرِّي في «الشَّريعة» رقم: (١٦٥٧)، وفيما يتعلق بدُخُول=



1/10

⁽١) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٢) البَصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

 ⁽٣) أبو القاسِم المَدني، كان قد ولاه عُثمَان إمرة مِصر، ثم سَار لحِصَار عُثمان، وفعل أمرًا كبيرًا،
 ثم انضم إلى عَلّي رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُا، قُتِل سنة ٣٨ هـ. «السِّير»: (٣/ ١٨٢) وستأتي قِصَّة مَقتله.

⁽٤) أخرجه - بهذا اللَّفظ - خَليفة بن خيَّاط في «التَّاريخ» ص (١٧٤).

⁽٥) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٦) مولَّى أبي أُسيد الأنصَاري.

⁽٧) كذا في الأصل و «الإرشاد»، وفي المصدر: (خناقه).

⁽A) سقط في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٩) شُورة الْبَقَرة: (١٣٧).

⁽١٠) في الأصل: (في)، والتَّصويب من «الإرشَّاد» والمصدر.



وَبِإِسْنَادِهِ (''): عَنْ طَلْقِ بْنِ حَسَّانِ ('')، قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ، أَتَيْتُ عَائِشَة، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهَا، فَرَدَّتُ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، فِيمَا قُتِلَ عُثْمَانُ؟ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهَا، فَرَدَّتُ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، فِيمَا قُتِلَ عُثْمَانُ؟ فَقَالَتْ: "قَتِلَ ء وَاللَّهِ مَ طَلُومًا، أَقَادَ اللَّهُ بِهِ ('') ابْنَ أَبِي بَكْرٍ ('')، وَاللَّهِ مَ اللَّهُ إِلَىٰ الأَشْتَرِ ('') هَوَانًا فِي بَيْتِهِ " قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا أَخْطَأَتْ رَجُلًا أَنْ أَصَّابَتُهُ دَعُوتُهَا ('').

وَبِإِسْنَادِهِ (١٠): عَنْ عُرُوةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، دَخَلُوا خِزَانَتَهُ، فَوَجَدُوا فِيهَا صُنْدُوقًا، فَقَالُوا: هَذَا مَا اخْتَانَهُ (١٠) مِنْ فَيْءِ المُسْلِمِينَ. فَكَسَرُوهُ، فَوَجَدُوا فِيهِ حُقَّةً (١٠)، فَقَالُوا: فِيهَا جَوْهَرٌ. فَكَسَرُوهَا، فَوَجَدُوا فِيهَا



التُّجِيبي فقد جاء في "فَضَائل الصَّحابة" لأبي عبد اللَّه رَضَالِيَّهُ عَنْهُ من زيادات عبد اللَّه رقم:
 (٧٦٥) و "المُصنَّف" لابن أبي شَيبة رقم: (٣٨٨٤٥) إنه ليس في حديث أبي سعيد.

⁽١) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من "الإبانة" الكبير، يسّر اللّه ذلك.

⁽٢) كذا في الأصل و الإرشاد ، والصَّواب: (خُشَّافٍ) القَيْسِي .

⁽٣) في «الإرشاد»: (أجاد للَّه بنفسه).

⁽٤) أي مُحمَّد، يُنظر مَقتله ص (٣١٤).

 ⁽٥) كذا في الأصل و «الإرشاد»، والصّواب: (ابني) وهما عبد اللّه وعبد الرّحمن ابني بُديل بن
 وَرْقَاء الخُزَاعِي، قُتِلَا بِصِفّين سنة ٣٧هـ.

⁽٦) زيادة في «الإرشاد»: (على ضلالة).

⁽٧) هو مالك بن الحَارث النَّخَعي، مَات مَسمُومًا بعد صِفِّين. «السير»: (١٤/٤)

 ⁽A) أخرجه ـ بلفظٍ قَريبٍ ـ عَلي بن حَربِ الطَّائي في «حديثه» رقم: (٥٩)، وأخرجه ـ باختلاف لفظٍ ـ البُخَاري في «التَّاريخ الأوسط» رقم: (٣٤٧).

 ⁽٩) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽١٠) كأنها في الأصل: (اختاره)، وفي االسِّيرا: (اختان).

⁽١١) وِعَاء صَغِير، ذُو غَطَاء.



وَرَقَةً: «عُثْمَانُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَيَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدُا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي القُبُورِ، عَلَيْهَا يَخْيَا، وَعَلَيْهَا يَمُوتُ ال

وَوَجَدُوا فِي ظَهْرِهَا مَكْتُوبًا هَذَا الشُّعْرُ:

غِنَىٰ النَّفْسِ يُغْنِي النَّفْسَ حَتَّىٰ يَكُفَّهَا وَإِنْ مَسَّهَا حَتَّىٰ يَضُرَّ بِهَا الفَقْرُ فَمَّا الفَقْرُ وَمِن يَضُرَّ بِهَا الفَقْرُ فَمَا عُسْرَةٌ فَاصْبِرْ لَهَا إِنْ لَقِيتَهَا بِكَائِنَةٍ، إِلَّا وَمِن بَعْدِهَا يُسُرُ (١)

⁽١) ذكره - بهذا اللَّفظ - قِوَام السُّنة في "سِير السَّلف الصَّالحين" ص (١٨٣)، وأخرجه ابن ذَبْر الرَّبَعِي في "وصَايا العُلَماء" ص (٣٩) من حديث الفَضل بن عبد المَلك ابن أبي سَوِيَّة.







وَاعْلَمْ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضَيَأَلِلَهُ عَنْهُ إِمَامُ حَقِّ إِلَىٰ أَنْ مَاتَ. خِلَافًا لِلخَوَارِجِ^(۱) فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ كَانَ إِمَامًا حَقَّا سِتَّ سِنِينَ مِنْ خِلَافَتِهِ، ثُمَّ كَفَرَ فِي السِّتَّةِ الأُخَرِ^(۱).

دَلِيلُنَا:

اتَّفَاقُنَا عَلَىٰ ثُبُوتِ إِمَامَتِهِ، وَعَدَالَتِهِ سِنِينَ، وَلَمْ يَظْهَرْ بَعْدَ ذَلِكَ ارْتِدَادٌ بَعْدَ إيمَانِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا حَقًّا.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِخْبَارِ النَّبِيِّ بِالجَنَّةِ، فَلَوْ جَوَّزْنَا عَلَيْهِ الكُفْرَ؛ أَفْضَىٰ ذَلِكَ إِلَىٰ أَنْ يَقَعَ خَبَرُهُ بِخِلَافِ مَخْبَرِهِ.

⁽٢) في امُختصر المُعتمدة: (الأواخر).



⁽١) المقالات الإسلاميين؛ ص (٤٥٤).





م۱/ب

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْ عُثْمَانَ /أَمْرٌ يُوجِبُ فِسْقَهُ، وَقَتْلَهُ. خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ (١) فِي قَوْلِهِمْ: قَدْ وُجِدَتْ مِنْهُ أُمُورٌ يُفَسَّقُ بِهَا. وَذَكَرُوا الأَسْئِلَةَ (١) الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا؛ مِنْ:

- إِتْمَام الصَّلَاةِ بِمِنَّىٰ.

- وَجَمْعِ القُرْآنِ.

- وَتَوْكِ قَتْل عُبَيْدِ اللَّهِ بِالهُرْمُزَانِ.

- وَكَتْبِهِ الكِتَابَ فِي أَهْل مِصْرَ.

ـ وَالحِمَىٰ.

- وَرَدِّهِ طَرِيدَ رَسُولِ اللَّهِ.

ـ وَضَرْبِهِ لِعَمَّارِ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

- وَهَزِيمِهِ^(٣) يَوْمَ أُحُدَ.

- وَلَمْ يَشْهَدْ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، وَلَا [بَدْرًا](١).

وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْهَذَيَانِ.

وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ (٥).



 ⁽١) «مقالات الإسلاميين» ص (١٥٤).

⁽٢) رسمها في الأصل: (الاسوله).

⁽٣) تحتمل أن تكون في الأصل: (هربه).

⁽٤) في الأصل: (بدر).

⁽٥) تُنظر ص (١٣٥ ـ ١٤٥).



وَيَدُلُّ عَلَيْهِ:

اتَّفَاقُنَا عَلَىٰ إِمَامَتِهِ، وَعَدَالَتِهِ.

وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ فَوَجَبَ التَّمَسُّكُ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ اتَّفَقَتِ الأُمَّةُ عَلَىٰ تَرْكِ نُصْرَتِهِ وَخِذْ لَانِهِ حَتَّىٰ قُتِلَ؟ قِيلَ: مَا اتَّفَقُوا عَلَىٰ ذَلِكَ، وَقَدْ نَصَرُوهُ، وَمَنْعَهُمْ عَنْ نُصْرَتِهِ:

فَرَوَىٰ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (١): عَنْ سَعِيدِ بْنِ مُسَيِّبٍ: أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا حُصِرَ عُثْمَانُ، وَجَهَ الحَسَنَ وَالحُسَيْنَ يَنْصُرَانِهِ، فَلَمَّا قُتِلَ، خَرَجَ عَلِيٌّ، فَلَقِيَهُ الحَسَنُ فَلَطَمَهُ وَجَهَ الحَسَنَ وَالحُسَيْنِ، وَلَعَنَ آخَرَ، وَقَالَ: «كَيْفَ وُصِلَ إِلَيْهِ؟!»(١)

وَبِإِسْنَادِهِ (٣): عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ (٤)، قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيًّا، فَقُلْتُ: يَا عَمُّ، أَهْلَكَتْنَا الْحِجَارَةُ. قَالَ: فَجَاءَ عَلِيٍّ يَرْمِي القَوْمَ حَتَّىٰ [فَتَرَ] (٥) مَنْكِبُهُ، وَقَالَ: "يَا ابْنَ الْحِجَارَةُ. قَالَ: فَجَاءَ عَلِيٍّ يَرْمِي القَوْمَ حَتَّىٰ [فَتَرَ] (٥) مَنْكِبُهُ، وَقَالَ: "يَا ابْنَ الْحِجَارَةُ. قَالَ: اللهُ وَمَوَالِيَكَ، ثُمَّ لِيَكُنْ هَذَا رَأْيَكُمْ (٧)»(٨).

وَبِإِسْنَادِهِ (١): عَنْ كِنَانَةَ - مَوْلَىٰ صَفِيَّةَ - ، قَالَ: شَهِدْتُ مَقْتَلَ عُثْمَانَ، وَذَكَرَ

⁽٩) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.



⁽١) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٢) أخرجه - باختلاف لفظ - ابن عَسَاكر في التاريخ دِمَشق ١: (٣٩/ ١١٩).

⁽٣) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٤) هو سَلِيط بن سَلِيط، حِجَازي. «الجَرح والتَّعديل»: (١٤ ٢٨٦)

⁽٥) في الأصل: (نشر) مُهملة الأوَّل، وغيرظاهرة في «الإرشاد»، والمثبت من المَصَادر.

⁽٦) رسمها في الأصل: (اجربع)، (٧) أي فِعلَكم.

 ⁽A) أخرجه ـ بلفظ قَريبٍ ـ عُمر بن شبّة في «أخبار المدينة»: (١٢٢٠/٤)، وابن عَسَاكر في «تاريخ دِمَشق»: (٣٦٩/٣٩).



الخَبر، وَجَوَابَ عَائِشَةً (١).

جَوَابٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ عُثْمَانَ مَنَعَهُمْ مِنَ القِتَالِ، وَأَمَرَهُمْ بِالكَفِّ؛ فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مُخَالَفَتُهُ، وَهُوَ الإِمَامُ:

فَرَوَىٰ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ ("): عَنْ [ابْنِ] (") سِيرِينَ، قَالَ: بَعَثَ عُثْمَانُ [سَلِيطًا (١)] (") وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ (٦)، قَالَ: «اذْهَبَا إِلَىٰ ابْنِ سَلَامٍ (٧) فَاشْكُرَا (٨) لَهُ، وَقُولًا لَهُ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ مَا قَدْ تَرَىٰ، فَمَا تَأْمُرُنِي؟»

قَالَ: فَأَتَيْنَا ابْنَ سَلَامٍ، فَقُلْنَا لَهُ نَحُوا مِنْ مَقَالَتِهِ، فَقَالَ لِأَحَدِهِمَا: [أَنْتَ فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ، بَعَثَكُمَا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، فَأَقْرِآهُ ابْنُ فُلَانٍ، بَعَثَكُمَا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، فَأَقْرِآهُ البُنُ فُلَانٍ، بَعَثَكُمَا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، فَأَقْرِآهُ النّهُ فُلَانٍ، بَعَثَكُمَا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، فَأَقْرِآهُ اللّهِ مَا لَكُومَ اللّهِ عَنْدَ اللّهِ السّلَامَ، وَأَخْبِرَاهُ بِأَنّهُ مَقْتُولٌ؛ فَلْيَكُفّ، فَإِنّهُ أَقْوَىٰ لِحُجَّتِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ عِنْدَ اللّهِ. فَأَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهِ مَن سُم له، هَ مَلَائكَتِه، فَأَنْ اللّهُ مَنْ اللّهِ مَن سُم له، هَ مَلَائكَتِه،

فَأَتَيْنَاهُ، فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ عُثْمَانُ: «عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَلَاثِكَتِهِ، لَا يُقَاتِلُ مَعِي مِنْكُمْ أَحَدٌ، صَغِيرٌ وَلَا كَبِيرٌ» (١٠٠).

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ سَاغَ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ

⁽١٠) أخرجه. باختلاف لفظ . مَعمَر بن راشِد في الجَامِع ا قم: (٢٠٩٦٤).



⁽۱) سبق تخریجه ص (۱۵۷) و (۱۵۹).

⁽٢) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٣) ليست في الأصل.

⁽٤) ابن زَيد بن ثَابت بن الضَّحَّاك، قُتِلَ يوم الحَرَّة. «الطَّبقات الكبير»

⁽٥) في الأصل: (سليط).

⁽٦) الأمّوي، كان يوم الجَمل مع عَائشة رَضَوَاللَّهُ عَنْهَا، وقُتِل فيه سنة ٣٦هـ. «تاريخ الإسلام»: (١/ ٢٩٨)

⁽٧) عبد الله، أبو الحارث الإسرَائِيلي رَضَأَلِنَهُ عَنهُ.

⁽A) كذا في الأصل و «الإرشَاد»، وفي المَصَادر: (فتنكَّرا)، ولعلها: (فانتكِرَا).

 ⁽٩) سقط في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد» والمصدر.



نُصْرَتِهِ مَنْ يَنْصُرُهُ، وَهُوَ إِمَامُ عَدْلٍ؟

قِيلَ: لِوُجُوهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهُ يُقْتَلُ مَظْلُومًا؛ فَعَلِمَ رَضِيًا لِيَّكُ عَنْهُ أَنَّ قِتَالَهُمْ لَا يَزِيدُ فِي أَجَلِهِ.

النَّانِي: عَلِمَ أَنَّ الذَّابِينَ عَنْهُ خَيْرُ أَهْلِ الأَرْضِ؛ /لأَنَّهُمْ بَقِيَّةُ الصَّحَابَةِ ١/١٦ المُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ، وَهُمْ قِلَّةٌ، وَالعَدُوُّ كَثِيرٌ؛ فَخَافَ عَلَيْهِمْ.

الآخَرُ(١): أَنَّهُ أَحَبَّ أَنْ يَكُونُوا شُهَدَاءَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ.

وَلِأَنَّا [قَدْ]^(۱) بَيَّنَا فِيمَا نُقِلَ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ فِي قَتْلِهِ، وَتَبَرِّيهِ مِنْهُ، وَلَعْن قَتَلَتِهِ، وَكَذَلِكَ كُرْهِ عَائِشَةَ (۱).

وَرَوَىٰ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (1): عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَابِرِ (٥)، قَالَ: قَالَ طَلْحَةُ يَوْمَ الجَمَلِ: «إِنَّا كُنَّا ذَا بَغْيِ (٦) فِي أَمْرِ عُثْمَانَ، اللَّهُمَّ خُذْ لِعُثْمَانَ [مني](٧) حَتَّىٰ يَرْضَىٰ (٨).

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْرُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ كَتَبَ إِلَىٰ عَلِيٍّ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلِ وَإِلَّا فَأَدْرِكُنِي وَلَمَّا أُمَـزَّقِ (١)

(١) كذا في الأصل، ولعل الصَّواب: (الأخير).

(٢) في الأصل: (فقد)، والتَّصويب من «الإرشاد». (٣) ص (١٥٦).

(٤) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من "الإبانة" الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

(٥) الأحمَسِي الكُوفي، مِن بَجِيلة، تُوفِّي في آخر ولاية الحجَّاج في خِلافة الوَليد بن عبد المَلك.
 «الطَّبقات الكَبير»

(٦) كذا في الأصل، وفي المَصَادر: (داهنا)، وفي «الإرشاد»: (ذاهبا).

(٧) في الأصل: (منا) تصحَّفت من رسم (مني)، والتَّصويب من «الإرشاد» والمَصدر.

(A) أخرجه - بهذا اللَّفظ ـ مُحمَّد بن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» رقم: (٣٦١١).

(٩) أخرجه عُمر بن شَبَّة في (أخبَار المَدينة): (١١٩٩/٤).





وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَةٍ (١): «قَامَ مَعَهُ بَنُو أُمَيَّةَ يَخْتَضِمُونَ (١) مَالَ اللَّهِ خِضْمَ [الإبل] (١).

وَرُوِيَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَتْلِ عُثْمَانَ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا سَاءَنِي ذَلِكَ، وَلَا سَرَّنِي »(١). وَإِنَّهُ سُئِلَ مَرَّةً أُخْرَى، فَقَالَ: «دَمُ عُثْمَانَ فِي جُمْجُمَتِي هَذِهِ» (٥).

وَقَالَ بِالْبَصْرَةِ: "وَاللَّهِ مَا قَتَلْتُ عُثْمَانَ، وَلَا مَالَأْتُ عَلَىٰ قَتْلِهِ، وَإِنَّمَا قَتَلَهُ اللَّهُ وَأَنَا مَعَهُ، (٦).

قِيلَ: لَا تَثْبُتُ هَذِهِ الأَخْبَارُ، وَإِنَّمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَيْنَاهُ عَنْهُ مِنَ اللَّعْنِ وَالإِنْكَارِ، وَالمُعَاوَنَةِ وَالنَّصْرَةِ بِالأَوْلَادِ.

عَلَىٰ أَنَّ قَوْلَهُ: «مَا سَاءَنِي» مَعْنَاهُ: مَا سَاءَنِي المُطَالَبَةُ بِدَمِهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا سَرَّنِي» فَمَعْنَاهُ: قَتْلُ القَوْمِ لَهُ.

وَقَوْلُهُ: «دَمُ عُثْمَانَ فِي جُمْجُمَتِي هَذِهِ» يَعْنِي: أَنِّي المُطَالَبُ بِاسْتِيفَاءِ القَوَدِ لَهُ، وَهُوَ فِي عُنُقِي إِنْ لَمْ أَسْتَوْفِهِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُ قَاتِلُهُ.

وَقُولُهُ: «قَتَلَهُ اللَّهُ وَأَنَا مَعَهُ» مَعْنَاهُ: أَنَّهُ أَمَاتَه وَيُمِيتُنِي مَعَهُ، وَأَنَا (٧)، وَعَلِيٍّ قَاضٍ عَلَيْهِ بَالقَتْل، وَعَلَىٰ مِثْلِهِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ: أَنَّ فِي أَوَّلِ الخَبَرِ: «وَاللَّهِ مَا

 ⁽٧) كذا في الأصل، والقَائِل هو الله عَزَّقَجَلٌ، أو يكون صَوابها: (أنَّه).



⁽١) النهج البَلاغَة اص (٥٨).

⁽٢) الخَضْم: الأكل بأقصَى الأضرَاس، «النَّهاية»

⁽٣) في الأصل: (الافل) مُهملة.

⁽٤) أخرجه عُمر بن شُبَّة في ﴿أَحْبَارِ الْمَدينةِ﴾: (٤/ ١٢٦٣).

⁽٥) ذكره البَاقِلَّاني في «التَّمهيد» ص (٥٥٦).

⁽٦) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف»: (٣٨٨٣٤).



قَتَلْتُهُ، وَلَا مَالَأْتُ عَلَىٰ قَتْلِهِ».

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ تَرَكَ عَلِيٌّ الإِقَادَةَ مِنْ قَتَلَتِهِ؟ قِيلَ: لِوُجُومٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهُمْ بَأَعْيَانِهِمْ، وَلَا قَامَتْ شَهَادَةٌ عَلَيْهِمْ، فَيَقْتُلَهُمْ (١)، وَقَدْ كَانَ كَثِيرًا [مَا] (١) يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَ عُثْمَانَ فَلْيَقُمْ» فَيَقُومُ أَرْبَعَةُ آلَافِ مُقَنَّعِ بِالْحَدِيدِ، وَقِيلَ: أَكْثَرُ (٣).

وَالنَّانِي: لَوْ عَرَفَهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ وَخَافَ قَتْلَ نَفْسِهِ وَفِتْنَةً فِي الْأُمَّةِ تَوُولُ إِلَىٰ إِضْعَافٍ فِي الدِّينِ، وَتَعْطِيلِ الحُدُودِ؛ كَانَ لَهُ الكَفُّ عَنْ ذَلِكَ إِلَىٰ وَقْتِ إِلَىٰ إِضْعَافٍ فِي الدِّينِ، وَتَعْطِيلِ الحُدُودِ؛ كَانَ لَهُ الكَفُّ عَنْ ذَلِكَ إِلَىٰ وَقْتِ انْحِسَارِ (1) الفِتْنَةِ، وَزَوَالِ الحَرْبِ (0)، وَهَذِهِ حَالُ عَلِيٍّ مَعَ أَتْبَاعِهِ مِنَ الأَشْتَرِ وَالأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، وَالأُمْرَاءِ، وَأَصْحَابِ الرَّايَاتِ، وَكَثْرَةِ اخْتِلَافِهِمْ عَلَيْهِ.

النَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ عَرَفَهُمْ، فَلَمْ يَحْضُرْ مَنْ طَالَبَ⁽¹⁾ بِالقَوَدِ؛ لِأَنَّ أَوْلِيَاءَ عُثْمَانَ كَانُوا يَقْدَحُونَ فِي إِمَامَةِ عَلِيِّ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ مُتَغَلِّبٌ عَلَيْهِمْ؛ فَلَا تَجُوزُ مُطَالَبَةُ مَنْ لَيْسَ /بِإِمَام بِإِقَامَةِ حُدُودٍ لَيْسَ لَهُ إِقَامَتُهَا.

الرَّابِعُ: أَنَّ مِنْ حَقِّ وَلِيِّ الدَّمِ أَنْ لَا يَنْصِبَ (٧) حَرْبًا مَعَ الإِمَامِ متى لَمْ يَحْكُمْ

⁽٧) كذا في الأصل و «تنزيه خَال المُؤمنين»، وفي «الإرشاد»: (أن ولي الدم ليس له أن ينصب).



۱٦/ب

⁽١) في «الإرشّاد» و «تنزيه خَال المُؤمنين»: (بقتلهم).

⁽٢) في الأصل: (مما)، والتَّصويب من الإرشَادة.

⁽٣) ذكره المُفيد الشِّيعي في «الجمَل» ص (١٠٨).

⁽٤) في اتنزيه خَال المُؤمنين ا: (انحسام).

⁽٥) في اتنزيه خَال المُؤمنين ؛ (الخوف).

⁽٦) في «الإرشاد» و «تنزيه خال المُؤمنين»: (يحضر مطالب).



لَهُ، بَلْ يَجِبُ الْإِنْقِيَادُ وَالطَّاعَةُ لَهُ، فَإِذَا بَارَزَهُ وَلَمْ يَلْزَمْ طَاعَتَهُ؛ لَمْ يَجِبِ اسْتِيفَاهُ المُعتَافِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

فَإِنْ قِيلَ^(۱): فَكَيْفَ سَاغَ لَهُمْ تَرْكُهُ قَتِيلًا مَطْرُوحًا عَلَىٰ الزُّبَالَةِ أَيَّامًا^(۱)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ كَانَ مِنْ رَأْيِهِمْ؟

قِيلَ: هَذَا [بَعِيدً] (٣) مِنْ حَالِ الصَّحَابَةِ وَدِينِهَا، سِيَّمَا مَعَ وُجُودِ بَنِي أُمَيَّةً، وَمَنْ يَنْصُرُهُ مِنَ [الأُمَّةِ] (١)، وَلَيْسَ مِنْ دِينِ أَحَدٍ مِنَ الأُمَّةِ تَرْكُ [دَفْنِ] (٥) قَتِيلٍ، وَإِنِ اسْتَحَقَّ القَتْلَ.

بَلِ الصَّحِيحُ مِنَ الرِّوَايَةِ: أَنَّهُ دُفِنَ مِنْ يَوْمِهِ بِبَقِيعِ الغَرْقَدِ، وَلَمْ يَعْرِضْ أَحَدٌ فِي دَفْنِهِ، وَقَدْ رَوَىٰ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (٦): عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عُمَرَ (٧)، عَنْ أَبِيهِ (٨)؛ وَكَانَ رَابِعَ أَرْبَعَةٍ مِمَّنْ دَفَنَ عُثْمَانَ يَوْمَ الدَّارِ فِي البَقِيعِ بَعْدَ الْعَتَمَةِ... (٩)

⁽٩) أخرجه أبو نَعيم في امَعرفة الصَّحابة ا رقم: (٥١٢٧).



⁽١) الحقّ اليَقِينَ ص (٢٧٣).

⁽٢) أخرجه ابن عبد البّر في «الاستيعاب»: (٣/ ١٠٤٧).

⁽٣) في الأصل: (تعبد)، والتَّصويب من «الإرشاد».

⁽٤) في الأصل: (الايه)، والتَّصويب من «الإرشَاد».

⁽٥) في الأصل: (دم)، والتَّصويب من «الإرشَاد».

⁽٦) وهو من القِسم الذي لم يُعثر عليه من «الإبانة» الكبير، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٧) كذا في الأصل والمَصدر، وفي المَصَادر: (عَمرو).

⁽٨) ﴿ الثُّقاتِ الابن حِبَّانِ: (٦/ ٣٤٤).





فِي ذِكْرِ السَّبَبِ فِي قَتْلِ عُثْمَانَ رَضَيَّالِلَّهُ عَنْهُ

فَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ فِي كِتَابِهِ(١):

أَنَّ عُثْمَانَ أَفْضَتُ إِلَيْهِ الخِلَافَةُ وَطَالَتْ مُدَّتُهُ فِيهَا، حَتَّىٰ دَرَجَ الصَّدْرُ الأَوَّلُ وَالجُمْهُورُ الأَكْبَرُ مِنَ الصَّحَابَةِ الأَوَّلِينَ وَالمُهَاجِرِينَ السَّابِقِينَ.

وَلَقَدْ قِيلَ: إِنَّ عُثْمَانَ قُتِلَ يَوْمَ قُتِلَ وَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ أَحَدٌ مِنْ قُرَيْشٍ (")، إِلَّا ثَمَانِيَةُ رَهْطٍ؛ لَمْ يَبْقَ إِلَّا عُثْمَانُ وَأَصْحَابُهُ: عَلِيٌ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَبَقِيَّةُ الصَّحَابَةِ.

حَتَّىٰ [بُلِيَ عُثْمَانُ بِمَنْ] (٣) دَخَلَ فِي رَعِيَّتِهِ مِنْ غَيْرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، وَاخْتَلَفَتْ بِهِمُ الآرَاءُ، وَذَهَبَتْ بِهِمُ الأَهْوَاءُ، وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ حُبُّ الدُّنْيَا، حَتَّىٰ وَاخْتَلَفَتْ بِهِمُ الآرَاءُ، وَذَهَبَتْ بِهِمُ الأَهْوَاءُ، وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ حُبُّ الدُّنْيَا، حَتَّىٰ حَسَدُوهُ وَالْهُمُ وَالْخَلَقَةُ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ حَسَّنَ (٥) ذَلِكَ حَسَدُوهُ (١)، وَاسْتَطَالُوا مُدَّتَهُ، وَتَكَرَّهُوا خِلَافَتَهُ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ حَسَّنَ (٥) ذَلِكَ وَشَرَعَ فِيهِ رَجُلٌ مِنَ اليَهُودِ، أَظْهَرَ الإِسْلَامَ وَالدُّخُولَ فِي جُمْلَةِ أَهْلِهِ، يُعْرَفُ



⁽١) يَقصد «الإبانة» الكَبير، وهَذا المَوضِع من القِسم الذي لَم يُعثر عليه مِن الكِتاب، يسر اللَّه ذلك.

⁽٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِحَالِقَهُعَنهُ في «العِلل» ـ رواية عبد الله ـ : (٤٣٢١)، وعلَّقَه البُخاري في «الصّحيح» رقم: (٤٠٢٤) من قول سَعيد بن المُسيّب رَحِمَهُ اللَّهُ، والمُرَاد أنَّهم مَاتوا مُنذ قَامَت فِتنة مَقتل عُثمان إلى أن قَامت فِتنة وَقعة الحَرَّة.

⁽٣) في الأصل: (بكي عثمان ثم)، والتّصويب من «الإرشاد».

⁽٤) في الأصل: (حدوه)، وصُوّبت فوقها.

⁽٥) في «الإرشاد»: (سن).



بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَإْ(١)، وَبِابْنِ السَّوْدَاءِ، وَهُوَ الَّذِي قَتَلَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِب، وَحَرَّفَهُ بِالنَّارِ، لَهُ وَلِجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَكَانُوا أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا()، وَكَانَ مِنْ أَحْبَار اليَهُودِ [وَأَبْنَاءِ رُوْسَائِهِمْ](٣)، فَقَالَ لَهُمْ: لَا يَشُقُّ عَلَيْكُمْ مَا أَفْعَلُهُ؛ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُظْهِرَ الإِسْلَامَ، وَأَنْغَمِسَ فِي جُمْلَةِ أَهْلِهِ، فَأُحْدِثُ لَهُمْ أَحْدَاثًا، وَأَتَلَطَّفُ فِي الحِيلَةِ لَهُمْ، أُمِرُ عَلَيْهِمْ بِدَعًا أَدْعُوهُمْ إِلَيْهَا، أُشَتَّتُ بِهَا شَمْلَهُمْ، وَأُفَرِّقُ جَمَاعَتَهُمْ، وَأُخَالِفُ بَيْنَ كَلِمَتِهِمْ، وَأُوقِعُ بَأْسَهُمْ [بَيْنَهُمْ](١)، وَأَنْ يَكُونَ بُدُوُ ذَلِكَ وَأُوَّلُهُ قَتْلَ عُثْمَانَ، وَالبَغْيَ عَلَيْهِ.

فَكَانَ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ - حِينَ أَظْهَرَ الإِسْلَامَ - الأَمْرَ ١/١٧ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ المُنْكَرِ، وَالتَّقَشُّفَ /وَالتَّزَهُّدَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ أَظْهَرَ الطَّعْنَ عَلَىٰ الْأُمَرَاءِ، وَتَكَلَّمَ عَلَىٰ أَحْكَامِهِمْ، ثُمَّ أَظْهَرَ الطَّعْنَ عَلَىٰ عُثْمَانَ، فَجَعَلَ يُخْفِي ذَلِكَ وَيُسِرُّهُ، حَتَّىٰ ثَبَّتَ (٥) كَلَامَهُ فِي قُلُوبِ أَقْوَام، [وَوَجَدَ](١) عَلَيْهِ أَعْوَانًا؛ فَأَظْهَرَ ذَلِكَ، وَصَارَ لَهُ عَلَيْهِ أَصْحَابٌ، [فَفَرَّ قَهُمْ](٧) فِي الأَمْصَارِ.

[فَلَمَّا](^) عَلَا ذِكْرُهُ، وَانْتَشَرَ أَمْرُهُ، وَتَمَكَّنَتْ الضَّلَالَةُ فِي قُلُوبِ أَصْحَابِهِ؛

⁽A) في الأصل: (لما)، والتَّصويب من «الإرشاد».



⁽١) الصَّنعَاني اليَّهُودي، إليه تُنسب السَّبئية وهم من غُلاة الرَّافضة، يعتقدون ألوهية علي بن أبي طالب، وقد حرَّ قهم عليّ رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ بِالنَّارِ.

⁽٢) يُنظر ص (٢٠٠).

⁽٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (وابناويُهم ورولساهم)، والتصويب من «الإرشَاد».

⁽٤) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽o) مُهملة في الأصل، وتحتمل: (نبت)، وفي «الإرشَاد»: (حلا).

⁽٦) في الأصل: (ووجدوا)، والتَّصويب من «الإرشّاد».

⁽٧) في الأصل: (فرقهم)، والتَّصويب من «الإرشّاد».



صَارَ إِلَىٰ الكُوفَةِ، فَأَقَامَ بِهَا حَتَىٰ اتَّخَذَ بِهَا أَصْحَابًا، وَأَظْهَرَ الطَّعْنَ عَلَىٰ الأُمَرَاءِ، حَتَىٰ تَمَكَّنَ فِي نُفُوسِهِمُ الطَّعْنُ عَلَىٰ عُثْمَانَ، ثُمَّ طَعَنَ عَلَىٰ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَر، ثُمَّ خَافَ عَلَىٰ نَفْسِهِ؛ فَأَظْهَرَ مُوَالَاةً عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَوَلَدِهِ، وَادَّعَىٰ عَلَىٰ عَلِيٍّ مَا قَدْ بَرَّأَهُ اللَّهُ مِنْهُ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَىٰ اتَّخَذَ بِهَا (١) أَصْحَابًا.

ثُمَّ صَارَ (٢) إِلَىٰ البَصْرَةِ، فَصَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ.

ثُمَّ صَارَ (٣) إِلَىٰ مِصْرَ وَنَوَاحِيهَا، فَصَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ.

فَلَمَّا كَبُرَ مِنْ دَعْوَتِهِ^(۱)، وَقَوِيَتْ شَوْكَتُهُ، [تَكَاتَبُوا]^(۱) وَتَوَاعَدُوا مَوْضِعًا يَجْتَمِعُونَ فِيهِ لِوَقْتٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ يُصَيِّرُونَ تَجَمُّعَهُمْ إِلَىٰ الْمَدِينَةِ فَيَقْتُلُونَ إِمَامَهَا وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي غَفْلَةٍ عَنْ ذَلِكَ لَا يَشْعُرُونَ.

فَقَدِمُوا المَدِينَةَ عَلَىٰ فَجْأَةٍ - وَهِي خَالِيَةٌ مِنْ جَيْشٍ يُحَارِبُ، وَلَا عِنْدَهُمْ أَهْبَةٌ لِلحَرْبِ - فَأَظْهَرُوا الشِّكَايَةَ وَالتَّظَلُّمَ مِنْ عُمَّالِ عُثْمَانَ، وَأَنَّ السِّيرَةَ مِنْهُمْ مُخَالِفَةٌ لِسِيرَةِ الخُلفَاءِ قَبْلَهُ، وَقَرَفُوهُ (٢) بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِ، وَصَادَفَ ذَلِكَ تَعَنَّتًا مُخَالِفَةٌ لِسِيرَةِ الخُلفَاءِ قَبْلَهُ، وَقَرَفُوهُ (٢) بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِ، وَصَادَفَ ذَلِكَ تَعَنَّتًا كَانَ فِي نُفُوسِ قَوْم عَلَىٰ عُثْمَانَ ؛ فَتَقَارَبُوا فِي العَنَتِ، وَمَنْ بِالمَدِينَةِ لَا يَعْلَمُونَ مَا يُضْمِرُونَهُ لِعُثْمَانَ ، فَأَنْكُرُوا عَلَيْهِ أَشْيَاءَ حَلَفَ بِاللّهِ أَنَّهُ مَا قَالَهَا، وَلَا فَعَلَهَا، وَالْ فَعَلَهَا، وَالْ فَعَلَهَا، وَلا فَعَلَهَا،

⁽٧) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».



⁽١) أي بالكُوفة.

⁽٢) في «الإرشاد»: (سار).

⁽٣) في «الإرشّادة: (سار).

⁽٤) في «الإرشاد»: (كثرت أعوانه).

 ⁽٥) في الأصل: (فكاتبوا)، والتّصويب من «الإرشاد».

⁽٦) في «الإرشاد»: (وقرروه).



فَلُمَّا لَمْ تَبُقَ لَهُمْ حُجَّةٌ؛ أَظْهَرُوا الْعَنَتَ وَالتَّجَنِّي، فَغَلَظَ (') [ذَلِكَ] (') عَلَىٰ جَمْيعِ الصَّحَابَةِ، وَأَغْلَظُوا لَهُمْ فِي القَوْلِ، وَكَانَ مِمَّنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَانَ مِمَّنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمُبَايَتَتِهِ، وَكَذَلِكَ [فَعَلَ] (') الزُّبَيْرِ وَوَجَّة ('') بِابْنِهِ الحَسَنَ، وَأَمَرَهُ بِمُلَازَمَةٍ عُثْمَانَ، وَمُبَايَتَتِهِ، وَكَذَلِكَ [فَعَلَ] ('') الزُّبَيْرِ بابْنِهِ، وَكَذَلِكَ قَعَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ (').

وَلَزِمَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ حِصَارَ عُثْمَانَ، يَنْتَهِزُونَ الفُرْصَةَ (٢) لِقَتْلِهِ، وَيُلْبِسُونَ عَلَىٰ أَهْلِ المَدِينَةِ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ اسْتِعْطَافَهُ عَلَيْهِمْ.



⁽١) مُهملة في الأصل و االإرشادا.

⁽٢) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشّاد».

⁽٣) في الإرشَادة: (وبعث إليه).

⁽¹⁾ في الأصل: (بن)، والتَّصويب من «الإرشَاد».

⁽٥) تقدم ص (١٥٧).

⁽٦) في االإرشَادة: (الخلوة).





وَالْإِمَامُ بَعْدَ عُثْمَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

نَصَّ عَلَيْهِ الإِمَامُ فِي مَوَاضِعَ:

- فَقَالَ فِي رِوَايِةٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ ('): مَنْ زَعَمَ أَنَّ عَلِيًّا لَيْسَ بِإِمَامٍ، إِلَىٰ أَيِّ شَيْءٍ يَذْهَبُ؟! أَلَمْ يُقِمِ الحُدُودَ؟! أَلَمْ يَحُجَّ بِالنَّاسِ؟! أَلَيْسَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ يَقُولُونَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؟! ('')

- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ [أَحْمَد] (٢) بْنِ الحَسَنِ التَّرْمِذِيِّ (١): عَلِيٍّ إِمَامٌ عَدْلٌ (٥).

- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الأَثْرَمِ^(١)، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَارِثِ^(١): عَلِيٍّ عِنْدَنَا مِنَ الخُلَفَاءِ^(٨).

- /وَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلِ^(۱): عَلِيٌّ خَلِيفَةٌ، رَضِيَةُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ۱۷/ب
 صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ، وَصَلَّوا خَلْفَهُ، وَغَزَّوْا مَعَهُ، وَجَاهَدُوا وَحَجُّوا، وَكَانُوا يُسَمُّونَهُ أَمِيرَ

(١) أبو جَعفر الكَحَّال، البَغدَادي المُتطبِّب. «الطَّبقات»: (٢/ ٢٨٤)

(٢) أخرجها عنه أبو بكر الخلَّال في "المَبسُوط". كتاب السُّنة. رقم: (٥٩٢).

(٣) في الأصل: (محمد)، والتَّصويب من المَصدر، وسيأتي على الصَّواب ص (٢٠٣).

(٤) أبو الحَسن ابن جُنَيْدِبٍ، تُوفِّي بعد سنة ٢٤٢ هـ. "الطَّبقات": (١/ ٧٦)

(٥) أخرجها عنه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط». كتاب السُّنة. رقم: (٥٩٣).

(٦) هو أحمَد بن مُحمَّد بن هَانِئ، أبو بَكر، تُوفِّي بعد سنة ٢٦٠ هـ. «الطَّبقات»: (١/ ١٦٢)

(٧) أبو إسحَاق العُبَادِي. «طَبقَات أصحَاب أحمَد» ص (٦٠)

(A) أخرجها عنهُما أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط». كتاب السُّنة. رقم: (٥٩١).

(٩) أبو عَليّ ابن إسحاق بن حَنبَل، تُوفّي سنة ٢٧٣ هـ. «طَبقَات أصحَاب أحمَد» ص (١٢٩)





المُؤْمِنِينَ، رَاضِينَ بِذَلِكَ، غَيْرُ مُكْرَهِينَ (١)، فَنَحْنُ تَبَعٌ لَهُمْ، وَأَبُو بَكْرٍ قَدَّمَ أَسُولُ اللَّهِ صَكَّاللَّهُ عَيْنَهُ يُصَلِّي (١) بِالنَّاسِ، ثُمَّ قَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ، ثُمَّ أَجْمَعَ أَصْحَابُ رَسُولُ اللَّهِ فِي المَشُورَةِ - وَهُمُ الشُّورَى - ، فَوقَعَتْ خِيرَتُهُمْ مِمَّنْ (٣) بَقِيَ بَعْدَ عُمَرَ عَلَىٰ اللَّهِ فِي المَشُورَةِ - وَهُمُ الشُّورَى - ، فَوقَعَتْ خِيرَتُهُمْ مِمَّنْ (٣) بَقِي بَعْدَ عُمَرَ عَلَىٰ عُدْمَانَ وَعَلِي عَلَيْهِمَا السَّلَامُ (١)، وَعَلِي - بَعْدَ هَوُلَاءِ - إِمَامٌ عَدْلٌ، إِمَامَتُهُ ثَابِتَهُ، وَأَمْرُهُ جَائِزٌ، كَانَ أَحَقَ النَّاسِ بِهَا بَعْدَ عُثْمَانَ، فَهَوُلَاءِ أَيْمَةُ اللَّهُ دَىٰ اللَّهُ دَىٰ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا السَّلَامُ (١) أَحَقَ النَّاسِ بِهَا بَعْدَ عُثْمَانَ، فَهَوُلَاءِ أَيْمَةُ اللَّهُ مَا اللَّهُ دَىٰ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ لَى اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ الْمُالُ اللَّهُ الللللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللِهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ ال

ـ (١) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ ابْنُ ثَابِتٍ (١) الخَطِيبُ (٨)، [قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِشْرَانَ (١) . وَلِي مِنْهُ إِجَازَةٌ (١٠) .] (١١)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِشُرَانَ (١١)، قَالَ: أَخْبَرَنِي [السَّيَارِيُّ (١٢)] (١١)، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْزَاهِدُ (١٢)، قَالَ: أَخْبَرَنِي [السَّيَارِيُّ (١٣)] (١١)، قَالَ: أَخْبَرَنِي



⁽١) في المَصدر: (منكرين).

⁽٢) في المَصدر: (فصلى).

⁽٣) في المَصدر: (خيرتهم على خير من).

⁽٤) في المُصدر: (عثمان، فهؤلاء الأثمة).

 ⁽٥) أخرجها عنه أبو بكر الخلال المُبسُوط». كتاب السُّنة. رقم: (٥٩٥).

⁽٦) نص مُدرجٌ في الأصل: [قال الشيخ الإمام شيخ]

⁽٧) أحمَد بن عَلِي بن ثَابِت، تُوفِّي سنة ٤٦٣ هـ. «السِّير»: (١٨/ ٢٧٠)

⁽٨) اتاريخ بغدادا: (١/ ١٦٢).

⁽٩) عَلي بن مُحمَّد بن عَبد اللَّه الأُمَوي القُرَشي المُعَدَّل، تُوفِّي سنة ٤١٥ هـ. «السِّير ٤: (٢/ ٢٣٦)

⁽١٠) القول لأبي يعلى رَحْمَهُ أللَّهُ، وأشار إليها في «التَّعليق الكبير»: (٢/ ٢٣٦).

⁽١١) تكررت في الأصل.

⁽١٢) غُلام ثَعلَب اللُّغوي، تُوفّي سنة ٣٤٥ هـ. «تاريخ بغداد»: (٣/ ٦١٨)

⁽١٢) هو الرَّافضي أحمد بن إبراهيم، أبو الحُسين، خَال غُلام تَعلب. "تاريخ بغداد": (٥/ ٢٠)

⁽١٤) في المَصَادر: (السياري)



أَبُو العَبَّاسِ ابْنُ مَسْرُوقِ الصُّوفِيُّ (')، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَل، قَالَ: كُنْتُ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي جَالِسًا ذَاتَ يَوْم، فَجَاءَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الكَرْخِيِّينَ ('')، فَالَذَ كُرُوا خِلَافَةٌ عَلِيِّ فَذَكَرُوا خِلَافَةً عَلِيٍّ فَذَكَرُوا خِلَافَةً عَلِيٍّ عَيْدِاللَّهُ فَأَكْثُرُوا، وَذَكَرُوا خِلَافَةً عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَطَالُوا.

فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: يَا هَؤُلَاءِ، قَدْ أَكْثَرْتُمْ فِي عَلِيٍّ وَالخِلَافَةِ، إِنَّ الخِلَافَةَ لَمْ تُزَيِّنْ عَلِيًّا بَلْ عَلِيًّ زَيَّنَهَا (٣).

- وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ ابْنُ جَابِرِ العَطَّارُ (') ـ إِجَازَةً (') ـ بِإِسْنَادِهِ ('): عَنْ رُزَيْنٍ (')، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَىٰ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَل حِينَ أَظْهَرَ التَّرْبِيعَ بِعَلِيِّ عَلَىٰ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَل حِينَ أَظْهَرَ التَّرْبِيعَ بِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تُوجِبُ الطَّعْنَ عَلَىٰ طَلْحَةً وَالزُّبَيْرِ.

فَقَالَ: بِنْسَ مَا قُلْتَ، وَمَا نَحْنُ [وَ] (^) حَرْبُ الْقَوْمِ وَذِكْرُهَا؟! قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّمَا ذَكَرْنَاهَا حِينَ رَبَّعْتَ بِعَلِيٍّ، وَأَوْجَبْتُ الْخِلَافَةَ لَهُ،

⁽A) ليست في الأصل، والمُثبت من المَصدر.



⁽١) أحمَد بن مُحمَّد بن مَسرُوق الطُّوسي، تُوفِّي سنة ٢٩٨ هـ. «تاريخ بغداد»: (٦/ ٢٧٩)

⁽٢) نِسبة إلى مَحِلة كَرْخ بغدَاد، وأهلَها جَميعهم شِيعة إمَامِية لا يُوجد فيهم سُنِّي ألبتَّة. «مُعجم البُلدَان»

 ⁽٣) أخرجه القاضِي أبو الحُسين في «الطَّبقات»: (١٦/٢) عن يُوسف المِهْرَوَاني عن عَلي ابن
 بشْرَان به.

⁽٤) الحَسن بن عُثمان، تُوفّي سنة ٤٠٥ هـ. «تاريخ بغداد»: (٨/ ٣٤٧)

⁽٥) أشار إليها في «التّعليق الكبيرة»: (١/ ٢٤٠).

⁽٦) وهو: (قال: أُخبرنا أبو يعلى عُثمان بن الحَسَن بن عَلَي بن مُحمَّد بن عُروة بن دَيْلَم الطُّوسي، قَال: حدَّثنا مُحمَّد بن دَاوُد بن سُليمان، قال: حدَّثنا وزيرة ...) «الطَّبقات»

⁽٧) في المَصَادر: (وُرَيزة) وفي بعضها: (وزير).



وَمَا يَجِبُ لِلْأَئِمَّةِ قَبْلَهُ.

فَقَالَ لِي: وَمَا يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ؟

قُلْتُ لَهُ: حَدِيثُ ابْن عُمَرَ (١).

قَالَ لِي: عُمَرُ خَيْرٌ مِنَ ابْنِهِ، قَدْ رَضِيَ عَلِيًّا خَلَيْفَةً عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ، وَأَدْخَلَهُ فِي الشُّورَىٰ، وَعَلِيٍّ قَدْ سَمَّىٰ نَفْسَهُ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَقُولُ أَنَا: لَيْسَ بِأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ؟! (٢).

خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ^(٣) فِي قَوْلِهِمْ: لَمْ يَكُنْ إِمَامًا قَطُّ. وَخِلَافًا لِبَعْضِ النَّاسِ^(١) فِي قَوْلِهِمْ بِالْوَقْفِ فِيهِ، وَقَالَ: لَا أَقْطَعُ عَلَىٰ إِمَامَتِهِ (٥). دَلِيلُنَا:

مَا تَقَدَّمَ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الأَخْبَارِ^(١). وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، فَرَوَىٰ ابْنُ بَطَّةَ (٧): عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ،

⁽٧) «الإبانة الكبير» رقم: (٢٩٣٣).



⁽۱) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّوَالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٤٦٤٦)، والبُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٣٦٥٥) و (٣٦٩٧) ولفظ الأوَّل: (كُنَّا نَعُدُّ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ حَيٌّ وَأَصْحَابُهُ مُتَوَافِرُونَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ ثُمَّ نَسْكُتُ).

⁽٢) أخرجها هِبَة اللَّه اللَّالَكَائي "شَرح أُصُول اعتِقَاد أهل السُّنة" رقم: (٢٤٢٩) من هذا الطَّريق، وابن أبي يعلَى في "الطَّبقات": (٢/ ٥٠١) عن أبي بكر الخَيَّاط عن أبي مُحمَّد العَطَّار به.

 ⁽٣) كذا هُنا وفي «مُختصر المُعتمد» ص (٤٥٣) و «الإرشاد» ص (٥٠١)، والمَنقُول أن ذلك بعد قُبُوله للتَحكِيم، وليس قَبله، وسيأتي ذلك ص (٢٤٩).

⁽٤) لم أتبينه.

⁽٥) لم أجده.

⁽٦) يُنظر ص (٨٦).



قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ، وعُثْمَانُ رَضَالِلُهُ عَنْهُ [مَحْصُورٌ] (١)، فَأَتَّاهُ رَجُل، فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ المُؤْمِنِينِ مَقْتُولٌ السّاعة. فقام عليٌّ رَضَالِللُهُ عَنْهُ، فَأَخَذْتُ بِوَسَطِهِ(١)/ تَخَوُّفًا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «(٣) لَا أُمَّ لك!»

قَالَ: فَأَتَىٰ عَلِيٌّ الدَّارَ، وقدْ قُتل عُثْمانُ، فأتىٰ دَارَهُ، فَدَخَلَهَا، وَأَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ، فَأَتَاهُ النَّاسُ، فَضَرَبُوا عَلَيْهِ البابِ(١)، فَقَالُوا: إِنَّ عُثْمَانَ قَدْ قُتِلَ، وَلَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ إِمَامِ (٥)، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَحقَّ بِهَا مِنْكَ.

فَقَالَ عَلِيٌّ: «لَا تُرِيدُونَ (١)، فَإِنِّي (٧) لَكُمْ وَزِيرٌ خَيْرٌ مِنْ أَمِيرٍ».

قَالُوا: الآنَ (^) - وَاللَّهِ ـ مَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَا مِنْكَ.

قَالَ: «فَإِنْ أَبَيْتُمْ عَلَيَّ، فَإِنَّ بَيْعَتِي لَا تَكُونُ سِرَّا، وَلَكِنْ أَخْرُجُ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُبَايِعَنِي بَايَعْتُهُ (١)».

قَالَ: فَخَرَجَ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ، فَبَايَعَهُ النَّاسُ(١٠٠).

⁽١٠) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ في "فضائل الصَّحابة" رقم: (٩٦٩)، والبَلَاذُري في "أنسَاب الأشرَاف": (٢/ ٢١٠) من هذه الطّريق.



⁽١) في الأصل: (محصورا).

⁽٢) في المَصدر: (سوطه).

⁽٣) زيادة في المصدر و امُختصر المُعتمد»: (خل).

⁽¹⁾ زيادة في المصدر و المُختصر المُعتمدة: (فدخلوا عليه).

⁽٥) في المصدر و امُختصر المُعتمدة: (خليفة).

⁽٦) في المَصدر: (تريدوا).

⁽٧) زيادة في المصدر: (أكون).

⁽A) في المصدر و «مُختصر المُعتمد»: (لا).

⁽٩) وفي المَصدر: (بايعني)، وفي المُختصر المُعتمدة: (فيبايعني).



قَالَ الأَثْرَمُ ('): قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ: اكْتُبْ هَذَا الحَدِيثَ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبِ (').

وَبِإِسْنَادِهِ (٣): عَنِ الأَعْمَشِ (١)، عَنْ أَبِي صَالِحٍ (٥)، قَالَ: كَانَ الحَادِي يَحْدُو لَعُثْمَانَ:

... الأَمِيرُ بَعْدَهُ عَلِيٌ وَفِي الزُّبَيْرِ خَلَفٌ ... (١)

وَبِإِسْنَادِهِ (٧): عَنْ [حَارِثَةَ] (٨) بْنِ مُضَرِّبٍ (٩)، قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّاب، فَسَمِعْتُ الحَادِي يَحْدُو:

إِنَّ الْأَمِيرَ بَعْدَهُ ابْنُ عَفَّانَ

ثُمَّ حَجَجْتُ مَعَ عُثْمَانَ، فَسَمِعْتُ الْحَادِي يَحْدُو:

إِنَّ الْأَمِيرَ بَعْدَهُ عَلِيٌّ (١٠)

(١) «الإبّانة الكّبير» رقم: (٢٩٣٤).

- (٢) أخرجها ـ بلفظٍ قَريبٍ ـ أبو بكر الخلّال في «العِلل» ـ المُنتخب ـ رقم: (١٥٥)، و «المَبسُوط» ـ كتاب السُّنة ـ رقم: (٦٠١)
 - (٣) «الإبانة الكبير» رقم: (٢٩١٨).
 - (٤) سُليمَان بن مَهرَان، أبو مُحمَّد الأسَدي، تُوفِّي سنة ١٤٨ هـ. «السِّير»: (٦/ ٢٢٦)
 - (٥) ذَكوَان السَّمَّان، تُوفِّي سنة ١٠١ هـ. «تاريخ الإسلام»: (٣/ ١٨٩)
- (٦) أخرجه وَكِيع في «حَدِيثه عَن الأعمَش» رقم: (٣٥)، ونُعَيم بن حمَّاد في «الفِتن» رقم: (٢٦٩) من طَريق أبو مُعاوية الضَّرير عَن الأعمَش به، وتكمِلَة البيت: (إنَّ ... رَضِيُّ).
 - (٧) (الإبالة الكبير) رقم: (٢٩١٩).
 - (A) في الأصل: (حارث)، والتَّصويب من المَصدر.
 - (٩) العَبْدي الكُوفِي. «تاريخ الإسلام»: (٦/ ٨٠٩)
- (١٠) أخرجه أبو القَاسِم البَغَوي في "مُعجَم الصَّحَابة" رقم: (٢٤٩٣)، وأبو عبد اللَّه رَضَّكَالِيَّهُ عَنْهُ في «فَضَائل الصَّحَابة» رقم: (٨٠٢) من هذه الطَّريق.





وَبِإِسْنَادِهِ ('): عَنْ [عَمْرَو] (') بْنِ مَيْمُونِ الأَوْدِيِّ ('')، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ الخَطَّابِ حِينَ وَلَىٰ السِّتَّةَ الأَمْرَ، فَلَمَّا وَلَوْا مِنْ عِنْدِهِ أَتْبَعَهُمْ بَصَرَهُ، وَقَالَ: "لَئِنْ وَلَوْهَا [الأُجَيْلِحَ (')؛ لَيَرْكَبَنَّ] (') بِهِمُ الطَّرِيقَ» يَعْنِي عَلِيًّا (').

قِيلَ: كَيْفَ تَدَّعُونَ الإِجْمَاعَ عَلَىٰ بَيْعَتِهِ؟ وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا حَضَرَ الْمَسْجِدَ ثَانِيَ [هَذَا] (٢) اليَوْمِ مِنْ غُدُوةٍ، وَاجْتَمَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِلَيْهِ، وَأَحْضَرَ طَلْحَةً وَالزُّبَيْرَ مُكْرَهَيْنِ، [فَأُخْرِجَ] (٨) طَلْحَةُ أَوَّلًا مِنْ بَيْتِهِ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ قَدْ حَفُّوا بِهِ، وَالزُّبَيْرَ مُكْرَهَيْنِ، [فَأُخْرِجَ] (٨) طَلْحَةُ أَوَّلًا مِنْ بَيْتِهِ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ قَدْ حَفُّوا بِهِ، وَالزُّبَيْرَ مُكْرَهَيْنِ، إِنَّ أَخْرِجَ الزَّبَيْرَ وَكَيْمُ بْنُ جَبَلَةَ القَيْسِيُّ (١) يَحْدُوهُ بِسَيْفٍ مُشْهَرٍ مِنْ خَلَفِهِ، ثُمَّ أُخْرِجَ الزَّبَيْرَ وَقَدْ أَحْدَقَ بِهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ، وَمَالِكُ الأَشْتَرُ يَحْدُوهُ بِالسَّيْفِ مِنْ خَلْفِهِ حَدْوًا، حَتَى وَقَدْ أَحْدَقَ بِهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ، وَمَالِكُ الأَشْتَرُ يَحْدُوهُ بِالسَّيْفِ مِنْ خَلْفِهِ حَدْوًا، حَتَى خَضَرَا الْمَسْجِد، وَخَطَبَ عَلِيٌ رَضَقَلِيلَةُ عَنْهُ خُطْبَةً مَشْهُورَةً، وَصَفَ دُخُولَهُ فِي هَذَا كَضَرَا الْمَسْجِد، وَخَطَبَ عَلِيٌ رَضَقَلِيلَةُ عَنْهُ خُطْبَةً مَشْهُورَةً، وَصَفَ دُخُولَهُ فِي هَذَا الأَمْرِ، وَقِيلَ لِطَلْحَةَ: بَايعْ. فَبَايَعَ مُكْرَهًا، وَصَفَقَ عَلَىٰ يَدِهِ (١١) بِيَدِهِ الشَّلَاءِ، فَقَالَ الأَمْرِ، وَقِيلَ لِطَلْحَةَ: بَايعْ. فَبَايَعَ مُكْرَهًا، وَصَفَقَ عَلَىٰ يَذِهِ (١٣) بِيَدِهِ الشَّلَاءِ، فَقَالَ



 ⁽١) «الإبانة الكبير» رقم: (٢٩١٥).

⁽٢) في الأصل: (عمر)، والتّصويب من المصدر.

 ⁽٣) أبو عبد اللَّه المَذْحِجِي، تُوفِّي سنة ٧٥ هـ. «السِّير»: (١٥٨/٤)

⁽٤) «الجَلَح»: (ذِهَابِ شَعر مُقدَّم الرَّأس).

⁽٥) في الأصل: (الاخيلج لركن)، والتَّصويب من المَصدر.

⁽٦) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (٩٧٦١)، وابن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» رقم: (٤٠٧٦).

⁽٧) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد» و «التَّمهيد».

⁽A) في الأصل: (فلما خرج)، والتَّصويب من «الإرشاد» و «التَّمهيد».

⁽٩) زيادة في الأصل: (قد) مُهملة.

 ⁽١٠) رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ، صَحَابِي، أحدُ الأشرَاف الأبطَال، كان ذا دِينٍ وتَألُّهِ، أمَّره عُثمان على السَّند ثم البَصرة، وكان أحدَ مَن ثَار في فِتنة عُثمَان رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ، تُوفِّي سنة ٣٦ هـ. «السِّير»: (٣/ ٣١٥)

⁽١١) أي يدعليّ رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.



قَائِلٌ ''مِنْ أُخْرَيَاتِ النَّاسِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ! أَوَّلُ يَدِ صَفَّقَتْ عَلَىٰ يَدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِين يَدُّ شَلَّاءُ! وَاللَّهِ لَا يَتِمُّ هَذَا الْأَمْرُ. ثُمَّ بَايَعَ الزُّبَيْرُ عَلِيًّا عَلَىٰ هَذِهِ الصَّفَةِ مِنَ الإِكْرَاهِ '''.

وَرُوِيَ أَنَّهُمَا قَالًا: «بَايَعَتْهُ أَيْدِينَا، وَلَمْ تُبَايِعْهُ قُلُوبُنَا»(٣).

وَأَنَّ طَلْحَةً قَالَ: «بَايَعْتُ وَاللَّجُ عَلَىٰ قَفَيِّ (١)»(٥) يَعْنِي: السَّيْفَ.

[وَأَنَّهُمَا قَالَا بِالبَصْرَةِ](١): "بَايَعْنَاكَ عَلَىٰ أَنْ تَقْتُلَ قَتَلَةَ عُثْمَانَ "(١).

وَأَنَّ عَلِيًّا قَالَ: «بَايَعَانِي بِالْمَدِينَةِ، وَخَلَعَانِي بِالعِرَاقِ»(^).

فَكَيْفَ لَا تَكُونُ بَيْعَتُهُ - عَلَىٰ هَذَا الْوَجْهِ - فَاسِدَةً؟

قِيلَ: الإمَامَةُ كَانَتِ انْعَقَدَتْ قَبْلَ بَيْعَةِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ /رَضَالِيَّهُ عَنْهَا؛ فَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَا مُكْرَهَيْنِ عَلَىٰ البَيْعَةِ.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: أَوَّلُ يَدٍ صَفَّقَتْ عَلَىٰ يَدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ. يَعْنِي: فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ أَوَّلُ يَدِ مَنْ بَايَعَهُ؛ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّا بَايَعْنَاكَ عَلَىٰ أَنْ تَقْتُلَ قَتَلَةَ عُثْمَانَ. فَإِنَّهُ يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ

⁽A) ذكره إبرَاهيم البيهَقِي في «المَحَاسِن والمَسَاوِئ» ص (٢٣).



۱۸/ب

⁽١) قِيل: هو حَبيب بن ذُويب، صُرِّح به عند الطَبَري في «التَّاريخ». وقِيل: هو رجل من بني أَسَد، ذكره اليَعقُوبي في «التَّاريخ»،

⁽٢) أخرج بعضه الطّبري في «التّاريخ»: (١/ ٢٢٨ و ٤٣٥).

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣١٢٣٥).

⁽٤) زيادة في الأصل: (بيعتي) مُهملة الأول والثَّاني، لم تَرد في «التَّمهيد» و «الإرشاد».

⁽٥) أخرجه ابن الأعرَابي في "المُعجم" رقم: (٧٥٣)، ونُعيم بن حمَّاد في "الفتن" رقم: (٤٠٨).

⁽٦) في الأصل: (وإنما قالا)، والتَّصويب والاستدراك من «الإرشَاد» و «التَّمهيد».

⁽٧) ذكره البَاقلَّاني في «التَّمهيد» ص (٥٥٠)، وذكره اليَعقُوبي في «التَّاريخ» ص (٢٠٧) من قول الوَليدبن عُقبة.



صَحِيحًا؛ لِأَنَّ قَتْلَ الْجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ مَوْكُولٌ إِلَىٰ اجْتِهَادِ الإِمَامِ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْقَدَ لَهُ الأَمْرُ عَلَىٰ هَذَا الشَّرْطِ المَانِعِ مِنَ اجْتِهَادِهِ.

[قَالُوا](): فَقَدْ قَالَ عَبَّادُ () وَأَصْحَابُهُ: إِنَّ عَلِيًّا لَا يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ ().

قِيلَ: قِدْ بَيَّنَا أَنَّ الإِمَامَةَ انْعَقَدَتْ بِغَيْرِ [عَبَّادَ]('')؛ فَلَا يُوَّثُرُ قَوْلُهُ فِيهِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ [عَبَّادَ]('') كَانَ يَعْتَقِدُ مِثْلَ هَذَا فِي عُمَرَ أَيَّامَ خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَفِي عُثْمَانَ أَيَّامَ خِلَافَةِ عُثْمَانَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَيَّامَ خِلَافَةِ عُثْمَانَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلإَمَامَةِ فِي الْعَصْرِ وَهُوَ (') المُقلَّدُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَصْلُحَ لِلإِمَامَةِ مَنْ لَيْسَ لِلخِلَافَةِ فِي الْعَصْرِ وَهُو (') المُقلَّدُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَصْلُحَ لِلإِمَامَةِ مَنْ لَيْسَ لِلخِلَافَةِ فِي الْعَصْرِ وَهُو () المُقلَّدُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَصْلُحَ لِلإِمَامَةِ مَنْ لَيْسَ لِلْمَامَةِ أَيَّا كَانَ لَا يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ أَيَّامَ خِلَافَةِ غَيْرِهِ ('). وَهَذَا خَطَأً؛ لِأَنَّ عَلِيًّا كَانَ إِمَامًا لَا يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ أَيَّامَ خِلَافَةِ غَيْرِهِ (').

وَطَرِيقَةُ أُخْرَىٰ تَدُلُّ عَلَىٰ إِمَامَتِهِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ فِي التَّنْبِيهِ عَلَىٰ إِمَامَتِهِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ عَلَىٰ إِمَامَتِهِ: فَرَوَىٰ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (١٠): عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ نُؤَمِّرُ عَلَيْنَا بَعْدَكَ؟ عَلَيْنَا بَعْدَكَ؟

(٧) المُغني): (١٠/١/٢٠ و ٢٤٨). (٨) فوقها كلمة لعلها (لي).

(١٠) ﴿ الإِبانَةِ الكَبِيرِ ﴾ رقم: (٢٩٠٦).



⁽١) سقطت من الأصل، والاستدراك من االإرشادا.

⁽٢) هو عبَّاد بن سُليمان الصَّيمَري، أبو سَهل البَصري المُعتَزلِي، صَاحِب هِشَام بن عَمرو الفُوطي، ويُعرف أتباعه باسم العبَّادية، تُوفي سنة ٢٥٠ هـ. «طَبقات المُعتزلة»

⁽٣) «المُغنى»: (١٠/ ١/ ٦٠).

⁽٤) تصحَّفت في «الأصل» و «الإرشاد» إلى (عبادة) وقد خالفتُ مَنهجي لورودِهَا في المَوضع الأوَّل على الصَّواب.

⁽٥) تصحَّفت في «الأصل؛ و «الإرشاد» إلى (عبادة).

⁽٦) كذا في الأصل، ولعل صوابها: (غَير) أو (إلا).

⁽٩) وهذا قُول فَاسِد، بدليل رجَال الشُّوري باختيار عُمر رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُ، فكل واحد منهم يصلُح أن يكون إمامًا.



قَالَ: اإِنْ تُؤَمِّرُوا أَبَا بَكْرِ ؟ تَجِدُوهُ أَمِينًا مُسْلِمًا ، زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا ، رَاغِبًا فِي الآخِرَةِ ، وَإِنْ تُؤَمِّرُوا وَعُمَرًا ('') تَجِدُوهُ قَوِيًّا أَمِينًا ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ ، وَإِنْ تُؤَمِّرُوا عَلَيًّا . وَلَا أَرَاكُمْ فَاعِلِينَ . تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا ، يَأْخُذُكُمْ طَرِيقًا مُسْتَقِيمًا ('') ('') .

وَهَذَا فِيهِ تَنْبِيهٌ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ عَلَىٰ صِفَاتِ الإِمَامَةِ.

وَبِإِسْنَادِهِ (١): عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (٥)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: "تَمْرُقُ [مَارِقَةٌ بَيْنَ فِرْقَتَيْنِ بِالحَقِّ المُسْلِمِينَ، فَيَقْتُلُهَا أَوْلَىٰ أَحَدُ (٧) الطَّائِفَتَيْنِ بِالحَقِّ ا (٨). [مَارِقَةٌ بَيْنَ فِرْقَتَيْنِ بِالحَقِّ كَانَ مَعَ عَلِيٍّ فِي قِتَالِهِمْ الْأَنَّةُ كَانَ هُوَ المُسْتَحِقَّ لِقَتْلِهِمْ، لِأَنَّهُ كَانَ هُوَ المُسْتَحِقَّ لِقَتْلِهِمْ، يَعْنِي: الخَوَارِجَ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الجَبُّلِيِّ (١): لَيْسَ شَيْءٌ عِنْدِي فِي تَثْبِيتِ خِلَافَةِ عَلِيٍّ أَثْبَتَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةً (١١)(١١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (١١)؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ بَعْضِهِمْ:

(١) في الأصل: (عمرا). (٢) في المصدر: (يأخذ بكم الطَّريق المُستَقِيم).

(٣) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّ اللَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٨٥٩)، وأبو بكر البزَّار في «المُسند» رقم: (٧٨٣) من هذه الطَّريق.

(٤) الإبانة الكبير ، رقم: (٢٩١٣). (٥) الخُدري رَضَالِلَهُ عَنهُ.

(٦) في الأصل: (مارق بين فريس)، والتَّصويب من المَصدر.

(٧) زيادة ليست في جميع المَصَادر.

(٨) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١١٢٧٥)، ومُسلم في «الصّحيح» رقم:
 (١٠٦٤) من هذه الطّريق، وعندهما: (مارقة عند فرقة).

(٩) هو إسحَاق بن إبرَاهِيم، أبو القَاسِم، تُوفّي سنة ٢٨١ هـ. «السّير»: (١٣/ ٣٤٣)

(١٠) ابن عبد الرَّحمن بن عَوف الزُّهري، قيل: اسمه عبد اللَّه، وقيل: إسماعيل، تُوفِّي سنة ٩٤ هـ. «السَّيرة: (٤/ ٢٨٧)

(١١) زيادة في المَصدر: (والضَّحَّاكُ المِشَرَقي) وقد حذفَها المُؤلِّف رَحِمَهُٱللَّهُ لعدم إتيانه بروايته، وسيأتي ص (١٩٩).

(١٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِيَالِيُّهُ عَنْهُ في "المُسند" رقم: (١١٦٢١).



«يَقْتُلُهَا [أَوْلَىٰ](١) أَحَدُ(١) الطَّائِفَتَيْنِ بِالحَقِّ»(٩).

وَبِإِسْنَادِهِ (1): عَنْ عَلِيٍّ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ، قَالَ: أَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي: «إِذَا وُلِيتَ هَذَا الأَمْرَ؛ فَأَخْرِجْ أَهْلَ نَجْرَانَ مِنَ الحِجَازِ» (٥).

وَبِإِسْنَادِهِ^(٦): عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَمَّنْ إِنِ اسْتَشَرْتُمُوهُ /لَمْ تَهْلِكُوا، وَلَمْ تَضِلُّوا؟»

قَالُوا: بَلَيْ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

[قَالَ] (٧): «هُوَ ذَا، هُوَ عَلِيٌّ » وَعَلِيٌّ قَاعِدٌ.

ثُمَّ قَالَ: «وَازِرُوهُ، وَنَاجُوهُ (^)، وَصَدَّقُوهُ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَمَرَنِي بِمَا قُلْتُ لَكُمْ» (٩).

وَبِإِسْنَادِهِ (١٠): عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَعْلَمُ أُمَّتِي بِالسُّنَّةِ وَالقَضَاءِ بَعْدِي (١١): عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ» (١٢).

⁽١٢) أخرجه أبو عبد اللَّه الكُّنجي في "كِفَاية الطَّالب" ص (٣٣٢) من هذه الطَّريق.



1/19

⁽١) ليست في الأصل، وقد تقدَّمَت في الحديث.

⁽٢) في المَصدر: (يقتلهم أولى) وقد غيَّرها المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتُوافق مَا قَد أثبته.

 ⁽٣) أخرجها عنه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط». كِتاب السُّنة ـ رقم: (٦٠٥).

⁽٤) «الإبانة الكبير» رقم: (٢٩١٦).

⁽٥) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَيَّالِيَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٦٦١)، وعبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (١٩٣٧٣) وعندهما: (من جزيرة العرب) من هذه الطَّريق.

⁽٦) (الإبانة الكبير) رقم: (٢٩٢٣).

⁽٧) سقطت من الأصل، والاستدراك من المصدر. (٨) في المصادر: (ناصحوه).

⁽٩) أخرجه أبو بكر الآجُرِّي في «الشَّريعة» رقم: (١٧٦٥)، وأبن المَغَازلي في «مَنَاقِب عليّ» رقم: (٢٩٢) من هذه الطَّريق.

⁽١٠) ﴿ الْإِبَانَةِ الْكَبِيرِ ﴾ رقم: (٢٩٢٤).

⁽١١) في المَصدر المَطبُوع: (يعني).



وَبِإِسْنَادِهِ (١): عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ، قَالَ: قَالَتْ فَاطِمَةُ لِلنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: زَوَّجْتَنِي عَلِيًّا؛ أَحْمَشَ السَّاقَيْنِ (١)، عَظِيمَ البَطْنِ، قَلِيلَ المَشْيِ !

فَقَالَ النَّبِيُّ: ﴿ زَوَّجْتُكِ يَا بُنَيَّةُ أَعْظَمَهُمْ حِلْمًا، وَأَقْدَمَهُمْ سِلْمًا، وَأَكْثَرَهُمْ عِلْمًا» وَأَكْثَرَهُمْ عِلْمًا» (*).

وَبِإِسْنَادِهِ (''): عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّه وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ لَهُ، لَيْسَ بِفَرَّادٍ '' الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ لَهُ، لَيْسَ بِفَرَّادٍ '' قَالَ: قَالَ: فَأَرْسَلَ إِلَيَّ فَدَعَانِي، فَأَتَيْتُهُ وَأَنَا رَمِدٌ لَا أُبْصِرُ شَيْئًا، فَتَفَلَ فِي عَيْنِي، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اكْفِهِ أَذَى الحَرُّ وَالبَرْدِ ' فَمَا آذَانِي حَرُّ وَلَا بَرُدٌ ('').

وَبِإِسْنَادِهِ ('': عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ وَقَدْ أُتِيَ بِأَطْيَارٍ فَوْضِعَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: "[اللَّهُمَّ] ('') اثْتِنِي بِأَحَبِّ الخَلْقِ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي ". فَوُضِعَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: "[اللَّهُمَّ] ('') اثْتِنِي بِأَحَبِّ الخَلْقِ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي ". قَالَ: "اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ (^) " ('').

 ⁽٩) [مَّوضُوع] أخرجه الأُجُرِّي في «الشَّريعة» رقم: (١٦٨٨) بلفظ: (اللَّهم والي، اللَّهم والي)،
وابن عَسَاكِر ـ بألفاظ مختلفة ـ في «التَّاريخ»: (٢٤/ ٢٤٥ ـ ٢٥٩)، والعُقَيلي في «الضَّعفاء»:
(١/ ٤٦) من هذه الطَّريق.



⁽١) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانَة الكّبير».

⁽٢) أي دَقِيقَهُمَا.

⁽٣) أخرجه ابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٢٢/ ١٣٢)، وابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣٢٧٩٤) من هذه الطَّريق.

⁽٤) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكَبير».

 ⁽٥) أخرجه النَّسَائي في السُّنن الكُبرى، رقم: (٨٣٤٥)، وأبو بكر القَطِيعي في زياداته على
 افَضَائل الصَّحابة، رقم: (١٠٨٤) من هذه الطَّريق.

⁽٦) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكَبير».

⁽٧) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشَاد».

⁽٨) في «الإرشاد»: (اللَّهم إلي).



وَبِإِسْنَادِهِ ('': عَنْ جُمَيعٍ [التَّيْمِيِّ ('')] ('')، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَىٰ عَائِشَةَ وَأَنَا غُلَامٌ، فَذَكَرْتُ لَهَا عَلِيًّا، فَقَالَتْ: "مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحَبَّ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ مِنْهُ، وَلَا امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ مِنْهُ، وَلَا امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ مِنِ امْرَأَتِهِ» (ا).

وَبِإِسْنَادِهِ (°): عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ لَمَّا خَرَجَ إِلَىٰ تَبُوكَ، قَالَ لَهُ عَلِيٌّ: تُخَلِّفُنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ؟!

فَقَالَ: "أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ؟! إِلَّا النَّبُوَّةَ » (١٠). وَبِإِسْنَادِهِ (٧٠): عَنْ [بُرِيْدَةَ (٨٠)] (١٠)، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ إِلَىٰ اليَمَنِ مَعَ عَلِيِّ، فَرَأَيْتُ مِنْهُ جَفْوَةً، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَىٰ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَكُوْتُهُ إِلَيْهِ.

قَالَ: فَرَفَعَ النَّبِيُّ رَأْسَهُ، وَقَالَ: «أَلَسْتُ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلَىٰ.

⁽٩) في الأصل: (بردة)، والتَّصويب من المَصَادر.



⁽١) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانة الكبير».

⁽٢) هو جُميع بن عُمير، أبو الأسوَد الكُوفي. «تاريخ الإسلام»: (٣/٣)

⁽٣) في الأصل: (التميمي).

⁽٤) أخرجه النَّسائي في "السُّنن الكُبري" رقم: (٨٤٤٢)، وأبو يعلى المَوصِلي في "المُسند" رقم: (٤٨٥٧) من هذه الطَّريق.

⁽٥) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكبير».

⁽٦) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّ أَلِنَّهُ عَنْهُ في "فَضَائل الصَّحابة" رقم: (١٠٠٦) بهذا اللَّفظ من قول رسول اللَّه صَلَّ اللَّه عَلَيْه، أخرجه البُخَاري في "الصَّحيح" رقم: (٢٤١٦)، ومُسلم في "الصَّحيح" رقم: (٢٤٠٤) بلفظ: (غيرَ أنَّه لا نَبِيَّ بَعْدي) من هذه الطَّريق.

⁽٧) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانَة الكَبير».

⁽A) ابن الحُصَيب الأسلَمِي رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.



قَالَ: "فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ ؟ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ " (١).

وَفِي لَفْظِ آخَرَ^(٬)، رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهٔ عَلَيْه: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهْ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَاللَّهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» (٣).

وَفِي لَفْظِ آخَرَ^(٤)، رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْه مَرِيَّةٌ، وَأُمَّرَ عَلَيْهِمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَأَحْدَثَ فِي سَفَرِهِ شَيْئًا، فَتَعَاقَدَ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ.

قَالَ: فَدَخَلُوا عَلَيْهِ، فَقَالُوا ((): يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلِيًّا فَعَلَ كَذَا وَكَذَا. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، عَنْهُ، فَقَامَ الثَّانِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلِيًّا فَعَلَ كَذَا وَكَذَا. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ الثَّانِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلِيًّا فَعَلَ كَذَا وَكَذَا. وَقَامَ الرَّابِعُ، فَأَفْبَلَ فَقَامَ النَّابِعُ، فَقَالَ: « دَعُوا عَلِيًّا دَعُوا عَلِيًّا - ثَلَاثًا - ، فَإِنَّ عَلِيًّا مِنِّي، وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُ كُلُّ مُوْمِنِ وَمُوْمِنَةٍ (() (٧)

⁽٧) في «الإرشَاد»: (رواه شيخنا رَضَالِيَّهُ عَنْهُ في المُعتمد) وعنده: (مؤمن بعدي).



۱۹/ب

⁽١) أخرجه أبو بكر الأجُرِّي في «الشَّريعة» رقم: (١٧٠١)، وأبو عبد اللَّه رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٢٢٩٤٥) من هذه الطَّريق.

⁽٢) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكَبير».

 ⁽٣) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣٢٧٥٥)، وأبو بكر البزَّار في «المُسند» رقم:
 (٩٦٥٩) من هذه الطَّريق.

⁽٤) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانَة الكّبير».

⁽٥) كذا في الأصل، وفي "الإرشاد": (فقام رجل من الأربعة فقال).

⁽٩) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «الأمّالي» رقم: (١٠٣٥) دون قوله: (ومُؤمنة)، وأخرجه التَّرمذي في «الجَامِع» رقم: (٣٧١٢) بلفظ: (ما تريدون من علي؟) ثلاثًا، وزيادة: (كل مؤمن من بعدي) من هذه الطَّريق.

وَأَيْضًا بِإِسْنَادِهِ ('': عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَمَسَّكُ بِالْقَضِيبِ الْيَاقُوتِ الَّذِي غَرَسَهُ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ؛ فَلْيَتَمَسَّكُ بِحُبُّ عَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِب، ('').

وَبِإِسْنَادِهِ^(٣): عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ [يَقُولُ] (١٠) لِعَلِيِّ: «مَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ» (١٠).

وَفِي لَفْظِ آخَرَ^(٦)، رَوَاهُ [سَلْمَانُ^(٧)] (^{٨)}، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ لِعَلِيِّ: "يَا عَلِيُّ، مُحِبُّكَ مُحِبِّي، وَمُبْغِضُكَ مُبْغِضِي" (٩).

وَبِإِسْنَادِهِ (١٠): عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَا بَعَثْتُ عَلِيًّا فِي

(١) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانة الكبير».

- (٢) [مُوضُوع] أخرجه بلفظ قريب، أبو بكر القطيعي في زياداته على «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (١١٣٢)، وابن المَغَازلي في «مُنَاقِب عَلَيّ» رقم: (٢٦٣)، وابن الجَوزي في «المَوضُوعَات» رقم: (٧٢٧)، والقَزويني في «التَّدوين في أخبَار قَزوِين»: (١/ ١٩٨)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٢٤/ ٤٢) من هذه الطَّريق.
 - (٣) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانة الكبير».
 - (٤) في الأصل: (ففل).
- (٥) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ أبو القاسِم البغوي في المُعجم الصَحابة؛ رقم: (٢٥١٨)، وأخرجه أبو عبد اللَّه رَجَالِيَلُهُ عِنْهُ في المُسند؛ رقم: (٢٦٥٠٧) بلفظ: (لا يُبغضُك مُؤمِنٌ، ولا يُحبُّك مُنَافِق) من هذه الطَّريق.
 - (٦) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانَة الكَبير».
 - (٧) الفَّارسِي رَضِوَاٰلِنَّهُ عَنْهُ.
 - (٨) في الأصل: (سليمان).
- (٩) أخرجه ابن المَغَازلي في «مناقِب عليّ» رقم: (٢٣٣)، وأبو بكر البزّار في «المُسند» رقم:
 (٢٥٢١)، والطّبراني في «المُعجم الكبير»: (٦٠٩٧)، واللّالكَاني في «شَرح أُصُول اعتقاد أهل السُّنة» رقم: (٢٤٠٤) من هذه الطّريق.
 - (١٠) لم أجده في المطبُّوع من الإبانة الكبير؟.





سَرِيَّة قَطُّ إِلَّا رَأَيْتُ جِبْرِيلَ عَنْ يَمِينِهِ، وَمِيكَائِيلَ عَنْ يَسَارِهِ، وَسَحَابَةٌ تُظِلُّهُ، حَتَّىٰ يَرْزُقَهُ اللَّهُ الظَّفَرَ» (١).

وَبِإِسْنَادِهِ (''ُ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِعَلِيِّ: «يَا عَلِيُّ، أَنْتَ مِنْي وَأَنَا مِنْكَ، وَأَنْتَ أَخِي وَصَاحِبِي "(").

وَبِإِسْنَادِهِ (1): عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي أَوْفَىٰ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ أَجْمَعَ مَا كَانُوا، فَقَالَ: «يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، لَقَدْ أَرَانِيَ عَلَىٰ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، لَقَدْ أَرَانِيَ اللَّهُ مَنَازِلَكُمْ مِنْ مَنْزِلِي».

قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ بِيَدِ عَلِيٌ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مَنْزِلَتِي؟» (٥)

⁽٥) [موضُّوع] أخرجه أبو بكر البزَّار في «المُسند» رقم: (٣٢٤٣)، وخَيثَمة بن سُليمان في اجُزء في حَديثه» ص (١٢١) من هذه الطَّريق.



⁽۱) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ أبو عبد اللَّه الكَنجي في "كفَاية الطَّالب" ص (١٣٤) من حديث ابن مسعُود رَضِوَّالِلَهُ عَنْهُ مَرفُوعًا، وأخرجه أبو عبد اللَّه رَضِوَّالِلَهُ عَنْهُ في "المُسند" رقم: (١٧١٩)، وابن أبي شَيبة في "المُصنَّف" رقم: (٣٢٧٥٧) من حديث الحَسَن بن عَلي رَضِوَّالِلَهُ عَنْهُا مَوقُوفًا، لفظ الأوَّل: (كان رسُول اللَّه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يبعثُه بالرَّاية جِبريل عَن يمينِه ومِيكَائِيل عَن شِمَاله لا ينصَرفُ حتَّى يُفتَح له) من هذه الطَّريق.

⁽٢) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكَبير».

 ⁽٣) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٢٤/ ٥٣)، وأبو بكر الآجُرِّي في «الشَّريعة» رقم: (١٩٢٠)، وأخرج شَطرَه الأوَّل البُخاري في «الصَّحيح» رقم: (١٩٥١) من حديث البَرَاء رَضِّوَالِلَهُ عَنْهُ، وأخرجه أبو عبد اللَّه رَضِّوَالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٨٥٧) وابن أبي شيبة في «المُصنَف» رقم: (٣٠٠٠) كِلاهُما من حَديث عَلي رَضِّوَالِلَهُ عَنْهُ، وأخرجَا شَطرَه الثَّاني؛ الأول برقم: (٢٠٤٠) والثَّاني برقم: (٢٧٢٨) كِلاهُما من الطَّريق المُثبتة.

⁽٤) لم أجده في المطبُوع من "الإبانَة الكَبير"، أخرجه عنه ابن الجَوزي في "العِلل المُتنَاهِية" رقم: (٤٠٢) من هذه الطَّريق.



وَبِإِسْنَادِهِ ('': عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِذْ أَقْبَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضَّالِيَهُ عَنْهُ، فَلَمَّا بَصُرَ بِهِ، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ آدَمَ فِي عِلْمِهِ، وَإِلَىٰ نُوحٍ فِي حِكْمَتِهِ، وَإِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ فِي خُلَّتِهِ ('')؛ فَلْيَنْظُرْ إِلَىٰ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ('').

وَبِإِسْنَادِهِ (''): عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى لِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا دَارُ العِلْم، وَعَلِيٌّ بَابُهَا» ('').

وَفِي لَفْظِ آخَرَ (٦): «أَنَا مَدِينَةُ العِلْم، وَعَلِيٌّ بَابُهُا» (٧).

وَفِي لَفْظٍ آخَرَ^(^)، رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِٱلسَّلَامْ: «أَنَا مَدِينَةُ العِلْمِ،

⁽A) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكَبير ٩.



⁽١) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكَبير»، نَقَله عنه شَمس الدِّين الذَّهبي في «مِيزان الاعتِدَال»: (٩٩/٤)

⁽٢) في المَصّادر: (حلمه).

 ⁽٣) أخرجه أبو حَفص ابن شَاهين في «شَرح مذاهِب أهل السُّنة» رقم: (١٠٧)، وأبو نَعِيم الأصبَهَاني في «فَضَائل الخُلفاء الرَّاشدين» رقم: (٤٢)، وابن الجَوزي في «المَوضُوعَات»: (٩٩٧) من حديث أبي الحَمْرَاء رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ، وقال. في هذه الطَّريق.: (حديث مَوضُوع).

⁽٤) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانَة الكَبير».

 ⁽٥) [مَوضُوع] أخرجه أبو بكر القطيعي في زياداته على "فَضَائل الصَّحابة" رقم: (١٠٨١)،
 والتُّرمِذي في "الجَامِع" رقم: (٣٧٢٣)، وابن الجَوزي في "المَوضُوعَات": (٢/ ١١١ و ١١٢)
 بلفظ: (دار الحِكمة) من هذه الطَّريق.

⁽٦) لم أجده في المطبُوع من الإبانة الكبير.

 ⁽٧) [مَوضُوع] أخرجه أبو نَعيم في «مَعرفة الصَّحابة» رقم: (٣٤٧)، والخَطِيب في «تَلخِيص
المُتشَابه» رقم: (٣٦٩)، وابن المَغَازلي في «مَناقِب عَليّ» رقم: (١٢٢)، وابن الجَوزي في
«المَوضُوعَات»: (٢/ ١١٢) من هذه الطَّريق.



وَعَلِيٌّ بَابُهَا ﴾ (١)

وَبِإِسْنَادِهِ ('': عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ عُقَيلِ (")، قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضَالِلهُ عَنْ الْعَلَىٰ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضَالِلهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ فَيُجِيبُهُ فِيهِ -: « لَا أَبْقَانِي اللَّهُ بَعْدَكَ (١)، اللَّهُ بَعْدَك (١)،

وَبِإِسْنَادِهِ (**): عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ إِلَىٰ اليَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَبْعَثُنِي وَأَنَا حَدَثُ السِّنِّ، لَا عِلْمَ لِي فِي القَضَاءِ ؟! قَالَ: *فَانْطَلِقْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي دَلِيلَكَ، وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ». قَالَ: فَمَا شَكَكْتُ فِي قَضَاءٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ (1).

- (۱) [مَوضُوع] أخرجه الطَّبري في "تهذيب الآثار" رقم: (١٤١٥)، وأبو الحَسن ابن المَقَابري في «جُزء فيه حَدِيثه» رقم: (٤٦)، والطَّبراني في «المُعجم الكَبير» رقم: (١١٠٦١)، وابن عَدِي في «الكَامِل»: (١/ ٣١١)، والحَاكِم في «المُستدرك» رقم: (٤٧٠١) و (٤٧٠١)، والخَطيب في «التَّاريخ»: (٥/ ٤٧١) و (٨/ ٥٥)، وابن الجَوزي في «المَوضُوعَات»: (٢/ ١١٢ ـ ١١٥) من هذه الطَّريق.
- (٢) لم أجده في المطبُوع من «الإبانة الكبير»، وذكره عنه ابن شَهر آشُوب في «مَنَاقِب آل أبي طَالبِ» (١/ ٣١١).
 - (٣) الخُزَاعِي البَصري. ﴿التاريخِ الكبيرِ ١: (٨/ ٢٩٢)
- (1) ذكره مُحب الدِّين الطَّبري في "الرِّياض النَّضرة": (٣/ ١٦٦) من هذه الطَّريق، وأخرجه ابر أبي الدُّنيا في "مَقتل عَليّ" رقم: (٩٨) من حديث سِمَاك بن حَرب، وأخرجه البلَاذُري في «أنسَاب الأشرَاف»: (٢/ ٩٩) بلفظ: (لا أبقاني اللَّهُ لمُعضلة ليسَ لَها أبُو حَسَن)، وأخرجه ابن شَاهين في "التَّرغيب في فَضَائل الأعمَال" رقم: (٣٣٤) بلفظ: (لا أبقاني اللَّهُ بأرض لستَ بها يا أبا الحَسَن)، وأخرجه ابن ظَبَرُزَدَ في "جُزء في حَدِيثه" رقم: (٢) بلفظ: (أبا حَسَن، لا أبقاني اللَّهُ لشديدةٍ لستَ لها، ولا في بلدِ لستَ فيه) جميعُهم من طُرقٍ مُختلِفة.
 - (٥) لم أجده بهذا اللَّفظ في المطبُّوع من «الإبانَة الكّبير»، وقد ورد برقم (٢٩٢٠) بلفظ مُغاير.
- (٦) أخرجه ابن عَرفَة في الجُزء في حَدِيثه (وقم: (٧٦)، وأخرجه أبو دَاوُد في السُّنن (وقم: (٣٥٨))، وأبو يعلَى المَوصِلي في المُسند (وقم: (٤٠١) وعندهم: (سَيهدِي قَلبَك).





وَبِإِسْنَادِهِ ('): عَنْ جَابِرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ: "يَا عَلِيُّ، لَوْ أَنَّ أُمَّتِي [أَبْغَضُوكَ] (')، لَأَكَبَّهُمُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنَاخِرِهِمْ فِي النَّارِ " (").

وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَىٰ أَنَّهُ مِمَّنْ تَصْلُحُ لَهُ الْخِلَافَةُ رَضِيَاللَّهُ عَنهُ.

وَيُعَضَّدُ ذَلِكَ ـ أَيْضًا ـ : مَا يَنْضَمُّ إِلَيْهِ مِنْ زُهْدِهِ، وَحُسْنِ سِيرَتِهِ:

فَرَوَىٰ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (١٠): عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ [عُمَيْرٍ (٥٠)] (٦٠)، عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ اسْتَعْمَلَهُ عَلَىٰ (٧٠) عَمَل، قَالَ: فَقَالَ لِي: "رُحْ إِلَيَّ عِنْدَ الظُّهْرِ».

قَالَ: فَرُحْتُ، وَإِذَا لَا حَاجِبَ وَلَا بَوَّابَ، فَدَخَلْتُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، وَإِلَىٰ جَانِيهِ كُوزٌ فِيهِ مَاءٌ وَقَدَحٌ. قَالَ: فَدَعَا بِظَبْيَةَ ـ يَعْنِي: الجِرَابَ الصَّغِيرَ ـ فَأْتَىٰ بِهَا، فَحَسَبْتُ أَنَّ فِيهَا جَوْهَرًا أَوْ لُؤْلُوًا. قَالَ: فَكَسَرَ الخَاتَمَ، ثُمَّ صَبَّ فِي القَدَح، فَإِذَا سَوِيقٌ، فَشَرِبَ وَسَقَانِي. قَالَ: فَلَمْ أَصْبِرْ أَنْ قُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَبِالعِرَاقِ سَوِيقٌ، فَشَرِبَ وَسَقَانِي. قَالَ: فَلَمْ أَصْبِرْ أَنْ قُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَبِالعِرَاقِ تَصْنَعُ هَذَا؟! [العِرَاقُ](٨) أَكْثَرُ خُبْزًا، وَأَكْثُر طَعَامًا!

فَقَالَ: «مَا إِنْسَانٌ أَحْفَظَ لِمَا تَرَىٰ [مِنِّي](١)، إِذَا خَرَجَ رِزْقِي أَوْ عَطَائِي،

⁽٩) بياض بقدر كلمة، والاستدراك من «الإرشاد».



⁽١) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكَبير».

⁽٢) في الأصل: (يبغضوك) مُهملة، والتَّصويب من المّصادر.

 ⁽٣) أخرجه - بهذا اللَّفظ ـ ابن عَدِي في «الكَامل»: (٣/ ٣٠٣)، وأخرجه أبو حَفص ابن الزَّيات في «جُزء في حَديثه» رقم: (٥)، وابن المَغَازلي في «مَناقِب عَليّ» رقم: (٣٤٠)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٢٤٠) ٢٤٠ و ٦٦) بزيادة ألفَاظ، من هذه الطَّريق.

⁽٤) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانَة الكَبير».

⁽٥) أبو عَمرو ، وقيل: أبو عُمر الكُوفي، تُوفّي سنة ١٣٦ هـ. •السّير •: (٥/ ٤٣٨)

⁽٦) في الأصل: (عمر)، والتَّصويب من «الإرشّاد».

⁽٧) لعل صوابها: (عليّ على) ولعل النَّاسِخ ظنَّها تكرارًا، وقد تكون قد سقطت من الأصل.

⁽A) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشّاد».



ابْتَعْتُ مِنْهُ مَا يَكْفِينِي، وَأَكْرَهُ إِنْ [أُفْنِيَ فَيُزْدَادَ] () فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَكْرَهُ أَنْ أَذْ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَكْرَهُ أَنْ أَذْ اللهِ عَلَيْهِ عِنْ غَيْرِهِ، وَأَكْرَهُ أَنْ أَذْ اللهِ عَلَيْهَا».

قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَخُتِمَتْ، ثُمَّ رُفِعَتْ(١).

وَبِإِسْنَادِهِ ("): عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ (")، قَالَ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضَالِلُهُ الْ يُؤْتَىٰ بِغَلَّةِ مَالِهِ (") مِنْ يَنْبُعَ ـ وَهُوَ بِالكُوفَةِ ـ فَيَأْكُلُ مِنْهُ الزَّيْتَ وَالْعَجْوَةَ، وَيَجْعَلُ لَهُ ثَرِيدًا بِزَيْتٍ، فَيَأْكُلُ وَيُطْعِمُ النَّاسَ اللَّحْمَ، وَرُبَّمَا أَكَلَ اللَّحْمَ (").

وَبِإِسْنَادِهِ (٧): عَنْ جُنْدُبٍ (٨): أَنَّ عَلِيًّا قَدَّمَ إِلَيْهِ لَحْمَ غَثْ، فَقِيلَ لَهُ: نَجْعَلُ لَكَ فِيهِ [سَمْنًا] (٩)؟

⁽٩) في الأصل: (سمن)، والتَّصويب من «الإرشَاد».



⁽١) تصحَّفت في الأصل إلى: (افنا فره اد) والتَّصويب من "الوَرع" رواية المرُّوذِي.

⁽٢) أخرجه ـ باختلاف ألفاظ ـ ابن أبي الدُّنيا في «الجُوع» رقم: (٢٣٧)، وفي «الورع» رقم: (١٢٧)، أبو نَعيم في «حِلية الأولياء»: (١/ ٨٢)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (١٢/ ٤٨٧) من هذه الطَّريق.

⁽٣) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكَبير».

⁽٤) ابن عَلِي زين العَابِدين بن الحُسين رَضَيَالِلَهُ عَنْاهُم، أبو عبد اللَّه الهَاشِمي، تُوفِّي سنة ١٤٨ هـ. «السّيرة: (٦/ ٢٥٥)

⁽٥) زيادة في الأصل: (فيامر) مُهملة.

⁽٦) ذكره أبو العبَّاس الحِميَري في "قُرب الإسنَاد» رقم: (٣٩١)، وأبو جَعفَر الإسكَافي في «المِعيَار والمُوازَنة» ص (٢٤٢) من هذه الطَّريق.

 ⁽٧) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكبير»، ومن طريقه أبو عبد اللَّه الكَنجي في «كِفَاية الطَّالب»
 ص (٣٩٧)، وذكره عنه أبو جَعفر ابن شَهر آشُوب في «مَناقِب آل أبي طَالب»: (١/ ٣٦٨).

⁽٨) لعله جُندُب بن زُهير بن الحَارث الغَامِدي الأزدي، كان على رَجَّالة عَلى بن أبي طَالب، وتُتِلَ يَوم صِفِّين. «تاريخ دِمَشق»: (١١/ ٣٠٣)

فَقَالَ: "إِنَّا لَا نَأْكُلُ أُدْمَيْن جَمِيعًا" (١).

وَبِإِسْنَادِهِ (''): عَنْ زَاذَانَ ('')، قَالَ: خَرَجَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُ إِلَىٰ السُّوقِ، فَمَرَّ غِلْمَانُ أَهْلِ السُّوقِ بِكَرَاسِيهِمْ، فَحْرَّقَ ('' غُلَامٌ مِنْهُمْ قَمِيصَ عَلِيٍّ. ١٠٠، السُّوقِ، فَمَرَّ غِلْمَانُ أَهْلِ السُّوقِ بِكَرَاسِيهِمْ، فَحْرَّقَ ('' غُلَامٌ مِنْهُمْ قَمِيصَ عَلِيٍّ. ١٥٠، قَالَ: فَرَأَيْتُهُ أَخَذَ مَكَانَ الخَرْقِ، ثُمَّ مَشَىٰ إِلَىٰ الخَيَّاطِينَ، فَقَامَ [عَلَيْهِمْ] (۱۰)، قَالَ: ﴿ خِيطُوا لِي هَذَا، بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ ﴿ .

قَالَ: فَخَاطُوهُ، وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُمْ (٦).

[وَبِإِسْنَادِهِ(٢)] (٨): عَنْ صَالِحٍ (١) ـ بَيَّاعِ الأَكْسِيَةِ ـ ، عَنْ جَدَّتِهِ، قَالَتْ: رَأَيْتُ عَلِيًا اشْتَرَىٰ تَمْرًا بِدِرْهَمٍ، فَحَمَلَهُ فِي مِلْحَفَتِهِ، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَلَا نَحْمِلُهُ عَنْك؟

فَقَالَ: «صَاحِبُ العِيَالِ أَحَقُّ بِحَمْلِهِ» (١٠).

⁽١٠) أخرجه أبو القَاسِم البَغَوي في امُعجم الصَّحابة» رقم: (٢٥٤١) من هذه الطَّريق، وعنده: (أبو العِيَال)، و أخرجه البُخَاري في «الأدب» ـ المُفرد ـ رقم: (٥٥١) بلفظ: (لا، أبو العِيَال أحقُّ أن يَحمِل).



⁽١) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽٢) لم أجده في المطبُوع من «الإبانة الكبير».

 ⁽٣) أبو عُمر الكِندي، تُوفّي سنة ٨٢ هـ. «السّير»: (٤/ ٢٨٠)

⁽٤) مُهملة في الأصل.

⁽٥) في الأصل: (عليهن)، والتَّصويب من «الإرشَاد».

 ⁽٦) ذكره أبو جعفر ابن شَهر آشُوب في "مَنَاقِب آل أبي طَالب" (١/ ٣٦٥) عن كتاب "خِصَال
 الكَمَال وبعض ما روي في منَاقِب الرِّجال" لأبي الجَيش البَلخِي.

⁽٧) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكَبير»، ومن طريقه أبو عبد اللّه الكَنجي في «كِفَاية الطَّالب» ص (٣٩٧) باللّفظ المُثبت.

⁽A) بياض في الأصل بقدر كلمة.

⁽٩) «تهذيب الكَمَال»: (١٠٦/١٠٠).



وَبِإِسْنَادِهِ ('': عَنْ [أبِي] '' مَطَرِ ('')، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا اشْتَرَىٰ قَميصًا بِثَلَانُهُ دَرَاهِمَ، فَلَبِسَهُ، فَإِذَا هُوَ بَيْنَ الرَّسْغَيْنِ إِلَىٰ الكَفَيْنِ ('')، فقال: «الحَمْدُ للَّهِ الَّذِي مَذَا مِنْ رِيَاشِهِ، أُوَادِي بِهِ سَوْأَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ " ('').

وَبِإِسْنَادِهِ (1): عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: مَا [رُؤِيَ] (٢) عَلَىٰ عَلِيُ مِنْ بَيْتِ مَالِنَا (٨) حَتَّىٰ فَارَقَ الأَحْيَاءَ - أَوِ: الدُّنْيَا - إِلَّا جُبَّةً مَحْشُوَّةً وَخَمِيصَةً (١). مِنْ بَيْتِ مَالِنَا (٨) حَتَّىٰ فَارَقَ الأَحْيَاءَ - أَوِ: الدُّنْيَا - إِلَّا جُبَّةً مَحْشُوَّةً وَخَمِيصَةً (١). وَبِإِسْنَادِهِ (١١): عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الحَارِثِ (١١)، قَالَ: كَانَ يُقَسِّمُ بَيْتَ المَالِ، وَيَقُولُ:

⁽١١) ابن نَوفَل، أبو مُحمَّد الهَاشِمي، وَلِيَ البَصرة لابن الزُّبير، تُوفِّي سنة ٨٤ هـ. «السِّير»: (٣/ ٥٢٩)



⁽١) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانَة الكّبير».

⁽٢) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

 ⁽٣) البصري الجُهني. «الجَرح والتَّعديل» لابن أبي حَاتِم: (٩/ ٤٤٥)

⁽٤) في المَصَادر: (الكعبين)، وفي االإرشاد»: (الرصغ إلى الكعبين).

 ⁽٥) أخرجه مُختصرًا ابن قُتيبة في «غَريب الحَديث» (٢/ ٨٨)، وأخرجه أبو عبد اللَّه رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ في «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (١٢١٥)، وعَبد بن حُميد في «المُسند» ـ المُنتخب ـ رقم: (٩٦)، وأبو يعلى المَوصِلي في «المُسند» رقم: (٩٩) بلفظ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مِنَ الرَّيَاشِ، مَا أَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ، وَأُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي) من هذه الطَّريق.

⁽٦) لم أجده في المطبُوع من "الإبانَة الكَبير".

⁽٧) رسمها في الأصل: (راي).

⁽٨) أي البَصرة.

⁽٩) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٢٨٢٥٠) بلفظ: (مَا رَزَأَ عَلِيٌّ مِنْ بَيْتِ مَالِنَا حَتَّى فَارَقَنَا إِلَّا جُبَّةً مَحْشُوَّةً وَخَمِيصَةً دَرَابَجَرْدِيَّةً) من هذه الطَّريق.

⁽١٠) لم أجده في المطبُوع من «الإبانَة الكَبير».

وَكُـلُّ جَـانِ يَسدُهُ إِلَـيٰ فِيهُ*''

هَــذَا جَــنَــايَ(١) وَخِــيَــارُهُ فِيهُ

وَبِإِسْنَادِهِ (٣): عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ (١): أَنَّ عَلِيًّا أَتَىٰ بِالمَالِ، فَأَقْعَدَ بَيْنَ يَدَيْهِ الْوَزَّانَ وَالنَّقَّادَ، وَيُكُوِّمُ كَوْمَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَكَوْمَةً مِنْ فِضَّةٍ، فَقَالَ: «حَمْرَاءُ يَا حُمْرُ، وَبَيضَاءُ يَا بِيضُ، غُرِّي غَيْرِي».

وَيَقُولُ:

هَــذَا جَـنَايَ وَخِـيَـارُهُ فِيهُ وَكُـلُ جَـانِ يَـدُهُ إِلَـىٰ فِيهُ (٥)

وَبِإِسْنَادِهِ^(۱): عَنْ عَاصِمِ بْنِ مِهْذَارِ^(۱)، قَالَ: قَدِمَ عَلَىٰ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَالٌ مِنْ أَصْفَهَانَ، قَالَ: فَكَانَ مَعَ المَالِ رَغِيفٌ، فَقَسَّمَهُ أَسْبَاعًا، فَجَعَلَ عَلَىٰ كُلِّ مَالٌ مِنْ أَصْفَهَانَ، قَالَ: فَكَانَ مَعَ المَالِ رَغِيفٌ، فَقَسَّمَهُ أَسْبَاعًا، فَجَعَلَ عَلَىٰ كُلِّ مَالًا مِنْ أَصْفَهَانَ، فَجَعَلَ عَلَىٰ كُلِّ مَا أَسْبَاعًا، فَجَعَلَ عَلَىٰ كُلِّ مُنْ أَصْفَهَانَ، فَالَدَ فَكَانَ مَعَ المَالِ رَغِيفٌ، فَقَسَّمَهُ أَسْبَاعًا، فَجَعَلَ عَلَىٰ كُلِّ مُنْ أَصْفَهَانَ، فَالَد فَكَانَ مَعَ المَالِ رَغِيفٌ، فَقَسَّمَهُ أَسْبَاعًا، فَجَعَلَ عَلَىٰ كُلِّ مُنْ أَصْفَهُانَ، قَالَ: فَكَانَ مَعَ المَالِ رَغِيفًا مَا يَالِمُالِ مَعْ المَالِ رَغِيفًا مَالَ اللّهُ مِنْ أَصْفَهَانَ، فَاللّهُ مِنْ أَصْفَهَانَ، فَاللّهُ مِنْ أَصْفَهُانَ مَعْ المَالِ رَغِيفًا مَا أَسْبَاعًا، فَجَعَلَ عَلَىٰ كُلّ

⁽A) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن هِلَال النَّقفي في «الغَارات»: (١/ ٥١)، وأبو بكر البيهقي في «السُّنن=



⁽١) في الأصل: (جنائي)، وفوقها: (غير مهموز).

⁽٢) ذكره - بلفظ قَريبٍ - ابن عبد البر في «العِقد الفريد»: (٥/ ٦٢) عن أبي الحَسن المَدَائِني.

⁽٣) لم أجده في المطبُوع من «الإبانة الكبير».

⁽٤) مُحمَّد بن عَليّ زِين العَابدين بن الحُسين رَضِيَالِلَهُ عَنْفُرُ، أَبو جَعفر البَاقِر، تُوفِّي سنة ١١٤ هـ. «السِّيرِ»: (٤٠١/٤)

⁽٥) أخرجه القاسِم بن سَلام في "الأموال" رقم: (٦٧٥)، وابن عَسَاكر في "التَّاريخ": (٢٤/ ٤٧٨) من هذه الطَّريق، وأبو مُحمَّد ابن قُتبة في "غَريب الحَديث": (٢/ ٩٦) وفي "عُيون الأخبَار" ص (٢٢) عن الأصمَعِي به، ولفظه عندهم: (يَا حَمْرَاءُ وَيَا بَيْضَاءُ، احْمَرًي وَابْيَضِّي وَغُرِّي غَيْري) من هذه الطَّريق.

⁽٦) لم أجده في المطبُّوع من «الإبانّة الكّبير».

 ⁽٧) كذا في الأصل، وفي المَصَادر: (عاصم بن كُليب عن أبيه) وفي «الإرشَاد»: (عاصم بن بهدلة) ولم أقف للمُثبت على ترجمة.



وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو طَالِبٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الفَتْحِ (١) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ حُبْشِيِّ [بْنِ] " ١/٢١ جُنَادَةً (٦)، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ /فَقَال: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَةٌ فَلْيَقُمْ. فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا خَلِيفة رَسُولِ اللَّهِ، وَعَدَنِي النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ بِثَلَاثِ حَثَيَاتٍ مِنْ تَمْرٍ.

قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِحُالِلَّهُ عَنْهُ: [أَرْسِلُوا] (١) إِلَىٰ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ. فَقَالَ: يَا أَبَا الحَسَنِ، إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهِ صَلَّةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَدَهُ أَنْ يُحْثَىٰ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ مِنْ تَمْرٍ، فَاحْتُهَا لَهُ. فَحَثَاهَا لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِب رَضَالِلَهُ عَنهُ.

فَقَالَ أَبُو بَكْرِ رَضَىٰٓلِلَّهُ عَنْهُ: عُدُّوهَا. فَعَدُّوهَا، فَوَجَدُوهَا فِي كُلِّ حَثْيَةٍ سِتِّينَ تَمْرَةُ لَا تَزِيدُ وَاحِدَةً عَلَىٰ الأُخْرَىٰ، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ لِي لَيْلَةَ الهِجْرَةِ ـ وَنَحن خَارِجَانِ مِنَ الغَارِ نُرِيدُ الْمَدِينَةَ ـ: «يَا أَبَا بَكْرِ، كَفِّي وَكَفُّ عَلِيٍّ فِي الْعَدْلِ سَوَاءٌ»(٥).

وَحَدَّثَنَاهُ(١) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ



الكبير ، رقم: (١٣١٢١)، وأخرجه ـ باختلاف لفظ ـ عبد اللَّه بن أحمد في زياداته على افضائل الصَّحابة الرقم: (٩١٣)، وأبو نَعيم في ﴿ حِلية الأولَياء الذِّ ٣٠٠) من هذه الطَّريق.

⁽١) العُشَاري، تُوفّي سنة ٤٥١ هـ. «السّير»: (١٨/ ٤٨)

⁽٢) في الأصل: (عن).

⁽٣) أبو الجَنُوبِ السَّلُولي رَضِحُالِلَّهُ عَنْهُ، صَحَابِي. "تاريخ الإسلام": (٢/ ٦٢٦)

⁽٤) رسمها في الأصل: (ان يقيلوا) مُهملة.

⁽٥) [مَوضُوع] أخرجه أبو بكر الخَطيب في «التَّاريخ»: (٦/ ١٨٠)، وابن المَغَازلي في "مِناقِب عَلَيَّ اللَّهِ الدَّيلمي في «المُسند» ـ الغَرَّائب المُلتقَطَة ـ رقم: (٣٠٩٥)، والطُّوسي في «الأمّالي» رقم (١٠٠/ ٩)، وابن الجَوزي في «العِلل المُتناهِية» رقم: (٣٣٧)، والذَّهبي في «مِيزان الاعتِدَال»: (١/ ١٤٦) من هذه الطّريق.

⁽٦) أي أبو طَالب العُشَاري،

رَضَىٰ لِللَّهُ عَنْهُ: «تَحَبَّبُوا إِلَىٰ الْأَشْرَافِ وَتَوَدَّدُوا، وَاتَّقُوا عَلَىٰ أَعْرَاضِكُمْ مِنَ السَّفْلَةِ، وَاغْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَتِمُّ شَرَفٌ إِلَّا بِولَايَةِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِىٰ لِللَّهُ عَنْهُ، (۱).

وَحَدَّثَنَاهُ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ حُدَيْفَة (٢) رَضَّ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: [أَتَى] (٣) عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ [رَجُلَان] فَسَأَلَاهُ عَنْ طَلَاقِ الأَمَةِ، فَقَامَ مَعَهُمَا، فَمَشَىٰ حَتَّىٰ أَتَىٰ حَلْقَةً فِي المَسْجِدِ فِيهَا رَجُلٌ أَصْلَعُ، فَوقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّهَا الأَصْلَعُ، مَا تَرَىٰ فِي طَلَاقِ المَسْجِدِ فِيهَا رَجُلٌ أَصْلَعُ، فَوقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّهَا الأَصْلَعُ، مَا تَرَىٰ فِي طَلَاقِ المَسْجِدِ فِيهَا رَجُلٌ أَصْلَعُ، فَوقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّهَا الأَصْلَعُ، وَقَالَ لَهُمَا عُمَرُ: الأَمْةِ ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ، ثُمَّ أَوْمَا بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةِ وَالوُسْطَىٰ، وَقَالَ لَهُمَا عُمَرُ: تَطُلِيقَتَانِ. فَقَالَ أَحَدُهُمَا: سُبْحَانَ اللَّهِ! جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ، وَأَنْتَ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، تَطُلِيقَتَانِ. فَقَالَ أَحَدُهُمَا: سُبْحَانَ اللَّهِ! جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ، وَأَنْتُ مَيْنُ المُؤْمِنِينَ، مَشَيْتَ مَعَنَا حَتَّىٰ وَقَفْتَ عَلَىٰ هَذَا الرَّجُلِ، فَسَأَلْتَهُ، فَرَضِيتَ مِنْهُ أَنْ أُومَا إِلَيْكَ؟! مَشَيْتَ مَعَنَا حَتَّىٰ وَقَفْتَ عَلَىٰ هَذَا الرَّجُلِ، فَسَأَلْتَهُ، فَرَضِيتَ مِنْهُ أَنْ أَوْمَا إِلَيْكَ؟! فَقَالَ لَهُمَا: أَمَا تَدْرِيَانِ مَنْ هَذَا؟ فَقَالًا: لاَ، وَرَبِ الكَعْبَةِ، قَالَ: هَذَا عَلِي بْنُ أَبِي طَلَابٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَةُ، أَشْهَدُ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّنِي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ لَوْ وُضِعَتَا فِي كِفَّةٍ مِيزَانٍ، ثُمَّ وُضِعَ إِيمَانُ عَلِيٍّ فِي كِفَةٍ السَّبْعَ وَالأَرَاضِينَ السَّبْعَ لَوْ وُضِعَتَا فِي كِفَّةٍ مِيزَانٍ، ثُمَّ وُضِعَ إِيمَانُ عَلِيٍّ فِي كِفَةً الشَّوْلِ المَّهُ وَجْحَ إِيمَانُ عَلِيٍّ فِي كِفَةً مِيزَانٍ، ثُمَّ وَلِهُ المَالِكُ وَلِيَا لِمَانُ عَلِيً الْمَانُ عَلِيً اللَّهُ أَنْ أَوْلُولُ السَّالِهُ أَنْ إِلَىٰ السَلْعُ لَلْ وَلُولُ السَّالِهُ أَنْ أَوْلُ السَلِيقِ الْمَالُ عَلَىٰ السَّهُ الْعَلَىٰ وَلَوْ السَلَعُ الْعَلَىٰ السَلْعُ الْعَلَىٰ وَالْمُ اللَّهُ الْمَالُ عَلَى السَّعَ الْعَلَىٰ السَلَعُ الْعَلَىٰ السَّعُلُ اللَّهُ الْعُولُ السَلِي الْعُلْمُ اللَّهُ الْعَلَىٰ السَلَعُ الْعَلَىٰ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَا اللْعَلَى الْعَلَ

وَحَدَّثَنَاهُ(١) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ [سَالِمِ] (٧) بْنِ أَبِي الجَعْدِ، قَالَ: قِيلَ لِعُمَرَ: إِنَّكَ

⁽٦) أي أبو طَالب العُشَاري. (٧) في الأصل: (سلام).



⁽١) ذكره بهذا اللَّفظ ابن حَجَر الهَيتَمي في «الصَّواعِق المُحرِقَة»: (٢/ ٥١٨)، وأخرجه أبو مُحمَّد الخلَّال في «المَجَالس العَشرة» رقم: (٧) بلفظ: (أُحِبُّوا الْأَيَامَي، وَتَوَدَّدُوا إِلَيْهِمْ، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَتِمُّ شَرَفٌ إِلَّا بِوِلَايَةٍ عَلِيٌّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْه ٱلتَالَمُ وَمَوَدَّتِهِ) من هذه الطَّريق.

⁽٢) كذا في الأصل، ولعل الصُّواب: (خَوتَعة) وهو ابن صَبْرة العَبدي.

⁽٣) في «الأصل»: (أتينا)، والتّصويب من «الإرشاد».

⁽٤) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٥) [مَوضُوع] أخرجه ـ بلفظ قَريبٍ ـ ابن المَغَازلي في "مَناقِب عَليّ وقم: (٣٣٠)، وأبو مُحمد الجَوهَري في "أماليه" رقم: (٢٢)، وابن عَسَاكر في "التَّاريخ": (٢٤/ ٢٤٠)، وذكره الذَّهبي في "مِيزان الاعتدال» (٣/ ١٩٤).



تَصْنَعُ بِعَلِيٌ شَيْنًا لَا تَصْنَعُهُ بِأَحَدِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ؟ قَالَ: "إِنْهُ مَوْ لَايًا" (").

وَحَدَّنَاهُ (" بِإِسْنَادِهِ: عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: انْطَلَقْنَا /حُجَّاجًا، فَمَرَرْهِ بِالْمَدِينَةِ، فَلَقِيتُ الزُّبِيرَ وَطَلْحَةً، فَقُلْتُ: إِنِّي لَا أَرَىٰ النَّاسَ [إِلَّا وَ] (") قَالَ الْمَدِينَةِ، فَلَقِيتُ الزُّبِيرَ وَطَلْحَةً، فَقُلْتُ: إِنِّي لَا أَرَىٰ النَّاسَ [إِلَّا وَ] (") قالَ الْمَدِينَةِ، فَمَنْ تَرَوْنَ أَحَقَّ بِالأَمْرِ مِنْ إِلَّا قَاتِلِيهِ، فَمَنْ تَرَوْنَ أَحَقَّ بِالأَمْرِ مِنْ إِلَّا قَاتِلِيهِ، فَمَنْ تَرَوْنَ أَحَقَّ بِالأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ؟ قَالًا: "عَلِيُّ أَحَقُّ بِالأَمْرِ"،

قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: يَا حَوَارِيَّ رَسُولِ اللَّهِ، تَأْمُرُنِي بِذَلِكَ وَتَرْضَاهُ؟ قَالَ:

قُلْتُ لِطَلْحَةً مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: «نَعَمْ».

فَانْطَلَقْنَا حَتَىٰ قَدِمْنَا مَكَّةَ، وَأُمُّ المُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ فِي الحَجِّ، فَأَتَانَا قَتْلُ عُثْمَانَ، فَلَيْشَةُ اللَّهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، مَنْ تَرَيْنَ أَحَقَّ بِهَذَا الأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ؟ قَالَتْ: وَعَلَيْهُ. وَعَلَيْهُ.

تُلْتُ: أَنَأْمُرِينَنِي بِهِ وَتَرْضَيْنَهُ لِي؟ قَالَتْ: «نَعَمْ».

فَأَتَيْتُ عَلِيًّا، فَبَايَعْتُهُ (٦).

⁽٦) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّفُ» رقم: (٣١٢٧١) و (٣٨٩٥٣)، والطَّبري في «التَّاريخ»: (٤/ ٤٩٧)، وأخرج طَرَفه الخطَّابي في «غَريب الحَديث»: (٣/ ٣٩) من هذه الطَّريق.



۲۱ب

⁽١) أخرجه المُوفَّق الخُوارِزُمِي في «المَنَاقِب» رقم: (١٩٠)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (١٢/ ٢٣٥) من هذه الطَّريق.

⁽٢) أي أبو طالب العُشَاري.

⁽٣) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٤) في الأصل: (تسيوا)، والتَّصويب من «الإرشاد».

⁽٥) يريد أنَّهم قَد وقَعَوا فيه وُقُوعًا لا مَنزَع لَهم عنه. «غَريب الحَديث»



وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي القَاسِمِ الجَبُّلِيِّ: لَيْسَ شَيْءٌ عِنْدِي فِي خِلاَفَةِ عَلِي وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي القَاسِمِ الجَبُّلِيِّ: لَيْسَ شَيْءٌ عِنْدِي فِي خِلاَفَةِ عَلِي الْحَسَنَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ؛ عَلَي أَبِي سَعِيدٍ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ بَعْضِهِمْ: "[تَقْتُلَهُمْ](") أَوْلَىٰ الطَّائِفَتَيْنِ بِالحَقِّ "(الْمَائِفَةُ اللَّهُمْ) لَأَنَّ فِي حَدِيثِ بَعْضِهِمْ: "[تَقْتُلَهُمْ](") أَوْلَىٰ الطَّائِفَتَيْنِ بِالحَقِّ "(الْمَائِفَةُ اللَّهُمْ) اللَّهُمْ عَلَيْ اللَّهُمْ إِلَىٰ الطَّائِفَةَ اللَّهُ الْمَائِقُةُ مِنْ المَائِقُةُ اللَّهُمْ إِلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَائِقُةُ اللَّهُ الْمُلْفِي الْمُعِلَّةُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْلُولُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْفَائِنُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْفِلَالْمُ اللَّهُ اللْمُلْفَائِلْمُ اللْمُلْفَائِلُولُولُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْفِلَةُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْفُلُولُ اللْمُلْفُلُولُ اللْمُلْفُلُولُ اللَّهُ اللْمُلْفَائِلُولُولُولِ الللَّهُ اللْمُلْفَائِلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْفُلَالْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْفُلُولُ اللْمُلْفُلُولُ الللْمُلْفُلُولُولُولُ اللْمُلْفُلُولُ اللْمُلْفُلُولُ اللْمُلْفُلُولُ اللَّهُ اللْمُلْفُلُولُ اللْمُلْفُلُولُ اللَّلُولُ اللْمُلْفُلُولُ اللْمُلْفُلُولُ اللْمُلْفُلُولُ اللَّهُ اللْمُلْفُلُولُ اللْمُلْ

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ اخْتَارَ بَيْعَ أُمَّهَاتٍ [الأَوْلَادِ(٥٠] (٢٠)؟

قِيلَ: لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الإجْتِهَادِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُؤَدِّيَهُ اجْتِهَادُهُ إِلَىٰ جَوَازِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُسَوَّغُ الِآجْتِهَادُ فِيهِ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ القَاضِي البِرْتِيِّ (٧): لَيْسَ يَدُلُّ النَّظَرُ عَلَىٰ أَنْ لَا يُبَاعُوا (١). يُبَاعُوا (١).

فَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ النَّظَرَ لَا يَمْنَعُ بَيْعَهُنَّ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الخَبَرُ؛ فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ مِمَّا يَسُوغُ فِيهِ الإجْتِهَادُ.

وَبَيَّنَ هَذَا: مَا رَوَىٰ أَبُو بَكْرِ (١٠٠) ـ مِنْ أَصْحَابِنَا ـ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِيَنَا وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِنَا، وَالنَّبِيُّ حَيُّ، لَا يَرَىٰ بِهِ بَأْسًا» (١١٠).

⁽١١) أخرجه-بهذا اللَّفظ- أبو عبد اللَّه رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٤٤٤٦) من طريق عبد الرَّزَّ اق=



⁽١) أبو سَعِيد الكُوفي. اتّاريخ الإسلّاما: (٣/ ٦٤)

⁽٢) في الأصل: (الرقي).

 ⁽٣) في الأصل: (قتلهم)، والتّصويب من «الإرشاد».

⁽٤) تقدم تخريج هذه الرُّواية ص (١٨٢).

⁽٥) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (١٣٢٢٤).

⁽٦) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٧) هو أحمَد بن مُحمَّد بن عِيسَى بن أزهَر، أبو العبَّاس، تُوفِّي سنة ٢٨٠ هـ. «السَّير»: (١٣/ ٤٠٧) (٨) في «زاد المُسافر»: (أن يُباعوا).

⁽٩) أخرجها عنه غُلام الخلّال في «زاد المُسافر» رقم: (٣٠٠١).

⁽١٠) هو عَبد العَزيز بن جَعفر بن أَحمَد، غُلام الخَلَّال، تُوفِّي سنة ٣٩٣ هـ. «السَّير»: (١٦/ ١٤٣)



فَإِنْ قِيلَ: فَدِمَ حَرَّقَ قَوْمًا بِالنَّارِ (١٠)؟

قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يُؤَدِّيَهُ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ؟ لِضَرْبٍ مِنَ التَّغْليظ، وعلىٰ أَنَّ الصَّحَابة قَدْ بَيَعَتُهُ عَلَىٰ ذَلِكَ.

فَرَوَىٰ أَبُو بَكُو اللّهِ عَنْ أَصْحَابِنَا - بِإِسْنَادِهِ: عَنْ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ: أَنَّهُ كُتَبَ إِنَى أَبِي بَكُمْ أَنَّهُ وَجَدَ فِي بَعْضِ نَوَاحِي العَرَبِ رَجُلًا يُنْكَحُ [كَمَا تُنْكَحُ] (") الْمَرْأَةُ فِي دُبُرِ هَا، فَاسْتَشَارَ أَبُو بَكُو أَصْحَابَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِيهِمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَانِبٍ، وَكَانَ يَوْمَئِذِ أَشَدَّهُمْ قَوْلًا، قَالَ عَلِيٌّ: "إِنَّ هَذَا ذَنْبٌ لَمْ تَعْصِ بِهِ أُمَّةٌ فِي طَانِبٍ، وَكَانَ يَوْمَئِذِ أَشَدَّهُمْ قَوْلًا، قَالَ عَلِيٌّ: "إِنَّ هَذَا ذَنْبٌ لَمْ تَعْصِ بِهِ أُمَّةٌ فِي الأُمْ إِلَّا وَاحِدَةً، فَصَنَعَ اللّهُ بِهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتُمْ، أَرَىٰ أَنْ يُحَرَّقُوا بِالنَّارِ " فَاجْتَمَعَ اللَّهُ بِهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتُمْ، أَرَىٰ أَنْ يُحَرَّقُوا بِالنَّارِ " فَاجْتَمَعَ رَأَيْ أَنْ يُحَرَّقُوا بِالنَّارِ ، فَكَتَبَ أَبُو بَكُرٍ إِلَىٰ خَالِدِ رَأَيْ أَنْ يُحَرَّقُوا بِالنَّارِ ، فَكَتَبَ أَبُو بَكُرٍ إِلَىٰ خَالِدِ بِنُ الْوَلِيدِ أَنْ تُحَرَّقُوهُ (")، ثُمَّ حَرَقَهُمُ ابْنُ الزُّبَيْرِ فِي زَمَانِهِ، ثُمَّ حَرَقَهُمْ هِشَامُ ابْنُ بِنَ الْوَلِيدِ أَنْ تُحَرَّقُوهُ ")، ثُمَّ حَرَّقَهُمْ خَالِدٌ القَصْرِيُّ (١) (١) .

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ وَلَّىٰ [مَسْقَلَةُ] (٨) بْنَ هُبَيْرَةَ، وَقَدْ أَخَذَ الْمَالَ (٩)؟

= في «المُصنَّف» رقم: (١٣٢١١)، وأبو عبد اللَّه الشَّافعي في «السُّنن» رقم: (٢٨٦) من هذه الطَّريق.

(١) أخرجه البُخاري في االصَّحيح؛ رقم: (٦٩٢٢).

(٣) سقط في الأصل.

(٤) مُهملة الأوَّل في الأصل.

(٢) أي غُلام الخَلَّال.

(٥) أبو الوليد الأموي، الخَلِيفة، تُوفِّي سنة ١٢٥ هـ. «السِّير»: (٥/ ٣٥١)

(٦) وتُرسَم: (القَسْري) أبو الهَيشم البَجَلي، وَلِيَ مَكَّة والعِرَاقين للأمويين، تُوفِّي سنة ١٢٦ هـ.
 الشيرة: (٥/ ١٤٥)

(٧) أخرجه أبو بكر الخَرَائِطي في «مَسَاوئ الأخلَاق» رقم: (٤٢٨)، وابن أبي الدُّنيا في «ذَم المَلَاهِي» رقم: (١٥٩)، والآجُرِّي في «ذَم اللَّواط» رقم: (٢٩) بلفظ: (في بعض ضَواحِي العَرب رجلًا يُنْكَحُ كَمَا تُنْكَحُ المَرأة) من هذه الطَّريق.

(٨) في الأصل: (مشعله).

(٩) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (١٨٧١٥).



قِيلَ: إِنْ صَحَّ هَذَا عَنْ [مَسْقلة] (١)؛ فيْحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حِينَ وَلَّاهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الأَمَانَةِ وَالوِلَايَةِ، وَإِنَّمَا حَدَثَ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ.

وَعَلَىٰ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ مَا أَخَذَهُ [مَسْقَلَةُ](٢) عَلَىٰ طَرِيقِ القَرْضِ فِي ذِمَّتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ أَرَادَ الجَمْعَ بَيْنَ ابْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ /وَابْنَةِ أَبِي جَهْلٍ، حَتَّىٰ أَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ [عَلَيْهِ](٣) ذَلِك؟

قِيلَ: لِأَنَّهُ لَا مَأْثُمَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُبَاحٌ، وَإِنَّمَا لَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُبَاحٌ، وَإِنَّمَا لَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَرَاهِيَةِ النَّبِيِّ لَهُ، وَلَمْ يُقْدِمْ عَلَىٰ فِعْلِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ لِمَا فِيهِ مِنْ كَرَاهِيَةِ النَّبِيِّ لَهُ، وَلَمْ يُقْدِمْ عَلَىٰ فِعْلِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: ﴿ لَا آذَنُ ، ثُمَّ لَا آذَنُ ﴾ (١) فَامْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَلَمْ يَفْعَلْ مُحَرَّمًا، وَلَا مَكُرُوهًا.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ وَطَأَ جَارِيَةً مِنَ الخُمُسِ قَبْلَ أَنْ يَقْسِمَ (٥)؟ قِيلَ: هَذَا كَذِبٌ وَبُهْتَانٌ؛ لِأَنَّهُ أَجَلُّ قَدْرًا، وَأَعْظَمُ زُهْدًا وَوَرَعًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ مِثْلَ ذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِ بِالحَدِيثِ المَشْهُورِ فِي سَبَايَا أَوْطَاسَ (٢).

قَانُ قِيلَ: فَلِمَ قَاتَلَ أَهْلَ الرِّدَّةِ (٧) وَسَفَكَ دِمَاءَ المُسْلِمِينَ؟ قِيلَ: أَمَّا قِتَالُهُ الخَوَارِجَ، فَهُوَ مُصِيبٌ فِيهِ، وَهُمْ عَلَىٰ خَطَأٍ وَضَلَالٍ فِي

(١) في الأصل: (مشعله). (٢) في الأصل: (مشعله).

(٣) في الأصل: (عليك).

- (٤) مُتفق عليه، أخرجه البُخَاري في «الصَّحيح» رقم: (٥٢٣٠)، ومُسلم في «الصَّحيح» رقم: (٢٤٤٩)، وأبو عبد اللَّه رَضِّوَالِيَّهُعَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٨٩٢٦).
 - (٥) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِحَالِيَّةُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٢٣٠٢٨).
 - (٦) المَصدر السَّابق رقم: (١١٢٢٨).
 - (٧) كذا في الأصل و «الإرشَاد»، ولعل الصَّواب: (الخوارج).





قِتَالِهِمْ لَهُ وَالتَّبِرِّي مِنْهُ وَمِنْ عُثْمَانَ.

وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَىٰ ضَلَالَهِمْ، وَتَوَقَّفَ عَنْ كُفْرِهِمْ:

فَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَرْبِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (١): الخَوَارِجُ مَارِقَةٌ، لَا أَعْلَمُ فِي الأَرْضِ قَوْمًا [أَشَرً] (١) مِنْهُمْ، صَعَّ الحَدِيثُ فِيهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَشْرَةِ وُجُوهِ (٣).

وَقَالَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَىٰ (٤): إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قِيلَ لَهُ: تُكَفِّرُ الخَوَارِجَ؟ قَالَ: لَا، هُمْ مَارِقَةٌ مَرَّتَيْنِ - ، مَرَقُوا مِنَ الدِّينِ (٥).

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ أَحْمَدَ بْنِ الحُسَيْنِ (١) فِي الخَوَارِجِ: لَا تُكَلِّمُهُمْ، وَلَا تُصَلِّ

فَعَرَّضَ بِكُفْرِهِمْ.

 ⁽٧) أخرجها عنه أبو بكر الخلّال في «المَبسُوط» ـ كتاب السُّنة ـ رقم: (١٣٥).



⁽١) أبو عَبد اللَّه الكَرْمَاني، تُوفِّي سنة ٢٨٠ هـ. (طَبقَات أصحَاب أحمَد) ص (١٢٦)

⁽٢) في الأصل: (شر)، والتَّصويب من المَصَادر.

 ⁽٣) أخرجها عنه أبو بكر الخلّال في «المَبسُوط». كتاب السُّنة ـ رقم: (١٠٨).

⁽٤) الحَربِي العطَّارِ، كان يهُوديًا وأسلَمَ عَلَى يَدَي أبي عَبد اللَّه رَضِّاَلِلَهُ عَنْهُ. «تاريخ بغداد»: (١٦/ ٤٥٣).

⁽٥) أخرجها عنه أبو بكر الخلَّال في االمَبسُوط؛ كتاب السُّنة ـ رقم: (١٠٩).

⁽٦) ابن حسَّان. (الطَّبقات): (١/ ٨٠)





* فَأَمَّا قِتَالُهُ لِطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَائِشَةَ وَمُعَاوِيَةَ:

فَالمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ: الإِمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَإِنَّ مَا جَرَىٰ بَيْنَهُمْ مِنْ مُنَازَعَةٍ وَخُصُومَةٍ أَوْ غِلَّ فَإِنَّ اللَّهَ يُزِيلُهُ، وَالتَّوَقُفُ فِيهِ وَفِيهِمْ، وَلَمْ نُطْلِقِ مِنْ مُنَازَعَةٍ وَخُصُومَةٍ أَوْ غِلَّ فَإِنَّ اللَّهَ يُزِيلُهُ، وَالتَّوَقُفُ فِيهِ وَفِيهِمْ، وَلَمْ نُطْلِقِ الإصابَةَ عَلَيْهِمْ وَلَا الخَطأَ، بَلْ كَانُوا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ وَإِنْ تَقَاتَلُوا.

وَقَالَ^(۱) فِي رِوَايَةِ [المَرُّوذِيِّ (۱)] (۱): وَقَدْ جَاءَهُ بَعْضُ رُسُلِ الخَلِيفَةِ ـ وَهُوَ يَعْفُوبُ (۱) ـ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِيمَا جَرَىٰ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةً؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: مَا أَقُولُ فِيهِمْ إِلَّا الخَيْرَ (°^{(۱)()}.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ [الحَسَنِ] (٧) التَّرُمِذِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: مَا تَقُولُ فِيمَا كَانَ مِنْ أَمْرِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَائِشَةَ ـ وَأَظُنُّ ذَكَرْتُ مُعَاوِيَةَ ـ ؟

فَقَالَ: مَنْ أَنَا حَتَّىٰ أَقُولَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ؟! كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، اللَّهُ أَعْلَمُ (^).

(١) لعل الصُّواب: (فقال).

⁽٨) أخرجها عنه أبو بكر الخَلَّال في "المَبسُوط". كتاب السُّنة ـ رقم: (٦٩٩).



⁽٢) هو أحمَد بن مُحمَّد بن الحَجَّاج، أبو بَكر، تُوفِّي سنة ٢٧٥ هـ تقريبًا. ١الطَّبقات: (١/ ١٣٧)

⁽٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (المروزودي).

⁽٤) ابن إبراهيم، أبو يُوسف البُّوشَنْجِي، المعرُوف بـ قَوْصَرَة، ولي الحِجَابة للمُتَّوكِّل، تُوفِّي سنة ٢٤١ هـ. (٥) في المَصَادر: (الحُسني).

رَّجُ) أخرجها عنه أبو بكر الخَلَّال في «المَبشُوط». كتاب الشُّنة . رقم: (٦٩٨)، وأبو الفَرج ابن الجّوزي في «المَنَاقِب» ص (٢٢٠).

⁽٧) في الأصل: (الحسين) وقد تقدُّم على الصُّواب ص (١٧٣).



وَقَالَ فِي رِوَايَةِ المَيْمُونِيِّ (١)، وَقَدْ سَأَلَهُ: مَا تَقُولُ فِي قِتَالِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَيِلْكَ الدِّمَاءِ؟

فَقَالَ: مَا لَنَا نَحْنُ وَمَا لِطَلْحَةً وَالزُّبَيْرِ؟! وَمَا لَنَا وَقِتَالَ هَؤُلَاءِ؟! وَمَا كَانَ مِنْ تِلْكَ الدُّمَاءِ؟! (*)

وَحَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ (")، قَالَ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المَحَمَّدِ (اللَّهِ بْنُ اللَّهِ بْنُ اللَّهِ بْنُ اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ / ابْنِ آزَرَ الفَقِيهُ (۱) /۲۲ عُثْمَانَ الصَّفَّارُ (اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِم. فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: اقْرَأْ: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَـَامَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّاكَسَبْتُمْ وَلَا تُتَنَانُونَ عَمَّاكَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ (٧).

فَقَدْ صَرَّحَ بِالوَقْفِ فِي ذَلِكَ.

* وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ، فِيمَا حَكَاهُ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٨) (١):

 ⁽٩) نقل القَاضِي رَحِمَةُ ٱللَّهُ الْخِلَاف في "الرَّاويتين". المَسَائِل الأُصُولية. ص (٧٧)، وقد فَسَّر وَجه=



⁽١) هو عبد المَلك بن عبد الحَميد، أبو الحَسَن الرَّقِي، تُوفِّي سنة ٢٧٤ هـ. «الطَّبقات»: (٢/ ٩٢)

⁽٢) أخرجها عنه أبو بكر الخَلَّال في المَبسُوط ١٠ كتاب السُّنة ـ رقم: (٦٢٨).

⁽٣) الخلَّال، الحَافظ، تُوفِّي سنة ٢٣٩ هـ. (تاريخ بغداد): (٨/ ٤٥٣)

⁽١) تُوفّي سنة ٦٨٢ هـ. اتاريخ بغدادا: (١١/ ٢٢٥)

⁽٥) الغزَّال، تُوفِّي سنة ٣٢٩ هـ. اتاريخ بغدادا: (٧/ ٤٣٨)

⁽٦) (تاریخ بغداده: (٦/ ١٤٥).

⁽٧) أخرجه أبو بكر الخَطِيب في "التَّاريخ": (٦/ ٥٤٤) من هذه الطَّريق.

⁽A) هو الحَسن بن حَامِد الورَّاق، تُوفّي سنة ٤٠٣ هـ. «الطَّبقات»: (٣/ ٣٠٩)



- قَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ الوَقْفِ فِي الجَمِيعِ.

- وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ مُصِيبٌ فِي قِتَالِهِ لِجَمِيعِهِمْ، وَأَنَّ مَنْ قَاتَلَهُ مُخْطِئٌ فِي قِتَالِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ خَطَأٌ يُعْفَىٰ عَنْهُ؛ كَخَطَأِ الفُقَهَاءِ فِي مَسَائِلِ الإجْتِهَادِ(١).

وَقَدْ أَوْمَأَ أَحْمَدُ إِلَىٰ هَذَا ـ وَهُوَ [تَصْوِيبُهُ] ('') وَتَخْطَِنَةُ غَيْرِهِ . : فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ فِي الْكِتَابِ السُّنَّةِ (''): حَدَّثَنَا ابْنُ المُغِيرَةِ الْجَوْهَرِيُّ ('')، قَالَ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ الْحَرْبِيِّ ('') يَقُولُ ـ وَقَدْ ذُكِرَ عِنْدَهُ مَسِيرُ [عَائِشَةٍ رَضَيَّلِيَّهُ عَنْهَا] ('') ـ ، فَقَالَ: [فَكَرْتُ] ('') فِي طَلْحَةً وَالزُّبَيْرِ، [تَرَاهُمَا] ('') كَانَا يُرِيدَانِ أَعْدَلَ مِنْ عَلِيِّ؟! ('').

[نَقَلْتُ](١٠): هَذِهِ الرِّوَايَةَ [مِنْ](١١) نُسْخَةِ الوَقْفِ(١١) الَّتِي فِي يَدِ أَبِي إِسْحَاقَ البَرْ مَكِيِّ (١٣)، وَمَنْ نُسْخَةٍ أُخْرَىٰ.

⁽١٣) هو إبراهيم بن عُمر بن أحمد، تُوفّي سنة ١٤٥ هـ. «تاريخ بغداد»: (٧/ ٦٣)



التّوقف، فقال: أن كل واحد منهم مُصيب.

⁽١) نقل ابن عَقيل عن القَاضِي رَحْمَهُ أَللَهُ قوله في هذا الوَجه: (وهو الصَّواب).

⁽٢) في الأصل: (تصوبه)، والتَّصويب من االإرشَادا.

⁽٣) لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك، وقد نَشرتُ منه قِطعَة ضِمن المُجلد الأوَّل مِن تَحقيقي لكتَابِ «زاد المُسافر».

⁽٤) هو العبَّاس بن العبَّاس، أبو الحسين البغدادي، توفي سنة ٣٢٨ هـ. اتاريخ بغدادا: (١٤/ ٥١).

 ⁽٥) هو إسحاق بن الحسن بن مَيمُون، أبو يعقُوب الحَربي، تُوفِّي سنة ٢٨٤ هـ. «الطَّبقات»: (١/ ٣٠٠)

⁽٦) في الأصل: (علي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ)، والتَّصويب من "الرِّوايتين" والمصدر.

 ⁽٧) في الأصل: (دكرت)، والتّصويب من «مُختصر المُعتمد» و «الرّوايتين» و «الإرشاد».

⁽٨) في الأصل: (فرايتهما)، والتصويب امُختصر المُعتمد، و الرِّوايتين، و االإرشَاد، والمَصدر.

⁽٩) أخرجها عنه القاضي أبو الحُسين ابن أبي يعلى في «الطَّبقات»: (١/ ٣٠١).

⁽١٠) في الأصل: (فقلت)، وفي الإرشَادة: (نقلها).

⁽١١) في الأصل: (في)، والتَّصويب من الإرشاد.

⁽١٢) أي نُسخَة مَوقُوفة على أصحابنا رَضِكَالِلَهُ عَنْاتُر.



وَرَأَيْتُ فِي نُسْخَةٍ أُخْرَىٰ بِخَطِّ ابْنِ حَبِيبٍ (١)، وَتَحْتَهَا كَلَامُ أَبِي إِسْحَاقَ ابْنِ شَاقُلَا(١)، فَقَالَ: هَذَا كَلَامُ إِسْحَاقَ الحَرْبِيِّ، لَا كَلَامُ أَحْمَدَ (٣).

* وَقَدْ صَرَّحَ أَحْمَدُ بِعَدَالَةِ الجَمِيعِ، وَالتَّرَحُمِ عَلَيْهِمْ، وَضَلَالَةِ مَنْ قَدَحَ فِي وَاحِدِ مِنْهُمْ:

فَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي جَعْفَرِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ (١)، وَقَدْ سَأَلَهُ: أَلَيْسَ نَتَرَحَّمُ (٥) عَلَىٰ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ كُلِّهِمْ؛ مُعَاوِيَةً، وَعَمْرِو بْنِ العَاصِ، وَأَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ، وَالمُغِيرَةِ؟

قَالَ: نَعَمْ، كُلُّهُمْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثْرِ ٱلسُّجُودِ ﴾ (٦) (٧).

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ أَبِي الحَارِثِ (^)، وَقَدْ سَأَلَهُ: عَمَّنْ قَالَ: لَا أَقُولُ: مُعَاوِيَةُ كَاتِبُ الوَحْيِ، وَلَا أَقُولُ: إِنَّهُ خَالُ المُؤْمِنِينَ، وَأَنَّهُ أَخَذَهَا بِالسَّيْفِ غَصْبًا ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا قَوْلُ حَرُورِيٌّ (')، يُجَانَبُونَ، وَلَا يُجَالَسُونَ حَتَّىٰ

⁽٩) كذا في الأصل، وفي المصدر: (شوء رديء) ولعل المُثبت مُصحَّف منها؛ لأنها تُكتب: (سوردي).



⁽۱) لعله عبد المَلك بن حَبيب، أبو القَاسِم البزَّاز، حدَّث عن أبي بكر ابن شَاذان، وحدَّث عنه أبي الحسَن ابن البَّناء. «ذيل تاريخ بغداد»: (۱/ ۱۵)

⁽٢) هو إبراهيم بن أحمَد بن عُمر، تُوفّي سنة ٣٦٩ هـ. «الطَّبقات»: (٣/ ٢٢٧)

⁽٣) في الإرشَاد؛ (قال شيخَنَا: هذا تأويل من أبي إسحَاق، وإلَّا فظاهره أنه عن أحمد).

⁽٤) لعلَّه مُحمَّد بن إبراهيم، أبو جَعفر الأنمَاطِي، تُوفِّي سنة ٢٥٦هـ. «الطَّبقات»: (٢/ ٢٣٠)

 ⁽٥) مُهملة الأوّل في الأصل.
 (٦) سورة الفتح: (٢٩).

 ⁽٧) أخرجها عنه أبو بكر الخَلَال في «المَبسُوط» ـ كتاب السُّنة ـ رقم: (٧٤٠).

⁽٨) هو أحمَد بن مُحمَّد الصَّائغ. ﴿الطَّبقاتِ ١ (١/ ١٧٧)



يُبِيِّنَ أَمْرُهُمْ لِلنَّاسِ(١).

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَىٰ ('')، وَقَدْ سُئِلَ: عَنْ رَجُلٍ لَهُ خَالٌ يَتَنَقَّصُ مُعَاوِيَةً، هَلْ يَأْكُلُ مَعَهُ؟

فَقَالَ: لَا يَأْكُلُ مَعَهُ (٣).

فَقَدْ صَرَّحَ بِعَدَالَةِ الجَمِيعِ.

* وَقَدْ صَرَّحَ أَصْحَابُنَا: أَنَّ مُعَاوِيَةً مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ:

فَقَالَ أَبُو [حَفْص] (1) العُكْبَرِيُّ (٥) فِي «تَعَالِيقِهِ» (٢):

سَأَلَنِي سَائِلٌ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ مُعَاوِيَةً بْنَ أَبِي سُفْيَانَ فِي الجَنَّةِ؟ فَأَجَبْتُهُ: إِنَّ زَوْجَتُهُ لَمْ تَطْلُقْ (٧).

اوَسُئِلَ شَيْخُنَا ابْنُ بَطَّةَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَأَجَابَ بِجَوَابٍ لَمْ يَحْضُرْنِي، ١٢٣ فَأَخُنُ أَنَّهُ ذَكَرَ جَوَابَ مُحَمَّدِ بْنِ عَسْكَرٍ (^) بِمِثْل هَذَا الجَوَابِ (١).

⁽٩) زيادة في «الطَّبقات»: (وسَمِعتُ الشَّيخ ابن بَطَّة يقول: سمعت أبا بَكر ابن أيُّوب يقول:=



⁽١) أخرجها عنه أبو بكر الخَلَّال في «المَبسُوط". كتاب السُّنة ـ رقم: (٦٤٢).

⁽٢) ابن أبي مُوسى، أبو عبد اللَّه النَّهُرُتِيري، تُوفِّي سنة ٢٨٩ هـ. «الطَّبقات»: (٢/ ٣٦٧)

⁽٣) أخرجها عنه أبو بكر الخَلَّال في «المَبسُوط» ـ كتاب السُّنة ـ رقم: (٦٩٣).

⁽٤) في الأصل: (بكر)، وسيأتي على الصَّواب ص (٣١٧).

⁽٥) هو عُمر بن إبراهيم بن عبد اللَّه، يُعرف بـ ابن المُسلم، تُوفّي سنة ٣٨٧ هـ. «الطَّبقات»: (٢٩١/٣)

⁽٦) هي تعَالِيقه عَلى كتاب «العِلل» لأبي بكر الخَّلال، لم يُعثر عليها، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٧) ﴿ الطَّبقاتِ : (٣/ ٢٩٤).

⁽٨) أبو بكر، لم أتبينه.



وَذَهَبَ قَوْمٌ (١) إِلَىٰ أَنَّهُ مُصِيبٌ فِي قِتَالِ مُعَاوِيَةً وَالخَوَارِجِ، وَمُخْطٍ فِي قِتَالِ طَلْحَةً وَالزُّبَيْرَ مِنْ أَهْلِ الشُّورَىٰ وَالفَضْلِ وَالسَّابِقَةِ.

وَذَهَبَ ابْنُ الهُذَيْلِ (") وَشِيعَتُهُ إِلَىٰ الوَقْفِ فِيهِ وَفِي طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَائِشَةَ، وَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ هَلْ هُوَ مُصِيبٌ فِي حَرْبِهِمْ أَوْ مُخْطِئٌ؟ وَكَذَلِكَ هُمْ، وَقَطَعَ وَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ هَلْ هُوَ مُصِيبٌ فِي حَرْبِهِمْ أَوْ مُخْطِئٌ؟ وَكَذَلِكَ هُمْ، وَقَطَعَ وَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ هَلْ هُوَ مُصِيبٌ فِي حَرْبِهِمْ أَوْ مُخْطِئٌ؟ وَكَذَلِكَ هُمْ، وَقَطَعَ وَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ هَلْ هُوَ مُصِيبٌ فِي حَرْبِهِمْ أَوْ مُخْطِئٌ؟

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ المُعْتَزِلَةِ (٥) إِلَىٰ تَصْوِيبِهِ، وَالحُكْمِ [بِفِسْقِ مَنْ حَارَبَهُ وَقَاتَلَهُ.

وذَهَبَتِ الرَّافِضَةُ (٦) إِلَىٰ كُفْرِ مَنْ قَاتَلَهُ] (٧).

وَالدَّلَالَةُ لِمَنْ قَالَ بِالإِمْسَاكِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَنَّ اللَّهَ يُزِيلُ ذَلِكَ يَوْمَ لَقِيَامَةِ:

-قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلِّ إِخْوَنَا عَلَىٰ سُرُرِ مُّنَقَدِيلِينَ ﴾ (^). - وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ إِيَّاكُمْ وَمَا شَجَرَ بَيْنَ أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ



سَمِعتُ إبراهيم الحَربي، وسُثِل عَن هَذه المَسألة فَقَال: لَم تَطلُق زَو جَنه، فليُقِم عَلَى نِكَاحِه).
 (۱) «المَقامَات» للإسكافي ص (٦٦).

⁽٢) مُحمَّد، أبو الهُذَيل العَلَّاف البَصري، رأس المُعتزلة، انقلع في سنة ٢٢٧ هـ. «السِّير»: (١٠/ ١٠٥)

⁽٣) في الأصل: (تصويبه)، والتَّصويب من «الإرشاد».

⁽٤) المَقَالات الإسلَامِيين، ص (٤٥٧).

⁽۵) «المُغني»: (۲/ ۲/ ۲۸).

⁽٦) ﴿ أَصُولُ الإِيمَانِ عَصِ (٢٢٩).

⁽٧) سقط من الأصل، والاستدراك من امُختَصَر المُعتَمَد».

⁽٨) شُورة الحِجر: (٤٧).



مِثْلَ أُحُدِ ذَهَبًا؛ مَا بَلَغَ [مُدًّ]() أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ،().

- وَقَالَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي، فَأَمْسِكُوا»(٣).

وَلَمْ يَأْمُرْنَا [أَنْ نُمْسِكَ عَنْ مَحَاسِنَهُمْ، وَإِنَّمَا أُمِرْنَا] (ا) أَنْ نُمْسِكَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ وَعَمَّا يَقَعُ لَنَا أَنَّهُ إِسَاءَةٌ.

- وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّ الأَمْرَ اشْتَبَهَ عَلَىٰ الصَّحَابَةِ؛ فَاعْتَزَلَتْ، وَوَقَفَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ، مِثْلُ:

[سَعْدِ]^(٥) بْنِ أَبِي وَقَاصٍ [وَلَمْ يَكُنْ مَعَ عَلَيً]^(١) وَلَا مَعَ مُعَاوِيَةَ مِثْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ العَشْرَةِ، وَمِنَ السَّتَّةِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمْ عُمَرُ فِي الشُّورَىٰ.

وَاعْتَزَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَأَبُو مُوسَىٰ الأَشْعَرِيُّ، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ؛ حَيْثُ لَمْ يَتَبَيَّنْ فِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا سُنَّةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا إِجْمَاعِ الأُمَّةِ؛ فَيَجِبُ أَنْ نَكِلَ عِلْمَ ذَلِكَ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ سَعْدٍ (٧) أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنْ أَتَيْتُمُونِي بِسَيْفٍ يَعْرِفُ المُؤْمِنَ مِنَ

⁽٧) أي ابن أبي وقًاص رَضَوَّالِلَّهُ عَنْهُ.



⁽١) في «الأصل»: (مدا)، والتَّصويب من المصادر.

⁽٢) كذا ورد الحديث في الأصل، وبهذه الصِّيغَة نَقله القَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ في "مُختَصَر المُعتَمَد" و «الرِّوايتين»، وعنه نقله عبد القَادر الجِيلاني في الغُنية»: (١٦٣/١) وهو من صِيغ الأُصُوليين، ذكر طرفه البَاقِلَاني في «الإنصَاف» ص (٦٥) وذكره الشَّيرَازي في «الإشارة» ص (٤٠١)، أخرجه أبو داود في «السُّنن» رقم: (٤٦٥٨) بلفظ: (لا تَسبُّوا أصحَابي، فوالذي نَفسي بيده، لو أنفق أحَدَكم ...).

 ⁽٣) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ عبد الرَّزَّاق في «الأمّالي» رقم: (٥١)، وطَالُوت في «نُسخة أحَاديثه»
 رقم: (١٠٠)، والطَّبراني في «المُعجم الكبير» رقم: (١٤٢٧) و (١٠٤٤٨).

⁽٤) سقط من الأصل، والاستدراك من (مُختَصَر المُعتَمَد".

⁽٥) في الأصل: (سعيد).

 ⁽٦) في الأصل: (وقال لم يكن مع علي خطأ)، والتَّصويب من «الإرشاد» و «الرِّوايتين».



الكَافِرِ؛ قَاتَلْتُ مَعَكُمْ " () وَقَدْ عَاتَبَهُ مُعَاوِيَةُ؛ حَيْثُ لَمْ يُقَاتِلْ مَعَهُ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: ﴿إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ مَثَلُ قَوْم كَانُوا يَسِيرُونَ عَلَىٰ جَادَّةِ الطَّرِيقِ، فَهَاجَتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ وَظُلْمَةٌ، فَلَمْ يَعْرِفُوا الطَّرِيقَ، فَأَخَذَ النَّاسُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَتَاهُوا، وَبَعْضُهُمْ أَنَاخَ فِي المَنْزِلِ رَاحِلَتَهُ، حَتَّىٰ انْقَشَعَتِ الظُّلْمَةُ، فَأَبْصَرَ الطَّريقَ»(١). وَأَرْسَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبِ إِلَىٰ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَلَا تُقَاتِلُ مَعَنَا؟ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ:

«لَوْ كُنْتَ فِي بَطْنِ أَسَدٍ؛ لَدَخَلْتُ مَعَكَ، وَلَكِنْ هَذَا شَيْءٌ لَا أَرَاهُ»(٣).

وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةً أَرْسَلَ إِلَيْهِ عَلِيٌّ أَنْ يَأْتِيَهُ، فَأَبَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ: لَنِنْ لَمْ تَأْتِنِي لَأُرْسِلَنَّ إِلَيْكَ مَنْ يَأْتِي بِكَ. فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: إِنَّ النَّبِيَّ أَعْطَانِي سَيْفًا، وَقَالَ: «قَاتِلْ بِهِ المُشْرِكِينَ مَا قَاتَلُوا، فَإِذَا /قَاتَلَكَ(٤) المُسْلِمُونَ فَاكْسِرْهُ، ثُمَّ الْزَمْ بَيْتَكَ حَتَّىٰ تَأْتِيَكَ مَنِيَّةٌ قَاضِيَةٌ، أَوْ يَدُّ خَاطِئَةٌ»، فَقَالَ عَلِيٌّ: دَعُوهُ (٥٠٠٠ وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ يَدُلُّ عَلَىٰ الوَقْفِ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ أَنَّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ عُدُولًا، مَعَ وُجُودِ القِتَالِ مِنْهُمْ:

- قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن طَآيِفَنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱفْنَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُوْمِنُونَ إِخْوَةً فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلْخَوَيَّكُونَ ﴾ (٦) فَابْتَدَأَ بِذِكْرِهِمْ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ،

⁽٩) شُورة الحُجُرات: (٩ و ١٠).



⁽١) أخرِجه مَعمَر في «الجَامِع» رقم: (٢٠٧٣٦)، ونُعيم في «الفِتن» رقم: (٤١٩)، وابن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» رقم: (٣٢٥١).

⁽٢) ذكره قِوَام السُّنة في االحُجَّة في بيان المَحَجَّة»: (٢/ ٥٥٤).

⁽٣) ذكره قِوَام السُّنة في المصدر السَّابق: (٢/ ٥٥٥).

⁽٤) في «الإرشاد»: (تقاتل).

⁽٥) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٧٩٧٩)، وذكره قِوَام السُّنة في «الحُجَّة في بيان المَحَجَّة ٤: (٢/ ٥٥٥).



وَخَتَمَ بِذِكْرِهِمْ بِالإِيمَانِ.

- وَقَالَ النّبِيُّ فِي الْحَسَنِ: "ابْنِي هَذَا سَيّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللّهُ بِهِ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ "(') فَأَصْلَحَ بِهِ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَبَيْنَ أَهْلِ عَسْكَرِهِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: مَا كَانَ فِي كِتَابِ الْحَكَمَيْنِ ('') الّذَيْنِ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ ("')، وَرَوَايَةُ أَبِي الْحَسَنِ الظَّاهِرِيِّ ('') بِإِسْنَادِهِ: عَنْ صَالِحِ بْنِ كَسْيَانَ ('')، قَالَ: لَمَّا حَضَرَ النَّاسُ لِلصَّلْحِ؛ لِيَكْتُبُوا بَيْنَهُمْ الْكِتَابَ، كَتَبُوا: "بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا النَّاسُ لِلصَّلْحِ؛ لِيَكْتُبُوا بَيْنَهُمْ الْكِتَابَ، كَتَبُوا: "بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا النَّاسُ لِلصَّلْحِ؛ لِيَكْتُبُوا بَيْنَهُمْ الْكِتَابَ، كَتَبُوا: "بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا النَّاسُ لِلصَّلْحِ، فَيْ بُنُ أَبِي طَالِبٍ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، قَاضَاهُ عَلَىٰ أَهْلِ الْعِرَاقِ مَا قَاضَىٰ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، قَاضَاهُ عَلَىٰ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَأَهْلِ الْبُصْرَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ ('')، وَأَيْحِدُلُونَ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ (اللّهِ وَمِيثَافَهُ لَيَحْكُمَا (^\) بِمَا وَجَدَا ('') فِي كِتَابِ اللّهِ، وَإِلّا وَمُنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِهِ مِنَ المُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ ('')، وَأَيْحِدُونَ عَلَىٰ أَهْلُ الْهُورِينَ الْمُسْلِمِينَ وَالمُؤْمِنِينَ ('') عَلَيْهِمَا عَهْدُ اللّهِ وَمِيثَافَهُ لَيَحْكُمَا (^\) بِمَا وَجَدَا ('') عَلَيْهِمَا عَهْدُ اللّهِ وَمِيثَافَهُ لَيَحْكُمَا (^\) بِمَا وَجَدَا ('') عَلَيْهِمَا عَهْدُ اللّهِ وَمِيثَافَهُ لَيَحْكُمَا (^\)

⁽٩) في االإرشادة: (وجدتما).



⁽١) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن دِيزِيل في "جُزء في حَديثه" رقم: (٢٣) وعنده: (فثنين)، وأخرجه أبو عبد اللَّه رَضَيَّالِلَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٢٠٤٩٩)، والبُّخاري في «الصَّحيح» رقم: (٤٧٠٤).

⁽٢) أي أبي مُوسى الأشعري وعَمرو بن العَاص رَضَالِتُهُ عَنْهُا.

 ⁽٣) (وقعة صفين»: (١/ ٥٠٤ و ٥٠٠)، (أنسَاب الأشرَاف»: (٢/ ٣٣٤)، (الأخبَار الطُّوال» ص
 (١٩٤)، (تاريخ الرُّسُل والمُلُوك»: (٥/ ٥٥)، (الرَّسَائل السَّياسِية) ص (٣٧١) جميعهم من طُرُق مُختلفة.

⁽٤) هو عبد اللَّه بن أحمَد بن مُحمَّد، ابن المُغَلِّس الفقيه الدَّاوُودِي، أحد أثمة أهل الظَّاهر، تُوفِّي سنة ٢٢٤ هـ. «تاريخ بغداد»: (١١/ ٢٦)

⁽٥) أبو مُحمَّد المَدني المُؤدِّب، تُوفِّي بعد سنة ١٤٠ هـ. «السِّير»: (٥/ ١٥٤)

 ⁽٦) زيادة في «وقعة صِفِين»: (وقاضى مُعاوية بن أبي سُفيان على أهل الشَّام ومن كان مَعه من شِيعته مِن المُؤمنين والمُسلمين).

⁽٧) في «الإرشاد»: (وأخذا).

⁽A) في «الإرشاد»: (لتحكمان) أي الحَكمان.



فَالسُّنَّةِ الجَامِعَةِ، يَقْضِيَانِ بِهِ عَلَىٰ (١) المُؤْمِنِينَ وَالمُسْلِمِينَ ١٠).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَعْتَقِدُ فِي الآخَرِ وَفِي شِيعَتِهِ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُون مُسْلِمُونَ، وَالنَّسْخَةُ مَعْرُوفَةٌ وَالشُّهُودُ الَّذِينَ شَهِدُوا فِيهَا، لَا يُمْكِنُ جَحْدُ ذَلِكَ. وَذَكَرَ أَبُو طَالِبِ المَكِّئُ " فِي كِتَابِهِ (١)، قَالَ:

لَمَّا سَارَ أَهْلُ الشَّامِ إِلَى أَهْلِ العِرَاقِ، كَانَ المُسْلِمُونَ يَقُولُونَ: «سَارَ أَهْلُ الجَنَّةِ إلَىٰ أَهْلُ الجَنَّةِ إلَىٰ أَهْلِ الجَنَّةِ الْأَنْ الْمُسْلِمُونَ يَقُولُونَ: «سَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَىٰ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْأَنْ الْمُسْلِمُونَ يَقُولُونَ: «سَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَىٰ أَهْلِ الْجَنَّةِ اللهِ الْجَنَّةِ اللهِ الْجَنَّةِ اللهِ الْجَنَّةِ اللهِ الْجَنَّةِ اللهِ الْمُسْلِمُونَ اللهِ الْمُسْلِمُونَ اللهُ الْمُسْلِمُونَ اللهُ الْمُسْلِمُونَ اللهُ الْمُسْلِمُ اللهِ الْمُسْلِمُ اللهِ الْمُسْلِمُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

وَلَمَّا سَارَ عَلِيٌّ فِي القَتْلَىٰ يَوْمَ الجَمَلِ، وَكَانَ إِلَىٰ جَانِبِهِ (٦) رَجُلًا مِنْ طَيِّ، فَنَظَرَ صَاحِبًا لَهُ قَتِيلًا، فَقَالَ: بُؤْسًا لَكَ! بِالأَمْسِ مُؤْمِنٌ وَاليَوْمَ مُنَافِقٌ. فَقَالَ لَهُ عَلِيٍّ: «مَهْ، لَا تَقُلْ هَذَا، هُوَ اليَوْمَ مُؤْمِنٌ كَمَا كَانَ بِالأَمْسِ»(٧).

وَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ مُنْشِدًا ضَالَّةً: مَنْ دَلَّ عَلَىٰ البَغْلَةِ الشَّهْبَاءِ يَوْمَ قَتَلَ اللَّهُ المُشْرِكِينَ؟ فَزَجَرَهُ عَلِيٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ: «المُشْرِكُونَ لَا يُصَلُّونَ».

قَالَ: المُنَافِقُونَ؟ قَالَ: «المُنَافِقُونَ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا»، وَفِي لَفْظِ آخَرَ: قَالَ: «وَلَعَلَّ مِنَ النَّفَاقِ هَرَبُوا».

قَالَ: فَمَا تَقُولُ (٨) فِيهِمْ؟ قَالَ: «إِخْوَانْنَا، بَغَوْا عَلَيْنَا، طَهَّرَهُمُ السَّيْفُ»(٩).

⁽٩) أخرجه مُحمَّد بن نَصر المَروَزي في "تعظيم قَدر الصَّلاة» رقم: (٥٩٢)، بلفظ: (قَالَ رَجُلٌ: مَنْ=



⁽١) زيادة في «الإرشاد»: (أمير).

⁽٢) سيأتي ذكره ص (٢٢٢).

 ⁽٣) هو مُحمَّد بن عَلي بن عَطية، تُوفِّي سنة ٣٨٦ هـ. «تاريخ بغداد»: (١٥١/٤)

⁽٤) لم أتبينه، ولم أجد هذه النُّصُوص في المَطبُوع مِن كِتَابه «قُوت القُلوب».

⁽٥) أخرجه أبو الحسَن الرزَّاز في «تاريخ واسط» ص (٢٤٧).

⁽٦) زيادة في الأصل: (ثمانون).

⁽٧) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽A) مُهملة الأول في الأصل.



وَفِي خَبَرِ آخَرَ: «جَعَلَ اللَّهُ كَفَّارَتَهُمُ القَتْلَ»(١).

- وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ /مُؤْمِنِينَ؛ لَجَرَىٰ الحُكُمُ بَيْنَهُمْ مَجْرَىٰ الحُكْمِ المُؤمِنِينَ؛ لَجَرَىٰ الحُكْمُ بَيْنَهُمْ مَجْرَىٰ الحُكْمِ المَهْلِمِينَ وَالكُفَّارِ: مِنَ الغَنِيمَةِ، وَسَبْيِ الذَّرَادِي، وَالإَجَازَةِ فِي الحَرْبِ بَيْنَ المُسْلِمِينَ وَالكُفَّارِ: مِنَ الغَنِيمَةِ، وَسَبْيِ الذَّرَادِي، وَالإَجَازَةِ فِي الحَرْبِ بَيْنَ المُسْلِمِينَ وَالكُفَّادِ: مَنَ الغَنِيمَةِ، وَسَبْيِ الذَّرَادِي، وَالإَجَازَةِ عَلَىٰ عَلَىٰ عَرِيحِهِمْ، فَلَمَّا لَمْ [تَفْعَل] (١) كُلُّ وَاحِدَةٍ بِالأُخْرَىٰ ذَلِكَ؛ ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ بِالأُخْرَىٰ ذَلِكَ؛ ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ بِالأُخْرَىٰ ذَلِكَ؛ ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ وَاحِدَةٍ حَكَمَتْ بِالإِيمَانِ لِلأُخْرَىٰ.

وَيُبِيِّنُ صِحَّةَ هَذَا:

أَنَّ عَلِيًّا كَانَ فِي يَوْمِ الجَمَلِ وَصِفِّينَ مَهْمُومًا مَغْمُومًا.

وَأَنَّهُ حِينَ نَظَرَ وَقْعَ السِّيُوفِ فِي الفَرِيقَيْنِ قَالَ: "يَا حَسَنُ، كُلُّ هَذَا بَيْنَنَا؟! ﴿يَنَلَيْتَنِي مِتُ قَبْلَ هَنَا وَكُنتُ ...﴾ الآيةِ (٣) (١).

وَأَنَّهُ لَمَّا رَأَىٰ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ، قَالَ: "يَعِزُّ عَلَيَّ أَنْ أَرَاكُمَا صَرْعَىٰ تَحْتَ نُجُومِ السَّمَاءِ وَبَيْنَ أَوْدِيَةِ الأَرْضِ، إِلَىٰ اللَّهِ أَشْكُو عُجَرِي وَبُجَرِي "(٥) أَيْ: هُمُومِي

⁽٥) أخرجه الخَطَّابي في «غَريب الحَديث»: (٢/ ١٥٥) في طَلحة دُون الزَّبير رَضَّالِقَهُ عَنْهُا، بلفظ: (أَعْزِزْ عَلَيَّ أَبَا مُحَمَّدٍ أَنْ أَرَاكَ مُجَدَّلا تَحْتَ نُجُومِ السَّمَاءِ، إِلَى اللَّهِ أَشْتَكِي عُجَرِي وَبُجَرِي).



اعقا إلى الْبَغْلَةِ الشَّهْبَاءِ يَوْمَ قَتْلِ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ عَلِيٍّ: "مِنَ الشِّرْكِ فَرُوا»، قَالَ: الْمُنَافِقُونَ؟
 قَالَ: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا»، قَالَ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: «قَوْمٌ بَغَوْا عَلَيْنَا، فَقَاتَلْنَاهُمْ، فَالَ: «قَوْمٌ بَغَوْا عَلَيْنَا، فَقَاتَلْنَاهُمْ، فَالَ: «قَوْمٌ بَغَوْا عَلَيْنَا، فَقَاتَلْنَاهُمْ، فَلَا يَدْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا»، قَالَ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: «قَوْمٌ بَغَوْا عَلَيْنَا، فَقَاتَلْنَاهُمْ، فَلَا يَعْرُونَ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلًا»، قَالَ: «أَنْ الْمُصَافَ» رقم: (٣٨٩١٨)، والبَيهَقِي فَنُ والشَّن الكَبير، وقم: (٣٨٩١٨)، والبَيهَقِي في «الشَّن الكَبير» رقم: (٣٩٨٩١).

⁽١) أُخرجه أبو عبد اللَّه رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٥٨٧٦) من قَول رسول اللَّه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وابن أبي عَاصِم في «السُّنة» رقم: (٩٩٩) من قَول أبي سَعيد الخُدري رَضِّيَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) في الأصل: (يفعل).

⁽٣) شُورة مَريم: (٢٣).

⁽٤) أخرجه نُعيم بن حمَّاد في الفِتَنِ رقم: (١٨٠) بلفظ: (يَا حَسَنُ، أَكُلُّ هَذَا فِينَا؟ فَيَالَيْتَنِي مُتُّ قَبْلَ هَذَا بِعِشْرِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ سَنَةً).



وَأَحْزَانِي (١).

وَهَذَا خِلَافُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ لَمَّا قَالَ فِي مَنْ يَعْتَقِدُ فِسْقَهُ فِي النَّهْرَوَانِ^('')؛ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ السُّرُورَ وَالِاسْتِبْشَارَ، وَطَلَبَ ذَا الثُّدَيَّةِ^(''')، وَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذَّبْتُ اللَّهُ وَهَذَا الفَرْسُ ('') مِنَ الفَرْقِ بَيْنَ الوَقْعَتَيْنِ.

ـ وَلِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْتَهِدِينَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُ: "إِذَا اجْتَهَدَ الحَاكِمُ فَأَخْطأً؛ فَلَهُ أَجْرًانِ (1)، وَوَجْهُ اجْتِهَادِهِمْ: أَنَّهُمْ طَالَبُوا بِقَتْلِ أَجْرٌ، وَإِنِ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرًانِ (1)، وَوَجْهُ اجْتِهَادِهِمْ: أَنَّهُمْ طَالَبُوا بِقَتْلِ قَتَلَةٍ عُثْمَانَ، وَقَدْ بَيِّنَا العُذْرَ فِي ذَلِكَ (٧)، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلِيٍّ عَارِفًا بِأَعْيَانِهِمْ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يُؤَدِّهِ اجْتِهَادُهُ إِلَىٰ قَتْلِ الجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ، أَوْ لَعَلَّهُ خَافَ الفِتْنَةَ بِقَتْلِهِمْ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يُؤَدِّهِ اجْتِهَادُهُ إِلَىٰ قَتْلِ الجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ، أَوْ لَعَلَّهُ خَافَ الفِتْنَةَ بِقَتْلِهِمْ، وَلَعَلَهُ إِلَىٰ قَتْلِ الجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ، أَوْ لَعَلَّهُ خَافَ الفِتْنَةَ بِقَتْلِهِمْ، فَلَا يَأْبَاهُ؛ فَهَذَا عِنْدَ الغَضَبِ، وَاللَّهُ يُزِيلُهُ، وَهَذَا عِنْدَ الغَضَبِ، وَاللَّهُ يُزِيلُهُ، وَهَذَا كَمَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَغْضَبُ وَهَذَا كُمَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّهَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَغْضَبُ وَهَذَا كُمَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَغْضَبُ



⁽١) ﴿ أَخِبَارِ الأَصْمَعِي ٤ - المُنتقى - رقم (٤٦).

⁽٢) بعد تَوَادُع عَلَى ومُعَاوِية رَصَّ إِلَيْهُ عَنْهُا، والتَّواعُد للتَّحكِيم عند دَومُة الجَندل، وبرُجُوع جَيش عَلَيْ إلى الكُوفة، خرج عليه جماعة من أصحابه رافِضِين التَّحكيم ومُكفَّرين لِمَن رَضِي به، فخر جوا إلى حَرورَاء بجَانب الكُوفة للذلك سُمُّوا الحَرَورية لهم اتجهوا مع من خرج من البَصرة إلى جِسر نَهرَوان على نهر دِجلة، فخرج لهم عبد اللَّه بن عبَّاس رَضَّ إلِيَّهُ عَنْهُ مناظرًا لهم، فرجع منهم جَمع، ثم خَرج عَلي بن أبي طالب رَضَّ إلَيْهُ عَنْهُ لِقتالهم سنة ٢٨ هـ فقتلهم، واستبشر بذلك، خلافا لِمَا ظَهَر عليه بعد صِفَين من الحُزن.

⁽٣) يُنظر ص (٢٤١).

⁽٤) أخرجه عبد الرَّزَاق في «المُصنَّف» رقم: (٥٩٦٢)، وعبد اللَّه بن أحمد في «السُّنة» رقم: (١٤٩٦) عن أبيه.

 ⁽٥) كذا في الأصل، وهذه صُورتها: (١٩٠ الوس) مع العِلم أنَّ النَّاسخ يرسم (هذا) هكذا (هاذا).

⁽٦) مُتفقٌ عليه بلفظِ قَريبٍ، أخرجه البُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٧٣٥٢)، ومُسلم في «الصَّحيح» رقم: (١٧١٦)، وأبو عبد الله رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٧٨١٦).

⁽۷) ص (۱۹۷).

كَمَا يَغْضَبُ البَشَرُ، وَقَدْ سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ أَيَّمَا بَشَرٍ سَبَبْتُهُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ كَفَّارَةً لِذُنُوبِهِ، وَتَمْحِيصًا» (()، وَقَالَ يُوسُفُ الصَّدِّيقُ: ﴿ مِنْ بَعَدِ أَن نَزَعَ ٱلشَّيْطَكُنُ بَيْنِي لِذُنُوبِهِ، وَتَمْحِيصًا» (() فَإِذَا كَانَ هَذَا جَائِزًا (() عَلَىٰ الأَنْبِيَاءِ؛ كَانَ عَلَىٰ مَنْ دُونَهُمْ وَبَيْنَ إِخُونِتٍ ﴾ (() فَإِذَا كَانَ هَذَا جَائِزًا (() عَلَىٰ الأَنْبِيَاءِ؛ كَانَ عَلَىٰ مَنْ دُونَهُمْ أَجْوَزَ، وَاللَّهُ يُزِيلُ الغِلَّ عَنْهُمْ فِي الآخِرَةِ، كَمَا أَخْبَرَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَا يُفَسَّقُونَ وَقَدْ خَرَجُوا عَلَىٰ الإِمَامِ العَادِلِ؟ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الخَوَارِجَ حَكَمْنَا بِفِسْقِهِمْ؛ لِأَجْل خُرُوجِهِمْ؟

قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ نَحْكُمْ بِفِسْقِهِمْ ؟ لِأَنَّ هُنَاكَ [تَأْوِيلًا سَائِغًا](١)، وَلَيْسَ لِلخَوَارِجِ تَأْوِيلٌ سَائِغٌ.

فِإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَا يُكَفَّرُ مَنْ حَارَبَهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ لَهُ: «حَرْبُكَ حَرْبِي، وَسِلْمُكَ سِلْمِي»(٥)؟

قِيلَ: مَعْنَاهُ: حَرْبُكَ عَلَىٰ الإِسْلَامِ وَالدِّينِ حَرْبِي، وَلَمْ يَكُنْ قِتَالُهُمْ لَهُ عَلَىٰ الدِّينِ وَالإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا كَانَ عَلَىٰ التَّأْوِيلِ فِي قَتْلِ عُثْمَانَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فِي قَتَلَةِ /عَمَّارِ: «الفِئةُ البَاغِيَةُ» (٦٠).

⁽٦) مُتفقٌ عليه، أخرجه البُخاري في "الصَّحيح" رقم: (٤٤٧)، ومُسلم في "الصَّحيح" رقم:=



۲۶/ب

⁽١) أخرجه البُخاري في «التَّاريخ الكبير»: (١٠٩/٤) بلفظ: (إِنَّما أَنا بَشَرٌ أَغضَبُ كَما يَغضَبُ البَشَرُ، وإِنِّي اتَّخَذتُ عِندَكَ عَهدًا لَن تُخلِفَنِيهِ، فَأَيَّما مُؤمِنِ آذَيتُهُ، أَو شَتَمتُهُ، أَو جَلَدتُهُ، فاجعَلها لَهُ كَفَّارَةٌ وقُربَةٌ)، وفي «الصَّحيح» رقم (٦٣٦١) بلفظ: (اللَّهُمَّ فَأَيَّمَا مُؤْمِنٍ سَبَبْتُهُ، فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ قُرْبَةٌ إِلَيْكَ يَوْمَ القِيَامَةِ)، ومُسلم في «الصَّحيح» رقم: (٢٦٠١).

⁽٢) سُورة يُوسُف: (١٠٠). (٣) في الأصل: (جائز). (٤) في الأصل: (تأويل سائغ).

⁽٥) أخرجه - بهذا اللَّفظ - ابن المَغَازلي في «منَاقِب عَليّ» رقم: (٢٨٥)، والطُّوسِي في «الأمّالي»: (٢/ ١٠٠)، وقال ابن تيمية في «مِنهَاج السُّنة» (٤/ ٤٩٥): (هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ عُلَمَاءِ الحديث الْمَعْرُ وفَةِ، وَلَا رُوي بِإِسْنَادٍ مَعْرُ وفِ).



قِيلَ: هَذَا الحَدِيثُ قَدْ ضَعَفَهُ أَحْمَدُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ الخَلَّالُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدُ ابْنَ حَنْبَلِ ابْنَ عِبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (') يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَجْمَدَ ابْنَ حَنْبَلِ يَقُولُ: رُوِيَ فِي قَتَلَةِ عَمَّارٍ ـ الفَيْةُ البَاغِيَةُ ـ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا؛ لَيْسَ فِيهَا يَقُولُ: رُوِيَ فِي قَتَلَةِ عَمَّارٍ ـ الفَيْةُ البَاغِيَةُ ـ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا؛ لَيْسَ فِيهَا حَدِيثٌ صَحِيعٌ (''(')").

وَقَالَ أَبُو [أُمَيَّة] (١) مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (١): سَمِعْتُ فِي حَلَقَةِ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَل، وَيَخْيَى بْنِ مَعِين، وَأَبِي خَيْثَمَة (١)، وَالمُعَيْطِيِّ (٧)، ذَكَرُوا: تَقْتُلُ [عَمَّارًا] (٨) الفِثَّةُ [البَاغِيَةُ] (١). قَالُوا: مَا فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ (١١).

وَلَوْ صَحَّ؛ حُمِلَ عَلَىٰ أَنَّهُ انْصَرَفَ إِلَىٰ أَتْبَاعٍ كَانُوا فِي عَسْكَرِ مُعَاوِيَةً، بَاشَرُوا

⁽١٠) أخرجه أبو بكر الخَلَّال في «المَبسُوط» ـ كتَابِ السُّنة ـ رقم: (٧٠٦)، وفي «العِلل» ـ المُنتَخَب ـ رقم: (١٥٧).



 ^{= (}٢٩١٦)، وأبو عبد اللَّه رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ في "المُسند" رقم: (١١٨٦١).

⁽١) لم أتبينه وأبيه رحمهما اللَّه تعالى.

⁽٢) أخرجه أبو بكر الخَلَّال في «المَبسُوط» ـ كتَابِ السُّنة ـ رقم: (٧٠٧)، وفي «العِلل» ـ المُنتَخَب ـ رقم: (١٥٧).

⁽٣) حَاشِية في المَبسُوط ٤ ـ كتَاب السُّنة ـ (١/ ٣٧٦): (قَالَ ابْنُ الْفَرَّاءِ: وَذَكَرَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ فِي الْجُزْءِ
الْأَوَّلِ مِنْ مُسْنَدِ عَمَّارٍ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلِ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَمَّارٍ:
وتَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ ٤ فَقَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ رَسُّولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ:
فِي هَذَا غَيْرُ حَدِيثٍ صَحِيحٍ عَنِ النَّبِيُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَرِهَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا).

⁽٤) في الأصل: (بكر بن)، والتَّصويب من المَصدر و الإرشَادا.

⁽٥) الطَّر سُوسِي، تُوفِّي سنة ٢٧٣ هـ. «الطَّبقات»: (٢/ ٢٢٨)

⁽٦) هو زُهير بن حَرب النَّسَائي، تُوفي سنة ٢٣٤هـ. «السِّير»: (١١/ ٤٨٩)

⁽٧) هو مُحمد بن عُمر، أبو عبد اللَّه، تُوفّي سنة ٢٢٢ هـ. اتاريخ بغدادا: (١٤/ ٣٣)

⁽٨) في الأصل: (عمار).

⁽٩) سقطت من الأصل، والاستدراك من المَصدر و الإرشَادة.

49

قَتْلَهُ، وَلَمْ يَتَوَجَّهُ الخِطَابُ إِلَىٰ جَمْعِ الفِئَةِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الطَّائِفَةِ أَهْلُ فِتْنَةٍ، وَشَرُّ عَادَاتٍ، وَطَالِبُ سَلَبِ أَوْ مَالٍ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوهُ تَنَازَعُوا فِي سَلَبِهِ، فَادَّعَىٰ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ قَتَلَهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِ وَغَيْرُهُ: "وَإِنَّمَا تَتَنَازَعُونَ فِي النَّارِ"(١).

وَقِيلَ: مَعْنَىٰ (البَاعِيَةِ): [المُطَالِبَةُ] (" بِدَم عُثْمَانَ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ يُقَالُ: (يَبْغِي كَذَا) أَيْ يَطْلُبُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ (" يَعْنِي: نَطْلُبُ (")؛ وَلِهَذَا كَانُوا يَرْتَجِزُونَ فِي الجَمَل، وَيَقُولُونَ:

نَبْغِي ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ(٥)

وَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ أَنَّهُ مُصِيبٌ فِي طَاعَتِهِ، وَالمَنْعِ لَهُمْ مِنَ الْافْتِئَاتِ عَلَيْهِ: فَلِمَا فِيهِ مِنْ شَقِّ العَصَا.

وَلِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ تَخْطِئَتُهُ فِي قِتَالِهِمْ لِكَوْنِهِمْ مُسْلِمِينَ؛ وَجَبَ تَخْطِئَتُهُ فِي قِتَالِهِمْ لِكَوْنِهِمْ مُسْلِمِينَ؛ وَجَبَ تَخْطِئَتُهُ فِي قِتَالِهِمْ لَمْ يَخْرُجُوا مِنَ المِلَّةِ، وَأَنْكِحَتُهُمْ ثَابِتَةٌ وَمَوَارِيثُهُمْ، وَشَهَادَتُهُمْ عِنْدَ أَكْثَرِ الفُقَهَاءِ مَقْبُولَةً (٢٠).

وَلِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ قَاتَلَ مَانِعِي الزَّكَاةِ.

وَلِأَنَّهُ رَأَىٰ أَنَّ لَا أَحَدَ أَحَقُّ بِالخِلَافَةِ مِنْهُ، وَرَأَىٰ اسْتِيلَاءَ أَهْلِ الفِتْنَةِ عَلَىٰ

⁽٦) قَول الخَطَّابِي، نقله ابن الأثير في «النَّهَاية»: (٢/ ١٤٩).



⁽١) ذكره ابن قُتيبَة في «الإمّامة»: (١/ ١٠٣) من قول عَمرو بن العَاص رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) في الأصل: (الباغية)، والتَّصويب من «الرُّوايتين».

⁽٣) سُورة الكَهف: (٩٤).

⁽٤) ﴿جَامِعِ الْبَيَانِّ: (١٥/ ٣١٩).

⁽٥) أخرجه خَليفة بن الخيَّاط في «التَّاريخ» ص (١٩٠) الشَّطر الأوَّل: (والمَوْتُ أَحلَى عِنْدَنَا مِنَ العَسَلِ).



[المدينة، كَالغَافِقِيِّ] (() وَالتُّجِيبِي ؛ فَبَادَرَ إِلَىٰ البَيْعَةِ بَعْدَ أَنْ سَمِعَ أَهْلَ الفِتْنَةِ يَقُولُونَ: لَئِنْ لَمْ [تَنْظُرُوا] (() فِي أُمُورِكُمْ لَنُولِينَّ رَجُلًا مِنْكُمْ. وَأَتَىٰ (() المِصْرِيُّونَ لِعَلِيّ، فَامْتَنَعَ (()) ثُمَّ خَشِي أَنْ يُبَادِرَ إِلَيْهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا، وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ يَتَنَزَّىٰ (() عَلَيْهَا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا» (() فَعُقِدَ لَهُ، وَقَالَ: «قَدْ بَايَعَ أَنْ يُبَادِرُ إِلَيْهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا» (() فَعُقِدَ لَهُ، وَقَالَ: «قَدْ بَايَعَ النَّاسُ أَبَا بَكُرٍ مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ، فَتَمَّتْ بَيْعَتُهُ، وَلَمْ يَطْلُبِ الخِلَافَةَ أَحَدٌ مِنْ نُظَرَائِهِ النَّاسُ أَبَا بَكُرٍ مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ، فَتَمَّتْ بَيْعَتُهُ، وَلَمْ يَطْلُبِ الخِلَافَة أَحَدٌ مِنْ نُظَرَائِهِ النَّاسُ أَبَا بَكُرٍ مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ، فَتَمَّتْ بَيْعَتُهُ، وَلَمْ يَطْلُبِ الخِلَافَة أَحَدٌ مِنْ نُظَرَائِهِ النَّاسُ أَبَا بَكُرٍ مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ، فَتَمَّتْ بَيْعَتُهُ، وَلَمْ يَطْلُبِ الخِلَافَة أَحَدٌ مِنْ نُظَرَائِهِ النَّاسُ فَاعَتِي طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ؛ فَقَدْ وَجَبَ عَلَىٰ النَّاسِ طَاعَتِي وَاتِبَاعِي (()).

وَكَانَ مِنْ حُجَّةِ مُعَاوِيَةَ: «اسْتَعْمَلَنِي الخَلِيفَتَانِ مِنْ قَبْلُ، وَوَلَّيَانِي عَلَىٰ الشَّامِ، وَقُبِضَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ عَلَىٰ مَا اسْتَعْمَلَانِي عَلَيْهِ، فَأَنَا مُقِيمٌ حَتَّىٰ يَجْتَمِعَ النَّاسُ عَلَىٰ إِمَامٍ، فَأُسَلِّمَ إِلَيْهِ مَا فِي يَدِي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمٍ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمٍ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمٍ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمٍ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمٍ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمِ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمِ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمِ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمِ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمِ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمِ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمِ عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَم عُثْمَانَ ؛ / لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِي، وَأَنَا مُعَلِي يَعُولُ : ﴿ وَمَن قُلِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلَنَا لِولِيتِهِ عَلَى السَّعْدَةِ مُعَلَى اللَّهُ مَعَلَى المُعَلِّلُ عَلَيْهِ مِن وَاللَّهُ مِن وَاللَّهُ مِاللَّهُ مَعَلَى مُعَلِى الْمُنْ أَبِي بَكُورٍ، وَالتَّعِيبِيُّ ، [وَالْعَافِقِيُ] (١٠٠) و أَشَلُكُ أَنْ مُعَلَى اللَّهُ مِن مُعَلِى اللْعُلْمُ عَلَى السَّعْفَقِي السَّعُونَ السَّعَانِ اللْعَلْفِقِي السَّعَانِ الللَّهُ الْمُنْ أَلِي اللْعُلْفِقِي السَّعَانِ الللَّهُ الْمُلْفَالِقُ مُعَلِى السَّعَانِ اللْعَلْفِقِي السَّعُلِي اللْعُلْمُ اللْعُلْفِقِي اللْعُلْمُ الْمُنْ أَلِي السَّعُلِي السَّعُلِي الْعُلْفِقِي السَّعُولُ السَّعُ الْمُنْ أَلِي السَّعُلُى السَلِي الْعُلْفِقِي السَّعَانِ السَلَعُ الْمُعُلِى السَّعْلِقِ الْمُعُلِي السَّعَانِ السَّعُلُى السَّعُلُولُ اللْعُلْمُ الْمُنْ الْمُعُلِي السَّعُلُى السَّعُولُ السَّعُلُى الْمُعْلَى السَّعُمُ الْمُنْ الْمُعْلَى السَّعُلُى السَّعُلُى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقُلُهُ الْمُعْلَى السَلِي الْعُلْمُ الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُل

1/50



⁽١) تصحَّفت في الأصل إلى: (فئة الاكالعايفي)، والتَّصويب من "الرُّوايتين".

⁽٢) في الأصل: (تنظرون).

⁽٣) في «الرُّوايتين»: (رجلًا منا وآثر).

⁽٤) اتاريخ الرُّسل والمُلوك؛ (١٤/ ٤٣٤).

 ⁽٥) مُهملة في الأصل، وفي «الرّوايتين»: (ينبري).

⁽٦) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

 ⁽٧) في الرّوايتين ٤: (ثبتت) وكذلك التّالية.

⁽٨) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽٩) شورة الإسراء: (٣٣).

⁽١٠) تصحَّفت في الأصل إلى: (العايفي).



البَصْرَةِ وَمِصَرَ وَأَصْحَابُ الفِتْنَةِ»(١).

وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ يَقُولَانِ: «بَايَعْنَاهُ مُكْرَهَيْن»(١).

وَطَلْحَةُ يَقُولُ: «بَايَعْتُ وَاللُّجُمُ عَلَىٰ قَفَيِّ» (٣) يَعْنِي: السَّيْفَ عَلَىٰ عَاتِقِي.

وَ: «بَايَعْنَاهُ عَلَىٰ أَنْ يَقْتُلَ قَتَلَةَ عُثْمَانَ»(١) وَمُبَايَعَةُ المُكْرَهِ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا، وَالشَّرْطُ مَا وَقَيْتَ بِهِ، وَكَانَ هَذَا مِنْ حُجَّةِ مُعَاوِيَةَ وَمَنْ مَعَهُ فِي قِتَالِهِ عَلِيًّا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَقُولُ: «قُتِلَ إِمَامِي وَابْنُ عَمِّي وَوَلِيُّ نِعْمَتِي مَظْلُومًا وَمَخْذُولًا، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَقُولُ: «قُتِلَ إِمَامِي وَابْنُ عَمِّي وَوَلِيُّ نِعْمَتِي مَظْلُومًا وَمَخْذُولًا، وَأَنْتَ مَعَ قَاتِلِيهِ وَمُنْتَهِكِي حُرْمَتِهِ، وَأَوْلِيَاءُ دَمِهِ ضُعَفَاءُ، وَهُمْ لِي أَهْلُ وَأَوْلِيَاءُ، وَمَا مَعَ قَاتِلِيهِ وَمُنْتَهِكِي حُرْمَتِهِ، وَأَوْلِيَاءُ دَمِهِ ضُعَفَاءُ، وَهُمْ لِي أَهْلُ وَأَوْلِيَاءُ، وَفَا الْعَرْمَةِ وَشُكْرِ النَّعْمَةِ، وَيَحْسُنُ مِنْ طَي المُرُوءَةِ (١٠)، وَمِنْ طَرِيقِ الأَرْحَامِ المَاسَّةِ، وَكَيْفَ يَحْسُنُ طَرِيقِ الأَرْحَامِ المَاسَّةِ، وَكَيْفَ يَحْسُنُ مِنْ عَلَى تَرْكُ مُجَادَلَةٍ (١٠) ذَلِكَ، مَعَ مَا مَعِي مِنَ الآلَةِ وَالقُوَّةِ؟! [فَإِنْ حَالَ بَيْنِي] (١٠) وَبَنْ ظَالِمًا، وَإِنْ قَاتَلْنِي قَاتَلْتُهُ (١٠).

⁽١٠) ذكره الجَاحِظ في ارسَالة الحَكَمِين» - الرَّسَائل السَّياسِية - ص (٣٨٧).



⁽١) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر، وقد نَقَله المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "تَنزيه مُعاوية" و «الرِّوايتَين» ويأتي ص (٣١٥).

⁽٢) تقدم تخريجه ص (١٨٠).

⁽٣) تقدم تخريجه ص (١٨٠).

⁽١) تقدم تخريجه ص (١٨٠).

⁽٥) في الأصل: (فإنه).

⁽٦) في المَصدر: (والمودة).

⁽٧) في المَصدر: (محاولة).

⁽A) سقطت من الأصل، والاستدراك من المصدر.

⁽٩) زيادة في الأصل: (من).



وَرُوِي عَنْ شُعَيْبِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (١)، عَنْ [سَيْفِ] (١) بْنِ عُمَرَ (٣)، عَنْ مُحَمَّدِ (١) [و] (٥) طَلْحَة (٢): أَنَّ مُعَاوِيَة قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مَعْصُومًا، فَوَلَّانِي وَأَدْخَلَنِي فِي أَمْرِهِ، ثُمَّ اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ، فَوَلَّانِي، ثُمَّ اسْتُخْلِفَ عُمَرُ، فَوَلَّانِي، ثُو السَّبُخُلِفَ عُمْرُ، فَوَلَّانِي، ثُمَّ اسْتُخْلِفَ عُمْرُ، فَوَلَّانِي، وَإِنَّمَا يَطْلُبُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَلَّانِي، وَإِنَّمَا يَطْلُبُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لِلْعُمْالِ أَهْلَ الخَيْرِ، وَخَيْرُ المُسْلِمِينَ الأُمَنَاءُ، وَلَمْ يَطْلُبُ أَهْلَ الجَهْلِ وَالْضَعْفِ عَنْهَا» (٧).

وَقَدْ شَهِدَ مَعَ مُعَاوِيَةَ جَمَاعَةً بِصِفِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْهُمْ: عَمْرُو بْنُ العَاصِ (٨)، وَكَعْبُ بْنُ مُرَّةً، وَوَاثِلَةُ بْنُ الأَسْقَعِ، وَالنَّعْمَانُ بْنُ بَنُ مُرَّةً، وَوَاثِلَةُ بْنُ الأَسْقَعِ، وَالنَّعْمَانُ بْنُ بَنْ مَرْقَةً، وَوَاثِلَةُ بْنُ الأَسْقَعِ، وَالنَّعْمَانُ بْنُ بَنْ مَخْلَدِ (١)، وَحُوشَبُ الفَهْرِيُّ (١)، وَبُسْرُ بْنُ [أبي] (١) أَرْطَأَةً، وَجَمَاعَةٌ يَكُنُرُ عَدَدُهُمْ.

وَكَذَلِكَ مِنَ التَّابِعِينَ خَلْقٌ؛ مِنْهُمْ: أَبُو سَلَمَةً (١٢)، وَشُرَحْبِيلُ [بْنُ

⁽١٢) لعله ابن عبد الرّحمن بن عَوف الزُّهري، تُوفّي سنة ٩٤ هـ. «السّير»: (١٤ ٢٨٧)



⁽١) التَّميمي الكُوفي. «الكَامل في الضُّعفاء»: (٥/٦).

⁽٢) في الأصل: (يُوسف).

⁽٣) التَّميمي الكُوفي. «الكَامِل في الضُّعفاء»: (٤/ ٥٠٧).

⁽٤) ابن عبد اللَّه بن سَواد بن نُويرة. "الجَرح والتَّعديل": (٨/١١٠).

⁽٥) في الأصل: (بن).

⁽٦) ابن الأعْلَم، أبو الهَيشم الحَنفي الكُوفي. "تاريخ الإسلام": (٣/ ٩٠٠)

⁽٧) ذكره - بلفظ قَريبٍ - الطَّبري في "التَّاريخ": (٤/ ٣٢١).

⁽A) في الأصل: (العاصي).

⁽٩) ابن الصَّامِت الأنصَاري، نَائِب مِصر لمُعاوية، تُوفِّي سنة ٦٢ هـ. «السِّير»: (٣/ ٢٢٤)

⁽١٠) في الأصل: (مخلد الفهري وحوشب).

⁽١١) سقطت من الأصل.

السَّمْطُ (١)] (١)، وَعُمَرُ بْنُ وَاقِدِ (٦).

وَرُوِيَ عَنْ [سَعْدِ] ('' بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفِ ('')، قَالَ: بَيْنَا عَلِيٍّ آخِذٌ بِيَدِ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ ('') يَطُوفُ بَيْنَ القَتْلَىٰ بِصِفِّينَ، إِذْ رَأَىٰ عَدِيٍّ رَجُلًا عَلِيٍّ آخِذٌ بِيَدِ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ ('') يَطُوفُ بَيْنَ القَتْلَىٰ بِصِفِّينَ، إِذْ رَأَىٰ عَدِيٍّ رَجُلًا مَقْتُولًا، فَقَالَ عَلِيٍّ: «وَالآنَ»(^).

وَلَمَّا كَانَ المُوَادَعَةُ (١) بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةً، [تَوَادَعَا] (١) إِلَىٰ رَأْسِ الحَوْلِ بِدُومَةِ الجَنْدَلِ (١)، وَكَانَ أَصْحَابُ عَلِيٍّ يُصَلُّونَ خَلْفَ أَصْحَابِ مُعَاوِيَةً، وَكَانَ أَصْحَابُ مُعَاوِيَةً (١) يُصَلُّونَ خَلْفَ أَصْحَابِ عَلِيٍّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةً (١) يُصَلُّونَ خَلْفَ أَصْحَابِ عَلِيٍّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَصْحَابُ عَلِيٍّ، فَقَالَ: ﴿إِذَا اسْتَقْبَلُوا (١) القِبْلَةَ، وَقَرَءُوا بِكُمُ القُرْآنَ ؛ / فَصَلُّوا خَلْفَهُمْ (١) .

۲۵/پ

⁽١) أبو يَزيد الكِندي، تُوفّي سنة ٤٠ هـ. "تاريخ الإسلام": (٢/ ٣٥٠)

⁽٢) في الأصل: (ثم الشمط).

⁽٣) لم أتبينه، ولعله عُمر بن وَاقِد بن عَبد الله بن عُمر بن الخطَّاب، والله أعلم.

⁽٤) في الأصل: (سعيد).

⁽٥) أبو إسحَاق الزُّهري المَدني، تُوفِّي سنة ١٢٧ هـ. «السَّير»: (٥/ ٢١٨)

⁽٦) رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٧) في الأصل: (بها) مع العِلم أن النَّاسخ يكتب (بهذا) هكذا (بهاذا).

 ⁽A) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣٩٠٠١).

⁽٩) المُصَالَحة والمُتَارَكة إذا تُواعَدوا أمرًا.

⁽١٠) في الأصل: (تواعدا)، والتَّصويب من المَصدر و «الإرشَاد».

⁽١١) حِصن وقُرى، بين المَدينة والشَّام.

⁽١٢) زيادة في المصدر: (لا).

⁽١٣) زيادة في المَصدر و "الإرشَادة: (بكم).

⁽١٤) أخرجه ابن العَدِيم في "بُغيَة الطَّلَب": (١/ ٣٠٢).



وَعَنْ [عَمْرَو] (١) بْنِ شُرَحْبِيلِ الهَمَدَانِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ فِي النَّوْمِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فِي ثِيَابٍ بِيضٍ، بِأَفْنِيَةِ الْجَنَّةِ، فَقُلْتُ: أَلَمْ يَقْتُلْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا؟ النَّوْمِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ وَجَدْنَاهُ وَاسِعَ الْمَغْفِرَةِ»(١).

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ حَكَّمَ فِي دِينِ اللَّهِ عَمْرَو بْنَ العَاصِ، وَأَبَا مُوسَىٰ الأَشْعَرِيَّ، وَرَضِيَ بِذَلِكَ؟

قِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ مُصِيبًا، وَذَلِكَ [لِمَا]^(٣) نَذْكُرُهُ، وَلَفْظُ القِصَّةِ مَا رَوَىٰ أَبُو الحَسَنِ الظَاهِرِيُّ، بِإِسْنَادِهِ: عَنْ صَالِحِ بْنِ [كَيْسَانَ] (١)، قَالَ:

لَمَّا حَضَرَ النَّاسُ لِيَكْتُبُوا بَيْنَهُمُ الكِتَابَ، كَتَبُوا فِيهِ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا قَاضَىٰ عَلَيْهِ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ).

فَقَالَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ: لِيُكْتَبُ^(٥) بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَهُوَ أَمِيرُكُمْ، فَأَمَّا أَمِيرُنَا، فَلَا.

فَقَالَ أَصْحَابُ عَلِيٍّ: لَا يُكْتَبُ (٦) إِلَّا هَكَذَا.

فَقَالَ عَمْرُو: لَا يُكْتَبُ (٧) إِلَّا هَكَذَا، لَوْ أَقْرَرْنَا أَنَّهُ أَمِيرٌ، لِمَ نَخْلَعُهُ؟!



⁽١) في الأصل: (عمر).

⁽٢) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن عبد البَر في «الاستِيعَاب»: (١/ ١٤٠)، وابنِ عَسَاكِر في «تاريخ دِمَشق»: (١٧/ ٣٩٥)، وأخرجه ـ باختلاف ألفاظ ـ ابن أبي شَيبة في «المُصنَف» رقم: (٣٨٩٩٩)، وابن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» رقم: (٣٧٧١).

⁽٣) في الأصل: (انا)، والتَّصويب من «الإرشاد».

⁽٤) في الأصل: (يسار) مُهملة، والتَّصويب في «الإرشّاد».

⁽٥) مُهملة الثانية في الأصل.

⁽٦) مُهملة الأولى في الأصل.

⁽٧) مُهملة الأولى في الأصل.



فَكَتَبُوا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذَا مَا قَاضَىٰ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، قَاضَاهُ عَلَىٰ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَأَهْلِ الْبَصْرَةِ، مَنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ (۱)، أَنْنَا نُزُولٌ (۱) عِنْدَ حُكْمِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ (۱) مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَىٰ خَاتِمَتِهِ، وَالمُسْلِمِينَ (۱)، أَنْنَا نُزُولٌ (۱) عِنْدَ حُكْمِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ (۱) مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَىٰ خَاتِمَتِهِ، وَالمُسْلِمِينَ (۱)، أَنْنَا نُزُولٌ (۱) عِنْدَ حُكْمِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ (۱) مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَىٰ خَاتِمَتِهِ، وَالمُسْلِمِينَ (۱)، أَنْنَا نُزُولٌ (۱) عِنْدَ حُكْمِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ (۱) مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَىٰ خَاتِمَتِهِ، وَالْمُسْلِمِينَ (۱)، وَنُمِيتُ مَا أَمَاتَ القُرْآنُ، فَمَا يَجِدُ الْحَكَمَانِ فِي الْكِتَابِ (۱) المُسَمَّىٰ (۱)، وَإِلَّا بِالسُّنَةِ الْجَامِعَةِ الْعَادِلَةِ غَيْرِ [الْمُفَرَّقَةِ] (۱).

[وَالحَكَمَانُ] (٧): عبدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الأَشْعَرِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ العَاصِ. وَأَخَذْنَا (٨) عَلَيْهِمَا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ، لَتَحْكُمَانِ بِمَا وَجَدْتُمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ المُسَمَّىٰ، وَإِلَّا فَالسُّنَّةُ الجَامِعَةُ [غَيْرُ المُبَعْثِرَةِ] (٩).

 ⁽٩) في الأصل: (عن العشرة)، وفي «الإرشاد»: (غير متفرقة) ولعل المُثبت هو مقصد المُؤلَّف
رَحِمَةُ ٱللَّهُ.



 ⁽١) زيادة في «وقعة صِفِين»: (وقاضى مُعاوية بن أبي سُفيان على أهل الشَّام ومن كان مَعه من شِيعته مِن المُؤمنين والمُسلمين).

⁽٢) في اوقعة صِفّين او الإرشاد ا: (ننزل).

 ⁽٣) زيادة في «وقعة صِفّين»: (وألا يجمع بيننا إلا إياه وأن كتاب اللّه بيننا وبينكم).

 ⁽٤) زيادة في «وقعة صِفِين»: (في كتاب اللّه بيننا وبينكم فإنهما يتبعانه وما لم يجداه في كتاب اللّه
 أخذا بالسنة).

⁽٥) زيادة في الأصل: (والسنه المنتها).

⁽٦) في الأصل: (المعرفة)، وفي «الإرشاد»: (المتفرقة).

⁽٧) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٨) أي علي ومُعاوية رَضِوَالِيَهُ عَنْهُمَا.

كِنَاكِ الْمِامِينَ



وَأَخَذَ الحَكَمَانِ مِنْ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةً [وَ] (١) مِنَ الجُنْدَيْنِ، وَمَنْ هُمَا عَلَيْهِ .. النَّاسِ الَّذِي يَرْضَيَانِ بِهِ؛ مِنَ العَهْدِ وَالمِيثَاقِ وَالأَمَانِ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمَا وَأَنْفُسِهِم، [وَأَهْلِيهِمَا](١).

وَالْأُمَّةُ (٣) عَلَىٰ الَّذِي يَقْضِيَانِ بِهِ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ وَالمُؤْمِنِينَ.

وَعَلَىٰ الطَّائِفَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ، أَنَّا عَلَىٰ مَا وَجَدْنَا فِي هَذ الصَّحِيفَةِ، [وَلَنَقُومَنَّ](١) عَلَيْهِ، وَأَنَّا لَهُ أَنْصَارٌ.

وَأَنَّ قَضِيَّتَهُمَا قَدْ [وَجَبَتْ](٥) بَيْنَ المُؤْمِنِينَ، وَالأَمَانَ(٦) [وَ](٧) الإسْتِفَاضَةَ (٨)

وَوَضْعَ الحَرْبِ.

وَعَلَىٰ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ وَعَمْرِو بْنِ العَاصِ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ، لَيَحْكُمَانِ بَيْرِ الأُمَّةِ، وَلَا يَذَرَاهَا فِي حَرْبٍ، وَلَا اخْتِلَافٍ، حَتَّىٰ يَقْضِيَا.

وَأَجَّلَا الْقَضَاءَ إِلَىٰ رَمَّضَانَ، فَإِنْ أَحَبَّا^(١) أَنْ يُعَجِّلَا^(١) ذَلِكَ؛ عَجَّلَا، وَإِر أَحَبًا أَنْ [يُؤَخِّرا]^(١١) ذَلِكَ؛ أَخَّرَا، عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا، عَجَّلَا وَأَخَّرَا.



⁽١) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشَاد».

⁽٢) في الأصل: (أهلهما)، والتَّصويب من "وقعة صِفِّين" و "الإرشّاد".

 ⁽٣) زيادة في اوقعة صِفَين : (لهما أنصار).

⁽٤) تصحّفت في الأصل إلى: (ولنومن).

⁽٥) في الأصل: (حبت) مُهملة، والتَّصويب من «الإرشّاد».

⁽٦) في اوقعة صِفِّينا: (بالأمان).

⁽٧) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٨) في اوقعة صِفِّينَا: (الاستقامة). ٠

⁽٩) في «الإرشَاد»: (اختارا) وكذا التَّالية.

⁽١٠) زيادة في «الإرشّاد»: (قبل).

⁽١١) في الأصل: (يؤخر).

فَإِنْ تُوُفِّيَ أَحَدُ الحَكَمَيْنِ؛ فَشِيعَتُهُ [وَأَمَيرُ] (١) الشِّيعَةِ لَا يَأْلُونَ عَنْ (١) أَهْلِ المَعْدَلَةِ وَالقِسْطِ.

وَإِنَّ مِيعَادَ قَضِيَّتِهِمَا الَّتِي يَقْضِيَانِ بِهَا مَكَانَ عَدْلٍ مِنْ أَهْلِ /الكُوفَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ. وَإِنْ رَضِيَا مَكَانًا غَيْرَهُ ، حَيْثُ رَضِيَا، لَا يَحْضُرُهُمَا [فِيهِ] (٣) إِلَّا مَنْ أَرَادَا. وَيَأْخُدُ [الحَكَمَانِ] (١) مَنْ أَحَبًا مِنَ الشَّهُودِ، وَيَكْتُبَانِ شَهَادَتَهُمَا عَلَىٰ مَا فِي وَيَأْخُدُ [الحَكَمَانِ] (١) مَنْ أَحَبًا مِنَ الشَّهُودِ، وَيَكْتُبَانِ شَهَادَتَهُمَا عَلَىٰ مَا فِي . و الصَّحِيفَةِ.

شَهِدَ عَلَىٰ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مِنَ الشُّهُودِ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ عَشْرَةٌ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَالأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ الكِنْدِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ قَيْسٍ الهَمَدَانِيُّ (٥)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الطُّفَيْلِ [البَكَّائِيُّ (٢)] (٨)، وَحُجْرُ بْنُ وَوَرْقَاءُ بْنُ سَمِيِّ الحَارِثِيُ (٢)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الطُّفَيْلِ [البَكَّائِيُ (٢)] (٨)، وَحُجْرُ بْنُ يَرْيِدُ الكِنْدِيُّ (١)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُجْر (١) العِجْلِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ حُجَيَّةً (١١) أَخُو

⁽۱۱) (۱۱) (۱۲۷ مشق): (۲۵ / ۱٤۷)



⁽١) في الأصل: (وأمر).

⁽٢) في «الإرشاد»: (غير).

⁽٣) في الأصل: (منه)، والتَّصويب من المَصَادر و الإرشاده.

⁽٤) في الأصل: (الحكمين)، والتَّصويب من المَصَادر و «الإرشَاد».

⁽٥) «الجَرح والتَّعديل»: (٤/ ٥٥).

⁽٦) البَجَلي الكُوفي. «تاريخ دِمَشق»: (٦٣/ ٥٨) وعنده اسمه (وقاء)، وقال البَلَاذُري في «أنسَاب الأشراف»: (ووقاء أصحَّ ذلك).

⁽V) «الإصَابة»: (٥/ ٧٢).

⁽٨) في الأصل: (الكناني).

⁽٩) ابُغية الطَّلب»: (٥/ ٢١٣٥).

⁽١٠) كذا في الأصل و «الإرشَاد»، وفي بعض المَصَادر: (حَجَل)، وفي البعض: (جحل)، وفي البعض: (مُحِلّ).



تَمِيم، وَعُقْبَةُ بْنُ [زِيَادٍ] (١) الأَنْصَارِيُّ (١)، وَمَالِكُ بْنُ كَعْبِ الهَمَدَانِيُّ (٢).

وَمَهِدَ مِنْ أَصَّحَابِ مُعَاوِيَةً بْنَ أَبِي سُفْيَانَ: [أَبُو] (1) الأَعْوَرِ السُّلَمِيُ (1) وَمُخَارِقُ بْنُ حُرِيْثِ (١) الفِهْرِيُّ (١) الفِهْرِيُّ (١) الفِهْرِيُّ (١) الفِهْرِيُّ (١) الفَهْرِيُّ (١) العُدْرِيُّ (١)(١) وَحَمْزَةُ بْنُ مَالِكِ وَيُقَالُ: حِمْيَرِيُّ (١) وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ (١١) وَعَلْقَمَةُ [بْنُ زَيْدِ (١١) العُدْرِيُّ (١١)، وَعَلْقَمَةُ [بْنُ زَيْدِ (١١) العَدْرِيُّ (١١)، وعُتْبَة بْنِ أَبِي سُفْيِانِ (١١)، وسُبَيْع] (١١) بْنُ زَيْدِ (١١) الحَضْرَمِيُّ (١٠) الحَضْرَمِيُّ (١١)،

(٢) الحَضْرَمِي.

(١) في الأصل: (زيد).

(٣) اتاريخ دِمَشق ا: (٥٦/ ٤٩٣)

(٤) سقطت من الأصل، والاستدراك من المَصَادر و «الإرشَاد».

(٥) هو عَمرو بن سُفيان، أمير المَيسرة يوم صِفّين مع مُعاوية. "تاريخ الإسلام»: (٢/ ٤٤٦)

(٦) في الأصل: (سلمة)، والتَّصويب من المَصَادر و «الإرشَاد».

(٧) أبو عبد الرَّحمن، مُقدَّم المَيسرة يوم صِفِّين مع مُعاوية، تُوفِّي سنة ١٤٢ هـ. «السِّير»: (٣/ ١٨٨)

(A) كذا في الأصل و «الإرشاد»، وفي المَصَادر: (الحارث).

(۹) ۱تاریخ دِمَشق۱: (۵۷/ ۱۳۰).

(١٠) في الأصل: (حمير)، وفي المَصَادر: (عمرو)، والمُثبت من «الإرشَاد».

(١١) زيادة في «الإرشاد»: (ويقال: سَكْسَكِي).

(١٢) "تاريخ دِمَشق": (١٩/ ٧٦). (١٣) "بُغية الطَّلب": (٦/ ٢٩٥٦).

(١٤) كان معه لُواء مُعاوية يوم صِفّين، تُوفّي سنة ٤٦هـ. «تاريخ الإسلام»: (٦/ ٤١٩)

(١٥) كذا في الأصل و «الإرشاد»، وفي المَصَادر: (يزيد) وهو الصَّواب.

(۱۹) ۱ تاریخ دِمَشق۱: (۲۰۱/٤۱).

(١٧) تُوفِّي سنة ٤٤ هـ. اتاريخ الإسلامة: (٢/ ٤٢٠)

(١٨) سقطت من الأصل، والاستدراك من المَصَادر و «الإرشَاد».

(١٩) كذا في الأصل و «الإرشاد»، وفي المَصَادر: (يزيد) وهو الصَّواب.

(٢٠) «بُغية الطَّلب»: (٩/ ٢٨٦٤).





وَيَزِيدُ بْنُ الحَارِثِ العَبْسِيُّ (١).

وَكَتَبَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ، يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ، لِثَلَاثِ عَشْرَةَ لَيْلَةً بَقِيَتْ مِنْ صَفَرٍ، سَنَةَ سَبْعِ [وَثَلَاثِينَ^(٢)] (٣).

وَخُتِمَ الكِتَابُ بِخَاتَمِ عَلِيٍّ وَخَاتَمِ مُعَاوِيَةً

وَرَوَىٰ [عَمْرُو]('' بْنُ الحَكَمِ('')، قَالَ: لَمَّا الْتَقَىٰ النَّاسُ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ('')، قَالَ عَمْرُو لِأَبِي مُوسَىٰ: «أَخْبِرْنِي عَنْ شَأْنِكَ ('')؟» قَالَ عَمْرُو لِأَبِي مُوسَىٰ: «أَرَىٰ أَنْ يُخْلَعَ هَذَيْنِ (^^)، وَيُجْعَلَ الأَمْرُ شُورَىٰ بَيْنَ قَالَ أَبُو مُوسَىٰ: «أَرَىٰ أَنْ يُخْلَعَ هَذَيْنِ (^^)، وَيُجْعَلَ الأَمْرُ شُورَىٰ بَيْنَ

⁽٨) زيادة في المَصدر: (الرجلين).



⁽۱) (۱اریخ دِمَشق): (٦٥/ ١٤٣).

⁽٣) لم أجده من حَديث صَالح بن كَيسَان، أخرجه نَصر بن مُزَاحِم في "وَقَعَة صِفَين» ص (٥٠٥) من حَديث عُمر بن سَعد، والجَاحِظ في "رسَالة من حَديث عُمر بن سَعد، والجَاحِظ في "رسَالة الحَكَمَين» ـ الرَّسَائل السِّياسية ـ ص (٣٧١) من حديث مُحمَّد بن إسحَاق، وأخرجه طَرفَه ابن عَدِي في "الكَامِل»: (٣/ ٤٤٢) من حَديث عَلقَمة بن قيس، وابن عَسَاكر في "التَّاريخ»: (١/ ١٠٥) من حَديث جَرير بن حازم، وذكره ابن قُتيبة في "الإمَامة»: (١/ ١٠٧)، والبَلاذُري في "أنسَاب الأشرَاف»: (١/ ٣٣٤)، والدِّينَورِيُّ في "الأخبَار الطُّوال» ص (١٩٤)، والطَّبري في "التَّاريخ»: (٥/ ٥٠).

⁽٣) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٤) في الأصل: (عمر)، والتَّصويب من «الإرشّاد» و «الطَّبقات» والمَصادر.

⁽٥) ابن ثُوبَان، أبو حَفص المَدني، تُوفِّي سنة ١١٧ هـ. «تاريخ الإسلام»: (٣/ ٢٨٧)

⁽٦) زيادة في المَصدر: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسُ لِلأَشْعَرِيِّ: احْذَرْ عَمْرًا، فَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَكَ، وَيَقُولُ: أَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسَنَّ مِنِّي، فَكُنْ مُتَدَبِّرًا لَكَلاَمِهِ، فَكَانَا إِذَا الْتَقَيَا يَقُولُ عَمْرٌ و: إِنَّكَ صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلِي وَأَنْتَ أَسَنُّ مِنِّي فَتَكَلَّمُ، ثُمَّ أَتَكَلَّمُ، وَإِنَّمَا عَمْرٌ و: إِنَّكَ صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَالْتَ أَسَنُّ مِنِي فَتَكَلَّمُ، ثُمَّ أَتَكَلَّمُ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ عَمْرٌ و عَلَى يُرِيدُ عَمْرٌ و أَنْ يُقَدِّمَ أَبَا مُوسَى فِي الْكَلامِ لِيَخْلَعَ عَلِيًّا، فَاجْتَمَعَا عَلَى أَمْرِهِمَا، فَأَدَارَهُ عَمْرٌ و عَلَى مُعاوِية، فَأَبَى، وَقَالَ أَبُو مُوسَى: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرً).

⁽٧) في «الإرشَاد»: (رأيك).



المُسْلِمِينَ، فَيَخْتَارَ المُسْلِمُونَ لِأَنْفُسِهِمْ مَنْ أَحَبُّوا».

قَالَ عَمْرٌو: «الرَّأْيُ مَا رَأَيْتَ».

فَأَقْبَلَا عَلَىٰ النَّاسِ، وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌو: «يَا أَبَا مُوسَىٰ، أَعْلِمْهٰ، بِأَنَّ رَأْيَنَا قَدِ اجْتَمَعَ».

فَتَكَلَّمَ أَبُو مُوسَىٰ، فَقَالَ: «إِنَّ رَأْيَنَا قَدِ اتَّفَقَ عَلَىٰ أَمْرٍ نَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَهْ

فَقَالَ عَمْرٌو: «صَدَقَ وَبَرَّ، وَنِعْمَ النَّاظِرُ لِلإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، فَتَكَلَّمْ يَا أَبَا مُوسَىٰ». فَأَتَاهُ ابْنُ عَبَّاسِ، فَخَلَا بِهِ، وَقَالَ: «أَنْتَ فِي خُدْعَةٍ (١)».

فَقَالَ أَبُو مُوسَىٰ الأَشْعَرِيُّ: «لا [تَخْشَ](٢) ذَلِكَ، قَدْ أَجْمَعْنَا وَاصْطَلَحْنَا».

فَقَامَ أَبُو مُوسَىٰ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ نَظَرْنَا فِي أَمْرِ هَذِهِ الأُمَّةِ، فَلَمْ نَرَ شَيْئًا هُوَ أَصْلَحَ لِأَمْرِهَا وَلَا أَلَمَّ لِشَعْثِهَا (٣)، وَقَدْ أَجْمَعْنَا أَمْرِ هَا حِلِي عَلَىٰ خَلْعِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ، وَتَسْتَقْبِلُ [هَذِهِ الأُمَّةُ] (اللَّهُ وَصَاحِبِي عَلَىٰ أَمْرٍ وَاحِدٍ: عَلَىٰ خَلْعِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ، وَتَسْتَقْبِلُ [هَذِهِ الأُمَّةُ] هَذَا الأَمْرَ، فَيَكُونُ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ، فَيُولُّونَ (٥) مَنْ أَحَبُّوا عَلَيْهِمْ، وَإِنِّي قَدْ خَلَعْنُ عَلِيًّا وَمُعَاوِيَةَ، فَوَلُوا أَمْرَكُمْ مَنْ رَأَيْتُمْ».

ثُمَّ تَنَحَّىٰ، وَأَقْبَلَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ، فَقَامَ مَقَامَهُ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ،

⁽٥) زيادة في المصدر: (مِنْهُم).



⁽١) زيادة في المَصدر: (أَلَمْ أَقُلْ لَكَ: لاَ تَبْدَأْهُ، وَتَعَقَّبُهُ ؟ فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَكُونَ أَعْطَاكَ أَمْرًا خَالِيًا، ثُمَّ يَنْزِعَ عَنْهُ عَلَى مَلاٍ مِنَ النَّاسِ وَاجْتِمَاعِهِمْ).

⁽٢) تصحّفت في الأصل إلى: (يحسن).

 ⁽٣) زيادة في المصدر: (مِنْ أَنْ لاَ نَبْتَزَ أُمُورَهَا وَلاَ نَعْصِبَهَا حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ عَنْ رِضَى مِنْهَا وَتَشَاور).

⁽٤) سقطت من الأصل، والاستدراك من المَصدر.



ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا قَدْ قَالَ مَا سَمِعْتُمْ، وَخَلَعَ صَاحِبَهُ، وَأَنَا(١) أَخْلَعُ صَاحِبَهُ كَمَا خَلَعَهُ، وَأَنَا(١) أَخْلَعُ صَاحِبَهُ كَمَا خَلَعَهُ، وَأَثَبَّتُ /صَاحِبِي مُعَاوِيَةً، فَإِنَّهُ وَلِيُّ ابْنِ عَفَّانَ، وَالطَّالِبُ بِدَمِهِ، وَأَحَقُّ ٢٦/ب النَّاس بِمَقَامِهِ».

فَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ: «وَيْحَكَ يَا أَبَا مُوسَىٰ، مَا أَعْجَزَكَ^(٢) عَنْ عَمْرٍ و وَمَكَائِدِهِ!»

فَقَالَ أَبُو مُوسَىٰ: "فَمَا أَصْنَعُ؟ جَامَعَنِي بِأَمْرِ"، ثُمَّ نَزَعَ عَنْهُ!" فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "لَا ذَنْبَ لَكَ يَا أَبَا مُوسَىٰ رَحِمَكَ اللَّهُ، الذَّنْبُ لِغَيْرِكَ أَدْ مِنْ قَدَّمَكَ فِي هَذَا المَقَامِ" (٥).

الَّذِي (١) قَدَّمَكَ فِي هَذَا المَقَامِ» (٥). فَقَالَ أَبُو مُوسَىٰ لِعَمْرِو: «إِنَّمَا مَثَلُكَ كَالكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَتْ أَوْ تَتُرُكْهُ يَلْهَتْ».

فَقَالَ عَمْرٌو: «[إِنَّمَا] (٦) مَثَلُكَ مَثَلُ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا».

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «إِلَامَ صُيرَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ؟ إِلَىٰ رَجُلٍ لَا يُبَالِي مَا صَنَعَ، وَآخَرَ ضَعِيفٍ».

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ: «لَوْ مَاتَ الأَشْعَرِيُّ قَبْلَ هَذَا؛ كَانَ خَيْرًا لَهُ الْ

⁽٧) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» رقم: (٥٩٠٧) من هذه الطَّريق،



⁽١) في المَصدر: (فإني).

⁽٢) في «الإرشادة: (أضعفك).

⁽٣) في «الإرشّاد» والمصدر: (على أمر).

⁽٤) في المَصدر: (للذي).

⁽٥) زيادة في المصدر: (فَقَالَ أَبُو مُوسَى : رَحِمَكَ اللَّهُ، غَدَرَنِي فَمَا أَصْنَعُ؟).

⁽٦) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد» والمصدر.



وَالدَّلالَةُ عَلَىٰ أَنَّهُ مُصِيبٌ:

- أَنَّ التَّحْكِيمَ (١) أَصْلُ فِي الشَّرْعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِفَاقَ بَدْ فَابُعَ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيداً إِصْلَاحًا يُوفِقِ اللَّهُ بَيْنَهُما ﴾ فَأَبْعَثُواْ حَكَمًا مِنْ أَهْلِها إِن يُرِيداً إِصْلَاحًا يُوفِقِ اللَّهُ بَيْنَهُما ﴾ و وَلِأَنَّهُ قَبْلَ التَّحْكِيمِ قَدْ أَجْمَعْنَا عَلَىٰ ثُبُوتِ إِمَامَتِهِ، وَعَدَالَتِهِ، وَقَرَ وَسِيَاسَتِهِ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مَنْ بَقِي بَعْدَ عُثْمَانَ (٣)، قَالَ إِسْحَاقُ [الحَرْبِيُ] وَسِيَاسَتِهِ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مَنْ بَقِي بَعْدَ عُثْمَانَ (٣)، قَالَ إِسْحَاقُ [الحَرْبِيُ] مَنْ عَلِي شَعْدَ عُثْمَانَ أَفْ مَنْ عَلِي اللَّهُ وَلَا أَقُولُ أَنَّ أَحَدًا بَعْدَ عُثْمَانَ أَفْ مَنْ عَلِي مَنْ عَلِي اللَّهُ وَلَا أَقُولُ أَنَّ أَحَدًا بَعْدَ عُثْمَانَ أَفْ

وَإِذَا تَبَتَ أَنَّ هَذِهِ حَالُهُ؛ فَلِلإِمَامِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيمَا يَرَاهُ لِأَهْلِ الإِسْلَامِ، وَ وَإِذَا تَبَتَ أَنَّ هَذِهِ حَالُهُ؛ فَلِلإِمَامِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيمَا يَرَاهُ لِأَهْلِ الإِسْلَامِ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الصَّلَاحُ مِنْ وُجُودٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ أَصْحَابَهُ طَلَبُوا مِنْهُ التَّحْكِيمَ، وَمَلُّوا الْقِتَالَ، فَامْتَنَعَ عَلَيْهِمْ، فَ الْحَدُهَا: أَنَّ أَصْحَابَهُ طَلَبُوا مِنْهُ التَّحْكِيمَ، وَمَلُّوا الْقِتَالَ، فَامْتَنَعَ عَلَيْهِمْ، فَ إِلَا التَّحْكِيمَ، فَخَافَ تَفَرُّقَهُمْ عَنْهُ، [وَحَيَازَتِهِمْ] (٢) إِلَىٰ الشَّامِ، [وَخَافَ] (٧) وُثُوبَ وَلَا التَّامِ كَيْمَ وَنُهُمْ عَلَىٰ عُثْمَانَ فَقَتَلُوهُ؛ فَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ عَظِيمٌ. عَلَيْهِ كَمَا وَثَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَلَىٰ عُثْمَانَ فَقَتَلُوهُ؛ فَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ عَظِيمٌ. التَّانِي: أَنَّهُ لَمَّا رَأَىٰ حِرْصَهُمْ عَلَىٰ التَّحْكِيمِ، أَحَبَ إِجَابَتَهُمْ إِلَىٰ ذَلِلْ

⁽٧) في الأصل: (يخاف)، وفي «مُختصر المُعتمد»: (أو خاف).



⁽١) في «الإرشّاد»: (للتحكيم).

⁽٢) سُورة النِّساء: (٣٥).

⁽٣) جعلها القاضِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على رواية واحدة، وقد نصَّ أبو الحَسن الزَّاغُوني في «الإيضَاح» (٣) جعلها القاضِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والثَّانية: أنه لا يُقال ذلك استدل على الثَّانية بحديث ابن عُمر رَضَّ إللَّهُ عَنْهُمَا في المُفَاضَلة، ثم قال: وأخذ أحمَد رَضَّ إللَّهُ عَنْهُمَا في هذه الرِّواية بهذا الحَديث، وليس هذا ممَّا يُدرك بالقِيَاس فَيُقَاس.

⁽٤) في الأصل: (الحسري)، ولعل المُثبت هو الصَّواب إن شاء اللَّه.

⁽٥) لم أجد هذه الرِّواية فيما تحت يدي من مصادر.

⁽٦) في الأصل: (صاربهم)، والمُثبت من «مُختصر المُعتمد»، ولعل صواب المُثبت: (ويُصَاربه،

لِتُكْشَفَ(١) الشُّبْهَةُ، وَتَزُولَ الشُّكُوكُ عَنْهُمْ، وَهَذَا أَيْضًا صَلَاحٌ فِي الدِّينِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ [اسْتَحَرَّ] () بِهِمُ [القَتْلُ] ()، وَتَرَكُوا الصَّلَاةَ، فَرُوِيَ أَنَّهُمُ الْتَقَوْا لَيْلَةَ الهَرِيرِ () بَعْدَ أَنْ تَرَكُوا صَلَاةَ النَّهَارِ وَالعِشَاءِ الأُولَىٰ وَالآخِرَةِ، وَأَصْبَحُوا وَالحَرْبُ قَائِمَةٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: يَا قَوْمُ، تَرَكْتُمُ الإِسْلَامَ! الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ! فَافْتَرَقُوا، وَقَضَوْا صَلَاتَهُمْ، وَعَادُوا إِلَىٰ مَصَافِهِمْ وَالحَرْبُ قَائِمَةٌ ().

فَقَامَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ الكِنْدِيُّ، وَكَانَ سَيِّدَ اليَمَنِ وَالمُطَاعَ فِيهِمْ، فَقَالَ: «يَا أَمِيرَ المُوْمِنِينَ، لَقَدْ لَقِيتُ الحَرْبَ فِي الجَاهِلِيَةِ وَالإِسْلَامِ، فَمَا رَأَيْتُ حَرْبًا قَطُّ كَحَرْبِ يَوْمِنَا هَذَا وَلَيْلَتِنَا هَذِهِ، اللَّهُمَّ /إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي لَا أَقُولُ هَذَا رُعْبًا مِنَ الْمَوْتِ، وَاللَّهِ لَقَدِ [اشْتَبَكَتِ] (٦) الرِّمَاحُ بَيْنَنَا حَتَّىٰ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُجْرِيَ الخَيْلَ المَسْلِمُونَ يَوْمًا غَيْرَ هَذَا، لَا بَقِيَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ عَلَيْهَا لَجَرَتْ، وَلَئِنِ الْتَقَىٰ المُسْلِمُونَ يَوْمًا غَيْرَ هَذَا، لَا بَقِيَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ

⁽٦) في الأصل: (اشتكت)، والتَّصويب من «مُختصر المُعتمد» و «الإرشَاد».



Í/**cv**

⁽١) في امُختصر المُعتمدة: (لتنكشف).

⁽٢) في الأصل: (استحق)، والتَّصويب من «مُختصر المُعتمد، و االإرشّاد».

⁽٣) في الأصل: (الفتك) مُهملة، والتَّصويب من «مُختصر المُعتمد» و «الإرشَاد».

⁽٤) إِحْدَى لَيَالِي وَقَعَة صِفَين، وهِي لَيلَة السَّبت، اقتتل النَّاس فِيهَا حَتى الصَّبَاح، وسُميت بِذَلك لَتَركَهم الكَلام وإنَّما كَانوا يَهِرُّون هَرِيرًا، وهو صَوت يُشبه النُبَاح؛ لِآنَهُمْ تَرَامُوا بِالنَّبُلِ حَتَّى فَنِلَ الْقَوْمُ وَنَطَاعَنُوا بِالرِّمَاحِ حَتَّى انْدَقَتْ، وَتَضَارَبُوا بِالسُّيُوفِ حَتَّى انْقَضَبَتْ، حَتَّى نَزَلَ الْقَوْمُ وَيَضَارَبُوا بِالسُّيُوفِ حَتَّى انْقَضَبَتْ، حَتَّى نَزَلَ الْقَوْمُ وَيَضَارَبُوا بِالسُّيُوفِ حَتَّى انْقَضَبَ السُّيُوفِ وَعُمُدِ يَمْشِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ وَقَدْ كَسَرُوا أَجْفَانَ سُيُوفِهِمْ وَتَضَارَبُوا بِمَا بَقِي مِنَ السَّيُوفِ وَعُمُدِ الْحَدِيدُ فِي الْهَامُ، ثُمَّ تَرَامُوا بِالأَخْجَارِ ثُمَّ جَثَوْا عَلَى الْحَدِيد، فَلَا يُسْمَعُ إِلَّا غَمْغَمَةُ الْقَوْمِ وَالْحَدِيدُ فِي الْهَامِ، ثُمَّ تَرَامُوا بِالْأَخْوَاءِ، وَكَسَفَتِ الشَّمْسُ وَقَارَ الْقَتَامُ وَارْتَفَعَ الْعُبَارُ، الرِّكَبِ فَتَحَاثُوا بِالثَّرَابِ، ثُمَّ تَكَادَمُوا بِالْأَفُواهِ، وَكَسَفَتِ الشَّمْسُ وَقَارَ الْقَتَامُ وَارْتَفَعَ الْعُبَارُ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي رَبِيعِ الْأَولِ مِنْ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ. «لَوَامِع الطَّبُحِ إِلَى مَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي رَبِيعِ الْأَولِ مِنْ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ. «لَوَامِع الْأَنُوار البَهِيَّة»

⁽٥) ذَكر مَعناه البَاقِلَاني في "مَناقِب الأئمة الأربَعة» ص (١١٧).



وَالْعِرَاقِ بَقِيَّةٌ، وَلَتَرْكَبَنَّ الرُّومُ عَلَىٰ الشَّامِ وَأَهْلِهِ، وَفَارِسُ عَلَىٰ الْعِرَاقِ وَأَهْله، فَاللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهُ اللللِهُ اللَّهُ الللللِهُ الللللْمُ الللللِهُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُسْلِمُ الللللْمُ الللْمُسْلِمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُسْلِمُ الللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللْمُ اللْمُسْلِمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللْمُواللْمُ اللَّهُ اللللْمُولِمُ اللللْمُ اللْمُولِمُ الللْمُ اللْمُسْلُمُ اللللْ

وَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ فِي المُسْلِمِينَ؛ [فَالتَّحْكِيمُ فِي قَطْعِهِ] (١) مِنْ أَعْظَم المَصَالِح.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ - لَمَّا قَالَ [لَهُ] (") الأَشْعَثُ مَا قَالَ (") : ﴿ إِنَّهَا مَكِيدَةُ ابْنِ هِنْدٍ (٥) (٦) كَيْفَ جَازَ التَّحْكِيمُ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّهَا مَكِيدَةٌ ؟

قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ هَذَا طَمَعًا فِي زَوَالِ شُبْهَتِهِمْ، وَقَبُولِ قَوْلِهِ، فَلَمَّا أَبُوا عَلَيْهِ إِلَّا الإِجَابَةَ إِلَىٰ التَّحْكِيمِ؛ لَزِمَهُ ذَلِكَ، لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَاحِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَلَّا يَقَعَ [شَيْءً](٧) مِمَّا تَخَوَّفَهُ لَوْ أَنَّهُ أَخَذَهُمُ [إِللهُضِيِّ] (٨) عَلَىٰ الحَرْبِ.

قِيلَ: وَقَدْ خَافَ وُقُوعَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَوِيَ فِي نَفْسِهِ أَحَدُهُمَا؛ وَجَبَ عَلَيْهِ

 ⁽A) تصحَّفت في الأصل إلى: (بالمعنا)، والتَّصويب من «الإرشاد».



⁽١) أخرجه. باختلاف ألفاظ ـ نَصر بن مُزاحِم اوقعة صِفِّين اص (١/ ٤٨٠)، وذَكر مَعنَاه البَاقِلَاني في امّناقِب الأئمّة الأربَعة اص (١٢٠) و (١٢٢).

⁽٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (فالتحكم في نطفه)، والتَّصويب من «مُختصر المُعتمد».

⁽٣) في الأصل: (لي)، وليست في «الإرشّاد».

⁽٤) قال له: (إن لَم تُحَكِّم؛ أمرتُ أن تَضع الحَربِ أوزَارها). «المَنَاقِبِ»

⁽٥) أي عَمرو بن العَاص رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٦) ذكره. بهذا اللَّفظ. أبو بكر البَاقِلَاني في «مَنَاقِب الأثمَة الأربَعة» ص (١٠١)، وأخرج معناه نَصر ابن مُزاحِم في «وقَعة صِفِّين» ص (٤٨٩)، والطَّبري في «التَّاريخ»: (٥/ ٥٦ و ٦٦).

⁽٧) في الأصل: (شيئا).



الإِجَابَةُ لِمَا طَلَبُوا فِيهِ مِنَ الإِصْلَاحِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ جَازَلَهُ أَنْ يُحَكِّمَهُمَا، وَهُمَا يَجُوزُ عَلَيْهِمَا الحُكْمُ بِالبَاطِلِ وَالهَوَىٰ؟

قِيلَ: القَوْمُ إِنَّمَا دَعَوْهُ إِلَىٰ حُكْمِ الكِتَابِ، فَحُكْمُهُمَا يُرَاعَىٰ (')؛ فَإِنْ وَافَقَ حُكْمَ الكِتَابِ، وَعَلَىٰ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا حُكْمَ الكِتَابِ، وَإِلَّا كَانَ مَرْدُودًا بَاطِلًا، وَعَلَىٰ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا حَكَّمْتُ القُرْآنَ» ('').

وَلِأَنَّهُمْ [إِنَّمَا] (٣) حَكَمُوا بِأَنْ يَحْكُمَا بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَىٰ خَاتِمَتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ حَكَمَا بِخِلَافِهِ؛ لِأَنْ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ خَلْعُ الإِمَامِ العَدْلِ بِغَيْرِ حَدَثٍ.

قِيلَ: إِنَّمَا خَلَعَهُ بِشَرْطٍ: عَلَىٰ أَنْ يَخْلَعَ عَمْرٌ و مُعَاوِيَةَ، فَلَمَّا لَمْ يَقَعِ الشَّرْطُ؛ لَمْ يَقَعِ الشَّرْطُ؛ لَمْ يَقَعِ الشَّرْطُ؛ لَمْ يَقَعِ الشَّرْطُ؛ لَمْ يَقَعِ الضَّرْطُ؛ لَمْ يَقَعِ الخَلْعُ، فَهُوَ عَلَىٰ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ [المُقَامِ عَلَىٰ](1) إِمَامَتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ عَلَىٰ صَوَابٍ [فِي دِينِهِ](٥)، وَأَنَّ خُرُوجَهُمْ عَلَيْهِ وَقِتَالَهُمْ لَهُ خَطَأٌ؛ فَلَا وَجْهَ لِإِجَابَتِهِمْ إِلَىٰ مَا سَأَلُوهُ.

قِيلُ: عِلْمُهُ بِذَلِكَ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ

 ⁽٥) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».



⁽١) في «الإرشاد»: (مراعي).

⁽٢) أخرجه حَرب بن إسمَاعِيل الكِرْمَاني في "المَسائل": (٣/ ١١٣٨).

⁽٣) في الأصل: (لما)، والتَّصويب من «الإرشّاد».

⁽¹⁾ ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشّاد».



وَالفِكْرِ فِي حُكْمِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ وَلِذَلِكَ أَجَابَ إِلَىٰ التَّحْكِيمِ عِنْدَ ض وَدُخُولِ الشُّبْهَةِ [عَلَيْهِمْ](١) بِذِكْرِهِ وَرَفْع المَصَاحِفِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ القَوْمَ الَّذِينَ طَلَبُوا بِالإِجَابَةِ إِلَىٰ التَّحْكِيم رَجَعُوا م ذَلِكَ، وَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الإِجَابَةَ إِلَىٰ ذَلِكَ ذِلَّةٌ وَوَهَنَّ، فَلَمْ يُجِبْهُمْ إِلَىٰ رَدَّ الحَرْبِ، القُدْرَةِ وَالطَّاعَةِ؛ فَدَلَّ عَلَىٰ دُخُولِهِ فِي ذَلِكَ مَعَ زَوَالِ الضَّعْفِ، فَرُوِيَ ذَلِكَ ، ٧٧/ب رِفَاعَةَ بْنِ شَدَّادٍ (٢) [البَجَلِيِّ (٣)] (١)، وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ (٥)، وَحُجْرِ /بْنِ عَدِيُّ ١٠ حَتَّىٰ قَالَ لَهُ الأَشْتَرُ النَّخْعِيُّ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنَّ مُعَاوِيَةَ لَا خُلْفَ لَهُ.

رِجَالِهِ، وَلَكِنْ بِحَمْدِ اللَّهِ الخُلْفُ لَكَ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مِثْلُ رِجَالِكَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ شَ صِهْرِكَ؛ فَاقْرَعِ الْحَدِيدَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ(٧).

وَقَالَ لَهُ زُرْعَةُ [بن البُرْجِ^(٨)] (٩): أَمَا وَاللَّهِ يَا عَلِيُّ لِئِنْ لَمْ تَدَعْ أَمْرَ الرِّجَالِ في تَحْكِيم اللَّهِ، لَأُجَاهِدَنَّكَ أَبْتَغِي بِهِ رِضْوَانَ اللَّهِ(١٠).

وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي يَشْكُرَ وَفَدَ عَلَىٰ عَلِيٍّ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، أَرِدَّةٌ بَعْدَ إِنْمَانِا

⁽١٠) أخرجه البَلَاذُري في «أنسَابِ الأشرَاف»: (٢/ ٣٥٥).



⁽١) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٢) عنه نَصر بن مُزاحِم في "وَقعَة صِفِّين" ص (٤٨٨).

 ⁽٣) أبو عَاصِم الْفِتْيَاني، تُوفِّي سنة ٦٦ هـ. «بُغية الطَّلب»: (٨/ ٣٦٧٢)

⁽٤) في الأصل: (البلخي).

 ⁽٥) عنه نصر بن مُزاحِم في او قعة صِفْين ص (٤٨٢).

⁽٦) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽٧) «وَقَعَة صِفِّين» ص (١٨٤)، «الإمّامة والسِّياسة» ص (١٠١)

⁽٨) الطَّائي، من رُؤُوس الخَوَارج.

⁽٩) في الأصل: (الرح).



وَشَكُّ بَعْدَ يَقِينٍ؟ اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ صَحِيفَتِهِمْ وَمَا فِيهَا. وَطَعَنَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ حَمَلَ عَلَىٰ عَسْكَرِ مُعَاوِيَةَ، فَكَاثَرُوهُ، فَرَجَعَ لِيَأْتِيَ عَسْكَرَ عَلِيٍّ، فَقَتَلُوهُ(١).

قيل: هَذَا لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ التَّحْكِيمِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِمَصَالِحِ عَسْكَرِهِ، وَمَا حَدَثَ فِيهِمْ مِنَ القَتْلِ وَالتَّخَاذُلِ، فَكَانَ الغَالِبُ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ إِنْ أَبْطَلَ القَضِيَّة، وَمَالُوا إِلَىٰ جَنَبَةٍ غَيْرِهِ.

وَلَعَلَّهُ خَافَ إِنْ عَادَ إِلَىٰ الحَرْبِ أَنْ يَطْلُبُوا مِنْهُ الحُكُومَةَ ثَانِيَةً بِشُبْهَةٍ أُخْرَىٰ؟ فَيَكُونَ أَمْرُهُ عِنْدَ ذَلِكَ أَضْعَفَ، وَالخِلَافُ عَلَيْهِ أَشَدَّ، وَمَا كَانَ مُكَلَّفًا أَنْ يَعْمَلَ بِرَأْي غَيْرِهِ، بَلْ كَانَ فَرْضُهُ مَا قَوِيَ فِي اجْتِهَادِهِ.

وَيُبَيِّنَ صِحَّةُ ذَلِكَ، وَأَنَّ المَصْلَحَةَ [كَانَتْ] (') فِي إِمْضَائِهِ الْقَضِيَّةَ: أَنَّ إِمَامَ الأُمَّةِ إِذَا ظَهَرَ عَنْهُ نَقْضُ حُكْمٍ قَرَّرَهُ وَرَضِيَ بِهِ وَضَرَبَ لَهُ مُدَّةٍ؛ [اَشْتِهَرَ] (٣)، وَذَلِكَ فَسَادٌ عَظِيمٌ.

وَرَأَيْتُ بَعْضَ الأَشْعَرِيَّةِ (١) يَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا مَاتَ وَقَدِ انْخَلَعَ مِنَ الخِلَافَةِ بِخَلْع أَبِي مُوسَىٰ.

وَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ لِقَائِلِهِ؛ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَلِيًّا حَكَّمَ القُرْآنَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَاللَّهِ مَا حَكَّمْتُ مَخْلُوقًا،



⁽١) أخرجه البَلَاذُري في "أنسَاب الأشرَاف": (٢/ ٣٣٧).

⁽٢) في الأصل: (كان).

⁽٣) في الأصل: (اسهر).

⁽١) لم أتبينه.



وَإِنَّمَا حَكَّمْتُ القُرْآنَ اللَّوْآنَ فَلَيْسَ فِي القُرْآنِ خَلْعُ إِمَامٍ عَادِلٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ أَبَا مُوسَىٰ عَلَّقَ خَلْعَهُ بِشَرْطٍ، وَهُوَ خَلْعُ مُعَاوِيَةَ، وَالشَّرْطُ لِهُ يُوجَدْ؛ فَلَمْ يَجِزْ (١) اعْتِقَادُ صِحَّةِ خَلْعِ أَبِي مُوسَىٰ لِعَلِي عَلَيْهِ السَّلَامُ.

6 400 co/10

(۱) تقدم تخریجه ص (۲۳۳).

(٢) مُهملة الأخير.







وَقَدِ اخْتَلَفَ الخَوَارِجُ عَلَىٰ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأِ المِصْرِيُّ وَأَصْحَابُهُ (١) إِلَىٰ: مَا صَنَعَ عَلِيٌّ مِنْ شَيْءٍ نَعْرِفُهُ أَوْ لَا نَعْرِفُهُ ؛ فَهُوَ حَقٌّ، غَيْرَ أَنَّا نُفَارِقُهُ فِي الحُكُومَةِ (١).

. وَذَهَبَ ابْنُ وَهْبِ^(٣) وَهُوَ بِنَهْرَوَانَ، وَحُرْقُوصُ بْنُ [زُهَيْرٍ] (١) التَّمِيمِيُّ (٥) وَأَتْبَاعُهُمَا إِلَىٰ: تَخْطِئَتِهِ وَسَائِرِ الأُمَّةِ (٢).

وَكَانُوا قَدِاعْتَزَلُوا نَاحِيَةً /مِنْ عَسْكَرِ عَلِيٍّ حِينَ مُنْصَرَفِهِ مِنْ صِفِّينَ، [فَأَرْسَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبِ الرَّاسِبِيُّ وَحُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرٍ قَوْلٍ إِلَىٰ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَإً [(٧): عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَإً أَنْ اللَّهِ بْنُ سَبَإً أَنْ كَرْتُمْ، كَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَكُمْ أَنْ تَرْعُمُوا أَنَّ عَلِيًّا مُحِقٌّ فِيمَا عَمِلَ بِهِ مِمَّا عَرَفْتُمْ أَوْ أَنْكُرْتُمْ، فَلِيمَ تُفَارِقُوهُ فِي التَّحْكِيم؟!

وَافْتَرَقَ عِنْدَ ذَلِكَ أُصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبَأٍ أَرْبَعَ فِرَقٍ، وَقَالُوا: صَدَقَ

(١) يسمُّون السَّبَئية، الغُلاة مِنهم يعتقِدُون الأُلهية في عليّ بن أبي طَالب رَضَالِيَّهُ عَنهُ.

(٢) لم أجد مُخالفتهم له في التَّحكيم.

(٣) هو عبد اللَّه بن وهب الرَّاسِبي الأزدي، كان من رُؤُوس الخَوَارِج الحَرُّورِية، زائغٌ مُبتَدِع، هَلَكُ قَتلًا بالنَّهروان سنة ٣٨ هـ. «الإصَابة»: (٥/ ٧٨)، و «لسَان المِيزان»: (٤/ ٤٧٥) و (٥/ ٣٦)

(٤) في الأصل: (وهب).

(٥) يُقال له ذي الخُوَيصِرة، وقيل: ذي الثُّدية، هَلَك سنة ٣٧ هـ اتاريخ دِمَشق ١: (١٢/ ٣١٩)

(٦) «المِلل والنِحل": (١/ ١١٦).

(٧) الجُملة مُضطَربة في الأصل بسبب أن النَّاسخ لم يَفهَم مُرَاد مُصحِّح أو نَاسِخ النُّسخَة الأصل
 بنَقل بعض الكَلمَات إلى مَوضِع آخر، فأتت العِبَارة في الأصل هكذا: (فأرسل عبد اللَّه بن سبأ وحرقوص ابن زهير قول إلى [نقل الى] عبد اللَّه بن وهب الراسبي).



1/ca



القَوْمُ، فَمَا حُجَّتُنَا؟

قَالَ: وَفَرِيقٌ قَالُوا(''): إِنَّ عَلِيًّا إِنَّمَا يَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُ، وَعِنْدَ أَهْلِ العِرَافِ هِ لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الشَّامِ؛ فَلِذَلِكَ ذَهَبَا ('') فِي القَوْلِ بِأَنَّ مَا عَمِلَ بِهِ هُوَ الحَقُّ. وَلَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الشَّامِ؛ فَلِيجِبُ عَلَيْنَا نُصْرَتُهُ، وَالتَّولُي لَا وَقَالَ فَرِيقٌ آخَرُ: هُو يَعْمَلُ بِوَصِيَّةٍ رَسُولِ اللَّهِ؛ فَيَجِبُ عَلَيْنَا نُصْرَتُهُ، وَالتَّولُي لَا وَعَلَى اللَّهِ؛ فَيَجِبُ عَلَيْنَا نُصْرَتُهُ، وَالتَّولُي لَا وَحُكِي هَذَا أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ صَعْصَعَةً بْنِ صُوحَانَ العَبْدِيِّ ('') وَمَنْ تَبِعَهُ. وَلَكَ افْتَرَقَ وَلَمَ الرَّاسِيقُ إِلَيْهِمَا وَإِلَىٰ شِيعَتِهِمَا ('')؛ فَلِذَلِكَ افْتَرَقَ وَلَكَ افْتَرَقَ وَلَكَ الْمَالِكَ الْتَوْلِ صَعْصَعَةً بْنِ صُوحَانَ العَبْدِيِّ ('')؛ فَلِذَلِكَ افْتَرَقَ وَلَكَ الْمَالِكَ الْمَوْلِ اللّهَ وَالْمَ اللّهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَاللّهُ وَالْمَا عَادَ حُرْقُوصُ الرَّاسِيقُ إِلَيْهِمَا وَإِلَىٰ شِيعَتِهِمَا ('')؛ فَلِذَلِكَ افْتَرَقَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللّهُ ('') وَحُرْقُوصِ عِنْدَ وُرُودِ الجَوَابِ:

فَفِرْقَةٌ مِنْهُمْ تَبْرَأُ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْ هَذَا الأَمْرِ، [فَقَالَتْ] (١): مَا نَدْرِي مَ يُحْدِثُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ هَذَا الصُّلْحِ، غَيْرَ أَنَّا نَدَعَهُمْ وَمَا عَمِلُوا، وَنَدْخُلْ فِي سَوَادِ النَّاسِ. فَفَعَلُوا ذَلِكَ.

وَفِرْقَةٌ مِنْهُمْ قَالُوا: نُتَابِعُ عَلِيًّا إِلَىٰ الإِجَابَةِ؛ فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ، [وَلَكِنَّا] (٧) نُخَالِفُهُ فِي التَّحْكِيمِ لِلرِّجَالِ.

وَحُكِيَ هَذَا أَنَّهُ [قَوْلُ (٨) شَبِيبِ بْنِ رِبْعِيِّ] (٩) وَأَصْحَابِهِ.

⁽٩) في الأصل: (قول عبد الله بن شبيب ان ربعي).



⁽١) كذا في الأصل، وهذا يُشعر بوجود سَقط، ، ولقوله (أربع فرق).

⁽٢) كذا في الأصل، لعل هذا راجع إلى مَا قد سَقط، أو يكون صَوابها: (ذهبنا).

⁽٣) أبو عُمر الكُوفي، أَمَّره عَليّ رَضِي لِللَّهُ عَنْهُ على بعض الكَرَ ادِيس يوم صِفّين. "تاريخ الإسلام ا: (١/ ٥٠٦)

⁽٤) كذا العِبارة في الأصل، وهذه صُورتها: (ولماعادَ وْنُوط الراسي الماوالي شبعها).

⁽٥) أي الرَّاسبي. (٦) في الأصل: (فقال).

⁽٧) في الأصل: (ولكنه).

 ⁽A) قبل اسمه: (شَبَثُ) التَّمِيمي اليَربُوعِي، وقيل: الرِّيَّاحِي، أبو عبد القُدُّوس الكُوفي، أمير قِتَال الحَرُورية، كَان مُؤذن سَجَاح بنت الحَارث التي تَنبَّات، قال الذَّهبي: ثم تَاب وأنَاب، وهو مئن رَجَع بعد مُناظَرة عبد الله بن عبَّاس رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُمَا.

وَالجُمْهُورُ مِنْهُمْ: تُبْطِلُ عَلِيًّا، وَكُلَّ مَنْ تَابَعَهُ فِي جَمِيعِ أَمْرِهِ.

وَقَدْ وَرَدَتِ الأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَنْلِهِمْ، وَخَبَرَ بِهِمْ، وَذَمَّهُمْ، وَذَمَّهُمْ،

فَرَوَىٰ أَبُو بَكْرِ الآجُرِّيُّ (١) فِي الْكِتَابِ الشَّرِيعَةِ ١١:

بِإِسْنَادِهِ (''): عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَىٰ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الخَوَارِجُ كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ»('').

وَبِإِسْنَادِهِ (''): عَنِ ('') أَبِي غَالِبِ ('')، قَالَ: كُنْتُ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَجَاءُوا بِسَبْعِينَ رَأْسًا مِنْ رُءُوسِ الْخَوَارِجِ، فَجَاءَ أَبُو أُمَامَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «كِلَابُ بِسَبْعِينَ رَأْسًا مِنْ رُءُوسِ الْخَوَارِجِ، فَجَاءَ أَبُو أُمَامَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «كِلَابُ جَهَنَّمَ، شَرُّ قَتْلَىٰ قُتِلُوا تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ ('')، وَبَكَىٰ وَنَظَرَ إِلَيَّ وَقَالَ: «يَا [أَبَا] (٨) خَهَنَّم، شَرُّ قَتْلَىٰ قُتِلُوا تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ ('')، وَبَكَىٰ وَنَظَرَ إِلَيَّ وَقَالَ: «يَا [أَبَا] (٨) غَالِبٍ، إِنَّكَ بِبَلَدٍ هَوُ لَاءِ بِهِ كَثِيرٌ ؟ "

قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ.

⁽A) ليست في الأصل، والاستدراك من المصدر.



⁽١) هو مُحمَّد بن الحُسين بن عبد اللَّه، تُوفِّي سنة ٣٦٠ هـ. اتاريخ بغدادا: (٣٥/٣)

⁽٢) رقم: (٧١) دون قوله: (أهل).

 ⁽٣) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن أبي عَاصِم في «الشَّنة» رقم: (٩٠٤)، والحَكِيم التَّرمِذي في «نُوادِر الأُصُول» رقم: (٢٤٤)، وأخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٩١٣٠) بلفظ: (الخَوَارِج هُم كِلَاب النَّار)، وأخرجه الطَّبراني في «المُعجَم الكَبير» رقم: (٨٠٤٢) من حديث أبي أُمَامة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٤) رقم: (٧٠) باختلاف لفظ عن المَطبُوع.

⁽٥) زيادة في الأصل: (ابن).

⁽٦) حَزَوَّر البَصري. «تاريخ الإسلام»: (٣/ ٥٧٦)

⁽٧) زيادة في المطبوع: (وَمَنْ قُتِلُوا خَيْرُ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ).



قَالَ: ﴿ هَوُ لَاءِ الَّذِينَ أُنْزِلَ فِيهِمْ: ﴿ هُو ٱلَّذِى آنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِنَابَ مِنْهُ مَايَتُ عُكَمَنَتُ ﴾ ... إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ وَٱلرَّسِحُونَ فِي ٱلْمِلْمِ يَقُولُونَ مَامَنَا بِهِ عَكُلٌّ مِنْ عِندِ رَبِّنا ﴾ (١) .. قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا أَمَامَةً ، إِنِّي رَأَيْتُكَ تَغَرْغَرَتْ عَيْنَاكَ لَهُمْ بِالدُّمُوعِ ؟ قَالَ: ﴿ رَحْمَةً لَهُمْ ، إِنَّهُمْ كَانُوا مِنَ [أَهْل] (١) الإسْلَام ».

قَالَ: ﴿ رَحْمَةً لَهُمْ ۚ إِنْهُمْ كَانُوا مِنَ [اهلِ] `` الْإِشْلَامِ ». / فَقَالَ [لَهُ] (٣) رَجُلُ: يَا أَبَا أُمَامَةً ، مِنْ رَأْيِكَ تَقُولُهُ ؟ أَوْ شَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ * لَاللَّهُ مِا لَا أَنْ مِا لَذَا مِنْ مِنْ مِنْ وَأَيِكَ تَقُولُهُ ؟ أَوْ شَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى لِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

W/5A

قَالَ: ﴿ ذَا الحَدِيثُ (٤) سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَلَا مَرَّ تَيْنِ، وَلَا تَلاثٍ، وَلَا أَرْبَع، وَلَا خَمْسٍ، وَلَا سِتّ، وَلَا سَبْعِ » (٥).

وَبِإِسْنَادِهِ (1): عَنْ ابْنِ (٧) أَبِي رَافِع (٨) مَوْلَىٰ أُمِّ سَلَمَة (١) مَا الْحَرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجُوا وَهُمْ مَعَ عَلِيٍّ، قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا للَّهِ. فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَجَلْ، كَلَمَةُ حَقِّ أُرِيدَ بِهَا [بَاطِلُ] (١٠)، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفَ أُنَاسًا، إِنِّي كَلِمَةُ حَقِّ أُرِيدَ بِهَا [بَاطِلُ] (١٠)، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفَ أُنَاسًا، إِنِّي كَلِمَةُ حَقِّ أُرِيدَ بِهَا [بَاطِلُ] (١٠)، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفَ أُنَاسًا، إِنِّي لَا يُجَاوِزُ هَذَا مِنْهُمْ - وَأَشَارَ إِلَىٰ حَلْقِهِ - هُمْ لَا يُجَاوِزُ هَذَا مِنْهُمْ - وَأَشَارَ إِلَىٰ حَلْقِهِ - هُمْ



 ⁽١) سُورة آل عِمران: (٧).
 (١) ليست في الأصل، والاستدراك من المصدر.

⁽٣) في الأصل: (لهم).

⁽٤) في المصادر: (إني إذا لجريء).

⁽٥) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣٩٠٤٧)، والطَّبراني في «المُعجم الكَبير» رقم: (٨٠٣٥)، والبيهقي في «السُّنن الكبير» رقم: (١٦٨٦٤) و (١٦٨٦٥).

⁽٦) رقم: (١١).

 ⁽٧) ليست في هذا الموضع، وضعها النَّاسخ عفا اللَّه عنه في الحديث السَّابق.

⁽A) هو عُبيد اللَّه بن أبي رافِع أسلَم. «تاريخ بغداد»: (١٢/ ٤)

 ⁽٩) كذا في الأصل و «الشّريعة»، والصّواب: أنه مولى رسول الله صَالَاتَلَةُ عَلَيْدِوسَالَّةِ.

⁽١٠) في الأصل: (باطلا).



أَبْغَضُ خَلْقِ اللَّهِ إِلَىٰ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فِيهِمْ أَسْوَدُ، إِحْدَىٰ يَدَيْهِ كَطُبْيِّ شَاةٍ، أَوْ حَلَمَةِ تُدْيِ٩.

ُ فَلَمَّا قَاتَلَهُمْ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «[انْظُرُوا] (') لِي ذَا الثُّدَيَّةِ » فَنَظَرُوا، فَلَمْ يَجِدُوا شَيْنًا، قَالَ: «ارْجِعُوا، فَوَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذَبْتُ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ وَجَدُوا شَيْنًا، قَالَ: «ارْجِعُوا، فَوَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذَبْتُ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِبَةٍ، فَأَتَوْا بِهِ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَتَّىٰ وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

فَقَالَ [عُبَيْدُ] (1) اللَّهِ بن أبي رَافِع: أَنَا حَضَرْتُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ (٣).

وَبِإِسْنَادِهِ⁽¹⁾: عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ (⁰⁾، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ النَّهْرَوَانَ، فَلَمَّا قُتِلَ الخَوَارِجُ، قَالَ عَلِيٌّ: «إِنَّ فِيهِمْ رَجُلًا مُخَدَّجَ اليَدِ، أَوْ ذِي ثَدْي (¹⁾».

قَالَ: فَنَظَرُوا، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ ذَلِكَ [ثَلَاثًا] (٧)، ثُمَّ قَالَ: «انْظُرُوا، وَقَلِّبُوا الْقَتْلَىٰ » فَاسْتَخْرَجُوا رَجُلًا آدَمِيًّا مَيْلًا، وَيَدُهُ اليُمْنَىٰ (٨) كَأَنَّهَا ثَدْيُ المَرْأَةِ. فَلَبُوا الْقَتْلَىٰ » فَاسْتَغْرَجُوا رَجُلًا آدَمِيًّا مَيْلًا، وَيَدُهُ اليُمْنَىٰ عَلَيْهِ، وَشَكَرَ اللَّهَ الَّذِي فَلَمَّا رَآهُ اسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ، وَرَفَعَ يَدَهُ؛ فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، وَشَكَرَ اللَّهَ الَّذِي وَلَا أَنْ تَبْطَرُوا وَلَا أَنْ تَبْطَرُوا اللَّهُ مَا قَبْلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، وَقَالَ: «لَوْلًا أَنْ تَبْطَرُوا

⁽A) كذا العِبارة في الأصل، وهذه صُورتها: (المعتمدة: (المعتمدة: (رجلًا أذمٌ مُثدن يده)، وفي المصدر: (آدم).



 ⁽١) في الأصل: (انطوا).
 (١) في الأصل: (عبد).

 ⁽٣) أخرجه مُسلم في «الصَّحيح» رقم: (١٠٦٦)، وابن أبي عَاصِم في «السُّنة» رقم: (٩٢٨)،
 والنَّسائي في «السُّنن الكُبرى» رقم: (٨٥٠٩) من هذه الطَّريق.

⁽١) رقم: (٦٣) باختلاف ألفاظ.

⁽٥) ابن عَمرو المُرَادي الكُوفي، تُوفّي سنة ٧٢ هـ. «السّير »: (٤٠/٤)

⁽١) في المصدر: (أو مُودَن).

⁽٧) ليست في الأصل، والاستدراك من «مُختصر المُعتمد».



لَحَدُّ تُتُكُمُ [بِمَا] (١) سَبَقَ عَلَىٰ لِسَانِ النَّبِيِّ مِنَ الْكَرَامَةِ لِمَنْ قَاتَلَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ ١. قَالَ عُبَيْدَةُ: فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَشَيْءٌ بَلَغَكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُ عَلَيْهُ وسم أَوْ شَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْهُ؟

قَالَ: اشَيْءٌ سَمِعْتُهُ مِنْهُ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ ا (١).

وَبِإِسْنَادِهِ (٣): عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَس يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمِ قَسْمًا، إِذْ قَالَ ذُو الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اعْدِلْ في

> فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «وَيْحَكَ! لَا عَدْلَ⁽¹⁾ إِذْ لَمْ أَعْدِلْ؟!» فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اتْذَنْ لِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ.

قَالَ: ﴿ لَا، إِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصَيَامَهُ نَ صِيَامِهِ، [يَمْرِقُ](٥) مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مَنَ الرَّمِيَّةِ، يَنْظُرُ إِلَىٰ نَصْلِهِ؛ فَلا ٢٩/أ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ (٦)، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَىٰ قُذَذِهِ ؛ فَلَا يَنْظُرُ فِيهِ شَيْئًا، يَسْبِقُ /الفَرْثَ وَالذَّهِ. يَخْرُجُونَ عَلَىٰ [حِينِ] (٧) فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، [وَآيَتُهُمْ] (٨) رَجُلٌ أَدْعَجُ، إِحْدَىٰ

⁽A) في الأصل: (فليهم) مُهملة.



⁽١) في الأصل: (ما)، والتَّصويب من امُختصر المُعتمد، والمصدر.

⁽٢) أخرجه ـ بلفظٍ قَريبٍ ـ عبد اللَّه بن أحمد في «السُّنة» رقم: (١٤٨١)، وأخرجه ـ باختلاف أنْذَذ مُسلم في «الصَّحيح» رقم: (١٠٦٦) من هذه الطَّريق.

⁽٣) رقم: (٤٨) باختلاف ألفاظ.

⁽٤) (لا عدل) في الأصل: (لعدل) مصوبة فوقها.

⁽٥) في الأصل: (يمروق) والمُثبت قَد صُوَّب فَوقها.

⁽٦) زيادة في الإرشَادا: (ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى رَصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى نَضِيَّهِ فَلَا يُوجَدُ فِيه

⁽٧) في الأصل: (خير).



يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْي الْإِمْرَأَةِ، وَمِثْلُ البَضْعَةِ تَدرُ دُرًا(١)».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ، لَقَدْ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰلَةُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ، وَأَشْهَدُ أَنِّي كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهُ السَّلَامْ حِينَ قَاتَلَهُمْ، فَالْتُمِسَ وَأَشْهَدُ أَنِّي كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهُ السَّلَامْ حِينَ قَاتَلَهُمْ، فَالْتُمِسَ فِي القَتْلَىٰ، فَأَتَىٰ بِهِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَىٰ النَّعْتِ الَّذِي وَصَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ النَّعْتِ الَّذِي وَصَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ (۱).

وَالأَخْبَارُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ ؛ تَدُلُّ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الحَسَنِ المَدَائِنِيُّ (٣) فِي اكِتَابِ نَهْرَوَانَ ا(١)، قَالَ: قَالَتِ الخَوَارِجُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: فَعَلَامَ التَّحْكِيمُ؟

فَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ ابْنُ عَبَّاسٍ: بِمَا مَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ مِنَ الهُدْنَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قُرَيْشَ، وَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَقِجَلَّ فِي الحُكْمِ فِي الشَّقَاقِ بَيْنَ النِّسَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ، وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ آ ﴾ (٥)، وَبِمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَىٰ مِنْ حُكْم الصَّيدِ ﴿ يَعَكُمُ بِهِ، ذَوَا عَدْلِ مِنكُمْ ﴾ (١).

فَقَالُوا: أَمَّا مَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ وَمِنَ المُشْرِكِينَ مِنْ قُرَيْشَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَكَمًا مِنَ المُسْلِمِينَ وَحَكَمًا مِنَ المُشْرِكِينَ، وَمَا كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ



⁽١) أي تضطرب.

⁽٢) مُتفتَّ عليه، أخرجه البُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٣٦١٠)، ومُسلم في «الصَّحيح» رقم: (١٠٦٤)، وأبو عبد اللَّه رَضِّوَالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١١٦٢١) من هذه الطَّريق.

⁽٣) هو عَلي بن مُحمَّد بن عَبد اللَّه الأَخبَاري، تُوفِّي سنة ٢٢١ هـ. «تاريخ الإسلام»: (٥/ ٦٣٨)

⁽٤) ذكره له يَاقُوت الحَمَوي في ﴿إرشَاد الأدِيبِ ٤: (١/ ١٨٥٦).

⁽٥) سُورة النِّساء: (٣٥).

⁽٦) شُورة المَائدة: (٩٥).



أَنْ يُقَاتِلَ قَوْمًا وَيَدَعَ قِتَالَ آخَرِينَ، حَتَّىٰ قَطَعَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي بَرَاءَةَ^(١)، وَأَمَرَ بِقِتَال المُشْرِكِينَ ﴿حَيْثُ وَجَدتُمُوهُمْ ﴾.

وَأَمَّا الحُكْمُ فِي الصَّيْدِ، فَجَعَلَهُ إِلَىٰ حَكَمٍ عَدْلٍ، فَقَالَ: ﴿ يَعَكُمُ بِهِ الصَّيْدِ، فَجَعَلَهُ إِلَىٰ حَكَمٍ عَدْلٍ، فَقَالَ: ﴿ يَعَكُمُ بِهِ الصَّيْدِ أَنْ يَحْكُمَ لِنَفْسِهِ، وَعَمْرٌ و هُوَ البَاغِي، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ لِنَفْسِهِ، وَعَمْرٌ و هُوَ البَاغِي، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ لِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ أَيضًا بِعَدْلٍ.

وَأَمَّا حُكْمُ الشَّقَاقِ، فَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ عَنَقِجَلَّ، وَالتَّنْزِيلِ ﴿ فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ مَ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِحَكَمَيْنِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَىٰ، وَلَمْ يَأْتِ أَهْلِهِ ، وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ مَ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِحَكَمَيْنِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَىٰ، وَلَمْ يَأْتِ فِي قِتَالِ أَهْلِ البَغْيِ بِحَكَمٍ، إِنَّمَا حَاكِمُهُمْ أَمِرُ اللَّهِ ﴿ [فَقَنْلِلُواْ] (ا) ٱلِتَي تَبْغِي حَقَى قَيْعَ وَلَا إِلَا إِلَى اللَّهِ ﴿ [فَقَنْلِلُواْ] (ا) اللَّي تَبْغِي حَقَى قَيْعَ وَإِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴿ [فَقَنْلِلُواْ] (ا) اللَّي تَبْغِي حَقَى قَيْعَ وَإِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴿ [فَقَنْلِلُواْ] (ا) اللّهِ مَنْ اللّهِ هَا مِنْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللهُ الللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللّهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ اللّهُ الل

قَالَ: [أَمَّا قَوْلُكُمْ] (1): (وَعَمْرٌو هُوَ البَاغِي، وَحُكُمُ الشَّقَاقِ قَدْ أَمَرَ بِهِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِحَكَمٍ فِي أَهْلِ البَغْيِ) إِنَّمَا قَاتَلَهُمْ حَتَّىٰ يَفِينُوا، كَمَا قَالَ: ﴿قَلَيْلُوا وَلَمْ يَأْمُرْ بِحَكَمٍ فِي أَهْلِ البَغْيِ) إِنَّمَا قَاتَلَهُمْ حَتَّىٰ يَفِينُوا، كَمَا قَالَ: ﴿قَلَيْهُ اللّهِ وَلَهُ اللّهَ وَلَا مُنَافَةً فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٥)، وَكَمَا أَلْمُشْرِكِينَ ﴾، وَقَالَ: ﴿السّارِقُ وَالسّارِقَةُ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٥)، وَكَمَا قَالَ: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَبِعِرْ مِنْهُمَا مِأْنَةً جَلْدَقٍ ﴾ (٢) فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا أَنْزَلَ اللّهِ عُكُمٌ لِأَحَدِ، وَلَا مُنَاكَرَةٌ.

⁽٧) في «الأصل»: (تحتم) مُهملة، ولعل المُثبت هو الصَّواب إن شاء الله.



⁽١) شُورة التوبة: (٥).

⁽٢) في الأصل: (قاتل).

⁽٣) سُورة الحُجُرَات: (٩).

⁽٤) ليست في الأصل.

⁽٥) شورة المائدة: (٣٨).

⁽٦) سُورة النُّور: (٢).



۲۹/ب

فَانْصَرَفُوا إِلَىٰ عَلِيِّ.

فَجَاءَ آخَرُ^(۱) إِلَيْهِمْ؛ فَلَمْ يُجِبْهُمْ بِشَيْءِ، فَعَادَ إِلَيْهِمْ دَفْعَةً ثَانِيَةً، فَقَالَ: مَا نَقِمْتُمْ عَلَىٰ عَلِيٍّ؟

قَالُوا: لِأَنَّهُ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَلَمْ يَسْبِ، وَلَمْ يَغْنِمْ، وَمَحَا اسْمَهُ حِينَ كَتَبُوا /لَهُ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ.

قَالَ: أَمَّا قَوْلُكُمْ: (حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللَّهِ) فَإِنَّ اللَّهَ صَيَرَ خُكْمَهُ إِلَىٰ الرِّجَالِ فِي أَرْنَبٍ قِيمَتُهُ رُبُعُ دِرْهَمٍ، وَمَا أَشْبَهَ مُصِيبَةَ المُحْرِمِ، وَفِي المَرْأَةِ وَزَوْجِهَا، فَنَشَدْتُكُمْ بِاللَّهِ، أَحُكُمُ اللَّهِ لِلرِّجَالِ فِي بُضْعِ امْرَأَةٍ وَقِيمَةٍ أَرْنَبٍ وَزَوْجِهَا، فَنَشَدْتُكُمْ بِاللَّهِ، أَحُكُمُ اللَّهِ لِلرِّجَالِ فِي بُضْعِ امْرَأَةٍ وَقِيمَةٍ أَرْنَبٍ وَزَوْجِهَا، فَنَشَدْتُكُمْ بِاللَّهِ، أَحُكُمُ اللَّهِ لِلرِّجَالِ فِي بُضْعِ امْرَأَةٍ وَقِيمَةٍ أَرْنَبٍ أَفْضَلُ، أَمْ حُكْمُهُ فِي صَلَاحِ المُسْلِمِينَ وَحَقْنِ دَمَائِهِمْ؟

قَالُوا: نَعَمْ، بَلْ هَذَا.

قَالَ: خَرَجْتُ مِنْ هَذَا؟

قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ: فَأَمَّا قَوْلُكُمْ: (مَحَا اسْمَهُ) فَإِنَّ المُشْرِكِينَ يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، مَا قَاتَلْنَاكَ، فَلَا تَكْتُبُهَا فِي المُهَادَنَةِ. فَلَمْ يَكْتُبُهَا، اللَّهِ: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، مَا قَاتَلْنَاكَ، فَلَا تَكْتُبُهَا فِي المُهَادَنَةِ. فَلَمْ يَكْتُبُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «امْحُ يَا عَلِيُّ، وَاكْتُبْ: مُحَمُّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، (") وَرَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلِيٌّ، وَاكْتُبْ: مُحَمُّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، "وَرَسُولُ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ.

فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ، وَأَقَامَ الآخَرُونَ عَلَىٰ حَالِهِمْ حَتَّىٰ انْقَضَتِ المُدَّةُ.

⁽٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِيَيْفَعْنهُ في المُسندا رقم: (٢١٨٧).



 ⁽١) هو صَعْصَعَة بن صُوحَان العَبدي. أبو عُمر الكُوفي، من كِبَار التَّابِعين وشِيعة عَلي رَضَيَّالِيَّهُ عَنْهُ.
 ٤ تاريخ الإسلام٤: (٢/ ٥٠٦)



وَتَذَاكَرَ الْخَوَارِجُ مَنْ أُصِيبَ مِنْ أَصْحَابِ صِفِينَ، فَالَّذِي أُصِيب منه عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَأَبِي الهَيْمَ ابْنُ التَّيْهَانَ (١)، وَخُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ (١)، وَأَشْبَاهُهُ.

وَذَكُرُوا الْحَكَمَيْنِ؛ فَأَكْفَرُوا مَنْ رَضِيَ بِالتَّحْكِيمِ، وَتَهَزَّوا فِيهِمْ، وَبَعَثُوا إِلَى عَلَى عَلَى اللَّهِ عَنْهِا. عَلَى اللَّهِ عَنْهِا. عَلَى اللَّهِ عَنْهِا. عَلَى اللَّهِ عَنْهِا. وَقَدْ كَفَرْتَ، حَتَّىٰ تَتُوبَ إِلَىٰ اللَّهِ عَنْهِا. مِنْ ذَلِكَ بِشَهَادَتِكَ عَلَىٰ نَفْسِكَ بِالْكُفْرِ.

فَقَالَ: ﴿ أَبَعْدَ إِيمَانِي بِاللَّهِ، وَجِهَادِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ أَشْهَدُ عَلَىٰ نَفْسِي بِالكُفْرِ وَلَمْ أَكْفُرْ؟! ﴿ قَدْ صَلَلْتُ إِذًا وَمَا آناً مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ (٣)»(٤).

وَرَوَىٰ الشَّعْبِيُّ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ: «لَا تُقَاتِلُوا الخَوَارِجَ بَعْدِي، إِلَّا مَعَ إِمَاهِ. فَإِنَّ لَهُمْ مَقَالًا» (٥).

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: قَالَ: قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ النَّهْرِ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، هَلَك القَوْمُ (٦)!

فَقَالَ: «فَلَا وَاللَّهِ، إِنَّهُمْ لَفِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ، كُلَّمَا قُطِي قَرْنٌ مِنْهُمْ، طَلَعَ قَرْنٌ، حَتَّىٰ يَكُونَ آخِرُهُمْ لُصُوصًا جَرَّادِينَ (٧) (٨).

⁽٨) لم أجده بهذا اللَّفظ فيما تحت يدي من مصادر، وذكره في "نَهج البَلاغة، ص (١١٧) بلفظ:=



⁽١) مَالُك رَضَوَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) ذُو الشَّهَادتين رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) شُورة الأنعَام: (٥٦).

⁽٤) أخرجه البَلَاذُري في «أنسَاب الأشرَاف»: (٢/ ٣٦٩).

⁽٥) لم أجده بهذا اللَّفظ فيما تحت يدي من مصادر، وذكره في "نَهج البَلاغة» ص (١١٨) بلفط (لا تُقَاتِلوا الخَوَارِج بَعْدِي، فَلَيسَ مَن طَلَب الحَق فَأخطَأه كَمَن طَلَب البَاطِل فأدرَكه).

⁽٦) أي الخَوَارج.

⁽٧) أَي يُعْرُون الناسَ ثِيَابَهُمْ ويَنْهَبونها. «لسَان العَرب»





- نَقَلَ بَكُرُ بْنُ مُحَمَّدِ (')، عَنْ أَبِيهِ ('': أَنَّ أَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ سُئِلَ: عَمَّنْ لَمْ يُثْبِتْ خِلَافَةً عَلِيٍّ ؟

فَقَالَ: بِشْسَ القَوْلُ هَذَا!

قِيلَ لَهُ: يَكُونُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؟

قَالَ: مَا أَجْتَرِئُ أَنْ أُخْرَجَهُ مِنَ السُّنَّةِ، تَأَوَّلَ فَأَخْطَأً (٢).

فَقَدْ نَصَّ عَلَىٰ خَطَيْهِ؛ لِمَا بَيَّنَا مِنَ الدَّلَائِلِ عَلَىٰ صِحَّةِ إِمَامَتِهِ، وَلَمْ يُخْرِجُهُ بذَلِكَ الْقَوْلِ مِنَ السُّنَّةِ وَالدُّخُولِ فِي جَنَبَةِ البِذَعَةِ.

ُ وَهَذَا عِنْدِي مَحْمُولٌ عَلَىٰ أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجُهُ مِنَ الإِسْلَامِ، فَعَبَّرَ عَنِ الخُرُوجِ عَن الإِسْلَام بِالخُرُوجِ مِنَ السُّنَّةِ.

دُوَّقَدْ رُوِّيَ عَنْهُ مِنَ الْإِنْكَارِ عَلَىٰ قَائِلِ ذَلِكَ، مَا يَدُلُّ عَلَىٰ خُرُوجِهِ مِنَ السُّنَّةِ: فَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلِ: مَنْ يَقُلْ: عَلِيٌّ يُقِيمُ الحُدُودَ، وَيَقْسِمُ الصَّدَقَاتِ بِلَا حَقَّ وَجَبَ لَهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذِهِ المَقَالَةِ (١٠).

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ: مَنْ قَالَ: /لَيْسَ هُوَ خَلِيفَةٌ ؟

(كَلاَّ وَاللَّه، إِنَّهُمْ نُطَفٌ فِي أَصْلاَبِ الرِّجَالِ، وَقَرَارَاتِ النِّسَاءِ، كُلَّمَا نَجَمَ مِنْهُمْ قَرْنٌ قُطِعَ، حَتَّى يَكُونَ آخِرُهُمْ لُصُوصًا سَلاَّبِينَ).

(١) أبو أحمَد النَّسائي. اطَبقات أصحَاب أحمد ص (٩٢).

(٢) هو مُحمَّد بن الحَكم، أبو بكر الأحوَل، تُوفِّي سنة ٣٢٣ هـ. «الطَّبقات»: (٢/ ٢٩٥)

(٣) أخرجه أبو بكر الخَلَّال في "المَبسُوط" ـ كِتَابِ السُّنة ـ رقم: (٦٣٢).

(٤) أخرجه أبو بكر الخَلَّال في االمَبسُوط ١٠ كِتَابِ السُّنة ـ رقم: (٥٩٥).



1/4.



قَالَ: هُوَ قَوْلُ شَدِيدٌ(١).

وَرُوِيَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ـ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ـ : مَا رَأَيْتُ أَعْظَمَ فِرْيَةً مِمَّنْ لَهُ يُثْبِتُ إِمَامَةً عَلِيِّ^(۱).

وَهَذِهِ مُبَالَغَةٌ مِنْ أَحْمَدَ فِي الإِنْكَارِ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ إِمَامَتَهُ، بِمَا يَقْنَضِي إِخْرَاجَهُ مِنَ السُّنَّةِ، كَالمُنْكِرِ لِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ في ذَلِكَ طَرِيقٌ وَاحِدٌ.

⁽٢) أخرجه أبو بكر الخَلَّال في «المَبسُوط» ـ كِتَابِ السُّنة ـ رقم: (٦٣١) من رواية إسحَاق بن حنس وليس ولده حنبل.



⁽۱) أخرجه أبو بكر الخَلَّال في المَبسُوط ، كِتَابِ السُّنة ـ رقم: (٦٢٥) ولفظه: (هذا قول سو ، دي ،)، وكذا في اتُحفة الوُصُول ، ص (١٦٠)، ويحتمل تصحُفها؛ لأن رسمها في الأصل المنقول عنه سيكون هكذا (سو ردي).

إِمَامَةُ عَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِوُلِيَّهُ عَنْهُ

* وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ (''): أَنَّ عَلِيًّا كَانَ إِمَامَ حَتَّ، إِلَىٰ أَنْ مَاتَ.

خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ ('' فِي قُوْلِهِمْ: إِنَّهُ كَفَرَ وَارْتَدَّ عَنِ الإِسْلَامِ بَعْدَ أَنْ حَكَّمَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَقَاتَلَ أَهْلَ القِبْلَةِ.

دَلِيلُنَا:

إِجْمَاعُ الأُمَّةِ مَعَ الْخَوَارِجِ عَلَىٰ إِثْبَاتِ إِمَامَتِهِ وَعَدَالَتِهِ إِلَىٰ حِينِ التَّحْكِيمِ، وَلَمْ يَظْهَرْ بَعْدَ ذَلِكَ ارْتِدَادٌ بَعْدَ إِيْمَانٍ، بِاتَّفَاقِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا حَقًا. عَلَىٰ أَنَّا قَدْ بَيَّنَا إِصَابَتَهُ فِي التَّحْكِيمِ، وَبَيَّنَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ فِيهِ، وَمَا ظَهَرَ مِنْ زُهْدِهِ وَوَرَعِهِ(٣).

⁽٣) يُنظر ص (٢٣٠) و (١٨١) و (١٩١).



⁽١) مُهملة الأول في الأصل.

⁽٢) «مَقَالات الإسلامِين اص (٨٦).



فَصْلُ

اخْتَلَفَ أَهْلُ النَّقْلِ: هَلْ تَقَدَّمَ إِسْلَامُ عَلِيٌ عَلَىٰ إِسْلَامٍ أَبِي بَكْرٍ، أَمْ تَأَخَّرَ؟ فَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةً (١) فِي "تَارِيخِهِ" (١): فِي الْمَارِيخِهِ (١): فِي اللَّهِ مَكْرِ الصَّدِيقُ (١). بِإِسْنَادِهِ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ (١): ﴿إِنَّ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ: أَبُو بَكْرِ الصَّدِيقُ (١). وَبِإِسْنَادِهِ (٥): عَنْ عَامِرٍ (١)، قَالَ: سَأَلْتُ ـ أَوْ: سُئِلَ ـ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيُّ الذَهِ كَانَ أَوَّلَ إِسْلَامٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَةُ عَلَيْهِ ؟

فَقَالَ: ﴿ أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتِ الأَنْصَارِيِّ:

إِذَا تَذَكَّرْتَ شَجْوًا مِنْ أَخِي ثِقَةٍ خَيْرُ البَرِيَّةِ أَتْفَاهَا وَأَعْدَلُهَا وَالثَّانِيَ التَّالِيَ المَحْمُودَ مَشْهَدُه

⁽٧) أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في زياداته على ﴿فضَائلِ الصَّحابةِ ﴿ رَقَّمَ: (١٠٣)، والطُّبري في "



⁽١) ابن عُثمان، العَبسِي الكُوفي، تُوفّي سنة ٢٩٧ هـ. (السّير): (١٤/ ٢٢)

⁽٢) لم يُعثر عليه، يسر اللَّه ذلك.

⁽٣) النَّخعي رَجِمَهُ ٱللَّهُ.

⁽٤) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَائِيَةَعَنْهُ في افضَائل الصَّحابة؛ رقم: (٢٦٥)، وابن أبي شَيـهٔ في الله المُصنَّف؛ رقم: (٣٢) من هذه الضَّريق. والنُمُصنَّف؛ رقم: (٣٢) من هذه الضَّريق.

 ⁽٥) أخرجه من طريق عمّه أبي بكر ابن أبي شيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣٤٥٨٩) و (٣٤٧٣٩.
 وأخرجه من طريقه أبو نَعِيم في «مَعرفة الصَّحابة» رقم: (٧٣)، وابن عَسَاكر في «الشريح»
 (٣٩/٣٠).

⁽٦) الشَّعبي رَحِمَهُ اللَّهُ.



وَرُوِيَ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: "أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبِ»(١).

وَبِإِسْنَادِهِ^(۱): عَنْ سَلْمَانَ^(۱): «إِنَّ أُوَّلَ هَذِهِ الأُمَّةِ وُرُودًا عَلَىٰ نَبِيَّهَا الحَوْضَ أَوَّلُهَا إِسْلَامًا، وَأَوَّلُهَا إِسْلَامًا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ» (١).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنِ الحَسَنِ(°): أَنَّ عَلِيًّا قَالَ حِينَ سَأَلَهُ (٦) قَيْسُ بْنُ عَبَّادٍ(٧): سَيْرَةٌ ب بعَهْدِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ؟

قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ صَدَّقَهُ، لَا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ» (^). وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِي رِسَالَتِهِ إِلَىٰ هَمَدَانَ (*) أَنَّ إِسْلَامَ أَبِي بَكْرٍ أَقْدَمُ،

⁽٩) وهي الرِّسالة التي أرسَلَها أبو عبد اللَّه رَصَوَالِلَهُ عَنْهُ لَمُسَدَّد بن مُسَرهَد رَجِمَهُ أللَّهُ، أخرجها القَاضِي أبو الحُسين ابن أبي يعلى في "الطَّبقات»، وأبو الفَرج ابن الجَوزي في "المَناقِب»، وقال ابن تيمية في "مَجُموع الفَتَاوى " (٥/ ٣٩٦): (وَأَمَّا رِسَالَةُ أَحْمَد بْنِ حَنْبُلِ إِلَى مُسَدَّدِ بْنِ مسرهد في مَشْهُورَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَةِ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد وَغَيْرِهِمْ، تَلَقَّوْهَا بِالْقَبُولِ، وَقَدْ =



^{= «}التَّاريخ»: (٢/ ٣١٤)، والطَّبراني في «المُعجَم الكّبير» رقم: (١٢٥٦٢) من هذه الطّريق.

⁽١) أخرجه أبو عبداللَّه رَضَيَّالِثَهُ عَنْهُ في "فضَّائل الصَّحَابة" رقم: (١٠٠٠)، وابن أبي شَيبة في "المُصنَّف" رقم: (٣٣٨٦٧)، وابن أبي عَاصِم في "الأوائل" رقم: (٧٠) من هذه الطَّريق.

⁽٢) أخرجه من طريقه ابن عَسَاكر في التَّاريخ؟: (١٠/٤٠).

⁽٣) الفَارسِي رَضِخَالِلَهُ عَنْهُ.

 ⁽٤) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣٢١١٢)، وابن أبي عَاصِم في «الأوائل» رقم:
 (٦٧)، والطَّبراني في «الأوائل» رقم: (٥١) من هذه الطَّريق.

⁽٥) البَصري رَحْمَهُ ٱللَّهُ.

⁽٦) زيادة في الأصل: (الأَحْنَفُ بْنُ).

⁽٧) أبو عبد اللَّه المِنْقَري القَيْسي البَصري. "تاريخ الإسلام": (٢/ ٩٩١)

 ⁽A) أخرجه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط». كتاب السُّنة . رقم: (٣٣٤)، وابن بَشْرَان في «الأمّالي»
 رقم: (٥١٢) من هذه الطَّريق.



فَقَالَ:

مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِسْلَامَ عَلِيٍّ أَقْدَمُ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّهُ أَسْلَمَ أَبُو بَكْرٍ . عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَامِرِ بْنِ عُمَرَ . وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ / وَثَلَاثِينَ سَنَةً ، وَعَلِيٌّ يَوْمَئِذِ ابْنُ سَبْع عَثْمَانَ بْنِ عَامِرِ بْنِ عُمَرَ . وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ / وَثَلَاثِينَ سَنَةً ، وَعَلِيٌّ يَوْمَئِذِ ابْنُ سَبْع سِنِينَ ، لَمْ تَجْرِ عَلَيْهِ الأَحْكَامُ وَالحُدُودُ وَالفَرَائِضُ.

وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ عَلِيًّا أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ؛ فَقَدْ رَدَّ كِتَابَ الله عَنَّوَجَلَّ؛ إِذْ يَقُولُ: ﴿ تُحَمَّدُ رَّسُولُ ٱللهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُ ﴿ ﴿ اللهِ فَقَدَّمَ اللَّهُ عَنَّوَجَلَ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ النَّبِيِّ، وَلَمْ يُقَدِّمْ عَلِيًّا.

وَقَالَ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا» (١). وَقُوْلُهُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ بَعْدِي نَبِيًّا، لَا تَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ. وَلَكِنَّ اللَّهَ قَدِ اتَّخَذَ صَاحِبَكُمْ خَلِيلًا ـ يَعْنِي نَفْسَهُ ـ نَبِيًّا، وَلَا نَبِيَّ بَعْدِي» (١).

ذَكَرَهَا أَبُو عَبْدِ اللّهِ ابْنُ بَطَّةَ فِي اكِتَابِ الْإِبَانَةِ اوَاعْتَمَدَ عَلَيْهَا غَيْرُ وَاحِدٍ، كَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى،
 وَكَتَبَهَا بِخَطِّهِ)

⁽١) شُورة الفَتح: (٢٩).

⁽٢) يُنظر التَّخريج التَّالي.

⁽٣) لم أجده بهذه الصِّيغة فيما تحت يدي من مصادر، وأخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّ اللَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٨٢)، ومُسلم في «الصَّحيح» رقم: (٢٣٨٣) بلفظ: (لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا، لَاتَّخَذُتُ اللَّهُ صَاحِبَكُمْ خَلِيلًا، وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي، وَقَدِ اتَّخَذَ اللَّهُ صَاحِبَكُمْ خَلِيلًا).





ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ فِي "كِتَابِ أَحْكَامِ النِّسَاءِ" (١): وَالإِيْمَانُ أَنَّ أَفْضَلَ الصَّحَابَةِ وَخَيْرَ الخَلْقِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ وَبَعْدَ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِب رَضَى النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ

وَالإِيمَانُ [بِأَنَّ حُبً] (") هَؤُلَاءِ فَرْضٌ؛ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: "إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ حُبَّ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَةِ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيُّ، كَمَا فَرَضَ عَلَيْكُمْ حُبَّ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَةِ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيُّ، كَمَا فَرَضَ عَلَيْكُمْ الصَّلَاةَ وَالطَّيَامَ وَالحَجَّ، فَمَنْ أَبْغَضَ مِنْهُمْ وَاحِدًا؛ أَكَبَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الصَّلَاةَ وَالطَّيَامَ وَالحَجَّ، فَمَنْ أَبْغَضَ مِنْهُمْ وَاحِدًا؛ أَكَبَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ وَجُهِهِ فِي النَّارِ "".

6 co 6



⁽١) لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٢) في الأصل: (باحب).



فِي إِمَامَةِ مُعَاوِيَةً بْنِ أَبِي سُفْيَانَ

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَبْنِيَ (١) الكَلَامَ فِي ذَلِكَ عَلَىٰ مُقَدِّمَاتٍ: أَوَّلُهَا: ظُهُورُ إِسْلَامِهِ وَإِيْمَانِهِ، وَعَلَىٰ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ؛ وَجَبَ عَلَيْنَا مُوَ الْاَتَهُ.

وَالنَّانِي: ثُبُوتُ عَدَالَتِهِ وَحُسْنِ سِيرَتِهِ، وَأَنَّ الأَمْرَ المُتَيَقَّنَ لَا يُزَالُ عَنْهُ وَالنَّانِي؛ لِأَنَّ الظَّنُونِ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ لَا يَرْفَعُ اليَقِينَ.

وَالطَّاعِنُونَ عَلَىٰ مُعَاوِيَةَ أَصْنَافٌ:

- مِنْهُمُ الرَّافِضَةُ.

. وَمِنْهُمُ الخَوَارِجُ.

- وَمِنْهُمُ المُعْتَزِلَةُ، وَقَوْمٌ يُظْهِرُونَ السُّنَّةَ.

فَأَمَّا الرَّافِضَةُ: فَتَسِبُ كُلَّ الصَّحَابَةِ، وَتَبْرَأُ مِنْهُمْ، إِلَّا مِنْ عَلِيِّ وَنَفَرٍ مَعَهُ. فَهَوُ لَاءِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ مَعَهُمْ فِيمَا هُوَ الأَهَمُّ، وَأَنْ نُكَلِّمَهُمْ فِي صِحَّةِ إِمَامَةِ الصَّدْرِ الأَوَّلِ، ثُمَّ نَنْقُلَهُمْ مِنْ رُتْبَةٍ إِلَىٰ رُتْبَةٍ.

وَأَمَّا الْخَوَارِجُ (٢): فَيَطْعَنُونَ عَلَىٰ عُثْمَانَ، وَعَلِيٌّ (٣)، وَمُعَاوِيَةً.



⁽١) رسمها في الأصل: (نبنا) مُهملة.

⁽٢) «مَقَالات الإسلَامِينِ» ص (١٢٥).

⁽٣) بعد قُبُوله التَّحكِيم.

وَيَجِبُ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ الكَلامُ مَعَهُمْ فِي عُثْمَانَ وَعَلِي، ثُمَّ مُعَاوِيَةَ. وَأَمَّا المُعْتَزِلَةُ (١)، وَالطَّائِفَةُ الَّتِي تَدَّعِي أَنَّهَا مِنَ السُّنَّةِ (١): تُقِرُّ بِفَضْلِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَائِشَةَ، وَتَتَوَلَّاهُمْ ، [وَتَطْعَنُ فِي مُعَاوِيَةٍ] (١)؛ فَيَجِبُ أَنْ نَخُصَّ الكَلامَ مَعَهُمْ فِي مُعَاوِيَةً.

فَأَمَّا ظُهُورُ إِسْلَامِهِ وَإِيمَانِهِ وَكَتْبِهِ الوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [فَأَمْرُهُ مَعْلُومٌ](١) بِاضْطِرَارٍ، فَمَنْ نَازَعَنَا فِيهِ؛ سَكَتْنَا عَنْهُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ نَازَعَ فِي إِسْلَام سَلْمَانَ، وَعَمَّارٍ، وَسَائِرِ الصَّحَابَةِ، وَهَذَا جَهْلٌ مِمَّنْ /صَارَ إِلَيْهِ.

وَالإِيْمَانَ؛ وَجَبَ عَلَيْنَا مُوَالاَتُهُ وَالتَّرَّحُمُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ (*) أَمْرًا يُوجِبُ إِزَالَةَ وَالإِيْمَانَ؛ وَجَبَ عَلَيْنَا مُوَالاَتُهُ وَالتَّرَحُمُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ (*) أَمْرًا يُوجِبُ إِزَالَةَ وَالإِيْمَانَ؛ وَجَبَ عَلَيْنَا مُوَالاَتُهُ وَالنَّهُ وَاللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَاللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْكُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ وَاللَّهُ مَنْ اَطْهَرَ الإِيْمَانَ وَالإَسْلامَ وَالإَسْلامَ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ أَمْرٌ يُوجِبُ إِزَالَةَ ذَلِكَ.

وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةً (٨)، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ (١): أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ

⁽٩) أبو الحسّن البّصري الأعمَى، تُوفّي سنة ١٣١ هـ. «السّير»: (٩/ ٢٠٧)



Î/٣١

⁽١) «المُغني» للقَاضِي عَبد الجبَّار: (٢٠/ ١/ ٨٤ و ٩٣).

⁽٢) لم أتبين مُرَاد القَاضِي رَحْمَهُ أَللَّهُ.

 ⁽٣) ليست في الأصل، والاستدراك من امُختصر المُعتمد».

⁽٤) ليست في الأصل، والاستدراك من «مُختصر المُعتمد».

⁽٥) مُهملة الأول في الأصل.

 ⁽٦) شُورة التَّوبة: (٧١).
 (٧) شُورة المَائدة: (١٥).

⁽٨) أبو مُحمَّد الهلالي، تُوفِّي سنة ١٩٨ هـ. «السّير»: (٨/ ١٥٤)



ابْنَ أَبِي بَكْرٍ فِي فِتْيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ هَاجَرُوا إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ الْفَتْعِ فِيهِمْ^(۱) مُعَاوِيَةُ^(۱).

وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي اكِتَابِ نَسَبِ قُرَيْشٍ "" [لِلزُبَيرِ] ('' بْنِ بَكَّارٍ ('' وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَقُولُ: أَسْلَمْتُ عَامَ [القَضِيَّةِ (۲)] (۷)، وَلَقِيتُ رَسُولَ الله فَوَضَعْتُ إِسْلَامِي عِنْدَهُ، وَقَبِلَ ذَلِكَ مِنِّي (۸).

وَأَمَّا عَدَالَتُهُ، فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ مَا لَا خِلَافَ فِيهِ: أَنَّ عُمَرَ وَلَاهُ أَرْبَانِ الشَّامَاتِ، وَلَمْ يَغْضَبْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا وَلَاهُ لِعَدَالَةُ الشَّامَاتِ، وَلَمْ يَغْضَبْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا وَلَاهُ لِعَدَالَةُ وَأَمَانَتِهِ، وَعِلْمِهِ أَنَّهُ أَهْلُ لِلْدَلِكَ، وَأَهْلُ لِلقَضَاءِ وَالحُكْمِ، وَعَارِفٌ بِخِصَالِ وَأَمَانَتِهِ، وَعِلْمِهِ أَنَّهُ أَهْلُ لِلْدَلِكَ، وَأَهْلُ لِلقَضَاءِ وَالحُكْمِ، وَعَارِفٌ بِخِصَالِ القَضَاءِ، وَعُثْمَانُ أَقَرَّهُ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَزَادَ فِي تَرْتِيبِ حَالِهِ، وَلَمْ يَكُونُوا لِيُولُولُوا اللَّمُولُ اللَّهُ وَلَا خَائِنٍ، وَخَاصَّةً تَوْلِيَةَ الأَحْكَامِ [وَالإِمَارَةِ] الأَمْرَ إِلَّا عَدْلًا غَيْرَ فَاسِقٍ وَلَا خَائِنٍ، وَخَاصَّةً تَوْلِيَةَ الأَحْكَامِ [وَالإِمَارَةِ] المَّهُورِ، وَمِثْلُ هَذَا لَمْ يَكُونُوا لِيُولُّوهُ إِلَّا الْقَوِيَّ الأَمِينَ.

⁽٩) في الأصل: (والأمات) ولعل المُثبت هو الصَّواب إن شاء اللَّه.



⁽١) تحتمل: (منهم) وتحتمل: (معهم).

⁽٢) أخرجه الحَاكِم في «المُستدرك» رقم: (٦٠٧٤) من هذه الطَّريق، دُون الكَلام عن مُعارِيَ رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

^{(7) (1/} ۲۷۲).

⁽٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (للبر).

⁽٥) أبو عبد اللَّه ابن أبي بكر المَدني، تُوفِّي سنة ٢٥٦ هـ. «السَّير»: (١٢/ ٣١١)

⁽٦) سنة ستُّ للَّهجرة.

⁽٧) تصحَّفت في الأصل إلى: (الفصلة) مُهملة.

⁽٨) نقله مُصعَبُ الزُّبيري في «نَسب قُريش» ص (١٢٤)، وعنه ابن أبي خَيثَمة في «التَّاريخ الكبر رقم: (٢٢٣١).



وَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْ سَائِرِ الصَّحَابَةِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِ فِسْقًا أَوْ خِيَانَةً، لَأَعْلَمَ بِذَلِكَ، وَلَكَانَ عُمَرُ يَعْزِلُهُ كَمَا عَزَلَ غَيْرَهُ.

وَهُوَ فَتَحَ قَيْسَارِيَّةً (١)، وَقَمَعَ الرُّومَ (١).

وَذَكَرَ ابْنُ [أَبِي] (٣) دَاوُدَ^(١) فِي «كِتَابِ المَصَابِيحِ»(٥): أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ غَزَا الرُّومَ (٢) وَأَنْفَذَ الخَيْلَ وَالرَّجِلَ إِلَىٰ قُسْطَنْطِينَةَ (٧).

وَأَمَّا حُسْنُ سِيرَتِهِ، فَإِنَّهُ وَلِيَ عِشْرِينَ سَنَةً الإِمَارَةَ عَلَىٰ أَهْلِ الشَّامِ؛ فَلَمْ يَتَشَكَّاهُ مُتَشَكَّاهُ مُتَشَكَّاهُ مُتَشَكَّاهُ مُتَشَكَّاهُ مُتَشَكَّاهُ مُتَشَكًاهُ مُتَشَكَّاهُ مُتَشَكَّاهُ مُتَشَكَّاهُ مُتَشَكِّاهُ مُتَشَكًاهُ مُتَشَكِّاهُ مُتَسَلِّقِهِ مَعْهُ وَدِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ.

وَوَلِيَ الْخِلَافَةَ تِسْعَةَ عَشَرَ سَنَةً وَشُهُورًا، لَا يَزْدَادُونَ لَهُ إِلَّا مَحَبَّةً، وَفِي الْعَادَةِ أَنَّ الرَّعِيَّةَ تَلْحَقُهُمُ الْمَلَالَةُ مِنْ مُلُوكِهِمْ، فَلَوْلَا أَنَّهُمْ رَأَوْهُ بِالصَّفَةِ الَّتِي الْعَادَةِ أَنَّ الرَّعِيَّةَ تَلْحَقُهُمُ الْمَلَالَةُ مِنْ مُلُوكِهِمْ، فَلَوْلَا أَنَّهُمْ رَأَوْهُ بِالصَّفَةِ الَّتِي تَجِبُ بِهَا مُولَاتُهُ، مَا بَذَلُوا نُفُوسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ دُونَهُ.

وَإِذَا كَانَ هُوَ الظَّاهِرَ المَشْهُورَ المُتَيَقَّنَ؛ فَلَا يُزَالُ عَنْهُ /إِلَّا بِأَمْرٍ مُتَيَقَّنِ، ٣١/ب يُوجِبُ العُدُولَ عَمَّا كُنَّا عَلَيْهِ مِنْ مُوَالَاتِهِ.

وَهَذَا مَعَ مَا قَدْ رُوِيَ فِيهِ مِنَ الفَضَائِلِ؛ فَرَوَىٰ أَبُو بَكْرِ الآجُرِّيُّ فِي «كِتَابِ الشَّرِيعَةِ»:



⁽١) مَدينة فَلسطِينية عَلى سَاحل البَحر المُتوسط، تَحت الاحتِلال الصُّهيوني.

⁽٢) «التَّاريخ» للطّبري: (٣/٣٠).

⁽٣) سقطت من الأصل.

⁽٤) هو عبد اللَّه بن سُليمان بن الأشعَث السَّجستَاني، تُوفِّي سنة ٣١٦هـ. «تاريخ بغداد»: (١١/ ١٣٦)

⁽٥) لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٦) «التَّاريخ» للطّبري: (٤/ ٢٦٣).

⁽٧) المَقصُود إصطنبُول حَاليًا



بِإِسْنَادِهِ (١): عَنِ العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ السُّلَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ لَـ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ عَلَمْ مُعَاوِيَةَ الكِتَابَ وَالحِسَابَ، وَقِهِ العَذَابَ (١).

وَبِإِسْنَادِهِ (٣): عَنْ جَبَلَةً بْنِ عَطِيَّةً (٤)، عَنْ مَسْلَمَةً بْنِ مَخْلَدٍ، قَالَ: سَمِعْنُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ عَلَمْ مُعَاوِيَةً الكِتَابَ، وَمَكَنْ لَهُ فِي البِلَادِ، وَنَ العَذَابَ» (٥).

وَبِإِسْنَادِهِ (٦): عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيْرَةً (٧) ـ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّنِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٨) ـ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَدْعُو لِمُعَاوِيَةَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَدَ؛ مَهْدِيًّا، وَاهْدِهِ وَاهْدِ بِهِ (٩).

⁽٩) أخرجه ابن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» رقم: (١٠٥٣١)، وابن أبي عَاصِم في «الآحَاد والمَثَبيّ رقم: (١٠٥٣)، وابن الجَوزي في «العِلل المُنتاهِبة وقم: (١١٢٩)، والتِّرمذي في «العِلل المُنتاهِبة وقم: (١٢٩)، وأخرجه أبو عبد اللَّه رَضِحَالِيَّةُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٧٨٩٥) وعنده: (... مَهدَّبُ واهْدِ به) من هذه الطَّريق.



⁽۱) رقم: (۲۱۲۷) و (۱۲۸۸) و (۲۱۲۹).

⁽٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٧١٥٢)، وأبو بكر البزَّار في «المُسنه» رقم: (١٧٠٤)، وابن عَدِي في «الكَامِل»: (٨/ ١٤٦)، وابن الجَوزي في «العِلل المُنتاهِية ارفه (٤٣٨) من هذه الطَّريق

⁽٣) رقم: (٢١٣٥).

⁽٤) الفِلِسطِيني. السّان المِيزانه: (٢/ ٤٢٠)

⁽٥) أخرَجه أبو عبد اللَّه رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُ *فَضَائل الصَّحابة» رقم: (١٧٥٠)، في ابن سَعد في "الطَّبفت الكَبير» رقم: (١٧٥٠)، وابن أبي خَيثَمة في "التَّاريخ الكَبير» رقم: (٢٢٨٥)، وابن الجَوزي في «التَّاريخ الكَبير» رقم: (٢٢٨٥)، وابن الجَوزي في «العِلل المُنتاهِية» رقم: (٤٣٩) من هذه الطَّريق.

⁽٦) رقم: (١٣٢).

⁽٧) المُزَني. «تاريخ الإسلام»: (٢/ ١٧٤)

⁽A) قال ابن عبد البَرّ في «الاستِيعَاب» (٢/ ٨٤٣): (لا يَثبُت في الصّحابة).

وَبِإِسْنَادِهِ ('': عَنْ أَبِي؛ إِسْحَاقَ بْنِ وَحْشِيّ، عَنْ أَبِيهِ وَحْشِيّ ('')، عَنْ جَدِّهِ ('')، قَالَ: [كَانَ] (١) مُعَاوِيَةُ رَدِيفَ رَسُولِ اللّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللّهِ: «مَا يَلِينِي مِنْكَ؟»

قَالَ: بَطْنِي وَصَدْرِي.

قَالَ: "مَلاَّهُمَا اللَّهُ عِلْمًا وَحِلْمًا" (٥).

وَبِإِسْنَادِهِ (٢): عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ: «يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ مِنْ هَذَا البَابِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ» فَطَلَعَ مُعَاوِيَةُ، ثُمَّ قَالَ مِنَ الغَدِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَطَلَعَ مُعَاوِيَةُ، ثُمَّ قَالَ مِنَ الغَدِ مُثْلَ ذَلِكَ، فَطَلَعَ مُعَاوِيَةُ.

فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا هُوَ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ» (٧).

وَ(^): عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاوِيَةً: «يَا مُعَاوِيَةُ، أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ، لَتُزَاحِمَنِّي عَلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ » وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ مُعَاوِيَةُ، أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ، لَتُزَاحِمَنِّي عَلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ » وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ



⁽۱) رقم: (۲۱۳٦).

⁽٢) زيادة في المصدر: (عن أبيه)، وليست في «التَّنزيه» و «الإرشّاد».

⁽٣) هو وَحشِي بن حَرب رَضَالِلَهُ عَنهُ.

⁽٤) سقطت من الأصل، والاستدراك من المَصدر و «الإرشَاد».

 ⁽٥) أخرجه البُّخاري في «التَّاريخ الكَبير» رقم: (٢٦٢٤)، وأبو القَاسِم البَغَوي «مُعجَم الصَّحابة»
 رقم: (٣١٨٥)، من هذه الطَّريق، دون قوله (وصدري).

⁽٦) رقم: (۲۱٤٠).

⁽٧) [مَوضُوع] أخرجه البَلَاذُري في "أنسَاب الأشَراف" رقم: (٣٦١)، واللَّالَكَائي في "شَرح أُصول اعتقَاد أهل السُّنة» رقم: (٢٥٢٥)، وأبو القَاسِم السَّقطي في "فَضَائل مُعاوية" رقم: (٢٣)، وابن الجَوزي في "العِلل المُتناهِية» رقم: (٤٥٠) من هذه الطَّريق.

⁽۸) رقم: (۱٤١٦).





الوُسْطَىٰ وَالتَّي تَلِيهَا (١).

وَبِإِسْنَادِهِ ('): عَنْ أَبِي هُوَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاوَ سَهْمًا، فَقَالَ: «يَا مُعَاوِيَةُ، خُذْ هَذَا السَّهْمَ حَتَّىٰ تَلْقَانِي فِي الْجَنَّةِ» (۳).

وَبِإِسْنَادِهِ (''): عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَىٰ وَمُعَاوِيَةُ عِنْدَهُ يَكْتُبُ، فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ كَاتِبَكَ هَذَا لَأَمِينٌ » (°).

وَبِإِسْنَادِهِ (٢): عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: كَانَ [ابْنُ] (٧) خَطَل (١) بَكُنْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ، فَقُتِلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَكْتِبُ مُعَانِهِ، قَالَ يَدْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَكْتِبُ مُعَانِهِ، قَالَ عَلِيُّ: ولَمْ يَكُنْ فِينَا أَكْتَبُ مِنْهُ، فَخَشِيَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ابْنِ خَطَلٍ، فَاسْنَهُ فَاسْنَهُ فِيهِ جِبْرِيلَ، فَقَالَ: «اسْتَكْتِبْهُ؛ فَإِنَّهُ أَمِينٌ » (١).

⁽٩) [مَوضُوع] أخرجه ابن عَدِي في «الكَامِل»: (٢/ ١٠٠)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (١٥/٥٩)، وابن الجَوزي في «المَوضُوعات» رقم: (٨٠٦) من هذه الطَّريق،



⁽١) [مَوضُوع] أخرجه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط» ـ كِتَاب السُّنة ـ رقم: (٦٨٩)، وابن الجَوْرَر في «العِلل المُتناهِية» رقم: (٤٤٩) من هذه الطَّريق.

⁽۲) رقم: (۱۲۱۲).

 ⁽٣) [مَوضُوع] أخرجه أبو القاسِم البَغَوي في «مُعجم الصَّحابة» رقم: (٣١٨٤)، وابن عَلِهِ بر «الكَامِل»: (٨/ ٣٧٥)، وأبو بكر الخَطيب في «التَّاريخ»: (١٥/ ٦٤٥)، وابن الجَوزَبُ بر «العِلل المُتناهِية» رقم: (٨١٤) من هذه الطَّريق.

⁽٤) رقم: (٢١٥٠).

 ⁽٥) [مَوضُوع] أخرجه ابن الجَوزي في «المَوضُوعات» رقم: (٨٠٩) من هذه الطّريق.

⁽٦) رقم: (١٥١٦).

⁽٧) سقطت من الأصل، والاستدراك من المَصدر.

⁽٨) هو عبد الله بن خَطَل الأردَمِي المُرَتد، وقيل اسمه: قيس، وقيل: عبد العُزَّى، وقيل: هلا. وقيل: هلا.

وَبِإِسْنَادِهِ ('): عَنْ [نَوْفٍ] (') البِكَالِيِّ (")، قَالَ: لَمَّا أُنْزِلَتْ آيَةُ الكُرْسِيِّ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: «اكْتُبْهَا؛ فَإِنَّ لَكَ ثَوَابَ ('') مَنْ قَرَأَهَا إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ» (٥).

وَبِإِسْنَادِهِ (٦): عَنْ [عَبْدِ] (٧) اللَّهِ بْنِ بُسْرٍ: أَنَّ (٨) /رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٢٠ السَّمَشَارَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي أَمْرٍ، فَقَالًا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: ﴿ ادْعُوا لِي مُعَاوِيَةً ﴾.

فَغَضِبَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَقَالًا: مَا كَانَ فِي رَسُولِ اللَّهِ وَفِي [رَجُلَبْنِ] (' مِنْ قَرَيْشٍ؟! قُرَيْشٍ مَا [يُجْزِيَانِ] (' أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَبْعَثَ إِلَىٰ غُلَامٍ مِنْ غِلْمَانِ قُرَيْشٍ؟! فَوَيْشٍ أَلَىٰ عُلَامٍ مِنْ غِلْمَانِ قُرَيْشٍ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: ﴿ [ادْعُوا] ((۱) لِي مُعَاوِيَةَ ﴿ .

فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُمَا: ﴿ أَخْضِرَاهُ أَمْرَكُمَا، وحَمَّلَاهُ أَمْرَكُمَا؛



⁽١) رقم: (٢١٥٦). (٢) في الأصل: (نوفل)، والتَّصويب من المَصدر.

⁽٣) ابن فَضَالة، أبو يَزيد الشَّامي. «تاريخ الإسلام»: (٣/ ١٠١٣)

⁽٤) في المصدر: (فإن لك مثل أجر).

 ⁽٥) أخرجه ـ باختلاف لفظ ـ أبو القاسم السَّقطي في "فَضَائل مُعاوية" رقم: (٧)، وابن عَسَاكر في «تاريخ دِمَشق»: (٩٠/٥٩)، وابن الجَوزي في «المَوضُوعَات» رقم: (٨٠٥) من حديث أنس رَضِعَالِلَهُ عَنْهُ، والدَّيلَمي في «مُسند الفِردوس» ـ الغَرَائِب المُلتَقَطة ـ رقم: (٢٠٩٥) من حديث ابن عبَّاس رَضِعَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٦) رقم: (٢١٥٧).

 ⁽٧) سقطت من الأصل، والاستدراك من المصدر و اتنزيه خال المُؤمنين .

⁽٨) تكررت في الأصل.

 ⁽٩) في الأصل: (رجل)، والتّصويب من المصدر واتّنزيه خَال المُؤمنين؟.

⁽١٠) في الأصل: (يجيزان)، والتَّصويب من المصدر واتَّنزيه خَال المُؤمنين".

⁽١١) في الأصل: (ادعو).



فَإِنَّهُ قَوِيٌّ أَمِينٌ »(١).

وَبِإِسْنَادِهِ ("): عَنْ [عَمْرِه] (") بْنِ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدِ الأُمَوِيِّ (")، عَنْ جَدَّهِ (") قَالَ: كَانَتْ إِدَاوَةٌ يَحْمِلُهَا أَبُو هُرَيْرَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِوُضُوبِهِ. فَاشْتَكَىٰ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَحَمَلَهَا مُعَاوِيَةُ، فَتَشَاحًا بِوَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهُ، فَاشْتَكَىٰ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَحَمَلَهَا مُعَاوِيَةُ، فَتَشَاحًا بِوَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ: «يَا مُعَاوِيَةُ، إِنْ وُلِيتَ أَمْرًا مِنْ أُمُورِ المُسْلِمِينَ، فَاعْدِلْ» فَمَا ذِلْنُ أَمُورِ المُسْلِمِينَ، فَاعْدِلْ» فَمَا ذِلْنُ أَطُنُ أَنِّي مُبْتَلَى بِذَلِكَ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ حَتَىٰ وُلِيتُ (").

وَفِي لَفْظِ آخَرَ (٧): مَا زِلْتُ فِي طَمَعِ الْخِلَافَةِ مُنْذُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَا يَقُولُ: «يَا مُعَاوِيَةُ، إِنْ مَلَكْتَ فَأَحْسِنْ» (٨).

وَفِي لَفْظِ آخَرَ (٩): مَا زِلْتُ أَطْمَعُ فِيهَا مُنْذُ ذَلِكَ اليَوْمِ، فَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي



⁽١) أخرجه الطَّبراني في «مُسند الشَّاميين» رقم: (١١١٠)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٥٩/ ٨٦)، وابن الجَوزي في «الموضُوعات» رقم: (٨١٣)، وأبو بكر البزَّار في «المُسند» رقم: (٢٥٠٧) من هذه الطَّريق.

⁽٢) رقم: (٢١٨١) باختلاف لفظ وزيادة عن المطبوع.

⁽٣) في الأصل: (عمر)، والتَّصويب من المَصدر.

⁽٤) أبو أُميَّة السَّعيدي. «تاريخ الإسلام»: (٤/ ٧٠١)

⁽٥) هو سَعيد بن عَمرو بن سَعيد الأُموي. «السّير»: (٥/ ٢٠٠)

⁽٦) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٦٩٣٣)، وأبو القَاسِم البَغَوي في «مُعجَم الصَّحابة» رقم: (٣٠٠١)، وأخرجه ـ مُختصرًا ـ أبو يعلى المَوصِلي في «المُسند» رقم: (٧٣٨٠) من هذه الطَّريق.

⁽۷) رقم: (۱۷۹).

⁽٨) أخرَجه ابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣١٣٥٨)، والطَّبراني في «المُعجم الكَبير» رقم: (٨٥٠)، وأبو بكر البَيهَقِي في «دَلائِل النَّبوة» رقم: (٦/ ٤٤٦) من هذه الطَّريق.

⁽۹) رقم: (۱۸۰).



العَدْلَ فِيكُمْ (١).

وَبِإِسْنَادِهِ (''): عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الآيَةِ: ('') ﴿ عَسَى اللهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُو وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ اللَّهِ عَنْهُم مُّودَّةً وَاللّهُ قَدِيرٌ وَاللّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ('') قَالَ: المَودَّةُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ بَيْنَهُمْ: تَزْوِيجُ رَسُولِ اللّهِ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، فَكَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ أُمَّ اللّهُ مِنِينَ، وَمُعَاوِيَةُ خَالَ المُؤْمِنِينَ » ('').

وَبِإِسْنَادِهِ^(۱): عَنْ هِنْدِ بْنِ أَبِي [هَالَةَ^(۱)] (^{۸)}، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَبَىٰ عَلَيًّ أَنْ أَتَزَوَّجَ أَوْ أُزَوَّجَ إِلَّا إِلَىٰ أَهْلِ الْجَنَّةِ» (۱).

وَبِإِسْنَادِهِ (١٠٠): عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [عَمْرِه] (١١٠)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: ﴿ إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي عَنَّهَ جَلَّ أَلَّا أَتَزَوَّجَ إِلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّتِي، إِلَّا كَانَ مَعِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: ﴿ إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي عَنَّهَ جَلَّ أَلَّا أَتَزَوَّجَ إِلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّتِي، إِلَّا كَانَ مَعِي

⁽١١) في الأصل: (عمر)، والتَّصويب من المَصدر.



⁽١) لم أجده بهذا اللَّفظ في مصدر آخر،

⁽۲) رقم: (۲۱٤٦).

⁽٣) زيادة في الأصل: (عسى اللَّه أن يكف بأس الذين كفروا).

⁽٤) سُورة المُمتَحَنة: (٧).

⁽٥) أخرجه ابن عَدِي في «الكَامِل»: (٧/ ٢٧٦)، وأبو بكر البَيهَقِي في «دَلائِل النَّبوة»: (٣/ ٤٥٩)، والمُؤلِّف في «تَنزيه خَال المُؤمنين» ص (٩٠) من هذه الطَّريق.

⁽٢) رقم: (٨٤٢٦).

⁽٧) ابن نبَّاش التَّميمي، رَبيب رسُول اللَّه صَالَيَّتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قُتل يوم الجَمل مع علي رَضَّ اللَّهُ عَنْهُز. «تاريخ الإسلام»: (٢/ ٣٠٠)

⁽A) في الأصل: (هلال)، والتّصويب من المَصدر.

 ⁽٩) أخرجه ـ بلفظ مُقَارِب ـ ابن قَانِع في «مُعجَم الصَّحابة»: (٣/ ١٩٥)، وابن حَزِم في «جَمهَرة أنسَاب العَرَب» ص (٢١٠)، وابن عَسَاكِر في «التَّاريخ»: (٦٩/ ١٤٩) من هذه الطَّريق.

⁽۱۰) رقم: (۲۱٤۹).



فِي [الجَنَّةِ^(۱)]^(۱)، (۲).

فَهَذِهِ الأُخْبَارُ مِنْ جُمْلَةِ كِتَابِ الآجُرِّيِّ.

وَرَوَىٰ أَبُو بَكُرِ (1) عَبْدُ العَزِيزِ بِإِسْنَادِهِ فِي "كِتَابِ السُّنَّةِ": عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءَ، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَىٰ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَعِنْدَهَا مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: «أَتُحِبِينَهُ يَا أُمَّ حَبِيبَةَ، وَعِنْدَهَا مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: «أَتُحِبِينَهُ يَا أُمَّ حَبِيبَةً؟»

قَالَتْ: إِي وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأُحِبُّهُ.

قَالَ: ﴿فَأَحِبِّيهِ، فَإِنِّي أُحِبُّ مُعَاوِيَةً، وَأُحِبُّ مَنْ يُحِبُّهُ، وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ يُحِبَّانِ مُعَاوِيَةً، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ أَشَدُّ حُبًّا لِمُعَاوِيَةً مِنْ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ يَا أُمَّ حَبِيبَةً ﴾ (٥).

وَرَوَىٰ أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ فِي «كِتَابِ السُّنَّةِ»(٦):

(٧) عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَهْدَىٰ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ

۲۲/ب



⁽١) زيادة في المَصدر: (فأعطاني).

⁽٢) إدراجٌ في النَّص: [كَتبتُ (الجنَّة) حَزْرًا منِّي، وإلَّا فمَا رأيته في أصل شيخَنا أبي يعلَى] (حزرًا) رسمها في الأصل: (حدرا)، فتحتمل (حذرًا).

 ⁽٣) أخرجه الحارث في «المسند» ـ بُغية الباحث ـ رقم: (١٠٠٨)، والطّبراني في «المُعجم الأوسط»
 رقم: (٣٨٤٤)، وابن سَمعُون في «الأمّالي» رقم: (٣٨٤٤) من هذه الطّريق.

⁽١) زيادة في الأصل: (ابن).

 ⁽٥) أخرجه أبو القاسِم السَّقطِي في «فضائل مُعاوية» رقم: (٢٥)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»:
 (٨٩/٥٩) من هذه الطَّريق.

⁽٦) وهو كتاب من ضِمن الكُتُب التي يجمَعها اكتاب المبسُوط، أُفرِدَت بالنَّسخ فيما بعد، ويقَع في ثَلاثة أَجزَاء كِبَار، عُثر على الجُزء الأوَّل وطُبع، يَسَّر اللَّه تعالى العُثُور على الجُزئين البَاقِييِّن.

⁽٧) رقم: (٨٨٢).

إِمَّامَةُ مُعَّاوِيَةِ بْنِ أَبِي سُفيَانِ رَضِّوَالِلَهُ عَنْهُ ----

صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَفَرْ جَلًا، فَأَعْطَىٰ مُعَاوِيَةَ ثَلَاثَ سَفَرْ جَلَاتٍ، وَقَالَ: «الْقَنِي بِهِنَّ فِي الجَنَّةِ» (١).

وَبِإِسْنَادِهِ (''): عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَالَىٰلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مُعَاوِيَةُ أَحْكُمُ (") أُمَّتِي وَأَجْوَدُهَا» ('').

وَرَوَىٰ بِإِسْنَادِهِ (°): عَنْ صَفْوَانَ بْنِ [عَمْرِو ('`)، عَنِ أَبِي اليَمَانِ ('`)] (^^) ـ أَوْ غَيْرِهِ ـ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ فَتْحَ الشَّامِ، فَقَالَ: "وَإِنَّ مِنْهَا لَرِجَالٌ نَحْنُ أَحْقَرُ فِي أَعْيُنِهِمْ مِنَ القِرْدَانِ فِي أَسْتَاهِ الإِبِلِ".

وَفِي يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِحْصَرَةٌ ، فَوَضَعَهَا بَيْنَ كَتِفَيْ مُعَاوِيَةً ، وَقَالَ بِالعَصَا [فَثَبَتَهَا] (٩) بَيْنَ كَتِفَيْ مُعَاوِيَةً ، وَقَالَ بِالعَصَا [فَثَبَتَهَا] (٩) بَيْنَ كَتِفَيْ مُعَاوِيَةً (١٠) .

⁽١٠) أخرجه ابن عَسَاكِر في "التَّاريخ": (٥٩/ ٩١)، ونُعيم بن حمَّاد في "الفِتن" رقم: (٣٠٥) من هذه الطَّريق.



 ⁽١) [مَوضُوع] أخرجه البَلَاذُري في "أنسَاب الأشرَاف": (٥/ ١٢٧)، والخَليلي في "الإرشَاد"
 رقم: (٣٦)، وأبو عُثمان البَحِيري في "الفَوائِد" رقم: (٢٦)، وابن الجَوزي في "المَوضُوعات"
 رقم: (٨١٩) من هذه الطَّريق.

⁽۲) رقم: (۱۸۷) و (۲۸۲).

⁽٣) كذا في الأصل وبعض المَصَادر، وفي المطبوع من مصدر المُؤلِّف: (أحلم).

⁽٤) [مَوضُوع] أخرجه الحَارث في "المُسند" ـ بُغية البَاحِث ـ رقم: (٩٦٥)، والعُقيلي في "الضُّعَفَاء الكَبير": (١/ ١٤٤)، وابن أبي الفَوَارِس في "مَجلِس في حَدِيثه" رقم: (٨)، وابن الجَوزي في "المَوضُوعَات": (٢/ ٢٧٢)، وابن عَسَاكِر في "التَّاريخ": (٥٩/ ٨٨) من هذه الطَّريق.

⁽٥) رقم: (١٨٥).

⁽٦) أبو عَمرو السَّكسَكِي، تُوفِّي سنة ١٥٥ هـ. «السِّير»: (٦/ ٣٨٠)

⁽٧) هو عَامِر بن عبد اللَّه بن لُحَيِّ الهَوزَنيِّ الشَّامي. "التَّاريخ الكبير": (٦/ ٤٤٨)

⁽A) في الأصل: (عمر عن ابن اليماني)، والتَّصويب من المَصدر.

⁽٩) في الأصل: (قبلها) مُهملة، والتَّصويب من المصدر والمُختصر المُعتمد» و «الإرشَاد».



وَبِرِسْنَادِهِ '': عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْبَ. أَخْتِ مُعَاوِيَةَ. أُمَّ حَبِيبَةَ، وَكَانَ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ: "مَا جَاءَ بِكِ يَا خُمَيُرًاءُ؟!

فَالْتُ: قُلْتُ: حَاجَةٌ بَدَتْ.

فَ نَتْ: فَدَقَّ الْبَابَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: «اثْذَنُوا لَهُ».

قَانَتْ: فَدَخَلَ يُمَطُّطُ فِي مِشْيَتِهِ، فقَالَ: «كَأَنِّي بِرُجَيْلَتَيْهِ تَرُفُلَانِ فِي الْجَنَّةِ». قَالَ: «مَا هَذَا القَلَمُ عَلَىٰ أُذْنِكَ ثَالَ: «مَا هَذَا القَلَمُ عَلَىٰ أُذْنِكَ

فَأَن: (1) أَعْدَدْتُهُ لِلَّهِ وَلرَّسُولِهِ.

فَلَ: الْعَمْ، وَفِيهِ هَنَاةٌ وَهَنَاةٌ "١٠ الْعَمْ، وَفِيهِ هَنَاةٌ وَهَنَاةٌ ١١١ ١٠ الله

قَالَتْ: فَادْعُ اللَّهَ لِأَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ.

فَلَ: اجَنَّبَكَ اللَّهُ الرَّدَيْ، وَزَوَّدَكَ التَّقُويْ، وَغَفَرَ لَكَ فِي الْآخِرَةِ وَالأُولَىٰ اللهُ.

 ⁽٥) أحرجه الطّرابي في «المُعجم الأوسَط» رقم: (١٨٣٨)، وأبو القاسِم السّقطي في «مذقب
مُعاوية» رقم: (٣٢)، وابن عساكر في «التّاريخ»: (٥٩/ ٧٠) من هذه الطّريق،



⁽۱) رقم: (۹۹۵).

⁽٢) زيادة في المصدر: (قلم).

⁽٣) في الأصل: (وقال).

⁽٤) في المُصدر: (هنات هنات)



وَبِإِسْنَادِهِ ('): عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ كَانَ أَسْوَدَ ('') مِنْ مُعَاوِيَةَ».

قَالَ: قُلْتُ: وَهُوَ كَانَ أَسُودَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ؟

قَالَ: "كَانَ أَبُو بَكْرِ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَهُوَ أَسُودُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ".

قَالَ: قُلْتُ: وَهُوَ أَسْوَدُ مِنْ عُمَرَ؟

قَالَ: «كَانَ عُمَرُ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَهُوَ أَسْوَدُ مِنْ عُمَرَ».

قَالَ: قُلْتُ: كَانَ أَسْوَدَ مِنْ عُثْمَانَ؟

قَالَ: «وَاللَّهِ إِنْ كَانَ لَسَيِّدٌ، وَمُعَاوِيَةُ وَاللَّهِ كَانَ أَسْوَدَ مِنْهُ " (٣).

قَالَ الدُّورِيُّ (1): قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: سَأَلْتُ أَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلِ: أَيْشِ مَعْنَىٰ:

السّيّدِ؟

قَالَ: الحَلِيمُ، وَالسَّيِّدُ: المُعْطِي (٥)، أَعْطَىٰ مُعَاوِيَةُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ عَطَايَا مَا أَعْطَاهَا أَحَدٌ قَبْلَهُ.

وَرُوِىٰ بِإِسْنَادِهِ (٦): عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَخْلَقَ بِالمُلْكِ مِنْ



⁽۱) رقم: (۱٦٤).

⁽٢) قال الدُّوري: قال بعض أصحَابنا: قال أحمَد بن حنبَل: (معنى أسوَد: أي أسخَى). «السُّنة» رقم: (٦٦٣)

 ⁽٣) أخرجه ابن أبي عَاصِم في «السُّنة» رقم: (٥١٦)، أبو القَاسِم البَغوي في «مُعجم الصَّحابة» رقم:
 (٣١٩٦)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٥٩/ ١٧٣) من هذه الطَّريق.

⁽٤) هو العبَّاس بن مُحمَّد بن حَاتِم، أبو الفَضل، تُوفِّي سنة ٢٧١ هـ. «الطَّبقات»: (٦/ ١٥٦)

 ⁽٥) حَدث تقديم وتأخِير للعِبَارة في النُسخة الخطِّية، لعله من النَّاسخ، وجدها على الطُّرة، فوضَعَها في غير مَوضِعها.

⁽٦) رقم: (٦٦٠) و (١٦١).



مُعَاوِيَةَ، إِنَّ النَّاسَ لَيَرِدُونَ مِنْهُ عَلَىٰ وَادٍ رَحْبٍ، لَمْ يَكُنْ بِالضَّيِّقِ الحَصَص'. الضَّجِرِ المُنْقَبض^(٢). (٣)

قَالَ [ثَعْلَبَ(١)] (٥): الضَّيِّقِ الحَصَصِ: يَضَبْطِ الأُمُورِ.

وَقَدْ رَوَىٰ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ /مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الخَالِقِ (١٦) - صَاحِبْ عد. الوَهَّاب (٧٠) - فِي «فَضَائِل مُعَاوِيَةً» (٨٠):

بِإِسْنَادِهِ (١): عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، قَالَ: دَخَلَ أَبُو سُفْيَانَ عَلَىٰ غُثْمَان بُي عَفَّانَ رَضِّ اللَّهُ عَنْ مُعَاوِيَةً؟ عَفَّانَ رَضِّ اللَّهُ عَنْ مُعَاوِيَةً؟

فَقَالَ: كَيْفَ لَا أَرْضَىٰ عَنْهُ وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰلِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ. «هَنِيتًا لَكَ يَا مُعَاوِيَةُ، لَقَدْ أَصْبَحْتَ [أَنْتَ](١٠) أَمِينًا عَلَىٰ خَبَرِ السَّمَاءِ» ؟! وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي عُتْبَةً (١١)، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: وَقَفَ عَلِيٌّ عَلَىٰ قَتْلاَئ

(١) كذا الرَّسم في الأصل، وأُعجِمَت بخلاف الرَّسم (الحضيض).

(٢) كذا العِبَارة في الأصل، وفي المَصدر: (الحصيص الضجر المتغضب)، وفي "الطَّبَقات الكَبير»: (الحصص الحصر المتعصب)، وفي "الجَامِع» و"مُعجم الصَّحابة»: (الحصر العصعص المتعصب)، وفي "أنسَاب الأشرَاف»: (الليق المتعصب الحصوص).

(٣) أخرجه مَعمَر بن راشِد في "الجَامِع" رقم: (٢٠٩٨٥)، وابن سَعد في "الطَّبقات الكَبير" رقه. (٢٠٢٢)، والبَلَاذُري في "أنسَاب الأشرَاف": (٥/ ٤٨)، وأبو القَاسِم البغَوي في "مُعجُه الصَّحابة" رقم: (٣٢٠٦)، والطَّبري في "التَّاريخ": (٥/ ٣٣٧) من هذه الطَّريق.

(٤) هو أحمد بن يَحيى بن زَيد، أبو العبَّاس النَّحوي، تُوفِّي سنة ٢٩١ هـ. «الطَّبقات»: (١/ ٢١٠)

(٥) في الأصل: (ثعلبه) مُهملة.

(٦) أبو بكر الورَّاق، تُوفِّي سنة ٣٠٩ هـ. "تاريخ بغداد": (٦/ ٢١٢)

(٧) ابن عبد الحَكم، أبو الحسَن الورَّاق، تُوفِّي سنة ٢٥٠ هـ. «تاريخ بغداد»: (١٢/ ٢٨٢)

(٨) لم يُعثر عليه، يسَّر الله ذلك.

(٩) أخرجه السَّقطِي في "فَضَائل مُعاوية" رقم: (١٥)، وابن عَسَاكر في "التَّاريخ»: (٥٩/ ٧٣) من طربنه

(١٠) ليست في الأصل، والاستدراك من «التَّنزيه» و «مُختصَر المُعتَمد» والمَصَادر.

(١١) كُوفي. «تلخِيص المُتشابه في الرَّسم»: (٢/ ٨١٩)



1/24



وَقَتْلَىٰ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: «غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ» لِلفَريقَيْن جَمِيعًا(١).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنِ الحَسَنِ (")، قَالَ: زَارَ النَّبِيُّ أُمَّ حَبِيبَةً ـ رَمْلَةً بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ ـ فِي يَوْمِهَا، وَجَاءَ مُعَاوِيَةُ، فَدَقَ البَاب، فَقَالَ النَّبِيُّ: «انْظُرِي يَا رَمْلَةُ مَنْ بِالبَابِ؟» فَقَالَ النَّبِيُّ: «انْظُرِي يَا رَمْلَةُ مَنْ بِالبَابِ؟» فَقَالَ النَّبِيُّ: «انْظُرِي يَا رَمْلَةُ مَنْ بِالبَابِ؟» فَقَالَ النَّبِيُّ: «انْظُرِي يَا رَمْلَةُ مَنْ بِالبَابِ؟»

فَقَالَ: «اتَّذَنِي لَهُ».

فَلَمَّا دَخَلَ مُعَاوِيَةُ وَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ وَجَلَسَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ: "إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا وَأَنْتَ وَهَذِهِ مِمَّنْ نُدِيرُ الكَأْسَ بَيْنَنَا فِي الجَنَّةِ» ("). وَبِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَيَلِيَنَ بَعْضَ مَدَائِنِ الشَّامِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، عَزِيزٌ مَنِيعٌ، فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ».

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ هُوَ؟

فَقَالَ بِقَضِيبِهِ الْمَمْشُوقِ فِي ظَهْرِ مُعَاوِيَةً (1).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: قَالَ مُعَاوِيَةُ: مَا حَمَلَنِي عَلَىٰ الخِلَافَةِ إِلَّا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «يَا مُعَاوِيَةُ، إِنْ مَلَكْتَ فَأَحْسِنْ» (٥).

⁽٥) أخرجه أبو بكر البيهَقِي في «دَلائل النُّبوة»: (٦/ ٤٤٦)، وقِوَام السُّنة في «التَّرغِيب والتَّرهِيب» رقم: (١٤٠)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٥٩/ ١١٠)، وابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣١٣٥٨)، والطَّبراني في «المُعجَم الكبير» رقم: (٨٥٠) من هذه الطَّريق.



^{ِ (}١) أخرجه أبو بكر الخَطِيب في "تلخِيص المُتشابه في الرَّسم": (٢/ ٨٢٠) من كلام عُتبة نَفسِه، ومن حديث المُسيب بن نَجَبَة.

⁽٢) البَصري رَحْمَهُ ٱللَّهُ.

 ⁽٣) أخرجه - باختلاف ألفاظ - ابن بِشْرَان في «الأمّالي» - الجُزء الثّاني ـ رقم: (١٥١٢)، وابن عَسَاكر في «التّاريخ»: (٦٩/ ١٤٩) من هذه الطّريق.

⁽٤) [مَوضُوع] أخرجه ابن عَدِي في «الكَامِل»: (٣/ ١٧٨)، وابن الجَوزي في «العِلل المُتناهِية» رقم: (٤٤٧)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٩١/٥٩) من هذه الطَّريق.



وَبِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، [اسْتَوْصِ]() بِمُعَاوِيَةِ خَيْرًا، فَنِعْمَ الأَمِينُ عَلَىٰ كِتَابِ [وَ] () وَحْيِ اللَّهِ، وَنِعْمَ الأَمِينُ هُوَ ().

اللَّهِ، وَنِعْمَ الأَمِينُ هُو ().

وَبِإِسْنَادِهِ: قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ، فَقَالَ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي مُعَاوِيَةً؟

قَالَ: «مَا أَقُولُ فِي رَجُلٍ مَثَلُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ كَمَثَلِ مُوسَىٰ فِي كِتَابِ اللَّهِ كَلِيمُ اللَّهِ».

فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: وَأَيْنَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟

فَقَالَ⁽¹⁾ أَنَسُ: «قَالَتْ بِنْتُ شُعَيْبٍ لِأَبِيهَا: ﴿ يَتَأْبَتِ [ٱسْتَعْجِرُهُ ۗ] (١) إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَعْجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ (١) «(٧).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: «مَا أَحَدٌ أَشْبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ مِنْ أَمِينِكُمْ هَذَا» يَعْنِي: مُعَاوِيَةَ (٨).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (١)، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ



⁽١) في الأصل: (استوصي).

⁽٢) سقطت من الأصل.

⁽٣) [مَوضُوع] أخرجه أبو القَاسِم السَّقطِي في «فَضَائل مُعاوية» رقم: (٣٠)، والطَّبراني في «التَّاريخ»: (٣٩٠٢)، وذكره السُّيوطِي في «التَّاريخ»: (٣٩٠٢)، وذكره السُّيوطِي في «اللَّلئ المَصنُوعة»: (١/ ٣٧٣) من هذه الطَّريق.

⁽٤) فوقها كلمة لعلها (له).

⁽٥) سقطت من الأصل.

⁽٦) شُورة القصّصَ: (٢٦).

⁽٧) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽A) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽٩) لم أتبينه.

اللَّهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ سَيِّدٍ قَدْ زَانَهُ اللَّهُ بِالحِلْمِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَىٰ

وَرَوَىٰ أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ رِزْقَوِيْهِ^(٢) فِي «فَضَائِل مُعَاوِيَةَ »^(٣): عَنِ الحَارِثِ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ: لَمَّا رَجَعَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ صِفِّينَ، تَكَلَّمَ بِأَشْيَاءَ لَمْ يَكُنْ /تَكَلَّمَ بِهَا، وَحَدَّثَ بِأَحَادِيثَ لَمْ يَكُنْ تَحَدَّثَ بِهَا، ٣٣/ب فَقَالَ فِيمَا يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَكْرَهُوا إِمَارَةَ مُعَاوِيَةً، فَوَاللَّهِ لَئِنْ فَقَدْتُمُوهُ، لَقَدْ رَأَيْتُمُ الرُّءُوسَ [تَنْدُرُ] (٤) عَنْ كَوَاهِلِهَا كَالْحَنْظَلِ» (٥).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبُو بَكْرِ أَرَقُ أُمَّتِي وَأَرْحَمُهَا، وَعُمَرُ خَيْرُ أُمَّتِي وَأَحْكَمُهَا، وَعُثْمَانُ أَحْيَا أُمَّتِيٰ وَأَكْرَمُهَا، وَعَلِيٌّ أَلَبُّ أُمَّتِي وَأَسْمَاهَا - يَعْنِي: فِي الفَضْل وَالجَمَالِ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ أَقْرَأُ (٦) أُمَّتِي وَأَبْيَنُهَا، أَبُو الدَّرْدَاءِ أَعْبَدُ أُمَّتِي وَأَتَّفَاهَا، أَبُو ذَرِّ أَزْهَدُ أُمَّتِي وَأَصْدَقُهَا، مُعَاوِيَةُ أَرْحَمُ أُمَّتِي وَأَجْوَدُهَا» (٧).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ حُذَيْفَةً، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُبْعَثُ مُعَاوِيَةُ

 ⁽٧) [مَوضُوع] أخرجه ـ باختلاف لفظ ـ الحارث في «المُسند» ـ بُغية البَاحِث ـ رقم: (٩٦٥)، وأبو جَعفر الْعُقيلِي في «الضُّعفَاء الكَبير»: (١/ ١٤٤)، وابن الجَوزي في «العِلل المُتناهِية» رقم: (٨٣٥) من هذه الطّريق.



⁽١) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽٢) البزَّاز البَغدَادي، تُوفِّي سنة ٤١٢ هـ. «تاريخ بغداد»: (٢/ ٢١١)

⁽٣) لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٤) في الأصل: (سر)، والتَّصويب من «التَّنزيه»

⁽٥) أخرجه ابن سَعد في «الطُّبقات الكَبير» رقم: (٦٧٢٠)، وابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣٩٠٠٩) من هذه الطّريق.

⁽٦) لعلها هكذا في الأصل.



عَنَيْهِ رِدَاةً مِنْ نُورِ الإِيمَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ ا(١).

وَزُوَى أَو بَكْرِ ابْنُ حُمَيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ المَخْرَمِيُّ (١) فِي «فَضَائِلِ مُعَادِيَةً (ۚ : بِوِسْنَادِهِ: عَنْ نَوْفِ البَكَّالِيُّ، قَالَ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ فِي طَلَبِ مُعَاوِيَةً، فَقَالَ: هُوَ يُصَارِعُ رَجُلًا.

فَهَالَ النَّبِيُّ صَيَّلَهُ عَيَنِهِ وَسَلَّمَ: امَنْ يُصَارِعْ مُعَاوِيَةً يَصْرَعْهُ اللَّهُ » (١).

وَرُوَى أَبُو الْغَتْحِ هِلَالُ بْنُ مُحَمَّدِ الْحَقَّارُ⁽⁰⁾ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: فَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَيَّى لَمُعَنِهِ وَسَلَّمَ: «اثْتَمَنَ اللَّهُ عَلَىٰ وَحْيِهِ ثَلَاثًا: جِبْرِيلَ، وَأَنَا، وَمُعاوِية، '''.

وروى أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاجِيَةً (٧) بِإِسْنَادِهِ فِي «فَضَائِلِ مُعارِبة ١٠٠٠:

عَىٰ عُمْرِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: كَانَ قَرْعَ بِاللَّيْلِ، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ فِي أَوَّلِ النَّاسِ، فَبَلَ: غَرَّرْتَ بِنَفْسِكَ، وَخَاطَرْتَ بِهَا.

⁽٨) لم يعثر عليه، يسَّر الله ذلك.



 ⁽١) [موضوع] أحرجه أبو القاسم السَّقطي في «فَضَائل مُعاوية» رقم: (١٨)، وابن حِبَّان في
 السحرُ وحير ٤: (١/ ٢١٣)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٥٩/ ٩٢) من هذه الطَّريق.

⁽١) مُحمَّد، تُرفِّي سنة ٣٦١ هـ. (تاريخ بغداد): (٣/ ٦٧)

⁽٣) لم يُعثر عليه، يسّر اللّه ذلك.

⁽٤) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽a) _ جعد ابن المُزْرَبان الكَسْكَرِي، تُوفّي سنة ٤١٤ هـ. «تاريخ بغداد»: (١٦٦/١٦)

 ⁽٦) أحرجه أبو الحَسَن ابن الحَمَّامي في الجُزء في حَديثه الرقم: (٧٦)، والمُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في
 امجنس في حديثه ارقم: (٣٩)، والسَّلْفِي في «المَشيخَة» من هذه الطَّريق.

⁽٧) ابن سَجِبة البربري، تُوفِّي سنة ٣٠١ هـ. «تاريخ بغداد»: (١١/ ٣١٣)

فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِذَا اسْتَغَاثَ المُسْتَغِيثُ، كَنَ أَوَّلُ مَنْ يُجِيبُهُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ " فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ الثَّانِيَ أَوِ الثَّالِثَ (١).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الأَشْجَعِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ كَنِيسَةَ دَيْرِ يُوحَنَّا ـ وَهِيَ يَوْمَئِذِ مَسْجِدٌ (٢) يُصَلَّىٰ فِيهَا ـ فَوَضَعْتُ رَأْسِي فَنِمْتُ، فَانْتَبَهْتُ، فَإِذَا أَسَدٌ يَهْوِي إِلَيّ، فَقُمْتُ فَزِعًا، فَقَالَ لِيَ الأَسَدُ: مَهْ، فَإِنِّي أُرْسِلْتُ إِلَيْكَ بِرِسَالَةٍ.

فَقُلْتُ: مَنْ أَرْسَلَكَ إِلَيَّ؟

فَالَ: [رَبُّكُ.

قُلْتُ] (٣): بِمَاذَا؟

[قَالَ] (1): بَشِّرْ مُعَاوِيَةَ الرَّجَّالِ(٥) بِالجَنَّةِ.

فَقُلْتُ: وَمَنْ مُعَاوِيَةُ (٢) الرَّجَّالِ (٧)؟

قَالَ: مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ (٨).

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ عُلِمَ - بِمَا ذَكَرْنَاهُ - فَضْلُهُ وَعَدَالَتُهُ وَحُسْنُ سِيرَتِهِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا مُوَالَاتُهُ وَالتَّرَحُمُ عَلَيْهِ، وَالحُكْمُ بِصِحَّةِ إِمَامَتِهِ بَعْدَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

⁽٨) أخرجه أبو عَرُوبة الحَرَّاني في «الطَّبقات» المُنتقى ص (٤٠)، والبَغَوي في «مُعجم الصَّحابة» رقم: (٢١٨٨)، والطَّبراني في «المُعجم الكَبير» رقم: (٢١٨٨)، والطَّبراني في «المُعجم الكَبير» رقم: (٢٨٦)، وأبو القَاسِم السَّقطي في «فَضَائل مُعاوية» رقم: (٢٤) من هذه الطَّريق، قال ابن كَثير في «البِدَاية والنَّهَاية» ١١/ ٤١٣: (غَريب جدًا، ولعل الجَميع مَنَام، ويكون قوله: إذ انتبهت من نومي. مُدرجًا).



⁽١) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر. (٢) في الأصل: (دِمَشق) مضروب عليها.

⁽٣) تصحّفت في الأصل إلى: (تكلفت)، والتّصويب من «الإرشاد».

⁽٤) ليست في الأصل.

 ⁽٥) كذا مُعجمة في الأصل و «الإرشاد»، وفي المَصادر: (الرحال).

⁽٦) زيادة في الأصل: (من)، وليست في «الإرشاد» والمصادر.

⁽٧) مُهملة في الأصل و «الإرشَاد» وسبق إعجامها فيهما، وفي المَصَادر: (الرحال).



فَإِنْ قِيلَ: تُعَارَضُ هَذِهِ الأَخْبَارُ بِمَا رَوَاهُ أَبُو [بَكْرِ] (١) أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ ٣٤/أ الحَسَنِ بْنِ شَاذَانَ (٢) فِي /جُزْءٍ أَخْرَجَهُ، فِيهِ فَوَائِدُ مِنْ حَدِيثِهِ (٣):

بِإِسْنَادِهِ - أَخْرَجَهُ إِلَيَّ أَبِي الفَضْلِ البَاقِلَّانِيِّ (١) - : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةً عَلَىٰ مِنْبَرِي؛ فَاقْتُلُوهُ»(٥). وَرَوَىٰ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةً عَلَىٰ مِنْبَرِي هَذَا؛ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ ١٠٠٠.

وَفِي لَفْظِ آخَرَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةَ يَطْلُبُ الإِمَارَةَ؛ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ»(٧). وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ: «يَدْخُلُ عَلَيْكُمْ مِنْ هَذَا الْفَجِّ رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي، يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ غَيْرِ مِلَّتِي أَوْ غَيْرِ

> قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَكَانَ وُضِعَ لِأَبِي وَضُوءُهُ. فَاطَّلَعَ مُعَاوِيَة، قَالَ: هُوَ هَذَا(٨).

⁽A) أخرجه الطَّبراني في «المُعجم الكَبير» رقم: (١٤٣٥٦) دُون التَّصريح باسم الطَّالع.



⁽١) ليست في الأصل و «الإرشاد»، والاستدراك من «مُختصر المُعتمد».

⁽٢) البرَّاز، تُوفِّي سنة ٣٨٣ هـ. «تاريخ بغداد»: (٥/ ٣١)

⁽٣) لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٤) هو أحمَد بن الحَسَن بن أحمَد بن خَيْرُون، تُوفِّي سنة ٤٨٨ هـ. «تاريخ الإسلام»: (١٠/ ٥٩٠)

⁽٥) [مَوضُوع] أخرجه ابن حِبَّان في «المَجرُوحِين»: (١٦٣/١٤)، وابن عَدِي في «الكَامِل»: (٢/ ٤٩١) من هذه الطّريق.

 ⁽٦) [مَوضُوع] أخرجه ابن حِبَّان في «المَجرُوحِين»: (٣/ ١٧٣)، وابن عَدِي في «الكَامِل»: (٢/ ٣٨٢) من هذه الطّريق.

⁽٧) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «إِذَا بَلَغَ بَنُو العَاصِ ثَلَاثِينَ؛ اتَّخَذُوا مَالَ اللَّهِ دُولًا، وَعِبَادَ اللَّهِ خَوَلًا، وَدِينَ اللَّهِ دَغَلًا» (١٠).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّل (")، قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكُعَةِ الثَّالِثَةِ مِنَ المَغْرِبِ قَالَ: «اللَّهُمَّ الْعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَالْعَنْ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ، وَالْعَنْ أَبَا الأَعْوَرِ الأَسْلَمِيَّ".

قَالَ (٣): وَ(١) أَبُو بُرْدَةَ (٥) خَلَفْهُ، فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ، [وأَبَا مُوسَىٰ (٢).

وَ](٧) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي ذَرِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «أَوَّلُ مَنْ يُبَدِّلُ سُنَّتِي مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي أُمَيَّةً (٨).

 ⁽A) أخرجه ابن أبي شَيبة في "المُصنَّف" رقم: (٣٧٠٢٧)، وابن أبي عَاصِم في "الأوائل" رقم:
 (٦٣)، والدُّولابي في "الكُنَى والأسمَاء" رقم: (٩٢٢) من هذه الطَّريق، بلفظ: (... سُنتي رجلٌ =



 ⁽١) أخرجه إسمَاعِيل بن جَعفَر في «جُزء في حَديثه» رقم: (٢٨٤)، وتمَّام في «الفَوائِد» رقم:
 (٣٤٧) من هذه الطَّريق.

 ⁽٦) كذا مُعجمة في الأصل، وفي المُختصر المُعتمدة: (عبد الرَّحمن بن مَغْفِل) مُعجمة، وفي
 اتهذیب الآثارة: (عبد الرَّحمن بن مَغْقِل) وهو الصَّواب.

⁽٣) أي سُليمان بن مَهران الأعمَش أحدر رُوَاة الخَبر.

⁽٤) تأخرت في الأصل. (٥) ابن أبي مُوسى الأشعري رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

⁽٦) أخرجه الطّبري في "تهذيب الآثار» مُسند ابن عبّاس وقم: (٧٧٥ و ٧٧٥) بدُون تَسمية، وذكر معناه مُسمّيًا في "التّاريخ»: (٥/ ٧١)، والفسّوي في "المَعرفة والتّاريخ»: (٣/ ١٣٥)، ونصر بن مُزاحم في "وقعة صِفِّين» ص (٥٥٠)، والبَلَاذُري في "أنسَاب الأشرَاف»: (٦/ ٣٥١)، وذكره القَاضِي في "مُختصر المُعتمد» ص (٤٦٣) مرفُوعًا لا عَن علي أخرجه الطّبري في "تهذيب الآثار» مُسند ابن عبّاس وقم: (٧٧٥ و ٧٧٥) بدُون تَسمية، وذكر معناه مُسمّيًا في "التّاريخ»: (١٣٥)، والفسّوي في "الممعرفة والتّاريخ»: (٣/ ١٣٥)، ونصر بن مُزاحم في "وقعة صِفَين» ص (٥٥٢)، والبَلَاذُري في "أنسَاب الأشرَاف»: (٦/ ٢٥٥)، وذكره القاضِي في "مُختصر المُعتمد» ص (٥٥٢)، والبَلَاذُري في "أنسَاب الأشرَاف»: (٢/ ٢٥٥)، وذكره القاضِي في "مُختصر المُعتمد» ص (٥٥٢)، والبَلَاذُري في "أنسَاب الأشرَاف»: (٢/ ٢٥٥)، وذكره القاضِي في "مُختصر المُعتمد» ص (٥٥٢)، مرفُوعًا لا عَن علي رَضِوَالِنَهُعَنهُ.

⁽٧) في الأصل: (وروى أبو موسى)، والتَّصويب من «مُختصر المُعتمد».



وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مُعَاوِيَةُ فِي تَابُوتٍ مِنْ نَارٍ يُنَادِي أَلْفَ عَام: يَا حَنَّانُ، يَا مَنَّانُ» (١).

قِيلَ: قَدْ أَجَابَ عَنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَبُو عَلِيِّ ابْنُ شَاذَانَ (١)، فَقَالَ: هَذِهِ الْأَخْبَارُ بَاطِلَةٌ، مُفْتَعَلَةٌ، لَا أَصْلَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِذَلِكَ أَصْلٌ، لَعَلِمَهُ الصَّحَابَةُ وَاشْتُهِرَ، وَفِي تَقْرِيبِ أَبِي بَكْرٍ وَتَوْلِيَةٍ عُمَرَ وَعُثْمَانَ لَهُ الإِمَارَةَ (٣)، وَتَوْلِيَةِ الأَحْكَامِ شَهَادَةٌ لَهُ بِالأَمَانَةِ وَالْعَدَالَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا لِيُولُوا إِلَّا الْعَدْلَ الأَمِينَ.

كَذَلِكَ القَوْلُ يَتَّفِقُ عَلَيْهِ أَصْحَابُ الحَدِيثِ، وَقَوْلُ عَلِيٍّ لِلشِّيعَةِ: «لَا تَكْرَهُوا إِمَارَةَ مُعَاوِيَةَ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ فَقَدْتُمُوهُ، لَتَرَوُنَّ الرُّءُوسَ تَزُولُ عَنْ كَوَاهِلِهَا كَالْحَنْظُلِ (١٠) وَمِثْلُ عَلِيٍّ لَا يَقُولُ: لَا تَكْرَهُوا إِمَارَةَ الفُجَّارِ وَالفُسَّاقِ.

وَتُعَارَضُ هَذِهِ الأُخْبَارُ بِالأُخْبَارِ المَرْوِيَّةِ بِالمَدْحِ لَهُ، فَتَكُونُ أَوْلَىٰ؛ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ بِهَا، وَهُوَ تَوْلِيَتُهُمْ إِيَّاهُ.

وَعَلَىٰ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الحَدِيثِ^(٥) قَدْ قَالَ ـ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةً بن التَّابُوتِ^(٧)، وَكَانَ يَقَعُ فِي

 ⁽٧) قال في "الإرشَاد": (وكان هَذا يهُوديًا، نَذَر أن يُحدِث عَلى مِنبَره صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: إذا=



⁼ من بني أمية).

⁽١) ذكره الطَّبري في «التَّاريخ»: (١٠/ ٥٨)، وأخرج طرفه البَلَاذُري في «أنسَاب الأشرَاف»: (٥/ ١٢٨) من حديث سَالم بن أبي الجَعد مُرسلًا.

⁽٢) هو الحَسَن بن أحمَد بن إبراهيم البزَّاز، تُوفِّي سنة ٢٦٦ هـ. «تاريخ بغداد»: (٨/ ٣٢٣)

⁽٣) قال في «الإرشَاد»: (فكيف يَؤمِّره والنَّبي قد أَمَر بقَتلِه إذَا طَلَب الإِمَارة ؟! ثم كيف يجُوز أن يَامُر النَّبي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالقَتل عَلى أمر لا يُوجِب القَتل؟! فإنَّ صُعُود المِنبَر لا يُوجِب قَتلًا، وطَلَب الإمَارة لا يُوجِبه؛ فهذا يدُّل على بُطلَانها).

 ⁽٤) تقدم ص (٢٧١).
 (٥) قُول أبي دَاود السِّجستَاني، يُنظر ص (٢٨٩).

⁽٦) تقدم ص (٢٧٤).

النَّبِيِّ صَلَّىٰ لِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١).

وَعَلَىٰ أَنَّ ابْنَ مَنْدَه (٢) /رَوَىٰ هَذِهِ الأَحَادِيثَ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُجَالِدٍ (٣)، عَنْ ١٣٠/ب أَبِي الْوَدَّاكِ (١)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ.

ثُمَّ رَوَىٰ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: مُجَالِدٌ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ (٥). وَفِي لَفْظٍ آخَرَ عَنْ يَحْيَىٰ، قَالَ: مُجَالِدٌ ضَعِيفٌ، وَاهِي الحَدِيثِ (٦).

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٧): سَأَلْتُ أَبِي عَنْ (٨) مُجَالِدِ: يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؟ قَالَ: لَا (١).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنِ المَيْمُونِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ، وَذَكَرُوا لَهُ شَيْئًا عَنْ مُجَالِدٍ، فَقَالَ: كَمْ أُعْجُوبَةٍ لِمُجَالِدٍ؟!(١٠)



رأيتموه فاقتلوه. لأجل نَذره لثّلا يفعَل ذلك، وكان هذا في وقت النّبي صَالَاتَلُهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ).

⁽١) «المَوضُوعات» لابن الجَوزي: (٢/ ٢٦٨).

⁽٢) هو مُحمَّد بن إسحَاق بن مُحمَّد، أبو عبد اللَّه الأصبَهَاني، تُوفِّي سنة ٣٩٥ هـ. «تاريخ دِمَشق»: (٢٩/٥٢)

⁽٣) ابن سَعيد بن عُمير، أبو عَمرو الهَمْدَاني، تُوفِّي سنة ١٤١ هـ. «السِّير»: (٦/ ٢٨٤)

⁽٤) هو جَبْر بن نُوف البِكَالي الكُوفي. "تاريخ الإسلامة: (٦/ ١٢١٠)

⁽٥) «تَاريخ ابن مَعِين» رواية الدُّوري رقم: (٣١٤٢).

⁽٦) «الجَرح والتَّعديل» لابن أبي حَاتِم: (٨/ ٣٦٢).

⁽٧) مُحمَّد بن إدريس، أبو مُحمَّد التَّميمي، تُوفِّي سنة ٣٢٧ هـ. «تاريخ الإسلام»: (٧/ ٣٣٥)

⁽٨) تقديم وتأخير في الأصل.

⁽٩) «الجَرح والتَّعديل»: (٨/ ٣٦٢).

⁽١٠) «العِللِّ رقم: (٤٧٣).





وَأَمَّا خِلَافَتُهُ فَتَابِتَةٌ، وَمُدَّتُهَا [تِسْعَ عَشْرَةً](١) سَنَةً وَشُهُورًا.

وَأَمَّا الوَقْتُ الَّذِي ثَبَتَتْ إِمَامَتُهُ وَكَانَ إِمَامًا فِيهِ؛ فَهُوَ بَعْدَ مَوْتِ عَلِيٍّ عَلِيٍّ عَلَيْ الرَّمَامَةَ، عَلَيْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلِي اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمِنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ

فَلَمَّا قُتِلَ عَلِيٍّ، حَصَلَ الأَمْرُ عَقِيبَ مَوْتِهِ لِلْحَسَنِ، إِمَّا بِنَصِّ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ، أَوْ بِغَيْرِهِ، وَكَانَ الحَسَنُ مِنْ سَادَاتِ قُرَيْشٍ، وَسَيِّدَ شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وَالْإِمَامُ قَدْ جُعِلَ لِمَصْلَحَةِ الأُمَّةِ، وَحِمَايَةِ البَيْضَةِ، وَالذَّبَّ عَنِ المُسْلِمِينَ، وَتَنْفِيذِ الأَحْكَامِ، فَلَمَّا رَأَىٰ الحَسَنُ قُوَّةَ بَنِي أُمَيَّةَ، وَكَرَاهِيَتَهُمْ لَهُ؛ رَأَىٰ مِنَ المَصْلَحَةِ خَلْعَ نَفْسِهِ، وَرَدَّهَا إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ، وَحَقَنَ الدِّمَاءَ بِمَا فَعَلَهُ؛ فَوَجَبَتْ المَصْلَحَةِ خَلْعَ نَفْسِهِ، وَرَدَّهَا إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ، وَحَقَنَ الدِّمَاءَ بِمَا فَعَلَهُ؛ فَوَجَبَتْ إِمَامَتُهُ عِنْدَ عَقْدِ الحَسَنِ لَهُ، وَلِذَلِكَ سُمِّي عَامُهُ (عَامَ الجَمَاعَةِ)، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ يَدَّعِي الإِمَامَة غَيْرَهُمَا، فَلَمَّا سَلَّمَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ؛ ارْتَفَعَ الخِيلَانُ، فَوَجَبَتْ إِمَامَتُهُ بِذَلِكَ.

وَرَوَىٰ ابْنُ بَطَّةً (٢) بِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: أَنَّ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَالَ: «لَوْ نَظَرْتُمْ إِلَىٰ مَا بَيْنَ جَابَرْسَ إِلَىٰ جَابَلْقَ (٣)، مَا وَجَدْتُمْ رَجُلًا

⁽٣) قال مَعمَر بن رَاشِد: (مَعنَى جَابَرسَ وجَابَلقَ: المَغرِب والْمَشْرِق). «المُصنَّف»



 ⁽١) في الأصل: (سبعة عشر)، والتَّصويب من امُختصر المُعتمد».

⁽٢) لم أجده في المَطبُوع من الكِتَاب.

جَدُّهُ نَبِيٌّ غَيْرِي، وَإِنِّي أَرَىٰ أَنْ تُجْمِعُوا عَلَىٰ مُعَاوِيَةَ ﴿وَإِنْ أَدْرِعِ لَعَلَّهُۥ فِتْنَةُ لَكُرُ وَمَنَعُ إِلَىٰ حِينٍ﴾(١)(١).

وَذَكَرَ أَبُو طَالِبِ المَكِّيُّ فِي كِتَابِهِ(٣)، قَالَ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: «لَمَّا سَلَّمَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ الأَمْرَ سُمِّيَتْ (سَنَةَ الجَمَاعَةِ)».

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ وَقَدْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ: "تَدُورُ رَحَىٰ الإِسْلَامِ عَلَىٰ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً"(1): يُرُوَىٰ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ [أَمْرُهُ] (0) خَمْسَ سِنِينَ، لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ شَيْءً(1). فَكَانَ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ مُعَاوِيَةً كَانَ [أَمْرُهُ] (0) خَمْسَ سِنِينَ، لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ شَيْءً(1). فَكَانَ هَذَا عَلَىٰ حَدِيثِ النَّبِيِّ "خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً"(٧).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: مَنْ قَالَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «تَدُورُ رَحَىٰ الإِسْلَامِ عَلَىٰ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ» إِنَّهَا مِنْ [مُهَاجَرِ] (^) النَّبِيِّ ؟ قَالَ: لَقَدِ اجْتَراً هَذَا! وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ (٥) النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ /عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ه

 ⁽٩) كذا في الأصل، ونقلها عنه ابن تيمية في «مَجمُوع الفَتَاوي» (٣٥/ ٢٦)، وفي المصدر: (وما علمه أيكون أن) ولعل المُثبت مُصحَف منه.



1/40

⁽١) شُورة الأنبياء: (١١١).

⁽٢) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (٢١٩٠٥) من هذه الطَّريق.

⁽٣) ﴿قُوتِ القُلوبِ»: (٢/ ٢٠٨).

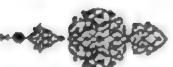
⁽٤) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ سُفيان التَّوري في «جُزء في حديثه» رقم: (١١٥)، والبزَّار في «المُسند» رقم: (١٩٩٦)، وابن حِبَّان في «الصَّحيح» رقم: (٦٦٦٤)، وأبو عبد اللَّه رَضِّيَالِيَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٣٧٠٧) من هذه الطَّريق.

⁽٥) في الأصل: (أمر)، والتَّصويب من المَصدر.

⁽٦) لم أجده.

 ⁽٧) أخرجه أبو بكر الخَلَال في «المَبسُوط» ـ كِتَاب السُّنة ـ رقم: (٦٣٢).

⁽A) في الأصل: (مهاجره)، والتَّصويب من «الإرشَّاد» والمصدر.



يَصِفُ الْإِسْلَامَ بِشَيْءٍ (') هُوَ فِي الْحَيَاةِ؟! إِنَّمَا يَصِفُ مَا يَكُونُ بَعْدَهُ مِنَ السِّنِين ''! فَظَاهِرُ هَذَا مِنْ كَلَامٍ أَحْمَدَ: أَنَّهُ أَخَذَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَأَنَّ خِلَافَةَ مُعَاوِيه كَانَتْ مِنْ جُمْلَةِ الْخَمْس وَثَلَاثِينَ.

وَذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ (٣) فِي «تَعَالِيقِهِ»: عَنْ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلِ [أَخْمَدَ] (١) عَنِ الْخِلَافَةِ، فَقَالَ: كُلُّ بَيْعَةٍ كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ؛ فَهِيَ خِلَافَةُ نُبُوَّةٍ. [أَخْمَدَ] وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّ مَا كَانَ بِغَيْرِ الْمَدِينَةِ؛ لَمْ يَكُنْ خِلَافَةَ نُبُوَّةٍ.

وَفِي لَفْظِ الحَدِيثِ مَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «تَدُورُ رَحَىٰ الإِسْلَامِ [بَعْدَ] (٥) خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً» (٦).

وَفِي لَفْظِ آخَرَ: "تَدُورُ رَحَىٰ الإِسْلَامِ [خَمْسًا](٧) وَثَلَاثِينَ، أَوْسِتُ وَثَلَاثِينَ، أَوْسِتُ وَثَلَاثِينَ، أَوْ سِتُ وَثَلَاثِينَ، أَوْ سِتُ وَثَلَاثِينَ، أَوْ سِتُ وَثَلَاثِينَ، [فَإِنْ](٨) يَهْلِكُوا فَسَبِيلُ مَنْ قَدْ هَلَكَ، وَإِنْ يَقُمْ لَهُمْ دِينَهُمْ، يَقُمْ لَهُمْ سَبْعِينَ عَامًا».

قَالَ: قُلْتُ: أَمِمَّا مَضَىٰ؟ أَوْ مِمَّا بَقِيَ؟

 ⁽A) في الأصل: (وإن)، والتّصويب من المصدر و «الإرشاد».



⁽١) في المصدر: (لسنين).

⁽٦) أخرجه أبو بكر الخَلَال في «المَبسُوط» ـ كِتَابِ السُّنة ـ رقم: (٦٣٢).

⁽٣) ابن شَاقْلَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

⁽٤) سقطت من الأصل، والاستدراك من «مَجمُوع الفَتَاوي».

⁽٥) ليست في الأصل و «الإرشّاد»، والاستدراك من «مختصر المعتمد».

⁽٦) أخرجه ـ بهذا اللَّفظ ـ ابن الأعرَابي في «المُعجم» رقم: (١٤٧٠).

 ⁽٧) في الأصل و «الإرشاد»: (خمس)، والتّصويب من «مُختصر المُعتمد».



فَقَالَ: «مِمَّا بَقِيَ»(١).

فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ أَخْبَرَ أَنَّ الإِسْلَامَ يَدُورُ بَعْدَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً.

وَالمُرَادُ بِالرَّحَىٰ هَاهُنَا: الشِّدَّةُ وَالعِزَّةُ فِي الدِّينِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: وَالمُرَادُ بِالرَّبُونِ (٢) إذَا دَارَتْ رَحَىٰ الحَرْبِ الزَّبُونِ (٢)

وَالمُرَادُ بِهِ: شِدَّةُ الحَرْبِ، وَقُوَّتُهُ.

وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ هَذَا، فَقَدْ كَانَتْ خِلَافَةُ مُعَاوِيَةَ مِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ خَمْسَ سِنِينَ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثِينَ كَمُلَتْ بِخِلَافَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا نُعَارِضُهُ بِمَا رَوَىٰ أَبُو بَكْرِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: ﴿خِلَافَةُ النَّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ يُوْتِيَ اللَّهُ المُلْكَ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٣).

وَرَوَىٰ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «الخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً»(١٠).

فَلَمَّا حَصَرَ الخِلَافَةَ بَعْدَهُ بِثَلَاثِينَ، كَانَ آخِرُهَا أَيَّامَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وَأَنَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَكُونُ مُلْكًا؛ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِخِلَافَةٍ.

قِيلَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ: الخِلَافَةُ الَّتِي لَا يَشُوبُهَا مُلْكٌ بَعْدَهُ ثَلَاثُونَ

⁽٤) لم أجده من حديث سَمُرة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ، وهو حديث سَفينة رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.



⁽١) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِّكَ لِللَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٣٧٣٠)، والدَّاقُطني في «العلل»: (٥/ ١٤).

⁽٢) من الوَافِر، من قول أبو الغَول الطُّهَوي. «الأَمَالي» للقَالي (١/ ٢٦٠) الشَّطْر الأوَّل: (فَوَارِسُ لَا يَمَلُّونَ الْمَنَايَا).

⁽٣) أخرج طَرَفه ابن الأعرَابي في «المُعجم» رقم: (٩٨٠)، والآجُري في «الشَّريعة» رقم: (١٣٤٠) بلفظ: (الخِلَافةُ ثَلاثُون ثُم يَكُون مُلكًا) من هذه الطَّريق.



مَنَهُ، وَهَكَذَا كَانَتِ الْخِلَافَةُ أَيَّامَ الْخُلَفَاءِ الأَرْبَعِ، وَخِلَافَةُ مُعَاوِيَةً قَدْ شُرِ المُلْكُ، وَلَيْسَ هَذَا بِقَادِحٍ فِي خِلَافَتِهِ، كَمَا أَنَّ مُلْكَ سُلَيْمَانَ لَمْ يَقْدَحْ فِي نُبْغِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقِيرًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ أَبُو زَيْدِ ابْنُ [شَبَّة (۱)] (۱) فِي (كِتَابِ الكُوفَةِ (۱): بُونِ مُعَاوِيَةُ بِالْخِلَافَةِ فِي صَفَرَ، سَنَةَ أَرْبَعِينَ [بِإِيلْيَاءِ] (۱). وَهَذَا /يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُون خِلَافَتُهُ دَاخِلَةً تَحْتَ الْخَبَرِ،

قِيلَ: ذَكَرَ أَحْمَدُ فِي "كِتَابِ التَّارِيخِ" (٥) حَدِيثًا طَوِيلًا فِي تَارِيخِ الخُلَفَاءِ"، فَقَالَ:

اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الأُوَّلِ حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ، وَمَاتَ لِثَمَاذِ بَقِينَ مِنْ جُمَادَىٰ الآخِرَةِ يَوْمَ الإِثْنَيْنِ مِنْ سَنَةِ [ثَلَاثَ] (٧) عَشْرَةَ؛ فَكَانَتْ خِلَائَنُ مِنْ سَنَةِ [ثَلَاثَ] مَنْ جُمَادَىٰ الآخِرَةِ يَوْمَ الإِثْنَيْنِ مِنْ سَنَةِ [ثَلَاثَ] (٧) عَشْرَةَ؛ فَكَانَتْ خِلَائَنُ مِنْ سَنَةٍ أَثَلَاثَ وَأَرْبَعَ أَشْهُرٍ إِلَّا عَشْرَةَ [لَيَالٍ] (٨).

⁽A) في الأصل: (ايام)، والتَّصويب في «الإرشَاد» والمَصدر.



⁽١) هو عُمر البَصري، تُوفّي سنة ٢٦٢ هـ. «السّير»: (١٢/ ٣٦٩)

⁽٢) تصحّفت في الأصل إلى: (شيبة).

⁽٣) لم يُعشر عليه، يسَّر اللَّه ذلك.

⁽٤) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشَاد».

⁽٥) وستأتي نِسبته إلى أبي بكر الخَّلال ص (٣١٨)، وكلا النِّسبَتَين صَحيحة، لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك،

⁽٦) حديث أبي مَعشَر، أخرجه مُقطَّعًا أبو عبد اللَّه رَضَّ اللَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٥٤٥)، وأبو بكر القطيعي في زياداته على «فَضَائل الصَّحابة» رقم: (٩٤٢)، والطَّبري في «التَّاريخ»: (٥/ ٢٢٤)، وأبو نَعِيم في «مَعرفة الصَّحابة» رقم: (٩٤) و (١٣٧) و (١٥٨)، والبيهقي في «الاعتقاد» ص (١٣٤) و «المَدخَل إلى السُّنن» رقم: (٥٣)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٥٩/ ١٤٨).

⁽٧) في الأصل: (ثلاثة)، والتَّصويب من «الإرشَاد».

وَكَانَتْ خِلَافَةُ عُمَرَ لِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ مَضَيْنَ مِنْهَا، وَقُتِلَ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ [بَقِينَ] (') مِنْ ذِي الحِجَّةِ تَمَامَ ثَلَاثٍ [وَعِشْرِينَ] ('')؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ عَشْرَ سِنِينَ وَسِتَّةَ أَشْهُرِ وَأَرْبَعَةَ أَيَّام.

وَبُويِعَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ سَنَةَ أَرْبَعِ وَعِشْرِينَ، وَقُتِلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ لِثَمَانِ [عَشْرَة] (٣) مَضَتْ مِنْ ذِي الحِجَّةِ سَنَةً خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ [اثْنَتَا عَشْرَة] (١) سَنَةً إِلَّا اثْنَىٰ عَشَرَ يَوْمًا.

وَبُويِعَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، وَقُتِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الجُمُعَةِ لِسَبْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً مِنْ رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ خَمْسَ سِنِينَ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.

وَدَخَلَ مُعَاوِيَةُ الكُوفَةَ، وَبُويِعَ لِمُعَاوِيَةَ [بِأَذْرُحِ⁽⁰⁾] (1)، بَايَعَهُ الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمِّالْسَلَامُ فِي جُمَادَىٰ الأُولَىٰ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَأَرْبَعِينَ، وَتُوفِّيَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمِّالْسَلَامُ فِي جُمَادَىٰ الأُولَىٰ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَأَرْبَعِينَ، وَتُوفِّي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمِّ السَّلَامُ فِي جُمَادَىٰ الأُولَىٰ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَأَرْبَعِينَ، وَتُوفِيِّ فِي رَجَبٍ سَنَةَ سِتِينَ؛ وَكَانَتْ خِلَافَتُهُ [تِسَعَ عَشْرَةً] (٧) سَنَةً وَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ١٠٥٠. وَهَذَا الخَبَرُ يَقْتَضِي أَنَّ [مُدَّة] (١) خِلَافَةَ الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ كَانَتْ ثَلَاثِينَ سَنَةً،

⁽٩) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشّاد».



⁽١) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشَاد».

⁽٢) في الأصل: (وعشرون)، والتَّصويب من الإرشَاد،

⁽٣) في الأصل: (عشر)، والتَّصويب من الإرشاد.

⁽٤) في الأصل: (اثنا عشر)، والتَّصويب من الإرشَاد).

 ⁽٥) هي الآن قرية أردنية، تابعة لمُحافظة معان، جنوب العَاصِمة عمَّان.

⁽٦) ليست في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٧) في الأصل: (تسعة عشر)، والتَّصويب من االإرشَادا.

⁽٨) وقد استكمله المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ص (٣١٨).



وَأَنَّ مُعَاوِيَةَ وَلِيَ الأَمْرَ [بَعْدَهُمْ](١)؛ فَتَكُونُ بَعْضُ خِلَافَتِهِ دَخَلَتْ فِي الخُمْ. وَثَلَاثِينَ سَنَةً الَّتِي تَدُورُ رَحَىٰ الإِسْلَامِ عَلَيْهَا.

وَيُحْتَمَلُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ: عَلَىٰ أَنَّهُ وَلِيَ الْخِلَافَةَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ، لا مِنْ [بَعْدُ مَوْتِ النَّبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلُو كَانَ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ مِنْ بَعْدً] مُوْتِ النَّبِي مَوْتِ النَّبِي مَنْ اللَّهُ مَنْ بَعْدً] مَوْتِ النَّبِي مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَبْلُغْ خِلَافَتُهُ اللَّهُ إِلَىٰ ذَلِكَ اللَّهُ يَزِيدُ عَلَىٰ الخَمْسِ وَثَلَاثِينَ سَنَهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَبْلُغْ خِلَافَتُهُ اللَّهُ إِلَىٰ ذَلِكَ اللَّهُ يَزِيدُ عَلَىٰ الْخَمْسِ وَثَلَاثِينَ سَنَهُ وَيَدُلُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَبْلُغْ خِلَافَتُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ يَزِيدُ عَلَىٰ الْخَمْسِ وَثَلَاثِينَ سَنَهُ وَيَدُلُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَبْلُغْ خِلَافَتُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلِيهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ عَلَيْهِ وَلَا لَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَا اللّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَا لَهُ عَلَيْهُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَا لَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَا لَهُ عَلَيْهِ وَلَا لَهُ عَلَيْهُ وَلَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَا لَهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَلَا لَهُ عَلَيْهِ وَلَا لَا عَلَيْهِ وَلَا لَهُ عَلَيْهُ وَلَا لَهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا لَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا لَهُ عَلَيْهُ وَلِلْكَ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلِلْكَ عَلَيْهُ وَلِلْكَ عَلَيْهِ وَلِكُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَيْ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلِي عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عِلَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَا

تَنْبِيهُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَىٰ إِمَامَتِهِ فِي حَدِيثِ [مَسْلَمَةَ بْنِ مَخْلَدٍ] (٥): «اللَّهُمُّ مَكِّنْ لَهُ فِي البلَادِ» (٦).

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنْ وُلِّيتَ مِنْ أَمْرِ المُسْلِمِينَ شَيْتًا؛ فَاعْدِلْ»(١). وَفِي حَدِيثِ آخَرَ: «إِنْ مَلَكْتَ؛ فَأَحْسِنْ»(٨).

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «لَيُمَلَّكَنَّ بَعْضَ مَدَائِنِ الشَّامِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قُرَيْشٍ، عَزِيزٌ مَنِيعٌ» وَأَشَارَ إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ (٩).

وَذَكَرَ أَبُو طَالِبِ المَكِّيُّ فِي كِتَابِهِ (١٠)، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا

⁽١٠) ﴿قُوتِ الْقُلُوبِ»: (٢/ ٢٠٨).



⁽١) في «الأصل»: (بعده)، والتَّصويب من «الإرشاد».

⁽٢) سقط في الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».

⁽٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (لان بموت).

⁽٤) في «الإرشاد»: (خلافة عليّ).

⁽٥) في الأصل: (أبي سلمة بن محالد).

⁽٦) تقدِّم تخريجه ص (٢٥٨) حاشية رقم (٥).

⁽٧) تقدَّم تخريجه ص (٢٦٢) حاشية رقم (٦).

⁽٨) تقدَّم تخريجه ص (٢٦٩) حاشية رقم (٥).

⁽٩) تقدَّم تخريجه ص (٢٦٩) حاشية رقم (٤).

السَّلَامُ حِينَ سَلَّمَ الأَمْرَ إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ: يَا مُذِلَّ المُؤْمِنِينَ. فَقَالَ: بَلْ مُعِزُّ المُؤْمِنِينَ، سَمِعْتُ أَبِي غَيْرَ مَرَّةٍ يَقُولُ: ﴿إِنَّ مُعَاوِيَةَ سَيَلِي هَذَا الأَمْرَ بَعْدِي، /فَلَا تَكْرَهُوا ١/٣٦ إِمَارَتَهُ، فَلَوْ فَقَدْتُمُوهَا، لَرَأَيْتُمُ الرُّءُوسَ تَتَنَاثَرُ عَنْ كَوَاهِلِهَا كَالحَنْظَلِ (١٠٠٠.

وَأَيْضًا فَإِنَّا قَدَّمْنَا^(۱) أَنَّ خِلَافَتَهُ انْعَقَدَتْ بِإِجْمَاعِ بَعْدَ خَلْعِ الحَسنِ نَفْسَهُ، وَتَسْلِيمِ الأَمْرِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي وَقْتِهِمَا مَنْ يَذْكُرُ الأَمْرَ غَيْرَهُمَا (٦).

وَلِأَنَّ شَرَاثِطَ الإِمَامَةِ مَوْجُودَةٌ فِيهِ: النَّسَبُ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: «الأَثِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» (1)، وَالعِلْمُ، وَالدِّينُ، وَالشَّجَاعَةُ، وَحُسْنُ السِّيرَةِ فِي المُسْلِمِينَ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الشَّرَائِطِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ أَخْبَارٌ فِيهَا طَعْنٌ عَلَيْهِ:

فَرَوَىٰ عَاصِمٌ (٥) اللِّيثِيُّ (٦)، عَنْ أَبِيهِ (٧)، قَالَ: دَخَلْتُ مَسْجِدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِذَا النَّاسُ يَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ.

قَالَ: قُلْتُ: مَاذَا؟

قَالُوا: كَانَ النَّبِيُّ يَخْطُبُ عَلَىٰ مِنْبَرِهِ، فَقَامَ ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ، فَأَخْرَجَ رَجُلًا مِنَ المَسْجِدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعَنَ اللَّهُ القَائِدَ وَالمَقُودَ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ، [أَيُّ يَوْم] (^) لِهَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ مُعَاوِيَةَ ذِي الأَسْتَاهِ» (').

 ⁽٩) أخرجه ـ باختلاف لفظ ـ ابن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» رقم: (٩٦٥٢) دون التَّصريح بقول =



⁽١) تقدَّم تخريجه ص (٢٧١) حاشية رقم (٥). (٢) يحتمل الرَّسم أيضًا (قد بيَّنَّا)

 ⁽۳) يُنظر ص (۲۷۸).
 (۱) يأتي تخريجه ص (۳۳۹) حاشية رقم (۸).

⁽o) كذا في الأصل و «الإرشاد»، والصُّواب: (ابن عَاصِم).

⁽٦) هو بِشر بن عَاصِم اللَّيثي. «تهذيب الكمال»: (٤/ ١٣٢)

⁽٧) عَاصِم بن عَاصِم، أبو النَّصر. «الطَّبقات الكبير»

⁽A) سقطت من الأصل، و الاستدراك من «الإرشاد».



وَعَنْهُ مَا رُوِيَ مِنَ الأَخْبَارِ المُتَقَدِّمَةِ كُلِّهَا(١).

وَرُوِيَ أَيْضًا: «أَنَّ مُعَاوِيَةَ فِي مَرْضَتِهِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا بَعَثَ إِلَىٰ مُعَالِمٍ يُعَالِجُهُ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِأَنْ يُعَلِّقَ عَلَيْهِ صَلِيبًا، فَعَلَّقَهُ»(٢).

وَرُوِيَ عَنْ [جَلَّامٍ]^(٣) الغِفَارِيِّ^(١)، قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا لِمُعَاوِيَةَ، فَجِئْتُ إِلَيْهِ لِأَسْأَلَ عَنْ عَمَلِي وَحَالِي، إِذْ سَمِعْتُ صَارِخًا عَلَىٰ بَابِ دَارِهِ يَقُولُ: أَتَتْكُمُ الْعَلْايَا كَمِثْلِ النَّارِ، اللَّهُمَّ الْعَنِ الآمِرِينَ بِالمَعْرُوفِ^(٥) التَّارِكِينَ لَهُ، اللَّهُمَّ الْعَنِ الآمِرِينَ بِالمَعْرُوفِ^(٥) التَّارِكِينَ لَهُ، اللَّهُمَّ الْعَنِ النَّاهِينَ عَنِ المُنْكَرِ [المُرْتَكِبِينَ] (٦) لَهُ.

فَارْبَدَّ (٧) وَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ، فَقَالَ: يَا غُلَامُ، أَتَعْرِفُ الصَّارِخَ؟

فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ لَا.

فَقَالَ: مَنْ عَذِيرِي مِنْ جُنْدُبِ بْنِ جُنَادَةَ (٨) ؟ يَأْتِينَا فِي كُلِّ يَوْمٍ، فَيَصْرُخُ عَ<mark>لَىٰ</mark> بَابِ قَصْرِنَا بِمَا سَمِعْتَ،

ثُمَّ قَالَ: يَدْخُلُ عَلَيَّ.

فَجِيءَ بِأَبِي ذَرٍّ بَيْنَ قَوْمٍ يَقُودُونَهُ حَتَّىٰ وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَدُوًّ

⁽٨) أي أبي ذر الغِفَاري رَضِّ اللهُ عَنْهُ.



رسُول اللَّه صَالَىٰلَهُ عَلَيْهِ وَسَالَة، وأخرجه الطَّبراني في «المُعجم الكَبير» رقم: (٤٦٥)، وأبو نَعِيم في «مَعرفة الصَّحابة» رقم: (٣٧٨) دون التَّصريح بمُعاوية رَضِّوَلَلِلَهُ عَنْهُ.

⁽١) يُنظر ص (٢٧٤).

⁽٢) ذكره النُّعمان المَغربي الشِّيعي في "شَرح الأخبَار" رقم: (٤٦٩).

⁽٣) في الأصل: (سلام)، والتَّصويب من المَصدر.

⁽١) ابن جَنْدُل.

⁽٥) زيادة في الأصل: (و).

⁽٦) تصحَّفت في الأصل إلى: (المرتكين).

⁽٧) في المصدر: (فازبار مُعاوية).

اللَّهِ وَرَسُولِهِ، تَأْتِينَا فِي كُلِّ يَوْمِ تَصْنَعُ مَا تَصْنَعُ ! أَمَا إِنِّي لَوْ كُنْتُ قَاتِلًا رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ، لَقَتَلْتُكَ، وَلَكِنِّي أَسْتَأْذِنُ فِيكَ.

فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ أَبُو ذَرَّ، فَقَالَ: مَا أَنَا بِعَدُوِّ اللَّهِ بَلْ أَنْتَ وَأَبُوكَ عَدُوَّانِ للَّهِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَظْهَرْتُمَا الإِسْلَامَ، وَأَبْطَنْتُمَا الكُفْرَ، لَعَنَكَ اللَّهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ يَقُولُ: "إِذَا وَلِيَ أَمْرَ الأُمَّةِ الأَعْيَنُ البُلْعُومُ، الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، فَلْتَأْخُذْ أُمَّتِي حِذْرَهَا إِذَا وَلِيَ أَمْرَ الأُمَّةِ الأَعْيَنُ البُلْعُومُ، الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، فَلْتَأْخُذْ أُمَّتِي حِذْرَهَا مِنْهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَنْهُ، وَلَا تُشْبِعْهُ إِلَّا مِنْهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَنْهُ، وَلَا تُشْبِعْهُ إِلَّا إِللَّهُ اللَّهُ الْمَالَ اللَّهُ اللللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

فَضَحِكَ مُعَاوِيَةً، ثُمَّ أَمَرَ بِحَبْسِهِ(١).

وَرَوَىٰ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ الْعَنِ التَّابِعَ وَالْمَتْبُوعَ»(٥).

قِيلَ: هَذِهِ الأَخْبَارُ بَاطِلَةٌ، لَا أَصْلَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الأَمْرُ عَلَىٰ مَا ذَكَرُوهُ فِيهِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّحَابَةِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّحَابَةِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ؛ لَبَاعَدُوهُ وَأَقْصَوْهُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَرَوْهُ أَهْلًا أَنْ يُولُّوهُ الإِمَارَةَ وَالأَحْكَامَ، وَفِي تَوْلِيَتِهِمْ إِيَّاهُ القَضَاءَ وَتَنْفِيذَ الأَحْكَامِ، وَإِمَارَةَ الثَّغُورِ الشَّامِيَّةِ دَلَالَةٌ عَلَىٰ أَنَّهُمْ رَأُوهُ أَهْلًا أَنْ يُولُوهُ وَأَمَانَتَهُ؛ فَدَلَّ بِمَا ذَكُونَاهُ أَنَّهُمْ وَإِمْارَةً وَأَمَانَتَهُ؛ فَدَلَّ بِمَا ذَكُونَاهُ أَنْهُمْ عَلِمُوا عَدَالَتَهُ وَأَمَانَتَهُ؛ فَدَلَّ بِمَا ذَكُونَاهُ

⁽٥) أخرجه نَصر بن مُزاحِم في اوقعة صِفّين ص (٢١٧).



٣٦/ب

⁽١) لم أجده.

⁽٢) لم أجده.

⁽٣) لم أجده.

⁽٤) ذكره ابن أبي الحَديد المُعتَزلي في «شَرح نهج البَلَاغة»: (٨/ ٢٥٧) عن كِتَابِ السُّفيَانية لأبي عُثمَان الجَاحِظ المُعتَزلي.



عَلَىٰ بُطْلَانِ هَذِهِ الأَخْبَارِ(١).

عَلَىٰ أَنَّ قَوْلَهُمْ بِالْعَكْسِ مِمَّا رُوِيَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّد بْ عَبْدِ الله عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: عَنِ النَّبِيِّ صَيَّالِللَّهُ عَلَيْدِوَسَلَّمَ: الرَّعْمَ يَقُولُونَ: عَنِ النَّبِيِّ صَيَّالِللَّهُ عَلَيْدِوَسَلَّمَ: الرَّعْمَنِ، إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: عَنِ النَّبِيِّ صَيَّالِللَّهُ عَلَيْدِوَسَلَّمَ: الإِنْ عُمْرَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: عَنِ النَّبِيِّ صَيَّالِللَّهُ عَلَيْدِوَسَلَّمَ: الإِنْ عُمْرَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: عَنِ النَّبِيِّ صَيَّالِلللهُ عَلَيْدِوَسَلَّمَ: الله رَبْرَ، فَاقْتُلُوهُ (٣)؟

فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَذَبُوا وَ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللّهُ مُعَاوِيَةً (٥) اللّهُ مُعَاوِيَةً (٥). الإِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةً عَلَىٰ المِنْبَرِ، فَاقْبَلُوهُ (٤) ثُمَّ قَالَ: رَحِمَ اللّهُ مُعَاوِيَةً (٥).

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذَا بِأَنَّ المُرَادَ بِهِ مُعَاوِيَةَ بْنَ التَّابُوتِ؛ نَذَرَ أَنْ يُقَذِّر

(٢) لم يتيسر العُثُور عليه حتى الأن.

(٣) تقدَّم تخريجه ص (٢٧٤) حاشية رقم (٥).

(٤) [مَوضُوع] أخرجه أبو بكر الخَطيب في "التَّاريخ": (٢/ ٧٣) بإسناد مَجهُول، من حَديث جَابر رَضِّاًلِلَّهُ عَنْهُ، والدَّيلمي في "مُسند الفِردَوس" ـ الغَرَائِب المُلتَقَطة ـ رقم: (٢٩٧) من حَديث ابن مَسعُود رَضِّالِلَهُ عَنْهُ.

(٥) لم يُعثر عليه، يسر الله ذلك.



⁽۱) في «الإرشاد»: (هَذه أخبار بَاطِلةٌ لا أصل لها، إذ قد ثَبت بما ذكرنا مَدح النبي عَلَيْهِ السَّلَا ودعاؤه ومن المَحَال أن يُنَاقَض كَلامه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، ولأنَّ أخبَارنا رواها الثُقات من أصحاب الحديث، ولا نَعرف مِثل هَذه الأحاديث، ولأنَّ مِثل [هَذه] القِصة لا يَجُوز أن تُخفَى حتى تَرُوُونَهَا أنتم ويَرويهَا الوَاحد والاثنان، ولم يسمَع في الإسلام أنَّ أحدًا مِن المُنافِقين فَضلا عَن المُسلمين ـ كان النَّبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يَمدحه في وَجهه ويسبُّه وَرَاء ظهره لاسپَّم باللَّعن، فكيف يَجُوز أن يلعنه ويدعُو له ويخبر بأنَّه سَيلي وسَيكُون في الجَنَّة، ولئِن جَوَّزتُم على النَّبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم هَذا و يخبر بأنَّه سَيلي وسَيكُون مَدحه لعليَّ على هذا الخبر ويعُود مَا به من [مَقَالِة] يُفضِي بصَاحِبهَا إلى هَذا؛ ولأنَّه لَو عَلِم عَلي مَا عَلمتم مِن هَذه الأخبَار ويعُود مَا به من [مَقَالِة] يُفضِي بصَاحِبهَا إلى هَذا؛ ولأنَّه لَو عَلِم عَلي مَا عَلمتم مِن هَذه الأخبَار وأنَّ النَّبي لَعَنه ـ ومَعَاذ اللَّه ـ فَلِمَ لَم يَحتَج عليٌّ مَع كَونِه مُحَتاجًا إلى أدنَى حُجَّة تُذكر يُنفَّر بهَا وأنَّ النَّبي لَعَنه ـ ومَعَاذ اللَّه ـ فَلِمَ لَم يَحتَج عليٌّ مَع كَونِه مُحَتاجًا إلى أدنَى حُجَّة تُذكر يُنفَّر بهَا عنه النَّاس سِيَّمَا وكَان مَع مُعاوية وَيَخَلِّلُهُ عَنْهُ مِن الصَّحابة مَن كَان، أفتَراهُم خَفِي عَليهِم مَا بَان لَكم ؟! وهَذا مِن المُحَال).



عَلَىٰ مِنْبَرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، وَلَيْسَ هُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ.

وَحُكِيَ هَذَا القَوْلُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ (١) وَغَيْرِهِ مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِ

وَيُؤَكِّدُ هَذَا مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ شَهَادَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ بِعَدَالَتِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الصَّلِيبِ، فَقِحَةٌ وَبُهْتٌ؛ لِأَنَّ الخَبَرَ المَشْهُورَ عَنْهُ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مَكْحُولٍ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ مُعَاوِيَةَ الْوَفَاةُ، جَمَعَ أَهْلَ بَيْتِهِ وَوَلَدَهُ، ثُمَّ قَالَ لِأُمِّ وَلَدٍ لَهُ: اثْتِينِي بِالوَدِيعَةِ الَّتِي

> قَالَ: فَجَاءَتْ بِسَفَطٍ مَخْتُومٍ، مُقْفَل عَلَيْهِ، فَظَنَنَّا أَنَّ فِيهِ جَوْهَرًا. قَالَ: إِنَّمَا كُنْتُ أَدَّخِرُهُ لِهَذَا اليَوْم، ثُمَّ قَالَ: [افْتَحِيهِ] (٣).

فَفَتَحَتُّهُ، فَإِذَا مِنْدِيلٌ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ، فَقَالَ: هَذَا قَمِيصٌ رَسُولِ اللَّهِ، وَهَذَا رِدَاءُ رَسُولِ [اللَّهِ](١) كَسَانِيهِ لَمَّا قَدِمَ مِنْ حَجَّةِ الوَدَاعِ، قَالَ: ثُمَّ مَكَثَ مَلِيًّا، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْسُنِي هَذَا الإِزَارَ الَّذِي عَلَيْكَ. قَالَ: «إِذَا ذَهَبْتُ /إِلَىٰ البَيْتِ، أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكَ يَا مُعَاوِيَةُ» قَالَ: فَأَرْسَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى لَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ دَعَا الحَجَّامَ، فَأَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَلِحْيَتِهِ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ

 ⁽٤) سقطت من الأصل، والاستدراك من «الإرشاد».



⁽١) أخرجه أبو الفَرج ابن الجَوزي في «المَوضُوعَات» (٢/ ٢٦٨) من قول أبو بكر ابن أبي دَاود السِّجستاني في كتاب «المصابيح» فاحتمال سقط (ابن) كبير.

⁽٢) تقدم ذلك ص (٢٥٧).

 ⁽٣) في الأصل: (افتحه)، والتَّصويب من «الإرشاد».



اللَّهِ، هَبْ لِي هَذَا الشَّعْرَ. قَالَ: «خُذْهُ يَا مُعَاوِيَةُ» فَهُوَ مُصْرُورٌ فِي طَرَف ...

فَإِذَا مِتُ، فَكَفَّنُونِي فِي قَمِيصِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَدْرِجُونِي رِدَائِهِ، وَأَذِّرُونِي بِإِزَارِهِ، وَخُذُوا شَعْرَ رَسُولِ اللَّهِ فَاحْشُو بِهِ شِدْقِي وَمنْد.

وِذَائِهِ، وَأَزِّرُونِي بِإِزَارِهِ، وَخُذُوا شَعْرَ رَسُولِ اللَّهِ فَاحْشُو بِهِ شِدْقِي وَمنْد.
وَذَرُوا سَائِرَهُ عَلَىٰ صَدْرِي، وَخَلُوا بَيْنِي وَبَيْنَ أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ (۱).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ شِدَّةِ تَمَكُّنِهِ (") بِالدِّينِ، وَحُسْنِ سَرِيرَتِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسِ إِ يُظْهِرُونَ خِلَافَ مَا يُبْطِنُونَ لِلسِّيَاسَةِ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا، فَأَمَّا عِنْدَ المَوْتِ، فَيْدُ, سَرَائِرَهُمْ، وَعَلَىٰ هَذَا جَرَتِ العَادَاتُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَا (").

⁽٣) في «الإرشَاد»: (فَإِنَ اعتَرضُوا بَكَلَام، قِيلَ لهم: فقد تَكَلَم في عُثمَان ومَعلُوم مَا كَان من إِنكَا مَا لا يجُوز إِنكَاره وأراد به مِن الأُمْرَاء للزَّهَادة اللَّينا ولم يك يَعجِبه إلَّا طَريقة أبي بكر وعُم وَيَوَلِيَّهُ عَنْهُا، وقد رَضِيَ عَن مُعاوية رَضَالِيَّهُ عَنْهُ مِن الصَّحابة مَن لا يَبلُغ منزِلته أبو ذرّ وولاه عُم والخطَّاب، [وتَوسَّم] فيه مَا [تَوسَّمه] رسُول اللَّه صَالَحَ أَنهُ فيه فلا يُلتَفَتُ إلى كَلام رَجُو صَالح زَاهد سليم الصَّدر كَان يعتقد أن زِينة الدُّنيا وجَمع الخُيُول والمَرَاكِب حَرَام في الشَّر وليس الأمر على مَا ظنَّه، ومَن ذا الذي يَسلَم مِن الصَّحابة من أمثالِه، أو لا يَرى أنَّ عليًا قَدن جماعة [ومثَلوه] وفعل معه بعض الصَّحابة، مِن ذلك إشهار السَّلاح، ولم يُدل ذَلك على أنه الله يصلح للإمامة لَمَّا لَم يتَفِق النَّاس على مَدحه؛ ولأنَّ [المُشَايَنة] التي جَرت والكلام إن كان على منا رواه صَحِيحًا فإنَّمَا يكُون عَلى أُمور الدُّنيا لا على أصل اختلفوا فيه، وعَداوة الدُّنيا مَا خَلَا مِنهَا الأنبياء، من ذلك قِصَّة إخوة يُوسُف وغفر اللَّه لهم ذلك؛ لسَلامة الأُصُول واتفاقِهم في الذين عنهم بقوله سُبحانه وهُو المُوفِّي بوَعِدِه المَغفِرة لهم وجمعِهم عَلى رضوانه ونه الخزي عنهم بقوله سُبحانه: ﴿ يُومُ لَكُ يُحْرَى اللَّه اللَّه لهم في الأخبَار مُتضمَّة اللَّعن فاعلَم النَّه المَن آمَن، وأغقِد لكَ في جَوابِهم بابًا، فمَهمَا أَتُوكَ به مِن الأخبَار مُتضمَّة المَّعن فاعلَم المُنام؛ يَتَاه مِن مَدح النَّي صَالَةً عَلَى الشَّام؛ واستخلاف الصَّحابة له على الشَّام؛ يَحَال بُمَا ومَ مَد النَّي صَالَةً على الشَّام؛ وأستخلاف الصَّحابة له على الشَّام؛



⁽١) أخرجه أبو القَاسِم البَغَوي في المُعجَم الصَّحابة » رقم: (٣٢١٤)، وابن زبر الرَّبعي في اور. العُلمَاء عند خُضُور المَوت » ص (٨٤)، وابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٥٩/ ٢٢٨) من در الطَّريق.

⁽٢) في «الإرشّاد»: (تمسكه).



فَأَمَّا مَا مَرَّ مِنْ كَلَامٍ أَبِي ذَرَّ، فَهَذَا رُوِيَ عَنْ أَبِي ذَرِّ فِي عُثْمَانَ، وَفِي عُمَّالِ عُثْمَانَ، وَلَمْ يُلْتَفَتُ^(۱) إِلَىٰ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا يَقْدَحُ فِي مُعَاوِيَةَ؛ وَجَبَ أَنْ يَقْدَحَ فِي عُثْمَانَ، وَإِلَّا فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي مُعَاوِيَةَ، وَلَا يُقْبَلُ فِي عُثْمَانَ.

وَعَلَىٰ أَنَّ فِيمَا ذَكَرُوهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي ذَرِّ شَهَادَةٌ لِمُعَاوِيَةَ بِأَنَّهُ يَأْمُرُ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰ عَنِ المُنْكَرِ، وَاعْتِقَادُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ المُنْكَرَ فِيهِ، وَالمَعْرُوفَ لَيْسَ فِيهِ؛ يَحْتَاجُ أَنْ يُعْلَمَ مَا الَّذِي أَنْكَرَهُ، وَلَيْسَ فِي الرِّوَايَةِ مَا هُوَ، فَيُنْظَرُ فِيهِ.

وَلَشِنْ وَجَبَ أَنْ نَطْعَنَ (") عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَبَا ذَرِّ ذَمَّهُ، وَجَبَ أَنْ نَمْدَحَهُ (")؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي ذَرِّ، وَقَدْ مَدَحَهُ لَمَّا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ رِضَاكَ عَنْ مُعَاوِيَةً؟ عُثْمَانَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي ذَرِّ، وَقَدْ مَدَحَهُ لَمَّا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ رِضَاكَ عَنْ مُعَاوِيَةً؟ فَقَالَ: كَيْفَ لِ طَالِلَهُ صَالِّلَهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ يَقُولُ: (فَقَالَ: كَيْفَ لَا أَرْضَى عَنْهُ ؟! وقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَالِّللَهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ يَقُولُ: (هَنِيئًا لَكَ يَا مُعَاوِيَةُ، لَقَدْ أَصْبَحَتَ أَمِينًا عَلَىٰ خَبَرِ السَّمَاءِ (").

فَإِنْ قِيلَ: فَالْجَرْحُ أَوْلَىٰ مِنَ التَّعْدِيل.

قِيلَ: لَيْسَ كُلُّ خَبَرٍ فِيهِ جَرْحٌ لِرَجُلَ يَكُونُ أَوْلَىٰ؛ لِأَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَىٰ أَنْ لَا تَثْبُتَ عَدَالَةٌ لِأَحَدٍ [مِنَ] (٥) الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ، وَلَا فَضَيلَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ لَا تَثْبُتَ عَدَالَةٌ لِأَكْرِبَعَةِ الأَرْبَعَةِ، وَلَا فَضَيلَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ قَوْمٍ جَرْحُهُمْ، بَلْ كَانَ إِثْبَاتُ عَدَالَتِهِمْ وَفَصْلِهِمْ أَوْلَىٰ؛ لِمَا دَلَّ الدَّلِيلُ مِنْ كَذِبِ لَلهُ عُبِرِينَ بِجَرْحِهِمْ، كَذَلِكَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَىٰ رِوَايَةٍ مَنْ رَوَىٰ /جَرْحَ مُعَاوِيَةً. المُخْبِرِينَ بِجَرْحِهِمْ، كَذَلِكَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَىٰ رِوَايَةٍ مَنْ رَوَىٰ /جَرْحَ مُعَاوِيَةً.

وَأَمَّا لَعْنُ النَّبِيِّ لَهُ عَلَىٰ المِنْبَرِ، وَلَعْنُ آبَائِهِ، وَذِكْرُ أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَىٰ غَيْرِ مِلَّتِهِ،



۳۷/ب

⁽١) مُهملة الأوَّل في الأصل.

⁽٢) مُهملة الأوَّل في الأصل.

⁽٣) مُهملة الأوَّل في الأصل.

⁽٤) تَقدُّم تخريجه ص (٢٦٨) حاشية رقم (٨).

⁽٥) في الأصل: (ني).



فَبُهُتُّ وَكَذِبٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَظَهَرَ أَمْرُهُ، وَنُقِلَ نَقْلُ مِثْلِهِ، وَلَمْ يَخْف عم أَحَدٍ؛ لِأَنْكُمْ تَقُولُونَ: قَالَ ذَلِكَ ظَاهِرًا، يَسْمَعُهُ الخَاصُّ وَالعَامُّ. وَفِي كَوْنِ الأَهْ عَلَىٰ خِلَافِ ذَلِكَ؛ دَلِيلٌ عَلَىٰ بُطْلَانِ مَا أَوْرَدُوهُ مِنْ هَذِهِ الأَخْبَارِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَبُوهُ قَاتَلَ النَّبِيَّ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، وَأُمَّهُ (١) أَكَلَتْ كَبِدَ حَمْزَةَ عَمِّ النَّبِيّ. وَهُوَ قَاتَلَ عَلِيًّا، وَابْنُهُ قَتَلَ الحُسَيْنَ.

قِيلَ: عَدَاوَةُ أَبِي سُفْيَانَ وَقِتَالُهُ إِنَّمَا كَانَ قَبْلَ الإِسْلَامِ، وَإِسْلَامُهُ يُزِيلُ عَنْهُ كُلَّ ذَلِكَ! قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلُ لِللَّذِينَ كَفُرُوا إِن يَنتَهُوا يُغَفَرُ لَهُم مَّاقَدُ كُلَّ ذَلِكَ! قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلُ لِللَّذِينَ كَافَيْتُ مَا قَبْلَهُ ﴾ (٣)، وقِيلَ: نَزَلَ فِيهِ خَاصَّةً: ﴿ الإِسْلَامُ يَجُبُ مَا قَبْلَهُ ﴾ (٣)، وقِيلَ: نَزَلَ فِيهِ خَاصَّةً: ﴿ عَلَى اللَّهُ أَن يَجْعَلَ يَنْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِنْهُم مُودَّةً ﴾ (١) فَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيّهُ أَنْ يَتَخِذَ مَو قَالَ مَو قَالَ اللَّهُ مُعَاوِيةَ، وقَالَ مَو قَالَ اللَّهُ مُعَاوِيةَ، وقَالَ مَو قَالَ اللَّهُ مُعَاوِيةَ، وقَالَ يَعَالَىٰ: ﴿ فَأُولَتِهِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سُيتَاتِهِمْ حَسَنَتِ ﴾ (١٥)(١).

وَأَمَّا هِنْدُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ، فَرُوِيَ أَنَّهَا لَمَّا أَسْلَمَتْ، أَنَتْ تُبَايِعُ النَّبِيَّ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لَايُشْرِكُ بِاللّهِ شَيْئًا ﴾ ... إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَمُنَ ٱللّهَ ﴾(٧) فَبَايَعَهَا وَاسْتَغْفَرَ



⁽١) هي هِند بنت عُتبة بن ربيعة رَضِّ اللَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) شورة الأنفَال: (٣٨).

 ⁽٣) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٧٧٧٧)، والحَارث في «المُسند» ـ بُغية البَاحِث ـ رقم: (١٠٢٩).

⁽٤) سُورة المُمتحنة: (٧).

⁽٥) سُورة الفّرقان: (٧٠).

⁽٦) تقدَّم ص (٢٦٣).

⁽٧) شُورة المُمتحنة: (١٢).



لَهَا(١)، فَلَمْ يَضُرَّهَا بَعْدَ إِسْلَامِهَا مَا أَتَتُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَوْ أَلْحَقَ ذَلِكَ بِهَا عَارًا؛ لَلَحِقَ جِلَّةَ أَصْحَابِهِ.

وَلَقَدْ ظَهَرَ مِنْ إِكْرَامِ النَّبِيِّ لِأَبِي سُفْيَانَ أَنْ جَعَلَ دَارَهُ كَالَحَرَمِ فِي الأَمْنِ بِقَوْلِهِ: "مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ، فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ تَعَلَّقَ بِأَسْتَارِ الْحَرَمِ، فَهُو آمِنٌ " وَمَنْ تَعَلَّقَ بِأَسْتَارِ الْحَرَمِ، فَهُو آمِنٌ " وَهَذِهِ مِيزَةٌ عَظِيمَةٌ الله إِذْ جَعَلَ مَنِ التَجَأَ إِلَىٰ دَارِهِ آمِنًا، كَمَا أَنَّهُ مَنِ التَجَأَ إِلَىٰ دَارِهِ آمِنًا، كَمَا أَنَّهُ مَنِ التَجَأَ إِلَىٰ بَيْتِ اللّهِ، فَهُو آمِنٌ .

وَشَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ الطَّائِف، وَفُقِئَتْ عَيْنُهُ يَوْمَئِذِ، وَفُقِئَتْ عَيْنُهُ الأُخْوَىٰ يَوْمَ إِلَّا صَوْتَ أَبِي سُفْيَانَ، فَإِنَّهُ كَانَ إِمْرَةِ (٣) اليَرْمُوكِ (١)، وَخَفَتَتْ يَوْمَئِذِ الأَصْوَاتُ إِلَّا صَوْتَ أَبِي سُفْيَانَ، فَإِنَّهُ كَانَ يُنَادِي: (يَا نَصْرَ اللَّهِ اقْتَرِبُ!) (٥)

وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، قَالَ: أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ أَبُو سُفْيَانَ ابْنُ حَرْبٍ، وَعَنْ يَسَارِهِ الحَارِثُ بْنُ هِشَامِ ('')، وَبَيْنَ يَدَيْهِ [يَزِيدُ] (٧) وَمُعَاوِيَةُ ابْنَا أَبِي سُفْيَانَ عَلَىٰ فَرَسَيْنِ (٨). وَهَذِهِ مَنْزِلَةٌ عَظِيمَةٌ، جَعَلَهَا النَّبِيُّ لَهُ.

 ⁽A) أخرجه البَلَاذُري في "أنسَاب الأشرَاف": (٥/ ٨) من هذه الطّريق.



⁽١) يدل عليه عُمُوم الآية، ولم أجد من الآثار ما يدُّل عَلى أنه قد استغفر لها.

⁽٢) أخرج شَطره الأوَّل أبو عبد اللَّه رَضِّ اللَّهُ مَنْهُ في «المُسند» رقم: (٧٩٢٢)، ومُسلم في «الصَّحيح» رقم: (١٧٨٠)، ولم أجد من أخرج شَطره الثَّاني فيما تحت يدي من مصَادر.

⁽٣) كذا في الأصل، وأراها زائدة في الأصل.

⁽٤) ذكره مُصعَب الزُّبيري في انسَب قُريش ص (١٢٢).

⁽٥) أخرجه ابن أبي خَيثَمة في «التَّاريخ الكَبير» رقم: (٢٠١٦).

⁽٦) أبو عبد الرَّحمن المَكي رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ، أخو أبي جَهل لعنه اللَّه.

⁽٧) في الأصل: (زيد).



وَاسْتَعْمَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَىٰ جَلَاءِ اليَهُودِ (')، وَاسْتَعْمَلَهُ بِنَجْرَانَ (')، وَاسْتَعْمَلَهُ بِنَجْرَانَ (')، وَقُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ [عَلَيْهَا ('')] (')، وَهَذَا /يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ النَّبِيَ صَلَّالِلَهُ وَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَمْكَنَهُ (')؛ لِحُسْنِ إِسْلَامِهِ، وَنَقَاءِ سَرِيرَتِهِ.

Î/TA

وَمِمَّا ظَهَرَ مِنْ وَرَعِ أَبِي سُفْيَانَ وَزُهْدِهِ: مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَمَّا مَاتَ عُمَرُ، وَجَدَ عُثْمَانُ فِي بَيْتِ المَالِ أَلْفَ دِينَارِ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا: عُزِلَتْ لِمَّا مَاتَ عُمَرُ، وَجَدَ عُثْمَانُ إِلَىٰ أَبِي سُفْيَانَ: إِنَّا لِيَرْيْدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ. وَكَانَ عَامِلًا لِعُمَرَ، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَىٰ أَبِي سُفْيَانَ: إِنَّا لِيَرْيْدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ. إِنَّا لِعُمَرَ، فَأَرْسِلْ فَاقْبِضْهَا. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَبُو سُفْيَانُ! وَجَدْنَا لَكَ فِي بَيْتِ المَالِ أَلْفَ دِينَارٍ، فَأَرْسِلْ فَاقْبِضْهَا. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَبُو سُفْيَانُ! لَكَ فِي بَيْتِ المَالِ أَلْفَ دِينَارٍ، فَأَرْسِلْ فَاقْبِضْهَا. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَبُو سُفْيَانُ! لَكَ فِي بَيْتِ المَالِ أَلْفَ دِينَارٍ، فَأَرْسِلْ فَاقْبِضْهَا. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَبُو سُفْيَانُ! لَكَ فِي بَيْتِ المَالِ أَلْفَ دِينَارٍ، فَأَرْسِلْ فَاقْبِضْهَا. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَبُو سُفْيَانُ! لَكَ فِي بَيْتِ المَالِ أَنْ لِي فِيهَا حَقًا، لَأَعْطَانِيهَا، وَمَا حَبَسَهَا عَنِي» وَأَبَى أَنْ لِي فِيهَا حَقًا، لَأَعْطَانِيهَا، وَمَا حَبَسَهَا عَنِي» وَأَبَى أَنْ يُعُمَانُهُ أَذُكُ لَمَانُ أَلْكُ فَي بَيْتِ المَالِ أَنْ لِي فِيهَا حَقًا، لَأَعْطَانِيهَا، وَمَا حَبَسَهَا عَنِي» وَأَبَى أَنْ لِي فِيهَا حَقًا، لَأَعْطَانِيهَا، وَمَا حَبَسَهَا عَنِي» وَأَبَى أَنْ

وَأَمَّا قِتَالُهُ لِعَلِيٍّ، فَإِنَّهُ قَاتَلَهُ عَلَىٰ الوَجْهِ الَّذِي قَاتَلَ عَلَيْهِ الزَّبَيْرُ حَوَارِئُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ، وَابْنُ عَمَّتِهِ، وَمَنْ نَزَلَتِ المَلَائِكَةُ عَلَيْهِ (٧)، فَسَمَّاهُ (٨)؛ (كَاشِفَ الكَرْبِ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ) (١)، وَالزُّبَيْرُ بْنُ العَوَّامِ (١٠).

⁽١) أخرجه ابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٢٣/ ٢٦٠).

⁽٢) أخرجه ابن عبد البَرّ في «العِقد الفَريد»: (٦/ ١٣٦).

 ⁽٣) أخرجه مُحمَّد بن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» رقم: (٦٦٩٢).

⁽٤) في الأصل: (عليهما).

⁽٥) كآنّها كذا في الأصل.

⁽٦) أخرجه ابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (٢٣/ ٤٧٠).

⁽٧) أي على صِفَته وهَيئتِه.

⁽٨) أي عليّ عن سَيف الزُّبير رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُا.

⁽٩) أخرجه البَلَاذُري في «أنسَاب الأشرَاف» : (٢/ ٢٥٤)، والطَّبري في «التَّاريخ»: (٤/ ٥٥٥).

⁽١٠) كذا في الأصل، وهي مُدرجَة، ليس لها مَعنى في هذا المَوضِع.

وَطَلْحَةُ [الَّذَي] (١) قَالَ النَّبِيُّ فِيهِ: «إِنَّهُ شَهِيدٌ يَمْشِي عَلَىٰ وَجْهِ الأَرْضِ» (١)، وَلَوْلَا أَنَّهُ [قَائِلٌ] (٣): حَسِّ. لَرَفَعَتْهُ المَلَائِكَةُ (١)، وَوَجَبَتْ لِطَلْحَةَ الجَنَّةُ (١).

وَقَدْ قَاتَلَ (٦) حَبِيبَةَ رَسُولِ اللَّهِ، الَّذِي أَجَابَ النَّبِيُّ لَمَّا سُئِلَ (٧): مَنْ أَحَبُّ الخَلْقِ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ »(٨) وَإِذَا كَانَتْ أَحَبَّ الخَلْقِ إِلَىٰ [رَسُولِ] (٩) اللَّهِ ؛ فَهِيَ أَحَبُّهُمْ إِلَىٰ اللَّهِ ، وَأُمُّ المُؤْمِنِينَ ، وَمَنْ نَزَلَ فِيهَا القُرْآنُ.

وَجَمَاعَةُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَر.

فَلِمَ يُطْعَنْ عَلَىٰ مُعَاوِيَةَ لِقِتَالِهِ عَلَيًّا، وَلَا طَعْنٌ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ لِقِتَالِهِمْ ؟! وَحُجَّتُهُ فِي قِتَالِهِ أَقْوَىٰ مِنْ حُجَّتِهِمْ، فَإِنْ وَجَبَ ذَمُّهُ؛ كَانَ هَؤُلَاءِ بِالذَّمِّ أَوْلَىٰ، وَلَوَجَب ذَمُّ مَنْ بَعْدَهُ، وَقَدْ بَيَّنًا وَجْهَ تَأْوِيلِهِمْ، وَقَوْلَ عَلِيٍّ فِيهِمْ (١٠٠).

⁽١٠) يُنظر ص (٢١٣) و (٢٢١) و (٢٦٨).



⁽١) في الأصل: (الذين).

⁽٢) أخرجه أبو دَاود الطيّالِسي في «المُسند» رقم: (١٩٠٢)، وابن مَاجَه في «السُّنن» رقم: (١٢٥)، والتَّرمذي في «الجَامِع» رقم: (٣٧٣٩)

⁽٣) في الأصل: (قاتل).

⁽٤) أخرجه النَّسَائي في «السُّنن الكُبري» رقم: (٤٣٤٢)، والطَّبراني في «المُعجم الأوسَط» رقم: (٨٧٠٤).

 ⁽٥) أخرجه أبو سَعيد الأشَج في «جُزء في حديثه» رقم: (٧)، والتَّرمذي في «الجَامِع» رقم:
 (٣٧٤١)، والحَاكِم في «المُستدرك» رقم: (٥٦٢٩).

⁽٦) زيادة في الأصل: (و).

⁽٧) رسمها في الأصل: (سال).

 ⁽٨) مُتفق عليه، أخرجه البُخَاري في "الصَّحيح" رقم: (٣٦٦٢)، ومُسلم في "الصَّحيح" رقم:
 (٢٣٨٤)، وأبو عبد اللَّه رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُ في "المُسند" رقم: (١٧٨١١) وعندهم: (أحب الناس).

⁽٩) سقطت من الأصل.



وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ ابْنَهُ يَزِيدَ قَتَلَ الحُسَيْنَ. فَظُهُورُ فِسْقِهِ وَفُجُورِهِ، وَارْتِكَابُهُ العَظَائِمَ، وَاسْتِبَاحَةُ المَدِينَةِ، وَهَدُمُ الكَعْبَةِ وَحَرْقُهَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ ('')؛ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ مُعَاوِيةَ مِنْ ذَلِكَ [شَيْءٌ] ('')، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ ('') وَلَوْ ضَرَّ مُعَاوِيةَ فِسْقُ ابْنِهِ، وَعَدَاوَةُ أَبِيهِ لِرَسُولِ اللَّهِ قَبْلِ إِسْلَامِهِمَا؛ لَضَرَّ نُوحًا كُفْرُ ابْنِهِ، وَعَدَاوَةُ أَبِيهِ لِرَسُولِ اللَّهِ قَبْلِ إِسْلَامِهِمَا؛ لَضَرَّ نُوحًا كُفْرُ ابْنِهِ، وَعَدَاوَةُ أَبِيهِ لِرَسُولِ اللَّهِ قَبْلِ إِسْلَامِهِمَا؛ لَضَرَّ نُوحًا كُفْرُ ابْنِهِ، وَعَدَاوَةُ أَبِيهِ لِرَسُولِ اللَّهِ قَبْلِ إِسْلَامِهِمَا؛ لَضَرَّ نُوحًا كُفْرُ ابْنِهِ، وَعَدَاوَةُ أَبِيهِ لِرَسُولِ اللَّهِ قَبْلِ إِسْلَامِهِمَا؛ لَضَرَّ نُوحًا كُفْرُ

وَهَذَا عَلِيٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ وَلَّىٰ [يَزِيدَ بْنَ] (اللَّهِ بَنَ عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِ الرَّيَّ، فَأَجْنَىٰ (اللَّهِ عَلَيْ مَعَادِيةَ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ فَالِيَّا، وَهَرَبَ بِالْمَالِ إِلَىٰ مُعَادِيةَ (۱)، وَلَمْ يَعِبْ ذَلِكَ عَلَيًّا إِذْ خَانَ.

وَوَلَّىٰ مَسْقَلَةَ بْنَ هُبَيْرَةَ، فَخَانَهُ، وَأَخَذَ مَالَ المُسْلِمِينَ وَهَرَبَ (٨).

وَقَدْ صَنَّفَ أَصْحَابُ الأَخْبَارِ وَالسَّيرَةِ /كِتَابًا تَرْجَمُوهُ «كِتَابَ الخَوَنَةِ» فِيمَنْ وَلَّاهُمْ عَلِيٌّ فَخَانُوهُ(٩).

۳۸/ب

 ⁽٩) منهم «كتاب الخَوَنة لأمير المُؤمِنين» لأبي الحَسن عَليّ بن مُحمَّد المَدَائِنِي، المُتوفى سنة ٢٢٤
 هـ. ذكره ابن عَسَاكِر في «التَّاريخ»: (٦٥/ ١٤٧) لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك.



⁽١) سيأتي الكَلام على ذلك ص (٣٠٤).

⁽٢) في الأصل: (شيئا).

⁽٣) شورة الأنعام: (١٦٤).

⁽٤) ليست في الأصل.

⁽٥) (تاریخ دِمَشق): (٦٥/ ١٤٧).

⁽٦) مُهملة الوسَط في الأصل، وفي مصادر: (واحتجن) و (واحتجب).

⁽٧) ذكره أبو إسحَاق الثَّقفي في «الغّارَات»: (٢/ ٥٢٥).

⁽٨) تقدم ص (٢٠٠).

وَوَلَّىٰ أَبَا مُوسَىٰ الأَشْعَرِيَّ الحُكْمَ، فَحَكَمَ فَخَلَعَهُ(١)، وَلَمْ يَلْزَمْ عَلِيًّا ذُنُوبُ هَوُلاءِ.

وَكَذَلِكَ وَلَّىٰ عُثْمَانُ الوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ، فَشَرِبَ وَسَكِرَ، وَصَلَّىٰ الفَجْرَ أَرْبَعًا (١٠). وَقَدْ وَلَّىٰ النَّبِيُّ صَلَّىٰ الوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ، فَشَرِبَ وَسَكِرَ، وَصَلَّىٰ الفَجْرَ أَرْبَعًا (١٠). وَقَدْ وَلَىٰ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ [إِن] (٣) جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبَإِ فَتَبَيَّنُوا ﴾ (١)(٥).

وَقَدْ وَلَىٰ عُمَرُ قُدَامَةً بْنَ مَظْعُونٍ، فَشَرِبَ الخَمْرَ، وَلَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ عُمَرَ (١). وَعَمِلَ أَصْحَابُ السِّيرِ (٧) كِتَابًا تَرْجَمُوهُ بِهِ «الغَارَاتِ» فِيمَنْ أَغَارَ عَلَىٰ الأَمْوَالِ مِنْ عُمَّالِ عَلِيٍّ وَهَرَبَ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لَمْ يَضُرَّ مُعَاوِيَةً نَصُّهُ عَلَىٰ يَزِيدَ، وَكَانَ الوَجْهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ حِينَ النَّصَّ عَلَيْهِ كَانَ عَلَىٰ صِفَةٍ تَصِحُّ إِمَامَتُهُ؛ وَلِهَذَا بَايَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ (٨)، وَإِنَّمَا حَدَثَتْ هَذِهِ الأَشْيَاءُ فِيمَا بَعْدُ.

وَعَلَىٰ أَنَّ النَّاسَ قَدْ ذَكَرُوا سَبَبَ أَخْذِهِ البَيْعَةَ لِيَزِيدَ، وَأَنَّ المُغِيرَةَ (٩) وَالوَلِيدَ



⁽١) تقدم ص (٨٦٨).

⁽٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَيَالِلَّهُ عَنْهُ في "المُسندة رقم: (١٢٣٠).

⁽٣) في الأصل: (إذا).

⁽٤) شُورة الحُجُرات: (٦).

⁽٥) أخرجه مُجَاهِد في «التَّفسير» ص (٦١٠).

⁽٦) تقدَّم ذلك ص (١١٣).

 ⁽٧) منهم لُوط بن يَحيى أبو مِخْنَف الأزدي، وإبراهيم بن مُحمد أبو إسَحاق الثَّقفي، وعَلي بن مُحمَّد أبو الحَسَن المَدَائِني، ونَصر بن مُزَاحِم أبو الفَضل الكُوفي، أحمَد بن مُحمَّد أبو عَبد اللَّه البَصري،

⁽۸) يأتي ذلك ص (۳۰۲).

⁽٩) ابن المُغيرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.



وَمَالِكَ بْنَ هُبَيْرَةَ سَأَلُوهُ وَكَلَّمُوهُ فِي أَنْ يَنُصَّ عَلَىٰ يَزِيدَ:

فَذَكَرَ ابْنُ جَرِيرِ الطَّبَرِيُّ(''): أَنَّ المُغِيرَةَ أَتَىٰ مُعَاوِيَةَ يَطْلُبُ عَمَلًا، فَلَقِيَ الوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ '')، فَقَالَ لَهُ: أَلَا تُكَلِّمُ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ فِي أَنْ يَعْهَدَ إلَىٰ يَزِيدَ قَدْ أَرْسَلَ نَفْسَهُ، وَهُوَ مُولَعٌ بِالصَّيْدِ، وَإِنَّ النَّاسَ لَنْ يَشِيعُهُ وَهُوَ مُولَعٌ بِالصَّيْدِ، وَإِنَّ النَّاسَ لَنْ يَشْتَقِيمُوا لَهُ، وَلَكِنِ الْقَ يَزِيدَ، فَعَرِّفْهُ هَذَا. فَلَقِيَهُ، وَعَرَّفَهُ، فَاسْتَمْسَكَ يَزِيدُ عَمَّا كَانَ يَفْعَلُهُ، فَتَرَاجَعَ وَتَسَدَّدَ، ثُمَّ خُوطِبَ مُعَاوِيَةٌ فِي ذَلِكَ.

وَذَكَرَ [الجَهْمِيُ (٣)](١) فِي «كِتَابِ نَسَبِ قُرَيْشٍ»(١): أَنَّ المُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ وَفَدَ إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ، وَقَدْ أَرَادَ عَزْلَهُ عَنِ الكُوفَةِ وَاسْتِبْدَالَهُ بِسَعِيدِ بْنِ العَاصِ عَلَيْهَا، حَتَّىٰ قَالَ: إِنَّهُ قَدْ أَمَّرَهُ. فَلَمَّا رَأَىٰ ذَلِكَ المُغِيرَةُ، وَدَخَلَ عَلَىٰ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، هَلَا عَهِدْتَ إِلَىٰ يَزِيدَ. وَأَشَارَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَايِعَ لِيَزِيدَ مِنْ بَعْدِهِ، فَأَعْجِبَ المُؤْمِنِينَ، هَلَا عَهِدْتَ إِلَىٰ الكُوفَةِ.

وَذَكَرَ الجَهْمِيُّ فِي «كِتَابِ النَّسَبِ»: أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ زَعَمُوا أَنَّ مَالِكَ بْنَ هُبَيْرَةَ السُّكُونِيَّ (٢) مِنْ أَهْلِ حِمْصَ - جَاءَ إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، هُبَيْرَةَ السُّكُونِيَّ مَا صَنَعَتْ هَذِهِ الأُمَّةُ مِنَ الإخْتِلَافِ فِي قَتْلِ عُثْمَانَ وَالفِتْنَةِ، وَأَنْتَ قَدْ عَلِمْتَ مَا صَنَعَتْ هَذِهِ الأُمَّةُ مِنَ الإخْتِلَافِ فِي قَتْلِ عُثْمَانَ وَالفِتْنَةِ، وَأَنْتَ إِنْسَانٌ فِي رَقَبَتِكَ مَنِيَّةٌ، وَإِنِّي أَخَافُ إِنْ مِتَ أَنْ يَقَعَ النَّاسُ فِيمَا وَقَعُوا فِيهِ مِنْ قَتْلِ عُثْمَانَ، فَاجْعَلْ ذَلِكَ فِي يَزِيدَ ابْنِكَ. عُثْمَانَ، فَاجْعَلْ لِلنَّاسِ عَلَمًا بَعْدَكَ يَفْزَعُونَ إِلَيْهِ، وَاجْعَلْ ذَلِكَ فِي يَزِيدَ ابْنِكَ.

⁽٦) ولَّاه مُعاوية حِمص رَضَالِقَهُ عَنْهَا. ﴿ السِّيرِ ١: (٢/ ٧٠٥)



⁽١) لم أجده في كُتُبه المَطبُوعة.

⁽٢) ولَّاه عمُّه مُعاوية رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ المَدينة. «السِّير»: (٣/ ٥٣٤)

⁽٣) هو أحمَد بن مُحمَّد بن حُميد ابن أبي الجَهم، أبو عبد اللَّه القُرشي. "إرشاد الأريب»: (١/ ٢٣٠)

⁽٤) في الأصل: (الجهني) وسيأتي على الصُّواب قريبًا.

⁽٥) لم يُعثر عليه، يسّر اللّه ذلك.

قَالَ: فَدَخَلَ مُعَاوِيَةُ عَلَىٰ زَوْجَتِهِ ابْنَةٍ قَرَظَةً (١)، وَكَانَ قَدْ بَلَغَهَا مَا قَالَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ لِمُعَاوِيَةً ـ وَكَانَ ابْنُهَا عَبْدُ اللَّهِ ضَعِيفًا مُنْقَطِعًا بِهِ، وَكَانَ يَزِيدُ ابْنُ الكَلْبِيَّةِ^(٢)، فَكَانَا /مُتَعَادِيَانِ وَابْنَاهَا^(٣) ـ فَقَالَتِ ابْنَةُ قَرَظَةَ لِمُعَاوِيَةَ: قَدْ بَلَغَنِي (٣٩٠، مَا أَشَارَ بِهِ عَلَيْكَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةً، وَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ لَكَ عَدُوًّا مِنْ نَفْسِكَ، يُرِيدُ هَلَاكَكَ فِي حَيَاةٍ مِنْكَ(١). فَغَضِبَ عَلَىٰ مَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ، فَخَرَجَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ حَتَّىٰ أَتَىٰ حِمْصَ، وَوَفَدَ زِيَادٌ عَلَىٰ مُعَاوِيَةَ [بأَهْل](٥) العِرَاقِ، فَكَانَ فِيهِمْ [حَرْبِي الحَادِي] (٦)، فَارْتَجَزَ وَقَالَ:

أَنَّ الإمَامَ بَعْدَهُ زيادُ قَدْ عَلِمَ السَّوَادُ وَالأَمْجَادُ فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةً.

وَرُوِيَ: أَنَّ بِنْتَ قَرَظَةَ عَاتَبَتْ مُعَاوِيَةً، فَقَالَتْ: تُفَضِّلُ ابْنَ الكَلْبِيَّةِ عَلَىٰ ابني؟!

فَقَالَ لَهَا: «تُريدِينَ أَنْ أُرِيَكِ فَضْلَ أَحَدِهِمَا؟»

فَقَالَت: نَعَمْ.

قَالَ: فَدَعَا بِابْنِهَا عَبْدِ اللَّهِ، فَرَحَّبَ بِهِ، وَقَالَ: اسَلْ حَاجَتَكَ ا.

فَقَالَ: قَرْيَةَ كَذَا، وَبُسْتَانَ كَذَا، وَقَصْرَ كَذَا، وَمَزْرَعَةً. فَجَعَلَ لَا يَسْأَلُ إِلَّا

⁽٦) لعلها هكذا في الأصل، وهذه صورتها: (معارض ما علا الحادي).



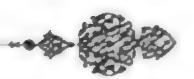
⁽١) اسمها فَاخِتَهُ بنت قَرَظَة بن حَبيب بن عبد شَمس.

⁽٢) اسمها مَيسُون بنت عبد الرَّحمن بن بَحْدَل الكَلبي.

⁽٣) كذا في الأصل، ولعل الصَّواب: (فَكَانَتَا مُتَعَادِيَتَين وَابْنَاهُمَا).

^(£) ذكره ابن قُتيبة في «الإمَامة»: (١/ ١٣٥).

⁽٥) في الأصل: (يا أهل).



بِنَفْسِهِ، فَأَعْضَاهُ، ثُمَّ خَرَجَ.

فَدَعَ بِيَزِيدَ، فَدَخَلَ، فَلَمْ يَبَشَّ بِهِ كَمَا بَشَّ بِابْنِهَا، وَلَمْ يُقَرِّبُهُ كَمَا قَرَّبَ ابْنَهَا، وُلَمْ يُقرِّبُهُ كَمَا قَرَّبَ ابْنَهَا، وُلَمْ يُقرِّبُهُ كَمَا قَرَّبَ ابْنَهَا، وَلَمْ يُقرِّبُهُ كَمَا قَرَّبَ ابْنَهَا،

قَالَ: مَا نِي مِنْ حَاجَةٍ، وَلَكِنَّ بَنِي فُلَانٍ قَدِمُوا فِي كَذَا، وَأَهْلَ أَرْضِ كَذَا فَدَمُوا فِي كَذَا، وَقَوْمَ فُلَانٍ قَوْمُكَ وَنَاسُكَ. فَجَعَلَ يَصِفُ لَهُ حَوَائِجَ النَّاسِ.

فَلَمَّا خَرَجَ، قَالَ لَهَا: "كَيْفَ رَأَيْتِ؟"

قَالَتْ: أَنْتَ أَبْصَرُ بِوَلَدِكَ(١).

فَهَذِهِ الأُمُورُ وَالأَسْبَابُ الدَّاعِيَةُ لَهُ أَنْ يُفَكِّرَ وَيَعْهَدَ، فَنَظَرَ، فَإِذَا الحَادِي قَدْ حدا وَارْتَجَزَ بِزِيَادٍ، وَقَالَ فِيهِ، فَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُطَمِّعُ زِيَادًا فِي الأَمْرِ، مَعَ كَوْنِهِ سَفَّاكَ الدَّم.

وَعَلِمَ أَنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ وَابْنَ الزُّبَيْرِ وَابْنَ عُمَرَ وَالْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَا يَصْبِرُونَ عَلَىٰ هَذَا.

وَقَدُ كَانَ بَلْغَهُ أَنَّ أَهْلَ الكُوفَةِ قَدْ كَاتَبُوا الحُسَيْنَ فِي خَلْعِهِ وَالخُرُوجِ عَلَيْهِ، فَأَبِي الحُسَيْنُ، فَجَاءَ قَوْمٌ مِنْهُمْ إِلَىٰ مُحَمَّدِ بْنِ الحَنَفِيَّةِ يَطْلُبُونَ مِنْهُ الخُرُوجِ، فَأَبَىٰ، وَجَاءَ إِلَىٰ الحُسَيْنِ، فَأَخْبَرَهُ، وَقَالَ: إِنَّ القَوْمَ إِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ يَأْكُلُوا بِنَا وَيُشَيِّطُوا دِمَاءَنَا. فَتَوَقَّفَ الحُسَيْنُ؛ مَرَّةً يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْهِمْ، وَمَرَّةً يُرِيدُ الإِقَامَة، وَيُشَيِّطُوا دِمَاءَنَا. فَتَوَقَّفَ الحُسَيْنُ؛ مَرَّةً يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْهِمْ، وَمَرَّةً يُرِيدُ الإِقَامَة، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدِ الخُدْرِيُّ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللّهِ، إِنِّي لَكُمْ نَاصِحٌ، وَعَلَيْكُمْ مُشْفِقٌ، شَعِيدٍ الخُدْرِيُّ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللّهِ، إِنِّي لَكُمْ نَاصِحٌ، وَعَلَيْكُمْ مُشْفِقٌ، سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللّهِ، إِنِّي لَكُمْ نَاصِحٌ، وَعَلَيْكُمْ مُشْفِقٌ، سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللّهِ، إِنِّي لَكُمْ نَاصِحٌ، وَعَلَيْكُمْ مُشْفِقٌ، سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ وَلَا لَهِ لَقَدْ مَلِلْتُهُمْ وَمَلُونِي، وَبَعَضْتُهُمْ (*)، وَمَا سَعِيدٍ الخُدُولُ فِي الكُوفَةِ: "وَاللّهِ لَقَدْ مَلِلْتُهُمْ وَمَلُونِي، وَبَعَضْتُهُمْ (*)، وَمَا

⁽٢) كذا في الأصل، ولعل هنا سقط: (وأبغضوني) كما في المَصادر.



⁽١) أخرجه المُعَافي بن زَكَريَا في الجَليس الصَّالح اص (٢٥٥) باختلاف ألفَاظ ومَعني.

بَلُوْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا بِوَفَاءٍ، وَلَا لَهُم ثَبَاتٌ وَلَا صَبِرٌ عَلَىٰ السَّيْفِ، (١).

وَبَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَدْ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِهَذَا الأَمْرَ، فَخَشِيَ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنَ الإضْطِرَابِ وَسَفْكِ الدِّمَاءِ.

وَغَلَبَ فِي ظُنِّهِ أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ يَنْصُرُونَهُ، وَلَهُمُ العُدَّةُ وَالقُوَّةُ، وَبَنُو أُمَيَّةَ مَعَ كَثْرَةٍ لَا [يَخْرُجُونَ] (٢) مَعَ هَذَا /الأَمْرِ عَنْهُمْ (٣).

وَقَدْ كَانَ مُعَاوِيَةُ جَمَعَ ذَوِي الرَّأْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَالَ لَهُمْ: خَبِّرُونِي مَا كَانَ سَبَبُ اخْتِلَافِ هَذِهِ الأُمَّةِ؟ فَقَالَ قَوْمٌ: قَتْلُ عُمَرَ. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ قَتْلُ عُثْمَانَ. وَكُلِّ قَالَ قَوْلًا، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ السَّبَبَ أَنْ جَعَلَ عُمَرُ الأَمْرَ فَوَقَعَ الإِخْتِيَارُ شُورَىٰ فِي سِتَّةٍ، فَكُلُّ مِنْهُمْ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِهَا، وَأَرَادَ هَذَا الأَمْرَ، فَوَقَعَ الإِخْتِيَارُ شُورَىٰ فِي سِتَّةٍ، فَكُلُّ مِنْهُمْ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِهَا، وَأَرَادَ هَذَا الأَمْرُ، فَوَقَعَ الإِخْتِيَارُ عَلَىٰ عُثْمَانَ، فَاسْتَبْطَئُوا مَوْتَهُ، وَكُلُّ يَقُولُ: مَتَىٰ يَصِيرُ هَذَا الأَمْرُ إِلَيَّ؟ فَهَذَا كَانَ عَلَىٰ عُثْمَانَ، فَاسْتَبْطَئُوا مَوْتَهُ، وَكُلُّ يَقُولُ: مَتَىٰ يَصِيرُ هَذَا الأَمْرُ إِلَيَّ؟ فَهَذَا كَانَ عَلَىٰ عُثْمَانَ، فَاسْتَبْطَئُوا مَوْتَهُ، وَكُلُّ يَقُولُ: مَتَىٰ يَصِيرُ هَذَا الأَمْرُ إِلَيَّ؟ فَهَذَا كَانَ مَبَىٰ عُشِيرًةٍ بِلَا رَاع يَحْفَظُهَا (٤).

وَنَظَرَ بَنِي أُمَيَّةً، فَأَشَارُوا عَلَيْهِ بَيَزِيدَ، وَنَظَرَ إِلَىٰ يَزِيدَ وَهُو يُرَاّعِي أَهْلَ الشَّامِ وَيَشْخَهُمْ، وَيَقْضِي حَوَائِجَهُمْ، وَيُؤلِّفُ قُلُوبَهُمْ؛ فَغَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِ وَيَشْخَهُمْ إِلَىٰ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ مَنْ يُخَالِفُهُ، إِلَّا خَمْسَ نَفَر: الحُسَيْنَ بْنَ أَسْكَنُ مِنْهُمْ إِلَىٰ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ مَنْ يُخَالِفُهُ، إِلَّا خَمْسَ نَفَر: الحُسَيْنَ بْنَ عَلِي بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنَ عُمَرَ، وَابْنَ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنَ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنَ عُمْرَ، وَابْنَ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنَ عَبْر بَنَ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنَ عَبْر بَوْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنَ عَبْر بَالْمُونَ وَيَجْمَع الكَلِمَةَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الأَمْرُ وَيَجْمَعَ الكَلِمَةَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الأَمْرُ



۳۹/ب

⁽١) أخرجه مُحمَّد بن سَعد في «الطَّبقات الكَبير»: (٦/ ٢٢٢).

⁽٢) في الأصل: (يخرجوا).

 ⁽٣) كذا العِبارة في الأصل، فيكون المَقصُود: يُخُرُجُون مع العُدَّة والقُوَّة عن أهل الشَّام، أو لعَل
 (مع) زائدة، فيكون المَقصود: يُخرِجُون الإمامَة عنهم.

⁽٤) لم أجده.



تديث حنيف الكلام، وَوَقَعَ التَّنَازُعُ وَالهَرْجُ وَسَفْكُ الدِّمَاءِ، وَالإِمَامُ إِنَّمَا هُوَ و كبأل الأُمْةِ، نُصَّبَ لِجِفْظِهَا، وَجِمَايَةِ البَيْضَةِ، وَاجْتِمَاعِ الكَلِمَةِ.

وْمَا الْمِعْصُولْ، فَإِمَامَتُهُ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ ثَمَّ عَارِضٌ يَمْنَعُ مِنْ إِمَامَةِ الفَاضِل (١)، وكن من الغارِض ـ مَا ذَكَرْنَا('' ـ مِمَّا يَغْلِبُ فِي ظَنِّهِ؛ فَجَازَ أَنْ يَصِيرَ إِلَيْهِ، وَكَانَ نَصْمُهُ عَلَيْهِ مَعْذُورًا.

ولمَ خرِجَ مُعَاوِيَةً إِلَىٰ الحَجِّ وَحَصَلَ بِالْمَدِينَةِ، اسْتَدْعَىٰ الحُسَيْنَ، فَقَالَ: وبا الن أحي، قدِ اسْتُوْسَقَ النَّاسُ لِهَذَا الأَمْرِ، غَيْرَ خَمْسَةٍ أَنْتَ تَقُودُهُم، فَمَا أَرَّبَكَ إلى الخلاف؟، فَقَالَ لَهُ الحُسَيْنُ: أَرْسِلْ إِلَيْهِمْ، فَإِنْ بَايَعُوكَ، كُنْتُ وَاحِدًا مِنْهُمْ. قَلَ: اوَتَفْعَلُ؟ اقَالَ: نَعَمْ. فَجَزَّاهُ خَيْرًا، وَأَخَذَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُخْبِرَ بِحَدِيثِهِ أَحَدًا.

فَالْ: فَخَرَجَ وَقَدْ أَقْعَدَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ رَجُلًا، فَقَالَ لَهُ: يَقُولُ لَكَ أَخُوكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: مَا كَانَ؟ فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّىٰ حَدَّثَهُ.

ثُمَّ أَرْسَلَ بَعْدَهُ إِلَىٰ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ لِلحُسَيْنِ، حَرْفًا بِحَرْفٍ، فَأَجَابَهُ بِجَوَابِ الحُسَيْنِ، وَقَالَ: «لَا تُحَدِّثُ أَحَدًا».

ثُمَّ بَعَثَ إِلَىٰ ابْنِ عُمَرَ، فَكَلَّمَهُ بِكَلَامِ أَكْثَرَ (٣) مِنْ كَلَامِ صَاحِبَيْهِ، وَقَالَ: «إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَدَعَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ بَعْدِي كَالضَّأْنِ، لَا رَاعِيَ لَهَا، وَقَدِ اسْتَوْسَقَ النَّاسُ لِهَذَا الْأَمْرِ غَيْرَ خَمْس نَفَرِ، أَنْتَ تَقُودُهُمْ، فَمَا [أَرَبَكَ](١) إِلَىٰ /الخِلَافِ؟» فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: هَلْ لَكَ فِي أَمْرِ يُذْهِبُ الدَّرَكَ (٥)، وَيَحْقِنُ الدَّمَ، وَتُدْرِكُ حَاجَتَكَ؟

(۱) یأتی ص (۳۹۰).



(٤) في الأصل: (لديك).

1/2.

⁽٢) أي وُقُوع التَّنازع والهَرْج وسَفك الدَّماء.

⁽٣) في المَصدر: (ألين).

⁽٥) في المَصدر: (الذم).



فَقَالَ: "فَمَا هُو؟" قَالَ: وَدِدْتُ تُبْرِزُ سَرِيرَكَ، ثُمَّ أَجِيءُ فَأَبَايِعُكَ، عَلَىٰ أَنِّي أَدْخُلُ بَعْدَكَ عَلَىٰ مَا تُجْمِعُ عَلَيْهِ الأُمَّةُ. قَالَ: "وَتَفْعَلُ؟" قَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ خَرَجَ وَأَتَىٰ مَنْزِلَهُ وَأَطْبَقَ بَابَهُ، وَلَمْ يَأْذَنْ لِأَحَدِ.

وَأَرْسَلَ إِلَىٰ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَلَّمَهُ كَذَلِكَ.

وَلَمْ يُرْسِلْ إِلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ (١).

فَلَمَّا كَلَّمَهُمْ وَظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ لَانُوا إِلَىٰ عَهْدِ يَزِيدَ، وَنَصَّ (١) عَلَيْهِ.

وَكَانَ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ: ﴿إِنِّي قَدْ كَفَيْتُكَ مَؤُونَةَ الرِّجَالِ، وَوَطَّاْتُ لَكَ الأَشْيَاءَ، وَأَخْضَعْتُ لَكَ أَعْنَاقَ الْعَرَبِ، فَانْظُرْ أَهْلَ الْحِجَازِ، فَإِنَّهُمْ أَصْلُكَ، فَأَكْرِمْ مَنْ قَدِمَ عَلَيْكَ مِنْهُمْ، وَتَعَاهَدْ مَنْ غَابَ، وَانْظُرْ أَهْلَ الْعِرَاقِ، فَإِنْ سَأَلُوا أَنْ تَعْزِلَ عَنْهُمْ كُلَّ يَوْمٍ عَامِلًا، فَافْعَلْ، فَإِنَّ عَزْلَ عَامِل خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُشْهَرَ عَلَيْكَ مِائَةُ وَنْهُمْ كُلَّ يَوْمٍ عَامِلًا، فَافْعَلْ، فَإِنَّ عَزْلَ عَامِل خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُشْهَرَ عَلَيْكَ مِائَةُ وَالْفَيْ وَلَا يَطُولُ الشَّامِ، فَلْيَكُونُوا بِطَانَتَكَ وَعَيْبَتَكَ، فَإِنْ رَابَكَ شَيْءٌ وَأَلْفِيا إِلَى بِلَادِهِمْ، فَإِنَّهُمْ إِنْ أَقَامُوا بِغَيْرِ أَعْلَ الشَّامِ، فَلْيَكُونُوا بِطَانَتَكَ وَعَيْبَتَكَ، فَإِنْ رَابَكَ شَيْءٌ مِنْ أَكْدُولُ فَانْتُصِرْ إَنْ بِهِمْ، ثُمْ ارْدُدْهُمْ إِلَى بِلَادِهِمْ، فَإِنَّهُمْ إِنْ أَقَامُوا بِغَيْرِ أَخْلُوهِمْ، وَإِنِّي لَسْتُ أَخَافُ عَلَيْكَ مِنْ قُرَيْشٍ إِلَّا مِنْ أَرْبَعَةِ بِلَادِهِمْ أَخَذُوا بِغَيْرِ أَخْلَاقِهِمْ، وَإِنِّي لَسْتُ أَخَافُ عَلَيْكَ مِنْ قُرَيْشٍ إِلَّا مِنْ أَرْبَعَةِ مَنْ النَّهِي مَا خَذُوا بِغَيْرِ أَخْلَاقِهِمْ، وَإِنِّي لَسْتُ أَخَافُ عَلَيْكَ مِنْ قُرَيْشٍ إِلَّا مِنْ أَرْبَعَةِ مَنْهُمْ وَلَوْ أَنِي صَاحِبُهُ، لَفَعَلْتُ ذَلِكَ، وَأَمَّا ابْنُ مَا النَّبِي فَإِنْ أَبَى وَقَدَرْتَ عَلَيْهِ فَاصْفُحْ عَنْهُ، وَلَوْ أَنِي صَاحِبُهُ، لَفَعَلْتُ ذَلِكَ، وَأَمَّا ابْنُ فَإِنْ فَلِنْ أَبِي وَقَدَرْتَ عَلَيْهِ فَاصْفُحْ عَنْهُ، وَلُو أَنِي صَاحِبُهُ، لَفَعَلْتُ ذَلِكَ، وَأَمَّا ابْنُ

⁽٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (عددك فانتظر)، والتَّصويب من المصدر.



⁽١) أخرجه الطَّبري في «التَّاريخ»: (٥/ ٣٠٣).

⁽٢) لعل (و) زيادة في النَّص كعَادة النَّاسخ عفا اللَّه عنه.

⁽٣) سقطت من الأصل، والاستدراك من المصدر.



المُكُنتُهُ فَرْضَةً وَثَبَ، وَأَمَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ إِنْ رَأَىٰ أَصْحَابَهُ صَنَعُوا شَيْفَ صَنَعَ [مِثْنَهُمْ] ١١، وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَرَجُلٌ وَقِذُ الدِّينِ، لَا يَلْتَمِسُ شَيْفَ قَبْلَكَ، ١١.

و نُمَّا حَضَرَتُ مُعَاوِيَةَ الوَفَاةُ، جَدَّدَ عَلَىٰ يَزِيدَ الوَصِيَّةَ، وَقَالَ: «انْظُرِ الحُسَيْنَ ابْن عَليُ ابْن فَاطِمَةَ " بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّهُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيِّ، فصلُ رحمهُ، وَارْفُقْ بِهِ وَدَارِهِ، يَصْلُحْ لَكَ أَمْرُكَ » (١٠).

وَكَانَ مُعَاوِيَةُ خَاطَبَ هَذِهِ الطَّائِفَةَ فِي المَدِينَةِ حِينَ أَرَادَ الحَجَّ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَخَمْسِينَ، وَدَعَا إِلَىٰ بَيْعَةِ ابْنِهِ يَزِيدَ.

وَمَاتَ زِيَادٌ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ، وَمَاتَ مُعَاوِيَةُ سَنَةَ سِتِّينَ.

فَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وِلَايَتِهِ لِيَزِيدَ؛ يَكُونُ الوِزْرُ فِيهِ مَوْضُوعًا عَنْهُ، وَعُذْرُهُ فِيهِ وَاضِحٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ رَدَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الوَلَدُ لِلفِرَاشِ، وَلِلعَاهِرِ الحَجَرُ »(٥) [وَادَّعَاؤُهُ] (٢) / زِيَادَ لِأَبِي سُفْيَانَ؟

قِيلَ: لَمْ يُرِدْ بِهَذَا القَوْلِ إِلْحَاقَ النَّسَبِ الَّذِي ثَبَتَ لَهُ بِهِ حُكْمُ الوَلَدِ

(١) في الأصل: (مثله)، والتَّصويب من المَصدر.

(٢) أُخَرِجه البَلَاذُري في "أنسَابِ الأشرَاف": (٥/ ١٤٤ و ١٤٥)، والطَّبري في "التَّاريخ": (٥/ ٣٢٢ و ٣٢٣).

(٣) كذا النِّسبة في الأصل، وهي مُستعملة.

(٤) ذكره قِوَام السُّنة في «الحُجَّة في بَيَان المَحَجَّة»: (٢/ ٥٦٩)، وكأنَّه قد نَقَله عَن القَاضِي رَحِمَةُ اللَّهُ.

(٥) مُتفق عليه، أخرجه البُّخَاري في "الصَّحيح" رقم: (٢٠٥٣)، ومُسلم في "الصَّحيح" رقم: (١٤٥٧)، وأبو عبد اللَّه رَضِحُالِيَّةُعَنْهُ في "المُسند" رقم: (٢٤٩٧٥).

(٦) في الأصل: (وادعائه).

0 7.5 Jo

۱۰/پ

وَالْإِرْثِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الشَّبَةَ وَالْمَخَايِلَ الَّتِي كَانَتْ لِأَبِي سُفْيَانَ عَلَىٰ سَبِيلِ الْفِرَاسَةِ وَالْقَافَةِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ مِنْ نُطْفَةِ أَبِي سُفْيَانَ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ قَوْلًا فَرَجَعَ إِلَيْهِ.

وَعِنْدَنَا: أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا فَعَلَ فِعْلًا وَقَالَ قَوْلًا، حُمِلَ الأَمْرُ فِيهِ عَلَىٰ أَكْمَلِ الأُمُورِ؛ لِعِظَم قَدْرِهِمْ وَجَلَالِهِمْ.

وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الأَخْبَارِ: أَنَّهُ اخْتَصَمَ إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ الْحَجَّاجُ بْنُ عَلَّاطٍ السُّلَمِيُ (١) فِي وَلَدٍ (٢)؛ فَرَمَىٰ إِلَيْهِ بِحَجَرٍ، أَرَادَ أَنَّ النَّبِيَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِلعَاهِرِ الْحَجَرُ» (٣).

وَفِي بَعْضِ الأَخْبَارِ: قَالَ لَهُ الحَجَّاجُ: كَيْفَ قَضَيْتَ لِزِيَادِ بِأَبِي سُفْيَانَ، وَلَمْ تَقْضِ لِي؟ فَقَالَ: «قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ قَضَائِي، وَمَعْصِيَتُهُ مَرَّةً خَيْرٌ مِنْ مَعْصِيَتِهِ مَرَّتَيْنِ» (٤).

وَهَذَا الخَبِّرُ وَإِنْ كَانَ عَلَىٰ مَا ذُكِرَ؛ فَقَدْ نَدِمَ وَتَابَ، وَمَنِ اعْتَرَفَ بِالذَّنْبِ وَعَزَمَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُعَاوِدَ إِلَىٰ مِثْلِهِ؛ فَقَدْ أَزَالَ مَا قَبْلَهُ.

وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ رَدَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ لَمَا تَرَكَتْهُ الصَّحَابَةُ ، وَلَأَنْكُرُ وا عَلَيْهِ غَايَةَ الإِنْكَارِ ، وَلَكَانَ يَشْتَهِرُ وَيَظْهَرُ ، وَيَتَوَاتَرُ الخَبَرُ بِهِ وَالإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِرَدِّ سُنَّةِ غَايَةَ الإِنْكَارِ ، وَلَكَانَ يَشْتَهِرُ وَيَظْهَرُ ، وَيَتَوَاتَرُ الخَبَرُ بِهِ وَالإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِرَدِّ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَفِي تَرْكِهِمُ النَّكِيرَ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ عَلَىٰ أَنَّهُ أَرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَفِي تَرْكِهِمُ النَّكِيرَ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ عَلَىٰ أَنَّهُ أَرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ

⁽٤) أخرج بعضه أبو يعلى المَوصِلي في «المُسند» رقم: (٧٣٩٠).



⁽١) أبو مُحمَّد البَهزي رَضِوَاللَّهُ عَنهُ.

⁽٢) هو عُبيد اللَّه بن رَبَاح، أبو خَالد. (تاريخ دمشق): (٣٧/ ٢٦٦)

⁽٣) أخرجه البَلَاذُري في اأنسَاب الأشرَاف ا: (١٠/٢١١).



ر، من تصدر بي شعبال مدر أى بيه مِنَ الشَّبَهِ، وَقَالَ ذَلِكَ عَلَىٰ سَبِيلِ الفَرَاسَةِ والفَيَافةِ

المحرار بخور بسلة إلى أبي سُفْيَانَ عَلَىٰ الوَجْهِ الَّذِي يُنْسَبُ عَلَيْهِ فِي الجَاهِلِيَّةِ. والار فوره المولد لِمغرَاشِ افِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الِاتِّسَاعِ، وَيَحْتَمِلُ التَّأُويلَ: الانَ فولهُمْ. (فراشُ) لَيْسَ يُفِيدُ بِظَاهِرِهِ النَّكَاحَ الصَّحِيحَ،

وَلَانَ كُنَ عَاهِ لِهِ خَجَرٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ جَحَدَ الوَلَدَ الَّذِي هُوَ عَلَىٰ فِرَاشِهِ ولاعل عليه؛ له يُلْحَقُ بِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الكَلَامِ ضَرْبٌ مِنَ اتَسَاعٍ مُختَمِل لِلتَأْوِيل.

وإِدَّا كَنْ كَذَٰئِكَ، لَمْ يُوجَدُّ مَا ذَكَوْنَاهُ؛ لِأَنَّ مُعَاوِيَةً إِنَّمَا أَثْبَتَ ذَٰلِكَ عَلَىٰ غَيْرِ الوِحْهِ الَّذِي نَفَاهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامْ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَثْبَتَهُ عَلَىٰ الوَجْهِ الَّذِي نَفَاهُ النَبِيُّ؛ لَأَنْكَرَ أَصْحَابَهُ (' ذَلِكَ، وَلَوْ فَعَلَتْ ذَلِكَ؛ لَنُقِلَ، كَمَا نُقِلَ مِثْلُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ قَتَلَ حُجْرَ بْنَ عَدِيِّ (٢)؟

قِيلَ: قَدْ ذَكَرَ عُذْرَهُ فِي ذَلِكَ، فَرُوِيَ عَنْ أَبِي [سَعْدٍ] (٣) المَقْبُرِيِّ: أَنَّ مُعَاوِيّةُ حِينَ حَجَّ مَرَّ عَلَىٰ عَائِشَةَ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا، فَأَذِنَتْ لَهُ.

فَلَمَّا قَعَدَ، قَالَتْ: يَا مُعَاوِيَةُ، /أَمِنْتَ أَنْ أُخَبِّئَ لَكَ مَنْ يَغْتَالُكَ بِأَخِي مُحَمَّدِ ابْن أبي بَكُر؟

قَالَ: «بَيْتُ الأَمَانِ دَخَلْتُ».

⁽٣) في الأصل: (سعيد)، أو تكون (أبي) زائدة في الأصل.



1/51

⁽١) أي الصَّحابة رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أبو عبد الرَّحمن الكِنْدي الكُوفي رضَايِيَّةِ عنهُ، شَهِد صِفِّين مع عَليَّ، استشهد سنة ٥١ هـ. «السُير»: (٢٦٢/٣)

قَالَتْ: يَا مُعَاوِيَةُ، أَمَا خَشِيتَ اللَّهَ فِي قَتْلِ حُجْرٍ وَأَصْحَابِهِ؟ فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا قَتَلَهُمْ مَنْ شَهِدَ عَلَيْهِمْ ﴾ (١).

وَرَوَىٰ سَعِيدُ ابْنُ أَبِي سَعِيدِ المَقْبُرِيُّ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ مُعَاوِيَةُ المَدِينَةَ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُبَايِعَ لِابْنِهِ يَزِيدَ، فَهَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَالحُسَيْنُ ابْنُ عَلِيْ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَالحُسَيْنُ ابْنُ عَلِيْ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرِ، فَقَدِمُوا مَكَّةَ.

قَالَ سَعِيدٌ المَقْبَرِيُّ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِالمَدِينَةِ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَنَا بِخَيْرِكُمْ، وَلَكِنْ خَيْرٌ لَكُمْ.

ثُمَّ نَزَلَ، فَالتَّمَسَ الْإِذْنَ عَلَىٰ عَائِشَةً، فَأَذِنَتْ لَهُ، فَخَرَجَ يَمْشِي مَعَهُ أَهْلُ الشَّامِ، وَهُو بَيْنَ مَرْوَانَ بْنِ الحَكَمِ، وَمَوْلَىٰ لَهُ، فَلَمَّا مَرَّ بِبَابِ عَائِشَةً صَرَفَ أَهْلَ الشَّامِ، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانَ بْنِ الحَكَمِ، وَمَوْلَىٰ لَهُ، فَلَمَّا مَرَّ بِبَابِ عَائِشَةً صَرَفَ أَهْلَ الشَّامِ، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ : أَتَدْخُلُ بَيْتَهَا وَحْدَكَ وَقَدْ فَتَلْتَ أَخَاهَا؟ قَالَ : «إِنِّي أَدْخُلُ بَيْتَهَا وَحْدَكَ وَقَدْ فَتَلْتَ أَخَاهَا؟ قَالَ : «إِنِّي أَدْخُلُ بَيْتَ أَمَانٍ بَيْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى لِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ ».

ثُمَّ جَاءَ حَتَّىٰ أَتَىٰ بَابَهَا، فَخَرَجَ مَوْلَىٰ لَهَا يُقَالُ لَهُ: دِينَارٌ، فَأَذِنَ لِمُعَاوِيَةَ وَحُدَهُ، فَدَخَلَ وَطَرَحَتْ لَهُ وِسَادَةً وَثَنَّتْ لَهُ بِأُخْرَىٰ، فَجَلَسَ عَلَيْهَا وَضَرَبَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ فَدَخَلَ وَطَرَحَتْ لَهُ وِسَادَةً وَثَنَّتْ لَهُ بِأُخْرَىٰ، فَجَلَسَ عَلَيْهِا وَضَرَبَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَطَرَبَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَكَلَّمَتْ. حِجَابًا، ثُمَّ سَلَمَتْ، وَجَلَسَتْ، ثُمَّ حَمِدَتِ اللَّه، وَأَثْنَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَكَلَّمَتْ.

قَالَ مُعَاوِيَةُ: «مَا أَنْكَرْتُ مِنْ خُطْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ حَرْفًا فَأُرْتِجَ عَلَيَّ، فَوَاللَّهِ مَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أُجِيبَهَا إِلَّا بِجَوَابِ فِيهِ ضَعْفٌ».

ثُمَّ قَالَتْ لِي: مَا يُؤَمِّنُكَ أَنْ أَكُونَ قَدْ خَبَّأْتُ [لَكَ] ('' رِجَالًا فَأَقْتُلَكَ بِأَخِي؟ فَفَزِعَ مُعَاوِيَةُ، وَقَالَ: ﴿إِنِّي وَاللَّهِ لَفِي بَيْتِ أَمَانٍ، وَقَدْ دَخَلْتُ بِأَمَانٍ، وَفِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ».



⁽١) أخرجه الطَّبري في «التَّاريخ»: (٥/ ٢٧٩).

⁽٢) في الأصل: (له).



فَضَحِكَتْ عَائِشَةُ، فَسَكَنَ مُعَاوِيَةُ حِينَ ضَحِكَتْ.

ثُمَّ قَالَتْ لَهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ أَنْ تَدْعُوَ النَّاسَ إِلَىٰ بَيْعَةِ ابْنِكَ، وَقَدْ كَانَ قَبْلَكُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَلَهُمْ بَنُونَ خَيْرٌ مِنَ ابْنِكَ، وَمَا بَايَعُوا لِأَبْنَائِهِمْ، وَلَكِنَّهُ اخْتَارُوا لِلأُمِّةِ؟

قَالَ: "يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، مَا كَانَ شَيْتًا بَعْدُ، وَاللَّهُ يَقْضِي مَا يُرِيدُ».

قَالَتْ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَىٰ أَنْ قَتَلْتَ [حُجْرًا](١) وَأَصْحَابَهُ؟

قَالَ: "يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، إِنَّ زِيَادًا كَتَبَ إِلَيَّ كُتُبًا كَثِيرَةً، يَقُولُ: إِنَّهُ لَيَعْتَرِضُ عَلَيْكَ أَمْرًا لَا يَكُونُ لَهُ أَوَّلُ وَلَا آخِرٌ. فَرَأَيْتُ أَنَّ فَسَادَهُ فِي صَلَاحِ الأُمَّةِ خَيْرٌ مِر [صَلَاحِهِ] ('' فِي فَسَادِ الأُمَّةِ».

قَالَتْ: [أَفَلا] (٣) حَبَسْتَهُمْ؟

قَالَ: "لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُكَلِّمُنِي فِيهِمْ " (١).

وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ طُولٌ فِي شُؤَالِهَا، /ثَمَّ عَنْ غَرْسِ مَكَّةَ، وَاللَّهُ يَقُولُ ﴿ بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعِ ﴾ (٥)(٦).

وَجَوَابُهُ لَهَا ـ وَالَّذِي ذَكَرَهُ ـ فَفِيهِ شُبْهَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ مُعَاوِيَةً وَلَّىٰ المُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَا عَلَىٰ الكُوفَةِ، فَأَقَامَ بِهَا سَبْعَ سِنِينَ بِأَحْسَنِ سِيرَةٍ، وَكَانَ حُجْرٌ [يُجْهِدُهُ](٧) بِالرَّدِّ

⁽٧) رسمها في الأصل: (يحبهه)، ولعلها: (يجهر).



٤١/ب

⁽١) في الأصل: (حجر).

⁽٢) في الأصل: (صلاحهم) ولعلها مُصوَّبة. (٣) في الأصل: (فالا).

⁽٤) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽٥) شورة إبراهيم: (٣٧).

⁽٦) كذا في الأصل، والمَقصد أنَها قَد سَألته عن غرسه في أرض مكَّة، وقد ورد في ذلك خَبرٌ في «أنسَاب الأشرَاف»: (٥/ ١٩)، و «أخبار مَكَّة»: (١/ ١٢٢)

فَيَقُولُ: «إِنَّ مَنْ تَمْدَحُونَ (١) أَحَقُّ بِالذَّمِّ، وَمَنْ تَذُمُّونَ (٢) أَحَقُّ بِالمَدْحِ » فَيَقُولُ لَهُ المُغِيرَةُ: يَا حُجْرُ، لَقَدْ رُمِيَ (٣) بِسَهْمِكَ، إِذْ كُنْتُ أَنَا الوَالِي عَلَيْكَ، وَيْحَكَ يَا أَخِي! اتَّقِ ذَا السُّلْطَانِ، وَاتَّقِ غَضَبَهُ وَسَلْطَانَهُ^(١)، وَإِنَّ غَضْبَةَ السُّلْطَانِ أَحْيَانًا تَقْتُلُ أَمْثَالَكَ كَثِيرًا. وَيَكُفُّ عَنْهُ وَيَصْفَحُ.

وَيَعْتِبُهُ قَرَابَتُهُ (٥) فَيَقُولُونَ: هَذَا يَتَجَرَّأُ عَلَيْكَ فِي سُلْطَانِكَ! فَيَقُولُ: إِنِّي قَدِ احْتَرْتُ (٦) أَجَلِي، وَسَيَلِي غَيْرِي بَعْدِي، فَيَظُنُّ أَنَّهُ مِثْلِي، فَيَقْتُلُهُ (٧).

فَلَمَّا مَاتَ المُغِيرَةُ جُمِعَتِ الكُوفَةُ لِزِيَادٍ مَعَ البَصْرَةِ، فَأَقْبَلَ زِيَادٌ حَتَّىٰ دَخَلَ الكُوفَةَ، فَخَطَبَهُمْ خُطْبَةً مَشْهُورَةً، حَذَّرَهُمْ فِيهَا وَوَعَدَهُمْ إِنْ خَالَفُوهُ أَخَذَ الكَبِيرَ مِنْهُمْ بِالصَّغِيرِ، وَالقَرِيبَ بِالبَعِيدِ، وَالبَرِيءَ بِالسَّقِيمِ.

ثُمَّ اسْتَدْعَىٰ بِحُجْرٍ، فَقَالَ: قَدْ بَلَغَنِي مَا كُنْتَ تَصْنَعُ بِالمُغِيرَةِ، وَمَا كَانَ تَحَمَّلَهُ مِنْكَ، فَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَحْتَمِلُ مِنْكَ مَا كَانَ المُغِيرَةُ يَحْتَمِلُهُ، وَإِنِّي أَخُوكَ الَّذِي كُنْتَ تَعْهَدُهُ، لَا أَنْتَقِلُ وَلَا أَتَغَيَّرُ، إِذَا أَنْتَ أَتَيْتَنِي وَأَنَا جَالِسٌ لِلنَّاسِ فَاجْلِسْ مَعِي عَلَىٰ مَجْلِسِي، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ^(٨) فَاجْلِسْ حَتَّىٰ أَخْرُجَ، وَلَكَ عِنْدِي كُلَّ يَوْمِ حَاجَتَانِ، حَاجَةٌ غَدْوَةً وَحَاجَةٌ عَشِيَّةً، وَإِنَّكَ إِنْ [تَسْتَقِمْ](١) وَتَلْزَمِ السَّبِيلَ المَنْهَجَ؛ يَسْلَمْ



⁽١) أي عُثمان رَضِوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أي عَلَى رَضِوَاٰلِلَهُ عَنْهُ.

⁽٤) في المَصدر: (سطوته).

⁽٣) رسمها في الأصل: (رما). (٥) غير مَقرُّوءة في الأصل، وهذه صُورتها: (وُهِعَائِيْهِ وَالْمَقَصِد أَنَّ قومه لامُوه على تَرك حُجر.

⁽٦) كذا في الأصل، وفي المصدر: (اقترَبَ).

 ⁽٧) أخرجه ـ باختلاف ألفاظ ـ الطّبري في «التّاريخ»: (٥/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، وأبو الفَرج الأصفَهَاني في «الأغَاني»: (١٧/ ١٣٨).

⁽٨) أي لم أجلس.

⁽٩) في الأصل: (تستقيم).



نَ دِينُ وَدُنْيَكَ، وَإِنْ أَخَذْتَ يَمِينَا أَوْ شِمَالًا؛ أَهْلَكُتَ نَفْسَكَ، وَأَشْطَتَ عِنْدِي دَمَكَ، يَ حُجُرُ، إِنِّي لَا أُحِبُ التَّنْكِيلَ قَبْلَ التَّقْدِمَةِ، وَلَا آخُذُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، وَلَا تَعْنَتُ لَمُسْلِمَ الْبَوِيءَ، فَخُذْ بِمَا أَتَيْتُكَ وَمَا حَذَّرْتُكَ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ.

فَقَالَ خُجُرُ: ﴿إِنْ يَأْمُرْنِي بِهَذَا وَبِشَيْءِ مَنِ الأَمِرُ (١)، وَإِلَّا فَأَنَا قَابِلٌ نَصِيحَتَهُ ا وَخَوَجَ حُجُرٌ مِنْ عِنْدِهِ.

وَكُانَ زِيَادٌ مُقِيمًا بِالبَصْرَةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَبِالكُوفَةِ سَتَّةَ أَشْهُرٍ، فَيَصِيفُ بِهَذِهِ وَيُشْنِي بِهَذِهِ (''، فَلَمَّا أَرَادَ الخُرُوجَ إِلَىٰ البَصْرَةِ، أَتَىٰ عُمَارَةُ بْنُ عُقْبَة ('')، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ النَّسِعَةَ تَخْتَلِفُ إِلَىٰ حُجْرٍ، وَلَا أَرَاهُ عِنْدَ خُرُوجِكَ إِلَّا ثَائِرًا. /فَقَالَ: مَا أَظُنُّ هَذَا بِنَ النَّسِعَةَ تَخْتَلِفُ إِلَىٰ حُجْرٍ، وَلَا أَرَاهُ عِنْدَ خُرُوجِكَ إِلَّا ثَائِرًا. /فَقَالَ: مَا أَظُنُّ هَذَا بِنَ عُرَبَ السَّيعَةُ تَخْتَلِفُ يَكُفِينِي ". فِمَ السَتَدْعَاهُ وَلَاطَفَهُ وَحَذَّرَهُ، فَقَالَ حُجْرُ: «دُونَ هَذَا مِنْ وَصِيَّتِكَ يَكُفِينِي ". فُمَ السَتَدْعَاهُ وَلَاطَفَهُ وَحَذَّرَهُ، فَقَالَ حُجْرُ: «دُونَ هَذَا مِنْ وَصِيَّتِكَ يَكُفِينِي ". فُمَ خَرَجَ زِيَادٌ وَاسْتَخْلَفَ عَمْرَو بْنَ حُرَيْثٍ ('')، فَجَعَلَتِ الشَّيعَةُ تَخْتَلِفُ إِلَىٰ حُجْرٍ، حَتَىٰ أَخَذُوا ذَاتَ يَوْمِ المَسْجِدَ، وَزَادَ أَمْرُهُمْ وَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ لِللَّهُ عُمْرَو بْنَ حُرَيْثٍ، فَصَعدَ المنْتَ، فَحَمدَ الْمَنْتَ، فَحَمدَ الْمَنْتَ، فَحَمدَ المَنْتَ، فَكَعدَ المَنْتَ، فَحَمدَ المَنْتَ، فَعَدَ الْمَنْتَ، فَحَمدَ المَنْتَ، فَحَمدَ المَنْتَ وَالْتَلُولُ وَلَا الْمُوالَةُ الْمَالُونَ وَسَلَّهُ وَالْ الْمَنْتَ ، فَكَعَلَى الْمَنْ وَسَلَّهُ وَلَا الْمَنْتَ ، فَحَمدَ المَنْتَ ، فَحَمدَ المَنْ وَسَلَّهُ وَلَا الْمَنْتَ ، فَلَعْ ذَلِكَ عَمْرَو الْنَ حُرْيْثِ، فَا وَلَا الْمَنْتَ ، فَكَعَلَ الْمَنْ وَسَلِي الْمُنْ وَالْمَنْتَ الْمُؤْلِولُونَ الْمَنْ وَسَلِهُ وَلَا الْمُنْ وَلَوْلَا الْمَنْ وَسِيْتِ الْمُعْلِيْقِ الْمَنْ وَلَا الْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمَالَةُ وَلَالَ الْمُؤْلُولُ وَالْمَالُونُ وَالْمَالَا الْمُعْرِقِ الْمَنْ وَالْمَالُونُ وَالْتَعْلَى الْمَنْ وَالْمُ الْمُولُولُ الْمَعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُلِعُ لَلْ الْمُؤْلُولُ الْمُ الْمُولُولُ الْمُؤْلُولُ الْمِلْمُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْلَالَ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُول

إِلَىٰ حُجْرٍ، حَتَّىٰ أَخَذُوا ذَاتَ يَوْمِ الْمَسْجِدَ، وَزَادَ أَمْرُهُمْ وَارْتَفَعَتْ أَصُواتُهُمْ اللهَ عُجْرِ، حَتَّىٰ أَخَذُوا ذَاتَ يَوْمِ الْمَسْجِدَ، وَزَادَ أَمْرُهُمْ وَارْتَفَعَدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ بِذَمِّ عُثْمَانَ وَسَبِّهِ وَذَمِّ زِيَادٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرَو بْنَ حُرَيْثٍ، فَصَعِدَ المِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، وَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَلُزُومِ الْجَمَاعَةِ، وَاتَّقُوا اللّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، وَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَلُزُومِ الْجَمَاعَةِ، وَاتَّقُوا اللهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهُ وَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَلُزُومِ الْجَمَاعَةُ مِنْ أَصْحَابِ اللهُ عَلَى وَالفُرْقَةَ، مَا هَذِهِ الأَصْوَاتُ العَالِيّةُ ؟! فَوَثَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ حُجْرٍ، فَحَصَبُوهُ حَتَّىٰ نَزَلَ، فَدَخَلَ القَصْرَ، وَأَغْلَقَ بَابَهُ، وَكَتَبَ إِلَىٰ زِيَادٍ بِقَصَّتِهِ: وَإِنِّي مَا أَمْلِكُ مِنَ الْكُوفَةِ الْإِمَارَةَ.

⁽٤) أبو سعيد المَخْزُ ومِي رَصِيَّلِيَّاءُ مُنُوفِي سنة ٨٥ هـ. «مَعرفة الصَّحابة» لأبي تَعِيم: (١٠٠١)



120

 ⁽۱) كذا في الأصل، وهذه صورتها: (ضائر عراز بالعراز بالعرائ المسج الإنزوالكائل)، وفي «الأغاني»: (لن يرى الأمير مني إلا ما يحب، وقد نصح، وأنا قابل نصيحته).

⁽٢) في الأصل: (به) والمُثبت فوقَها بخط النَّاسخ.

⁽٣) ابن أبي مُعَيط رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ.

فَلَمَّا قَرَأَ ذِيَادُ الكِتَابَ، قَالَ: نِعْمَ الرَّجُلُ عَمْرُو، وَبِشْسَ الرَّجُلُ حُجْرٌ، أَمَا وَاللَّهِ لَيَنْفَعَنَّ ذَا المَعْصِيَةِ عِنْدِي مَعْصِيَتُهُ، وَلَيَضُرَّنَّ ذَا المَعْصِيَةِ عِنْدِي مَعْصِيَتُهُ، الْكُوفَةِ(١). الْكُوفَةِ(١).

وَكَانَ مِنْ أَمْرِ حُجْرٍ مَا كَانَ، وَهَرَبَ، وَالسَّيرَةُ طَوِيلَةٌ.... وَطُلِبَ إِلَىٰ أَنْ وَقَعَ وَقُبِضَ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ جَمَاعَةٍ مَعَهُ(؟).

وَأَمَرَ زِيَادٌ بِأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ مَخْضَرٌ مَشْهُورٌ بِمَا جَرَىٰ مِنْهُ، وَدَعَا رُءُوسَ الْأَرْبَاعِ، وَقَالَ: اشْهَدُوا عَلَىٰ حُجْرٍ بِمَا رَأَيْتُمْ. وَكَانَ الرُّءُوسَ يَوْمَئِذِ: عَمْرُو بْنُ كُرَيْثٍ عَلَىٰ رُبْعِ تَمِيمٍ وَهَمَدَانَ، حُرَيْثٍ عَلَىٰ رُبْعِ تَمِيمٍ وَهَمَدَانَ، حُرَيْثٍ عَلَىٰ رُبْعِ تَمِيمٍ وَهَمَدَانَ، وَاللهُ بْنُ الولِيدِ بْنِ عَبْدِ شَمْسِ بْنِ المُغِيرَةِ (١) عَلَىٰ رُبْعِ كِنْدَةَ وَرَبِيعَةَ، وَأَبُو بُرُدَةَ ابْنُ أَبِي مُوسَىٰ (١) عَلَىٰ رُبْعِ مَذْحِجِ وَأَسَدِ.

قَالَ: فَكَتَبَ أَبُو بُرُدَةً: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا شَهِدَ عَلَيْهِ أَبُو بُرُدَة ابْنُ أَبِي مُوسَىٰ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، شَهِدَ أَنَّ حُجْرَ بْنَ عَدِيٍّ خَلَعَ الطَّاعَةَ وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ، وَلَعَنَ الخَلِيفَةَ، وَدَعَا إِلَىٰ الحَرْبِ وَالفِتْنَةِ، وَجَمَعَ إِلَيْهِ الجُمُوعَ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ نَكْثِ البَيْعَةِ وَخَلْعِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةَ، وَكَفَىٰ اللَّهُ (١٨).

⁽٧) هو حَارِث ـ وقيل: عَامِر ـ بن عبد اللَّه بن قَيس الكُوفي، تُوفّي سنة ١٠٤ هـ. «السّير»: (٣٤٣/٤) (٨) بياض في الأصل بقدر كلمتين، وفي المَصدر: (وَكَفَرَ بِاللَّهِ كَفْرَةً صَلْعَاءَ).



⁽١) أخرجه ـ باختلاف ألفاظ ـ أبو الفَرَج الأصفهاني في «الأغَاني»: (١٧/ ١٣٧ ـ ١٤٠).

⁽٢) يُنظر: «التَّاريخ» للطبري: (٥/ ٢٥٦- ٢٦٨).

⁽٣) ابن أَبْرَهة العُذْري رَضَوَ لِللَّهُ عَنْهُ. ﴿ مَعرفة الصَّحابة ؛ لأبي نَعِيم: (١/ ٩٤٥)

⁽٤) في الأصل: (عربطة).

⁽٥) في الأصل: (بن).

⁽٦) لم أقف له على ترجمة.



نَقَالَ زِيَادُ: عَلَىٰ مِثْلِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ فَاشْهَدُوا. فَشَهِدَ رُءُوسُ الأَرْبَاعِ الثَّلَاثَةُ عَلَىٰ مِثْلِ شَهَادَتِهِ، فَقَالَ زِيَادُ: ابْدَءُوا بِقُرَيْشٍ. فَشَهِدَ إِسْحَاقُ بْنُ طَلْحَةً بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ (۱)، (۱) وَعُمَارَةُ بْنُ عُقْبَةَ، وَالمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ (۱)، وَعُمَرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ (۱)، وَمُصْقَلَةُ بْنُ هُبَيْرَةُ، وَالسَّرَيُّ / أَبِي وَقَاصٍ (۱)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَبَارِ (۱) (۱)، وَمُصْقَلَةُ بْنُ هُبَيْرَةُ، وَالسَّرَيُّ / أَبِي وَقَاصٍ الحَارِثِيُّ (۱)، وَرُءُوسُ النَّاسِ سَبْعُونَ رَجُلًا، وَكَتَبَ زِيَادٌ إِلَىٰ مُعَاوِيَةً ابْنُ وَقَاصٍ الحَارِثِيُّ (۱)، وَرُءُوسُ النَّاسِ سَبْعُونَ رَجُلًا، وَكَتَبَ زِيَادٌ إِلَىٰ مُعَاوِيَةً كِتَابًا وَضَمَّنَهُ شَهَادَةَ هَوُلًاءِ السَّبْعِينَ.

۶۲/ب

فَلَمَّا وَصَلَ الكِتَابُ إِلَيْهِ، بَعَثَ مُعَاوِيَةُ إِلَىٰ جَمَاعَةٍ فَأَحْضَرَهُمْ، وَقَرَأَهُ عَلَىٰ أَهْلِ الشَّامِ، فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، إِلَىٰ عَبْدِ اللَّهِ مُعَاوِيَةَ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ الشَّامِ، فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، إِلَىٰ عَبْدِ اللَّهِ مُعَاوِيَةَ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ المُؤْمِنِينَ مِنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ أَحْسَنَ عِنْدَ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ البَلَاءَ، وَكَفَاهُ مَؤُونَةً مَنْ بَغَىٰ عَلَيْهِ. وَقَصَّ قِصَّة حُجْدٍ.

فَلَمَّا قَرَأَهُ مُعَاوِيَةٌ وَنَظَرَ فِي شَهَادَاتِ الشُّهُودِ، عَرَفَهُمْ، فَحَبَسَ حُجْرًا وَمَنْ مَعَهُ، وَكَتَبَ إِلَىٰ زِيَادٍ: «أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ فَهِمْتُ مَا قَصَصْتَ مِنْ أَمْرِ حُجْرٍ وَأَصْحَابِهِ، وَشَهَادَةِ مَنْ قَبَلَكَ عَلَيْهِمْ، فَنَظَرْتُ فِي ذَلِكَ وَأَنَا أَرَىٰ تَرْكَهُمْ أَفْضَلَ مِنْ قَتْلِهِمْ».

⁽٧) «الجَرح والتَّعديل»: (٤/ ٢٨١).



⁽١) التَّيمي، ابن خَالة مُعاوية، وَلِيَ له خَرَاج خُراسَان، تُوفِّي سنة ٥٦ هـ. «تاريخ الإسلام»: (٢/ ٤٧٨)

 ⁽٢) زيادة في المصدر ـ وربما سقطت من الأصل ـ: (ومُوسَى بن طَلحَة، وإسمَاعِيل بن طَلحة بن عُبيد الله).

⁽٣) ابن العَوَّام، أبو عُثمان الأسَدي، تُوفِّي سنة ٦٤ هـ. «السِّير»: (٣٨١/٣)

⁽٤) أبو حَفَص الْمَدَني، أمير السَّرية الذين قَاتَلُوا الْحُسين رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، قَتَلُه الْمُختار سنة ٦٦ هـ. «تاريخ الإسلام»: (٢/ ٦٨٦)

⁽٥) ابن عَلي بن هبَّار. «الإكمَال في رَفع الارتيَاب»: (٧/ ٣١٠)

⁽٦) في اتاريخ الرُّسل والمُلُوك؛ (هنَّاد).

فَكَتَبَ زِيَادٌ: أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ رَأَيْتُ كِتَابَكَ، وَفَهِمْتُ رَأْيَكَ فِي حُجْرٍ وَأَصْحَابِهِ، فَعَجِبْتُ لِاشْتِبَاهِ الأَمْرِ عَلَيْكَ فِيهِمْ، وَقَدْ شَهِدَ عَلَيْهِمْ بِمَا سَمِعْتَهُ مِنْ أَهْلِ مَصْرِهِمْ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ لَكَ فِي هَذَا المِصْرِ حَاجَةٌ، فَلَا تَتُرُكَنَّ حُجْرًا وَأَصْحَابَهُ(١).

وَهَذَا [...](٢) شُبْهَةٌ، إِذْ وَرَدَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الكُتُبُ وَالشَّهَادَةُ، وَالإِثْمُ عَلَىٰ مَنْ شَهِدَ.

وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ مُعَاوِيَةَ النَّدَمُ عَلَىٰ قَتْلِهِ ؛ رَوَىٰ أَبُو مِخْنَفِ^(٣)، عَنْ صَبَّاحٍ [المُزَنِيِّ (٤)] (٥)، عَنْ رَجُل، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ القَسْرِيِّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ [المُزَنِيِّ (٤)] (٢) بْنِ أَسَدٍ (٧) قَالَ: لَمَّا هَلَكَ أَبِي، أَوْصَىٰ بِنَا إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ، فَكُنَّا عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهِ، لَا يَحْتَجِبُ عَنَّا.

فَلَمَّا مَرِضَ، وَثَقُلَ، دَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: أَبْشِرْ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ بِالعَافِيَةِ وَالأَجْرِ، وَإِنْ تَكُنِ الأُخْرَى، فَإِلَىٰ رَحْمَةِ اللَّهِ.

قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيَّ، وَقَالَ: «إِنْ كَانَ أَبُوكَ لِي لَنَاصِحٌ فِيمَا [...](٨) عَنْ رَأْيِهِ فِي

⁽٨) بياض بقدر كلمة مطموسة، وكلمة مقصُوصة على الطُّرة، لم أتبينها.



⁽١) أخرجه ـ باختلاف ألفاظ ـ البَلَاذُري في «أنسَابِ الأَشْرَاف»: (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٥٧)، والطَّبري في «التَّاريخ»: (٥/ ٢٦٨ ـ ٢٧٣).

⁽٢) بياض بقدر كلمة، وكلمة مقصُوصة على الطُّرة، لعلها: (فيه).

⁽٣) هو لُوط بن يَحيى الكُوفي الرَّافضي الأَخبَاري، تُوفّي سنة ١٥٧ هـ. «تاريخ الإسلام»: (١٨٩/٤)

⁽٤) ابن يَحيى. اتاريخ الإسلام ا: (١/ ٨٦)

⁽٥) رسمها في الأصل: (المري).

⁽٦) في الأصل: (زيد).

⁽٧) أبو يَحيى القَسْري البَجَلِي، وهو والدخَالِد. "تاريخ دِمَشق": (٣٣/ ٣٧٢)



حُجْرِ وَأَصْحَابِهِ (١).

قَالَ: قُلْتُ: يَهْذِي، [فَرَدَدْتُ] () الكلامَ، فَرَدَّهُ عَلَيّ، فَقُلْتُ: يَهْجُرُ ()، فَرَدَّدْتُ عَلَيْهِ الكلامَ ثَانِيًا، فَرَدَّ مِثْلَهُ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: عَايَنَ الرَّجُلُ. /فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ، وَسَمِعْتُ النَّاعِيَةَ فِي ذَلِكَ اليَوْم (1).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ كَانَ نَادِمًا عَلَىٰ قَتْلِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ شُهِدَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ بِمَا شُهدَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ قَتَلَ مُحَمَّدَ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ (٥)؟

قِيلَ: كَانَ عَلِيٌ قَدْ وَلَاهُ مِصْرَ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ عَمْرُو بْنُ العَاصِ فِي أَدْبَعَةِ [آلَافِ] (٢) مَعَهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ حُدَيْجِ الكِنْدِيُّ (٢)، وَأَبُو الأَعْوَرِ السُّلَمِيُّ، فَالْتَقَوْا فِي مَوْضِع يُقَالُ لَهُ: المُسْنَاةُ (٨)، فَاقْتَتَلُوا قِتَالًا شَدِيدًا (١)، وَقُتِلَ كِنَانَةُ بْنُ بِشْرِ بْنِ فِي مَوْضِع يُقَالُ لَهُ: المُسْنَاةُ (٨)، فَاقْتَتَلُوا قِتَالًا شَدِيدًا (١)، وَقُتِلَ كِنَانَةُ بْنُ بِشْرِ بْنِ غِياتٍ الكِنْدِيُّ (١) - وَكَانَ مِنْ رُؤَسَاءِ أَهْلِ مِصْرَ، الَّذِينَ سَارُوا إِلَىٰ قَتْلِ عُثْمَانَ

⁽١٠) هو التُّجِيْبي انتقم اللَّه منه.



⁽١) وقد كان قال له: (أرَى أَنْ تُفرِّقهم في قُرى الشَّام فيكفيكهم طَوَاعِينَها) «التَّاريخ» للطبري: (٥/ ٢٧٢).

⁽٢) في الأصل: (فردت).

⁽٣) أي يَهْذي ويخلط في الكلام.

⁽٤) أخرجه باختلاف ألفاظ البلكذ أري في «أنسَاب الأشرَاف»: (٥/ ٢٦٦)، وأخرجه ابن المُبارك في «الزُّهد» عن أبي بكر ابن عيَّاش به، نصَّ عليه ابن حَجَر في «الإصابة»: (١١/ ٣٨٧)، ومن طريقه أخرجه ابن عَسَاكر في «التَّاريخ»: (١٠٦/٦٥).

⁽٥) تقدَّمَت ترجمته ص (١٥٨) حاشية رقم (٣).

⁽٦) في الأصل: (ألف).

⁽٧) أبو نُعَيم السَّكُوني رَضَحَالِلَةِ عَنْهُ، ولي إِمَّرة مِصر لمُعاوية، تُوفّي سنة ٥٢ هـ. «السِّير»: (٣٧/٣)

 ⁽A) هي سَد صَغِير لتنظِيم مُرُور المَاء في الأنهَار والقَنَوات.

⁽٩) كان في صَفَر سنة ٣٨ هـ.

- وَانْهَزَمَ مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَاخْتَبَأَ عِنْدَ جَبَلَةَ بْنِ مَسْرُوقِ الغَافِقِيِّ (١)، فَدَلَّ عَلَيْهِ ابْنُ حُدَيْجٍ، فَجُعِلَ فِي جَوْفِ حِمَارٍ، وَحُرِّقَ بِالنَّارِ فِي مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ: [... (٣)] (٣).

فَكَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ دَائِمًا تَقُولُ (1): «تَعِسَ ابْنُ حُدَيْجٍ» (٥)، وَلَمْ تَقُلْ لِمُعَاوِيَةَ مِنْ قِبَلِهِ شَيْئًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ قَاتَلَ عَلِيًّا؟

قِيلَ: قَدْ تَقَدَّمَ الكَلامُ فِي ذَلِكَ بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ مِنْ حُجَّةِ مُعَاوِيَة (1)، وَكَلامِ أَحْمَدَ فِي «الأَمَالِي» (٧) وَأَنَّهُ قَالَ: «اسْتَعْمَلَنِي الخَلِيفَتَانِ بِالشَّامِ؛ عُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَأَنَا عَلَىٰ مَا اسْتَعْمَلَنِي عَلَيْهِ حَتَّىٰ يُجْمِعَ النَّاسُ عَلَىٰ إِمَامٍ، فَأَسَلِّمَ إِلَيْهِ مَا فِي وَأَنَا عَلَىٰ مَا اسْتَعْمَلَانِي عَلَيْهِ حَتَّىٰ يُجْمِعَ النَّاسُ عَلَىٰ إِمَامٍ، فَأَسَلِّمَ إِلَيْهِ مَا فِي يَدِي، وَأَنَا مُطَالِبٌ بِدَمٍ عُثْمَانَ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّي، وَوَلِيِّي، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِي، وَاللَّهُ يَدِي، وَاللَّهُ

 ⁽٧) كذا في الأصل، وهذه صورتها: (قياد، و المنائل، ولعل مقصد القَاضِي رَحْمَهُ اللّهُ المَسَائل، وهو بعيد.



⁽١) لم أقف له على ترجمة.

⁽٢) أخرجه الطَّبري في "التَّاريخ": (٥/ ١٠٥).

⁽٣) بياض بقدر ثلاث كَلمات، قال أبو القاسِم ابن مَنْده في "المُستَخْرج من كُتُب النَّاسِ" (٢/ ٥٨٣): (وأُحْرِقَ في جَوْفِ جِيْفَةِ حِمَارِ بالنَّارِ بِمَوْضِع يُقَالُ لَها كَوْمُ سَرُكٍ)، وقال عِمَاد الدِّين الأصفَهاني في "البُستَان الجَامِع" ص (١٠٤): (بمَوْضِع يُقالُ له كَوم شَرِيكٍ) والأولى مُصحَفة من الثَّانية، وكوم شَريك - الآن - قرية تَابعة لمَركز كوم حَمَادة في مُحَافظة البُحيرة، وقال اليَعقُوبي في "التَّاريخ" ص (١٨٤): (وأدخله جِيفَة حِمَار، وحرَّقة بالنَّار في زُقَاق يُعرف بزُقَاق الجَوْف)، وذكره ابن دِقمَاق في "الانتِصَار لواسَطة عَقد الأمصَار" ص (٢٣) وقال: (وإنَّما قِيل لَه زُقَاق الجُوف). الجُوف؛ لأنَّ مُحمَّد ابن أبي بكر جُعلَت جُثَته في جَوف حِمَار وأُحرقَت مُنَاك).

⁽٤) في الأصل: (عائشة تقول دائما تقول) فيحتمل أيضًا إثبات الأولى دون الثَّانية.

⁽٥) ذكره البَلَاذُري في «أنسَابِ الأشرَافِ": (٢/ ٤٠٣).

⁽٦) يُنظر ص (٢١٨).



تَعَالَىٰ يَقُولُ: ﴿ وَمَن قُئِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيّهِ مَسُلْطَنَا ﴾ (١) وَقَتَلَتُهُ مَعَكِ مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَالتَّجِيبِيُّ، وَالغَافِقِيُّ، وَأَهْلُ مِصْرَ، وَأَصْحَابُ الفِتْنَةِ ١ (١). وَقَدِ اسْتَوْفَيْنَا شَرْحَ ذَلِكَ هُنَاكَ (٣).

No 0/0

(١) شورة الإسراء: (٣٣).



⁽٢) تقدُّم عَزوه ص (٢١٩) حاشية رقم (١).

⁽٣) يُنظر ص (٢١٧).





ذَكَرَ أَبُو حَفْصٍ العُكْبَرِيُّ () فِي "تَعَالِيقِهِ": سَأَلَنِي رَجُلٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ فِي الجَنَّةِ ؟ فَأَجَبْتُهُ: لَا تَطْلُقُ زَوْجَتُهُ، وَذَكَرْتُ لَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عَسْكَرٍ () أَجَابَ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ شَيْخُنَا ابْنُ بَطَّةً.

وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ (٣). وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ: مَا ذَكَرْنَا فِي فَضْلِهِ (١).

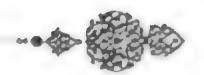


⁽١) تقدَّمت ترجمته ص (٢٠٧) حاشية رقم (٥).

⁽٢) بيَاض بقدر كَلمَة، والمُثبَت وَرد عَلَى الطُّرَّة بخَط النَّاسِخ.

⁽٣) «الطَّبقات»: (٣/ ٢٩٤).

⁽٤) يُنظر ص (٢٥٨. ٢٧٣).







, وقد رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ [حَدِيثٌ طَوِيلٌ] (١)، فِيهِ تَارِيخُ الخُلَفَاءِ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ الخلالُ فِي «كِتَابِ التَّارِيخِ» (١) فَقَالَ:

حَدَّثَنَا أَبُو بَكُرِ المَرُّوذِيُّ (٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، [قَالَ: حَدَّثَنَا] (١) إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَىٰ (٥)، [عَنْ أَبِي مَعْشَرِ (٦)] (٧)، قَالَ:

اَسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الأَّوَّلِ حِينَ تُوُفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِ، وَمَاتَ اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الأَوَّلِ حِينَ تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ، وَمَاتَ لِثَمَانِ بَقِينَ مِنْ سَنَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةً؛ فَكَانَتُ لِثَمَانِ بَقِينَ مِنْ جَمَادَى الآخِرَةِ، يَوْمَ الإِثْنَيْنِ مِنْ سَنَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةً؛ فَكَانَتُ خِلَافَتُهُ سَنَتَيْنِ وَأَرْبَعَةً أَشْهُرٍ إِلَّا عَشْرَ لَيَالٍ.

وَسَاقَ تَارِيخَ الوِلَايَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الكِتَابِ (^)، إِلَىٰ أَنْ قَالَ: ثُمَّ اسْتُخْلِفَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وقَتَلَ الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ لِعَشْرِ لَيَالٍ خَلُوْنَ مِنَ المُحَرَّم سَنَةَ إِحْدَىٰ وَسِتِّينَ (°)، وَأُمِّرَ عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ عَلَىٰ

⁽٩) «المَعرفة والتَّاريخ»: (٣/ ٣٢٤) من رواية سَلَمة بن شَبيب، و"تاريخ دِمَشق»: (١٤/ ٢٥٠) من رواية عُبيد اللَّه بن سَعد الزُّهري.



ب/£٣

⁽١) في الأصل: (حديثا طويلا).

⁽٢) سبقت نِسبة الكِتاب إلى أبي عبد اللَّه رَضِّ اللَّهُ وَكِلَا النِّسبَتين صَحيحة.

⁽٣) لم أقف على من نَقَل عن هذه الرّواية في المَصَادر.

⁽¹⁾ سقط في الأصل.

⁽٥) أبو يَعقُوب ابن الطَّباع، تُوفّي سنة ٢١٥ هـ. «تاريخ بغداد»: (٧/ ٣٤٥)

⁽٦) هو نَجِيح بن عبد الرَّحمن السِّندي، تُوفِّي سنة ١٧٠ هـ. «السِّير»: (٧/ ٢٣٥)

⁽٧) في الأصل: (بن أبي العز).

⁽۸) يُنظر ص (۲۸۲).



المَدِينَةِ، فَأَخْرَجُوهُ(١)، وَأَخْرَجُوا مَنْ كَانَ بِالمَدِينَةِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ، وَكَانَتْ وَقْعَةُ [الحَرَّةِ](١) يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ لِلَيْلَتَيْنِ بَقِيَتَا مِنْ ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ.

وَأَقَامَ لِلنَّاسِ الْحَجَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، قَبْلَ أَنْ يُبَايِعَ لَهُ النَّاسُ، ثُمَّ بُويِعَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ سَنَةَ أَرْبَعِ وَسِتِّينَ، وَحُرِقَتِ الْكَعْبَةُ - [حَرَقَهَا] (") جَيْشُ (") الحُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرِ الْكِنْدِيِّ، يَوْمَ السَّبْتِ لِثَلَاثٍ خَلَوْنَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ أَرْبَعِ وَسِتِّينَ - وَ [حَجَّ ابْنِ الزُّبَيْرِ ثَمَانِ حِجَجٍ وَلَاءٍ مِنْ سَنَةِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَسَبْعِينَ، وَتُوفِّي يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيةَ لِأَرْبَعِ وَسِتِّينَ وَسِنَّينَ وَسُعْقَ أَشْهُرِ. [عَشْرَةَ] (") إلى سَنَةِ إِحْدَىٰ وَسَبْعِينَ، وَتُوفِي يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيةَ لِأَرْبَعِ وَسِتِينَ وَتِسْعَةَ أَشْهُرِ.

ثُمَّ مَاتَ وَبَايَعَ أَهْلُ الشَّامِ عَبْدَ المَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ، ثُمَّ قُتِلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَوْمَ الثُّلاثَاءِ لِسَبْعَ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ جُمَادَىٰ الأُولَىٰ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ (٨)، فَكَانَ التُّلَاثَاءِ لِسَبْعَ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ جُمَادَىٰ الأُولَىٰ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، وَكَانَتِ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ حَجَّ وَابْنُ الزُّبَيْرِ مَحْصُورٌ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ، وَكَانَتِ الْحَجَمَاعَةُ عَلَىٰ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، وَتُوفِّيَ عَبْدُ المَلِكِ الْحَمَاعَةُ عَلَىٰ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، وَتُوفِّيَ عَبْدُ المَلِكِ يَوْمَ الخَمِيسِ لِلنَّصْفِ مِنْ شَوَّالٍ سَنَةَ اثْنَيْنِ (٩) وَثَمَانِينَ وَكَانَتْ خِلَافَتُهُ ثَلَاثَ

⁽٩) في المَصَادر: (ست) وهو الصَّواب.



⁽١) أي أهل المدينة.

⁽٢) في الأصل: (الحسين).

⁽٣) رسمها في الأصل: (حربها) مُهملة.

⁽٤) زيادة في الأصل: (بن).

⁽٥) «تَاريخ دِمَشق»: (٢٨/ ٢١٢) من رواية الفَضل بن مُحمَّد.

⁽٦) سقط في الأصل، والمُثبت من اتاريخ دِمَشقا.

⁽٧) أي أهل المدينة.

⁽A) «مَعرفة الصَّحابة» لأبي نَعِيم: (٣/ ١٦٤٨) من رواية عبد اللَّه بن أحمد.



عَشْرَةَ سَنَةً وَخَمْسَةَ أَشْهُرِ (١).

اثُمَّ بُويِعَ الوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ(٢)، وَتُوفِّي يَوْمَ السَّبْتِ النِّصْفَ مِنْ جُمَاذَن الآخِرَةِ سَنَةَ سِنِينَ وَسَبْعَةَ أَشْهُرٍ (٣). الآخِرَةِ سَنَةَ سِنِينَ وَسَبْعَةَ أَشْهُرٍ (٣).

ثُمَّ اسْتُخْلِفَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَتُوُفِّيَ لِعَشْرِ خَلَوْنَ مِنْ صَفَرٍ سَنَ يَسْع وَيَسْعِينَ؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ سَنَتَيْنِ وَثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ.

ثُمَّ اسْتُخْلِفَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، وَتُوُفِّيَ لِثَلَاثِ^(١) بَقِينَ مِنْ رَجَبٍ سَنَ إِحْدَىٰ وَمِائَةٍ؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ سَنَتَيْنِ وَخَمْسَةَ أَشْهُرٍ [وَنِصْفًا(٥)](٢).

وَاسْتُخْلِفَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ (٧)، وَتُوفِّيَ لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ شَعْبَانَ سَنَا خَمْس وَمِائَةٍ؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ أَرْبَعَ سِنِينَ وَشَهْرًا (٨).

ثُمَّ اسْتُخْلِفَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَتُوُفِّيَ لِسِتِّ خَلَوْنَ مِنْ رَبِيعِ الآخِرِ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ تِسْعَ عَشْرَةَ سَنَةً وَسَبْعَةَ أَشْهُرٍ [وَنِصْفًا] (١).

ثُمَّ بُويِعَ الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدَ، فِي شَهْرِ رَبِيعِ الأُوَّلِ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِأْنَةٍ.



1/22

⁽١) «تَاريخ دِمَشق»: (٣٧/ ١٢٨) من رواية الفَضل بن مُحمَّد.

⁽٢) بيًاض غَير مُؤَّثر في الأصل بقَدر نِصف سَطر.

⁽٣) المصدر السَّابق: (٦٣/ ١٨٤) من رواية الفَّضل بن مُحمَّد.

⁽٤) في المصدر السَّابق: (لخمس).

⁽٥) المصدر السَّابق: (٤٥/ ٢٦٦) من رواية الفَّضل بن مُحمَّد.

⁽٦) في الأصل: (نصف).

⁽٧) زيادة في الأصل: (بن).

⁽٨) المصدر السَّابق: (٦٥/ ٣١١) من رواية الفَّضل بن مُحمَّد.

⁽٩) في الأصل: (نصف).



وَقُتِلَ لِلَيْلَتَيْنِ [بَقِيَتَا](١) مِنْ جُمَادَىٰ الآخِرَةِ سَنَةَ سِتَّ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ [وَأَشْهُرًا](١) (٣).

ثُمَّ بُويعَ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْوَلِيدِ، فَلَبِثَ سَبْعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ خُلِعَ(١).

ثُمَّ بُويعَ لِمَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدِ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الأُوَّلِ سَنَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ (٥)، وَكَانَتْ وَقْعَةُ الحَرُورِيَّةِ بِقَدِيدِ يَوْمِ الخَمِيسِ لِثَمَانٍ خَلَوْنَ مِنْ صَفَرٍ، وَقُتِلَ مَرْوَانُ فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ (٦).

ثُمَّ بُويعَ لِأَبِي الْعَبَّاسِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ(٧)، فِي شَهْرِ رَبِيعِ الأُوَّلِ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ (٨)، ثُمَّ تُوُفِّيَ لِثَلَاثَ [عَشْرَةَ] (١) خَلَوْنَ مِنْ ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ سِتُّ وَثَلَاثِينَ وَمَائَةٍ؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ أَرْبَعَ سِنِينَ وَعَشْرَةَ أَشْهُرِ (١٠).

وَاسْتُخْلِفَ أَبُو جَعْفَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ (١١)، فَحَجَّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بِالنَّاسِ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ، وَتُوُفِّيَ [...](١١).

⁽١٢) بياض في الأصل بقدر سطر.



⁽١) سقطت من الأصل، والاستدراك من «تاريخ دِمَشق».

⁽٢) في الأصل: (أشهر).

⁽٣) «تَاريخ دِمَشق»: (٦٣/ ٦٤٦) من رواية الفَضل بن مُحمّد.

⁽٤) المصدر السَّابق: (٧/ ٢٥١) من رواية الفَضل بن مُحمَّد.

 ⁽٥) «تَاريخ المُوصِل»: (١/ ٢٤٨) من رواية عبد اللَّه بن أحمد.

⁽٦) «تَاريخ دِمَشق»: (٥٧/ ٣٢٧) من رواية الفَضل بن مُحمَّد.

⁽٧) السَّفَّاحِ.

⁽A) «تَاريخ المُوصِل»: (١/ ٣١٣) من رواية عبد اللَّه بن أحمد.

⁽٩) سقط في الأصل، والاستدراك من اتاريخ دِمَشقا.

⁽١٠) ﴿ تَارِيخِ دِمَشَقِ ﴾: (٣٢/ ٢٨٦) من رواية الفَضل بن مُحمَّد.

⁽١١) المَنصُور.



ثُمَّ اسْتُخْلِفَ [...](١)، وَحَجَّ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، وَتُوُفِّيَ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِيَوْم؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ اثْنَى عَشَرَ سَنَةً غَيْرَ ثَلَاثِ لَيَالٍ(١).

وَبَايَعَ [النَّاسُ] (٣) مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ ابْنِ العَبَّاسِ (١)، مُحَمَّد بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ ابْنِ العَبَّاسِ (١)، وَتُوُفِّيَ فِي المُحَرَّمِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِينَ وَمِائَةٍ؛ فَكَانَتْ خِلَافَتُهُ عَشْرَ سِنِينَ /وَخَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً (٥).

ثُمَّ اسْتُخْلِفَ [ابْنُهُ] (٢) مُوسَىٰ بْنِ مُحَمَّدٍ (٧)، [سَنَةِ] (٨) تِسْعِ [وَ] (١) سِتِّينَ، وَتُوفِّي سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ، وَاسْتُخْلِفَ هَارُونُ سَنَةَ سَبْعِينَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَبَلَغَنِي أَنَّ خِلَافَةَ مُوسَىٰ كَانَتْ سَنَةً وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ (١٠). وَاسْتُخْلِفَ هَارُونُ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الآخِرِ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ (١١)، وَتُوُفِّي فِي

⁽١١) «المَعرفة والتَّاريخ»: (٣/ ٣٢٤) من رواية سَلَمة بن شَبيب.



⁽۱) بياض ثلاث كلمات.

 ⁽٦) كذا في الأصل، وفي "تَاريخ دِمَشق» (٣٢/ ٣٤٦): (واستُخلِفَ أبو جعفَر عبد اللَّه بن مُحمَّد، وتُوفِّي قبل التَّروية بيَوم؛ فكَانت خِلَافَته ثَمَان وخَمسِين ومَاثَة، وتُوفِّي قبل التَّروية بيَوم؛ فكَانت خِلَافَته ثنتين وعِشْرين سَنة غَير ثَلاثَة أيام).

⁽٣) سقطت من الأصل، والمُثبت من اتاريخ دِمَشق.

⁽٤) المَهدي.

⁽٥) «تَاريخ دِمَشق»: (٥٣/ ٥٤٩) من رواية الفَضل بن مُحمَّد.

⁽٦) في الأصل: (ابن)

⁽٧) الهَادي،

⁽A) سقطت من الأصل.

⁽٩) سقطت من الأصل.

⁽١٠) «المَعرفة والتَّاريخ»: (٣/ ٣٢٤) من رواية سَلَمة بن شَبيب، و «تاريخ المُوصِل»: (١/ ٤٨٠) من رواية عبد اللَّه بن أحمد.

شَهْرِ رَبِيعِ الآخِرِ سَنَةَ ثَلَاثٍ [وَتِسْعِينَ] (١).

وَاسْتُخْلِفَ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ (٢).

قَالَ أَحْمَدُ فِي (٣) رِوَايَةِ الأَثْرَمِ: [أَبُو] (١) مَعْشَرٍ قَدْ فَصَّلَهُ [وَجَوَّدَهُ] (١). يَعْنِي: الحَدِيثَ (٦).

⁽٦) لم أجد هذه الرِّواية فيما تحت يدي من مَصَادر.



⁽١) في الأصل: (وسبعين).

⁽٢) الأمين.

⁽٣) بياض غير مُؤثّر بقدر.

⁽٤) في الأصل: (بن).

⁽٥) في الأصل: (وحوهر) ولعل المُثبت هو الصَّواب إن شاء الله.



وَصْلُ فِي الإِمَامَةِ فَصْلُ فِي الإِمَامَةِ هَلْ تَنْعَقِدُ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ؟

- فَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ (١) بْنِ إِبْرَاهِيمَ (١): وَقَدْ سُئِلَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ: همَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ ؟ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً (٣) مَا مَعْنَاهُ ؟

فَقَالَ: تَدْرِي مَا الإِمَامُ ؟ الإِمَامُ الَّذِي يُجْمِعُ المُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، كُلُّهُمْ يَقُولُ: عَذَا إِمَامٌ (٤).

وَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ بِرَجُلِ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا تَنْعَقِدُ بِجَمِيعِهِمْ. - وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ عَبْدُوسِ بْنِ مَالِكِ العَطَّارِ: وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِمْ بِالسَّيْفِ(٥) حَتَّىٰ صَارَ خَلِيفَةً، وَسُمِّيَ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؛ فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ أَنْ لَا يُشْبِتَ خِلَافَتَهُ، وَلَا يَرَاهُ عَلَيْهِ إِمَامًا، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا(٥) (٧).

(١) أَبُو يَعقُوبِ ابن هَانِئ، تُوفِّي سنة ٢٧٥ هـ. «طَبقات أصحَابِ أحمَد» ص (٧٨)

(٢) ﴿ المَسَائِلِ ﴿ رقم: (٢٠١١).

(٣) أخرجه - بهذا اللَّفظ - ابن حِبَّان في «الصَّحيح» - التَّرتيب - رقم: (٤٥٧٣)، وأخرجه ابن أبي عَاصِم في «السُّنة» رقم: (١٠٥٧) وعنده: (وليس عليه)، وأخرجه أبو عَبد اللَّه رَضَيَّالِيَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٦٨٧٦) وعنده: (من مَات بغير إمَام).

(٤) أخرجه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط» ـ كِتَابِ السُّنة ـ رقم: (١٠).

(٥) قال المُؤلِّف رَحِمَهُ أللَّهُ في "مُختصَر المُعتَمد" ص (٤٦٦): (وقوله: "من غَلَبهم بالسَّيف": يريد الغَلَبة لنظرائه ممن يطلب الأمر، فإذا غَلبهم فبايعَه النَّاس بعد ذلك؛ صَار خَلِيفة، ولم يرد به أنه يصير بنفس الغَلَبة).

(٦) قال المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في «مُختصَر المُعتَمد» ص (٤٦٧): (وقوله: «برَّا كان أو فاجرًا»: يقتضي أن العَدَالة ليسَت بشَرط فيها، على ما نَذكُره فيما بعد).

(٧) أخرجها غُلام الخلَّال في «زَاد المُسَافر» رقم: (٤٥٨٠).





وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهَا تَثْبُتُ بِالقَهْرِ وَالغَلَبَةِ(١).

ـ وَكَذَلِكَ: قَالَ فِي رِوَايَةِ [أَبِي] (١) الحَارِثِ ـ فِي الْإِمَامِ يَخْرُجُ عَلَيْهِ مَنْ يَطْلُبُ المُلْكَ، فَيَكُونُ مَعَ هَذَا قَوْمٌ وَمَعَ هَذَا قَوْمٌ - : تَكُونُ الجَمْعَةُ مَعَ مَنْ غَلَبَ (٣). وَاحْتَجَ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ صَلَّىٰ بِأَهْلِ المَدِينَةِ فِي زَمَنِ الحَرَّ[ةِ](١)، وَقَالَ: «نَحْنُ مَعَ مَنْ غَلَبَ»(٥).

وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهَا تُمْلَكُ بِالقَهْرِ وَالغَلَبَةِ.

وَ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَقِفُ عَلَىٰ عَقْدٍ؛ لَصَحَّ رَفْعُهُ وَفَسْخُهُ بِقَوْلِهِمْ، كَالبَيْع وَغَيْرِهِ مِنَ العُقُودِ، لَمَّا افْتَقَرَ إِلَىٰ عَقْدِ انْفَسَخَ بِتَرَاضِيهِمَا.

وَلِمَا ثَبَتَ: أَنَّهُ لَوْ عَزَلَ نَفْسَهُ وَفِيهِ شَرَائِطُ الإِمَامَةِ لَمْ يَنْعَزِلْ، وَكَذَلِكَ لَوْ عَزَلُوهُ لَمْ يَنْعَزِلْ؛ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّهَا لَا تَفْتَقِرُ إِلَىٰ عَقْدٍ.

وَلِأَنَّهُ لَوِ افْتَقَرَ إِلَىٰ عَقْدِ /مَعَ التَّمَكَّنِ مِنْهُ ؛ لَمْ يُمْتَنَعْ أَنْ تَثْبُتَ بِالقَهْرِ ، كَالبُضع يُمْلَكُ بِعَقْدِ وَيُمْلَكُ بِالْقَهْرِ.

وَاخْتَلَفَ المُتَكَلِّمُونَ:

- فِي مَقَالَةِ المُعْتَزِلَةِ: لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِرِضَا أَرْبَعَةٍ يَشْهَدُونَ (٦٠)؛

⁽٦) «المُغني» للقَاضِي عَبد الجبَّار: (٢٠/ ٢/ ٦٥).



⁽١) زاد المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في «الأحكام السُّلطَانية» ص (٩٥): (ولا تفتقر إلى العهد).

⁽٢) ليست في الأصل، والاستدراك من «الأحكام السُّلطانية».

⁽٣) ذكره المُؤلِّف رَحِمَهُ أللَّهُ في «الأحكام السُّلطانية» ولم أجد هذه الرِّواية في مصادر قديمة.

⁽٤) بياض في الأصل.

⁽٥) أخرجه نُعَيم بن حَمَّاد في «الفِتَن» رقم: (١٩٩٨)، ومُحمَّد بن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» رقم: (٥٠٨٨)، ويعقُوب الفَسَوي في «المَشيَخة» رقم: (٥٦) بلفظ: (لاَ أُقَاتِلُ فِي فِتْنَةٍ، وَأُصَلِّي وَرَاءَ مَنْ غَلَبَ).



كَمَا عَقَدَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ فِي السَّقِيفَةِ بِحَضْرَةِ أَبِي [عُبَيْدَةَ] (١)، وَسَالِمٍ مَوْلَىٰ [[أبِي] (١) حُذَيْفَةَ، [وَبَشِيرِ بْنِ سَعدٍ] (٣)، وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ.

قَالُوا: وَلِهَذَا جَعَلَهَا عُمَّرُ شُورَىٰ فِي سِتَّةٍ الِيَكُونَ [عَاقِدًا وَمَعْقُودًا] (١) لَهُ وَأَرْبَعَةٍ (٥) يَشْهَدُونَ الْعَقْدَ (١).

- وَقَالَتِ الأَشْعَرِيَّةُ: تَنْعَقِدُ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ (٧).

وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَفْتَقِرُ العَقْدُ إِلَىٰ الشُّهُودِ (٨)؟

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَفْتَقِرُ إِلَىٰ شَهَادَةِ اثْنَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْتَبَرْ ذَلِكَ، أَدَّىٰ إِلَىٰ أَنْ يَدْعِي كُلُّ أَحَدٍ إِلَىٰ أَنَّهُ عُقِدَ لَهُ الإِمَامَةُ؛ فَيُؤَدِّي إِلَىٰ الهَرْجِ وَالفَسَادِ (١٠٠).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ الشُّهُودِ، بَلْ يَكْفِي فِي ذَلِكَ حُضُورُ العَاقِدِ وَالْمَعْقُودِ لَهُ، قَالَ: لِأَنَّ الشَّهَادَةَ طَرِيقُهَا السَّمْعُ، وَلَيْسَ مَعَنَا سَمْعٌ فِي إِثْبَاتِ الشَّهَادَةِ؛ فَلَمْ نُوجِبْهَا(١١).



⁽١) في «الأصل»: (عبيد).

⁽٢) ليست في الأصل.

⁽٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (وبشر بن سعيد).

⁽٤) في الأصل: (عاقد ومعقود).

⁽٥) زيادة في الأصل: (شهود) عليها ضبّة.

⁽٦) «الأحكام السُّلطَانية» للمَاوَردِي ص (٢٣).

⁽٧) «تَمهِيد الأُوَائِل وتَلخِيص الدِّلائل» للبَاقِلَّاني ص (٤٦٧).

⁽A) «غيَّات الأُمَم في التَّيات الظُّلم» للجُويني ص (٧٣).

⁽٩) كذا في الأصل، وأرى أنها زائدة في الأصل.

⁽١٠) التَّمهيد الأوَائِلِ السر (١٦٨).

⁽١١) ﴿غِيَّاتُ الْأَمَّمِ ۗ ص (٦٨).



وَهَذَا الْقَائِلُ انْفَصَلَ عَمَّا قَالَهُ الأَوَّلُ، بِأَنَّ الشَّاهِدَيْنِ يَجُوزُ عَلَيْهِمَا التَّوَاطُؤُ، وَلَا مَعْنَىٰ لِاعْتِبَارِهِ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ أَنَهَا لَا تَنْعَقِدُ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا تَنْعَقِدُ بِجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الحَلِّ وَالعَقْدِ:

مَا رَوَىٰ أَبُو بَكْرِ ابْنُ الآجُرِّيِّ بِإِسْنَادِهِ (١): عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ: "مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الجَنَّةِ، [فَلْيَلْزَمِ] (١) الجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الإثْنَيْنِ أَبْعَدُ (٣).

فِيهِ دَلِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ نَدَبَ إِلَىٰ لُزُومِ الجَمَاعَةِ؛ فَاقْتَضَىٰ ذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ مَنْدُوبٍ إِلَىٰ لُزُومِ الجَمَاعَةِ؛ فَاقْتَضَىٰ ذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ مَنْدُوبٍ إِلَىٰ لُزُومِ غَيْرِ الجَمَاعَةِ، وَهَذَا المَعْنَىٰ لَا يُوجَدُ بِعَقْدِ الوَاحِدِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ: «الشَّيْطَانُ مَعَ الوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ أَبْعَدُ» وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي عَقْدِ الوَاحِدِ.

وَرُوِيَ أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ (١٠): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»(٥).

⁽٥) أخرجه بهذا اللَّفظ إسحَاق بن رَاهَويه في «المُسند» رقم: (١٤٥)، وابن أبي عَاصِم في «السُّنة»=



⁽۱) رقم: (۱۰).

⁽٢) تصحّفت في الأصل إلى: (فليكثر من).

 ⁽٣) أخرجه - بهذا اللَّفظ - أبو دَاود الطَّيالِيسي في "المُسند" رقم: (٣١)، والحَارث في "المُسند" بُغية البَاحِث ـ رقم: (٣١)، والنَّسائي في "السُّنن الكُبرى" رقم: (٩١٧٧)، وأخرجه أبو عبد اللَّه
رَضِيَالِيَّةُ عَنْهُ في "المُسند" رقم: (١١٤) بلفظ: (مَن أراد مِنكُم بَحبَحَة الجنَّة).

⁽٤) رقم: (١٥).



وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الجَمَاعَةِ؛ لَمْ يَمُتْ مِيتَةً /جَاهِلِهُ. وَبِمُخَالَفَةِ الوَاحِدِ لَا يَكُونُ مُخَالِفًا لِلجَمَاعَةِ.

وَيَدُلُ [عَلَيهِ] (١) أَنَّ الإِمَامَ يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ، وَلَا يُسَوَّغُ خِلَافُهُ وَالعُدُولُ عَنْهُ، [كَالإِجْمَاعِ] (١)، ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّ الإِجْمَاعَ يُعْتَبَرُ فِي انْعِقَادِهِ جَمِيعُ أَهْلِ الحَلْ وَالعَقْدِ، وَكَذَلِكَ عَقْدُ الإِمَامَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا اعْتُبِرَ إِجْمَاعُهُمْ فِي انْعِقَادِ الإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي اعْتِبَارِهِ؛ لِأَنَّهُ مَتَىٰ لَمْ يَظْهَرْ إِجْمَاعُهُمْ، فَكُلُّ وَاحِدٍ يُفْتِي فِي الْحَادِثَةِ بِمَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَهَاهُنَا يُفْضِي إِلَىٰ الضَّرَرِ؛ لِأَنَّ الأَحْكَامَ تَقِفُ حَتَّىٰ يُجْمِعَ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ عَلَىٰ إِمَامَتِهِ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي زَمَانٍ طَوِيلٍ؛ لِتَفَرُّ قِهِمْ فِي البِلَادِ الشَّاسِعَةِ؛ فَيُفْضِي إِلَىٰ [الْمَرَج] (7) وَالْهَرْجِ بَيْنَهُمْ.



ه٤/ب

رقم: (٩٠١)، وأخرجه أبو عبد الله رَضَّ إِللَّهُ عَنْهُ في "المُسند" رقم: (١٠٣٣٣) بلفظ: (فمّات فَمِيتَه جَاهِلية)، ومُسلم في "الصَّحيح" رقم: (١٨٤٨) بلفظ: (فمّات مَات ميتة جاهليَّة).

⁽١) بياض بقدر كلمة صغيرة، والمُثبت من طَريقة المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

⁽٢) في الأصل: (بالإجماع)، والتَّصويب من «مُختصر المُعتمد» و «الإرشّاد».

⁽٣) في الأصل: (الخرج).



وَلِأَنَّ الحُدُودَ إِنْ كَانَتْ للَّهِ تَعَالَىٰ، فَإِنَّ مَبْنَاهَا عَلَىٰ الدَّرْءِ وَالإِسْقَاطِ؛ فَلَا يَضُرُّ تَأْخِيرُهَا، وَإِنْ كَانَتْ لِلآدَمِيِّينَ؛ رَجَعَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضِ فِي هَذِهِ المُدَّةِ.

وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقَّ لِغَيْرِ المُتَعَاقِدَيْنِ؛ فَلَا يَنْعَقِدُ بِوَاحِدٍ كَالنَّكَاحِ؛ لِأَنَّ المُشَقَّةَ تَلْحَقُ فِي اعْتِبَارِ ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ، وَالإِمَامَةُ لَا تَتَكَرَّرُ، بَلْ تُوَخَّرُ فِي النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ، وَالإِمَامَةُ لَا تَتَكَرَّرُ، بَلْ تُوَخِّرُ فِي الأَحْيَانِ.

وَلِأَنَّهُ لَيْسٍ قَوْلُ مَنْ قَالَ: تَنْعَقِدُ بِاثْنَيْنِ. بِأَوْلَىٰ مِمَّنْ قَالَ: تَنْعَقِدُ بِأَرْبَعَةٍ. وَلَا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَنْعَقِدُ بِأَرْبَعَةٍ. لِأَنَّهُ لَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَنْعَقِدُ بِالجَمَاعَةِ. لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لِذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا اعْتَبَرْنَا /الِاثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ بِهِمَا يَثَبُتَ الْقَتْلُ، وَالثَّلَاثُ يَتَضَمَّنُ 1/17 إِثْبَاتَ ذَلِكَ، وَمَنِ اعْتَبَرَ الأَرْبَعَة، قَالَ: لِأَنَّ الإِمَامَةَ تَتَضَمَّنُ إِقَامَةَ حَدِّ الزِّنَا، وَلَا يَثُبُتُ بِأَقَلَ مِنْ أَرْبَعَةٍ.

قِيلَ: فَهَذَا يُوجِبُ أَنْ لَا يَجُوزَ [لِلإِمَامِ] أَنْ يَسْتَخْلِفَ قَاضِيًا إِلَّا بِشَهَادَةِ وَيَعَةٍ؛ لِأَنَّهُ [يَتَضَمَّنُ] أَنْ ذَلِكَ عَلَىٰ الحُدُّودِ، وَالحُقُوقُ تَثْبُتَ لِمُعَيَّنِ، فَلَوِ أَرْبَعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي العَادِيَّةِ أَنْ اعْتَبُرْنَا فِي ذَلِكَ العَدَدَ الكَثِيرَ، أَفْضَىٰ إِلَىٰ إِسْقَاطِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي العَادِيَّةِ أَنْ [يَجْتَمِع] أَنْ العَدَدُ، وَالإِمَامَةُ الحَقُّ فِيهَا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ، [وَيَجْتَمِع] أَنْ فِيهَا لُغَيْرِ مُعَيَّنٍ، [وَيَجْتَمِعً] فيها نُهَى، كَالاجْتِمَاع أَنْ أَنْ العَدَدُ، وَالإِمَامَةُ الحَقُّ فِيهَا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ، [وَيَجْتَمِعً] أَنْ فَيهَا نُهَى، كَالاجْتِمَاع أَنْ أَنْ العَدَدُ، وَالإِمَامَةُ الحَقُّ فِيهَا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ، [وَيَجْتَمِعً] أَنْ فَيهَا نُهَى كَالاجْتِمَاع أَنْ أَنْ العَدَدُ العَدَدُ العَدَدُ العَدَدُ العَلَا فَيْ العَلَيْ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَالِقُولُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

احْتَجَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَنْعَقِدُ بِالوَاحِدِ. أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ لَا تَنْعَقِدَ إِلَّا بِعَقْدِ

⁽٥) كذا العِبارة في الأصل، وهذه صُورتها (ولميع فيها فعط الحناج).



⁽١) في الأصل: (الإمامة). (٢) في الأصل: (يتمضن).

 ⁽٣) في الأصل: (يجميع) مُهملة.
 (٤) في الأصل: (ويجميع) مُهملة الأول.



الأُمَّةِ فِي سَائِرِ الأَطْرَافِ وَالأَقْطَارِ، أَوْ لَا تَنْعَقِدَ إِلَّا بِوَسَطِ الأَعْدَادِ مِنْهَا، أَوْ تَنْعَقِدَ بِأَقَلِّ الأَعْدَادِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ تَطَابُقُ الأُمَّةِ، لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ إِلَّا بِتَوَسُّطِ الأَعْدَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ وَسَطُ الأَعْدَادِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ طَرَفَيْهِ، فَثَبَتَ أَنَّهَا تَنْعَقِدُ بِأَقَلِّ الأَعْدَادِ، وَهُوَ الوَاحِدُ.

الجَوَابُ: أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ بِالإِجْمَاعِ فِي الحَادِثَةِ، فَإِنَّ هَذَا الِاعْتِبَارَ مَوْجُودٌ فِيهَا، وَمَعَ هَذَا فَقَدِ اعْتَبَرْنَا إِجْمَاعَهُمْ فِي الأَقْطَارِ وَالأَطْرَافِ مَعَ أَنَّ أَهْلَ العِلْمِ فِي بِلَادِ الإِسْلَامِ لَا يُحْصَوْنَ؛ فَلَا يَتَعَذَّرَ (١) اعْتِبَارُ قَوْلِهِمْ.

احْتُج: بِأَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرِ انْعَقَدَتْ بِعَقْدِ عُمَرَ، ثُمَّ تَبِعَهُ النَّاسُ؛ فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهَا تَنْعَقِدُ بِقَوْلِ الوَاحِدِ، وَمَنِ اعْتَبَرَ /الجَمَاعَة يُفْضِي إِلَىٰ أَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ لَمْ تَنْعَقِدُ حَتَّىٰ اجْتُمِعَ عَلَيْهِ.

وَاحْتَجَّ - أَيْضًا - مَنْ قَالَ: بِأَرْبَعَةٍ. بِأَنَّ الخِلَافَةَ طَرِيقُهَا التَّوْقِيفُ، وَبِهَذَا وَرَدَ الأَثْرُ، فَرُوِيَ أَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ انْعَقَدَتْ بِحَضْرَةِ الأَرْبَعَةِ الَّذِينَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ (٣)،



۲۶/ب

⁽١) لعلها هكذا في الأصل، وهذه صُورتها (الإيجمعوز فلا بعقة اعسار قولهم).

⁽٢) يُنظر ص (٨٦).

⁽٣) ص (٣٢٦).



وَلِأَنَّ عُمَرَ جَعَلَهَا شُورَىٰ فِي سِنَّةٍ لِهَذَا المَعْنَىٰ.

وَالجَوَابُ: إِنَّهُ لَا حُجَّةً فِي ذَلِكَ، أَمَّا حُضُورُ الأَرْبَعَةِ حِينَ العَقْدِ لِأَبِي بَكْرٍ ؟ فَلِأَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ، وَلَعَلَّهُ لَوِ اتَّفَقَ وَاحِدٌ فَلِأَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ، وَلَعَلَّهُ لَوِ اتَّفَقَ وَاحِدٌ أَوْ عَشَرَةٌ، كَانَ بُعْقَدُ العَقْدُ بِحَضْرَتِهِمْ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي السَّقِيفَةِ بِحَضْرَةِ الأَنْصَارِ، وَلَمْ يَخْتَصَّ بِهِ أَرْبَعَةٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ، وَأَنَّهُ جَعَلَهَا شُورَىٰ فِي السِّتَّةِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلمَعْنَىٰ الَّذِي ذَكَرْتُمْ فِي العَدَدِ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا بَايَعَ ثَلَاثَةٌ وَخَالَفَ اثْنَانِ؟ فَاقْتُلُوا الْإِثْنَيْنِ (() فَلَوْ كَانَ رِضَاهُمْ [مُعْتَبَرًا] (")؛ لَمْ يَأْمُرْ بِقَتْلِهِمْ.

وَرُبَّمَا قَالُوا بِأَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرِ انْعَقَدَتْ فِي الشُّورَىٰ، وَلَمْ يُنْتَظَرْ بِبَيْعَتِهِ قُدُومُ غَائِب.

وَالجَوَابُ عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ (٣) منه وَهُو أَنَّ أَهْلَ الحَلِّ وَالْعَقْدِ كَانُوا حُضُورًا فِي المَدِينَةِ.

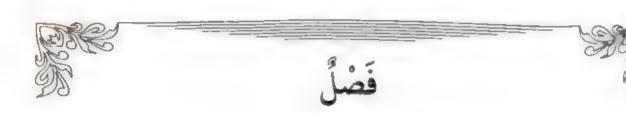


 ⁽١) أخرجه عُمر بن شبَّة في «أخبار المَدينة»: (٣/ ٩٢٤) بلفظ: (وَإِنِ اتَّفَقَ أَرْبَعَةٌ فَرَضُوا رَجُلًا مِنْهُمْ، وَأَبَى اثْنَاكِ؛ فَاضْرِبْ رُءُوسَهُمَا).

⁽٢) في الأصل: (معتبر).

⁽٣) ص (٣٣٠).





إِذَا مَاتَ الإِمَامُ فِي بَلَدٍ؛ فَإِنَّ أَهْلَ ذَلِكَ البَلَدِ لَا يَخْتَصُّونَ بِنَصْبِ الإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِمْ، مِنْ أَهْلِ الحَلِّ وَالْعَقْدِ، مِنْ سَائِرِ البِلَادِ.

خِلَافًا لِبَعْضِ النَّاسِ(١) فِي قَوْلِهِ: إِنَّ أَهْلَ ذَلِكَ البَلَدِ مُخْتَصُّونَ بِذَلِكَ دُونَ

غيرهم

دَلِيلُنَا: أَنَّ الإِمَامَةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِاخْتِبَارٍ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ. فَإِذَا عَقَدَ الْجَمَاعَةُ بَيْنَهُمْ فِي بَلَدٍ [لِمَنْ](٢) يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ؛ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ إِمَامَتُهُ صَحِيحَةً، كَمَا لَوْ عُقِدَ لِرَجُلٍ فِي البَلَدِ /بِعَيْنِهِ؛ فَإِنَّ إِمَامَتَهُ إِنَّمَا ثَبَتَتْ لِمَا

ذَكَرْنَاهُ، كَذَلِكَ إِذَا عُقِدَ بِمَوْضِعِ آخَرَ.

(۱) «المُغني»: (۲/ ۱/ ۸۶).

 ⁽٦) سقطت من الأصل، والاستدراك من «مُختصر المُعتمد».



/٤٧





وَالإِمَامَةُ إِذَا انْعَقَدَتْ؛ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِ فَسْخُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ حَادِثٌ يُوجِبُ الفَسْخَ، وَلَا يُعْرَفُ فِي هَذَا خِلَافٌ.

وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّعِيَّةِ مُوَلَّى عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ فَسْخُ الوِلَايَةِ، دَلِيلُهُ: المَحْجُورُ عَلَيْهِ لِفَلَسِ أَوْ سَفَهٍ.

وَلِأَنَّ آحَادَ النَّاسِ تَلْحَقُهُ التُّهْمَةُ عَلَىٰ الإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ الإِمَامَةَ أَمْرٌ مَرْغُوبٌ فِيهِ، فَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمُ الفَسْخُ لِوُجُودِ التُّهْمَةِ.

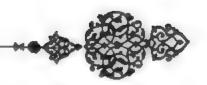
وَلِأَنَّ فِي عَزْلِهِ إِلْحَاقُ الضَرَرِ بِالمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ إِلَىٰ [دَارِ فَتْرَةٍ](١)، فَيُؤَدِّي إِلَىٰ تَأْخِيرِ الحُقُوقِ.

وَلِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ لِأَحَدِهِمُ الفَسْخُ، لَمَنَعَ ذَلِكَ مِنَ اسْتِقْرَارِ الإِمَامَةِ؛ لِأَنَّهُ يُشَاكِلُ فَسْخَ العَقْدِ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَىٰ أَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ.

640 040

⁽١) في الأصل: (دار فتنة) وعليها ضبَّة، والتَّصويب من «مُختصر المُعتمد».







فَإِنْ أَرَادَ الإِمَامُ أَنْ يَخْلَعَ نَفْسَهُ ؛ نَظَرْتَ:

فَإِنْ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ نَقْصًا يُؤَثِّرُ فِي الإِمَامَةِ، وَأَيِسَ مِنْ زَوَالِهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْلَعَ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الإِمَامَةِ قَدْ زَالَ، وَيِزَوَالِهِ يَزُولُ الْمَقْصُودُ مِنْهَا، وَهُو الْنَيْفَاءُ الحُقُوقِ وَإِقَامَةُ الحُدُودِ وَحِمَايَةُ المُسْلِمِينَ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ المَصَالِحِ المُبْتَغَاةِ مِنَ الإِمَامَةِ.
المُبْتَغَاةِ مِنَ الإِمَامَةِ.

فَأَمَّا إِنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ نَقْصٌ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ عَنِ الإِمَامَةِ وَيَعْقِدَ لِغَيْرِهِ، أَمْ لَا؟

يُتَخَرَّجُ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ، بِنَاءً عَلَىٰ أَصْل، وَهُوَ: أَنَّ الإِمَامَ هَلْ هُوَ وَكِيلٌ لِلمُسْلِمِينَ، أَمْ لَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ، نَصَّ عَلَيْهِمَا فِي خَطَأِ الإِمَامِ؛ هَلْ يَتَعَلَّقُ الضَّمَانُ بِبَيْتِ الْمَالِ، أَمْ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الإِمَامِ؟ الضَّمَانُ بِبَيْتِ الْمَالِ، أَمْ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الإِمَامِ؟

إِحْدَاهُمَا: يَتَعَلَّقُ بِبَيْتِ المَالِ؛ فَعَلَىٰ هَذَا هُوَ وَكِيلُ المُسْلِمِينَ، وَلِلْوَكِيلِ عَزْلُ نَفْسِهِ.

وَقَدْ نَصَّ عَلَىٰ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ ^{(١) (١)}، وَأَبِي نَضْرٍ ^{(٣) (١)}.

- (١) هو إسحَاق بن مَنصُور بن بَهْرام، أبو يَعقوب الكَوسَج، تُوفِّي سنة ٢٥١ هـ. «طَبقات أصحَاب أحمَد» ص (٨٥)
 - (۲) «المَسَائل» رقم: (۸۵۸).
- (٣) هو إسمَاعِيل بن عَبد اللَّه بن مَيمُون، أبو النَّضر العِجْلي، تُوفّي سنة ٢٧٠ هـ. «طبقات أصحاب أحمد» ص (٧٤)
 - (٤) أخرجها غُلام الخَلَّال في ازاد المُسافر ، رقم: (٤٤١٧).





وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ (')، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْأَفْضِيَةِ (').
وَالنَّانِيَةُ: يَتَعَلَّقُ بِعَاقِلَتِهِ؛ فَعَلَىٰ هَذَا لَيْسَ لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ.
وَأَوْمَا إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ ('')، وَأَبِي طَالِبٍ ('')().
وَقَدْ خَرَّجَهَا أَبُو بَكْرٍ ('') عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ، ذَكَرَهَا فِي «الشَّافِي» ('').
وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الأَشْعَرِيُّ عَلَىٰ وَجُهَيْنِ (۸).

فَإِنْ قُلْنَا: لَيْسَ لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ.

فَوَجْهُهُ: أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَجُزْ لَهُ عَزْلَ نَفْسِهِ مِنَ الرِّسَالَةِ، كَذَلِكَ الإِمَامُ. وَلِأِنَّ فِي عَزْلِ نَفْسِهِ إِلْحَاقُ ضَرَرٍ بِالمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الدَّارَ /تَصِيرُ [دار فَتْرَةٍ](١) ١٤٧/ب إلَىٰ أَنْ يُعْقَدَ لِإِمَامٍ آخَرَ، فَيُفْضِي إِلَىٰ تَأْخِيرِ اسْتِيفَاءِ الحُقُوقِ وَالحُدُودِ، وَ(١) إِلَىٰ إِسْقَاطِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَة (١)، لِأَنَّ الدَّارَ عِنْدَهُ إِذَا خَلَتْ مِنَ الإِمَام؛ لَمْ يَجِبِ الحَدِّ.

⁽١١) ﴿ التَّجريد ﴾: (١١/ ٥٨٩٦)، ﴿ بَدائع الصَّنائع ﴾: (٧/ ٥٧).



⁽١) هو عُمر بن الحُسين بن عبد اللَّه، أبو القَاسِم، تُوفِّي سنة ٣٣٤ هـ. «الطَّبقات»: (٣/ ١٤٧)

⁽٢) ﴿ المُختَصر ﴾ ص (٣٣١).

⁽٣) «المَسَائل» رقم: (١٤٥٣).

⁽٤) هو أحمَد بن حُميد المَشكَاني، تُوفّي سنة ٢٤٤ هـ. «الطَّبقات»: (١/ ٨١)

⁽٥) أخرجها غُلام الخَلَّال في «زاد المُسافر» رقم: (٤٣٣٩).

⁽٦) أي غُلام الخلَّال رَجْمَهُ ٱللَّهُ.

 ⁽٧) قد نَشرتُ منه قِطعة ضِمن المُجلَّد الأوَّل من تحقيقي لكتاب «زاد المُسَافر»، لم يُعثر عليه باقيه، يسَّر اللَّه عليه.

⁽A) «الأحكام السُّلطانية» للماوردي ص (٣٤٧).

⁽٩) في الأصل: (دار فتنة)، والتَّصويب من امُختصر المُعتمدا.

⁽١٠) في الأصل: (والحدوو).



وَيُغَارِقُ ذَلِكَ: نُوكِيلُ. حَبْثُ لَهُ أَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَىٰ اللهِ. فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لِمُنكِنَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي خُقُوقِ نَفْسِهِا".

وَإِنْ قُلْنَا: لَهُ ذَلِكَ.

وَ إِلَّانَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِقٍ خَلَعَ نَفْسَهُ، وَعَقَدَهَا لِمُعَاوِيّةً.

وَلِأَنَّ لِإِمَاءَ وَكِيلُ الْأُمَّةِ، وَنَائِبٌ عَنْهَا؛ وَلِنْوَكِيلِ أَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ، وكسر لِلإِمَامُ وَالْحَكِمُ " أَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ، فَالإِمَامُ (١٠) كَذَلِكَ.

وَلِأَنَّ لِإِمَّمَةُ مَرْغُوبٌ فِيهَا، فَإِذَا أَرَادَ خَلْعَ نَفْسِهِ؛ حُمِلَ أَمْرُهُ عَلَى أَنَّهُ وحد وَ حَانِهِ قُصُّورًا عَنْهَا، أَوْ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ هُوَ أَوْلَىٰ مِنْهُ، فَكَانَ لَهُ ذَلِكَ، لِنَفْيِ لَقُبْسانى فَإِنِ اسْتَخْلَفَ الإِمَامُ قَاضِيًا، فَأَرَادَ عَزْلَهُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِد. ثَقَدُ تَعَلَّقُ بِهَلَا العَقْدِ حَقُّ جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، فَلَمْ يَمْلِكُ إِبْطَالَهُ. (1)

قَدُ تَعَلَّقُ بِهَلَا العَقْدِ حَقُّ جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، فَلَمْ يَمْلِكُ إِبْطَالَهُ. (1)

 ⁽٥) ريادة في المختصر المعتمدا: (وإن ولّى عاملًا. ثمة أرادَ عزلة؛ كان له ذلك. والفرقُ بيهما العمالة وكالة في الحقيقة، والقضاءُ يتضمَّنُ الأمرَ بالمعرُوفِ وَالنّهي عن المنكرِ).



 ⁽١) زيادة في المختصر المعتملاة: (والأنهم قالوا لعثمان رضوان الله عليه: ١٥خلع نفستُ ١٠ فقر
 ١٤ أخلع قميضًا قمصنيه رسول الله صَيَّمَة عَيَنهِ وَسَلَّمَ الله علو لم يصح منه ذلك ما سائوه).

⁽٢) تقلُّم تخريجه ص (٩٩).

 ⁽٣) كذا افي الأصل، ولعل المُصُوب: (للإمام، وللحكم)، ويحتمل تصحُف الأوني، بكر.
 صوبه (للأمير) ويُنظر مثنه ص (٣٦٥)، أو (للقَاضِي) أو (للوصي).

⁽٤) فوقها في الأصل علامة لم أتبينها.



فَإِنْ أَرَادَ هُوَ أَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ، جَازَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلْحَاقُ ضَرَدٍ بِالمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الإِمَامَ يُقِيمُ (١) مَقَامَهُ فِي الحُقُوقِ الوَاجِبَةِ.

وَيُفَارِقُ هَذَا: الإِمَامُ إِذَا أَرَادَ عَزْلَ نَفْسِهِ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَىٰ أَحَدِ الوَجْهَيْنِ (٢)؛ لِأَنَّ [فِي] (٣) عَزْلَهُ إِلْحَاقُ ضَرَرِ عَلَىٰ الوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَاهُ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَمْلِكُ ذَلِكَ.

6/00 00/0

⁽٣) ليست في الأصل، والاستدراك من امُختصر المُعتمد».



⁽١) في المُختصر المُعتمدة: (يقوم).

⁽٢) يُنظر ص (٣٣٥)



فَصْلُ

وَالْإِمَامَةُ تَفْتَقِرُ إِلَىٰ صِفَاتٍ، إِذَا كَانَ عَلَيْهَا؛ صَلُحَ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا، وَهِي: - أَنْ يَكُونَ قُرَشِيًّا، مِنْ أَهْلِ الصَّمِيمِ؛

وَهُوَ: مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ قُرَيْشِ بْنِ بَدْرِ [ابْنِ النَّصْرِ](١).

وَقِيلَ: اسْمُ فِهْرِ [بْنِ مَالِكِ هُوَ] ('' قُرَشِيُّ، وَمَنْ لَمْ يَلِدُهُ فِهْرٌ؛ فَلَيْسَ بِغُرَشِيْ وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ النَّسَبِ: أَنَّ وَلَدَ فِهْرِ بْنِ مَالِكٍ قُرَشِيٌّ، وَأَنَّ مَنْ جَاوَزَ فَهْرِ ابْنَ مَالِكِ فِي [نَسَبِهِ] ('')؛ فَلَيْسَ بِقُرَشِيُّ ('').

وَمَنْ كَانَ نَسَبُهُ مُتَّصِلًا بِهِمْ صَلُحَ لِهَذَا الأَمْرِ، إِذَا كَانَ عَلَىٰ الصَّفَاتِ الني تَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ.

وَقَدْ نَصَّ /أَحْمَدُ عَلَىٰ أَنْ يَكُونَ قُرَشِيًّا فِي رِوَايَةِ مُهَنَّا (٢)، فَقَالَ: لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ قُرَيْشَ خِلَافَةً (٧).

 ⁽٧) أخرجه عنه أبو بكر الخلّال في المبسوط ، كتاب السُّنة . رقم: (٣٢) وعنده: (... قربش خليفة).



٤٨

⁽١) الحاق إلى الطُّرة، وعليها كلمة مَقصُوصَة، والمُثبت من امُختصر المُعتمد،

⁽٢) تصحّفت في الأصل إلى: (من مالك بن).

⁽٣) وَنَسَب قُرِيشِ لمُصعَب الزُّبيري ص (١٢).

⁽٤) تصحّفت في الأصل إلى: (نفسه).

⁽ه) نقله ابن كَثير في «البدَاية والنَّهَاية» (٣/ ٢٢٠) عن الزُّبير بن بكَّار، وهو من الجُزِء المفتُود من كتاب الجُمهرة نَسَب قُريش وأخبَارها».

⁽٦) ابن يَحيى الشَّامِي، أبو عبد اللَّه السُّلَمي. «الطَّبقات»: (٢/ ٢٣٤)



وَكَذَلِكَ قَالَ فِي رِوَايَةِ يُوسُفَ بْنِ مُوسَىٰ: الخِلَافَةُ فِي قُرَيْشِ(١).

خِلَاقًا لِضِرَارِ بْنِ عَمْرٍو(")، وَالخَوَّارِجِ، وَقَوْمٍ مِنَ المُرْجِئَةِ، وَبَعْضِ المُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهَا جَائِزَةٌ فِي سَائِرِ النَّاسِ، وَإِنَّمَا تُسْتَحَقُّ بِالفَضْلِ، وَاجْتِمَاعِ كَلِمَةِ أَهْلِ الحَلُّ وَالعَقْدِ(").

وَالوَجْهُ لَنَا فِي ذَلِكَ: مَا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ (1) فِي أَوَّلِ «كِتَابِ السُّنَّةِ» مِنْ «كِتَابِ العِلَلِ» (٥): عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ (٦)، عَنْ أَبِيهِ (٧)، عَنْ أَنْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ، أَنْهُ قَالَ: «الأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْسٍ (٨).

فَإِنْ قِيلَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَلَّالُ (١٠): أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الأَشْعَثِ (١٠)، قَالَ:

 (١) أخرجه عنه أبو بكر الخلّال في «المَبسوط» ـ كتاب السُّنة ـ رقم: (٣٣) وعنده: (قيل له: الأثمة من قريش؟ قال: نعم).

(٢) الغَطَفَاني، من رُؤُوس المُعتَزلة، تُنسب إليه الطَّائفة الضِّرَاريَّة. «السِّير»: (١٠/ ٥٤٤)

(٣) «الملل والنحل»: (١/ ٩١)، «أُصُول الإيمَان» ص (٢١٨).

(٤) أي الخَلَّال رَحْمَهُ أَللَّهُ.

 (٥) لم يُعثر عليه، يسَّر اللَّه ذلك، وقد انتخب مِنه أبو مُحمَّد ابن قُدَامة، وقد طُبع قِطعة مِن هذا المُنتخب.

(٦) ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عَوف الزُّهري، أبو إسحَاق المَدَني، تُوفِّي سنة ١٨٥ هـ.
 «السَّير»: (٨/ ٣٠٤)

(٧) أبو إسحَاق المَدني، تُوفِّي سنة ١٢٥ هـ. "السِّير": (٥/ ٤١٨)

(A) أخرجه أبو دَاود الطَّيالسي في «المُسند» رقم: (٢٤٤٧) عن إبرَاهِيم به، وأبو يَعلى المَوصِلي «المُسند» رقم: (٣٦٤٤) عن الحَسن بن إسمَاعِيل عن إبرَاهِيم به، وأبو الفَضل الزُّهري في «حديثه» رقم: (٣٣١) عن أبي القَاسِم البَغَوي عن إبراهيم به، وأخرجه أبو عبد الله رَصَوَالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٢٣٠) من طريق بُكير بن وهبٍ عن أنس رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

(٩) «العِللَّ. المُنتخب. رقم: (٨٩).

(١٠) «المَسائِل» رقم: (١٨٦٠).





مُسَدِعَتُ أَدُ عَنْدِ مَدْ مُسْتِرَ عَلَ حَدِيثٍ إِمْرَ هِيمَ بْنِ سَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنْسٍ، عَنِ مَسْئِ صَوَّ مُشَعِّدِهِ أَنَّهُ فَا لَ: ١ مُخِرَ وَهُ فِي قُرَيْشِ ١٠٠١؟

فَلَ: نَيْسَ هَذَا فِي تِبَتَابِ " إِلَى هِيمَ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَصْلُ ("). (") وَيَدُذُّدُ عَسَهِ: مَدْ نُقِلَ فِي اَكِتَابٍ فَصَدِئِلِ الْعَبَّاسِ ا(") تَصْنِيفِ عِيسَىٰ بْنِ مُوسَى ابْنَ الْمُتَوَكِّلِ اللهَ الْمَعْرُوفِ بِدَبْنِ يَخْنِي ""؛ ابْنَ الْمُتَوَكِّلِ اللهَ الْمَعْرُوفِ بِدَبْنِ يَخْنِي ""؛

َ بِمُسْدَدِهِ : عَنْ أَبِي هُوَيُرَةً. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰلَمُعَيْدِهِ: •النَّاسُ تَبَعُ يَغُرَيْشِ مِي هَذَا النَّذَاْرِ ـ يَعْنِي: سُلْفَ ـ ؛ مُسْلِمُهُمْ تَبَعُ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبَع يَكُورِهِمْ * أَ!

وَيِعِ مُسَدَّةِهِ: عَنْ حَدِيرِ بْنِ عَبْدِ نَدِّهِ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ النَّهِ: «النَّاسُ تَبَعُّ نِقُرَيْش فِي لَحَيْرِ وَلَنَشَرًا **.

 ⁽٩) حرجه أبو عبد أنه إسرين المنظمة في الشيدة رقه: (١٥٠٥٠)، ومُسلم في الصّحيح، رقم:
 (٩) و س أبي شَهِ في الشُصنَف، رقم: (٣٢٠٤٩) من هذه الطّريق.



 ⁽۱) كد صِبعة عخديث في الأصر، وفي لِمُضائر: (الأثمة مِن قُريش) وقد مَرَّ بهذه الطَّيغة، وله الحديث أبي المُثَّنى الجمعيني الحديث أبي المُثَّنى الجمعيني وَيَحَيَّئَهُ عَنْ أَبِي المُثَّنى الجمعيني وَيَحَيَّئَهُ عَنْ (۲۵۱).

⁽٢) في المُضادر: (كُتُب).

⁽٣) تحرِحه بن غدي في الكَامِن (٣٩٩) عن عَبد لنَّه بن أبي شفيان عن شليمان به.

⁽١١) يصهر من ألا هـ سقط، يحبب به المُؤلِّف رَجْمَهُ لَنَّهُ عن الاعتراض.

⁽٥) - أفف على من ذكره، وأنه يُعثر عليه، يشر الله دلك.

⁽٦) أبل المنصل الهاشمي. لارم أنا لكر الل أبي دَاود، تُوفّي سنة ٣٦٣ هـ. (تاريخ بغداد): (١٢/ ١٢٥)

⁽٧) عب عكد في الأصل، وهذه صورت (المعرف النجل).

⁽٨) مُنتِقَ علِه، أحرِحه لَمُحرِي في الصَّحبِح؛ رقم: (٣٤٩٥)، ومُسلم في الصَّحيح؛ رقم: (١٨١٨)، وأبو عبد الله رَجِوَيْكَ عَنهُ في المُسند؛ رقم: (٧٣٠٦) من هذه الطَّريق.



وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ يَقُولُ: وَقُرَيْشٌ وُلَاةُ النَّاس فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ اللَّ

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ جَابِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ﴿ قُرَيْشُ خِيَارُ النَّاسِ، وَقُرَيْشُ كَالمِلْحِ، هَلْ يَطِيبُ الطَّعَامُ إِلَّا بِهِ؟ وَقُرَيْشُ كَالصَّلْبِ، هَلْ يَمْشِي الرَّجُلُ بِغَيْرِ صُلْبِ؟ ﴾ (٢).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ: "قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقَدَّمُوهَا، وَتَعَلَّمُوا مِنْهَا وَلَا تُعَلِّمُوهَا»(٣).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ كُثِيِّرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ المُزَنِيُ (اللهِ المُزَنِيُ اللهِ المُزَنِيُ اللهِ المُزَنِيُ اللهُ سَمِعَ أَبَاهُ يُحَدِّثُ عَنْ جَدَّهِ (اللهُ اللهُ ا

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي المُثَنَّىٰ الحِمْصِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الخِلافَةُ فِي

- (١) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِّ النَّهُ في «المُسند» رقم: (١٧٨٠٨)، وابن أبي عَاصِم في «السُّنة» رقم: (١١١٠)، والتُّرمذي في «الجَامِع» رقم: (٢٢٢٧) من هذه الطَّريق.
- (٢) أخرجه أبو بكر الآجُرِّي في «الشَّريعة» رقم: (١٩٦٩) عن أبي بكر ابن أبي داود به من هذه الطَّريق، وذكره ابن أبي حَاتِم في «العِلل» رقم: (٢٥٩١) من هذه الطَّريق.
- (٣) أخرجه أبو عبد اللَّه الشَّافعي في المُسندا . ترتيب سَنْجَر . رقم: (١٧٧٦)، وأبو عَمرو الدَّاني في الشُّنن الوَاردة في الفِتنا رقم: (٢٠٦) من هذه الطَّريق مُرسلًا، وأخرجه مَوصُولًا ابن عَدِي في الكَامِل، رقم: (٢/ ٢٧٦) من حديث الزُّهري عن أبي وَدِيعة عن أبي هُريرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، وأخرجه أبو بكر القَطِيعي في زياداته على افضائل الصَّحابة، رقم: (١٠٦٦) من حديث عبد اللَّه بن حَنْطَب رَضِّالِلَهُ عَنْهُ.
 - (٤) تُوفّي سنة ١٦٣ هـ. «تاريخ الإسلام»: (٤/ ١٨٥)
 - (٥) عَمرو بن عُوف بن زَيد، أبو عبد اللَّه المُزَني رَضَالِلَهُ عَنهُ.
- (٦) أخرجه ابن أبي عَاصِم في "السُّنة" رقم: (١٥٤٢)، والطَّبراني في "المُعجم الكَبير": (١٧/ ١٢)،
 والبيهقي في "المَدخل إلى عِلم السُّنن" رقم: (٩٥٤) من هذه الطَّريق.





قُريْش، وَالحِكْمَةُ فِي الأَنْصَارِ، وَالأَذَانُ فِي الحَبَشَةِ»(١).

وَبِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ] (" / رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَىٰ وَجُهِهِ، مَا أَقَامُوا الدِّينَ " فَإِ شَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلّا أَكَبَّهُ اللّهُ عَلَىٰ وَجُهِهِ، مَا أَقَامُوا الدِّينَ " وَإِ سُنَادِهِ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيّبِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ: "إِنَّ اللّهَ فَضَلَ قُرَيْشًا بِسَبْعِ خِصَالِ: أَنِّي مِنْهُمْ، وَأَنَّ اللّهَ أَنْزَلَ فِي القُرْآنِ سُورَةً كَامِلَةً لَمْ يَذْكُرُ فِي القُرْآنِ سُورَةً كَامِلَةً لَمْ يَذْكُرُ فِي القُرْآنِ سُورَةً كَامِلَةً لَمْ يَذْكُرُ فِي القَرْآنِ سُورَةً كَامِلَةً لَمْ يَذْكُرُ فِي السِّينَ لا يَعْبُدُهُ] (") أَحَدًا غَيْرَهُمْ، وَأَنَّ اللّهَ نَصَرَهُمْ يَوْمَ الْفِيل، وَأَنَّ الخِلَافَةَ وَالسِّدَانَةَ وَالسِّقَايَةَ فِيهِمْ "(").

وَيَدُلُ عَلَيْهِ: مَا ظَهَرَ مِنَ الإحْتِجَاجِ يَوْمَ السَّقِيفَةِ عَلَىٰ الأَنْصَارِ، وَاتَّفَاقُ الفَرِيقَيْنِ بَعْدَ التَّنَازُعِ عَلَىٰ أَنَّهَا فِي قُرَيْشَ دُونَ غَيْرِهِمْ.

رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ (٦) حَدِيثًا طَوِيلًا، وَذَكَرَ فِيهِ اخْتِلَافَ

⁽٦) لم أجده في المَطبُّوع من «الإبّانة الكّبير».



٧/٤٨

⁽١) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ في "المُسند" رقم: (١٧٦٥٤)، والبُّخَاري في "التَّاريخ الكَبير": (١/ ٣٣٨)، وابن أبي خَيثَمة في "التَّاريخ الكَبير" رقم: (١٤١٦) من حديث عُتبة بن عَبد السُّلمي رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: (والحُكم في الأنصار، والدَّعوة في الحَبَشة).

 ⁽٦) في الأصل: (عمر بن سعيب قال) ولعل المُثبت هو قَصد المُؤلف رحمه الله، وقد أشار إليه ص (٨٠)، والحديث في المصادر جميعها عن مُعاوية رضي الله عنه، فلعل (سعيب) متحرَّفة من (سفين) أي (سُفيان) ويكون في العِبارة إدراج وتحريف، وهو بعيد والله أعلم.

 ⁽٣) أخرجه البُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٣٥٠٠)، والدَّارمِي في «السُّنن» رقم: (٢٥٦٣)، وابن أبي عَاصِم في «السُّنة» رقم: (١١١٢) من حديث مُعاوية رَضِيَالِللَّهُ عَنْهُ، والمَروي عن ابن عُمر رَضَالِللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «لا يَزالُ هَذا الأمرُ في قُريشٍ مَا بَقِيَ مِن النَّاسِ اثْنَانِ» مُتفق عليه.

⁽٤) سقط في الأصل، والاستدراك من المُصدر.

⁽٥) أخرجه أبو بكر الخَطِيب في «التَّاريخ»: (٨/ ٩٤)، وأبو الفَرج ابن الجَوزي في «العِلل المُتنَاهِية»: (١/ ٢٩٧) من هذه الطَّريق، وأخرجه الحَاكِم في «المُستدرك» رقم: (٦٩٥٦) من حديث أم هَانئ رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهَا.



الأَنْصَارِ وَاجْتِمَاعَهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَة، فَقَصَدَهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَمَعَهُ عُمَرَ وَأَبُو عُبُدُة ابْنُ الْجَرَّاحِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا ذَكُرْتُمْ مِنْ خَيْرٍ، عُبَيْدَةَ ابْنُ الْجَرَّاحِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا ذَكُرْتُمْ مِنْ خَيْرٍ، عُبَرْ أَنْهُمْ لَهُ أَهْلُ، وَلَمْ تَعْتَرِف الْعَرَبُ بِهَذَا (١) الأَمْرِ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ، (١) وَذَكَرَ الْخَبَرُ بِطُولِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ مِزِيَّةٍ لِقُرَيْشٍ عَلَىٰ سَائِرِ النَّاسِ، مَعَ مُسَاوَاتِهِمْ لَهُمْ فِي شُرُوطِ الإَمَام؟

قِيلَ: لَا يُعْرَفُ ذَلِكَ كَمَا لَا نَعْرَفُ نَحْنُ العِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةَ، وَإِنَّمَا هُوَ اتَّبَاعٌ، لَا يَلْزَمُنَا تَعْلِيلُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ جَازَ تَخْصِيصُ وَلَدِ العَبَّاسِ عَنْ ذَوِي القُرْبَىٰ (٣)؟ قِيلَ: لِأَنَّ الإِمَامَةَ جَارِيَةٌ مَجْرَىٰ الإِمَارَةِ وَالقَضَاءِ، فَكَمَا لَا يَخْتَصُّ كَوْنُ الأَمِيرِ وَالقَاضِي أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ، كَذَلِكَ الإِمَامَةُ مِثْلُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: "لَوْ كَانَ سَالِمٌ مَوْلَىٰ أَبِي حُذَيْفَةَ حُدَيْفَةَ حَيَّا، مَا تَخَالَجَنِي فِيهِ شَكُّ (())، وَسَالِمٌ إِنَّمَا كَانَ مَوْلَىٰ لِامْرَأَةِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنَ الأَنْصَارِ، وَهِي أَعْتَقَتُهُ (()).

⁽٥) «العُثمَانية» - الرَّسائل السِّياسية - للجَاحِظ ص (٣٩).



⁽١) كذا العِبَارة في الأصل ومعجمة، والمصدر: (تعرف العرب هذا).

⁽٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِكَالِنَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٣٩١)، والبُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٦٨٣٠)، وعبد الرَّزَّاق في «المُصنف» رقم: (٩٧٥٨).

 ⁽٣) في الأصل: (فلم جاز تخصيص ذوي القربي من ولد العباس) والتَّصويب من طُرَّة الأصل،
 بخط التَّاسخ.

⁽٤) ذكره ابن قُتيبة في «تأويل مُختَلف الحَديث؛ ص (١٩١)، وذكر الخَبر كاملًا سَبط ابن الجَوزي في «مِرآة الزَّمان؛: (٢/ ٢٠٤).



قِيلَ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ: "مَا تَخَالَجَنِي فِيهِ شَكُّ" فِي تَقْدِيمِهِ لِلصَّلَاةِ بِهِمْ إِلَىٰ أَنْ
اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُل

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَىٰ هَذَا مُنَاظَرَةُ عُمَرَ وَالْأَنْصَارِ فِي الْإِمَامَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ خُلُو تُرَيْشٍ مِمَّنْ يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ؟ قِيلَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

خِلَافًا لِلجُبَّائِيِّ () فِي قَوْلِهِ: يَجُوزُ - إِذَا خَلَوْا - نَصْبَةُ إِمَامٍ () مِنْ غَيْرِهِمْ يَسْتَوْفِي الحُقُوقَ وَيُقِيمُ الحُدُودَ ().

وَالْوَجْهُ: أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِالإِمَامَةِ مِنْ [قُرَيْشٍ، فَلَوْ خَلَتْ] (٥) قُرَيْشٌ مِمَّنْ يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا. يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا. وَلِانَّهُ لَوْ شُرِطَ فِي الإِمَامَةِ العَدَالَةُ ، لَمْ يَجُزْ خُلُو الإِمَامَةِ مِنْ عَدْلٍ ، لِثَلَّا وَلِأَنَّهُ لَوْ شُرِطَ فِي الإِمَامَةِ العَدَالَةُ ، لَمْ يَجُزْ خُلُو الإِمَامَةِ مِنْ عَدْلٍ ، لِثَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَىٰ ذَلِكَ ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

الصِّفَةُ النَّانِيَةُ:

أَنْ يَكُونَ عَلَىٰ صِفَةِ مَنْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ قَاضِيًا فِي: الحُرِّيَّةِ، وَالبُلُوغِ، وَالبُلُوغِ، وَالعَدَالَةِ، وَالعِلْمِ.

⁽٦) بياض بقدر كلمة، وعلى الطُّرَّة طَرَف الكلمة، والمُثبت من المُختصر المُعتمد".



⁽١) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف» رقم: (٩٧٧٦).

⁽٢) هو مُحمَّد بن عبد الوَّهَاب بن سَلَّام، أبو عليّ البَصري، شَيخ المُعتزلة، تُوفِّي سنة ٣٠٣ هـ. «تاريخ الإسلام»: (٧/ ٧٠)

⁽٣) في المُختصر المُعتمد»: (يجوز، وإذا خلوا جاز نصب إمام).

⁽٤) نقله عنه القَاضِي عبد الجبَّار في «المُغني»: (١٠/١/٢٩).

 ⁽a) سقطت من الأصل، والاستدراك من المُختصر المُعتمدا.



وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ: الإجْمَاعُ.

وَلِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُولِّىٰ القَضَاءَ وَالأَحْكَامَ، وَلَهُ أَنْ يُبَاشِرَ الفَضَاءَ وَالحُكْمَ بِنَفْسِهِ، وَيَتَصَفَّحُ أَمْرَ خُلَفَائِهِ، وَلَا يَصْلُحُّ ذَلِكَ إِلَّا مِمَّنْ يَكُونُ عَالِمًا بِذَلِكَ وَمَوْصُوفًا [بِهِ] (۱).

وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَىٰ صِحَّةِ إِمَامَةِ مَنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ مِنَ الخُلَفَاءِ^(٢)، وَلَمْ يَكُونُوا عَلَىٰ صِفَةِ مَنْ يَصِحُّ قَضَاؤُهُ مِنَ العِلْمِ وَالِاجْتِهَادِ.

وَالوَجْهُ فِيهِ: أَنَّهُ فِي مُرَاعَاةِ هَذِهِ الشَّرَائِطِ إِشْكَالٌ، وَيَبْعُدُ اجْتِمَاعُهَا؛ فَجَازَ الإِخْلَالُ بِالعِلْمِ.

وَيُفَارِقُ هَذَا: القَاضِي، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَذَّرُ اعْتِبَارُ العِلْمِ فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَقِّهِ الثَّنَ المُعْتَبَرَةُ فِي الخَلِافَةِ.

الصِّفَةُ التَّالِثَةُ:

أَنْ يَكُونَ [بَصِيرًا] (٣) فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ مِنَ الحَرْبِ وَالحُدُودِ وَالسِّيَاسَةِ، لَا تَلْحَقُهُ رَأْفَةٌ فِي ذَلِكَ، وَالذَّبِّ عَنِ الإِمَامَةِ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ إِنَّمَا نُصِّبَ لِأَجْلِ هَذِهِ الأُمُورِ وَمَا يُشَاكِلُهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصَّفَةِ؛ قَصَرَ عَمَّا أُقِيمَ لِأَجْلِهِ، وَطَمَعَ فِي المُسْلِمِينَ عَدُوَّهُمْ، وَأَدَّىٰ ذَلِكَ إِلْطَالِ مَا أُقِيمَ لِأَجْلِهِ.

 ⁽٣) سقطت من الأصل، والاستدراك من امُختصر المُعتمد».



⁽١) سقطت من الأصل، والاستدراك من امُختصر المُعتمد».

⁽۲) یأت*ی ص* (۳٤۹).



الصِّفَةُ الرَّابِعَةُ:

أَنْ يَكُونَ مِنْ أَفْضَلِهِمْ فِي العِلْمِ.

وَجَمِيعُ هَذِهِ الأُمُورِ وَاجِبَةٌ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ عَارِضٌ عَنْ إِمَامَةِ [الأَفْضَل؛ فَيُسَوِّغُ نَصْبَةِ الْمَفْضُولِ؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ فِعْلَ الصَّحَابَةِ وَطَلَبَهُمُ] (١) اَلْأَفْضَلَ فَالأَفْضَلَ. وَهَذَا فَصْلٌ يَأْتِي الكَلامُ فِيهِ فِي (١) جَوَازِ إِمَامَةِ المَفْضُولِ (٣).



⁽١) سقطت من الأصل، والاستدراك من المُختصر المُعتمد».

⁽٢) في الأصل: (على) قد صُحِّحت إلى المُثبت.

⁽٣) يُنظر ص (٣٦٠).





فَإِنْ وُجِدَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ حَالَ العَقْدِ، ثُمَّ /عُدِمَتْ بَعْدَ العَقْدِ، فَهَلْ يُوجِبُ ١٩٠ب ذَلِكَ خَلْعَهُ وَسُقُوطَ طَاعَتِهِ؟

نَظَرْتَ:

فَإِنْ حَدَثَ بِهِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ النَّظَرِ فِي المَصَالِحِ وَمَا نُصِّبَ لَهُ؟ أَوْجَبَ ذَلِكَ خَلْعَه، مِثْلُ: تَطَابُقِ الجُنُونِ، وَذَهَابِ التَّمْيِيزِ بِالخَرَفِ وَالعَمَىٰ وَالخَرَسِ ذَلِكَ خَلْعَه، مِثْلُ: تَطَابُقِ الجُنُونِ، وَذَهَابِ التَّمْيِيزِ بِالخَرَفِ وَالعَمَىٰ وَالخَرَسِ وَالصَّمَمِ، أَوْ حَصَلَ زَمِنًا لَا يُمْكِنُهُ خُضُورُ الحُرُوبِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ وَالصَّمَمِ، أَوْ حَصَلَ زَمِنًا لَا يُمْكِنُهُ خُضُورُ الحُرُوبِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ تَمْنَعُ خُصُولَ المَقْصُودِ مِنْ إِقَامَةِ الحُدُودِ، وَاسْتِيفَاءِ الحُقُوقِ، وَحِمَايَةِ المُسْلِمِينَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ حَصَلَ مَأْسُورًا مَعَ العَدُوِّ مُدَّةً يُخَافُ مَعَهَا الضَّرَرُ الدَّاخِلُ عَلَىٰ [الأُمَّةِ](١)، وَيُئِسَ مَعَهَا مِنْ خَلَاصِهِ؛ وَجَبَ الإسْتِبْدَالُ بِهِ.

فَإِنْ فُكَّ أَسْرُهُ، أَوْ ثَابَ عَقْلُهُ، أَوْ بَرِئَ مِنْ مَرَضِهِ وَزَمَانَتِهِ؛ لَمْ يَعُدْ إِلَىٰ أَمْرِهِ، وَكَانَ رَعِيَّةً لِلوَالِي بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ عُقِدَ لَهُ عِنْدَ خَلْعِهِ وَخُرُوجِهِ مِنَ الحَقِّ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ. لَهُ فِيهِ.

وَإِنْ حَدَثَ فِي زَمَانِهِ غَيْرُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ خَلْعَهُ وَلَأَنَّا لَوْ قُلْنَا: يُخْلَعُ بِذَلِكَ. أَفْضَىٰ إِلَىٰ أَنْ لَا تَسْتَقِرَّ الإِمَامَةُ وَلَاَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُمْكِنُهُ أَنْ يَزْدَادَ فِي الطَّاعَاتِ وَالعِلْمِ، فَيَفْضُلَ غَيْرَهُ وَلَهَذَا لَمْ يُؤَثِّرْ ذَلِكَ.

⁽١) في الأصل: (الإمامة) والتَّصويب من امُختصر المُعتمدا.





وَإِنْ حَدَثَ مِنْهُ مَا يَقْدَحُ فِي دِينِهِ ؟ نَظَرْتَ:

فَإِنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ؛ خَرَجَ عَنِ الإِمَامَةِ، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خرجٍ عَن المِمَامَةِ، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خرجٍ عَن المِلَّةِ، وَوَجَبَ قَتْلُهُ.

وَإِنْ نَمْ يَكُفُّرُ ، لَكِنْ فَسَقَ فِي أَفْعَالِهِ ؟ بِأَخْذِ الأَمْوَالِ، وَضَرْبِ الأَبْشَارِ ، وَتَنَاوُل النُّفُوسِ المُحَرَّمَةِ ، وَتَضْيِيعِ الحُقُوقِ ، وَتَعْطِيلِ الحُدُودِ ، وَشُرْبِ الخَمْرِ ، وَنَعْمِ ذَلِكَ ، فَهَلُ يُوجِبُ ذَلِكَ خَلْعَهُ ، أَمْ لَا ؟

ذَكَرَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (۱) ـ فِي كِتَابِهِ (۱) ـ عَنْ [أَصْحَابِنَا] (۳): أَنَّهُ لَا يَنْخَلِيْ بِذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ الخُرُوجُ عَلَيْهِ (۱).

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ البَرْبَهَارِيُّ (٥) فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»(٦): وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِأَئِمَهُ المُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِ إِجْمَاعِ النَّاسِ عَلَيْهِ وَرِضَاهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِ أَنْ لَا يَرَاهُ إِمَامًا، بَرَّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا (٧).

(١) أي الحَسن بن حَامِد الورَّاق.

(٢) لم أتبينه، ولعلَّه كِتَاب شَرح أُصُول الدِّين، واللَّه أعلم.

(٣) في الأصل: (اصحابه)، والتّصويب من «مُختصر المُعتمد».

 (١) زيادة في المُختصر المُعتمدا: (بل يَجب وعظه وتخويفه، وترك طَاعته في شَيءٍ ممَّا يَدعو إلبه مِن معَاصِي اللَّه تعالى).

(٥) هو الحَسن بن عَليَ بن خَلَف، تُوفّي سنة ٣٢٩ هـ. «الطَّبقات»: (٣/ ٣٩)

(٦) كِتَابٌ ثَابِت النِّسِة له، وقد طبع كتاباً بهذا الاسم مَنسُوبًا له على الرَّغم من نسبته في أكثر من مَوضِع من النُّسخة الخطية إلى غلام خليل، وقد حاول من تصدى إلى تحقيق الكتاب دفع ذلك بغير حُجَّة، سِوى تشَابه بعض النُّصوص، وأرى أنَّ هذا ليس بدليل على صِحَّة النِّسبة له ونفيها عن غُلام خَليل، والله أعلم.

(٧) جاء في النَّسخة الخَطِّية المَنسُوبة له (٤/أ) هكذا: (والسَّمع والطَّاعة للأثمة فيما يُحِبُّ اللَّه ويرضى، ومَن وَلِيَ الخِلَافة بإجْمَاع النَّاس عليه ورضَاهم به؛ فهو أمير المُؤمِنين، وَلا يَحِل لاَحدِ أن يبيتَ ليلة ولا يَرَى أن عَليه إِمَامًا، بَرًّا كَان أو فَاجِرًا)





وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ المَرُّوذِيُّ /قَالَ: كَانَ أَمِيرًا يُغْرَفُ بِشُرْبِ المُسْكر، ﴿ الْمُولَانُ وَالغُلُولِ، نَغْزُوا مَعَهُ: إِنَّمُا كَانَ لَهُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ () .

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ لَمْ يَنْعَزِلْ بِذَلِكَ.

وَرَأَيْتُ جُزْءًا عَتِيقًا - فِي كُتُبِ أَبِي حَفْصِ العُكْبَرِيِّ - فِي السُّنَّةِ (۱)، تَصْنِيفَ أَحْمَدَ، وَرِوَايَةَ أَبِي مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ ابْنِ أَبِي العَنْبَرِ (۱)، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ [المَنْقَرِيِّ (۱)] (۱)، عَنْ عَبْدُوسَ بْنِ مَالِكِ العَطَّارِ (۱) - وَقَدْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ [المَنْقَرِيِّ (۱)] (۱)، عَنْ عَبْدُوسَ بْنِ مَالِكِ العَطَّارِ (۱) - وَقَدْ ذَكَرَ (۱) أَبُو بَكُر عَبْدُ العَزِيزِ فِي "كِتَابِ السُّنَّةِ» - : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ ابْنَ خَنْبُلِ يَقُولُ: أَصُولُ السُّنَّةِ ...، وَذَكَرَ الكَلَامَ إِلَىٰ أَنْ قَالَ: وَمَنْ وَلِيَ الخِلَافَةَ عَبْدِ لَلْكَانَ أَنْ قَالَ: وَمَنْ وَلِيَ الخِلَافَةَ فَاجْتَمَّعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَرَضُوا بِهِ، وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِمْ بِالسَّيْفِ حَتَّىٰ صَارَ خَلِيفَةً، وَسُمِّيَ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، دَفْعُ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِ جَائِزَةٌ، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا.

وَظَاهِرُ هَذَا: يَقْتَضِي أَنَّ العَدَالَةَ إِنْ كَانَتْ مَعْدُومَةً حَالَ العَقْدِ؛ صَحَّ. وَلِأَنَّهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كَانَ يَدْعُو الخَلِيفَةَ الَّذِي امْتَحَنَهُ بِأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ مِنْ «كِتَابِ المِحْنَةِ»:

⁽٧) كذا في الأصل، ولعل الصُّواب: (ذكره).



⁽١) أخرجها عنه غُلام الخلَّال في «زاد المُسافر» رقم: (٢٠٢٥).

 ⁽٢) هو المَطبُّوع باسم رسَالة عَبدُوس بن مَالك العطَّار، وأخرجه مُقطَّعًا مأبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط» مِكِتَابِ السُّنة موهي في المَطبُّوع برقم: (١٦٦) و (١٦٩)، واللَّالَكَائي في «شَرح أُصُول اعتقَاد أهل السُّنة» رقم: (٢٨٩)، والقَّاضِي أبو الحُسين ابن أبي يعلَى في «الطبقات»: (١٦٦/٢)، وذكره مبعضه مغُلام الخَلَّال في «زاد المُسَافِر» رقم: (٤٥٨٠).

 ⁽٣) الحَسَن، تُوفِّي سنة ٢٩٦هـ. «تاريخ بغداد»: (٨/٣١٣)

⁽٤) (تاريخ دِمَشق): (٥٣/ ١١٩)

⁽٥) تصحَّفت في الأصل إلى: (المقبري) مُهملة.

⁽٦) يرويه أبو بكر الخلَّال رَحْمَهُ ٱللَّهُ عن أبي جعفَر المَنفَري به.



فَرُوِيَ أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ فِي يَوْمِ الدَّارِ، قَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، تَأْذَنُ لِي فِي الْكَلَامِ؟''

وَكَانَ يَقُولُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، مَا أَعْطَوْنِي شَيْئًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّهِ رَسُولِ اللَّهِ('').

وْرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي أَرَىٰ طَاعَتَهُ فِي العُسْرِ وَاليُسْرِ (٣). وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّ فُجُورَهُ لَا يُوجِبُ عَزْلَهُ.

وَذَهَبَ المُعْتَزِلَةُ (١) وَأَكْثَرُ الأَشْعَرِيَّةِ (٥) إِلَىٰ أَنَّهُ يَنْخَلِعُ بِذَلِكَ (٢). أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الأَثْرَمِ: فِي امْرَأَةٍ لَا وَلِيَّ لَهَا ؟ قَالَ: فَالسُّلُطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ.

فَقِيلَ لَهُ: تَقُولُ: السُّلْطَانُ، وَنَحْنُ عَلَىٰ مَا تَرَىٰ اليَوْمَ؟! ـ وَذَلِكَ فِي وَقْتٍ يُمْتَحَنُ فِيهِ القُضَاةُ ـ

فَقَالَ: أَنَا لَمْ أَقُلُ عَلَىٰ مَا نَرَىٰ الْيَوْمَ (٧).

وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ يَخْرُجُ بِذَلِكَ الفِعْلِ عَنْ كَوْنِهِ سُلْطَانًا وَالِيًّا.

وَالوَجْهُ فِي أَنَّهُ لَا يَنْخَلِعُ: مَا رَوَىٰ أَبُو بَكْرِ ابْنُ الآجُرِّيِّ:

⁽٧) نقلها المُؤلِّف رَحِمَهُ أللَهُ في كتابه «الأحكام السُّلطانية» ص (٨٦)، ولم أجدها في مصدر أقدم.



⁽١) رواية خنبل بن إسحَاق ص (٩٩).

⁽٢) رواية صَالح بن أحمَد ص (١٥١)، رواية حَنبل بن إسحَاق ص (١٠٢).

⁽٣) رواية صَالح بن أحمَد ص (١٩٢).

⁽٤) «المُغني» للقَاضِي عبد الجبَّار: (٢٠١/١/٢٠).

⁽٥) اتَّمهِيد الدُّلائل ص (٤٧٨).

⁽٦) وهو قول ابن عَقيل - من أصحَابنا ـ في «الإرشَاد» ص (٤٤٨).



بِإِسْنَادِهِ ('': عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ، قَالَ: "يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، مَنْ عَرَفَ بَرِئ، وَمَنْ نَكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ كَمَنْ تَابَعَ !.

قَالُوا: /أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟

قَالَ: ﴿ لَا ، مَا صَلُّوا اللَّهُ اللَّ اللَّهُ اللّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّا

وَبِإِسْنَادِهِ (٣): عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ حَبَشِيًّا كَأَنَّ (١) رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ (٥).

وَبِإِسْنَادِهِ^(۱): عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ الحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ^(۱)، قَالَ: سَأَلَ يَزِيدُ بْنُ [سَلَمَة] (۱) الجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أَمَرَاءُ فَسَأَلُونَا حَقَّهُمْ وَمَنَعُونَا حَقَّنَا، بِمَ^(۱) تَأْمُرُنَا؟

فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ، فَخَبَّرَهُ (١) الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ (١٠)»(١١).

⁽١١) أخرجه مُسلم في «الصَّحيح» رقم: (١٨٤٦)، والبزَّار في «المُسند» رقم: (٤٤٧٢)، والطَّبراني=



۰۰/ب

⁽١) ﴿الشَّريعة ﴿ رقم: (٧٥) و (٧٤) بلفظ: (ومن كَرِهَ سَلِمَ، ولكن من رَضِيَ وتَابَع).

⁽٢) أخرجه ابن أبي عَاصِم في «السُّنة» رقم: (١٠٨٣).

⁽٣) ﴿ الشَّرِيعَةِ ﴿ رَقِّمَ: (٧٦) بِلْفُظِّ: (حَبَشِيٌّ).

⁽٤) عليها ضبَّة في الأصل.

 ⁽٥) أخرجه أبو عبد الله رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٢١٢٦)، والبُخَارِي في «الصَّحيح» رقم:
 (٧١٤٢)، وأبو يعلى المَوصِلي في «المُسند» رقم: (٤١٧٦) من هذه الطريق.

⁽٦) (الشَّريعة؛ رقم: (٨٠) بلفظ: (فما تأمرنا) و (فجبذه الأشعث) و (فإنما عليهم ما حُمَّلوا).

⁽٧) وَائِلُ بِن خُجرِ الكِندي رَضِّؤُلِنَّهُ عَنْهُ.

 ⁽A) تصحّفت في الأصل إلى: (مسلمة). (٩) كذا مُعجَمة ومُشكّلة في الأصل.

⁽١٠) على طُرَّة الأصل: (صوابه: ألا سمعت إلى قول اللَّه تعالى: (فإنما عليه ما حمل...) الآية).



وبِإِسْنَادِهِ ('): عَنْ سُويْدِ بْنِ غَفَلَة، قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: "لَعَلَّلا أَنْ تُخَلِّف بَعْدِي، فَأَطِعِ الإِمَامَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَإِنْ ضَرَبَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ تَخَلَّف بَعْدِي، فَأَطِعِ الإِمَامَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَإِنْ ضَرَبَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ حَمَاكَ فَأَطْعِ الإِمَامَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَإِنْ ضَرَبَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ دَعَاكَ لِأَمْرٍ فِيهِ مَنْقَصَةٌ لِدُنْيَاكَ؛ فَقُلْ: سَمْعًا وَطَاعَة، دَبِي دُونَ دِينِي " (').

وَبِإِسْنَادِهِ ("): عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الأَشْجَعِيِّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: "خِبُارُ [أَئِمَّنِكُمُ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشُرَارُ [أَئِمَّنِكُمُ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ [أَئِمَّنِكُمْ] اللَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ». [أَئِمَتِكُمْ] (اللَّهُ مُوَيَلْعَنُونَكُمْ).

قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ؟

قَالَ: "[لا] (0) مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ [وَالِ فَرَآهُ يَأْتِي] (0) شَيْنًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدُا مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدُا مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ، (1).

وَلِأَنَّ فِسْقَهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ المِلَّةِ، وَلَا يَمْنَعُهُ عَنِ النَّظَرِ فِيمَا نُ<mark>صِّبُ لَهُ،</mark> [فَلَا] (٧) يُوجِبُ خَلْعَهُ.

⁽٧) في «الأصل»: (ولا) والتَّصويب من «مُختصر المُعتمد».



في المُعجم الكَبير ا: (١٦/ ٢٦) من حديث سَلمة بن يَزيد الجُعني رَضِّ اللَّه عَندهم: (فجذبه الأشعث) و (عليهم ما حملوا).

⁽١) *الشَّريعة ، رقم: (٨١) بلفظ: (دعاك إلى أمر مَنقصةٍ في دنياك).

⁽٢) أخرجه ـ باختلاف لفظ ـ نُعيم بن حَمَّاد في «الفِتن» رقم: (٣٨٩)، وابن أبي شَيبة في «المُصنَّف، رقم: (٣٤٤٠٠)، وابن زَنجَويه في «الأموَال» رقم: (٣٠) من هذه الطَّريق.

⁽٣) النُشَريعة" رقم: (٨٤). (٤) في الأصل: (خياركم ... وشوار أمتي).

⁽٥) في «الأصل»: (فأتي)، والتَّصويب والاستدراك من «الأمر بالمعرُّوف».

⁽٦) أخرجه ـ باختلاف لفظ ـ مُسلم في «الصَّحيح» رقم: (١٨٥٥)، والدَّارمي في «السُّنن» رقه: (٢٨٣٩)، وابن أبي عَاصِم في «السُّنة» رقم: (١٠٧١) من هذه الطَّريق.



دَلِيلُهُ: إِذَا حَدَثَ فَضُلٌ فِي غَيْرِهِ، فَيَصِيرُ بِهِ أَفْضَلَ مِنْهُ؛ لَمْ^(١) يُوجِبْ ذَلِكَ خَلْعَهُ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهُ كُفْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُهُ عَن المِلَّةِ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الجُنُونُ وَالعَمَىٰ وَالخَرَسُ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُهُ عَنِ النَّظِرِ فِيمَا نُصَّبَ

فَإِنْ قِيلَ: اعْتِبَارُ ذَلِكَ (٣) لَا (١) يَمْنَعُ مِنَ اسْتِقْرَارِ الإِمَامَةِ، لَا يُمْكِنُ الإخْتِرَازُ مِنْهُ، وَالْفِسْقُ بِخِلَافِهِ.

قِيلَ: فِي الْفِسْقِ مَعْنَىٰ آخَرُ، وَهُوَ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْهَرْجِ وَسَفْكِ الدِّمَاءِ، وَمِنْ مَذْهَبِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا(٥): أَنَّ الفِسْقَ لَا يَمْنَعُ الإبْتِدَاءَ أَيْضًا. /وَيَحْتَجُّ بِعُمُوم الأُخْبَارِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ(١)، وَأَنَّهَا تَعُمُّ الإبْتِدَاءَ وَالإسْتِدَامَةَ.

وَ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ أَحَدُ حَالَتَي الإِمَامَةِ ؟ فَلَمْ يُنَافِهَا الفِسْقُ، دَلِيلُهُ: حَالَةُ الاستِدَامَةِ . وَالْأَشْبَهُ: أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِسْتِدَامَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَا تَعَيَّنَ فَالعُدُولُ عَنْهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الاِسْتِدَامَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَيَّنَ، فَفِي عَزْلِهِ وَخَلْعِهِ مَا يُفْضِي إِلَىٰ الهَرْجِ؛ وَلِهَذَا فَرَّقْنَا بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْاسْتِدَامَةِ فِي المَفْضُولِ.



⁽١) في الأصل: (ولم) والواو ما هي إلا ضمة الهاء.

⁽٢) زيادة في امُختصر المُعتمد»: (ولأنَّه لَو كَان فِسقُه يُوجِب خَلعه؛ لم يُطَالَب عُثمَان بأن يَخلَع نفسه مع اعتقَاد بعضَهم أنَّه قد وجَد من جِهَته مَا أُوجَب فِسقَه ـ ومَعَاذ اللَّه أَن يَكُون ذلك ـ ، فلمَّا طَالَّبوه وامتَنع؛ عَلمنَا أنَّهم لَم يَروا خَلعَه بتَجرُّد الفِسق).

⁽٣) أي أن يكون الحَادث عَلى بَدنه؛ كَالجُنُون والعَمَى والخَرَس.

⁽١) أضافها النَّاسخ استدراكًا.

⁽٥) يُنظر ص (٣٤٨).

⁽٦) يُنظر ص (٣٥١).



وَاحْنَجَ مَنْ قَالَ: يَنْخَلِعُ بِذَلِكَ. بِمَا رَوَىٰ أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ ('')، قَالَ: الْهِ، وَعِصْمَةُ بْنُ [عِصَامِ '')] ''')، قَالَ: حَدَّثَنَا حَنْبَلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَحَدَّثَنَا [قُرَادُ '') '')، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ سَالِم [بَنْ] ''ا الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشِ الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشِ الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى أَعْنَاقِكُمْ، فَأَيِدُ السَّتَقِيمُوا لَكُمْ وَاللَّهُ عَلَى أَعْنَاقِكُمْ، فَأَيِدُ السَّتَقَامُوا لَكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَقِيمُوا لَكُمْ وَلَا الْمَدِيلُوا سُيُوفَكُمْ عَلَى أَعْنَاقِكُمْ، فَأَيِدُ خَصْرَاءَهُمْ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَكُونُوا دَاعِينَ ('') أَشْقِيَاءَ، وَكُلُوا مِنْ أَيْمَانِكُمْ ('') خَصْرَاءَهُمْ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَكُونُوا دَاعِينَ ('') أَشْقِيَاءَ، وَكُلُوا مِنْ أَيْمَانِكُمْ وَلُوا دَاعِينَ أَنِي الْجَعْدِ وَالِيَةِ مُهَنَّا، وَقَدْ سَأَلَهُ مَ وَالْمَ مُنْ أَبِي الْجَعْدِ؟ وَالْمَعْمَشِ عَنْ سَالِم بْنِ أَبِي الْجَعْدِ؟

قَالَ: [سَالِمُ بْنُ أَبِي] (١) الجَعْدِ لَمْ يَلْقَ ثَوْبَانَ (١٠).

وَعَلَىٰ أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَىٰ مَا إِذَا كَانَ فِعْلًا يَنْقُلُ عَنِ المِلَّةِ، وَهَكَذَا فِي الخَبَرِ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَلَا نُنَابِذُهُمْ؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ»(١١)

⁽۱۱) تقدَّم تخريجه ص (۲۵۲) حاشية رقم (۵).



⁽١) «المَبسُوط» ـ كتاب السُّنة ـ رقم: (٧٨) بلفظ: (كلوا من كد أيديكم).

⁽٢) العُكبَري. «تاريخ بغداد»: (١٤/ ٢٢٨) (٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (عاصم).

⁽٤) هو عبد الرَّحمن بن غَزْوَان، أبو نُوح الخُزَاعِي، تُوفي سنة ٢٠٧هـ. «السِّير»: (٩/ ١٥٨)

⁽٥) تصحَّفت في الأصل إلى: (زياد)، والتَّصويب من المصدر.

⁽٦) في الأصل: (عن).

⁽٧) كذا في الأصل والمَصدر، وفي المَصَادر: (زَرَّاعِين).

 ⁽A) أخرجه . باختلاف لفظ . الطّبراني في «المُعجم الأوسَط»: (٧٨٥١)، وابن الأعرّابي في
 «المُعجم» رقم: (١٣٠١)، والخَطيب في «التّاريخ»: (٤/ ٥٨٢) من هذه الطّريق.

⁽٩) سقط في الأصل، والاستدراك من المصدر.

⁽١٠) أخرجها عنه أبو بكر الخلَّال في «العِلل». المُنتخب. رقم: (٩٢).



وَاحْتُجٌ بِمَا رَوَىٰ أَبُو بَكُو الْخَلَّالُ ('): حَدَّثَنِي (') مُحَمَّدِ بْنُ عَلِيٌ (''): أَنْ عِدَاشٍ ('')، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبُّد الرَّزَّاقِ، عَنْ مُعْمَرٍ ('')، عَنْ ابْنِ ('') أَبِي ذِنْبٍ ('')، عَنْ سَعِيدٍ (')، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ: "لِقُرَيْشَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْحَقِّ؛ مَا انْتُمِنُوا فَأَدَّوْا، وَمَا حَكَمُوا فَعَدَلُوا، وَمَا السَّرُ حِمُوا فَرَحَمُوا، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ".

وَالجَوَابُ: أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ: لَا أَعْرِفُهُ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ أَبِي ذِنْبٍ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ مَعْمَرٌ غَيْرَ حَدِيثٍ^(٩).

وَإِنْ صَحَّ؛ /فَتَأْوِيلُهُ مَا تَقَدَّمَ (١٠).

وَلِأَنَّ هَذِهِ الأَّخْبَارَ مُقَابَلَةٌ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الأَخْبَارِ (١١)، وَأَخْبَارُنَا أَوْلَىٰ؛ لَإِنَّهَا



۰۱/ ب

⁽١) «المَبسُوط». كتاب السُّنة. رقم: (٨٢).

⁽٢) زيادة في الأصل: (ابن)، وموضعها الصَّحيح يأتي.

 ⁽٣) لم أتبينه، يَروي الخَلَّال عن مُهنَّا بوَاسِطَتين: مُحمَّد بن عَلي بن بَحر السَّمسَار، ومُحمَّد بن عَلي بن مَحمُود بن قَدِيد الورَّاق.

⁽٤) ابن عَجْلان، أبو الهَيثم المُهَلَّبي، تُوفِّي سنة ٢٢٤ هـ. «السِّير»: (١٠/ ٤٨٨)

⁽٥) ابن رَاشِد، «الجَامِع» رقم: (١٩٩٠٢).

⁽٦) ليست في الأصل، وألحقت في مَوضِع غير صَحِيح تقدم.

 ⁽٧) هو مُحمَّد بن عبد الرَّحمن بن المُغيرة، أبو الحَارث المَدني، تُوفِّي سنة ١٥٨ هـ. «السِّير»:
 (٧/ ١٣٩)

⁽٨) المَقبُري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

⁽٩) «المَبسُوط». كتاب السُّنة ـ رقم: (٨٢).

⁽١٠) هو الإقدام على فعل يَنقُل عَن المِلَّة.

⁽۱۱) ص (۳۶۰ ـ ۳۶۲).

كالالالا



أَصَعُ سَنَدٍ.

وَ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ عَمِلَتْ عَلَيْهَا، وَهُوَ مَا رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ (١).

وَاحْتُجَّ: بِأَنَّ الفِسْقَ مَعْنَىٰ يُوجِبُ تَغْيَّرَ صِفَةٍ، لَوْ كَانَ مَوْجُودًا فِي الْإِبْدِ. مَنَعَ مِنْ صِحَّةِ عَقْدِ الإِمَامَةِ، فَإِذَا طَرَأَ؛ أَوْجَبَ الخَلْعَ، دَلِيلُهُ: العَمَىٰ وَالجُنْرِ وَالعَجْزُ عَنِ التَّذْبِيرِ،

وَ لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ فَضْلُ غَيْرِهِ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَغْيِيرٍ فِي صِفَتِهِ، وَإِنَّمَا ذَبْر تَغْيِيرٌ فِي صِفَةِ الغَيْرِ،

وَالْجُوَابُ: أَنَّهُ لَا يُمْتَنَعُ أَنْ يَمْنَعَ صِحَّةَ الْعَقْدِ ابْتِدَاءً، وَلَا يَمْنَعُ اسْتِدَانَهُ. بِدَلِيل: عَدَمِ الطَّوْلِ وَخَوْفِ الْعَنَتِ وَالْعِدَّةِ وَالرِّدَّةِ وَالْإِحْرَامِ.

وَعَلَىٰ أَنَّ المَعْنَىٰ فِي تِلْكَ الأَشْيَاءِ أَنَّ عَدَمَهَا يَمْنَعُهُ مِنَ النَّظَرِ فِيمَا نُصَّبُ لُه وَهَذَا بِخِلَافِهِ.

وَاحْتُجَ: بِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُقَالَ: بِأَنَّهُ يَمْلِكُ الوِلَايَةَ فِي حَالِ فِسْقِهِ أَوْلَا يَمْلِكُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ. لِأَنَّ الفَاسِقَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الوِلَابَانِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ. لِأَنَّ الفَاسِقَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الوِلَابَانِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يَقِفُ الحَالُ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَدِ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الخَلْعُ.

وَالْجُوَابُ: أَنَّ المُسْلِمِينَ الَّذِينَ بَايَعُوهُ يُنَصِّبُونَ حَاكِمًا يَنُوبُ عَنْهُ فِي تَنْفِيدُ الأَحْكَامِ، كَمَا قُلْنَا فِي المُلْتَقِطِ إِذَا كَانَ فَاسِقًا؛ لَمْ يُنْزَعْ مِنْ يَدِهِ، بَلْ يُضَمُّ إِلَىٰ بَدِ، الأَحْكَامِ، كَمَا قُلْنَا فِي المُلْتَقِطِ إِذَا كَانَ فَاسِقًا؛ لَمْ يُنْزَعْ مِنْ يَدِهِ، بَلْ يُضَمُّ إِلَىٰ بَدِ، وَلا يُخْرَبُ يَدُ أُخْرَىٰ ")، وَكَذَلِكَ المُوصَىٰ إِذَا ضَعُفَ عَنِ القِيَامِ؛ يُضَمُّ إِلَيْهِ آخَرُ، وَلا يُخْرَبُ

⁽٢) خالف الفَاضِي رَجِمَهُ أَللَهُ في «الجَامِع الصَّغير» ص (٣٧٨) فقد صحَّح التقاط الفَاسِق دُون صُ



⁽۱) ص (۸۷).



عَنِ الوَصِيَّةِ (١)؛ كَذَلِكَ هَا هُنَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَلَّ مِثْلُ هَذَا ـ إِذَا تَطَابَقَ الجُنُونُ وَالعَمَىٰ وَالخَرَسُ ـ أَنْ يُنَصَّبَ عَنْهُ حَاكِمٌ أَمِينٌ.

قِيلَ: تِلْكَ الأَشْيَاءُ فِي الْعَادَةِ إِذَا وُجِدَتْ دَامَتْ، فَفِي الْإِنْتِظَارِ بِهِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفِسْقُ، فَإِنَّ صَاحِبَهُ فِي الْعَادَةِ يُرْجَىٰ لَهُ الرُّجُوعُ وَالتَّوْبَةُ؛ فَجَرَىٰ مَجْرَىٰ الْجُنُونِ فِي الزَّمَانِ الْيَسِيرِ، وَمَجْرَىٰ الْخَرَسِ فِي مُدَّةٍ يَسِيرَةٍ.

وَيُفَارِقُ هَذَا: وِلَايَةُ الأَبِ وَالْوَصِيِّ؛ فَإِنَّ الفِسْقَ يُنَافِي /اسْتِدَامَتَهَا؛ لِأَنَّ عَوْ لَكُ تِلْكَ وِلَايَةٌ خَاصَّةٌ، وَهِيَ أَضْعَفُ؛ فَجَازَ أَنْ يُنَافِي الفِسْقُ الِاسْتِدَامَةَ، وَهَذِهِ وِلَايَةٌ عَامَّةٌ، فَهِيَ آكَدُ.

وَاحْتُجَّ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِسْقُ الحَاكِمِ يَمْنَعُ اسْتِدَامَةَ الحُكْمِ كَذَلِكَ الإِمَامَةُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الولايَةُ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ،

وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ وِلَايَةَ الحَاكِمِ خَاصَّةٌ، وَهِيَ أَضْعَفُ، وَهَذِهِ وِلَايَةٌ عَامَّةٌ، فَهِيَ آكُدُ؛ وَلِهَذَا قَالُوا: لِلحَاكِمِ أَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ، وَلَيْسَ لِلإِمَامِ عَزْلَ نَفْسِهِ.

الثَّانِي: أَنَّ عَزْلَ الحَاكِمِ لَا يُفْضِي إِلَىٰ الهَرْجِ، وَعَزْلُ الإِمَامِ يُفْضِي إِلَىٰ الهَرْجِ، وَعَزْلُ الإِمَامِ يُفْضِي إِلَىٰ هُوْجِ.

الهَرْجِ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا يَتَعَذَّرُ نَصْبُ حَاكِمٍ فِي الحَالِ، وَيَتَعَذَّرُ نَصْبُ الإِمَامِ فِي الحَالِ، حَتَّىٰ تَجْتَمِعَ الكَلِمَةُ عَلَيْهِ، وتَجْتَمِعَ الشَّرَائِطُ فِيهِ.

 ⁽۱) «المُختصر» للخِرَقِي ص (٢٠٦)، وخَالَف القَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرَّوَايتين» (٢٤/٢) فقد صحَّح بُطلَان الوَصية.



1/05



وَرُبَّمَا قَالُوا أَيْضًا: لَمَّا كَانَ الفِسْقُ يُنَافِي ابْتِدَاءَ عَقْدِ الإِمَامَةِ؛ جَازَ أَنْ بْنانِي اسْتِدَامَتَهَا، كَسَائِرِ الشُّرُوطِ.

قِيلَ: ظَاهِرُ مَا نَقَلَهُ عَبْدُوسُ بْنُ مَالِكٍ (١) لَا يُنَافِي الْإِبْتِدَاءَ أَيْضًا.

وَالوَّجْهُ فِيهِ:

عُمُومُ الأَخْبَارِ.

وَأَنَّهَا تَعُمُّ الِابْتِدَاءَ وَالِاسْتِدَامَةَ؛ لِأَنَّ الِامْتِنَاعَ مِنْ مُبَايَعَتِهِ يُفْضِي إِلَىٰ الْهَرْجِ. وَلَأَنَّهُ (٢) إِجْمَاعَ السَّلَفِ، عَصْرٌ بَعْدَ عَصْرٍ، مِنْ عُلَمَاءِ الوَقْتِ، حَصَلَتْ مِنْهُمُ المُبَايَعَةُ لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَىٰ هَذَا إِذَا غَلَبَ عَلَىٰ الأَمْرِ وَلَيْسَ بِقُرَشِيٍّ أَوْ كَانَ كَافِرًا أَوْ عَبُدُا أَنَّهُ(٣) لَا تَصِحُّ مُعَاقَدَتُهُ ؛ لِأَنَّ مِنْ غَالِبِ الْحَالِ أَنَّ الْغَلَبَةَ لَا تَحْصُلُ لِمَنْ عُدِمَ فِيهِ النَّسَبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَطَاوَلُ لَهَا، فَكَذَلِكَ (١) الْعَبْدُ وَالْكَافِرُ ؛ فَلَا يُعْتَدُّ بِالشَّاذِ وَالنَّادِرِ.

⁽٤) كذا في الأصل، ولعلها: (وكذلك).



⁽١) تقدَّم ص (٣٤٩).

⁽٢) لعل صوابها: (ولأن).

⁽٣) في الأصل: (لأنه) صُحّحت إلى المُثبت،





فَإِنْ مُنِعَ الإِمَامُ مِنَ النَّظَرِ فِيمَا جُعِلَ إِلَيْهِ، أَوْ مِنْ بَعْضِهِ؛ لَا يُوجِبُ خَلْعَهُ، وَلَا القَدْحَ فِي إِمَامَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ لِأَحَدِ مِنْ لَدُنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا القَدْحَ فِي إِمَامَةُ؛ لِعِلْمِنَا أَنَّهُ لَا إِمَامَ مِنَ السَّلَفِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَّا وَقَدْ تَعَذَّرَ إِلَىٰ وَقْتِنَا هَذَا إِمَامَةُ؛ لِعِلْمِنَا أَنَّهُ لَا إِمَامَ مِنَ السَّلَفِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَّا وَقَدْ تَعَذَّرَ إِلَىٰ وَقَدْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ إِقَامَةُ أَحْكَامٍ وَتَنْفِيذُ وِلَايَاتٍ فِي أَطْرَافِ البِلَادِ؛ لِظُهُورِ فِتَنِ وَحُرُوبٍ.

وَلَمَّا أَجْمَعْنَا عَلَىٰ صِحَّةِ إِمَامَتِهِمْ؛ عُلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِيهَا، وَإِذَا لَمْ يُوجِبْ خَلْعَهُ.

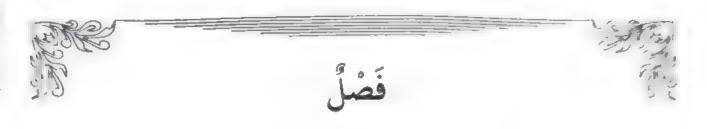
وَقَدْ قِيلَ: يَجِبُ إِيقَافُ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَيُنْظَرُ إِلَىٰ حِينِ خَلَاصِهِ، أَوْ مَوْتِهِ، أَوْ الإسْتِبْدَالِ بِغَيْرِهِ.

وَقِيلَ: يَجِبُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ /المُسْلِمُونَ لَهُ مَنْ يَنُوبُ عَنْهُ فِيمَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ، ٢٥/ب وَيَكُونُ خَلِيفَةً لَهُ وَنَائِبًا عَنْهُ(١).

⁽١) «الأحكام السُّلطانية» للمَاوردي ص (٤٨),







وَلَا تَجُوزُ إِمَامَةُ المَفْضُولِ وَنَصْبُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَارِضٌ يَمْنَعُ مِنْ نَصْبَهُ الفَاضِلِ؛ مِثْلُ أَنْ يُخَافَ فِتْنَةٌ صَمَّاءُ بِوِلَايَةِ الفَاضِلِ، تُؤَدِّي إِلَىٰ هَرْجٍ وَفَسَادٍ وَتَعْطِيلَ الأَحْكَام.

وَمِثْلُ أَنْ لَا يَكُونَ الفَاضِلُ عَالِمًا بِالسِّيَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ عِلْمًا أَوْ عِبَادَةً؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ بِهِ غَفْلَةٌ، وَكَثْرَةُ سَهْوٍ وَنِسْيَانٍ.

وَمِثْلُ أَنْ يَكُونَ الفَاضِلُ مَنْ لَا نَسَبَ لَهُ، أَوْ لَا يَكُونَ قُرَشِيًّا. وَمِثْلُ أَنْ يَكُونَ ضَجُورًا لَا صَبْرَ لَهُ، وَيَكُونَ المَفْضُولُ صَبُورًا عَلَيْهَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يُولَّىٰ المَفْضُولُ إِذَا كَانَتِ النَّفُوسُ إِلَيْهِ أَسْكَنَ، وَكَلِمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَجْمَعَ.

فَإِذَا عَرَضَ هَذَا وَأَشْبَاهُهُ ؛ عُدِلَ عَنِ الفَاضِلِ إِلَىٰ المَفْضُولِ. خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ، وَكَثِيرٍ مِنَ المُرْجِئَةِ^(۱)، وَالجَاحِظِ^(۱) مِنَ المُعْتَزِلَةِ^(۳) فِي

قَوْلِهِمْ: لَا تَجُوزُ إِمَامَةُ المَفْضُولِ بِحَالٍ.

⁽٣) وأُصُول الإيمَان العبد القَاهِر ص (٢٣٢)، ويُنظر اختلافهم في ذلك في «المُغني»: (١٠/١/٢٠).



⁽١) «الفَصْل في المِلل ١: (٤/ ١٢٦).

⁽٢) هو عَمرو بن بَحر بن مَحبُوب، أبو عُثمان المُعتزلي، تُوفّي سنة ٥٠ هـ. «تاريخ الإسلام»: (٥/ ١١٩٣)



وَخِلَافًا لِلخَوَارِجِ^(۱) فِي قَوْلِهِمْ: يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْضُولِ^(۱) عَلَىٰ الفَاضِلِ لِغَيْرِ عُذْرٍ.

وَالدَّلِيلُ عَلَىٰ جَوَازِ ذَلِكَ لِلعُذْرِ: أَنَّ الإِمَامَ إِنَّمَا يُنْصَبُ لِدَفْعِ العَدُوِّ، وَالدَّلِيلُ عَلَىٰ جَوَازِ ذَلِكَ لِلعُذْرِ: أَنَّ الإِمَامَ إِنَّمَا يُنْصَبُ لِدَفْعِ العَدُوِّ، وَحَمَايَةِ البَيْضَةِ، وَجَمْعِ الكَلِمَةِ، وَتَنْفِيذِ الأَحْكَامِ، فَإِذَا خِيفَ فِي نَصْبِهِ تَعْطِيلُ هَذِهِ الأُمُورِ؛ جَازَ العُدُولُ إِلَىٰ المَفْضُولِ.

وَيَدُلُّ عَلَىٰ هَذَا أَيْضًا: جَعْلُ الشُّورَىٰ فِي سِتَّةٍ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّ فِيهِمْ فَاضِلَا وَمَفْضُولًا، وَقَدْ أَجَازَ العَقْدُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا عُلِمَ أَنَّ فِي العَقْدِ لَهُ صَلَاحُ الأُمَّةِ.

فَإِنْ قِيلَ: الإِمَامَةُ جَزَاءٌ لَهُ عَلَىٰ عَمَلِهِ ؟ فَيَسْتَحِقُهَا، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ المَفْضُولِ عَلَيْهِ بِحَالٍ.

قِيلَ: هَذَا لَا يَصِحُ الْأَنَّ الإِمَامَةَ هِيَ الْحَلُّ وَالْعَقْدُ وَإِقَامَتُهُ الْحُدُودَ وَتَنْفِيذُ الأَحْكَامِ، أو (٣) السُّنَّةُ وَالتَّعْلِيمُ عَلَىٰ مَذْهَبِ الإِمَامِيَّةِ (٤)، فَلَوْ كَانَتْ عَلَىٰ عَمَل الأَحْكَامِ، أو (٣) السُّنَّةُ وَالتَّعْلِيمُ عَلَىٰ الأَشْيَاءِ حَتَّىٰ يَسْتَوْفِي ثَوَابَ عَمَلِهِ، وَهَذَا لَوَجَبَ أَنْ يُبْقِيَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ لِلقِيَامِ عَلَىٰ الأَشْيَاءِ حَتَّىٰ يَسْتَوْفِي ثَوَابَ عَمَلِهِ، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ لَا يَمُوتَ أَبَدًا الْفَضْلُ الَّذِي ٣٠ يُوجِبُ أَنْ لَا يَمُوتَ أَبَدًا الْإَنْهُ مَا مِنْ حَالٍ يَصِيرُ إِلَيْهَا /إِلَّا وَذَلِكَ الفَضْلُ الَّذِي ٣٠ يَسْتَحِقُّ أَنْ لَا يَمُونَ أَبُدًا فَيَ الثَّانِي (٥) مَعَهُ، فَإِذَا أَمَاتَهُ، فَقَدْ أَزَالَ عَنْهُ مَا يَسْتَحِقُّهُ، وَهَذَا يُوجِبُ - عَلَىٰ مَذَاهِبِهِمْ - أَنْ يَكُونَ قَدْ ظُلِمَ.



1/04

⁽١) «مَقَالات الإسلَامِيين» ص (٤٦١).

⁽٢) في الأصل: (والمفضول) والواو ما هي إلا ضمة الميم.

⁽٣) كذا في الأصل.

⁽٤) «فَضَاثِح البَاطِنية» ص (١٧)، «العَوَاصِم مِن القَوَاصِم» ص (٤٦).

⁽a) مُهملة في الأصل.



وَنُو جَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِي آخِرِ وَقْتِ حَيَاتِهِ مِثْلَ عَمَلِهِ فِي أَوَّلِ وَقْتِ إِمَامَتِه، نُهُ يُجَازِيَهُ عَلَىٰ ذَبُكَ عَلَىٰ عَلَىٰ ذَبُكَ عَلَىٰ الْأَعْمَلُ الْأَعْمَلُ الْأَعْمَلُ الْأَعْمَلُ اللهِ الْمُعْمَلُ اللهِ اللهُ ال

وَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِمَامَةُ المَفْضُولِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ: إَجْمَاعُ الصَّحَابَةِ.

وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَطْلُبُونَ الأَفْضَلَ فَالأَفْضَلَ ؛

مِنْ ذَٰلِكَ: أَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَفَ المُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ: مِنَا أُمِهُ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ. وَخِيفَ الفِتْنَةُ، قَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ الرَّجُسُ. وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ. وَخِيفَ الفِتْنَةُ، قَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ الرَّجُسُ. عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ وَ(٣) أَبَا عُبَيْدَةَ ابْنَ الجَرَّاح، فَبَايِعُوا أَيَّهُمَا شِنْتُمْ.

فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي عُبَيْدَةً - مِنْ خَوْفِ الفِتْنَةِ -: امْدُدْ يَدَكَ أَبَايِعْ لَكَ.

فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «أَتَقُولُ هَذَا وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرٌ؟! وَاللَّهِ مَا كَانَ لَكَ بِ الإِسْلَام فَهَةٌ غَيْرُهَا» (١٠).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ فِي الفَضْلِ وَالعِلْمِ وَالسَّابِقَةِ، وَكَوْنِهِ أَمِينَ هَذِهِ الْأَنْ مِمَّنْ يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الفَاضِلُ مَوْجُودًا؛ لَمَا قَالَ، وَإِنَّمَا قَالَ أَبُوبِك

⁽٤) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر، وذكره أبو بكر البَاقِلَّاني في "التَّمهيد" ص (٤٧٥). «منَاقب الأثمَّة الأربَعة" ص (٣٠٤).



⁽١) كذا العِبارة في الأصل.

⁽٢) في الأصل: (في الدين والخير) والتَّصويب من الطُّرّة.

⁽٣) في الأصل: (أو) مُصحَّحة.

ذَلِكَ لِعِلْمِهِ أَنَهُ أَفْضَلُ مِنْهُ وَمِنْ عُمَرَ، وَمَعَ عِلْمِ عُمَرَ بِأَنَّ أَبَا بَكْرِ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مُعَظِّمًا لِتَغْدِيهِ المَفْضُول على عُبَيْدَةَ مُعَظِّمًا لِتَغْدِيهِ المَفْضُول على عُبَيْدَةَ مُعَظِّمًا لِتَغْدِيهِ المَفْضُول على الفَاضِل: قَمَا كَانَ لَكَ فِي الإِسْلَامِ فَهَةٌ غَيْرُهَا المَعْنَاهُ: هَفُوَةٌ ا فَدَلَ عَلَىٰ أَنَّهُ كَان يَعْتَقِدُ تَقْدِيمَ الفَاضِل عَلَىٰ المَفْضُولِ، وَأَقَرَّتُهُ الصَّحَابَةُ عَلَىٰ هَذَا الغَوْلِ.

- وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ طَلْحَةً لِأَبِي بَكْرٍ: مَا تَقُولُ لِرَبُكَ إِذَا لَقِيتَهُ وَقَدْ وَلَيْتَ اعْلَيْنَ فَظًّا غَلِيظًا؟

قَالَ: ﴿ أَقُولُ: وَلَّيْتُ عَلَيْهِمْ خَيْرَ أَهْلِكَ (١)، (١).

فَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ الأَفْضَل.

وَلَمَّا حَضَرَتْ عُمَرَ الوَفَاةُ قَالَ: ﴿قَدْ جَعَلْتُ هَذَا الأَمْرَ فِي هَوْلَاءِ السَّتَةِ
 مِنَ الرَّهْطِ الَّذِي تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، وَهُمْ خَيْرُكُمْ وَخَيْرُ مَنْ
 بَقِيَ ۗ (٣).

وَلَمْ يَجْعَلْ مَعَهُمْ غَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الهِجْرَةِ، [حَتَىٰ](١) العَبَّاسُ مَعَ عِضَهِ مَحِلَّهِ وَقَرَابَتِهِ؛ لَمَّا اعْتَقَدَ كُوْنَهُمْ أَفْضَلَ مَنْ بَقِيَ.

- وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي عُثْمَانَ: ﴿ [أَمَّوْنَا] (٥ خَيْرُنَا، وَلَمْ نَأْلُوا عَنْ أَمْرِهِ ' ' ، ذَ

⁽٦) كذا في الأصل، وفي المُختصر المُعتمدا والمصادر: (أعلاها)، والمُثبت لا يَضهر تصحُّنه.



⁽١) عليها ضبّة في الأصل.

⁽٢) تقدم تخريجه ص (١٠٧) حاشية رقم (٤).

 ⁽٣) أخرجه . باختلاف لفظ . أبو عبد الله رَضَيَّلِيَّهُ عَنهُ في المُسندا رقم: (٨٩) دور قوله (وهم خيركم ...) ولم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

⁽٤) في الأصل: (وجا) كأن الواو ضرب عليها.

⁽٥) في الأصل: (امن).



فَوقِ (۱) (۱).

وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِمْ وَفِعْلِهِمْ؛ فَدَلَّ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَاهُ.

6 co

(١) عليها ضبَّة في الأصل.

⁽٢) ذكره بهذا اللَّفظ أبو عبد اللَّه رَضَّالِتَهُ عَنْهُ في «المَسَائل»، أخرجه عنه أبو بكر الخلَّال في المَسَائل»، أخرجه عنه أبو بكر الخلَّال في المَسَسُوط» ـ كتاب السُّنة ـ رقم (٥٢٦)، وأخرجه ـ باختلاف لفظ ـ عبد اللَّه بن أحمد في زياداته على "فضَائل الصَّحابة» رقم: (٣٩١)، وابن أبي شَيبة في «المُصنَّف» رقم: (٣٢٦٩٥)







وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا: لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ. خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ (١) فِي قَوْلِهِمْ: يَكُونُ مَعْصُومًا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ، وَلَا شَيْءَ مِنَ المَعَاصِي أَصْلًا، لَا صَغَائِرَ وَلَا كَبَائِرَ.

دَلِيلْنَا:

أَنَّ الإِمَامَةَ جَارِيَةٌ مَجْرَى الحُكْمِ وَالإِمَارَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدِ مِنْهُمَا أُقِيمَ لِأَجْلِ إِقَامَةِ الحُدُودِ، وَاسْتِيفَاءِ الحُقُوقِ، وَرَدْعِ الظَّالِمِ، وَالإنْتِصَافِ لِلمَظْلُومِ، ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّ الأَمِيرَ وَالحَاكِمَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَا مَعْصُومَيْنِ؛ كَذَلِكَ الإِمَامُ مِثْلُهُمَا.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا جَوَّزْنَا عَلَيْهِ الفِسْقَ، أَدَّىٰ إِلَىٰ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَىٰ إِمَامٍ آخَرَ يُقِيمُ عَلَيْهِ الحَدَّ.

قِيلَ: يَأْتِي الجَوَابُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ فِيمَا بَعْدُ('').

فَإِنْ قِيلَ: لَمَّا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قُرَشِيًّا وَخَالَفَ الأُمَرَاءَ وَالحُكَّامَ فِي هَذَا؛ جَازَ أَنْ يُخَالِفَهُمَا فِي بَابِ العِصْمَةِ.

قِيلَ: الدَّلَالَةُ قَدْ دَلَّتْ عَلَىٰ أَنَّ الإِمَامَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مِنْ قُرَيْشٍ، وَلَوْ لَاهَا لَجَوَّزُ نَا أَنْ يَكُونَ الإِمَامُ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَا ذَكَرُوهُ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَةَ قَدْ



⁽١) «أُصُول الإيمَان» لعبد القَاهِر ص (٢٢١).

⁽۲) ص (۲٦٦).



نَنْتُ عَنَى أَنَّ الْأَنْبِيَءَ غَيْرُ مَعْصُومِينَ مِنَ الذُّنُوبِ وَالخَطَأِ وَالنَّسْيَانِ، فَكَيْفَ لِأَنْبِيَاءِ فِي كِتَابِهِ بِأَنَّهُمْ وَاقَعُوا الذُّنُوبَ. لِإِمْرَ مُعْالَىٰ عَنِ الأَنْبِيَاءِ فِي كِتَابِهِ بِأَنَّهُمْ وَاقَعُوا الذُّنُوبَ.

فَأَمَّا تَعَلَّقُهُمْ فِي وُجُوبِ عِصْمَةِ الإِمَامِ بِأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ ثُبُوتُ الوَعِيدِ بِإِقَامَةِ الحُدُودِ، وَأَنَّ دَلِكَ مَرْدُودٌ إِلَىٰ الإِمَامِ وَحْدَهُ، وَأَنَّ الأُمَّةَ إِنَّمَا افْتَقَرَتْ إِلَىٰ الإِمَامِ الحُدُودِ، وَأَنَّ دَلِكَ مَرْدُودٌ إِلَىٰ الإِمَامُ مَعْصُومًا لِأَنَّهَا عَيْرُ مَعْصُومَةٍ بِأَسْرِهَا وَجُمْلَتِهَا، قَالُوا: فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الإِمَامُ مَعْصُومًا مِنْ سَايْرِ الْقَبَائِحِ وَالذُّنُوبِ، وَمَا تُسْتَحَقُّ بِهِ الحُدُودُ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا نُصِبُوا لَهُمْ فِي سَايْرِ الْقَبَائِحِ وَالذُّنُوبِ، وَمَا تُسْتَحَقُّ بِهِ الحُدُودُ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا نُصِبُوا لَهُمْ لِأَجْلِ وُجُوبِ الحُدُودِ عَلَيْهِمْ، وَاسْتِيفَاءِ ذَلِكَ مِنْ ظُهُورِهِمْ، وَلِيَكُونَ الإِمَامُ لِأَنْ يَكُونَ الإِمَامُ هُوا لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا؛ أَذَى يَقَعُ مِنْهُمْ؛ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الإِمَامُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا؛ أَذَى إِلَىٰ غَيْرِ غَايَةٍ، وَذَلِكَ مُحَالً.

قِيلَ: الإِمَامُ عِنْدَنَا إِذَا أَصَابَ مِثْلَ ذَلِكَ؛ انْخَلَعَتْ إِمَامَتُهُ عِنْدَ إِصَابَةِ ذَلِكَ، وَيَكُونُ مَأْمُومًا، وَيَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ إِمَامٌ يُقِيمُ عَلَيْهِ الحَدَّ، ثُمَّ كَذَلِكَ انْقَانِي إِذَا أَصَابَ مَا يُوجِبُ الحَدَّ، وَهَذَا هُوَ المُسْتَقِرُّ فِي حُكْمِ الدِّينِ عِنْدَ سَائِرِ أَهْلَ الاِخْتِيَارِ وَالنَّظَرِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا احْتَاجَتِ الأُمَّةُ إِلَىٰ إِمَامٍ ؛ لِجَوَازِ وُقُوعِ مَا فِيهِ الحُدُودُ مِنْهَا. قِيلَ: إِنَّمَا احْتَاجَتْ إِلَىٰ إِمَامٍ ؛ لِجَوَازِ وُقُوعِ مَا فِيهِ الحُدُودُ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ لَكَ أَنَّ الأُمَّةَ احْتَاجَتْ إِلَىٰ إِمَامٍ ؛ لِجَوَازِ وُقُوعٍ مَا فِيهِ الحُدُودُ مِنْهَا، وَإِنَّمَا احْتَاجَتْ إِلَىٰ إِمَامٍ إِذَا [وَاقَعُوا] (٢) مَا تَجِبُ فِيهِ الحُدُودُ، وَمَا جَرَىٰ مِنْهَا، وَإِنَّمَا احْتَاجَتْ إِلَىٰ إِمَامٍ أَضِلًا (٣). مَحْرَاهَا، وَلَوْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ ذَلِكَ، لَمَا احْتَاجُوا إِلَىٰ إِمَامٍ أَصْلًا (٣).

 ⁽٣) بياض بقدر ثلاثة كلمات، وفي الطُّرّة: (في الأصل: هم نسلم قولكم).



⁽١) بياض بقدر كلمة.

 ⁽٦) في الأصل: (وقعوا)، والتَّصويب من معنى قول المُؤلِّف في الصَّفحة التَّالية (مواقعتهم)،
 ويحتمل الصَّواب: (وقعوا فيما).



٥٤/ب

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ الأَمْرُ عَلَىٰ مَا ذَكَرْتُمْ؛ لَمَا وَجَبَ نَصْبُ الإِمَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُنَاكَ حَدٌّ يُقَامُ، وَلَا حُكْمٌ يُنَقَّدُ.

قِيلَ: جِهَةُ الوُجُوبِ غَيْرُ جِهَةِ الحَاجَةِ، وَلَمْ يَجِبْ نَصْبُ الإِمَامِ لِأَجُلِ حَاجَةِ الأُمَّةِ إِلَيْهِ، إِنَّمَا وَجَبَ نَصْبُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ المَصْلَحَةِ؛ لِأَنْنَا لَوْ قَدَّرْنَا وُجُودَ جَمَاعَةِ الأُمَّةِ إِلَيْهِ، إِنَّمَا وَجَبَ نَصْبُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ المَصْلَحَةِ؛ لِأَنْنَا لَوْ قَدَّرْنَا وُجُودَ جَمَاعَةِ مَعْصُومِينَ مُتَكَلِّمِينَ لِلعِلْمِ بَأَحْكَامِ الدِّينِ، لَمَا احْتَاجُوا /إِلَىٰ إِمَامٍ، وَلَيْسَ إِذَا لَمْ يَحُونَ لَهُمْ إِمَامٌ.

يَحْتَاجُوا يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُمْ إِمَامٌ.

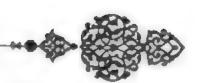
وَجَوَابٌ آخَوَ: وَهُوَ أَنَّهُ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جِهَةً حَاجَةِ المَاْمُومِينَ إِلَىٰ الإِمَامِ وُقُوعِ مِنْهُ، وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ جَمِيعِ الإِمَامِ وُقُوعِ مِنْهُ، وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ جَمِيعِ الشَّيعَةِ حَاجَةُ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ وَمُحَمَّدِ ابْنِ الحَنْفِيَّةِ إِلَىٰ إِمَامٍ، وَهُو أَبُوهُمْ عَلَيْهِالسَّلَامُ، وَإِنْ كَانُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الذَّنُوبِ وَمَا فِيهِ الحُدُودُ، وَمِنَ الجَهْلِ عَلَيْهِالسَّلَامُ، وَإِنْ كَانُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الذَّنُوبِ وَمَا فِيهِ الحُدُودُ، وَمِنَ الجَهْلِ عَلَيْهِاللَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الذَّنُوبِ وَمَا فِيهِ الحُدُودُ، وَمِنَ الجَهْلِ عَلَيْهِمُ الحُدُودُ وَمِنَ الجَهْلِ فَكَانَتْ مُواقَعَتُهُمْ لِمَا فِيهِ عَلَيْهِمُ الحُدُودُ مُمَا فَيْ فِيهِ المُأْمُومِ إِلَىٰ الإِمَامِ كُونُهُ مِثَنْ وَقَعَ فِيهِ الحُدُودُ، وتَجُوزُ مُواقَعَتُهُ لِذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: لَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا كَانَ إِمَامًا لِلحَسَنِ وَالحُسَيْنِ وَمُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ فِي إِقَامَةِ الحُدُودِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِمَامٌ لَهُمْ فِي تَعْلِيمِ الدِّينِ فَقَطْ.

قِيلَ: بَطَلَ اسْتِدْلَالُكُمْ أَنَّ جِهَةَ حَاجَةِ الرَّعِيَّةِ إِلَىٰ الإِمَامِ إِصَابَتُهَا مَا فِيهِ الحُدُودُ، وَجَوَازُ وُقُوعٍ ذَلِكَ مِنْهَا، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا.

جَوَابٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: أَنَّ عِصْمَةَ الإِمَامِ فَوْقَ عِصْمَةِ النَّبِيّ، أَوْ كَهِيَ، وَكَعِصْمَةِ المَلَائِكَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الجَهْلُ، وَلَا رُكُوبُ القَبَائِحِ، وَلَا





السَّهُوُ، وَلَا الغَلَطُ. وَقَدْ صَرَّحْتُمُ الآنَ بِأَنَّ: الحَسَنَ وَالحُسَيْنَ [جَاهِلَانِ] السَّهُوُ، وَلَا الغَلَطُ. وَقَدْ صَرَّحْتُمُ الآنَ بِأَنَّ: الحَسَنَ وَالحُسَيْنَ [جَاهِلَانِ] بِأَحْكَامِ الدَّينِ. وَذَلِكَ أَقْبَحُ مِنَ احْتِمَالِ() الكَبِيرِ مِنَ الذُّنُوبِ، فَمَا أَنْكُرْتُمْ أَيْفُ مِنْ جَوَاذِ رُكُوبِهِمَا الذُّنُوبَ مَعَ عِصْمَتِهِمَا وَمُوَاقَعَتِهِمَا لِمَا فِيهِ الحُدُودُ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا نَقُولُ إِنَّهُمَا [جَاهِلَانِ] (٣)؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَىٰ خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وَمَا كَانَتْ هَذِهِ حَالَهُمَا، وَإِنَّمَا كَانَا لَا يَعْلَمَانِ الأَحْكَامَ، وَكَانَ أَبُوهُمَا [يُعَلِّمُهُمَا] (١) الأَحْكَامَ.

قِيلَ: لَا فَرْقَ بَيْنَ [...](٥) عَلَىٰ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمَا وَغَيْرِهِ ؟ لِأَنَّهُمَا إِذَا لَمْ يَعُلَمَا فِيلَ: لَا فَرْقَ بَيْنَ [...](٥) عَلَىٰ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمَا وَغَيْرِهِ ؟ لِأَنَّهُمَا وَجَبَ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ عَلَىٰ أَيِّ وَجْهِ كَانَ ؟ كَانَا جَاهِلَيْنِ مِنَ العِلْمِ بِهِ ، فَلْم يَفْعَلَا مَا وَجَبَ عَلَيْهِمَا فِعْلُهُ مِنَ العِلْم الَّذِي كُلِّفَاهُ.

وَجَوَابٌ آَخَرُ: وَهُو أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: إِنَّ /عَلِيًّا لَمْ يَكُنْ يُعَلِّمُهُمَا عَنْ وَخْيِ يُنْزُلُ عَلَيْهِ حَالًا [فَحَالًا]()، وَإِنَّمَا كَانَ يُعَلِّمُهُمَا وَيُؤَدِّي إِلَيْهِمَا مَا كَانَ وَقَفَهُ يُنْزُلُ عَلَيْهِ حَالًا [فَحَالًا]() وَأَنْمَا كَانَ يُعَلِّمُهُمَا وَيُؤَدِّي إِلَيْهِمَا مَا كَانَ وَقَفَهُ النَّبِيُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ، وَهُو أَمْرٌ قَدْ أُحْكِمَ وَانْبَرَمَ وَفُرِغَ مِنْهُ، أَفْتَرَى عَلِيًّا كَانَ يُلقِّنُهُمَا ذَلِكَ إِلَىٰ سَاعَةِ مَوْتِهِ وَلَمْ يَكُونَا اسْتَكْمَلَا مِنَ الشَّرْعِ مَا يَحْتَاجَانِ إلَيْهِ يُلقِيهِ وَلَمْ يَكُونَا اسْتَكْمَلَا مِنَ الشَّرْعِ مَا يَحْتَاجَانِ إلَيْهِ وَإِلَىٰ تَعْلِيمِهِ الأُمَّةَ إِلَىٰ آخِرِ جُزْءِ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاةِ عَلِيٍّ، وَكَانَا طُولَ أَيَّامٍ حَيَاتِهِ وَلَىٰ تَعْلِيمِهِ الأُمَّةَ إِلَىٰ آخِرِ جُزْء مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاةِ عَلِيٍّ، وَكَانَا طُولَ أَيَّامٍ حَيَاتِهِ مَعْ عِصْمَتِهِمَا مُكَمَّلَا مِنَ العِلْمَ وَالشَّرْعَ وَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَىٰ الحِينِ الَّذِي يَلِيهِ فِرَاقُهُ الدُّنْيَا مَعَ مَا هُمَا عَلَيْهِ مِنَ العِصْمَةِ وَالتَّرَشُّحِ لِلإِمَامَةِ وَنَصْبَةٍ عَلَيْهَا؟ وَهَذَا فَوْ اللَّهُ وَالْمَامَةِ وَنَصْبَةٍ عَلَيْهَا؟ وَهَذَا

(٥) بياض بقدر كلمة، وعلى الطُّرَّة كَلمة مَقصُوصَة.

1/00

⁽١) في الأصل: (جاهلين). (٢) عليها ضبة في الأصل.

⁽٣) في الأصل: (جاهلين).

⁽٤) في الأصل: (يعلمها).

⁽٦) في الأصل: (فحال).

⁽٧) كذا في الأصل، ولعل الصُّواب: (غَير مكمَّلين).

TINA



مُحَالٌ.

بِمَاذَالَمْ يَجْرِ^(۱)، هَلْ كَانَاعَالِمَيْنِ بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الدِّينِ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَمُسْتَكْمِلَيْنِ لِصِفَاتِ الأَئِمَّةِ وَمَعْصُومَيْنِ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ وَخَطِيئَةٍ؟ فَكَيْفَ يَحْتَاجَانِ مَعَ ذَلِكَ لِصِفَاتِ الأَئِمَّةِ وَمَعْصُومَيْنِ مِنْ العِلْمِ، وَلَا غَيْرُ مَعْصُومَيْنِ مِمَّا فِيهِ الحُدُودُ؟! وَلَا خَيْرُ مَعْصُومَيْنِ مِمَّا فِيهِ الحُدُودُ؟! وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْ هَذَا.

وَجَوَابٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ - لِمَنِ اعْتَلَّ فِي حَاجَةِ الأُمَّةِ إِلَىٰ إِمَامٍ بِمَا ذَكَرُوهُ -: فَمَا أَنْكَرْتُمْ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ وَاجِبًا مِنْ وُجُوبِ عِصْمَةِ الإِمَامِ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ الحَدُّ، فَلأَنْ يَجِبَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَعْصُومٍ مِنَ السَّهْوِ وَالغَلَطِ وَاعْتِمَادِ صَغَائِرِ الذُّنُوبِ (").

6 % 6 %

⁽٢) كذا العِبَارة في الأصل، ولعل الصَّواب إضافة (أولَى).



⁽١) كذا في العِبارة مُهملة في الأصل، وعليها ضبَّة في الأصل، وهذه صُورتها: (عَلَمَ عَلَمُ الْأَرْابُ عَلَمَ)، ولعل صوابها: (فإذا لم يجب) والله أعلم.



فصل فصل

وَنَفْرِضُ الكَلَامَ مَعَهُمْ فِي عَلِيِّ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ، هَلْ كَانَ مَعْصُومًا؟ فَنَقُولُ: أَخْبِرُونَا: هَلْ كَانَ إِمَامًا فِي وَقْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ؟ فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ.

خَرَجُوا عَنِ الْإِجْمَاعِ؛ لِاتِّفَاقِ الأُمَّةِ عَلَىٰ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَ النَّبِيِّ فِي وَقْتِهِ نَبِيُ وَلَا إِمَامٌ.

وَلِإِجْمَاعِهِمْ ـ أَيْضًا ـ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِمَامَانِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ فِي شَرْعِ الإِسْلَام.

وَإِنَّ قَالُوا: لَمْ يَكُنْ إِمَامًا فِي وَقْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُهُ فِي تِلْكَ الحَالِ بِخِلَافِ بَاطِنِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا، وَإِذًا تَعَرَّىٰ عَنِ العِصْمَةِ، وَالمُتَعَرِّي عَنِ العِصْمَةِ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَا.

وَفِي إِجَابَتِهِمْ إِلَىٰ هَذَا البَابِ نَقْضُ مَذْهَبِهِمْ، وَإِنْ رَامُوا الْامْتِنَاعَ /مِنْهُ؛ لَمْ يَجِدُوا(١) حُجَّةً، وَهَذَا مَا لَا مَهْرَبَ مِنْهُ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: قَدْ جَمَعْتُمْ بَيْنَ أَمْرَيْنِ يَنْفِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ صَاحِبَهُ: أَثْبَتُمْ لِعَلِيً العِصْمَةَ، ثُمَّ نَفَيْتُمُوهَا عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ ظَنَنْتُمْ أَنَّكُمْ فَضَلْتُمُوهُ عَلَىٰ الكَافَّةِ، وَأَنْتُمْ مَعَ هَذَا لَا تَشْعُرُونَ.

⁽١) يحتمل الرَّسم أيضًا: (يجروا).



ەە/ب



وَذَلِكَ أَنَّهُمْ رَوَوُا ('' فِي ردَّ الشَّمْسِ لهُ حنَّىٰ فضى صلاه العضر في وأَ النَّبِيُّ ('' وَبَعْدَهُ بِبَابِلَ مَرَّةٌ ('')، وَفي ذلك يقولُ شاعرُهُمْ إسماعدلُ ننَ مُحمّدِ النَّبِيُّ ('')؛ الحِمْيَرِيُّ ('')؛

رُدَّتُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ لَمَّا فَاتَهُ حَتَّىٰ تَبَلِّجَ (*) نُورُهَا فِي وَقْبَهَا وَعَلَيْهِ قَدْ رُدَّتْ بِبَابِلَ مَرَّةً إِلَّا لِيُوشَعَ أَوْ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ

وقُتُ الصَّلاة وللدُّ دنتُ للْمَغْرِبِ للْعَصْرِ ثُمَّ هَوَتُ كَمِثْلِ الكَوْرُدِبِ أُخْرِئ وما رُدِّتُ لَحَلْقِ مُغْرِبِ(١) هذا وربَّك(١) كُلُّ أَمْرِ مُعْجِبِ(١)

يُقَالُ لَهُمْ: عَلَىٰ أَيَّ وَجْهِ تَقُولُونَ: إِنَّهُ تَرَكَ صَلَاة العصْرِ في الوقْتيْن جميعًا. عَلَىٰ التَّعَمُّدِ لِتَرْكِهَا، أَمْ عَلَىٰ وَجْهِ السَّهْوُ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: تَعَمَّدَ ذَلِكَ.

شَهِدْتُمْ عَلَيْهِ بِالضَّلَالِ؛ لأنَّهُ لَا يَتُرُكُ ذَلِكَ - أَعْنِي: الصَّلَاةَ - مُتَعَمَّدًا إِلَّا ضَالًّ

⁽A) «الدِّيوان؛ للجِمْيَري ص (٣٩).



⁽١) غير مَقروءة في الأصل، ولعلها كما أثبتها، وهذه صورتها: (وداكانج ومداوره).

⁽٢) [مَوضُوع] أخرجه الطَّحَاوي في "شَرح مُشكل الأثار " رقم: (١٠٦٧) و (١٠٦٨)، والطَّبر اني في «الشُّعفاء الكبير ": (٣٢ /٣٢). «المُعجم الكَبير ": (٣/ ٣٢٧).

 ⁽٣) [مَوضُوع] ليس لهذه القصّة إسناد، يُنظر «البداية والنّهاية»: (٨/ ٥٨٦ م ٥٨٥).

⁽٤) أبو هَاشِم السَّيد الشَّاعر المُفْلِق، رافِضي خَبيث، سبُّ الصَّحابة رضوان الله عليهم، وقذف أزواج الرَّسول صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تُوفَّي سنة ١٧٣ هـ. «لسّان الجِيزَان»: (٢/ ١٧٢)

⁽٥) زيادة في الأصل: (و) وما هي ألا ضمة النون.

⁽٦) عليه ضبّة في الأصل.

⁽٧) في المَصَادر: (ولردها تأويل).



عي الدُّبنِ، و فَالَ النَّبِيُ عِنهُ لَسَلامُ: النِّسَ بَيْنَ الكُفْرِ وَالإِيمَانِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلاة الا وَهَذَا أَفْبَحُ مَا يَكُونُ مِنَ القَوْلِ فِيهِ.

> وَإِنْ قُلْتُمْ: تَرْكَهَا نَاسِيًا عَلَىٰ سَبِيلِ النَّسْيَانِ. أَقْرَرْتُمْ بِزَوَالِ العِصْمَةِ وَتَعَرَّيهِ مِنْهَا.

وَلَيْسَ فِي هَذَا تَضْيِيقٌ عَلَيْهِمْ الْأَنَّ العِصْمَةَ المَنْعُ ، وَالمَنْعُ مِنْ مُوَاقَعَة المَعْاصِي وَفِعْلِهَا لَا غَيْرَ ، وَتَارِكُ الصَّلَاةِ نَاسِيًا أَوْ مَمْنُوعًا لِعُدْرٍ لَا يَكُونُ عَاصِيًا . وَقَدْ تَطَرَّقَ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ النَّسْيَانُ ، مَعَ كُوْنِهِ مَعْصُومًا فِي الإِمَامَةِ ، وَقَدْ تَطَرَّقَ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ النَّسْيَانُ ، مَعَ كُوْنِهِ مَعْصُومًا فِي الإِمَامَةِ ، وَقَدْ تَطَرَّقَ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ النَّسْيَانُ ، مَعَ كُوْنِهِ مَعْصُومًا فِي الإِمَامَةِ ،

قَالَ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ: ٥ شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسْطَىٰ ـ يَعْنِي: صَلَاةَ العَصْرِ ـ ، مَلاَّ اللَّهُ قَبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَارًا ١٠٠٠.

وَقَدْ نَسِيَ، فَسَلِمَ مِنْ نُقْصَانٍ، وَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَىٰ كَمَا تَنْسَوْنَ (٣)، وَقَالَ: ١/إِنَّمَا أُنْسَىٰ لِأَسُنَّ (١).

وَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْبِرُونَا عَنِ الشُّورَىٰ؛ أَحَقُّ هِيَ عِنْدَكُمْ وَصَوَابٌ، أَمْ بَاطِلٌ وَمُحَالٌ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: حَتَّى وَصَوَابٌ.

نَقَضْتُمْ أَصْلَكُمْ، وَاعْتَرَفْتُمْ بِالحَقِّ، وَأَبْطَلْتُمُ النَّصَّ عَلَيْهِ.

⁽٤) نقله ـ بَلاغًا ـ مَالك في المُوطأًا ـ رواية يَحيَى ـ رقم: (٢٦٤).



1/07

⁽٢) متفتَّ عليه، أخرجه مُسلم في «الصَّحيح» رقم: (٦٢٧)، والبُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٢٩٣١)، وأبو عبد اللَّه رَضِوَالِلَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٩١١).

⁽٣) متفقٌ عليه، أخرجه البُخاري في "الصَّحيح" رقم: (٤٠١)، ومُسلم في "الصَّحيح" رقم: (٩٧٥).



وَإِنْ قُلْتُمُ: الشُّورَىٰ بَاطِلٌ وَضَلَالٌ.

قُلْنَالَكُمْ: دَخَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِيهَا مُخْتَارًا أَوْ كَانَ أَحَدَ السُّتَّةِ المَذْكُورِينَ فِيهَا؟ وَفِي هَذَا أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ فِي الضَّلَالِ، وَرَضِيَ بِالبَاطِلِ وَالمُحَالِ، وَهَذَا لَا يَلِيقُ بِصِفَتِهِ عَلَيْهِ الشَّلَامُ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: كَيْفَ تَصِحُّ دَعْوَاكُمْ لِعَلِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ مَعْصُومًا وَالخَبَرُ المُسْتَفِيضُ عَنْهُ النَّدَمُ عَلَىٰ تَحْرِيقِ المُغَالِينَ فِي الدِّينِ ('' لَمَّا بَلَغَهُ قَوْلُ ابْنُ المُسْتَفِيضُ عَنْهُ النَّدَمُ لاَ يَكُونُ إِلَّا عَلَىٰ جُرْمٍ، وَالتَّوْبَةُ لاَ تَكُونُ إِلَّا مِنْ ذَنْبٍ ؟ عَبَاسٍ فِي ذَلِكَ '' وَالنَّدَمُ لاَ يَكُونُ إِلَّا عَلَىٰ جُرْمٍ، وَالتَّوْبَةُ لاَ تَكُونُ إِلَّا مِنْ ذَنْبٍ ؟ عَبَاسٍ فِي ذَلِكَ '' نَدَمُهُ عَلَىٰ ذَلِكَ، قُلْنَا لَهُمْ: فَأَرُونَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ فِي سُنَّةِ نَبِيّهِ فَإِنْ دَفَعَهُ '' نَدَمُهُ عَلَىٰ ذَلِكَ، قُلْنَا لَهُمْ: فَأَرُونَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ فِي سُنَّةِ نَبِيّهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَوْجَبَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الجُنَاةِ فِي دَارِ الدُّنْيَا الحَرِيقَ بِالنَّارِ. لا سِيّمَا وَهُمْ لا يَرَوْنَ القِيَاسَ وَالِاسْتِحْسَانَ فِي الأَحْكَامِ، وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ النَّصُوصَ فَهُمْ لا يَرَوْنَ القِيَاسَ وَالِاسْتِحْسَانَ فِي الأَحْكَامِ، وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ النَّصُوصَ خَاصَةً، وَلَا نَصَّ لَهُمْ فِيمَا ذَكَرْنَا.

وَلِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ نَدَمُهُ عَلَىٰ مَا كَانَ مِنْهُ فِي التَّحْكِيمِ، وَشَهِدَ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِالخَطَأِ، مِنْهُ مَا جَاءَتْ بِهِ الأَخْبَارُ:

- فَقَالَ [حِينَ رَأَىٰ](١) اخْتِلَافَ النَّاسِ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّحْكِيم(٥):

لَقَدْ عَشَرْتُ عَشْرَةً لَا تَنْجَبِر فَ فَسَوْفَ أَنْسَ أَنَ بَعْدَهَا وَأَسْتَمِرُ

⁽٦) عليها ضبَّة في الأصل، وفي المَصَادر: (أكيس).



 ⁽١) أخرجه البَلَاذُري في «أنسَاب الأشرَاف»: (٤/ ٣٥) بقوله: (للّه درُّ ابن عبَّاس)، والتَّرمذي في
 «الجَامِع» رقم: (١٤٥٨) بقوله: (صَدق ابن عبَّاس).

⁽٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضِيَالِيَّةُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٨٧١)، والبُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٣٠١٧).

⁽٣) كذا في الأصل، ولعل الصّواب: (دفعوا).

⁽٤) في الأصل: (احين راني).

⁽٥) «التَّاريخ» للطبري: (٤/ ٤٣٧)، و«تَأويل مُختلف الحَديث، لابن قُتيبة ص (٢٣٦).



..... وَأَجْمَعُ الرَّأْيَ الشَّتِيتَ [المُنْتَشِرُ] ١٠٠

وَهَذَا يُنَافِي العِصْمَةَ أَيْضًا، فَإِنَّ العِصْمَةَ عِنْدَهُمْ شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ أَيْمَّتِهِمُ إِلَىٰ آخِرِ الزَّمَانِ، وَالمَعْصُومُ هُو الَّذِي لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ مُقَارَفَةُ الذُّنُوبِ وَالآثَامِ. . وَقَدِ اسْتَفَاضَ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ أَوْصَى الحَسَنَ وَالحُسَيْنَ [وَمُحَمَّدًا] (٣) عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي القِصَاصِ مِنِ ابْنِ مُلْجِم (١)، فَقَالَ: اإن وَالحُسَيْنَ [وَمُحَمَّدًا] (٣) عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي القِصَاصِ مِنِ ابْنِ مُلْجِم (١)، فَقَالَ: اإن أَنَا عِشْتُ، فَسَأْرَىٰ رَأْيِي، وَإِنْ أَنَا مِتُ، فَضَرْبَةٌ مَكَانَ ضَرْبَةٍ، وَلَا تُمَثِّلُوا بِهِ، الْظُرُوا يَا بَنِيَ لِأَنْفُسِكُمْ، لَأَلْفِيَنَكُمْ غَدًا تَخُوضُونَ فِي دِمَاءِ المُسْلِمِينَ، تَقُولُون: فَي دِمَاءِ المُسْلِمِينَ، تَقُولُون: فَيَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ. لَا تَقْتُلُوا إِلَّا قَاتِلِي " (٥).

وَقَدْ جَاءَتِ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ الْحَسَنَ ضَرَبَهُ (٦)، وَأَنَّ الحُسَيْنَ ثَنَّاهُ (٧)، وَأَنَّ مُحَمَّدُا أَجْهَزَ عَلَيْهِ (٨).

وَقِيلَ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ (٩) سَمَّلَ عَيْنَيْهِ قَبْلَ قَتْلِهِ، وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿إِذَا جَاءَ

(١) تكملة البيت (أَرْفَعُ مِنْ ذَيلِيَ مَا كُنْتَ أَجُر).

(٢) في الأصل: (المنبتر).

(٣) في الأصل: (محمد) وهو ابن الحَنَفَيَّة.

(٤) هو عبد الرَّحمن المُرَادِي، ذلك المُفْتَرِي الخَارِجِي، كان عَابِدًا قَانتًا للَّه، لكنه خُتِم له بِشَرً، فَقَتَل أمير المُؤمنين عَليًا مُتقربًا إلى اللَّه بدمّه بِزعَمه، فقُطِّعَت أربعته ولسَانه وسُمِلت عَيناه ثم أحرق سنة ٤٠ هـ . "لِسَان المِيزَان» (٥/ ١٤١) وهو عند الرَّافِضة أشقَى الخَلق في الآخرة، وهو عندنا ممن نرجُو له النَّار، ونجوِّز أن اللَّه يتجاوز عنه. "تاريخ الإسلام» (٢/ ٣٧٣)

(٥) أخرجه الطَّبراني في «المُعجم الكَبير»: (١/ ٩٧)، وذكره الطَّبري في «التَّاريخ»: (٥/ ١٤٨).

(٦) أخرجه ابن أبي الدُّنيا في «مَقتل عَليَّ» رقم: (٨٥).

(٧) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٨) لم أجده فيما تحت يدي من مصادر.

(٩) ابن أبي طَالِب، زَوج أم كلثوم بنت علي رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُر.

4 TVE &

۱۵۸ب



نصر الله والفية م ١٠١١).

ثُمَّ أَطْبَقَتِ الرِّوَايَةُ عَلَىٰ أَنَّهُمْ حَرَّقُوهُ بَعْدَ قَتْلِهِ (٣).

وَفِي هَذَا أَنَّهُمْ خَالَفُوا أَبَاهُمْ فِي وَصِيَّتِهِ، وَضَرَبُوهُ بَدَلَ ضَرْبَةٍ ثَلَاثَ ضَرَبَاتٍ، وَمَثَّلُوا بِهِ، وَحَرَّقُوهُ بِالنَّارِ، فَجَمَعُوا [بَيْنَ الخِلَافِ لِأَبِيهِمْ] (١) وَبَيْنَ الخِلَافِ للَّهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾(٥).

وَهَذَا مِمَّا لَا يُمْكِنُهُمْ دَفْعُهُ، حَتَّىٰ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الحَسَنَ حَجَّ عَلَىٰ قَدَمَيْهِ عِشْرِينَ حَجَّةً، يَرْجُو بِهَا كَفَّارَةَ ذَنْبِهِ فِي خِلَافِهِ لِأَبِيهِ(١).

وَيُقَالُ لَهُمْ: قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ عَلِيًّا كَانَ يَعْلَمُ وَقْتَ وَفَاتِهِ؛ أَنَّهُ لَنْ يَمُوتَ حَتَىٰ يُقَاتِلَ النَّاكِثِينَ وَالقَاسِطِينَ وَالمُفَارِقِينَ (٧). ثُمَّ زَعَمْتُمْ: أَنَّ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَىٰ تَرْكِ يُقَاتِلَ النَّاكِثِينَ وَالقَاسِطِينَ وَالمُفَارِقِينَ (١) ثُمَّ زَعَمْتُمْ: أَنَّ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَىٰ تَرْكِ يُقَاتِلُ المُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ التَّقِيَّةُ (٨) عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَالخَوْفُ عَلَىٰ دِينِهِ.

(١) سُورة النَّصر: (١).

(٢) لم أجده، وذكر مُحمَّد بن سَعد في «الطَّبقات الكَبير» (٣/ ٣٨) أن عبد اللَّه بن جعفر كَحَل عينيه بمسَمار مَحمِي، ثُم قَرأ ـ أي ابن مُلجِم ـ : ﴿ أَقْرَأْ بِٱسْدِ رَبِكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾ حتى آخر السُّورة.

(٣) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «الأمّالي» رقم: (١٦١) من فعل الحُسين ومُحمَّد بن الحَنِفية، وذلك بأمر عليَّ رَضَّوَالِيَّهُ عَنْهُ كما في «المُسند» رقم: (٧١٣)، وأخرج ابن أبي عَاصِم من طريق الأوَّل وزيادة في «السُّنة» رقم (١٦٤) أن الحَسن نَهَاهُمَا، وأخرج الطَّبري في "تهذيب الآثار» (٣/ ٧٦) أنَّ الذي أحرَقه هُم نَاسٌ مِن العَوَام.

(٤) تكررت في الأصل.

(٥) شُورة المَائدة: (٤٥).

(٦) أخرج ـ معناه ـ ابن أبي الدُّنيا في «مَقتل عَليّ» رقم (٨٥) دون ذكر عدد، وأخرج الفَاكِهي في
 «أخبَار مَكَّة» رقم: (٨٣٩) أنه قد حَجَّ خمسة وعِشرين حَجَّة مَاشِيًا، دُون ذِكر سَبب ذلك.

(٧) وذلك لعهد رسول الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له في ذلك، أخرجه أبو بكر البزَّار في «المُسند» رقم: (٧٧٤)، وأبو يعلى المَوصِلي في «المُسند» رقم: (٥١٩).

(٨) مُهملة الثَّالثة، فتحتمل أيضًا: (البقية).





وَهَذَا يُضَادُّ عِلْمَهُ بِوَقْتِ وَفَاتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ بَقِيَّةَ سَلَامَتِهِ إِلَىٰ أَنْ يَبْلُغَ مُدَّتَهُ، والتَّقِيَّةُ(١) تُوجِبُ خَوْفَهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُمْ يَشْهَدُونَ بالشَّجَاعَةِ لَهُ، وَأَنَّهُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ الكَافَّةِ، وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَمِرٌّ عَلَىٰ مَعْرِفَتِهِ بِأَنَّهُ لَا يُقْتَلُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ [ثَلَاثًا](٢) وَسِتِّينَ سَنَةً؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَبْلَ ذَلِكَ آمِنًا مِنَ القَتْلِ، فَإِذَا أَمِنَهُ؛ كَانَ إقْدَامُهُ عَلَىٰ الحَرْبِ لِثِقَتِهِ بِسَلَامَتِهِ دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَصِيرَةً وَشَجَاعَةً.

فَاخْتَارُوا أَحَدَ الأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَدْفَعُوا عِلْمَهُ بِوَقْتِ وَفَاتِهِ؛ فَتَخْرُجُوا ١/٥٧ /عَنْ مَذَاهِبِكُمْ وَتُكَذِّبُوا أَخْبَارَكُمْ، أَوْ تُصَحِّحُوا ذَلِكَ؛ فَيَبْطُلَ وَصْفُهُ بِالبَقِيَّةِ وَالشَّجَاعَةِ! وَلَيْسَ مِنْ هَذَا مَهْرَبٌ.

وَعِنْدِي: أَنَّ الأَمْرَ غَيْرُ مُتَضَيِّقٍ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْقَدْرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْخَوْفُ وَالْإِحْجَامُ مَقْصُورَيْنِ عَلَىٰ الْقَتْلِ، بَلْ عَلَىٰ الْجِرَاحِ الْمُؤْلِمَةِ وَالطَّعَنَاتِ المُتَعَدِّيَةِ إِلَىٰ الْأَمْرَاضِ المُتَطَاوِلَةِ، وَرُبَّمَا قُطِعَ مِنْهَا الْأَعْضَاءُ، وَشُقَّتِ الجُلُودُ؛ لِإِخْرَاج النُّصَالِ وَالْأَسِنَّةِ، وَالْإِقْدَامُ مَعَ تَجْوِيزِ ذَلِكَ أَعْظَمُ شَجَاعَةً، بَلْ رُبَّمَا كَانَ هَذَا سَبِيلُهُ أَعْظَمُ مِنَ المَوْتِ؛ لِأَنَّ فِي الآلَامِ مَا يُتَمَنَّىٰ مَعَهُ المَوْتُ.

وَفِي الجُمْلَةِ: العُلُومُ لَا تُخْرِجُ الطِّبَاعَ عَنْ مَوْضُوعِهَا، وَلَوْ جَازَ أَنْ يُتَعَلَّقَ بِهَذَا؛ لَقِيلَ: مَنْ شَهِدَ لَهُ اللَّهُ بِالجَنَّةِ لَا يَتَطَرَّقُ عَلَيْهِ الْخَوْفُ مِنَ النَّارِ، وَالنَّبِيُّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُزَايِلَهُ الخَوْفُ؛ لِعِلْمِهِ بِنَصْرِ اللَّهِ وَتَأْيِيدِهِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْلَقَ نَبِيٌ عِنْدَ الْمَوْتِ مَعَ إِعْلَامِ اللَّهِ لَهُ بِأَنَّهُ يَصِيرُ إِلَىٰ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا،



⁽١) مُهملة في الأصل.

⁽٢) في الأصل: (ثلاث).

وَلَا يَتَحَرَّزَ مِنْهُ بِالدُّرُوعِ فِي الحَرْبِ وَالتَّدَاوِي مِنَ الأَمْرَاضِ، كُلُّ ذَلِكَ طَمَعًا لإِفَاقَتِهِ(١)؛ كَذَلِكَ هَا هُنَا.

> وَالْحَمْدُ لللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ

> > فُرِغَ مِنْ نَسْخِهِ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ، السَّابِعَ مِنْ رَجَبٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسِمِائَةٍ

⁽١) كذا في الأصل، وهذه صُورتها (كالخِلْكِ الله على قتم) ويحتمل صَوابها: (طَبْعًا لَا فَاقتِهِ).



Ofer coto

زِيَادَاتُ (مُخْتَصَرِ المُعْتَمَدِ) فِي أَبْوَابِ الإِمَامَةِ





وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ: أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَ النَّاسِ. خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ (١) فِي قَوْلِهِمْ: مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَ النَّاسِ. وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا أُقِيمَ لِإِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَاسْتِيفَاءِ الْحُقُوقِ كَالْحَاكِمِ، فَإِذَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْعِلْمِ مَا يَصِيرُ بِهِ مِنْ أَهْلِ الإجْتِهَادِ؛ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا.

 ⁽١) «عُجَالَة المَعرِفَة» ص (٣٨).







وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْغَيْبِ، وَأَنْ يُعْلَمَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْإِلْهَامِ. خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ (١) فِي قَوْلِهِمْ: مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْغَيْبِ. وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

وَالدلالة عليهِ:
قَوْلُ اللّهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُل لَا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلّا اللهُ ﴿ ثَالَ اللهِ اللهِ عَالَىٰ اللهُ اللهُ ﴿ ثَالَا اللهُ اللهُ ﴿ ثَالَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا لَهُ اللهُ ال



⁽١) «مِنهَاجِ الكَرَامةِ» ص (١١٣).

⁽٢) شُورة النَّمل: (٦٥).





وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ: إِظْهَارُ الْمُعْجِزَةِ عَلَىٰ يَدِهِ. خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ^(۱) فِي قَوْلِهِمْ: مِنْ شَرْطِهِ أَنْ تَكُونَ مَعَهُ مُعْجِزَةٌ تَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ إِمِامٌ مَفْرُوضُ الطَّاعَةِ.

وَالدَّلَالَةُ [عَلَيْهِ] (٢):

أَنَّ الْمُعْجِزَةَ إِنَّمَا افْتُقِرَ إِلَيْهَا: لِكَيْ يُعْلَمَ بِهَا صِدْقُ الْمُدَّعِي لِمَا يَدَّعِيهِ وَلا يَكُونُ لَهَا طَرِيقٌ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ صِدْقِ مَا يَدَّعِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ .

وَقَد ثَبَتَ بِأَنَّ الْإِمَامَةَ تَثْبُتُ بِعَقْدِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَلَا حَاجَةَ لَهُ إِلَىٰ الْمُعْجِزَةِ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ؛ فَيُعْلَمُ أَنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ مِنَ شَرْطِهِ إِظْهَارُ الْمُعْجِزَةِ عَلَىٰ يَدِهِ.

يَدِهِ.

6 00 00 00 00



⁽١) «مَقَالات الإسلَامِيين) ص (٥٠).

⁽٢) في الأصل: (على).





وَلَا يَجُوزُ نَصْبَةَ إِمَامَيْنِ فِي حَقِّ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ. خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْبُلْدَانِ الْمُتَبَاعِدَةِ، عِنْد وُجُودِ الْحَاجَةِ إِلَىٰ إِمِامِ [ثَانٍ] (١).

وَالدُّلَالَةُ عَلَيْهِ:

مَا رَوَىٰ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا بُويعَ لِخَلِيفَتَيْنِ؛ فَاقْتُلُوا الْأَخِيرَ مِنْهُمَا»(٢).

قَالَ: وَهَذَا يَمْنَعُ إِمَامَيْنِ.

وَرَوَىٰ أَنَسٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فِي يَوْم؛ فَاقْتُلُوا أَصْغَرَهُمَا»(٣).

وَقَوْلُهُ «أَصْغَرَهُمَا»: يُرِيدُ بِهِ الْمُسْتَصْغَرَ مِنْهُمَا، وَهُوَ أَقَلُّهُمَا جَمْعًا.

وَهَذِهِ صِفَةُ الْخَارِجِ إِذَا قَامَ عَلَىٰ مُحَارَبَةِ الْإِمَامِ.

وَلِأَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَفَتِ الصَّحَابَةُ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: "مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُم أَمِيرٌ"، لَمْ تُقِرَّهُمُ الصَّحَابَةُ عَلَىٰ ذَلِكَ، فَرَجَعُوا إِلَىٰ قَوْلِهِمْ، وَلَوْ كَانَ جَائِزًا؛ لَفَعَلُوا فِي

⁽٣) لم أجده من هذه الطَّريق، أو بهذه الصِّيغة فيما تحت يدي من مصادر.



⁽١) في الأصل: (ثاني).

⁽٢) أخرجه ابن الأعرابي في «المُعجم» رقم: (١٠٦٧) من هذه الطَّريق، وعنده: (الآخر منهما)، وعند غيرهما: (الأحدث منهما).



تِلْكَ الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ لِمَا فِيهِ مِنْ قَطْعِ الْفِتْنَةِ. وَلِأَنَّ نَصْبَةَ إِمَامَيْنِ يُفْضِي إِلَىٰ التَّهَارُجِ، وَالِاخْتِلَافِ، وَالتَّنَازُعِ. ﴿ وَالْأَنَّ نَصْبَةَ إِمَامَيْنِ يُفْضِي إِلَىٰ التَّهَارُجِ، وَالِاخْتِلَافِ، وَالتَّنَازُعِ.







فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ إِمِامٌ وَفَعَلَ أَمْرًا اعْتَقَدَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِمَامَ انْخَلَعَتْ إِمَامَتُهُ بِذَلِكَ، وَسَاغَ لَهُمُ الِاجْتِهَادُ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُمْ نَصْبَةُ إِمِامٍ بِنُفُوسِهِمْ، أَمْ لَا ؟

قِيَاسُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُم ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا فِي الْفَاسِقِ: لَا يُوجِبُ ذَلِكَ عَزْلَهُ، وَلَا الْخُرُوجَ عَلَيْهِ(١).

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ"، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ: أَنَّ لَهُمْ ذَلِكَ. وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ النَّبِي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَاقْتُلُوا الثَّانِي مِنْهُمَا» وَهَذَا ثانِ (٣). وَلِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَىٰ الْهَرَجِ وَالإِخْتِلَافِ.



⁽١) يُنظر ص (٣٤٨).

⁽٢) اتمهيد الدَّلائل؛ ص (٤٧٨).

⁽٣) في الأصل: (ثاني).





فَصْلُ

فَإِنْ عُقِدَ الْأَمْرُ لِاثْنَيْنِ فِيهِمَا شَرَائِطُ الْإِمَامَةِ؛ نَظَرْتُ:

- فَإِنْ كَانَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ؛ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ فِيهِمَا، لِمَا ذكرنا.

- وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَىٰ الْإِنْفِرَادِ؛ نَظَرْتُ:

فَإِنْ عُلِمَ السَّابِقُ مِنْهُمَا؛ بَطُلَ الْعَقْدُ الثَّانِي، سَوَاءٌ كَانَ الثَّانِي عَقَدَهُ أَهْلُ بَلَدِ الْإِمَامِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَوْ كَانَ فِي غَيْرِهِ.

خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: يُقَدُّمُ عَقْدُ أَهْلَ بَلَدِ الْإِمَامِ.

وَهَذَا غَلَطٌّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلُ بَلَدِهِ أَوْلَىٰ مِنْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ جُهِلَ مَنِ السَّابِقُ مِنْهُمَا؛ تُخَرَّجُ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: بُطْلَانُ الْعَقْدِ فِيهِمَا.

وَالثَّانِيَةُ: اسْتِعْمَالُ الْقُرْعَةِ.

وَهَذَا بِنَاءً عَلَىٰ أَصْلِنَا: إِذَا زَوَّجَ الْوَلِيَّانِ وَجُهِلَ السَّابِقُ مِنْهُمَا، فَإِنَّهُ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ^(۱)، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

⁽١) «الرُّوايتين والوَجهَين»: (٢/ ٩٥).







وَلَا تَنْعَقِدُ الْإِمَامَةُ لِأَفْضَلِ الْأُمَّةِ وَأَوْلَاهَا مِنْ غَيْرِ عَقْدِ مِنْ غَيْرِهِ. وَحُكِيَ عَنِ الْجُبَّائِيِّ (١) أَنَّهُ قَالَ: أَفْضَلُ الْأُمَّةِ وَأَوْلَاهَا بِالْإِمَامَةِ إِذَا كَانَ مَشْهُورًا بِذَلِكَ، وَمَعْرُوفًا بِعَيْنِهِ؛ صَارَ إِمَامًا بِغَيْرِ عَقْدٍ وَلَا بَيْعَةٍ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ تَحْكُمْ بِصِحَّةِ الْإِمَامَةِ [لِلْفَاضِلِ] ('' مِنْهُمْ حَتَّىٰ وُجِدَ الْعَقْدُ مِنْهُمْ لَهُ؛ وَلِهَذَا اخْتَلَفَتِ الْأَنْصَارُ وَالْمُهَاجِرُونَ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: "مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ"، مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُهُمْ حَتَّىٰ بَايَعَهُ عُمَرُ، فَاسْتَقَرَّتْ إِمَامَتُهُ؛ فَدلَّ عَلَىٰ اعْتِبَارِ الْعَقْدِ.



⁽١) «المُغنى»: (١٠/ ١/ ٢٦٦).

⁽٢) في الأصل: (المفضول).





وَصِفَةُ الْعَقْدِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: "قَدْ بَايَعْنَاكَ عَلَىٰ بَيْعَةِ رِضَىٰ، عَلَىٰ إِقَامَةِ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ، وَالْقِيَام بِفُرُوضِ الْإِمَامَةِ» وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَ لَا يُحْتَاجُ مَعَ ذَلِكَ إِلَىٰ صَفْقَةِ الْيَدِ.

وَحُكِيَ عَنْ قَوْمٍ: أَنَّ الْبَيْعَةَ هِيَ نَفْسُ الرِّضَىٰ وَالِانْقِيَادُ لَهُ بِفِعْلٍ أَوْ بِقَوْلٍ. وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

أَنَّ الصَّدْرَ الْأُوَّلَ هَكَذَا عَقَدُوا الْإِمَامَةَ، مِنْ ذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ بِحَضْرَةِ أَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ الْجَرَّاحِ، وَبَشِيرِ بْنِ سَعْدِ، وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَسَالِمٍ أَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ الْجَرَّاحِ، وَبَشِيرِ بْنِ سَعْدٍ، وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَسَالِمٍ مَوْلَىٰ أَبِي حُذَيْفَةَ، ثُمَّ اتَّبَعَهُمُ النَّاسُ، وَعَهِدَ أَبُو بَكْرِ إِلَىٰ عُمَرَ عَهْدًا ظَاهِرًا، وَبَايَعَ عَبْدُ الرَّحْمَن عُثْمَانَ وَصَفَقَ عَلَىٰ يَدِهِ عَلَىٰ الْمِنْبَرِ بَيْعَةً ظَاهِرَةً .

وَلْأَنَّ الرِّضَىٰ بِالْعَقْدِ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْعَقْدِ بِالْقَوْلِ، بِدَلِيلِ النِّكَاحِ وَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامَةُ.

() () () () () ()





فَصْلُ فِيمَنْ كَمُلَتْ فِيهِ شَرَائِطُ الْإِمَامَةِ وَالْقَضَاءِ، هَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ قَبُولُهَا ؟ هَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ قَبُولُهَا ؟

يُنظَرُ فِيهِ:

فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ جَمَاعَةٌ يَصْلُحُونَ لِذَلِكَ، لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَرْضٌ عَلَىٰ الْكِفَايَةِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَصْلُحُ غَيْرُهُ، فَلَمْ يَكُنْ عُذْرٌ يَمْنَعُهُ مِنْ قَبُولِهِ: فَظَاهِرُ كَلَام أَحْمَدَ رَحِمَدُ ٱللَّهُ: أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ.

خِلَافًا لِأَكْثَرِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ: يَتَعَيَّنُ عَلَيْه ذَلِكَ، كَمَا تَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ فُرُوضُ الْكِفَايَاتِ كَالْجِهَادِ وَغَيْرِهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَمَّ الْقَضَاءَ وَالدُّخُولَ فِيهِ عَلَىٰ الْعُمُومِ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ تَعْيِينِهِ عَلَيْهِ:

فَرَوَىٰ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا؛ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ"،

وَرَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَالِلَهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَىٰ

⁽١) الحرجه أبو بكر البرَّار في «المُسند» رقم: (٨٤٨٤) من هذه الطَّريق.





وَرَوَىٰ ابْنُ عُمَر، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَىٰ بِجَهْلِ؛ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَمَنِ كَانَ قَاضِيًا عَالِمًا فَقَضَىٰ بِالْعَدْلِ؛ فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يَنْقَلِبَ كَفَافًا "".

وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ عُمُومٌ فِي كَرَاهَةِ الدُّخُولِ فِيهِ، فَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَذُمَّهُ وَيَمْنَعُ مِنْهُ.

وَلأَنَّ الدُّخُولَ فِي الْإِمَامَةِ غَرَرٌ (٤) وَخَطَرٌ ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَابِعَةٌ لِهَوَاهَا، فَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَلْحَقَهُ الْمَيْلُ وَالْهَوَى، فَيَقْتَضِي بِغَيْرِ حَقِّ وَيَتَصَرَّفُ فِي أَمْوَالِ الْأَيْتَامِ، فَيَعُودُ إِنْ يَلْحَقَهُ الْمَيْلُ وَالْهَوَى، فَيَقْتَضِي بِغَيْرِ حَقِّ وَيَتَصَرَّفُ فِي أَمْوَالِ الْأَيْتَامِ، فَيَعُودُ إِنْ يَلْحَقُوقِ وَيَ الْهَوَى وَلَهَذَا كَرِهْنَا الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الْمِيقَاتِ وَلِهَذَا كَرِهْنَا الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الْمِيقَاتِ وَلِهَذَا كَرِهْنَا الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الْمِيقَاتِ وَلِهَذَا كَرِهْنَا الْإِحْرَامَ بِالْحَجِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ وَلِهَذَا لَهُ مَنْ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ وَلِهَذَا كَرِهْنَا الْإِحْرَامَ بِالْحَجِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ وَلِهَ لَنَ اللّهُ وَلَا يَامَنُ أَنْ يَطُولَ بِهِ السَّفَرُ فَيُواقِعَ الْمَحْظُورَ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

⁽٤) رسمها في الأصل: (عدد).



⁽١) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٢٤٦٤) من هذه الطَّريق، وعنده: (تمرة قط)، والمُثبت مُوافق للفظ ابن حِبَّان في «الصَّحيح» ـ التَّرتيب ـ رقم: (٥٠٥٥).

⁽٢) أخرجه ابن حِبَّان في «الصَّحيح» - التَّرتيب - رقم: (٥٦٤) من هذه الطَّريق.

⁽٣) أخرجه أبو يعلى المَوصِلي في «المُسند» رقم: (٥٧٢٧) من هذه الطَّريق.



فصل

وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَعْهَدَ إِلَىٰ إِمِامٍ بَعْدَهُ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ شَهَادَةِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فِي ذَلِكَ وَلَا بَعْضَهُمْ.

وَحُكِيَ عَنِ الْجُبَّائِيِّ (١): أَنَّهُ يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ شَهَادَةِ أَرْبَعَةٍ.

فَالدِّلَالَة عَلَىٰ صِحَّةِ الْعَهْدِ:

أَنَّ أَبَا بَكْرٍ عَهِدَ إِلَىٰ عُمَرَ، وَأَنَّ عُمَرَ عَهِدَ إِلَىٰ سِنَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَمْضَتِ الصَّحَابَةُ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَلَمْ تُخَالِفْهُ.

وَلِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ مَالِكَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ وَعَلَىٰ أَوْلَادِهِ وَفِي بُضْعِ بَنَاتِهِ؛ مَلَكَ أَنْ يُوصِيَ بِذَلِكَ غَيْرَهُ، كَذَلِكَ الْإِمَامُ لَمَّا كَانَ مَالِكًا لِذَلِكَ مَلَكَ أَنْ يَوصِيَ بِذَلِكَ غَيْرَهُ، كَذَلِكَ الْإِمَامُ لَمَّا كَانَ مَالِكًا لِذَلِكَ مَلَكَ أَنْ يَوصِيَ بِذَلِكَ عَيْرَهُ، كَذَلِكَ الْإِمَامُ لَمَّا كَانَ مَالِكًا لِذَلِكَ مَلَكَ أَنْ يَوصِيَ بِذَلِكَ عَيْرَهُ، كَذَلِكَ الْإِمَامُ لَمَّا كَانَ مَالِكًا لِذَلِكَ مَلَكَ أَنْ يَوصِيَ بِذَلِكَ مَلَكَ أَنْ الْإِمَامُ لَمَّا كَانَ مَالِكًا لِذَلِكَ مَلَكَ أَنْ أَنْ يَوصِيَ بِذَلِكَ مَلَكَ أَنْ اللّهُ عَلَى إِنْ مَالِكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ مَا مُلْكَ أَنْ مَالِكًا لِللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

وَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يُعْتَبُرُ فِيهِ رِضَىٰ بَعْضِ الْأُمَّةِ: أَنَّ عَهْدَهُ إِلَىٰ غَيْرِهِ لَيْسَ بِعَقْدِ لِلْإِمَامَةِ، بِدَلِيلِ: أَنَّهُ لَوْ صَارَ عَقْدًا لَهُ؛ لأَدَّىٰ ذَلِكَ إِلَىٰ اجْتِمَاعٍ لِإِمَامَيْنِ فِي عَصْرِ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزِ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ [عَقَّدًا]^(٢) لِلإِمَامَةِ، لَمْ يُعْتَبَرُ فِيهِ حُصُولَ عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ والعَقْدِ.



⁽١) ﴿ المُغنَى *: (١٠/ ٥٠١ و٢٦٠).

⁽٢) في الأصل: (عقد).





وَإِذَا عَهِدَ الْإِمَامُ إِلَىٰ رَجُلِ كَانَ لَهُ أَنْ يَعْزِلَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ. خِلَافًا لِقَوْمٍ فِي قَوْلِهِمْ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْزِلَهُ إِذَا لَمْ يُوجَدُ فِيهِ نَقْصٌ. وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

أَنَّ إِمَامَةَ الْمَعْهُودِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ مَا دَامَ الْعَاهِدُ بَاقِيًا حَيًّا إِمَامًا، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً، جَازَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعَهْدِ، كَمَا أَنَّ الْمُوصِيَ إِذَا أَوْصَىٰ إِلَىٰ رَجُلٍ، فَإِنَّ بَازَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعَهْدِ، كَمَا أَنَّ الْمُوصِيَ إِذَا أَوْصَىٰ إِلَىٰ رَجُلٍ، فَإِنَّ لَهُ إِخْرَاجَهُ مِنْ تِلْكَ الْوَصِيَّةِ عَلَىٰ أَيِّ وَجْهٍ كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّة غَيْرُ ثَابِتَةٍ مَا دَامَ الْمُوصِي حَيًّا.





فضل

فَإِنْ قَالَ: "قَدْ عَهِدْتُ بِالْأَمْرِ إِلَىٰ فُلَانِ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ مَوْتِي أَوْ تَغَيَّرَتْ حَالَهُ، فَالْإِمَامُ بَعْدَهُ فُلَانٌ " وَذَكَرَ آخَرَ ؛ جَازَ ذَلِكَ، وَكَانَ هَذَا عَهْدًا إِلَيْهِ بِالشَّرْطِ. فَإِنْ بَقِيَ الْأَوَّلُ إِلَىٰ وَفَاةِ الْعَاهِدِ سَلِيمًا ؛ كَانَ هُوَ الْإِمَامَ دُونَ الثَّانِي.

وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ مَوْتِ الْإِمَامِ أَوْ تَغَيَّرَتْ حَالُهُ بِأَحَدِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَّرْنَاهَا فِيمَا قَبْلَهُ؛ كَانَ الثَّانِي هُوَ الْإِمَامَ الْمَعْهُودَ إِلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ: إِنْ قَالَ: «فَإِنْ مَاتَ الثَّانِي أَوْ تَغَيَّرَتْ حَالُهُ فَالْخَلِيفَةُ فُلَانٌ ؟ صَحَّ، وَكَانَ عَلَىٰ التَّرْتِيبِ.

وَالْوَجْهُ فِيهِ:

مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَنْفَذَ جَيْشَ مُؤْتَةَ قَالَ: "الْأَمِيرُ زَيْدُ ابْنُ حَارِثَةَ، فَإِنْ قُتِلَ فَالْأَمِيرُ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنْ قُتِلَ فَالْأَمِيرُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةً اللَّهِ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢).

فَامْتُثِلَ أَمْرُهُ فِي ذَلِكَ، وَتَقَرَّرَتْ هَذِهِ الْوِلَايَةُ بِشَرَائِطِهَا.

وَكَذَلِكَ فَعَلَ عُمَرُ رَضَى لِللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيِّنِ الْإِمَامَةَ فِي أَحَدِ السِّتَّةِ، وَلَكِنْ قَالَ: «هِيَ غَيْرُ خَارِجَةٍ عَنْهُمْ، فَإِنِ اخْتَلَفُوا فَكُونُوا فِي الْقِسْمِ الَّذِي فِيهِ عَبْدُ

⁽٢) لم أجده في كُتُب الدَّار قُطني المَطبُوعة، وبأي صِيغة مُقاربة.



⁽١) أخرجه أبو عبد اللَّه رَصَّالِلَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١٧٥٠) بلفظ: (فَإِنْ قُتَلَ زَيْدٌ أَوِ اسْتُشْهِدَ؛ فَأَمِيرُكُمْ جَعْفَرٌ، فَإِنْ قُتِلَ أَوِ اسْتُشْهِدَ؛ فَأَمِيرُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ)، والبُخَاري في «الصّحيح» رقم: (٢٥٧) بلفظ: (إِنْ قُتِلَ زَيْدٌ فَجَعْفَرٌ، فَإِنْ قُتِلَ جَعْفَرٌ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ).



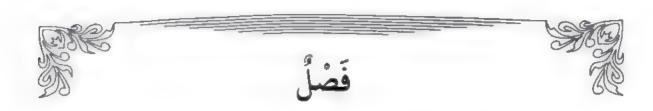
الرَّحْمَنِ»(١).

وَذَلِكَ عَهْدٌ مِنْهُ إِلَىٰ وَاحِدٍ مِمَّنْ فِيهِم عَبْدُ الرَّحْمَنِ غَيْرَ أَنَّهُ تَعَيَّنَ بِالْحَتِيَارِهِمْ. ﴿ وَذَلِكَ عَهْدٌ مِنْهُ إِلَىٰ وَاحِدٍ مِمَّنْ فِيهِم عَبْدُ الرَّحْمَنِ غَيْرَ أَنَّهُ تَعَيَّنَ بِالْحَتِيَارِهِمْ.

⁽١) أخرجه ابن شبَّة في "تَاريخ المَدينة": (٣/ ٩٢٤)، والطَّبري في "التَّاريخ": (١/ ٢٢٩).







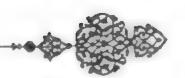
وَإِنْ عَهِدَ إِلَىٰ رَجُل، ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ مَاتَ الْمَعْهُودُ إِلَيْهِ بَعْدَ نَظَرِهِ وَإِفْضَاءِ الْخِلَافَةِ إِلَيْهِ، فَالْإِمَامُ بَعْدَهُ فُلَانٌ » أُمِرَ بِذِكْرِهِ، فَإِنَّ مَنْ ذَكَرَهُ وَعَهِدَ إِلَيْهِ أَوَّلًا؛ هُوَ الْإِمَامُ بَعْدَهُ. الْإِمَامُ بَعْدَهُ.

فَإِذَا مَاتَ الْمَعْهُودُ إِلَيْهِ أَوِ انْعَزَلَ بِحُدُوثِ مَعْنَىٰ؛ لَمْ يَكُنْ لِلَّذِي بَعْدَهُ وِ لَآيَةٌ وَلَا عَهْدٌ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ صَارَ لِمَنْ جَعَلَهُ وَلِيَّ عَهْدِهِ مِنْ بَعْدِهِ، فَإِذَا صَارَ إِمَامًا حَصَلَ التَّصَرُّفُ، وَالنَّظَرُ إِلَيْهِ، وَالإِخْتِيَارُ إِلَيْهِ؛ فَكَانَ الْمَعْهُودَ إِلَيْهِ فِيمَنْ يَرَاهُ.

وَيُفَارِقُ هَذَا: الْقَصْدَ الَّذِي قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْعَهْدَ إِلَىٰ غَيْرِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ وَتَغَيَّرِ صِفَاتِهِ فِي الْحَالَةِ الَّتِي لَمْ تُشْبِتْ لِلْمَعْهُودِ إِلَيْهِ إِمَامَةً، بَلْ كَانَتْ إِمَامَةُ الْأَوَّلِ بَاقِيَةً ؛ فَلِهَذَا صَحَّ عَهْدُهُ إِلَىٰ مَنْ يَرَاهُ.

5 400 co/0







وَيَجُوزُ عَهْدُهُ إِلَىٰ مَنْ يَنتَسِبُ إِلَيْهِ بِوِلَادَةٍ أَوْ قَرَابَةٍ إِذَا كَانَ الْمَعْهُودُ إِلَيْهِ عَلَىٰ صِفَاتِ الْأَيْمَةِ.

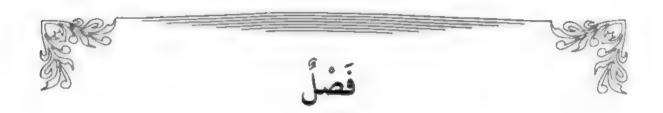
خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، لَا منفردًا وَلَا بِشَهَادَةِ قَوْمٍ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي ذَلِكَ.

وَهَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَنْعَقِدُ لِلْمَعْهُودِ إِلَيْهِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ، وَإِنَّمَا تَنْعَقِدُ بِعَهْدِ الْمُسْلِمِينَ لَهُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالتَّهَمَةُ تَنْتَفِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَارُ وِلَايَتَهُ لِقَرَابَتِهِ، وَلَا يَخْتَارُ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ؛ فَلَا يَصِلْ إِلَىٰ غَرَضِهِ فَانْتَفَتِ التُهَمَةُ.

5 00 20 0







وَلَا تُسْتَحَقُّ الْإِمَامَةُ بِالْمِيرَاثِ. خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ (١) فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهَا مَوْرُوثَةٌ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا:

فَذَهَبَتِ الْإِمَامِيَّةُ إِلَىٰ: أَنَّهَا فِي وَلَدِ الْحُسَيْنِ دُونَ الْحَسَنِ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ: أَنَّهَا فِي وَلَدِ عَلِيٍّ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ لَمْ تَخْرُجْ مِنْهُمْ. وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

مَا قَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ.

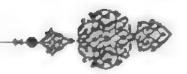
وَأَنَّ الْإِمَامَةَ تَثْبُتُ بِالإِخْتِيَارِ، وَهَذَا يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ بِالْمِيرَاثِ.

وَلأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَثْبُتُ بِالْإِرْثِ؛ لَوَجَبَ إِذَا مَاتَ الْإِمَامُ، وَلَهُ ابْنُ صَغِيرٌ أَنُ يَخْلُوَ ذَلِكَ الْعَصْرُ مِنْ إِمِامٍ إِلَىٰ أَنْ يَبْلُغَ الصَّبِيُّ، وَلَمَّا اتَّفَقُوا عَلَىٰ فَسَادِ ذَلِكَ؛ لَمْ يَصِحَّ مَا قَالُوهُ.

6 400 06 40

⁽١) ﴿أصول الإيمانِ ص (٢٢٦).







فِي بَيَان مَا يَلِيهِ الْإِمَامُ، وَيَتَعَلَّقُ بِنَظرِهِ

وَذَٰلِكَ أُمُورٌ، مِنْهَا:

تَقْلِيدُ الْأُمَرَاءِ، وَالْقُضَاةِ، وَالسُّعَاةِ.

وَتَزْكِيَةُ الشُّهُودِ.

وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ، وَالتَّعْزِيرُ.

وَإِلْزَامُ الْأَحْكَامِ عِنْد قِيَامِ الْبَيِّنَةِ.

وَالْقَصَاصُ.

وَالْحَبْسُ عِنْدَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْأَدَاءِ.

وَالْوِلَايَةُ عَلَىٰ أَمْوَالِ الْأَطْفَالِ، وَالنَّظَرُ فِي مَصَالِحِهِمْ.

وَصَرْفُ الْغَنَاثِمِ إِلَىٰ أَهْلِهَا.

وَقَسْمُ الْخُمُسِ عَلَىٰ مُسْتَحِقِّيهِ، وَالنَّفْلُ إِذَا رَأَىٰ الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ. وَأَخْذُ الْجِزْيَةِ، وَصَرْفُهَا فِي وَجْهِهَا.

وَقِتَالُ الْخَوَارِجِ وَالْبُغَاةِ، وَالْجِهَادُ.







وَمَعْرَفَةُ عَيْنِ الْإِمَامِ غَيْرُ وَاجِبٍ فِي حَقِّ الْعَامَّةِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ مَعْرِفَتُهُ فِي الْجُمْلَةِ، وَأَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِنَظَرِهِ، عَرَفُوهُ الْجُمْلَةِ، وَأَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِنَظَرِهِ، عَرَفُوهُ الْجُمْلَةِ، وَأَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِنَظَرِهِ، عَرَفُوهُ بِنَظَاهِرِ الْأَخْبَارِ فِي دَارِ الْخَلِيفَةِ أَوْ غَيرهَا: أَنَّ هَذَا هُوَ الْإِمَامِ.

وَحُكِيَ عَن سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ (١): أَنَّ مَعْرِفَةَ عَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَاجِبٌ عَلَىٰ جَمِيعِ لَأُمَّةِ (١). لَأُمَّةِ (١).

وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فِي حَقِّ الْعَامَّةِ؛ لَوَجَبَ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَةُ مَا بِهِ يَصِيرُ إِمَامًا مِنْ صِفَاتِهِ وَصِفَاتِ الْعَاقِدِينَ، وَلَا يَجِبُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ.

وَلِأَنَّهُ كَالْأَمِيرِ، وَالْقَاضِي، وَالْمُفْتِي، وَلاَ يجِبُ مَعْرِفَةُ عَيْنِهِ، بَلْ يُجْزُئُ بِظَاهِرِ الْإِخْبَارِ.

⁽٢) حَكَاه المَّاوردي عَن سُليمان بن جَرير في الأحكَام السُّلطَانية اص (٣٩).



 ⁽١) كذا في الأصل، ولم أجده في أهل المِلل، ولعله سُليمان بن جَرير الزَّيدي، وأتباعه يُسمَّون السُّليمانية والجَريرية، والله أعلم.





وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ الدُّخُولُ فِي التَّقِيَّةِ عِنْدَ الْمَخَافَةِ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُهُ فِيهَا عَلَىٰ غَيْرِ مَخَافَةٍ.

وَالتَّقِيَّةُ: هِيَ الْخَوْفُ مِنْ إِيقَاعِ فِعْلِ لَا يَجُوزُ إِيقَاعُهُ، كَالتَّظَاهُرِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، أَوْ تَرْكِ مَا لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ، مِثْلُ: تَرْكِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُ وضَاتِ، وَصُوْمٍ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا يَجُوزُ الدُّخُولُ فِيهِ عِنْدَ الْخَوْفِ وَصَوْمٍ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا يَجُوزُ الدُّخُولُ فِيهِ عِنْدَ الْخَوْفِ وَالِيقَاعِ الْمَكْرُوهِ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِهِ.

خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ (١) فِي قَوْلِهِمْ: يَجُوزُ لِلْإِمَامِ التَّقِيَّةُ عَلَىٰ غَيْرِ مَخَافَةٍ. وخِلَافًا لِسُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَالْأَزَارِقَةِ (١) مِنَ الْخَوَارِجِ فِي قَوْلِهِمْ: لَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الدُّخُولُ فِي التَّقِيَّةِ بِحَالٍ.

وَخِلَافًا لِلصُّفْرِيَّةِ (٣) مِنَ الْخَوَارِجِ فِي قَوْلِهِمْ: تَجُوزُ التَّقِيَّةُ فِي الْأَقْوَالِ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُهَا فِي الْأَعْمَالِ.

وَأَمَّا جَوَازُ التَّقِيَّةِ عَلَىٰ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمِٱلسَّلَامُ فِي تَبْلِيغِ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ؛ فَلْهَوَ جَائِزٌ عَلَيْهِمْ عِنْدَ الْخَوْفِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ ذَلِكَ إِلَىٰ وَقْتِ الْأَمْنِ عَلَىٰ نَفْسِهِ.

⁽٣) المصدر السَّابق: (١/ ١٣٧).



⁽١) «مَقَالات الإسلاميين اص (٥٨).

⁽٢) «المِلل والنِحَل»: (١/ ١٢٢).



خِلَافًا لِلْقَدَرِيَّةِ(١) فِي قَوْلِهِمْ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِم فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّبُوَّةِ وَالتَّبْلِيغِ عَنِ اللَّهِ عَنَّةِجَلَّ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ جَوَازِ ذَلِكَ عِنْدَ الْخَوْفِ وَمَنْعِهِ عِنْدَ الْأَمْنِ:

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ، مُطْمَيِنٌ إِلَا يَعَنِن وَلَكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِصَدْ رَافَعَلَيْهِمْ غَضَبُ مِن ٱللَّهِ ﴾ (١).

فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَبَاحَ كَلِمَةَ الْكُفْرِ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ؛ فَدَلَّ عَلَىٰ مَنْعِهَا عِنْدَ عَدَمِهِ.

وَلِأَنَّهُ قَالَ: ﴿ وَلَذِكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ ٱللّهِ ﴾ (")، فَتَبَيَّنَ الْوَعِيدُ عَلَىٰ مَنْ كَانَ مُخْتَارًا وَأَبَاحَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ؛ فَدَلَّ عَلَىٰ الْأَمْرِيْنِ، وَفِيهِ دَلَالَة عَلَىٰ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فِي الْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ أَعْظَمُ وَفِيهِ دَلَالَة عَلَىٰ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فِي الْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ أَعْظَمُ مَأْثَمًا مِنَ الشَّرْعُ إِظْهَارَهَا عِنْدَ الْإِكْرَاهِ؛ فَدَلَّ عَلَىٰ مَنْعِهَا عِنْدَ عَدَمِهِ، فَأَوْلَىٰ أَنْ يَجُوزَ مَا هُوَ دُونَهُ، وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَىٰ جَوَازِ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ عَلَىٰ الْعُمُوم. جَوَازِ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ عَلَىٰ الْعُمُوم.



⁽١) المَقَالات الإسلَامِيين، ص (٤٧١).

⁽٢) سُورة النَّحل: (١٠٦).

⁽٣) سُورة النَّحل: (١٠٦).

يُظبَعَ لأُوَّلِ مَرَّهُ

سِلْسِلَةُ ثُرَاثِ الْحَنَابِلَةِ (٣٤)

بَيَانُ مَا يَـلْزَمُ أَهۡلَ ٱلذِّمَّةِ فِعۡلُهُ

لِيَقَعَ بِهِ المُمِّيزُ بَينَهُمْ وَبَينَ المُسلِمِينَ فِي مَلَابِسِهِم وَغَيرِذَ لِكَ

تأليف - : -

شَيْخِ المَذْهَبِ، القَاضِيُ الْكَيْرَاءِ القَاضِيُ الْمَدْهِ الْمُعَالِينَ الْمُرَالِ فَرَاءِ الْمُرَاءِ

مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلَفٍ الْبَغْدَادِيَّ الْحَنْبَالِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ خَلَفٍ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْبَالِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ خَلَفٍ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْبَالِيِّ

تخفييق

أبي جَنَّ بُهُ الْبِي

مُصَطَفَىٰ بْنِ مُحَمَّدٍ صَلَاحِ الدِّيْنِ بْنِ مَشِيَّ القَبَانِيَّ الزَسْيَدِيَّ

وكاكرة والناب

وتنقسِمُ إلى تِسْعَةِ مَباحث، هي:

المَبحَثُ الأوَّلُ: تحقيقُ اسم الكِتابِ.

المَبحَثُ الثَّاني: إثباتُ نِسبَةِ الكِتابِ إلى المُؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ.

المَبحَثُ الثَّالثُ: مَنهجُ المُؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ في كِتابه.

المَبحَثُ الرَّابعُ: موارِدُ المُؤلِّفِ في رَحْمَدُ ٱللَّهُ كِتابه.

المَبِحَثُ الخامسُ: مصنَّفات المؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يَتعلَّقُ

بموضُوع كتابِنا.

المَبحَثُ السَّادسُ: وَصْفُ النُّسخةِ الخَطِّيَّةِ المُعتمدَةِ.

المَبحَثُ السَّابعُ: ترجمةُ صَاحبِ الأصلِ الخَطيِّ ونَاسخِهِ.

المَبِحَثُ الثَّامنُ: إشكَاليَّة نقصِ النُّسخة الخَطيَّة.

المَبحَثُ التَّاسعُ: عَملِي في تحقيقِ الكِتابِ.







تحقيقُ اسمِ الكِتابِ

لا شك لدي في أنَّ الإسم الصَّحيح لكِتابنا هذا هو (بَيانُ مَا يَلْزَمُ أَهْلَ الذِّمَةِ فِعْلُهُ لِيقَعَ به المُميِّزُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَلَابِسِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ)
 وذَلِكَ لِمَا يَلِي مِن دلائلَ:

١- أنَّه قد جاء الاسمُ هكذا كاملًا بهذه الصَّيغة علىٰ غَاشيةِ النُّسخةِ الخطيّة المُعتمَدة في تحقيقِ الكِتاب، يُنظر ص (٤٣٦).

٦. أنّه قد ذَكَرَ الإسمَ ـ اختصارًا ـ تقيُّ الدِّين السُّبكيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «إيضاحِ كَشْفِ الدَّسائسِ» ص (٣٧٥) و (٤٢١) بصِيغةِ: (كِتَابُ مَا يَلْزَمُ أَهْلَ الدِّمَةِ فِعْلُهُ).

* مُلاحَظَةٌ:

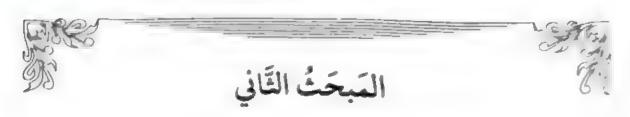
لمْ يُصرِّحْ أَحَدٌ منْ أصحابِنا بذِكْرِ اسْمِ هذا الكِتابِ ضِمْنَ مَواردهم في كُتُبِهم، ولم يَنقلوا عنه سواءٌ تصريحًا أو تلميحًا أو إخفاءً.

* وسيأتي خلال المَبحَثِ القادمِ تفصيلُ الكلام في مَدى صَواب تَسمية كتابنا هذا باسم: "شُروطِ أهل الذَّمَّةِ".

() () () () () () ()







إثباتُ نسبةِ الكِتابِ إلى المؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ

إنَّ نسبة كتابنا هذه إلى القاضي أبي يَعلى ابنِ الفرَّاء رَحِمَةُ اللَّهُ نِسبةٌ ثابتةٌ لا
 تَقبَلُ التَّشكيكَ فيها، وذلك لِما يلي من دَلائلَ:

١- ورَدَ اسمُه - منسُوبًا إليه تصنيفًا - عَلَىٰ غَاشِية النَّسخَةِ الخَطِيَّة للكِتاب،
 يُنظر ص (٤٣٦).

٩ـ أشارَ القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ خِلالَ الكِتابِ إلىٰ كِتابه المَعروف بـ «الخِلاف»
 يُنظر ص (٤٧٠).

٣ ـ ذكرَ القاضي رَحِمَهُ أللَهُ خلالَ الكِتابِ إجازتَه منَ ابنِ رِزقويه رَحِمَهُ أللَهُ، كما ذكرَ تَحديثَه عن أبي بكر الخطيبِ وعبدِ الكريم بنِ الحُسيْنِ القَصَبَاني رحمهما اللَّه، وهو مُطابِقٌ لِمَا أوردَه في كتابه «الخِلاف» يُنظر ص (٤٥٨).

٤- ورد اسمُه في قيْدِ مُناولة علىٰ غَاشِية الكِتابِ بحق إجازَةِ المُناول منه،
 يُنظر ص (٤٣٦).

٥ ورد اسمُه في قيد المُقابلةِ والتَّصحيح في خَاتِمة النَّسْخة الخَطِّيَّة، يُنظر ص (٤٣٨).

٦- نَسبَهُ له تقيُّ الدِّين السُّبكيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «إيضاحِ كشفِ الدَّسائس» ص (٣٧٥) و (٤٢١) مصرِّحا باسم الكتاب مُقترنًا باسم مؤلِّفِه .





* مُحاجَجَةً:

فإنْ قيل: إذا كانَ هذا الكتابُ ثابتَ النِّسبةِ إلىٰ القاضي رَجِمَهُ اللَّهُ فلِماذا لم يَذكُرُهُ ولَدُه القاضي أبو الحُسين رَجِمَهُ اللَّهُ ضِمْنَ مُصنَّفاته التي أورَدَها في كتابٍ «الطَّبقات» (٣/ ٣٨٣) ؟

قلتُ: لمْ يَشترطِ القاضي أبو الحُسيْنِ في سَرْدِهِ لمُصنَّفات والِدِهِ أَنَّه سيستوعِبُ جميعَ مصنَّفاته، وإنَّما قالَ: «وأمَّا عددُ مُصنَّفاته فكثيرةٌ، فنُشير إلىٰ ذِكْر ما تيسَّرَ منها ... ».

فإنْ قيلَ: فلِمَ لَمْ يَنْقُلْ عنه أحدٌ مِن أصحابنا رحمهم اللَّه ولَمْ يَذكروه في كُتُبِهم، وليسَتْ هذه عادتُهم مَعَ كُتُبِ القاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ، حتَّىٰ إِنَّ ابنَ قَيِّم الجَوزيَّة في كتابِه «أَحْكامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ» لَمْ يَعتمِدْ عليه، مع أنَّه بنَفْسِ الصَّلَةِ بمَوضوع الكِتابِ؟

قُلتُ: لا يُشتَرَطُ ذلك، فكمْ مِن كتابٍ لأصحابنا رحمهم اللَّه لم يُرَ له أثرٌ في أبد أنه من كُتبٍ مِن مُصنَّفاتِه لمْ يَعتمِدُ عليها أصحابُنا، فلَّعلَها لم تتوفَّر لهم.

فإنْ قيلَ: قدْ ذَكرَ ولدُهُ القاضي أبو الحسيْنِ ابنِ أبي يَعلىٰ رَحِمَهُ ٱللّهُ في كتابه «الطّبقات» (٣/ ٣٨٤) لأبيه كتابًا باسم: «شُروطِ أهلِ الذِّمَّةِ» وتَبِعَه في ذلك الذَّهبيُّ في «تاريخِ الإسلام»: (١٠/ ١٠٥)، والعُليميُّ في «المَنهجِ الأحْمَدِ»: (٢/ ٣٠٥)، والعُليميُّ في «المَنهجِ الأحْمَدِ»: (٢/ ٣٦٥) وبما أنَّه بذاتِ موضوع كِتابنا، فلماذا لا يكونُ هو كتابنا، ولكن باختلاف صيغةِ العُنوانِ؟

قلتُ: إِنَّنِي لا أُستَطيعُ الجزْمَ بذلك ـ وإنْ كانَ هذا ظنِّي وحَدْسِي ـ لِمَا يلي:





- افتقادُنا لمَنقولاتٍ عن كتابٍ ﴿ شُروطِ أَهلِ الذَّمَّةِ ۗ لمُطَابِقَتِها بِنُصُوصِ كِتَابِنا؛ حيثُ إِنَّه لمْ يُصرِّح بِالنَّقل عنه أحدٌ مِن أصحابِنا.

. وُجُودُ عَددٍ مِن التَّصائيف الأخرى للقاضي رَحِمَدُاللَّهُ في ذاتِ المَوضوعِ والمسألةِ، فلا يكونُ أحدُها أولى بهذا الاسم من الآخر، تُنظر ص (٤١٤).

* تُصحيحٌ:

ذكرَ الشيخُ بكرٌ أبو زَيْدٍ رَجِمَهُ اللَّهُ في كِتابِه المُمتِعِ الفَريد "المَدخَلُ المُفصَّلِ المُفصَّلِ المُنطَّ بكرٌ أبو زَيْدٍ رَجِمَهُ اللَّهُ في كِتابِه المُمتِعِ الفَريد "المَدخَلُ المُفصَّلِ إلى مَذهب الإمامِ أحمَدً" (٢/ ٨٥٣ و ٩٧٤) أنَّ لأبي الحُسين ابْنِ الزَّاعُوني ت ٥٢٧ هـ كتابًا باسم "شُروطِ أهل الذَّمَّةِ".

وهذا غيرٌ صحيح، لِما يلي:

١- المنسوبُ إلى ابن الزَّاغُوني كتابٌ باسمِ «الشُّروطِ» ولمْ يَرِدْ في أيَّ مِن المصادِرِ التي اعتمَدَتْ عليه زِيادةٌ عن ذلك، ولم يذكُرِ الشَّيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَصدرَه في تلك الزِّيادَةِ.

٦- أنَّ الظَّاهرَ من المَنقولات عن هذا الكتاب أنَّه مَتْنٌ فِقهيٌّ فُرُوعِي، ولَيْسَ
 له اختصاصٌ بِشُروط عُمَرَ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ، وهذانِ نقلانِ عنه:

قالَ الحارثيُّ في «شَرِحِ المُقنِعِ» (٥/ ١٤٩): «قالَ ابنُ الزَّاغُوني في «شُروطه»: القولُ فيه كالقولِ في المَكيل والموزونِ، إلَّا أنَّ القولَ فيه ههنا مبنيٌّ علىٰ السَّلَم فيه».

قَالَ المَرْدَاوِيُّ في «الإنصافِ» (١٥/ ٤٢٤): «وقالَ ابنُ الزَّاغُونِي: القادِمُ بالخِيارِ بيْن الأُخْذِ من الحاضِرِ، وبيْنِ نقْضِ شُفعتِه في قدْرِ حقِّه؛ فيَأخذ من المُشتري، إنْ تَراضَوْا علىٰ ذلك، وإلَّا نقضَ الحاكِمُ، كما قلنا، ولمْ يُجبَرِ



ايَانُ مَا يَـلْزَمُ أَهْلَ ٱلذِّمَّةِ فِعْلُهُ ﴿ ﴿ اللَّهِ مَّا فِعْلُهُ ﴿ اللَّهِ مَّا فِعْلُهُ اللَّهُ الدِّمَّةِ فِعْلُهُ

الحاضرُ على التَسليم إلى القادِم، قال: وهذا ظاهرُ المَذهبِ فيما ذَكَرَ أصحابُنا، حكاهُ في كِتاب «الشُّروط» ».

فيتَّضحُ بِمَا لَا يَدِعُ مَجَالًا لأيِّ شَكُّ أنَّه كِتَابٍ فِي فُرُوعِ الفِقْهِ.





المبحث الثّالث وَحْمَهُ اللّه في كِتابِه منهجُ المؤلّف رَحْمَهُ اللّهُ في كِتابِه

قد أبانَ القاضي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدِّمة كِتابه عن مَقصدِه مِن وَضْعِهِ لَهُ وطريقتِهِ في تَصنيفه، وفيما يلي نصُّ مُقدِّمة المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١ـ قَدْ ذَكَرَ أَصِحَابُناأَ حَكَامَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَأَكْثَرُوا، وقَدْ رَأَيْتُ تَلْخَيْصَ كَتَابٍ في ذلك لطيفٍ ...

٢. على نحوِ ما رأيتُه لبعضِ المُخالفينَ ...

٣. أَذْكُرُ فيه: بيانَ أحكامِهم في زِيِّهم ومَراكِبِهم. وما يَلزمُ النَّاظِرَ في أمور المُسلمين حَمْلُهم عليه؛ ليفرِّقَ المُشاهدُ لهم في دارِ الإسلام بين الكافر النَّدي تجِبُ معاداتُه، وبيْن المُسلِم الذي تَجِبُ مُوالاتُه. وأُقَدِّمُ ذلك الكلامَ على: معنَىٰ قولِنا: "رَجُلٌ ذِمِّيٌ"، و: "رَجُلٌ مُعاهَدٌ"، وهل الاسمان لمَعنَىٰ أو لمعنييْن؟ ثمَّ أَتْبِعُ المَقصودَ بعْدَ ذلك)

يظهرُ باستِقرَاء نصِّ المقدمةِ ومتنِ الكتاب ما يلي:

١ سبب التّصنيف:

رَغْبَتُه في وضْعِ كِتاب جَامعٍ، مُختصرِ العِبارةِ، يُغني النَّاظر فيه عن النَّظر فيه عن النَّظر في المَسُوطَاتِ.

٢ التَّقليدُ في التَّصنِيف:

تَصريحُهُ بتقليدِ تَصنيف أحدِ المُخالفينَ، وهو القاضي أبو الحَسَنِ



بَيَانُ مَايَـلْزَمُراً هَلَ ٱلذِّمَّةِ فِعَلْهُ



المَاورديُّ رَحِمَهُ أُللَّهُ، وهذا ما فعَلَه أيضًا في كتابه «الأَحْكامُ السُّلطانيَّةُ». ٣ تَرتيبُ الكتاب:

فَبَداْ كَتَابُه بِذِكر معنىٰ ذمِّي ومُعاهَدِ، وأنَّهما مُسَمَّيانِ لمَعنَىٰ واحد، ثم مَعنىٰ «الصَّغارِ» والمقصودِ منه، ثم ضرورة إلزام أهْلِ الذَّمَّةِ بِزِيِّ يُميِّزُهُم عن المُسلمين، والدَّليل علىٰ ذلك، ثم التَّدليلُ علىٰ أنَّ الزِّيَّ والعلامَة ممَّا يَتعلَّقُ بِهَا الحُكْمُ، ثمَّ ما يَجِبُ علىٰ وُلاةِ أُمورِ المُسلمينَ تِجاه أهلِ الذِّمَّة، ثمَّ كيفيَّة مَعرفةِ التَّمييز فيما يَتعلَّق بالمَلابس والمَراكبِ مِن خلال شرحِ شُروطِ عُمرَ ابنِ الخطَّاب رَضِيُّ لِيَتَعَلَّق بالمَلابس والمَراكبِ مِن خلال شرحِ شُروطِ عُمرَ ابنِ الخطَّاب رَضِيُّ لِيَتَعَلَّق بالمَلابس والمَراكبِ مِن خلال شرح شُروطِ عُمرَ ابنِ الخطَّاب رَضِيُّ لِيَتَعَلَق بالمَلابس والمَراكبِ مِن خلال شرح شُروطِ عُمرَ ابنِ الخطَّاب رَضِيُّ لِيَتَعَلَّق بتَمييزِ نِساءِ أهل الذِّمَّةِ، ثمَّ ما يَتعلَّق بتَمييزِ فِساءِ أهل الذِّمَّةِ، ثمَّ ما يَتعلَّق بتَمييزِ خِنائِزِ أهْل الذِّمَّةِ.

~~ ~~



المبحث الرَّابعُ المَّابعُ مواردُ المُؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ في كِتابه

لمْ يُصرِّح المُؤلِّف رَحِمَهُ أُللَّهُ بِمَوارِده في الكِتابِ، ولعلَّ ذلك بسببِ صِغرِ حجْمِ الكِتاب، ولكن باستقراءِ النُّصوص نستطيعُ الوقوفَ على مصادِرِه، وهي كما يلي:

- «الأصْلُ» لمُحمَّد بنِ الحسَنِ الشَّيبانيِّ ت ١٨٩ هـ.

- «المَسائل» لعَبدِ اللَّه بنِ أحمَدَ ابنِ حَنبلِ ت ٢٩٠ هـ .

ـ «أَهْلُ الْمِلَلِ» مِن «الْمَبْسُوطِ» لأحمدَ بنِّ هارونَ الخَلَّال ت ٣١١ هـ.

ـ كُتُبٌ لعَبد العزيزِ بنِ جعفرٍ، غُلامِ الخَلَّال ت ٣٦٣ هـ.

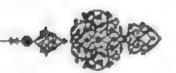
ـ «الحَاوي» لأبي الحَسنِ عَليِّ بنِ مُحمَّد المَاورديِّ ت ٤٥٠ هـ .

ـ «الخِلافُ» للمُؤلِّف.

وقدْ أحالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ كِتابه "الخِلاف" صَراحةً ص (٤٧٠)، وإلىٰ كتابهِ "الأَحْكامِ السُّلطانيَّة" . أو غيره ـ تَلْميحًا ص (٤٦٧).

6 00 00 00 00





المبحث الخامس المبحث

مُصنَّفاتُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يَتعلَّقُ بموضوع كِتابِنا

إنَّ الناظرَ في مُصنَّفات أصحَابنا رحمهم اللَّه يَلمَسُ اجتهادَهُم في التَّصنيفِ في هذا البَاب، سواءٌ كان تَصنيفًا مُفردًا أو ضِمْن مُصنَّفاتهم الفُروعيَّة، وذلك بشَهادة شيخ المَدهبِ؛ حيثُ قالَ في مقدِّمة كتابنا: «قدْ ذَكَرَ أصحابُنا أحكامَ أَهْلِ الذِّمَّة وأكثروا» وقد تعدَّدت مُصنَّفات القاضي رَجْمَهُ ٱللَّهُ فيما يتعلَّق بأهل الذِّمَّة من أحكامِهم وما يجبُ عليهم وعلى وُلاة الأمْرِ تِجاهَهُم، وفيما يلي سردٌ بما وقفتُ عليه من مُصنَّفاته، وهي على ضربين:

الأوَّل: المؤلَّفات المُفردَةُ في المَوضُوع:

الكِتاب الأوَّلُ: «بيانُ ما يَلزم أهْلَ الذِّمَّةِ فِعْلُهُ؛ ليَقَع به المُميِّزُ بيْنَهم وبيْنَ المُسلمين، في مَلابسهم وغيْرِ ذلك».

مخطوطٌ.

وهو كِتابُنا، وعَلِيه الكِلّام فيمَا سَبق ويأتي.

الكتابُ الثَّاني: «تَكْذيب الخَيابرةُ فيما يَدَّعونه منْ إسقاطِ الجِزْيَةِ». لمْ يُعثَرْ عَليه.

ذكرَه ابنُ أبي يَعلىٰ في «الطَّبقات» (٣/ ٣٨٤) ضِمن مُصنَّفات والده، وأشارَ إليه ابنُ قيِّم الجوزِيَّة في «أحكامِ أهْلِ الذِّمَّة» (١/ ٧٧) قال: «فلمَّا أجلَاهم - أي





أهل خَيْبَر - عمرُ رَضِكَالِللهُ عَنْهُ إلى الشَّام ظنُّوا أنَّهم يَستمرُّون على أنْ يَعَفُو منها - أي الجِزية - ، فزُوروا كِتابًا يَتضمَّن أنَّ رسولَ اللَّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسقَطَها عنهم بالكُليَّة، وقد صنَّف الخطيبُ والقَاضِي وغيرُهما في إبطال ذلك الكِتابِ تَصانيفَ، ذكروا فيها وُجوهًا تدلُّ على أنَّ ذلك الذي بأيديهم موضُوعٌ باطِلُ ١٠.

الكِتابُ النَّالثُ: مسألةٌ حَدَثَتْ في وَقْتِ القاضِي رَحَمَهُ ٱللَّهُ. لم يُعثَرُ عليه.

ذكرَها ابن تيميَّة في «اقْتِضاءِ الصَّراطِ المُستقيمِ» (١/ ٣٦٦) قالَ: «وقالَ القاضي أبو يَعْلَىٰ - في مَسألةٍ حَدثَتْ في وَقْتِه - : أَهْلُ الذِّمَّة مأمورونَ بِلُبْسِ الغيارِ، فإنْ امَتَنعوا؛ لمْ يَجُزْ لأحدٍ مِن المسلمينَ صَبْغُ ثَوْبٍ مِن ثِيابهم؛ لأنَّه لمْ يَعينُنه».

الكِتابُ الرَّابِعُ: جزءٌ فيما يَجبُ على أهلِ الذِّمَّةِ. لمْ يُعثَرُ عليه.

ذكرَهُ ابنُ مُفلِح في «الآدابِ الشَّرعيَّةِ» (١/ ٢٠٩ و ٢١٠) قالَ:

- "وَيَدَخُلُ فيه ما ذَكَرَه القاضي - في جزء له - : أنَّهم إنْ تَبايَعوا بالرِّبا في سوقِنا مُنِعُوا؛ لأنَّه عائد بفسادِ نَقدِنا، فظاهِرُ هذا: أنَّا لا نَمنَعُهم في غير سوقِنا، والمُرادُ إنِ اعتقدوا حِلَّهُ".

ـ «ويَدخُلُ فيه ما ذكرَه القَاضِي ـ وفي هذا الجزء ـ : أنَّه لا يَجوزُ أنْ يَتعلَّموا الرَّميَ ».

وكذا يُمنَعُونَ ممَّا يَتأذَّىٰ المُسلِمونَ به، كإظهارِ المُنكرِ مِن الخَمْرِ
 والخِنزير وأعيادِهم وصَليبِهم وضَرْبِ النَّاقوس وغيرِ ذلك، وكذا إنْ أَظهروا





بَيْعَ مأكُولٍ في نَهارِ رَمضانَ ـ كالشَّواءِ ـ مُنِعُوا، ذَكَره القَاضِي في الجُزءِ المَذكُورِ أيضًا».

> وربَّما كانَ الكِتابُ الثَّالثُ والرَّابعُ نفسَ الكتاب. واللَّهُ أعلَمُ.

ثانيًا: المؤلَّفاتُ المُتضمِّنة لمَسائل الموضوع:

لا شكَّ أنَّ جميعَ كُتُبِ القَاضِي رَجِمَهُ ٱللَّهُ الفُروَعيَّة قدْ تَضمَّنت مَسائل أهْلِ الذِّمةِ، ولكِنِّي أَذْكُرُ الكُتُبَ التي قدْ تَوسَّعَ فيها القاضي بذِكْرِ مَسائلهم، وهيَ علىٰ التَّرتيب:

١. «الأحكامُ السُّلطانيَّةُ».

وهو أكثرُها تَوسُّعًا في الموضوع لِاختصاصِه بمُناقَشَتِهِ.

٢ (المُجرَّدُ).

وقدْ نَقَلَ عنه ابنُ قَيِّمِ الجوزيَّة في «أحكامِ أهل الذِّمَّةِ».

٣. (الجامعُ الكبيرُ).

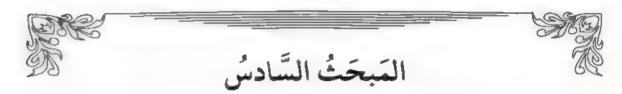
نقلَ عنه تَقِيُّ الدِّين السُّبكيُّ في «إيضاح كَشْفِ الدَّسائس».

٣. (الخِلاف).

قدْ أحالَ عليه المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في كِتابنا قائلًا: "وقدْ ذكَرْنا الوجهَ في ذلك، وحكَيْنا الخِلافَ فيه في كتابِ "الخلافِ» بما فيه كفايةٌ".







وصفُ النُّسْخةِ الْحَطِّيَّةِ المُعتمَدةِ للكِتاب

في ليلة عامرة مِن ليالي شَهر رَمضان المُباركِ إذا بالشَّيخ الفاضلِ عبد الرَّحمن قَائد حفظه اللَّه يُتحِفُنِي بهذه النَّسْخةِ الخَطَّيَة الفَريدةِ مُؤثِرَني على نَفْسِهِ مُتكرِّمًا بِها مُتفضِّلًا، فَجَزاهُ اللَّهُ عني خيرًا، ثمَّ إنِّي قدْ أخذتُ في البَحثِ عن أُخْتِ لها ـ مع علمي بصعوبة تَحقُّق ذلك ـ فلمْ أظفَرْ بها، فتوكَّلْتُ على اللَّه مُعتمدًا عليه في تَحقيق هذا الكتابِ على هذه النَّسْخة الوحيدةِ في العَددِ العَظيمةِ في المَنزلة والمَكانَةِ والمَرتبةِ، وفيما يلي وَصْفٌ دَقيق لتلك النَّسْخةِ: مصدرُ النَّسْخة: مكتبةُ جامعَةِ القِدِيس يُوسُف (١) / لبنان / بيرُوت.

مصدر السحه. محتبه جام رقم النُسْخة: (۱۲/۸۲٥).

عددُ الأوراقي: (٩) ورقة (٦٣ ـ ٧٠).

المُسطَّرة: (٢٣) سطرًا.

عددُ الكلماتِ: (١٠ ـ ١٤) كلمة في السَّطرِ.

القِياس: ١٩ × ٥ , ١٤ سم.

تاريخُ النَّسْخ: سنةَ ٢٣٣ هـ.





النَّاسِخ: أحمدُ بنُ عبدِ القَادرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ يُوسُفَ (١).

الخَطُّ: نسخيٌّ مُعجَمٌّ.

* مُلاحظاتٌ مادِّيّةٌ:

١ـ نُسخةٌ ضِمْنَ مَجمُوعِ يَحوي (١٤) كتابًا، هي:

(مَربعة أبنِ دُرئيد، أُرجوزة في الظّاء والضّادِ لأبي نَصْرِ الفُروخي، قصيدة من ديوانِ أبي عبدِ اللّه الغُمارِيِّ التزم فيها الحُروف المُهملة فقط، وقصيدة التزام فيها السِّينَ والشِّينَ كَلمَة كلمَة سياقُها لِلْمَلِكِ الأَشْرَفِ، الجُزءُ الأوَّلُ مِن الحِكاياتِ الحِسانِ لابنِ كوجك، حِكاياتٌ وأبياتٌ لأبي بكرِ ابن المُقرئِ، المُتنخَبُ مِن فوائدِ جعفرِ الثَّقفيِّ، قصيدة في مَدح جَعفرِ المُتوكِّل على اللَّه لعلي بنِ الجَهم السَّامِيِّ، عمدة المُفيدِ وعُدَّةُ المُجِيدِ، وقصيدة في الخُلفاءِ لابي الحسنِ القيروانيِّ، عيونُ لأبي الحسنِ القيروانيِّ، عيونُ الأخبارِ لابنِ قُتيبَةَ، بيانُ ما يَلْزَمُ أهْلَ الذَّمَّةِ فِعْلُهُ لِيقَعَ بِهِ المُمَيِّرُ بَيْنَهُمْ وبيْنَ المُسلِمينَ في مَلابِسهم وغيْرِ ذلك لأبي يَعلى ابنِ الفرَّاء، نسخة الدَّرَجِ الذي المُسلِمينَ في مَلابِسهم وغيْرِ ذلك لأبي يَعلى ابنِ الفرَّاء، نسخة الدَّرَجِ الذي قرئَ بدارِ الإمَارةِ بدِمشقَ على الأَمراءِ العُلماء والمُلوكِ والقُضاةِ سابعَ شعبانَ قرئَ بنبغِمائةٍ في إقامةِ الشُّروطِ العُمريَّة على أهلِ الذِّمَّة لابنِ تيميَّة، تحريمُ الطَّرسُوسِيِّ).

٦. يَحوي المجموعُ أوراقًا متفرقةً من نسخة قديمةٍ لصَحيحِ البُخَاريِّ.
 ٣. مجمُوعٌ عليه تَملُّك ليُوسفَ بنِ عَبد الهَادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤. مجمُوعٌ على بعضِ كُتُبِه وَقْفُ دارِ الحَديث الضِّيائيَّةِ.



⁽١) ستأتي ترجمته قريبًا.



٥- استخدم النَّاسخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في بعض اللوحات - نِظام للتِعدَاد، وذلك بوضعِه أَعَلَىٰ كُل لَوحَة مِن جِهَة اليمِين.

٦- نُسخةٌ مُصحَّحةٌ.

٧- نُسخةٌ خاليَةٌ من الرُّطوبةِ.

٨. نُسخةٌ أصابَ بَعضَ أوراقِها الأرضةُ.

* مُميِّزاتُ النُّسْخَةِ:

١- نُسخةٌ مَنسوخةٌ في حياةِ المُؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ.

٢ نُسخةٌ مُقابَلَةٌ علىٰ أصل المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣ نُسخةٌ مسمُوعةٌ على المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤ نُسخةٌ لتلميذِ المُؤلِّف أحمدَ بن عبدِ القادرِ أبي الحُسين اليُوسفيِّ.

٥ نُسخةٌ عليها مُناولَةٌ مِن تلميذِ المؤلِّف مُحمَّدِ بنِ عبدِ الباقي.

* قيودٌ على النُّسْخة الخَطِّيَّةِ:

١- قيودُ سماع:

[سَماعُ أحمد بن عبد القادر بن مُحمّد بن يُوسُف]

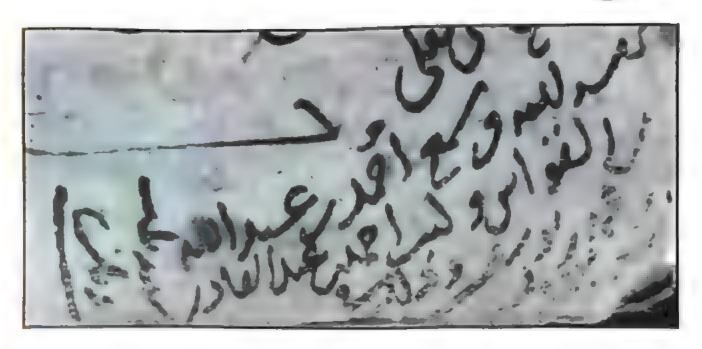


[وسمعَ أحمدُ بنُ عبدِ اللّهِ بنِ القوّاس(١)، وكتبَ أحمدُ بنُ عبدِ القادرِ بنِ مُحمّدِ بنِ يوسُف، وذلكَ في ... [شعبان]... سنة ثلاثٍ و ثَلاثين].

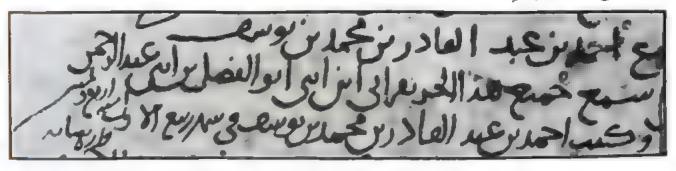
⁽١) لم أتبينه، وهناك طاهر بن الحسين بن أحمد بن عبد اللَّه بن القوَّاس، وهو من تلاميذ الفاضي، فهل تعاصر الجد والحفيد، وتتلمذا للقاضي؟ اللَّه تعالى أعلم.



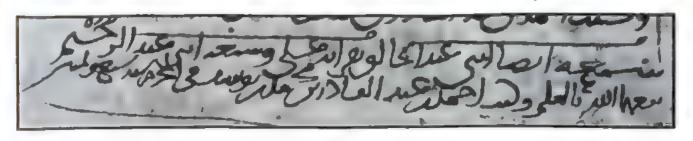




[سَمعَ جميعَ هذا الجزءِ بقراءتي ابنُ ابني أبو الفَضل ابنُ ابني عبدِ الرحمن، وكتبَ أحمدُ بنُ عبدِ القادر بنِ مُحمَّد بنِ يوسفَ في شهرِ ربيعِ الأوَّلِ سنةَ أربعِ وثمانينَ وأربعمِائةٍ].



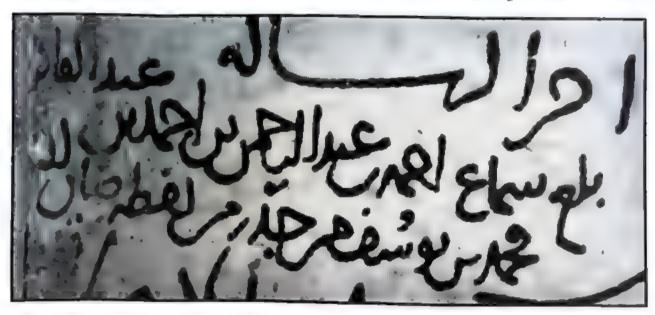
[سمعَه أيضًا ابني عبدُ الخالقِ بقِرائته عليّ، وسمِعَه ابني عبدُ الرَّحيمِ، نفعَهما اللَّهُ بالعِلْمِ، وكتبَ أحمَدُ بنُ عبدِ القادرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ يوسُفَ في المحرَّم سنةَ سبع وثَمانينَ].







[بلغَ سماعُ أحمدَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ القادرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ يوسفَ مِنْ جدِّي مِن لَفْظِهِ، صانَ اللَّهُ قَدْرَهُ].



[مِن هاهنا سَمِعَ أخي (١) حَرَسَهُ اللَّهُ]



٢. قيدُ مناولَةٍ:

[تناولَهُ مِنَ الشَّيخِ أبي بكرٍ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الباقي بنِ مُحمَّد المعرُوفِ بابنِ صِهْرِ هبة (١): عبدُ الخالِقِ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ القادرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ يُوسُفَ ويلتكينُ ابنُ إصار (٣) وأبو الفرجِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحمَّد بنِ عبدِ القادرِ بنِ مُحمَّد بنِ



 ⁽١) هذا خط صاحب الأصل، فيكون قاصدًا أخاهُ محمد بن عبد القادر.

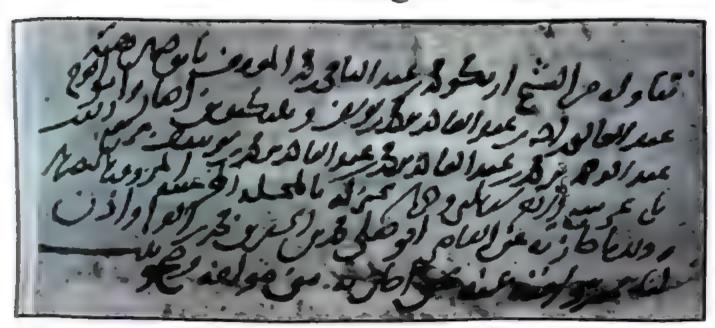
⁽٢) ولد سنة ٤٤٢ هـ، أسمعه أبوه من القاضي أبي يعلَى ابن الفرَّاء، تُوفي سنة ٥٣٥ هـ. «تاريخ الإسلام»: (١١/ ٦٣٩)

⁽٣) أبو مُحمَّد التُّركي.

- بَيَانُ مَا يَلْزَمُ أَهْلَ ٱلذِّمَّةِ فَعَلَّهُ



عبدِ القادرِ بن مُحمَّدِ بنِ يُوسُفَ يومَ السَّبتِ ثاني عشَرَ ربيعِ الآخرِ سنةَ ثلاثي وخمسِمائةٍ بمَنْزِلِه بالمَحلَّةِ المَحرُوسَةِ المَعروفةِ بالبَصْريَّةِ، وذلكَ بإجازتِه على القاضي أبي يَعْلَىٰ مُحمَّدِ بنِ الحسينِ بنِ مُحمَّدِ بنِ الفرَّاء، وأذِنَ لنا في روايد عنه بحق إجازتِه مِنْ مُؤلِّفه، وصحَّ وثبَتَ].



٣. قيدُ مُقابِلَةٍ:

[بلغَتْ مُقابِلةً بأصلِ الشيخ أبي يعلىٰ حرسَه اللَّهُ].







٤ قيدُ تَملُّكِ:

[صارَ مِلكًا بالشِّرَى لعَبْدِ الرحمنِ بنِ يُوسُفَ (١)].



⁽١) هو عبد الرَّحمن بن محمد بن عبد القادر، وسيأتي ضمن عائلة صاحب الأصل.





المبحثُ السَّابعُ ترجمةُ صاحبِ الأصلِ الخطِّيِّ وناسخِهِ

* اسمُهُ: أحمدُ بنُ عبدِ القادرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ يوسُفَ.

* كُنيتُه: أبو الحُسَيْنِ.

* نِسْبَتُه: يُوسُفيُّ.

* أَصْلُهُ: أصبهاني،

* مَولِدُهُ:

وُلِدَ بِبَغْدادَ سنةً ١٢٤ هـ .

* رحْلاتُهُ:

قالَ ابنُ الجوزِيِّ: سافرَ الكثيرَ، ووصَلَ إلىٰ بلادِ المَغْرِبِ. قالَ أبو طاهِرِ السِّلَفِيُّ: لهُ رحلةٌ إلىٰ مِصْرَ وإلىٰ القَيْروانِ منْ مُدُنِ إفريقيَّة. * مشايخُهُ:

سمعَ من: أبي القاسِمِ الحِرَفِيِّ، وعثمانَ بنِ دُوسْت، وأبي علي ابنِ شَاذَان، وعبدِ الملكِ بنِ بشرانَ، وطبقتِهِم ببغدادَ، وأبي الحسنِ ابنِ صَخرٍ، وأبي نصرِ السِّجزيِّ بمكَّة، وأبي الحسنِ بنِ حمصة الحَرَّاني بمصْرَ، ومُحمَّدِ بنِ الحسنِ بنِ الترجمانِ بالرَّملة، وعدَّةٍ سِواهم،





* تَلاميذُهُ:

حَدَّثَ عنه: بَنوه؛ عبدُ اللَّهِ والحَافظُ عبدُ الخَالِقِ وعبدُ الواحِدِ، ومُحمَّدُ بنُ ناصرِ الحَافِظُ، وأبو الفتْحِ ابنُ البطِّي، وشهدَةُ الكاتبةُ، وعتيقُ بنُ عبدِ العزيزِ ابنِ صيلاء، والخطيبُ أبو الفضلِ عبدُ اللَّهِ بنُ أحمَدَ الطوسِيُّ، وخلقٌ سواهم. * عائلَتُهُ:

ـ أبوه:

عبدُ القَادرِ بنُ مُحمَّدِ، أبو طَالبٍ وأبو القَاسِمِ (ت ٤٣٦هـ).

ـ أبناؤهُ:

عبدُ الرَّحمن، أبو طاهرِ (٤٣٥ ـ ٥١١ هـ).

عبدُ اللَّه، أبو القاسم (١٥٢ ـ ٥٣٣ هـ).

عبدُ الواحِد، أبو مُحمَّد (٤٧٠ ـ ٥٣٧ هـ).

عبدُ الخَالق، أبو الفرَج (١٦٤-١٥٨ هـ).

_أحفادُه:

أحمدُ بنُ عبدِ اللَّه، أبو جعفرِ (ت ٥٦٦ هـ).

مُحمَّدُ بنُ عبدِ الخَالق، أبو عبد اللَّه (٥٢٢ ـ ٥٦٨ هـ).

عبدُ الرَّحيم بنُ عبدِ الخَالقِ، أبو نصرٍ (٥٠٥ ـ ٧٤ هـ).

عبدُ الحقّ بن عبدِ الخَالقِ، أبو الحسينِ (٤٩٤ ٥٧٥ هـ) والدته فاطمَةُ بنتُ المباركِ بن عليّ بن نصرٍ.

أحمدُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ، أبو الفضل.

منويُّةُ بنتُ عبدِ اللَّه بَنِ أحمدَ بنِّ عبدِ القادرِ بنِ يُوسُفَ ـ وهي زوجةُ





عبدِ الحقِّ بنِ عبدِ الخَالقِ ـ (ت ٧٧٥ هـ).

عبدُ الملكِ بنِ عليّ بنِ عبدِ الباقي أبو منصُورِ الخَيّاطُ. المُترجمُ جدُّه لأمّه . (١٨٦ ـ بعد ٥٣٤ هـ).

ـ أخوهُ:

مُحمَّدُ بنُ عبدِ القادِر، أبو بكرِ (ت ٤٧٩ هـ).

. أنناءُ أخيهِ:

عبدُ القادرِ بنُ مُحمَّدِ بنِ عبدِ القادِر، أبو طَالبِ (٤٣٦-٥١٦ هـ). عبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحمَّدِ بنِ عبدِ القَادِر، أبو الفرجِ (٥١٦-٥٩٠ هـ). * الثَّناءُ عَلَيْهِ:

عَالَ الذَّهبِيُّ في «السِّيرِ»: الشَّيخُ، النَّبيلُ، العالِمُ، الثَّقةُ، الرئيسُ. وقالَ في «العِبَرِ»: ثقةٌ جليلُ القدرِ.

وقالَ ابنُ ناصِرٍ: كانَ صالحًا، ثقةً.

وقالَ السَّمعانيُّ: شيخٌ جليلٌ، ثقةٌ خيِّرٌ، مرضيُّ الطريقَةِ، حسَنُ السِّيرةِ. وقالَ شُجاعٌ الذُّهلِيُّ: كانَ ثقةً، متحريًا.

وقالَ أبو نصر اليُونَارتي في «مُعجَمِه»: كانَ أحدَ الأئمَّةِ الوَرِعين، صَحِبَ أبا الحسَنِ القزوينيَّ مدةً، ونظرَ في الفقهِ والأدَبِ، وكانَ أوحديَّ الطريقَةِ، ما خرجَ إلينا فاستَنَدَ لتَواضعِهِ، وما قامَ عنَّا إلا استأذَنَ.

وقالَ أبو طاهِرِ السِّلفيُّ: مِن أَجِلَاءِ الشُّيوخِ وثقاتِهم ومأمونيهم وأثباتِهم، ومِنْ بَيْتِ الرِّئاسة، وفي نفسِه علىٰ غايةٍ من النَّفاسة، وبيْتُه بيتٌ كبيرٌ، وعِترتُه عِترةٌ مُباركةٌ.





وقالَ ابنُ الجَوزيِّ: المُحدِّثُ الزَّاهدُ.

وقالَ ابنُ الأثيرِ: كانَ فاضلًا في الحَديثِ.

وقالَ القاضي عياضٌ السَّبتيُّ: فاضلٌ زاهدٌ، من جِلَّةِ المُحدِّثينَ الأَثباتِ الثِّقاتِ ببَغْدادَ.

* وَفَاتُه:

تُوفِّيَ في شعبانَ سنةَ ٤٩٢ هـ ، وله إحدىٰ وثمانونَ سنةً، دُفِنَ في مقابر الشُّهداءِ بباب حَرب بغداد.

مصادرُ التَّرجمة:

ـ «سِيرُ أعلامِ النُّبلاءِ» لشمسِ الدِّين الذَّهبيِّ (١٩/ ١٦٣).

ـ «العِبَرُ» لشَمس الدِّين الذَّهبيِّ (٢/ ٣٦٦).

- «المُنتَظِمُ» لأبي الفرجِ ابنِ الجوزيِّ (١٧/ ٤٨).

. «الوّجيز في ذكر المُجَازِ والمُجيزِ» لأبي طاهرِ السَّلفيّ ص (٨٥).

- «الكامِلُ» لابنِ الأثيرِ (٨/ ٢٦١).

- «الغُنيَةُ في شُيوخِ القاضي عياضِ» (١/ ١٧٠).

0 000 co/0





المَبحَثُ الثَّامنُ المَّامِيَةِ الْحَطِّيَةِ الْخَطِّيَةِ الْخَطِّيَةِ

قد ذكرتُ فيمَا مَضىٰ أَنَّ تقيَّ الدِّينِ السُّبِكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قدِ اعتمدَ علىٰ كذب في مؤلَّفِه "إيضاحِ كَشْفِ الدَّسائسِ في مَنْعِ تَرْمِيمِ الكَنائسِ"، ونَقلَ عنه عدد من النُّصوص، وعندَ مقابَلَتِي لهذه النُّصوص بنصوص كتابِنا وَقَفْتُ عبى أمريْن:

الأوَّل: زِيادةُ نصوصٍ تَخلو منها نُسْختُنا الخَطّيَّة.

الثَّاني: وُجودُ عددٍ من فُروقِ الألفاظ معَ نُسختِنا الخَطِّيَّة.

فمِثالُ للأمْرِ الأوَّكِ:

د وفي كتابِ «مَا يَلْزَمُ أَهْلَ الذِّمَّةِ فِعْلُهُ» لأبي يَعلَىٰ مُحمَّدِ بنِ الخَسَنِ الْفَرَّاء: ذكرَ القَاضِي أبو عُمَر مُحمَّدُ بنُ يوسفَ رِسالةً إلىٰ الوزير أبي آحس العَباسِ بنِ الحَسنِ في الشروط التي صولِحَ عليها أهلُ الذَّمَّة، فذكرَها وأضَلَ. ثمَّ قالَ: وحدَّثني أحمدُ بنُ منصورِ الرَّمادي، ثنا عبدُ الرزَّاق، قال: حدَّثني عني وهبُ بنُ نافع، قال: «شَهِدْتُ عُروةَ بنِ مُحمَّد يهدِمُ الكنائسَ» قال الرسدنِ : يعنى هذه المُحْدَثَة.

«إيضاحُ كشفِ الدَّسائس» ص (٣٧٥) و (٣٧٦).

ا- وفي كتابِ «مَا يَلْزَمُ أَهْلَ الذِّمَّةِ» لِأَبِي يَعْلَىٰ ...





وفيهِ: في رسالةِ القاضي أبي عُمَرَ: وحدَّثنا عن عيسىٰ بنِ خالدٍ، عنْ أبي المغيرةِ عبدِ القدوسِ بنِ الحجَّاجِ وأبي اليَمانِ الحكمِ بنِ نافعٍ، عنْ إسماعيلَ بنِ عبدِ القدوسِ بنِ الحجَّاجِ وأبي اليَمانِ الحكمِ بنِ نافعٍ، عنْ إسماعيلَ بنِ عبدِ عبد عبد عبد عبد الله عبدِ الله عبد الله عبد الله عبد عنه: إنَّا حينَ قَدِمْتَ بِلادَنا ... " فذكرَ مِثْلَه.

وفيهِ: فَكتب بذلك ابنُ غنم إلى عمر بنِ الخطَّاب؛ فكتب إليه عُمَرُ رَضِيَّالِلَهُ عَنْهُ: «أَنْ أَمْضِ لَهُم ما سَأَلُوا، وألحِقْ فيه حرْفَيْنِ اشْتَرِطْهُما عليهم مع ما شَرطوا على أنفسِهم: أنْ لا يَشْتَرُوا مِن سَبايانا شيئًا، ومَن ضَرَبَ مُسْلِمًا عَمْدًا؛ فقد خَلَعَ عَهْدَهُ».

وأنفذَ ابنُ غنمٍ ذلك لهم، ولمَنْ أقامَ مِن الرُّوم في مدائنِ المُسلمينَ، علىٰ هذا الشَّرطِ.

"إيضاح كَشْفِ الدَّسائس » ص (٤٢١) و (٤٢٢).

٣- فقد رأيتُ في كلام أبي يَعْلَىٰ: «أنَّ الأصفرَ من الألوانِ يُمْنَعُونَ مِن لِباسِه؛ لأنَّ رسولَ اللَّه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ يَلْبَسُه، وكذلكَ الخُلفاء بعدَه عثمانُ وغيرُهُ وهو زيِّ الأنصارِ، وبِه كانوا يَشْهدونَ المَجالس والمحافِلَ».

«إيضاحُ كشفِ الدَّسائس» ص (٤٣١).

٤. وذَكَر أبو يَعْلَىٰ: «أَنَّ الأَرْدِيَةِ مُرَبَّعَةٌ،

وأمَّا الطَّيلسانُ، قالَ: فهُوَ المُقوَّرُ الطَّرفيْنِ، المَكْفوفُ الجانِبَيْنِ، المُلَفَّقُ بَعْضُها إلىٰ بعضٍ، ما كانَتِ العَرَبُ تَعْرِفُه، وهو لِباسُ اليَهود قديمًا، والعَجَمِ أيضًا، والعرَبُ تسمِّيه ساجًا، ويُقالُ: أوَّلُ مَنْ لَبِسَهُ مِن العَرَبِ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، وكانَ ابْنُ سِيرِينَ يَكُرَهُهُ،





والنِّعالُ مِن زِيِّ العَرَبِ، يُمْنَعُ أَهْلُ الذِّمَّةِ مِنْها، ولَمْ تَكُنْ بِأَرْضِ العَجَمِ، إنَّما كانَ لهم الخِفافُ.

وأمَّا مَنْعُهُمْ مِنَ اتَّخاذِ شَيْءٍ مِنَ الرَّقيق الذي جرَتْ عَلَيْهِ سِهامُ المُسلمين؛ فلِأَنَّهُ إذا كانَ في أَيْدي المسلمين يُرجَى إسلامُه، وإذا بِيعَ مِنْهم مَنَعوه؛ ولهذا مَنَعْنَا الكافِرَ مِن حَضانَةِ اللَّقِيطِ، وأسقطَ حَضانَةَ أَحَدِ الأَبويْنِ إذا كانَ كافرًا عن بَعْضِ العُلماء، وكما لا يَجوزُ بَيْعُه من أهْلِ الحَرْبِ كما قالَه بَعْضُهم». «إيضاحُ كَشْفِ الدَّسائس» ص (٤٣٩) و (٤٣٩).

7- ورأيْتُ في كِتاب أبي يعلى الحنْبَلِيِّ: "أَنَّ لِبِيَعِهِمْ وَصَوامِعِهم حُرْمَةً؛ على معنى أنَها تُصان مِن النَّجاسات، وتُنزَّهُ عن القاذُورات والفساد؛ لأنَّهم يذكرون اللَّه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ يَذكرون اللَّه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ اللَّهُ تعالىٰ: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ اللَّهَ وَلِيسَ حُرمَتُها كُرمةِ المسجد عن مَنْعِ الجُنب والحائض، ومَنْعِ الخُصومات والتَّشاجُر فيها، وفي الوَقْفِ عليها كما يُوقَفُ على المساجد، أمَّا الصلاة، فيكره أنْ تُقصدَ بالصَّلاة فيها ومِن غيْرِ قَصْدٍ، لكنْ بِحُضورِ وَقْتِها لا الصلاة، فيكره أنْ تُمورورة، واختَلفَتِ الصَّحابةُ في ذلك».

«إيضاحُ كشفِ الدَّسائس» ص (٤٤٢).

ومثالٌ على الأمر الثَّاني:

٥. وقالَ أبو يَعلىٰ: "قدْ ذَكَرَ بعضُ أهْلِ الباطِلِ أنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ لا يَجوزُ؛ لأنَّه تَقريرٌ للكافِرِ علىٰ كُفْرِهِ، وهذا مُمتَنِعٌ، كما يَمْتَنِعُ أَنْ نُقِرَّ الواحدَ علىٰ مَعصيةٍ مِن زِنًا أو غيرِه.

وهذا قولٌ باطِلٌ، وقدْ تَقدَّمَت الإشارةُ إلىٰ حِكْمَةِ عَقْدِ الذِّمَّةِ وما فيه من





المَصْلحةِ، ورَجاء كَثْرَةِ المُسلمين وهداية الخَلْقِ، وتَفاوق الرِّبا؛ لأنَّ الشَّرعَ لمْ يَرِدْ بإباحته، ولا مَصلحةَ للمُكلَّفِين فيه».

"إيضاحُ كشفِ الدَّسائس، ص (٤٤١).

وللإجابة عن هذه الإشكاليَّة؛ فإنَّنَي أَفْترضُ ثلاثَةَ احْتمالاتِ: الاحتمالُ الأوَّلُ: نَقْصُ النُّسْخةِ الخَطِّيَّةِ المُعتمَدَةِ:

وهذا الاحتمالُ بعيدٌ كلَّ البُعد، فالنُّسخة المُعتمَدَةُ يظهرُ عليها علاماتُ الكَمَال، فهي خَاليةٌ من الأخرَام والكَشْطِ، مُرتبَةٌ مُتسلسلةٌ، على بعضِ صفحاتها نِظامُ التِّعدَاد، وهي نسخةٌ مَسموعةٌ مقروءةٌ تَنتشرُ قيودُ سماعِها على غاشيتها وخاتمَتِها وخلالَ صفحاتِها.

ولمَّا كنتُ قد اعتمدْتُ علىٰ نسخةٍ وحيدة ـ لعدَمِ توفُّر غيرِها ـ فلا أستطيعُ أبدًا اعتبارَ هذا الاحتمالِ، معَ عدمِ وجودِ دليلِ علىٰ ذلك.

> الاحتمالُ الثَّاني: وجودُ إبرازةٍ أخرىٰ للكتاب: وهذا الاحتمالُ أيضا بعيدٌ كلَّ البُعد، وذلك لما يلي:

- لم يكنِ القاضي رَحْمَهُ اللّهُ من أصحابِ الإبرازاتِ، بل طريقتُه إعادةُ تصنيفِ الكتابِ «المُجرَّدِ» ومعَ ذلك تصنيفِ الكتابِ بشكل جديدٍ، فنجِدُهُ قد تَراجعَ عن كتابِ «المُجرَّدِ» ومعَ ذلك لم يَقُمْ بجَعْلِ تَعديلاتِه إبرازةً أُخرى له، بلْ صَنَّفَ غيرَه، كذلك كتابُ «التَّعليق» القديم فتَجدُهُ قد صنَّف كتابًا آخرَ كر «التَّعليق» الجديدِ، وَ «الخِلاف».

- أَنَّ نسختَنا هذه منسوخةٌ في حياة المُؤلِّف رَجِمَهُ اللَّهُ، ومقابلَةٌ علىٰ أصلِهِ، ومسموعةٌ عليه، وناسِخُها من تلاميذه، وماتَ بعدَ وفاتِه بزمنٍ، فيَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ قد فاتته الإبرازَةُ الأخرىٰ من الكِتاب.





وكذت فإلَّ على فشية النُسْخة ثيثًا تدويّةٍ مِن تُحقّفِ بِي عبد المقي الأنصاريُّ. وهو من أواخرِ تلاميدُ المُؤنِّف ومحرُّ منه منة عنه هو أبي عد وهة لشوائف فلا احتمال أوجودِ إبرازة أخرى.

الاحتمالُ الثَّالتُ: وقوعُ الوَهُم من قِبَل نسخةِ السُّبكيُّ:

وهذا هو الاحتمالُ الأقربُ في نظري، قريَّما كاتت تسخةُ السكني منت ين أكثر من كِتاب للمؤلَّف نفيه . خاصة وأنَّ له أكثر من تُصنيف في المسألة . أو ين كتاب للمؤلَّف نفيه . خاصة وأنَّ له أكثر من تُصنيف في المسألة . أو ين كتاب له وآخر لغيرو، ورُيَّما كانَّ مُلحَقًا أو متداخلًا بنسخَتِه أو راقً من غيرو، فظنَّها السبكيُّ أنَّها من أصل الكتاب، وريَّما كاتت على نُسخنِه حو تب وهوامش من غير كتابنا فظنَّها السبكيُّ منه، فاغتَمَده.

ودنيل هذا الاحتمال هو أنَّ عددًا من النُصوص التي قد نَقَبَها السُّكئي في كتابه رقم (٤) و (٣) قد نَقَلَها ابنُ قيَّم الجوزيَّة في كتابه المُحْكةُ الها للنَّةِ اللَّهَ المُحرديَّة في كتابه المُحْكةُ الها للنَّة الله (٢/ ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٩٩) عن أبي القاسِم اللَّالَكَائِيِّ الطَّبريُّ المُتوفِّى سنة ١٨٥ هـ من كتابِه اشْرُحِ شُروطِ عُمَرَ رَضَيُّ يَنَهُ المُصنَّف في نفسِ موضوعِد. ولم تكنْ مِن عادة القاضي النَّقل عن اللَّالكائِيِّ فيما وَقَفْتُ عليه من كُتُبِ نقضي رحمهم اللَّه جميعًا.

وأمَّا ما يتعلَّق بالأمرِ الثَّاني فمِمَّا هو ظاهرٌ أنَّ تقيَّ الدَّينِ السُّبكيِّ رَجِمَيْ مَّهُ كَانَ يَتدخَّلُ في ألفاظِ القَاضي بالتعديلِ والتَّغيير والحَذْفِ، وذلك لغَرَضِ كانَ يَتدخَّلُ في ألفاظِ القَاضي بالتعديلِ والتَّغيير والحَذْفِ، وذلك لغَرَضِ التَّصنيفِ وعدم التَّكرادِ.

واللَّهُ تعالىٰ أعلَمُ.

5 00 00 00 VO





المبحث التّاسعُ عملى في تَحْقِيقِ الكتابِ

يتلَخُّصُ عَمَلي في تَحقيقِ الكِتابِ في النَّقاطِ الآتيةِ:

- نَسْخُ المَخطوطِ حسبَ الرَّسمِ الإملائيِّ الحَديثِ.

. اعتمادُ النُّسْخةِ الخَطيَّةِ الوحيدةِ في إخراج نصَّ صحيحِ سليمٍ للكتابِ.

ـ تَصويبُ ما وقعَ من أخطاءٍ نَحُويَّةٍ، والإبقاءُ على الخطأِ في الهامش.

. الإبقاءُ على التَّعابيرِ التي كانت تُستخدمُ في زمَنِ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

- ضبطُ النَّصِّ بالشَّكل ضبطًا تامًّا.

. وضْعُ علامةٍ لبدايةِ صَفحاتِ المَخْطوطِ (/)

ـ ترقيمُ صفحاتِ المخطوطِ علىٰ طُرَّةِ الصفحةِ (١/ أ، ١/ ب، ٢/ أ، ١/ ب).

- وَضْعُ السَّاقطِ أو المُستدرَكِ بين قوسيْنِ مَعقوفيْنِ [].

ـ وضعُ ما تمَّ تصويبُه بيْنَ قوسيْنِ مَعقوفيْنِ [].

- عزوُ الآياتِ إلى سُورِها، معَ بيانِ رقْمِ الآيةِ.

- تخريجُ الأحاديثِ من مصادرها الأصليَّةِ.

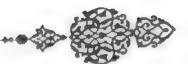
- وضْعُ ترجمةٍ مختصرةٍ موجزةٍ للمؤلِّف؛ تشتملُ علىٰ حياتِه الشَّخصيَّةِ والعِلْميَّةِ.

- التَّعريفُ بالأعلامِ بشَكْلِ مُخْتَصَرٍ.

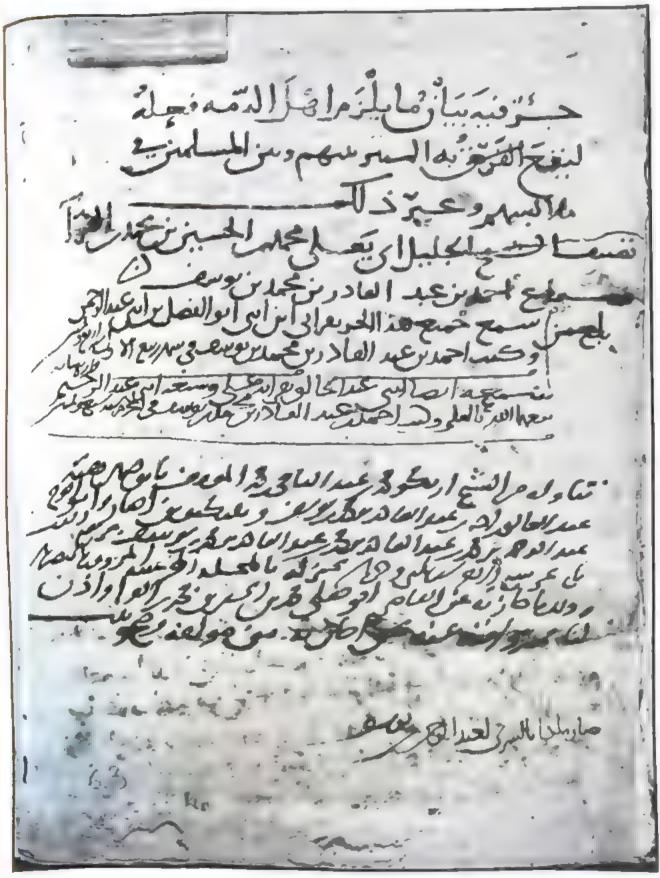


Considerations and the second of the second Or Contraction of the contractio تماذج مِنَ النسخة الخطية

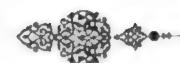
بَيَانُ مَا يَــ لْزَمُرُ أَهْلَ ٱلذِّمَّةِ فِعْلُهُ



غَاشِيةُ النُّسْخةِ







بِدَايةُ النُّسْخةِ





خَاتِمَةُ النَّسْخِةِ

بالسرفع



النَّص المحقَّق

اجُزْءٌ فِيهِ بَيَانُ مَا يَلْزَمُ أَهْلَ الذِّمَّةِ فِعْلُهُ لِيَقَعَ (() بِهِ الْمُمَيِّزُ(() بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَلَابِسِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ

تَصْنِيفُ الشَّيْخِ الْجَلِيلِ الشَّيْخِ الْجَلِيلِ أَبِي يَعْلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْخُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَّاءِ

⁽١) زيادة في «الأصل»: (الفرق) مضروبٌ عليها.

 ⁽٢) مُهملة ومُشكلة في «الأصل»، ولعلها كما أثبتها.



الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، وَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

قَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا (') أَحْكَامَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَأَكْثَرُوا، وَقَدْ رَأَيْتُ تَلْخِيصَ كِتَابٍ فِي ذَلِكَ لَطِيفٍ، عَلَىٰ نَحْوِ مَا رَأَيْتُهُ لِبَعْضِ الْمُخَالِفِينَ ('')؛

أَذْكُرُ فِيهِ:

بَيَانَ أَحْكَامِهِمْ فِي زِيِّهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ (٣).

وَمَا يَلْزَمُ النَّاظِرَ فِي أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ حَمْلُهُمْ عَلَيْهِ؛ لِيُفَرِّقَ الْمُشَاهِدُ لَهُمْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ بَيْنَ الْكَافِرِ الَّذِي تَجِبُ (١) مُعَادَاتُهُ، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ الَّذِي تَجِبُ (٥) مُوَالَاتُهُ.

وَأُقَدُّمُ عَلَىٰ (٦) ذَلِكَ:

⁽٦) في «الأصل» ضّربَ أوَّلُها عَلى ألفٍ.



⁽١) لمْ أَقِفْ على مَن سَبَقَ القاضي مِن أصحابنا في تناول هذه المَسألةَ في تَصنيفٍ مُستقِلٍّ.

⁽٢) ما أراه إلَّا قاصدًا أبا الحَسَنِ الماوَرْديَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهذا فِعْلُه في كتابه «الحَاوي».

 ⁽٣) غير مقروءة في «الأصل» ولعلَّها كما أثبتُها، ولعلها: (مَراكِبهم).

⁽٤) مُهملة الأوَّل في الأصل؟.

⁽٥) مُهملة الأوَّل في «الأصل».

ولنَّص والمُحَقَّق

الْكَلَامَ عَلَىٰ مَعْنَىٰ قَوْلِنَا: "رَجُلٌ ذِمِّيٌ"، وَ: "رَجُلٌ مُعَاهَدٌ". وَهَلْ الاسْمَانِ لِمَعْنَىٰ أَوْ لِمَعْنَيْنِ؟ ثُمَّ أُتْبِعُ الْمَقْصُودَ بَعْدَ ذَلِكَ.

6 400 00 VO





* فَأَمَّا قَوْلُنَا: "رَجُلٌ ذِمِّيٌ " وَ: "فُلَانٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ " ؟ فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ عُقِدَ لَهُ الذِّمَامُ ؛ وَهُوَ الْأَمَانُ مِنَ الشَّيْءِ الْمَخُوفِ. وَ مِنْهُ:

قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا مُعَاهَدًا؛ لَمْ يَرَحْ رَائِحة الْحَنَّةِ "(1)، وَ: "مَنْ آذَى ذِمِّيًّا بِغَيْرِ حَقِّ؛ كُنْتُ خَصْمَهُ "(1). وَ: "مَنْ آذَى ذِمِّيًّا بِغَيْرِ حَقِّ؛ كُنْتُ خَصْمَهُ "(1). وَيُقَالُ: "أَنْتَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ عَزَوَجَلً "أَيْ: فِي أَمَانِهِ مِمَّا تَخَافُهُ.

وَأَمَّا «الْعَهْدُ»؛

فَمَعْنَاهُ مَعْنَىٰ الذِّمَّةِ؛ وَهُوَ الْوَثِيقَةُ. وَمِنْهُ اشْتُقَ «عَهْدُ الْوُلَاةِ» الَّذِي يُكْتَبُ.

وَجَمْعُهُ: عُهُودٌ.

وَالْمَوْثِقُ: هُوَ الْأَمَالُ.

وَمِنْهُ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ [سُئِلَ] (٣) عَنْ عَجُوزٍ، فَقَالَ: «إِنَّهَا كَانَتْ [تَأْتِينَا] (١) أَيَّامَ خَدِيجَة، وَإِنَّ حُسْنَ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ (٥). يعْنِي: الْحِفَاظَ وَرِعَايَةَ الْحُرْمَةِ وَالْحَقِّ.

⁽٥) أخرجه الحَاكمُ في «المُستدرك» رقم: (٤٠) من حديث عائشة رَضِّاليَّهُ عَنْهَا.



⁽١) أخرجه البُخَارِيُّ في "الصَّحيح" رقم: (٣١٦٦) من حديث عبد اللَّه بنِ عُمر رَضَّ اللَّهُ عَنْهُا، دُون قوله: «ذِمِّيًّا».

⁽٢) أخرجَه أبو بكر الخطيب في «التَّاريخ»: (٩/ ٣٤٣) من حديث ابنِ مسعودٍ رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ بلفظِ: (مَنْ آذَى ذِمِّيًّا؛ فَأَنَا خَصْمُهُ) وقدْ نَقلَ المؤلف بإسناده عن أبي عبد اللَّه رَضِّوَالِيَّهُ عَنْهُ أَنَّه حديثٌ لا أصلَ له، يُنظر «الموضُّوعات»: (٢/ ٢٣٦).

⁽٣) رسمها في «الأصل»: (ستال).

⁽٤) رسمها في «الأصل»: (تاتاينا).



* فَأَهْلُ الذِّمَّةِ وَالْعَهْدِ:

هُمُ الْقَوْمُ الَّذِينَ عُقِدَ لَهُمُ الْعَهْدُ وَالذِّمَامُ، وَالْتُزِمَ لَهُمُ الْوَفَاءُ بِمَا عُقِدَ لَهُمُ؛ مِنْ تَرْكِ الِاعْتِرَاضِ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللّهُ فِي رِوَايَةِ أَخْمَدُ () بْنِ سَعِيدٍ، فِي الَّذِي يَمْنَعُ الْجِزْيَةَ: تُضْرَبُ عُنُقُهُ. قِيلَ لَهُ: فَإِنْ كَانَ يَأْكُلُ الرِّبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ نَكْنًا لِلْعَهْدِ، يُقْتَلُونَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: لَا، قَدْ تُرِكُوا عَلَىٰ أَنْ يَأْكُلُوا /الرِّبَا()).

فَقَدْ أَطْلَقَ اسْمَ الْعَهْدِ عَلَىٰ الذَّمِّيِّ.

* وَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ (٣) بَيْنَ قَوْلِنَا: «ذِمِّيٌّ» وَ: «مُعَاهَدٌ»:

فَجَعَلَ اسْمَ «الْمُعَاهَدِ» لِلْحَرْبِيِّ الَذِي يَذُخُلُ إِلَيْنَا بِأَمَانٍ مُؤَقَّتٍ، وَهُوَ أَنْ يُقِيمَ فِي دَارِنَا مَا دُونَ السَّنَةِ.

وَجَعَلَ اسْمَ «الذِّمِّيِ» عِبَارَةً عَمَّنْ أَقَامَ بَيْنَ ظَهْرَانَيِ الْمُسْلِمِينَ بِعَقْدِ الذِّمَّةِ.

وَهَذَا التَّفْرِيقُ إِنْ كَانَ يَرْجِعُ فِيهِ إِلَىٰ تَوْقِيفِ أَوِ اتَّفَاقِ؛ فَلِمَ يُوجَدُّ ذَلِكَ فِي الشَّرْعِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الشَّرْعِ أَنْ يُسَمِّيَ أَهْلَ الذَّمَّةِ «أَهْلَ الْعَهْدِ». وَلَا يَمْتَنِعُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الشَّرْعِ أَنْ يُسَمِّيَ أَهْلَ الذَّمَّةِ «أَهْلَ الْعَهْدِ». وَإِنْ كَانَ يَرْجِعُ إِلَىٰ حُكْمٍ (١) اللَّغَةِ؛ فَالْعَهْدُ وَالذَّمَّةُ يَتَقَارَبُ مَعْنَاهُمَا مِنَ

الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّا.

5405 36/10

⁽٤) لعلها في الأصل كما أثبتها.



1/5

⁽١) كذا في الأصل و «الخِلاف، ولم أُميَّزه.

⁽٢) ذكرَ طَرَفَها القَاضي في الخِلاف: (٢/ ٦٦).

⁽٣) يقصدُ أبا الحسَنِ الماورُدِيُّ، الحاوي الكبير ١: (٩/ ٢٠٦) و (١٤/ ٢٩٦).



* وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْبَاطِلِ ('): أَنَّ عَقْدَ الذِّمَةِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ تَقْرِيرُ الْكَافِرِ عَلَىٰ كُفْرِهِ، وَهَذَا يَمْتَنِعُ، كَمَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَرَّ الْوَاحِدُ عَلَىٰ مَعْصِيةٍ؛ مِنْ رِبًا (') وَغَيْرِهِ. وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ فِي أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ وَالْكَفِّ عَنْ قِتَالِهِمْ ضَرْبًا مِنَ الْمَصْلَحَةِ؛ لِأَنَّهَا تَنْصَرِفُ فِي مَصَالِحِ الدِّينِ، مِنْ تَجْهِيزِ الْعَسَاكِرِ، وَإِصْلَاحِ التَّغُورِ، وَسَدِّ مَا انْثَلَمَ مِنَ الْأُمُورِ ('')؛ فَيَحْصُلُ بِهِ نُصْرَةُ الدِّينِ، وَالْإِذْلَالُ لِأَهْلِ الشَّرْكِ، فَتَدْعُوهُمْ ذِلِّتُهُمْ إِلَىٰ أَنْ يُسْلِمُوا، فَيَدْفَعُونَ الذِّلَةَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِالْإِسْلَامِ الشَّرْكِ، فَيَدْعُونَ الذِّلَةَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِالْإِسْلَامِ وَيُفَارِقُ هَذَا الرِّبَا؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِإِبَاحَتِهِ؛ لِمَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَىٰ أَنْ لَا مَصْلَحَةَ لِلْمُكَلَّفِينَ فِيهِ، فَلِهَذَا لَمْ يَجُزِ الْإِقْرَارُ عَلَيْهِ.



⁽١) لم أتبيَّنه.

⁽٢) عند السُّبكي: (زنَّا).

⁽٣) كذا في الأصل.



 « وَالصَّغَارُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَى يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَنْغِرُونَ ﴾ (١) هُوَ مَعْنَىٰ رَاجِعٌ إِلَىٰ الاِسْتِيفَاءِ:

قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلِ: يُجَرُّوا فِي أَيْدِيهِمْ [وَيُخْتَمُوا]^(۱) فِي أَعْنَاقِهِمْ إَذَا لَمْ يُؤَدُّوا، وَأَرَىٰ ذَلِكَ، وَهُوَ الصَّغَارُ (۱) قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿حَقَّ يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِوهُمْ صَنْغِرُوكِ ﴾(۱).

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ مُهَنَّا: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُتْعَبُوا فِي الْجِزْيَةِ (٥).

خِلَافًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ^(٦) فِي قَوْلِهِمْ: الصَّغَارُ هُوَ الْتِزَامُهُمْ أَدَاءَ الْجِزْيَةِ وَوُجُوبُهَا عَلَيْهِمْ.

وَهَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ؛

لَانَهُ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَىٰ يُعُطُوا / ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَنْغِزُونَ ﴾ فَاعْتَبَرَ مرب الذِّلَّةَ فِي الْإعْطَاءِ؛

وَلِأَنَّ الصَّغَارَ عُقُوبَةٌ، وَالْعُقُوبَاتُ تَعُودُ إِلَىٰ الْأَفْعَالِ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحُدُودُ، إِلَىٰ الْأَفْعَالِ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحُدُودُ، إِنَّمَا تَحْصُلُ الْعُقُوبَةُ بِهَا بِالإسْتِيفَاءِ مِنَ الْآدَمِيِّ، فَأَمَّا الْإِيجَابُ فَلَا يَحْصُلُ بِهِ الْأَلَمُ.

() 06 / ()

⁽٦) «الحَاوِي الكَبيرِ»: (١٤/ ٣١٧).



⁽١) سُورة التَّوبة: (٢٩).

⁽٢) في الأصل مُهملة الخاء

⁽٣) زيادة في المصدر: (الَّذي).

⁽٤) أخرجها عنه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط». أهل المِلَل رقم: (٢٣٩).

⁽٥) المصدر السَّابق رقم: (٢٤١).



* وَإِذَا صَحَّ بِمَا ذَكَرْنَا جَوَازَ إِعْطَاءِ الْكَافِرِ الْأَمَانَ لِيُقِيمَ فِي دَارِنَا؛ احْتَجْنَا انْ نُلْزِمَهُمُ الِانْفِرَادَ بِزِيِّ يَحْصُلُ بِهِ [التَّمْيِيزُ](١) بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ. وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ:

مَا رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "غَيِّرُوا شَيْبَكُمْ بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتْمِ، وَلَا تَتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ حَتَّىٰ لَا نَخْرُجَ " وَلَا تَتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ حَتَّىٰ لَا نَخْرُجَ " وَلَا تَتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ حَتَّىٰ لَا نَخْرُجَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْيَهُودِ حَتَّىٰ لَا نَخْرُجَ اللَّهُ وَلَا تَتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ حَتَّىٰ لَا يَخْرُجَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّامُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

- وَلِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ صَالَحَهُمْ عَلَىٰ [تَغْيِيرِ] (٥) زِيِّهِمْ، وَأَنْ يُخَالِفُوا الْمُسْلِمِينَ فِي مَرَاكِبِهِمْ (٦)، وَهَذَا بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ.

- وَلِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَمَّا وَجَبَتْ مُوَالَاتُهُ، وَاسْتَحَقَّ عَلَيْنَا فِي حَقِّ الْكَافِرِ مُعَادَاتُهُ وَمُبَايَنَتُهُ، لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنْ عَلَم يَقَعُ الْفَصْلُ بِهِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ لِيُعْلَمَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ عَنَوْجَلَّ وَأَعْدَائِهِ تَعَالَىٰ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِالزِّيِّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْهُمْ، يَتَفَرَّدُونَ بِهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ.

- وَيُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا: أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ أَنْ يُبْدَأَ الْكَافِرُ بِالسَّلَامِ،



⁽١) لعلها في الأصل: (التَّبْيِين).

⁽٢) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّوَالِلَّهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٨٦٧٢) من حديث أبي هريرة رَصِّرَالِلَهُ عَنْهُ ويرقم (٢١٣٠٧) من حديث أبي ذرَّ رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) مُهملة الأوّل في الأصل.

⁽٤) مُهملة الأوَّل في الأصل.

⁽٥) لعلها في الأصل: (تعيين).

⁽٦) سيأتي ذلك ص (٤٦٣).

وَقَالَ: الضَّطَرُّوهُمْ إِلَىٰ أَضْيَقِ الطُّرُقِ ('' وَلَا يُمْكِنُ الِامْتِنَاعُ مِنَ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ وَابْتِدَاءُ الْمُسْلِمِ بِهِ إِلَّا بِزِيِّ يَعْرِفُهُ الْمُسْلِمُ؛ لِيَفْصِلَ بِهِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ إِظْهَارَ الشَّهَادَتَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَذَّرُ اعْتِبَارُهُ فِي حَالِ مَشَىٰ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ إِظْهَارَ الشَّهَادَتَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَذَّرُ اعْتِبَارُهُ فِي حَالِ مَشَىٰ الْفَصْلُ بَيْنَ اللَّمُ مُرَيْنِ إِظْهَارَ الشَّهَادَتَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَذَّرُ اعْتِبَارُهُ فِي حَالِ مَشَىٰ الْأَمْرِيْنِ إِلْمُسْلِمَ، وَيُنَادِي ('' عَلَىٰ نَفْسِهِ فِي حَالِ مَشْيِهِ وَالْمُسْلِمَ، وَيُنَادِي الْنَّهَارُهُ بِالنِّيَّ وَهَذَا يَشُقُ وَيَتَعَذَّرُ ؛ فَوجَبَ اعْتِبَارُهُ بِالذِّيِّ.

- وَلِأَنَّا مَتَىٰ كَلَّفْنَاهُمْ أَنْ يَنْفَرِدُوا بِالزِّيِّ عَنِ الْمُسْلِمِينَ؛ كَانَ فِي ذَلِكَ إِذْلَالْ لَهُمْ، مِثْلُ الْإِذْلَالِ بِوَضْعِ الْجِزْيَةِ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ ذَرِيعَةً / إِلَىٰ الدُّعَاءِ لَهُمْ إِلَىٰ الْإِسْلَامِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ صَحِيحًا؛ لَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ أَهْلَ الذِّمَّةِ الَّذِينَ كَانُوا بِالْمَدِينَةِ؛ نَصَارَىٰ نَجْرَانَ وَمَجُوسَ هَجَرٍ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَنُقِلَ مُسْتَفِيضًا.

قِيلَ: هَذِهِ الْعَلَامَاتُ وُضِعَتْ لِتَمْيِيزِ الْكَافِرِ مِنَ الْمُسْلِمِ، وَيَهُودُ الْمَدِينَةِ كَانُوا مَعْرُوفِينَ بِأَسْمَائِهِمْ وَادِّعَائِهِمْ، وَإِنَّمَا طَالَبَتِ الصَّحَابَةُ أَهْلَ الذَّمَّةِ بَانُوا مَعْرُوفِينَ بِأَسْمَائِهِمْ وَاخْتِلَاطِهِمْ بِالْمُسْلِمِينَ فِي الْبُلْدَانِ الَّتِي يُشْكِلُ بِهَذِهِ الْعَلَامَاتِ عِنْدَ كَثْرَتِهِمْ وَاخْتِلَاطِهِمْ بِالْمُسْلِمِينَ فِي الْبُلْدَانِ الَّتِي يُشْكِلُ بِهَذِهِ الْعَلَامَاتِ عَنْدَ كَثْرَتِهِمْ وَاخْتِلَاطِهِمْ بِالْمُسْلِمِينَ فِي الْبُلْدَانِ الَّتِي يُشْكِلُ أَمْرُهُمْ عَلَىٰ النَّاسِ (٥)، فَأَمَّا الْمَدِينَةُ، فَهِيَ مُتَقَارِبَةُ الْأَطْرَافِ، وَكَانُوا مَعْرُوفِينَ أَمْرُهُمْ عَلَىٰ النَّاسِ (٥)، فَأَمَّا الْمَدِينَةُ، فَهِيَ مُتَقَارِبَةُ الْأَطْرَافِ، وَكَانُوا مَعْرُوفِينَ

⁽٥) يقصدُ حديثَ عُمر بن الخطَّابِ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ، وسيأتي ص (٤٥١).



î/r

 ⁽١) لفظ حديث عثمانَ بنِ أبي شيبة، ذكره عنه ابنُ الجوزيُّ في ^وتلقيحِ فهومِ أهلِ الأثرِ السَّن (١٠٥٥) لفظ حديث أبي هريرة رَضِحُلِيَّةُ عَنْهُ.

⁽٢) لعلُّها في الأصل: (ويحتاج).

⁽٣) مُهملة الأوّل في الأصل.

⁽٤) لعلُّها في الأصل بدون واو.

- بَيَانُ مَا يَـلْزَمُ أَهْلَ ٱلذِّمَّةِ فِعْلَهُ

بَيْنَهُمْ، وَنَصَارَىٰ نَجْرَانَ وَمَجُوسُ هَجَرٍ كَانُوا مُنْفَرِدِينَ بِالْأَقَالِيمِ، لَا يُشَارِكُهُمْ مُسْلِمٌ، فَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَىٰ عَلَامَةِ التَّمْيِيزِ، وَهَذَا التَّمْيِيزُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَسْوَاقِ مُسْلِمٌ، فَلَا يَحُونُ فِي الْأَسْوَاقِ وَالْجَمَاعَاتِ، فَأَمَّا فِي بُيُوتِهِمْ وَخَلَوَاتِهِمْ فَلَا.





* وَإِذَا ثَبَتَ وُجُوبُ التَّمْيِيزِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ بِالزِّيِّ وَالْعَلَامَةِ؛ فَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ أَنَّ الزِّيِّ وَالْعَلَامَةِ؛ فَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ أَنَّ الزِّيِّ وَالْعَلَامَةَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْحُكْمُ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ:

- قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَنجِدَ أَلَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِأَلَهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ (١) فَجَعَلَ عِمَارَةَ الْمَسْجِدِ - وَهِيَ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ الْإِنْسَانِ - دَلَالَةً عَلَىٰ إِسْلَامِهِ وَدِينِهِ، فَجَعَلَ عِمَارَةَ الْفِعْلَ لَمَّا اخْتُصَّ بِأَهْلِ الدِّينِ . فِي الْعَادَةِ - صَارَ ظُهُورُهُ مِنَ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَمَّا اخْتُصَّ بِأَهْلِ الدِّينِ . فِي الْعَادَةِ - صَارَ ظُهُورُهُ مِنَ الْوَاحِدِ دَلَالَةً عَلَىٰ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ.

- وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَنَّقَجَلَّ: ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِ مِنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ﴾ (١) فَجَعَلَ أَثَرَ السُّجُودِ ، وَلَالَةُ عَلَىٰ إِيمَانِ أَثَرَ السُّجُودِ ، الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ . وَلَالَةُ عَلَىٰ إِيمَانِ الْوَاحِدِ وَإِسْلَامِهِ.

- وَكَذَٰلِكَ قَوْلُهُ صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ صَلَّىٰ صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ مِنْ ذَبِيحَتِنَا؛ فَلَهُ مَا لَنَا، وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا» (٣).

- وَقَالَ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَزِمَ الْمَسْجِدَ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ»(١) فَجَعَلَ الْفِعْلَ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيْهِ عَادَةُ الْمُسْلِمِينَ دَلَالَةً عَلَىٰ دِينِهِ وَإِسْلَامِهِ.

- وَلِأَنَّهُ قَدْ قَالَ أَحْمَدُ (٥) وَغَيْرُهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ (١) - فِيمَنْ وُجِدَ قَتِيلًا فِي مَعْرَكَةِ



⁽١) شُورة التَّوبة: (١٨).

⁽٢) شُورة الفتح: (٢٩).

 ⁽٣) لفظ حديث خَيثمة بن سليمان الطّرابُلسي رقم (٣٧) من حديث جُندُبٍ رَضَّوَلِيَّةُ عَنْهُ، والبُخاري في «الصَّحيح» رقم: (٣٩٣) باختلاف لفظ من حديث أنس رَضَّوَلِيَّةُ عَنْهُ.

⁽٤) أخرجَه أبو عبد اللَّه رَضِّؤَلِنَهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (١١٧٢٥) من حديث أبي سَعيد الخُدري رَصَّالِيَّهُ عَنْهُ بِلَفْظ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ».

⁽٥) أخرجها عنه الخلَّال في "المَبسُوط" أهل المِلَل رقم: (٦١٩) من رواية علي بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

⁽٦) ﴿ الأصلَّ : (٢/ ٣٢٣).



الْمُشْرِكِينَ لَا يُعْرَفُ إِسْلَامُهُ -: يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْخِتَانِ.

الْمُسْلِمِينَ. اللهِ بِالْخِضَابِ بِالْحِنَّاءِ وَنَحْوِهِ، مِمَّا هُوَ مِنْ عَلَامَاتِ الْمُسْلِمِينَ.

٣/ب

- وَلِأَنَّهُ قَدْ جُعِلَ الزِّيُّ مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَىٰ الصَّنَائِعِ، وَمَنْ وُجِدَ عَلَيْهِ هَيْئَةُ تِلْكَ الصَّنْعَةِ ـ غَالِبًا ـ كَانَ ذَلِكَ طَرِيقًا إِلَىٰ غَلَبَةِ الظَّنِّ فِي تِلْكَ الصَّنْعَةِ.

_وَلِأَنَّ مِنْ شُوهِدَ وَعَلَيْهِ زِيُّ الْفُقَرَاءِ؛ جَازَ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ، وَكَانَ الظَّاهِرُ مِنْ أَمْرِهِ أَنَّهُ فَقِيرٌ، وَإِنْ شُوهِدَ بِزِيِّ الْأَغْنِيَاءِ، كَانَ ظَاهِرُ أَمْرِهِ الْغِنَىٰ؛ فَكَانَ ذَلِكَ جِهَةً لِغَلَبَةِ الظَّنِّ فِي الْعَادَةِ.

(c)





* وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ الْإِنْفِرَادُ بِزِيِّ يَقَعُ بِهِ التَّمْيِيزُ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ التَّمْيِيزُ وَأَنْ ذَلِكَ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ التَّمْيِيزُ (') وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَإِنَّهُ لا يَجِلُ لِأَحَدِ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي أَمُورِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَهَاوَنَ فِي هَذَا الْأَمْرِ أَوْ يُقَصِّرَ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ بَابٌ مِنْ أَبُوابِ الدِّينِ، وَأَمْرٌ يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ.

كَمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي أَنْ يَمْنَعَهُمْ أَنْ يُحْدِثُوا بَيْعَةً أَوْ كَنِيسَةً؛ حَتَّىٰ لَا يَتَصَرَّفُوا فِي دَارِ الْإِسْلَام تَصَرُّفَ الْمُتَمَلِّكِينَ.

كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُحْجَرَ عَلَيْهِمْ فِي زِيِّهِمْ وَمَرَاكِبِهِمْ.

وَلِهَذَا مُنِعَ النَّاظِرُ فِي أَمْرِ الدِّينِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِهِمْ فِي الْوِلَايَاتِ؛ وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُ حِينَ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا: «لَوْ كُنْتَ عَلَىٰ دِينِنَا؛ لَاسْتَعْمَلْنَاكَ عَلَىٰ بَعْضِ أَعْمَالِنَا» (١) فَمَنْعَ مِنَ اسْتِعْمَالِهِ حَتَّىٰ لَا يَخْرُجُوا مِنْ حَدِّ لَاسْتِعْمَالِهِ حَتَّىٰ لَا يَخْرُجُوا مِنْ حَدِّ الْاسْتِهَانَةِ إِلَىٰ حَالِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكَبُّرِ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ.

⁽٢) أخرجَه سعيد بن منصُور في السُّنن ، التَّفسير - رقم: (٤٣١).



⁽١) لعلها في الأصل كما أثبتها.



* وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَىٰ النَّاظِرِ إِلْزَامُهُمْ ذَلِكَ؛ فَالْكَلَامُ فِي كَيْفِيَّةِ مَا يَجِبُ حَمْلُهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَلَابِسِ وَالْمَرَاكِبِ؛ لِيُعْرَفَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ:

ـ قَالَ أَحْمَدُ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أَبِي الْحَارِثِ: يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ أَهْلُ الذُّمَّةِ بِالنَّوَاصِي^(۱) وَالزَّنَانِيرِ^(۱)، يُذَلُّونَ بِذَلِكَ^(۳).

_ وقَالَ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِب: السَّوَادُ فُتِحَ عَنْوَةً، فَلَا يَكُونُ فِيهِ بَيْعَةٌ، وَلَا يُضْرَبُ فِيهِ بِنَاقُوسٍ، وَلَا يُتَّخَذُ فِيهِ الْخَنَازِيرُ، وَلَا يُشْرَبُ فِيهِ الْخَمْرُ، وَلَا يَرْفَعُوا يُضَرَبُ فِيهِ الْخَمْرُ، وَلَا يَرْفَعُوا أَصُوَاتَهُمْ فِي دُورِهِمْ (٤).

- وَقَالَ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِيْ، وَيَعْقُوبَ بْنِ بُخْتَانَ: / لَا يُتْرَكُوا أَنْ يَجْتَمِعُوا فِي كُلِّ أَحَدِ، وَلَا يُظْهِرُوا لَهُمْ خَمْرًا وَلَا نَاقُوسًا(٥).

- وَرَوَىٰ عَبْدُ اللّهِ بْنُ أَحْمَدَ^(١)، عَنْ أَبِي شُرَحْبِيلَ الْحِمْصِيِّ؛ عِيسَىٰ بْنِ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَمِّي أَبُو الْيَمَانِ وَأَبُو الْمُغِيرَةِ - جَمِيعًا - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا:

«كَتَبَ أَهْلُ الْحُيْرَةِ (٧) إِلَىٰ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ: إِنَّا قَدِمْنَا (٨) بِلَادَنَا، طَلَبْنَا إِلَيْكَ الْأَمَانَ لِأَنْفُسِنَا وَأَهْلِ مِلَّتِنَا، عَلَىٰ أَنَّا شَرَطْنَا لَكَ عَلَىٰ أَنْفُسِنَا:



⁽١) جمع نَاصِية، وهي الشَّعر المُستَرسِل عَلى الجَبهة.

⁽٢) جمع زُنَار، وهو حِزام يُشَدُّ به الوسط.

⁽٣) أخرجَها عنه الخلَّال في «المَبسُوط». أهل المِلَل ـ رقم: (٩٩٤).

⁽٤) المصدر السَّابق رقم: (٩٧٢).

⁽٥) المصدر السَّابق رقم: (٩٧٨ و ٩٧٩).

⁽٦) المَصدر السَّابق رقم: (١٠٠٣).

⁽٧) في المصدر: (الجزيرة).

⁽٨) كذا في الأصل، وفي المَصدر: (إنَّا حينَ قدمت)، وعند السُّبكي: (إنَّك لَمَّا قدمت).



أَنْ لَا [نُحْدِثَ] (١) فِي مَدِينَتِنَا كَنِيسَةٌ، وَلَا فِيمَا حَوْلَهَا دَيْرًا وَلَا قَلَّايَةٌ وَلَا صَوْمَعَةَ رَاهِبٍ، وَلَا نُجَدِّدَ مَا خَرِبَ مِنْ كَنَائِسِنَا، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا فِي خُطَطِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا نُجَدِّدَ مَا خَرِبَ مِنْ كَنَائِسِنَا، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا فِي خُطَطِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا وَأَنْ لَا نَمْنَعَ كَنَائِسَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْزِلُوهَا فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (١)، وَلَا أَنْ وَإِنَّا جَاسُوسًا، وَلَا فِي مَنَازِلِنَا جَاسُوسًا،

وَأَنْ لَا نَكْتُمَ أَمْرًا هُوَ غِشُ الْمُسْلِمِينَ (٤)،

وَلَا نَضْرِبُ بِنَوَاقِيسِنَا إِلَّا ضَرْبًا خَفِيفًا (٥) فِي جَوْفِ كَنَائِسِنَا، وَلَا نُظْهِرَ عَلَيْهَا صَلِيبًا، وَلَا نَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا الْقِرَاءَةِ فِي كَنَائِسِنَا فِيمَا يَخْضُرُهُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ لَا نُخْرِجَ صَلِيبًا وَلَا كِتَابًا فِي سُوقِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ لَا نُخْرِجَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ لَا نُخْرِجَ بَاعُونًا ، الْبَاغُوثُ (١) [يَخْرُجُ: يَجْتَمِعُونَ كَمَا يُجْتَمَعُ] (٧) يَوْمَ الْأَضْحَىٰ وَالْفِطْرِ (٨) بَاغُوثًا ، الْبَاغُوثُ (١) وَلَا نَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا مَعَ قُرْبَانٍ (١)، وَلَا نُظْهِرَ النِّيرَانَ مَعَهُمْ فِي



⁽١) في الأصل: (نجدد) وستأتي على وَفْقِ المَصدر.

⁽٢) زيادةٌ في المَصدر: (وأنْ نُوسِّعَ أَبُوابَهَا لِلْمَارَّةِ وَابْنِ السَّبِيلِ).

⁽٣) رسمها في «الأصل»: (ناوي).

⁽٤) وستأتي بلفظ: (للمسلمين).

⁽٥) في المصدر: (خفيًّا).

⁽٦) كذا في الأصل، وجاء على الطُّرة: «أو بالعَين»، وقال أبو عبد اللَّه بطَّال في «النَّظم المُستَعذَب» (٦/ ٣٠٥): (وجدته مضبوطًا بالعَين والغَين والثاء بثلاث فيهما)، وذكرها الخطَّابي في «غَريب الحَديث» (٦/ ٧٤) على وجهين (الباعُوث) و (الباغُوت)، وفي المَصدر: (الباعوث).

 ⁽٧) العِبارة مُهملة في الأصل، وفي المَصدر: (يجتمعون كما نَخْرُج)، وفي الأصل: (كما يخرج)
 مَضرُوب على الثَّانية المُهملة.

 ⁽٨) هو تفسير أبو عبد اللّه رَضِّ إِلَيْقُ عَنْهُ في رواية عَمر بن صَالح، أخرجها عنه الخلّال في «المَبسُوط»
 أهل المِلَل ـ رقم: (٩٧٧) ولفظه: (البّاعُوث: يخرُجون كَمَا نَخرُج في الفِطر والأضحَى).

⁽٩) هو العبد الأول للنصاري وذلك قبل عبدهم الفُصح بأسبوع، وفيه يخرجون بصلبانهم.

⁽١٠) في المَصادر: (موتانا).



أشواق المُشلمين، وأنَّ لا نُجاورهُمْ بالحيادي ، و لا ندح الحلاب

وَأَنْ نُوَقِّرَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَسَاجِدهِمْ (١) وَنُرْشَدُهُمْ الطَّرِيقِ، وَنَعْدِمْ أَهُمْ اللَّرِيةِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَسَاجِدهِمْ (١) وَنُرْشَدُهُمْ الطَّرِيقِ، وَيُلْ نُعَلَمْ أَهِ لان الْمُجَالِسِ إِذَا أَرَادُوا الْجُلُوسَ، وَلا نطّلع عليْهِمْ فِي مِنازِلهِمْ وَيُلا نُعلَم أَهُ لان اللهُمُ اللهُ اللهُمُ اللهُمُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُ اللهُمُمُ اللهُمُ اللهُمُمُ اللهُمُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُ وَاللهُمُمُ وَاللهُمُ وَاللّهُمُ وَاللهُمُومُ وَاللّهُمُ وَاللّهُمُ وَاللّهُمُ وَاللّهُمُ وَاللّهُمُ وَاللّهُمُ وَاللّهُمُ وَاللّهُ وَاللّهُمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُمُ وَاللّهُمُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لُعُلّهُمُ وَاللّهُ وَلِللّهُ وَلَا لُمُعْمِلُمُ وَاللّهُمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ الللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ الللّهُ وَاللّهُ و

وَزَادَ عَلَيْهِمْ عُمَرُ: ﴿ وَمَنْ ضَرَبِ مُسُلمًا عَمْدًا؛ فَقَدْ خَلْعَ عَهَادَهُ ﴾ . - وَرَوَىٰ أَخْمَدُ ابْنُ حَنْبَل (٢) ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزُاقِ (٧) ، حَدَّثَنَا مَعْدَرٌ ، عَنْ

⁽٧) ﴿ المُصنَّف ﴾ رقم: (١٠٠٠٤) و (١٩٢٣٥).



ب/٤

⁽١) في الأصل: (ندعوا).

⁽٢) في المصادر: (زيّنا).

⁽٣) تكررت في الأصل.

⁽٤) في جميع المصادر: (مجالسهم)، وتظهر في «المبسوط» وكأن تحتها علامة استشدى.

⁽٥) في المصدر: (إلَّا أن يكُون إلى الْمُسلم من التَّجارة).

⁽٦) أخرجه عنه أبو بكر الخلَّال في المبشوطة. أهل الملل. رقم: (٩٩٦).



عَمْرِو بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

الكَتَبَ عُمَرُ بُنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: بِأَنْ يَنْهَوُ النَّصَارَىٰ أَنْ يَفْرِ قُوا رُهُ وسهم، وَيَجْزُوا نَوَاصِيَهُمْ، وَأَنْ يَشُدُّوا مَنَاطِقَهُمْ، وَلَا يَرْكَبُوا عَلَىٰ سَرْجٍ، وَلَا يَلْبَسُوا عَصْبَا اللَّوَ اللَّهُمُ وَلَا يَرْكَبُوا عَلَىٰ سَرْجٍ، وَلَا يَلْبَسُوا عَصْبَا اللَّوَاصِيَهُمْ، وَلَا يَرْكَبُوا الرَّحَائِلَ، فَإِنْ قُدِرَ عَلَىٰ أَحْدِ مِنْهُمْ لَخَوَا الرَّحَائِلَ، فَإِنْ قُدِرَ عَلَىٰ أَحْدِ مِنْهُمْ فَعَلَىٰ ذَلِكَ بَعْدَ التَّقَدُّم (١) إِلَيْهِ وَ فَإِنَّ سَلَبَهُ لِمَنْ وَجَدَهُ اللَّهُ يَعْدَ التَّقَدُّم (١) إِلَيْهِ وَ فَإِنَّ سَلَبَهُ لِمَنْ وَجَدَهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ الللْهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللْهُ اللْمُوالِلْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللَّهُ

أَمَّا قَوْلُهُ: «لا نُحْدِثُ كَنِيسَةً، وَلا فِيمَا حَوْلَهَا دَبْرًا، وَلا قَلْابَةً، وَلا صَوْمَعَةً اللهُ فَذَلِكَ لِمَا رَوَىٰ أَحْمَدُ (١): حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ [الْخَيَّاطُ] (١)، حَدَّثَنَا لَيْثُ فَذَلِكَ لِمَا رَوَىٰ أَحْمَدُ (١): حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ [الْخَيَّاطُ] (١)، حَدَّثَنَا لَيْثُ بَنُ سَعْدٍ، عَنْ تَوْبَةً بْنِ نَمِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ صَلَّالِللهُ عَلَيْدِوسَلَمَ: «لا إِخْصَاءَ فِي الْإِسْلام، وَلَا كَنِيسَةً (١).

وَلِأَنَّ الْبَلَدَ إِذَا فُتِحَ عَنْوَةً، أَوْ أَنْشَأَهُ الْمُسْلِمُونَ كَالْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ وَبَغْدَادَ، فَهِيَ مِلْكٌ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَا يَجُوزُ لَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَإِحَازَتُهُ لِفِعْلِ مَعْصِيَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا نُجَدُّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا ﴾:

- فَمِنْ أَصْحَابِنَا^(٨) مَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ هَذَا، وَقَالَ: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، سَوَاءٌ خَرِبَ

(١) هو البُرد الذي يُصبغ غَزله، وهو اليّمَاني. •أحكام أهل الذمة، (٢/ ٣٩٨)

- (٢) هو ثَوب سَدَاه من حَرير، ولُحمته من غيره، وهو من لِبَاس الأشرَاف ومن له عِزٌّ. «أحكام أهل الذمة» (٢/ ٣٩٨)
- (٣) في الأصل: (حذا)، وفي المصدر: (حدا) وكُتب عليها (صورتها كذا)، والتَّصويب من «المُصنَّف» و «أحكام أهل الذَّمة».
 - (٤) مُصوَّبة في الأصل من (التَّقديم).
 - (٥) أخرجه عنه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط» . أهل المِلَل . رقم: (٩٨٣).
 - (٦) في الأصل: (الحناط).
 - (٧) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» رقم: (٣٩٨) من هذا الطّريق.
 - (٨) كذا أَبْهَمَهم القاضي في «الرُّوايتين والوَجهين»: (٢/ ٣٨٤)، وذكر ابنُ عقيل في «التَّذكرة»=





أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ لَا نُجَاوِرَهُمْ بِالْخَنَاذِيرِ، وَلَا نَبِيعَ الْخَمْرَ،

وَلَا نُظْهِرَ شِرْكًا، وَلَا نُرَغِّبَ فِي دِينِنَا مُسْلِمًا، وَلَا [نَدْعُوَ] () إِلَيْهِ أَحَدًا، وَلَا تَخَذَ شَيْئًا مِنْ الرَّقِيقِ الَّذِي جَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ لَا نَمْنَعَ أَحَدًا مِنْ قَرَابَاتِنَا إِنْ أَرَادُوا الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَنْ نَلْزَمَ زَنَانِيرَنَا () حَيْثُمَا كُنَّا،

وَأَلَّا نَتَشَبَّهَ بِالْمُسْلِمِينَ فِي / لُبْسِ قَلَنْسُوةٍ، وَلَا عِمَامَةٍ، وَلَا نَعْلَيْنِ، وَلَا فَرْقِ شَعْرٍ، وَلَا فِي مَرَاكِبِهِمْ، وَلَا نَتَكَلَّمَ بِكَلَامِهِمْ، وَأَلَّا نَتَكَنَّىٰ بِكُنَاهُمْ، وَأَنْ نَجُزَّ مَقَادِمَ رُؤُوسِنَا، وَلَا^(٣) نَفْرِقَ نَوَاصِينَا، وَنَشُدَّ الزَّنَانِيرَ عَلَىٰ أَوْسَاطِنَا، وَلَا نَنْقُشَ خَوَاتِيمَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَا نَرْكَبَ السُّرُوجَ، وَلَا نَتَّخِذَ شَيْئًا مِنَ السِّلَاحِ، وَلَا نَحْمِلَهُ، وَلَا نَتَقَلَّدَ السُّيُوفَ،

وَأَنْ نُوَقِّرَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَسَاجِدِهِمْ ('')، وَنُرْشِدَهُمُ الطَّرِيقَ، وَنَقُومَ لَهُمْ عَنِ الْمَجَالِسِ إِذَا أَرَادُوا الْجُلُوسَ، وَلَا نَطَّلِعَ عَلَيْهِمْ فِي مَنَاذِلِهِمْ، وَلَا نُعَلِّمَ أَوْلادَنَا الْمُحَالِسِ إِذَا أَرَادُوا الْجُلُوسَ، وَلَا نَطَّلِعَ عَلَيْهِمْ فِي مَنَاذِلِهِمْ، وَلَا نُعَلِّمَ أَوْلادَنَا الْمُحْدِرَةِ، إِلَّا أَنْ يَلِيَ الْمُسْلِمُ أَمْرَ التِّجَارَةِ ('')، وَلَا يُشَارِكُ أَحَدٌ مِنَّا مُسْلِمًا فِي تِجَارَةٍ، إِلَّا أَنْ يَلِيَ الْمُسْلِمُ أَمْرَ التِّجَارَةِ ('')، وَأَنْ نُضِيفَ كُلَّ مُسْلِمًا عَمْدًا؛ فَقَدْ خَلَعَ عَهْدَهُ ».

وَزَادَ عَلَيْهِمْ عُمَرُ: ﴿ وَمَنْ ضَرَبَ مُسْلِمًا عَمْدًا؛ فَقَدْ خَلَعَ عَهْدَهُ ».

وَرَوَى أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَل ('')، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ('')، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ

⁽٧) ﴿ المُصنَّف ﴾ رقم: (١٠٠٠٤) و (١٩٢٣٥).



4/٤

⁽١) في الأصل: (ندعوا).

⁽٢) في المَصادر: (زيَّنا).

⁽٣) تكررت في الأصل.

⁽٤) في جميع المصادر: (مجَالِسهم)، وتظهر في «المَبسُوط» وكأن تحتها علامة استشكال.

⁽٥) في المَصدر: (إلَّا أن يَكُون إِلَى الْمُسلم من التِّجارة).

⁽٦) أخرجه عنه أبو بكر الخلَّال في «المَبشُوط» . أهل المِلَل ـ رقم: (٩٩٦).



عَمْرِو بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ لَا نُحْدِثُ كَنِيسَةً، وَلَا فِيمَا حَوْلَهَا دَيْرًا، وَلَا قَلَايَةً، وَلَا صَوْمَعَةً ﴾:
فَذَلِكَ لِمَا رَوَىٰ أَحْمَدُ (٥): حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدِ [الْخَيَّاطُ] (١)، حَدَّثَنَا لَيْثُ
بْنُ سَعْدِ، عَنْ تَوْبَةَ بْنِ نَمِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ لَا إِخْصَاءَ فِي
الْإِسْلَام، وَلَا كَنِيسَة ﴾ (٧).

وَلِأَنَّ الْبَلَدَ إِذَا فُتِحَ عَنْوَةً، أَوْ أَنْشَأَهُ الْمُسْلِمُونَ كَالْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ وَبَغْدَادَ، فَهِيَ مِلْكُ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَا يَجُوزُ لَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَإِحَازَتُهُ لِفِعْلِ مَعْصِيَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلا نُجَدِّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا»:

- فَمِنْ أَصْحَابِنَا^(٨) مَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ هَذَا، وَقَالَ: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، سَوَاءٌ خَرِبَ

(١) هو البُرد الذي يُصبغ غَزله، وهو اليَمَاني. (أحكام أهل الذمة) (٢/ ٣٩٨)

- (٢) هو ثَوب سَدَاه من حَرير، ولُحمته من غيره، وهو من لِبَاس الأَسْرَاف ومن له عِزِّ. «أحكام أهل الذمة» (٢/ ٣٩٨)
- (٣) في الأصل: (حذا)، وفي المصدر: (حدا) وكُتب عليها (صورتها كذا)، والتَّصويب من «المُصنَّف» و «أحكام أهل الذَّمة».
 - (١) مُصوَّبة في الأصل من (التَّقديم).
 - (٥) أخرجه عنه أبو بكر الخلَّال في المَبسُوط؛ أهل المِلَل رقم: (٩٨٣).
 - (٦) في الأصل: (الحناط).
 - (٧) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» رقم: (٣٩٨) من هذا الطَّريق.
 - (٨) كذا أَبْهَمَهم القاضي في "الرُّوايتين والوَّجهين": (٢/ ٣٨٤)، وذكر ابنُ عقيل في "التَّذكرة"=





جَمِيعُهَا أَوْ بَعْضُهَا، عَلَىٰ مَا شَرَطَهُ عُمَرُ عَلَيْهِمْ.

وَلَاْنَهُ قَدْ رَوَىٰ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ / رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عليه وسلْه: `` «لَا تُبْنَىٰ كَنِيسَةٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يُجَدَّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا» ('').

رَوَاهُ ابْنُ رِزْقَوَيْهِ(٣) بِإِسْنَادِهِ، وَلِي مِنْهُ إِجَازَةً.

وَحَدَّثَنِي بِذَلِكَ الْخَطِيبُ(١) وَعَبْدُ الْكَرِيم(٥) عَنْهُ بِالْإِسْنَادِ بِذَلِكَ(١).

- وَرَوَىٰ عَبْدُ اللَّهِ (٧)، عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: «مَا انْهَدَمَ؛ فَلَهُمْ أَنْ يَبْنُوهَا».

وَظَاهِرُ هَذَا: جَوَازُ ذَلِكَ، سَوَاءٌ خَرِبَ جَمِيعُهَا أَوْ بَعْضُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَانِ أَنَّا نُقِرُّهُمْ فِيهَا، فَلَوْ مُنِعُوا مِنْ تَجْدِيدِ مَا خَرِبَ وَرَمِّ مَا يَشْعَثُ، بَطَلَتْ رَأْسًا؛ لأنَ الْبِنَاءَ لَا يَبْقَىٰ أَبَدًا،

- وَنَقَلَ حَنْبَلٌ وَأَبُو طَالِبٍ، عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: وَكُلُّ مَا فَتَحَهُ الْمُسْلِمُون عَنْوَةً؛ فَلَيْسَ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ أَنْ يُحْدِثُوا فِيهَا كَنِيسَةً وَلَا بِيَعَةً، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ فِي



1/0

⁼ ص (١٩٠) أنَّ هذا اختيار القاضي نفسِه.

⁽١) بياضٌ في الأصل بقدر كلمة.

⁽٢) أخرجه مرفوعًا - ابنُ عَدي في «الكامل»: (٤٠٣/٤)، وقال شَمس الدِّين ابن عبد الهَادي في اتَنقِيح التَّحقيق» (٣/ ٣٦٨): (الظَّاهر أنه مَوقُوف عَلى عُمر رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه لا يثبُت مرفُوعًا).

 ⁽٣) هو محمَّدُ بنُ أحمَدَ، أبو الحَسن البزَّاز، تُوفي سنة ١١٤ هـ . «السِّير»: (١٧/ ٢٥٨)

⁽٤) هو أحمدُ بنُ عليِّ بن ثابت، أبو بكرٍ، صاحب تارِيخِ بَغْدادَ، تُوفي سنة ٤٦٣ هـ. «السِّيرا: (١٨/ ٢٧٠)، وسَاق الحَديث باختلاف لفظ في «المُتفق والمُفترق» (٣/ ١٦٣٤) من طريق آخر.

⁽٥) هو عبدُ الكريم بنُ الحُسين القَصَبَاني، صرَّح به المُؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الخِلاف»، ولم أفِفْ له على ترجمةٍ.

⁽٦) سَاقه القَاضِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «الخِلاف»: (٢/ ٨١).

⁽٧) «المَسائل» رقم: (٩٦٤).

4

الْمَدِينَةِ شَيْءٌ "، فَأَرَادُوا أَنْ يَرْهُوهُ، رَهُمَةً، فإن الهاهات أكسِمةً والسعة الساه.. لَمْ يُبْدِلُوا غَيْرَهَا".

فَظَاهِرُ هَذَا: أَنَهُ إِنْ خَرِبِ جَمِيعُها؛ لَهُ جُدُّ لَحْسِبُهُ، وَإِنْ حَرَبِ جَمِيعُها؛ لَهُ جُدُّ لَحُسِبُهُ، وَإِنْ حَرَبِ جَمِيعُها؛ لَهُ جُدُّ لَحُسِبُهُ، وَإِنْ حَرَبِ جَمِيعُها؛ لَهُ جُدُّ لَحُسِبُهُ، وَإِنْ حَرَبِ جَمِيعُها؛ لَهُ جُدُّ لَحْسِبُهُ، وَإِنْ حَرَبِ جَمِيعُها! لَهُ جُدُّ لِللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرِ الْخَلَالِ".

لِأَنَّهُ إِذَا خَرِبَ جَمِيعُهَا، فقدْ زَالت الْمَنْعَةُ بِي، فَهَ فُسَ الْحَنْدُ، دَ، فِي حُكْمِ الْمُبْتَدِئِ لِبِيَعَةٍ فِي أَمْلَاكِ الْمُسْلِمِينَ؛ فللِمَلَا لَهُ جَذْرٍ، وَبْسَ صَنْ الْ خَرِبَ بَعْضُهَا، فَإِنَّ الْمَنْفَعَةَ بَاقِيَةٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ لَا نَمْنَعَ كَنَائِسَنَا أَنْ يَنْزِلُهَا الْمُسْلِمُونَ مِنْ لَيْلِ أَوْ نَهَا رِهُ

فَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّيَافَةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمُ لِمُمْسَمِينَ؛ لأَنَّ فَمَا يَخْعَعُ مَالْمُسَمِينَ الْمِيَرُ، وَقَدْ يَمُتَنِعُوا مِنْ مُبَايَعَاتِهِمُ لأَجْلِ الْمَين، فوجب عيهم الحَبِفَ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِلضَّرُورَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ لَا [نُؤْوِي] ﴿ فِيهَا وَلَا فِي مَنَازِلِنَا جَاسُوت، وَلَا نَكُمُ أَمَّرًا هُو غِشَّ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾:

فَذَيْكَ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ؛ فَيَجِبُ أَنَّ لِمُنعُو مَنْ، كَمَا بُسَعْرِ، مِنَ الْاجْتِمَاعِ عَلَىٰ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْحَدِ أَمُوانِهِمْ، وَكَحِ سِتها

⁽٤) رسمها في الأصل: (ناوي).



⁽١) زاد في ازاد المُسافرة: (ممَّا صُولِحُوا عليه).

⁽٢) أحرجه عنه أبو بكر الخلَّال في النبشوط الأهل المس رقيم ١٩٥٠ م ١٩٥٠

⁽٣) (المَبشُوطَةِ أهل العِلَلِ : (٢/ ١٦٨).



وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لا نَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا فِي الصَّلَاةِ، وَلا فِي الْقِرَاءَةِ، وَلا نُخْرِج صد.. وَلا كِتَابًا، وَلا بَاغُوتًا (')، وَلا نُظْهِرَ النِّيرَانَ فِي أَسُوَاقِ الْمُسْلِمِينَ (' وَلا يُظْهِرَ النِّيرَانَ فِي أَسُوَاقِ الْمُسْلِمِينَ () وَلا يُظْهِرَ النَّي صَالَى اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اله

ە/ب

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلا [نُجَاوِرَهُمْ] (") بِالْخَنَازِيرِ، وَلا [نَبِيعَ] (") الْخَمْرَ، وَلا نُعلْمِ شِرْكًا»:

فَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِظْهَارُ الْمُنْكَرِ فِي دَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ الْإِقْرَارُ عَلَمُ وَقَوْلُهُ: "وَلَا نُرَغِّبَ فِي دِينِنَا أَحَدًا، وَلَا [نَدْعُو] (١) إِلَيْهِ»: فَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِضْرَارًا بِالْمُسْلِمِينَ؛ فَوَجَبَ أَنْ يُمْنَعُوا مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا نَتَّخِذَ شَيْئًا مِنَ الرَّقِيقِ الَّذِي جَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ الْمُسْلِمِينَ»: فَذَلِكَ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَر.

وَلِأَنَّهُ رَقِيقٌ جَرَىٰ عَلَيْهِ مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ مِنَ الْكُفَّادِ، دَلِيلُهُ: أَهْلُ دَارِ الْحَرْبِ(٥).

وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ رُجِيَ إِسْلَامُهُ، وَإِذَا بِيعَ مِنْهُمْ مَنَعُوهُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِنْ رَغِبَ فِيهِ؛ وَلِهَذَا مَنَعْنَا الْكَافِرَ مِنْ حَضَانَةِ اللَّقِيطِ إِذَا ادَّعَىٰ نَسَهُ،

⁽٥) أي لا يَجوز أنْ يشتريَ أهلُ دارِ الحربِ رقيقَ المُسلمينَ.



⁽١) تمحت ثالثها في الأصل: (ع) أي تكون (باعوثًا).

⁽٢) في الأصل: (تجاوروهم).

⁽٣) في الأصل: (ببيع).

⁽٤) في الأصل: (ندعوا).



وَأَسْقَطْنَا حَضَانَةَ أَحَدِ الْأَبُويْنِ إِذَا كَانَ كَافِرًا".

وَقَوْلُهُ: "وَلَا نَمْنَعَ أَحَدًا مِنْ قَرَابَاتِنَا إِنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ " لِأَنَّ فِي مَنْعِهِ إِضْرَارًا بِالْمُسْلِمِينَ ؟ لِأَنَّهُ صَدُّ عَنِ الدُّخُولِ فِي دِينهِمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَأَنْ نَلْزَمَ زَنَانِيرَنَا حَيْثُمَا كُنَّا ا:

وَمَعْنَاهُ: شَدُّ الزُّنَارِ فَوْقَ ثِيَابِهِ، وَيُضِيفُ إِلَىٰ ذَلِكَ لَوْنَا يُعْرَفُ مِنْ ثِيَابِهِمْ مُخَالِفًا فِي لَوْنِهِ مَا بَقِيَ مِنَ الثَّيَابِ، فَعَادَةُ الْيَهُودِ الْعَسَلِيُّ، وَعَادَةُ النَّصَارَىٰ الْمُخَالِفًا فِي لَوْنِهِ وَاحِدٍ، وَلَا يَكُونُ فِي كُلُهَا الْأَدْكَنُ] (1) ، وَهُوَ الْفَاخِتِيُّ، وَيَكُونُ هَذَا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَكُونُ فِي كُلُهَا اللَّهُ وَيَكُونُ هَذَا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَكُونُ فِي كُلُهَا اللَّهُ وَيَكُونُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَلْبَسُ الْمُلَوَّنَ فِي لِرَفْعِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمْ مَنْ يَشُدُّ وَسَطَهُ إِذَا مَشَى ، وَهُمُ الْحَمَّالُونَ، وَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ تَلُوينِ ثَوْبِ وَشَدِّ وَسَطَهُ إِذَا مَشَى ، وَهُمُ الْحَمَّالُونَ، وَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ تَلُوينِ ثَوْبِ وَشَدِّ وَسَطَهُ إِذَا مَشَى .

وَشَدُّ الزُّنَّارِ فَوْقَ الثِّيَابِ وَفَوْقَ الرِّدَاءِ؛ لِيُظْهَرَ وَيُرَىٰ.

وَقَدْ رَوَىٰ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(٣): ﴿أَنَّهُ أَمَرَ بِجَزِّ نَوَاصِي أَهْلِ الذَّمَّةِ، وأَنْ تُشَدَّ^(٤) الْمَنَاطِقُ، وَأَنْ يَرْكَبُوا الْأَكُفَ عَرْضًا» (٩).

⁽٥) أخرجه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط». أهل المِلَل. رقم: (٩٩٥)، وأبو عُبيدة في «الأموال» رقم: (١٣٧) كلاهما عن عُمر رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.



⁽١) «الجَامع الصَّغير» ص (٣٨٠).

⁽٢) في الأصل: (الأتكن).

⁽٣) كذا في «الأصل» عن ابن عُمر رَضِّ إلله عَنْهُا، وهو مُوافق لرواية هبة الله اللالكائي ذكرها اس القيم في «أحكام أهل الذَّمة» (٢/ ٣٨١)، وفي «المبسُوط» للخلَّال. وهو من مصادر المؤلف. عن نافع عن عُمَر لا ابنه.

⁽٤) في الأصل: (تسدُّ)، وفي المَصدر: (يَشُدُّوا).

وَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ مُبَالَغَةً فِي الْإِذْلَالِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ الْعَبْدُ وَالْخَدَمُ، أَعْني: شَدَّ الْوَسَطِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا نَتَشَبَّهَ بِالْمُسْلِمِينَ فِي لُبْسِ قَلَنْسُوَةٍ وَلَا عِمَامَةٍ، وَلَا نَعْلَيْنِ، وَلا فِي مَرَاكِبِهِمْ، وَلَا فَرْقِ شَعْرٍ »:

/ أَمَّا الْقَلَنْسُوَةُ:

فَقَدْ قِيلَ: يَعْقِدُ فِي رَأْسِهَا عَلَمًا؛ لِيُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، مُخَالِفًا لِعَلَامَةِ قَلَانِسِ الْقُضَاةِ؛ لِأَنَّ عَادَةَ قَلَانِسِ الْقُضَاةِ أَنْ تَكُونَ فِي آذَانِهَا شَفَاشِكُ، وَقَلَانِسُ هَؤُلَاءِ عَلَىٰ مَا قُلْنَا.

وَقَدْ قِيلَ: تَكُونُ قَلَانِسُهُمْ مُضَرَّبَةً (١)؛ لِأَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ الْقَلَانِسِ قَدْ كَانَ يَخْتَصُّ أَهْلُ الذَّمَّةِ بِلُبْسِهِ، وَيَتَمَيَّزُونَ بِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَأْمِرُوا بِذَلِكَ لِيَقَعَ الْفَرْقُ. وَأَمَّا الْعِمَامَةُ:

فَيَجِبُ أَنْ يُمْنَعُوا مِنْهَا إِذَا كَانَتْ عَلَىٰ الصِّفَةِ الَّتِي يَعْتَمُّ بِهَا أَمَاثِلُ الْمُسْلِمِينَ، كَعَمَاثِمِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَمَاثِلِ التُّجَّارِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»(٢).

وَأَمَّا النَّعْلَانِ:

فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُجْعَلُ شَرَكُ نِعَالِهِمْ مَثْنِيَّةً، وَأَلَّا يَحْذُوهَا حَذُوَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ عَادَةً لَهُمْ فِي لِبَاسِهَا، فَأُمِرُوا بِالْبَقَاءِ عَلَيْهِ؛ لِيَقَعَ الْفَرْقُ وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

٩) أخرجه أبو عبد اللَّه رَضَّ إِلَيْهُ عَنْهُ في «المُسند» رقم: (٥١١٤) من حديث ابن عمر رَضَّ إِلَيْهُ عَنْهُا.



Î/٦

⁽١) أي مَخِيطة.

C. C. C.

وإنّما اغْتُبِرَ ذَلِكَ في النّعال؛ لأنّ الْمُنَافَّلِ مِنَّا بِلْفُلْ إِلَىٰ قَدِم أَلِمَ، شَيْ وَالذَّاهِبِ فِي الطُّرْقَاتِ، فَإِذَا وَجَدَّ هَيْنَةً عَلَىٰ هَيْنَه؛ حُكُمُ لَهُ بِحُكْمِهِمْ، وَأَمَّا مَرَاكِبُهُمْ:

فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، قَالَ: "يَرْكُبُونِ الْأَكْفَ عَرْضًا، ولا يَرْكُبُونِ النَّمْرُوحِ "`. . وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ الْإِكَافُ الَّذِي يُوضَعُ على الْبغال، ويُخملُ فَرْقَهَا الْأَخْمَالُ. وَقَوْلُهُ: "عَرْضًا" مَعْنَاهُ: يَكُونُ الرِّجْلَانُ إِلَىٰ جانب، والظَّهُرُ إلىٰ الْجانب الْآخَوِ،

ـ وَقِيلَ: يَرْكَبُونَ شُرُوجًا عَلَىٰ قَرْبُوسِ ("السَّرْجِ مِثْلَ الرَّمَانة" ؛ لأنَّ هذا كن صِفَةَ مَرَاكِبِهِمْ، فَأُمِرُوا بِالتَّبْقِيَةِ عَلَيْهَا؛ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بِذَلِك.

وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ بِظَاهِرِ كَلَام عُمَرَ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْفَرْقِ، وَفِي الْإِذْلَالِ.

وَيَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزُوا فِي مَرْكُوبِهِمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَرْكَبُوا الْخَيْلَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُشَلِمِينَ، وَلَا يَرْكَبُوا الْخَيْلَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَفَاخِرِ، وَإِنَّمَا يَرْكَبُونَ الْبِغَالَ وَالْحُمْرَ؛ لِأَنَّهُ لَا فَخْرَ فِي رُكُوبِهَا، وَيَكُونُ رُكُوبُهَا /عَلَىٰ الأُكُفِ عَرْضًا دُونَ السُّرُوجِ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ يُمْنَعُونَ مِنْ رُكُوبِ الرِّحَائِلِ؛ لِأَنَّ ذَيْكَ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ، وَالْمُبَالَغَةِ فِي التَّشَبُّهِ بِالْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا فَرْقُ الشَّعْرِ:

فَمَعْنَاهُ: إِذَا كَانَ عَلَىٰ رَأْسِهِ جُمَّةُ شَعْرٍ؛ نُقِرُهُ عَلَىٰ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَا يَغْرِقُ الشَّعْرَ فِرْقَتَيْن، كَمَا يَفْرِقُ النِّسَاءُ شُعُورَهَا؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ.



٦ ب

⁽١) يُنظر ص (٤٦١) و (٤٥٦).

⁽٢) أي طرفُه، المُقدَّم والمُؤخَّر.

⁽٣) كهيئةِ الأُكُفُّ.



يَعُودُ مِنْ ذَلِكَ بِالْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَأَنْ نُوقَرَ الْمُسْلِمِينَ، وَنُرْشِدَهُمُ الطَّرِيقَ، وَنَقُومَ لَهُمْ عَنْ صُدُورِ الْمَجَالِسِ ﴾:

لِأَنَّ فِي جُلُوسِهِمْ فِي صُدُورِ الْمَجَالِسِ وَتَرْكِ الْوَقَارِ لِلْمُسْلِمِينَ اسْتِعْلَاءُ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ مُنِعُوا مِنَ الِاسْتِعْلَاءِ فِي الْبُنْيَانِ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةُ رُثْبَةٍ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَوْلُهُ: "وَلَا نَطَّلِعَ عَلَيْهِمْ فِي مَنَازِلِهِمْ":

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الإسْتِعْلَاءَ فِي الْبُنْيَانِ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَهَا زِيَادَةُ رُتْبَةٍ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلا نُعَلِّمَ أَوْلادَنَا الْقُرْآنَ»:

فَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَافِرَ فِي حُكْمِ الْجُنُبِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ عِنْدَ إِسْلَامِهِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ عِنْدَ إِسْلَامِهِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ عِنْدَ إِسْلَامِهِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِثُمَامَةً ('') حِينَ أَسْلَمَ: «اغْتَسِلْ ('')، وَأَمَرَ قَيْسًا ('') لَمَّا أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ ('')، وَإِذَا كَانَ فِي حُكْمِ الْجُنُبِ؛ مُنِعَ مِنْ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ.

وَلِأَنَّ فِي تَعْلِيمِهِمُ اسْتِخْفَافًا بِحُرْمَتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَهْزُونَ بِقِرَاءَتِهِ، وَلِهَذَا مُنِعُوا مِنْ شِرَاءِ الْمُصْحَفِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الإسْتِخْفَافِ بِحُرْمَتِهِ.

وَقَدْ قَالَ مُهَنَّا: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: تَكْرَهُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُعَلِّمَ غُلَامًا مَجُوسِيًّا شَيْئًا مِنَ

⁽٤) أُخرِجه أبو عبد اللَّه رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ في "المُسند" رقم: (٢٠٦١١).



⁽١) أي ابن أثال رَضَوَلِيَّكُ عَنْهُ.

⁽٢) حَديث متَّفتِّ عليه.

⁽٣) أي ابن عاصم رَضِّ اللَّهُ عَنْدُ.



الْفُرْ آن؟ فقالَ: أَكْرَهُ أَنْ يَضَعَ / الْفُرْآنَ فِي غَبْرِ مَوْضِعِه "

وقولُهُ: • وَلا يُشَارِكَ أَحَدُ مِنَا مُسْلِمًا فِي يَجَارَةٍ إِلَّا أَنْ بَلِيَ الْمُسْلِمُ النّحارة ا فَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَدْ يُعَامِلُونَ بِالرّبَا وَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ ؛ فلهذا مُعُوا من الانعراد وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ أَحْمَدَ " بْنِ سَعِيدٍ: لَا بَأْسَ . يَعْنَى بشركَة الْبهُودِيَّ وَالنّصْرَانِيِّ . إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ يَلِي الْبَيْعَ ، وَكَذَلِكَ الْمُضَارِبةُ إِذَا [حصره ا" " الْمُسْلِمُ (ا).

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَأَنْ نُضِيفَ كُلُّ مُسْلِمٍ عَابِرِ سَبِيلٍ بِنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ *:

فَذَلِكَ لِمَا بَيَّنَا مِنْ أَنَّ الْمِيرَةَ تَنْقُطِعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ يَمْتَنِعُ أَهْلُ الذَّمَّة منْ مُبَايَعَتِهِمْ؛ طَلَبًا لِلْإِضْرَارِ بِهِمْ؛ فَلِهَذَا وَجَبَتْ ضِيَافَتُهُمْ.

وَلِأَنَّ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ الضَّيَافَةَ وَاجِبَةٌ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضِ، فَأُولَىٰ أَنْ تَجِبَ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَىٰ الْمُشْرِكِينَ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَىٰ ذَلِكَ . فِي غَيْرِ هَذَا الْمؤضع". بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْبُلَةُ الضَّيْفِ حَتَّ وَاجِبٌ (").

> وَأَمَّا قَوْلُهُ: «مَنْ ضَرَبَ مُسْلِمًا عَمْدًا؛ فَقَدْ خَلَعَ عَهْدَهُ»: فَهَذَا عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ:

⁽٦) أخرجه البُخَاري في االأدب رقم: (٧٤٤) من حديث المِقدام أبي كُريمَة رسينيُ عنهُ.



⁽١) أخرجها عنه أبو بكر الخلَّال في المَبسُوط ، أهل المِلَل ، رقم: (١٣١).

⁽٢) كذا في الأصل.

⁽٣) في الأصل: (حصَرَها) أو (حمَرَها) ولعل المُثبت هو الصَّواب.

⁽٤) نَقَل طَرفَها ابن عَقيل في االفُصُول؛ من رواية عَلي بن سَعيد لا أحمد.

⁽٥) ١١ لأحكام السُّلطانيَّة ١ ص (٣٦٢).



إِحْدَاهُمَا: يَبْطُلُ عَهْدُهُ بِذَلِكَ.

نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ: فِي نَصْرَائِيُّ اسْتَكْرَهَ مُسْلِمةً عَلَىٰ نَفْسِهَا: يُقْتَلُ الْمَعْدِ الْعَهْدِ اللهِ عَلَىٰ نَفْسِها: يُقْتَلُ الْمُسْلِمَا: يُقْتَلُ النَفْضِهِ لِلْعَهْدِ اللهَ وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ فِعْلُ يُنَافِي الْأَمَانَ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ الْأَمَانَ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ فَوَجَبَ أَنْ يُنْقَضَ بِهِ الْعَهْدُ الْمُسْلِمِينَ عَلَىٰ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ وَالثَّانِيَةُ: لَا يَبْطُلُ عَهْدُهُ.

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ مُوسَىٰ بْنِ إِسْمَاعِيلَ^(٣) الْمَوْصِلِيِّ: فِي مُشْرِكٍ قَذَفَ مُسْلِمًا: يُضْرَبُ^(١).

وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ بِذَلِكَ، وَالْقَذْفُ فِي مَعْنَىٰ الْقَتْلِ؛ لِأَنَّهُ هَتْكٌ لِلْعِرْض.

وَالْوَجْهُ فِيهِ: أَنَّ هَذَا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ تَرْكُهُ؛ فَلَا يَحْصُلُ نَقْضُ الْعَهْدِ بِفِعْلِهِ. وَالْكَنَائِسِ، وَرَفْعُ الْأَصْوَاتِ بِكُتُبِهِمْ، وَإِطَالَةُ وَلِيلُهُ: إِحْدَاثُ الْبِيَعِ وَالْكَنَائِسِ، وَرَفْعُ الْأَصْوَاتِ بِكُتُبِهِمْ، وَإِطَالَةُ الْبُنْيَانِ، وَالتَّشْبِيهُ بِالْمُسْلِمِينَ فِي زِيِّهِمْ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ الْبُنْيَانِ، وَالتَّشْبِيهُ بِالْمُسْلِمِينَ فِي زِيِّهِمْ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ أَدُاءِ الْجِزْيَةِ، وَتَرْكُ الْتِزَامِهِمْ أَحْكَامَنَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِعْلُهُ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ / مِمَّا يَجِبُ تَرْكُهَا.

* فَهَذِهِ جُمْلَةُ شُرُوطِ عُمَرَ، وَجَمِيعُهَا تَلْزَمُهُمْ، سَوَاءٌ شُرِطَ عَلَيْهِمْ أَوْ لَمْ يُشْرَطْ، وَهِيَ عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ:

⁽٤) لم أقف على هذه الرُّواية في «المَبسُوط».



Î/۸

⁽١) أخرجها عنه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط». أهل المِلَل ـ رقم: (٧٦٤).

⁽٢) المَصدر السَّابق رقم: (٧٧٤).

⁽٣) في «الأحكام السُّلطانية» و «الخِلاف» و «الطَّبقات»: (عيسي).



مِنْهَا: مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِعْلُهُ. وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ تَرْكُهُ.

فَالَّذِي يَجِبُ فِعْلُهُ، هُوَ:

أَدَاءُ الْجِزْيَةِ.

وَالْتِزَامُ أَحْكَامِهَا. فَهَذَا يُبْطِلُ الذِّمَّةَ.

وَالَّذِي يَجِبُ تَرُّكُهُ، عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ: مِنْهُ: مَا فِعْلُهُ يَعُودُ بِضَرَرِ الْمُسْلِمِينَ.

وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَشْيَاءَ:

- تَرْكُ الإجتِمَاعِ عَلَىٰ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ.

- وَأَلَّا يَزْنِيَ بِمُسْلِمَةٍ.

- وَلَا يُصِيبَهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ.

- وَلَا يُفَتَّرُ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ.

- وَلَا يَقْطَعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ.

- وَلَا [يُؤْوِيَ](١) لِلْمُشْرِكِينَ عَيْنًا، أَعْنِي: جَاسُوسًا.

- وَلَا يُعَاوِنَ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ بِدَلَالَةٍ، أَعْنِي لَا يُكَاتِبُ الْمُشْرِكِينَ بأَخْبَارِ الْمُسْلِمِينَ.

- وَلَا يَقْتُلَ مُسْلِمًا، وَلَا مُسْلِمَةً.

⁽١) رسمها في الأصل: (ياوي).





فَهَذَا عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ:

[إِحْدَاهُمَا] (أ): يُبْطِلُ الذَّمَّة. وَالنَّانِيَةُ: لَا يُبْطِلُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَ كُلِّ رِوَايَةٍ (أ).

وَفِي مَعْنَىٰ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ:

ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَكِتَابِهِ، وَدِينِهِ، وَرَسُولِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِمَا لَا يَنْبغي، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ، الْحُكْمُ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي الشَّمَانِيَةِ الَّتِي قَبْلَهَا. وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: فِي يَهُودِيَّ مَرَّ [بِمُؤذَنِ]" وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: فِي يَهُودِيَّ مَرَّ [بِمُؤذَنِ]" وَهُو يُؤذُنُ، فَقَالَ لَهُ: كَذَبْتَ: يُقْتَلُ الْآنَّةُ شَتَمَ (اللهُ عَرَّفَ الرَّبَ عَرَّفَتَلُ اللهُ اللهُ عَرَّفَ اللهُ اللهُ عَرَّفَ اللهُ اللهُ عَرَّفَ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

الْقَتْلُ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا (٥). وَقَدْ ذَكَرْنَا الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ، وَحَكَيْنَا الْخِلَافَ فِيهِ فِي اكِتَابِ الْخِلَافِ (٦) بِمَا فِيهِ كِفَايَةً.

> الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا فِيهِ إِظْهَارُ مُنْكَرٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ. وَهِيَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:



⁽١) في الأصل: (احدهما).

⁽٢) يُنظر ص (٤٦٨).

⁽٣) علامة إلحاق في الأصل إلى طُرّة ناقصة.

⁽٤) أخرجَها عنه أبو بكر الخلَّال في «المَبسُوط». أهل المِلَل ـ رقم: (٧٢٨).

⁽٥) المصدر السَّابق رقم: (٧٢٧).

^{(1)(7/11).}

4-

۸/ب

- إِحْدَاثُ الْبِيَعِ وَالْكَنَائِسِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ.

- وَرَفْعُ الْأَصْوَاتِ بِكُتُبِهِمْ.

- وَالضَّرْبُ بِالنَّوَاقِيسِ.

- وَإِطَالَةُ الْبُنْيَانِ عَلَىٰ أَبْنِيَةِ الْمُسْلِمِينَ.

- وَإِظْهَارُ الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ.

فَهَذَا لَا تَبْطُلُ اللَّمَّةُ بِمُخَالَفَتِهِ، سَوَاءٌ شُرِطَ عَلَيْهِمْ أَوْ لَمْ يُشْرَطْ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ، فِي مَالٍ وَلَا نَفْسٍ، وَلَا فِيهِ مُنَافَاةُ الْأَمَانِ.

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا أُخِذَ عَلَيْهِمْ تَرْكُهُ مِنَ التَّشَبُّهِ(١) بِالْمُسْلِمِينَ

فِي مَلْبُوسِهِمْ / وَمَرْكُوبِهِمْ.

وَظَاهِرُ كَلَامٍ الْخِرَقِيِّ (أ) أَنَّهُ إِنْ شُرِطَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، فَخَالَفُوهُ؛ انْتَقَضَ الْعَهْدُ.

() O

⁽٢) «المُختصر» ص (٣٠٦) ولفظه: «وَمَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ، بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ مِمَّا صُولِحُوا عَلَيْهِ؛ حَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ».



⁽١) علامة إلحاق في الأصل إلى طُرّة غير ظاهرة.



* فَأَمَّا نِسَاءُ أَهْلِ الذِّمَّةِ:

فَإِنَّهُنَّ يَتَمَيَّزُونَ فِي الزِّيِّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَىٰ الَّذِي اعْتَبَرْنَا ـ التَّمْيِيزَ بَيْن الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ حَتَّىٰ يَعْتَقِدَ^(۱) أَحَدُهُمَا الْمُعَادَاةَ وَفِي الْآخَرِ بِه (۱) الْمُوَالَاةَ ـ مَوْجُودٌ فِي النِّسَاءِ.

وَيَكُونُ الْغِيَارُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؛ لِيَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَهُا وَبَيْنَ الْمُسْلِمَاتِ. وَتَشُدُّ الزُّنَّارَ تَحْتَ ثَوْبِهَا؛ لِأَنَّهَا إِنْ شَدَّتُهُ فَوْقَ كُلِّ الثِّيَابِ انْكَشَفَ رَأْسُهَا لِأَجْلِ الشَّدِّ.

وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي الْحَمَّامِ:

يَكُونُ فِي رَقَبَتِهَا خَاتَمُ رَصَاصٍ أَوْ حَدِيدٍ أَوْ جُلْجُلِ (٣)؛ لِيَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُسْلِمَاتِ، وَقَدْ كَانَ فِي كِتَابِ عُمَرَ: «أَمَرَهَمْ أَنْ [يَخْتِمُوا](٤) فِي رِقَابِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِالرَّصَاصِ»(٥).

⁽٥) أخرجه ابن عبد الحكم في "فُتوح مِصْرَ وأخبارها " ص (١٦٦).



⁽١) لعل من الصُّواب إضافة (في).

⁽٢) كذا في الأصل.

⁽٣) جَرَس صَغِير يُعَلَّق في الأعناق والأرجُل.

⁽٤) مُهملة الثَّانية في الأصل.

* وَقَدْ قِيلَ: أَنَّهُ يَجِبُ تَمَيُّزُ دُورِهِمْ وَمَسَاكِنِهِمْ مِنْ دُونِ الْمُسْلِمِين بِعَلَامةِ اللهُ عَلَى لَا يَقَعَ الدُّعَاءُ لَهُمْ مِنْ سَائِلِ بِالْغُفْرَانِ وَلَا مِنْ مُسْتَمِيحٍ بِالنَّجَاةِ. - وَلِأَنَّ فِي وُقُوفِ المُسْلِمِينَ (١) عَلَى بَابِ الْكَافِرِ ذُلِّ وَاسْتِهَانَةً ا فَافْتَقَرَ فِي دَلِكَ إِلَى التَّمْيِيزِ لِيَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا. ذَلِكَ إِلَى التَّمْيِيزِ لِيَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

* وَكَذَلِكَ الْجَنَائِزُ:

يَجِبُ أَنْ تُمَيِّزَ فِي صِفَاتِهَا وَالثَّيَابِ الَّتِي تُطْرَحُ عَلَيْهَا؛

- حَتَّىٰ لَا [يَدْعُوَ] (" الْمُسْلِمُونَ لِلْكُفَّارِ، أَوْ [يَحْضُرُوا] (") لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ. - وَلِأَنَّ آثَارَ الذِّلَةِ إِذَا اعْتُبِرَتْ فِي حَالِ الْحَيَاةِ؛ فَبَعْدَ الْمَمَاتِ أَوْلَىٰ وَأَخْرَىٰ.

> آخِرُ الرِّسَالَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا وَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ



⁽١) كذا في الأصل.

⁽٢) في الأصل: (يدعوا).

⁽٣) في الأصل: (يحضرون).

وللتشافات ولالفكارش

- ـ كشَّاف الآيات القرآنيَّة.
- ـ كشَّاف الأحاديث النبويَّة.
- ـ كشَّاف المَوقُوفَات والمَقُولات.
- ـ كشَّاف روايات أبي عبد اللَّه رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ
 - ـ كشَّاف الأعلام والجَمَّاعات.
 - ـ كشَّاف الغَريب.
 - فهرس موضُّوعات الكِتاب.





كشَّاف الآيات القرآنيَّة



الصَّفحة	الرَّقم	السُّورة	الآیّد
٤٥١	۱۸	التَّوية	﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَنجِدَ ٱللَّهِ مَنْ مَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾
٤٤٧	79	التَّوبة	﴿ حَقَّ يُعُطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَنْغِرُونَ ﴾
٤٥١	٢٩	الفتح	﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِ إِهِ مِنْ أَثْرِ ٱلسُّجُودِ ﴾
		A	



كشَّاف الأحاديث النَّبويَّة



الصَّفحة	الحديث
229	اضْطَرُّ وهُمْ إِلَىٰ أَضْيَقِ الطُّرُقِ
173	اغْتَسِلْ
111	إِنَّهَا كَانَتْ تَأْتِينَا أَيَّامَ خَدِيجَةً، وَإِنَّ حُسْنَ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ
££A	غَيِّرُوا شَيْبَكُمْ بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتْمِ، وَلَا تَتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ
Fox	لَا إِخْصَاءَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا كَنِيسَةً
٤٥٨	لَا تُبْنَىٰ كَنِيسَةٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يُجَدَّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا
٤٦٧	لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقَّ وَاجِبٌ
EEE	مَنْ آذَىٰ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ حَقٌّ؛ كُنْتُ خَصْمَهُ
173	مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ
٤٥١	مَنْ صَلَّىٰ صَلَّىٰ صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ مِنْ ذَبِيحَتِنَا؛ فَلَهُ مَا لَنَا، وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا



-- بَيَانُ مَا يَـ لْزَمُرُ أَهْلَ ٱلذِّمَّةِ فِعْلَهُ

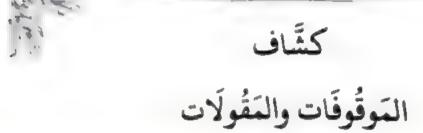


الصَّفحة	الحتديث
EEE	مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا مُعَاهَدًا؛ لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ
٤٥١	مَنْ لَزِمَ الْمَسْجِدَ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ
£77	أَمَرَ قَيْسًا لَمَّا أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ

(a) 00/0







الصَّفحة	القّائل	القول
173	عَبد الله بن عُمر	أَمَرَ بِجَزُّ نَوَاصِي أَهْلِ الذُّمَّةِ، وَأَنْ تُشَدَّ الْمَنَاطِقُ، وَأَنْ يَرْكَبُوا الْأَكُفَ عَرْضًا
207	عُمر بن الخطَّاب	لَوْ كُنْتَ عَلَىٰ دِينِنَا؛ لَاسْتَعْمَلْنَاكَ عَلَىٰ بَعْضِ أَعْمَالِنَا
203	عُمر بن الخطَّاب	وَمَنْ ضَرَبَ مُسْلِمًا عَمْدًا؛ فَقَدْ خَلَعَ عَهْدَهُ
274	عُمر بن الخطَّاب	يَرْكَبُونَ الْأُكُفَ عَرْضًا، وَلَا يَرْكَبُونَ السُّرُوجَ
173	عُمر بن الخطَّاب	أَمَرَهَمْ أَنْ يَخْتِمُوا فِي رِقَابِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِالرَّصَاصِ
£0Y	عُمر بن عبد العَزيز	كَتَبَ عُمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: بِأَنْ يَنْهَوُا النَّصَارَىٰ أَنْ يَفْرِقُوا رُّءُوسَهُمْ
१०१		كَتَبَ أَهْلُ الْحِيرَةِ إِلَىٰ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ: إِنَّا قَدِمْنَا بِلَادَنَا، طَلَبْنَا إِلَيْكَ الْأَمَانَ لِأَنْفُسِنَا وَأَهْلِ مِلَّتِنَا







كشَّاف



روايات أبي عبد اللَّه رَضَيَالِلَّهُ عَنْهُ

الصَّفحة	الرَّاوي	الرّوايَة
205	-	يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْخِتَانِ
६०६	إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِي، وَيَعْفُوبُ بْنُ بُخْتَانَ	لَا يُتُرَكُوا أَنْ يَجْتَمِعُوا فِي كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا يُظْهِرُوا لَهُمْ خَمْرًا وَلَا نَاقُوسًا
६०६	أبو الحارث	يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ أَهْلُ الذَّمَّةِ بِالنَّوَاصِي وَالزَّنَانِيرِ، يُذَلُّونَ بِذَلِكَ
٤٦٨	أبو الحارث	يُقْتَلُ يُقْتَلُ؛ لِنَقْضِهِ لِلْعَهْدِ
६६०	أحمد بن سعيد	تُضْرَبُ عُنُقُهُ لَا، قَدْ تُرِكُوا عَلَىٰ أَنْ يَأْكُلُوا الرِّبَا
٤٦٧	أحمد بن سعيد	لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ يَلِي الْبَيْعَ، وَكَذَلِكَ الْمُضَارَبَةُ إِذَا حَضَرَهَا الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ
٤٧٠	جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ	يُقْتَلُ؛ لِأَنَّهُ شَتَمَ





الصَّفحة	الرَّاوي	الرِّوايَة
EEV	حنبل	يُجَرُّوا فِي أَيْدِيهِمْ وَيُخْتَمُوا فِي أَعْنَاقِهِمْ إَذَا لُم يُؤَدُّوا، وَأَرَىٰ ذَلِكَ، وَهُوَ الصَّغَارُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿حَقَّى يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَنْغِرُوكَ﴾
٤٧٠	حنبل	فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا
६०९	حَنْبَلٌ وَأَبُو طَالِبٍ	وَكُلُّ مَا فَتَحَهُ الْمُسْلِمُونَ عَنْوَةً؛ فَلَيْسَ لِأَهْلِ اللَّمَّةِ أَنْ يُحْدِثُوا فِيهَا كَنِيسَةٌ وَلَا بِيَعَةً، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ فِي الْمَدِينَةِ شَيْءً، فَأَرَادُوا أَنْ يَرُمُّوهُ، كَانَ لَهُمْ فِي الْمَدِينَةِ شَيْءً، فَأَرَادُوا أَنْ يَرُمُّوهُ، رَمُّوهُ، فَإِنِ انْهَدَمَتِ الْكَنِيسَةُ وَالْبِيَعَةُ بِأَسْرِهَا، لَمْ يُبْدِلُوا غَيْرَهَا
٤٥٨	عبد اللَّه بن أحمد	مَا انْهَدَمَ؛ فَلَهُمْ أَنْ يَبْنُوهَا
٤٤٧	مُهَنَّا	يُسْتَحَبُّ أَنْ يُتُعَبُّوا فِي الْجِزْيَةِ
٤٦٧	مُهَنَّا	أَكْرَهُ أَنْ يَضَعَ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ
٤٦٨	مُوسَىٰ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَوْصِلِيُّ	يُضْرَبُ









كشَّاف الأعلام والفِرق

الصَّفْحَةُ	العَلَمُ
¿٥٤	إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِي
٤٦٥	ابْنُ الْمُقَفّع = عبد الله
٤٥٨	ابْنُ رِزْقُويْهِ = محمد بن أحمد
٤٦٨ ، ٤٥٤	أبو الْحَارِثِ = أحمد بن محمد
٤٥٤	
€0€	
٤٥٩	
٤٥٨ ، ٤٥٤	
13, 202, F03, V03, A03, FF3, VF3	
٤٧٠،٤٦٨،٤٤٥	
£0£	
٤٥٤	
£0Y	
	ثُمَامَةً = ابنَّ أَثَالَ رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ
٤٧٠	جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ
£0V	
٤٧٠،٤٥٨،٤٥٦،٤٤٧	حَنْبَلٌ = ابن إسحاق







الصَّفْحَةُ	العَلَمُ
£V1	الْخِرْقِيُّ = عمر بن الحسين
£0A	الْخَطِيبُ = أحمد بن علي
£70	
\$0£	
٤٥٨	
504 (505	
، ١٥٤، ٨٥٤، ٠٢٤، ٣٢٤، ٨٢٤، ٢٧٢	
£6Y	and the same of th
£0V	عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَان
٤٥٤	عِيسَى بْنِ خَالِدٍ
£77	
£0V	
٤٥٠ ، ٤٤٩	
٤٦٦ ، ٤٤٧	مُهَنَّا = ابن يحيى
٤٦٨	
£71 173	9
٤٥٠،٤٤٩	
٤٥٤	
٤٤٩	يَهُودُ الْمَدِينَةِ
٤٦٥	الصَابِئَة
٤٦٥	المَجُوس









كشًاف غريب الألفاظ

الصَّفْحَةُ	اللَّفظ
٤٦٣ ٣٢٤	الأُكُفا
£00	البَاغُوثاغوث
٤٦٤	التحذيفا
£YF 7Y3	9
£0Y	اليَخزّ
£££	الذِّمة
٤٦٣	
٤٥٤	الزُّنَّارِ
275	شَفَاشَك
٤٦٤	شَوابيرش
££V	الصَّغارا
£0Y	العَصْبِالعَصْبِ
£££	العَهدا
٤٦١	الفَاحتيا
٤٦٣	
٤٦٢	
£££	المَوثقا
٤٦٤	النَّزَعَتين







فِهْرِسُ مَوْضُوعَاتِ الْكِتَابِ

الصَّفْحَةُ	المَوضُوعُ
٤٠٥	دِرَاسَةُ الْكِتَابِ
٤٠٦	المَبِحَثُ الأوَّلُ: تَحْقِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ
ئة	المَبحَثُ الثَّانِي: إِثْبَاتُ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَىٰ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهِ
٤١١	المَبحَثُ الثَّالثُ: مَنْهَجُ المُؤلِّفِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ فِي كِتابه
٤١٣	المَبحَثُ الرَّابعُ: مَوَارِدُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي كِتابِهِ
, بِمَوْضُوعِ كِتَابِنَا١٤	المَبحَثُ الخَامِسُ: مُصَنَّفَاتُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ أَللَّهُ فِيمَا يَتَعَلَّوُ
	المَبِحَثُ السَّادِسُ: وَصْفُ النُّسْخَةِ الخَطِّيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ
	المَبحَثُ السَّابعُ: تَرْجَمَةُ صَاحِبِ الْأَصْلِ الْخَطِّيِّ وَنَاسِخِ
	المَبحَثُ الثَّامِنُ: إِشْكَالِيَّةُ نَقْصِ النُّسْخَةِ الْخَطِّيَّةِ
£77	المَبِحَثُ التَّاسِعُ: عَمَلِي فِي تَحْقِيقِ الْكِتَابِ
٤٣٥	نَماذِجُ مِن النُّسْخَةِ الخَطِّيَّةِ
٤٣٩	النَّصُّ المُحَقَّقُ
	مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِمُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ
	مَعْنَىٰ الذِّمَّةِمَعْنَىٰ الذِّمَّةِ
£\$£	مَعْنَىٰ الْعَهْدِمعنَىٰ الْعَهْدِ



مَعْنَىٰ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْعَهْدِ، وَأَنَّهُمَا بِنَفْسِ الْمَعْنَىٰ.



المَوضُوعُ الصَّفْحَةُ





الْيَزَامُهُمْ عَدَمَ مُجَاوَرَةِ الْمُسْلِمِينَ بِالْخَنَازِيرِ الْمُهُمْ عَدَمَ مُجَاوَرَةِ الْمُسْلِمِينَ بِالْخَنَازِيرِ الْنَزَامُهُمْ عَدَمَ مِنْ عِلْمَ الْخَمْرِ الْمَدْلِكِ الْنَزَامُهُمْ عَدَمَ الْفَهْرِ الشَّرْكِ الشَّرْامُهُمْ عَدَمَ اللَّعْوَةِ إِلَىٰ دِينِهِمْ الْمَسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ عَدَمَ النَّعْوَةِ إِلَىٰ دِينِهِمْ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُ وَلِي فِي الْإِسْلَامِ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْوَانِ اللَّيْابِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْوَانِ اللَّيْابِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ عَدَمَ التَسْمِينُ فِي الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ عَدَمَ التَسْمِينُ فِي الْمُسْلِمِينَ عَدَمَ السَّمْيِينُ فِي الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ عَدَمَ السَّمْينُ فِي الْمُسْلِمِينَ عَدَمَ السَّمْينُ فِي الْمُسْلِمِينَ عَدَمَ السَّمْينُ فِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ فِي السَّعْمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ فِي السَّعْمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ فِي السَّعْمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ عَيْمِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ عِيلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ عِيلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمُسُلِمِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى السَّعْمِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسَلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسَلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْلِمِينَ الْ	الصَّفْحَةُ	المَوضُوعُ
الْيَزَامُهُمْ عَدَمَ لَرْغِيبِ أَحِد فِي دِينِهِمْ الْيُرَامُهُمْ عَدَمَ لَرْغِيبِ أَحِد فِي دِينِهِمْ الْيَزَامُهُمْ عَدَمَ النَّوَامُهُمْ عَدَمَ النَّوَامُهُمْ عَدَمَ النَّوْلِيقِيقِ الْيَلِي جَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ الْمُسْلِمِينَ 19 الْيَزَامُهُمْ عَدَمَ مَنْعِ أَحَد مِنَ الدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ 19 الْيَزَامُهُمْ لَبْسَ الزَّنَانِيرِ اللَّهُ وَلِي فِي الْإِسْلَامِ 19 الْيَزَامُهُمُ الشَّهِيزَ فِي ٱلْوَانِ الثَيابِ 19 الْيَزَامُهُمُ الشَّهِيزَ فِي ٱلْوَانِ الثَيابِ 19 الْيَزَامُهُمْ عَدَمَ التَّمْيِيزَ فِي ٱلْوَانِ الثَيابِ 19 الْيَزَامُهُمْ عَدَمَ التَّمْيِيزَ فِي الْمُسْلِمِينَ 19 الْيَزَامُهُمْ عَدَمَ التَّمْيِيزُ فِي الْمُسْلِمِينَ 19 التَّمْيِيزُ فِي الْمُمْلَمِينَ 19 التَّمْيِيزُ فِي الْمُسْلِمِينَ 19 التَّمْيِيزُ فِي الْمُمْلُمِينَ 19 التَّمْيِيزُ فِي الْمُرَاكِبِ 19 التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ 19 التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ السَّعْمِ 19 التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ 19 التَّمْيِيزُ فِي خَرْقِ الشَّعْرِ 19 التَّمْيِيزُ فِي خَرْقِ الشَّعْرِ 19 التَّمْيِيزُ فِي خَرْقِ الشَّعْرِ 19 التَّمْيِيزُ فِي قَرْقِ الشَّعْرِ 19 التَّمْيِيزُ فِي خَرْقِ الشَّعْرِ 19 التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرَّكُوبِ 19 التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرَّكُوبِ 19 التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرَّكُوبِ 19 التَمْيِعُ فِي الْمَرْعُوبِ الْمُرْعُوبِ 19 التَمْيِعْرِ مِنْ الْمُرْعِ الْمُعْرِ 19 التَمْيِعِيزُ مِنْ الْمُرْعُوبِ 19 التَمْيِعِيزُ مِنْ الْمُرْعُوبِ 19 اللَّهُ عَلَيْ الْمُرْعِ الْمُعْرِفِي الْمُرْعِي الْمُرْعِ الْمُعْرِ 19 اللَّهُ عَلَيْنِ الْمُرْعُوبِ الْمُرْعُوبِ الْمُرْعِي الْمُرْعُوبِ الْمُرْعُوبِ الْمُرْعُوبُ الْمُوبِ الْمُعْرِي الْمُوبِ الْمُرْعِيْعِ الْمُرْعُوبِ الْمُوبِ الْمُوبِ الْمُرْعُوبُ الْمُوبِ الْم	٤٦٠	الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ مُجَاوَرَةِ الْمُسْلِمِينَ بِالْخَنَاذِيرِ
الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ تَرْغِيبِ أَحَدِ فِي دِينِهِمْ الْتَزَامُهُمْ عَدَمَ الدَّعْوَةِ إِلَىٰ دِينِهِمْ الْمَسْلِمِينَ ١٩٠٠ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ اتَّخَاذِ شَيْءِ مِنَ الرَّقِيقِ الَّذِي جَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ الْمُسْلِمِينَ ١٤٠٠ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ مَنْعِ أَحَدِ مِنَ الدُّتُولِ فِي الْإِسْلَامِ ١٤٦٠ الْتِزَامُهُمْ لِبُسَ الزَّنَانِيرِ اللَّيَابِ النَّيَابِ النَّيْسِرُ فِي الْعِمَامَةِ النَّيْسِرُ فِي الْمَمَامِينَ الْمَنَابِ النَّيْسِرُ فِي الْمَمَامِقِ النَّيْسِرُ فِي الْمَمَامِقِ الْمَمَامِقِ النَّيْسِرُ فِي الْمَمَامِقِ النَّيْسِرُ فِي الْمَمَامِينِ فِي الْمَمَامِينِ الْمَرَاكِبِ النَّيْسِرُ فِي الْمَمَامِينَ فِي الْمَمَامِينِ الْمَمْرِينِ فِي الْمَمْرِينِ فِي الْمَمْرِينِ فِي مَنْ السَّمْ وَلِي الْمَمْرِينِ النَّيْسِرُ فِي فَرْقِ الشَّعْرِ السَّمْ وَالسَّعْرِ اللَّيْسِيرُ وَي مَوْلِ الشَّعْرِ السَّمْ وَالسَّعْرِ النَّيْسُ الْمَرْكُوبِ النَّيْسُولِي النَّعْرِينِ الْمَالِعُوسِ الْمَرْكُوبِ السَّعْرِينَ الْمَالِعُوسِ الْمَرْكُوبِ السَّعْرِينِ الْمَالِمُوسِ الْمَرْكُوبِ السَّعْرِ مِنْ الْمَالِعُوسِ الْمُرْسِلِ الْمَرْكُوبِ السَّعْرِ مِنْ الْمَالِعُوسِ الْمَالِعُوسِ الْمَرْكُوبِ السَّعْرِ الْمَلْكِ السَلَّةِ اللْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُلِي الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِيلِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِي الْمُعْرِيلِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِي	£7·	الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ بَيْعِ الْخَمْرِ
الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ النَّخَاذِ شَيْء مِنَ الرَّقِيقِ الَّذِي جَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ الْمُسْلِمِينَ ١٦٤ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ مَنْع أَحَد مِنَ الدَّحُولِ فِي الْإِسْلَامِ ١٦١ الْتِزَامُهُمْ لَبْسَ الرَّنَائِيرِ فِي الْإِسْلَامِ ١٦١ الْتِزَامُهُمْ التَّمْيِيزَ فِي الْوَانِ الثِيَّابِ النِّيَابِ الْتَعْرِيزَ فِي الْوَانِ الثِيَّابِ الْتَعْرِيزَ فِي الْوَانِ الثِيَّابِ الْتَعْرِيزَ فِي الْوَانِ الثِيَّابِ الْتَعْرِيزَ فِي الْمُسْلِمِينَ الْوَانِ الثِيَّابِ الْتَعْرِيزُ فِي الْمُسْلِمِينَ الْمَعْلِيقِ الْمُسْلِمِينَ الْمَعْرِيزُ فِي الْمُسْلِمِينَ النَّعْمِيزُ فِي الْمُسْلِمِينَ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللْمُ اللَّهُ اللللْمُ	٤٦٠	الْيِزَامُهُمْ عَدَمَ إِظْهَارِ الشَّرْكِ
الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ اتَّخَاذِ شَيْءٍ مِنَ الرَّقِيقِ الَّذِي جَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ الْمُسْلِمِينَ ٢٦٤ الْتِزَامُهُمْ مُنْعِ أَحَدِ مِنَ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ ٢٦١ الْتِزَامُهُمْ لَبْسَ الزَّنَانِيرِ الْتَوَامُهُمْ التَّمْيِيزَ فِي أَلْوَانِ الثَيَابِ ١٦٤ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ التَّمْيِيزَ فِي أَلْوَانِ الثَيَابِ ١٦٤ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ التَّمْيِيزَ فِي الْمُسْلِمِينَ ١٦٤ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ التَّمْيِيزُ فِي الْمُسْلِمِينَ ١٦٤ الْتَرْامُهُمْ عَدَمَ التَّمْيِيزُ فِي الْمُسْلِمِينَ ١٦٤ التَّمْيِيزُ فِي الْعَمَامَةِ ١٦٤ التَّمْيِيزُ فِي الْعَمَامَةِ ١٦٤ التَّمْيِيزُ فِي الْمَرَاكِبِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ فِي حَسْسِ الْمَرْكُوبِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ فِي وَرْقِ الشَّعْرِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ فِي وَرْقِ الشَّعْرِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ فِي وَرْقِ الشَّعْرِ الْمَرَاكِبِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ فِي وَرْقِ الشَّعْرِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ وَي وَقَ الشَّعْرِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ وَي وَقِ الشَّعْرِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ وَي وَلَوْمِ الرَّعُوسِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ وَي وَلَوْمِ الرَّعُوسِ ١٣٤ التَّمْيِيزُ وَي وَلَوْمِ الرَّعُوسِ ١٩٤ التَّمْيِيزُ وَي الشَّعْرِ ١٩٤ التَمْيِيزُ وَي السَّعْرِ ١٩٤ اللَّهُومِ اللْمُولِي ١٩٤ اللَّهُومِ ١٩٤ التَّهُومِ اللْمُولِي ١٩٤ اللَّهُ الْمُولِي السُّعْرِ ١٩٤ اللَّهُ الْمُسْلِمُ اللْمُولِي السُلْمُ الْمُولِي الْمُعْرِي اللْمُولِي السُلْمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُولِي الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُعْرِ المُعْرَامِ اللْمُعْرِ اللْمُعْرِ المُعْرَامِ اللْمُعْرِ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُعْرِي الْمُعْرِي الْمُسْلِمُ الْمُعْرِي الْمُعْرِ الْمُعْرِقِ السُّعْرِ الْمُعْرِ الْمُعْرِ ال	٤٦٠	الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ تَرْغِيبِ أَحَدٍ فِي دِينِهِمْ
الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ مَنْعِ أَحَدِ مِنَ الدُّحُولِ فِي الْإِسْلَامِ	٤٦٠	الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ الدَّعْوَةِ إِلَىٰ دِينِهِمْ
الْتِزَامُهُمْ لُبْسَ الزَّنَانِيرِ	فَ عَلَيْهِ سِهَامُ الْمُسْلِمِينَ ٤٦٠	الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ اتَّخَاذِ شَيْءٍ مِنَ الرَّقِيقِ الَّذِي جَرَتُ
الْتِزَامُهُمُ التَّمْيِيزَ فِي ٱلْوَانِ الثَّيَابِ الْتِزَامُهُمْ مِشَدِّ الْمَنَاطِقِ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ التَّشْيِّهُ بِالْمُسْلِمِينَ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ التَّشْيِيزُ فِي الْمُسْلِمِينَ الْتَمْيِيزُ فِي الْقَلْسُوةِ التَّمْيِيزُ فِي الْعِمَامَةِ التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي حِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي خِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي وَنْ الشَّعْرِ اللَّهُ وَسِ	٤٦١	الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ مَنْعِ أَحَدِ مِنَ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ
الْتِزَامُهُمْ بِشَدِّ الْمَنَاطِقِ 173 الْتِزَامُهُمْ عِدَمَ التَّشَيِّرُ فِي الْمُسْلِمِينَ 175 التَّمْيِيزُ فِي الْقَلَنْسُوةِ 175 التَّمْيِيزُ فِي الْقَلَنْسُوةِ 175 التَّمْيِيزُ فِي الْعِمَامَةِ 175 التَّمْيِيزُ فِي الْعِمَامَةِ 175 التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ 175 التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ 177 التَّمْيِيزُ فِي الْمَرَاكِبِ 177 التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ 177 التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ 177 التَّمْيِيزُ فِي حِنْسِ الْمَرْكُوبِ 178 التَّمْيِيزُ فِي حِنْسِ الْمَرْكُوبِ 178 التَّمْيِيزُ فِي خِنْسِ الْمَرْكُوبِ 178 التَّمْيِيزُ فِي وَنِي الشَّعْرِ 178 التَّمْيِيزُ فِي وَنِي الشَّعْرِ 178 التَّمْيِيزُ فِي مَنْ السَّعْرِ 178 التَّمْيِيزُ فِي وَنِي الشَّعْرِ 178 التَّمْيِيزُ وَي الشَّعْرِ 178 اللَّمْيَةُ وَي الشَّعْرِ 178 التَّمْيِيزُ وَي الشَّعْرِ 178 التَّمْيِيزُ وَي الشَّعْرِ 178 التَّمْيِيزُ وَي الشَّعْرِ 178 اللَّمْيِيزُ وَي السَّعْرِ 178 اللَّهُ 188 اللَهُ 188 الللْهُ 188 اللَّهُ 188 اللَّهُ 188 اللَّهُ 188 اللَّهُ 18	£71173	الْتِزَامُهُمْ لُبْسَ الزَّنَانِيرِ
الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ التَّشَيْرُ فِي الْمُسْلِمِينَ التَّمْيِيزُ فِي الْقَلَنْسُوَةِ التَّمْيِيزُ فِي الْعِمَامَةِ التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي الْمَرَاكِبِ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جَسْ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جَسْ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي وَنِي الشَّعْدِ	٠١٣٤	الْتِزَامُهُمُ التَّمْيِيزَ فِي أَلْوَانِ الثَّيَابِ
التَّمْيِيزُ فِي الْقَلَسُوةِ التَّمْيِيزُ فِي الْعِمَامَةِ التَّمْيِيزُ فِي الْعِمَامَةِ التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي الْمَرَاكِبِ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي خِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي قَرْقِ الشَّعْرِ التَّمْيِيزُ فِي قَرْقِ الشَّعْرِ التَّمْيِيزُ بِجَزِّ مَقَادِمِ الرُّءُوسِ	٤٦١١٢٤	الْتِزَامُهُمْ بِشَدِّ الْمَنَاطِقِ الْمَنَاطِقِ
التَّمْيِيزُ فِي الْعِمَامَةِ التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي الْمَرَاكِبِ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي وَرْقِ الشَّعْرِ التَّمْيِيزُ فِي فَرْقِ الشَّعْرِ		
التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ التَّمْيِيزُ فِي الْمَرَاكِبِ التَّمْيِيزُ فِي الْمَرَاكِبِ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي وَنِي الشَّعْرِ.	٠٦٢	التَّمْيِيزُ فِي الْقَلَنْسُوَةِ
التَّمْيِيزُ فِي الْمَرَاكِبِ التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي خِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي فَرْقِ الشَّعْرِ التَّمْيِيزُ فِي فَرْقِ الشَّعْرِ	773	التَّمْيِيزُ فِي الْعِمَامَةِ
التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي فَرْقِ الشَّعْرِ التَّمْيِيزُ فِي فَرْقِ الشَّعْرِ التَّمْيِيزُ بِجَزِّ مَقَادِمِ الرُّءُوسِ	773	التَّمْيِيزُ فِي النَّعْلَانِ
التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي خِنْسِ الْمَرْكُوبِ التَّمْيِيزُ فِي فَرْقِ الشَّعْرِ التَّمْيِيزُ بِجَزِّ مَقَادِمِ الرُّءُوسِ	٤٦٣	التَّمْيِيزُ فِي الْمَرَاكِبِ
النَّمْيِيزُ فِي فَرْقِ الشَّعْرِ التَّمْيِيزُ بِجَزِّ مَقَادِمِ الرُّءُوسِ	٤٦٣	التَّمْيِيزُ فِي طَرِيقَةِ الرُّكُوبِ
التَّمْيِيزُ بِجَزِّ مَقَادِمِ الرُّءُوسِ	٤٦٢	التَّمْيِيزُ فِي جِنْسِ الْمَرْكُوبِ
	٤٦٢	التَّمْيِيزُ فِي فَرْقِ الشَّعْرِ
	٤٦٤	التَّمْيِيزُ بِجَزِّ مَقَادِم الرُّءُوس





الصّفحة الْيِزَامُهُمْ بِعَدَم التَّكَنِّي بِكُنِّي الْمُسْلِمِينَ .. الْتِزَامُهُمْ بِعَدَم نَقْشِ خَوَاتِمِهِمْ بِالْعَرَبِيَّةِ .. الْتِزَامُهُمْ بِعَدَم اتَّخَاذِ السَّلَاح الْتِزَامُهُمْ بِعَدَم حَمْلِ السِّلَاحِ الْتِزَامُهُمْ بِعَدَم التَّقَلُّدِ بِالسَّيْفِ١٥٠ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ تَعَلَّم الْقِتَالِ..... الْتِزَامُهُمْ تَوْقِيرَ الْمُسْلِمِينَ . الْتِزَامُهُمْ إِرْشَادَ الْمُسْلِمِينَ الطَّرِيقَالمِينَ الطَّريقَ الْتِزَامُهُمْ الْقِيَامَ لِلْمُسْلِمِينَ عَنْ صُدُورِ الْمَجَالِسِ..... ٤٦٦ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ الِاطِّلَاعِ عَلَىٰ مَنَازِلِ الْمُسْلِمِينَ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ الاِسْتِعْلَاءِ فِي الْبُيْنَانِ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ تَعْلِيم أَوْلَادِهِمُ الْقُرْآنَ الْتِزَامُهُمْ عَدَمَ مُشَارَكَتِهِمُ الْمُسْلِمِينَ فِي التِّجَارَةِ وَشَرْطِ ذَلِكَ١٧٠٠ الْتِزَامُهُمْ بِتَضْيِيفِ كُلِّ مُسْلِم عَابِرِ سَبِيل ثَلَاثَةَ أَيَّام٤٦٧ خُكُمُ عُمَرَ رَضَيَالِلَهُ عَنهُ فِيمَنْ ضَرَبَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا جُمْلَةُ شُرُوطِ عُمَرَ رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ وَوُجُوبُ الْإِلْتِزَامِ بِهَا مَا يَجِبُ عَلَىٰ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِعْلُهُ مَا يَجِبُ عَلَىٰ أَهْلَ الذِّمَّةِ تَرْكُهُ..... مَا فِعْلُهُ يَعُودُ بِضَرَرِ الْمُسْلِمِينَ ٢٦٩ مًا فِيهِ إِظْهَارُ مُنْكَرٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ....



ولكتافات ولطخكارس



الصَّفْحَةُ	المَوضُوعُ
٤٧٢	تَمْيِيزُ نِسَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَأَحْوَالِهِمْ فِي اللِّبَاسِ
٤٧٢	تَمْيِيزُ نِسَاءِ أَهْلَ الذِّمَّةِ فِي الحَمَّامِ
£V٣	تَمْيِيزُ دُورِ وَمَسَاكِنِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِعَلَامَةٍ
٤٧٣	تَمْيِيزُ جَنَائِزِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي صِفَاتِهَا وَثِيَابِهَا
£Y0	الْكَشَّافَاتُ وَالْفَهَارِسُ
	كَشَّافُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ
٤٧٧	كَشَّافُ الْأَحَادِيثِ النَّبُوِيَّةِ
٤٧٩	كَشَّافُ الْمَوْقُوفَاتِ وَالْمَقُولَاتِ
٤٨٠	كَشَّافُ رِوَايَاتِ أَبِي عَبْدِ اللهِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ
٤٨٢	كَشَّافُ الْأَعْلَامِ والفِرقِ
٤٨٤	كَشَّافُ غَرِيبِ الْأَلْفَاظِ
٤٨٥	فِهْرِسُ مَوْضُوعَاتِ الْكِتَابِ



ثَبتُ المَصَادِر والمَرَاجِع والكَشَّافَات والفَهَارس لكتَاب الإمَامَة

- ثَبِتُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ.

- كَشَّافُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ .

- كَشَّافُ الأَحَادِيثِ النَّبُوِيَّةِ.

- كَشَّافُ المَوقُوفَاتِ وَالْمَقُولَاتِ.

- كَشَّافُ رِوَايَاتِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضَيُلِلَّهُ عَنْهُ.

ـ كَشَّاف الْأَعْلَام .

- كَشَّاف الْآيَّام وَالْمَشَاهِدِ وَالْأَزْمِنَةِ.

- كَشَّاف الفِرَقَ والطَّوائِف والمِلل والأقوام.

- كَشَّافُ احْتِجَاجَاتِ المُخَالِفِ.

- كَشَّافُ الْأَمَاكِنِ وَالْمَوَاضِعِ.

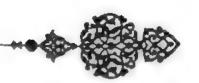
- كَشَّافُ الْأَشْعَارِ.

- كَشَّافُ الْكُتُبِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ.

- الفِهْرِسُ التَّفْصِيلِيُّ لِلْكِتَابِ.

- الفِهْرِسُ الْعَامُّ.

es es







ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، تنزيل رب العالمين.
- الإبانة الكبير، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، ابن بطة العكبري السعودية، الطبعة الأول/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.
- ـ الآحاد والمثاني، أحمد بن عمرو بن الضحاك، ابن أبي عاصم ت ٢٨٧ هـ، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الراية/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معدد بن على بن معاذ بن معبد، الدارمي، البُستي «ت ٢٥٠ه» ترتيب: الأمير علاء الدين على بن بلبان الفارسي «ت ٧٣٩ هـ» تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولئ، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.
- الأحكام السُّلطانيَّة، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء «ت ٤٥٨هـ»، تحقيق مجموعة من طلبة العلم، دار الأوراق/ السعوديَّة، الطبعة الأولى، ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩م.
- أحكام أهل الذمة، محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزيَّة «ت ٧٥١هـ»، تحقيق: نبيل بن نصَّار السِّندي، دار عالم الفوائد/ السعوديَّة، الطبعة الأولى، ١٤٤١ هـ/ ٢٠٢٠م.
- ـ الأخبار الطوال، أحمد بن داود، أبو حنيفة الدينوري ت ٢٨٦ هـ، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربي/ الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
- أخبار المدينةِ، عمر بن شبة بن عبيدة، أبو زيد البصري «ت ٢٦٢هـ»، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد/ جدة، ١٣٩٩هـ.





- مَّخَبَارُ مَكَّةَ في قديم الدهر وحديثه، محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي التعبار مكَّة في قديم الدهر وحديثه، محمد بن إسحاق بن العباس المكي الثانية، التابية، عبد الملك بن دهيش، دار خضر/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- . أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي "ت: ٥٥هـ» تحقيق: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر/ لبنان.
- الآداب الشرعيَّة والمنح المرعيَّة، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي «ت ٧٦٣هـ»، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الأدبُ المُفردُ، محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري "ت ٢٥٦هـ" تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الرومي، أبو عبد الله الحموي ت ٦٢٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- الإرشاد في الاعتقاد، على بن عقيل، أبو الوفاء الظفري «ت ٥١٣ هـ »، رسالة جامعية/ ماجستير، هشام محمد محمد غنيم، جامعة القاهرة/ كلية دار العلوم/ قسم الفلسفة الإسلامية، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله القزويني، أبو يعلى الخليلي ت ٤٤٦ هـ، تحقيق: محمد سعيد عمر، مكتبة الرشد/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- الاستغاثة في بدع الثلاثة، على بن أحمد، أبو القاسم الكوفي، منشورات الأعلمي/ طهران، الطبعة الأولئ، ١٣٧٣ هـ.





- الاستيعابُ في معرفةِ الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الر «ت ٢٦٣هـ»، تحقيق: على محمد البجاوي، دار الجيل/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- أُسْدُ الغابَةِ في مُعرفةِ الصَّحابَةِ، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن الأثير «ت ٦٣٠هـ»، تحقيق: على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- الإشارة إلى مذهب أهل الحق، إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق الشيرازي ت ٤٧٦ هـ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- الإصابَةُ في تَمييزِ الصَّحابةِ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «ت ١٥٥هـ»، تحقيق مركز هجر للبحوث، دار هجر/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- الأصل، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني «ت ١٨٩ هـ »، تحقيق: محمد بوينوكالن، دار ابن حزم/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢ م.
- أصول الأيمان، عبد القاهر بن طاهر، أبو منصور ت ٤٢٩ هـ، تحقيق: إيراهيم محمد رمضان، دار الهلال/ لبنان، ٢٠٠٣ م.
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨ هـ، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة/ لبنان، الطبعة الأولئ، ١٤٠١ هـ.
- اعتلالُ القُلوبِ، محمد بن جعفر بن محمد الخرائطي «ت ٣٢٧هـ» تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار الباز/ السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- الأغاني، على بن الحسين، أبو الفرج الأصفهاني «ت ٣٥٦هـ»، تحقيق: مجموعة،
 دار الفكر/ بيروت، الطبعة الثانية.
- ـ الأفرادُ (الجزء الخامس)، عمر بن أحمد، أبو حفص ابن شاهين «ت ٣٨٥هـ»، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير/ الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.





- ا اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم ابن عبد الكريم ابن عبد الكريم ابن عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب/ بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.
- ـ الإكمال في رفع الارتياب، علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، أبو نصر ات ٤٧٥ هـ »، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠م.
- الأمُّ، محمد بن إدريس الشافعي «ت ٢٠٤هـ ، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء/ المنصورة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١م.
- الأمالي في آثار الصحابة، عبد الرزاق بن همام، أبو بكر الصنعاني قت ٢١١ هـ ،، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن/ القاهرة، الطبعة الأولى.
- ـ الأمالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون، أبو علي القالي ت ٣٥٦ هـ، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤ هـ/ ١٩٢٦م.
- ـ الأمالي، الحسن بن علي بن محمد، أبو محمد الجوهري ت ٤٥٤ هـ، مخطوط، برنامج المكتبة الشاملة.
- الأمالي، الحسين بن إسماعيل بن محمد، أبو عبد الله المحاملي الت ٣٣٠هـ، رواية ابن يحيى البيع، تحقيق: إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ودار ابن القيم/ السعودية، الطبعة الأولئ، ١٤١٢هـ.
- ـ الأمالي، عبد الملك بن محمد بن عبد الله، أبو القاسم ابن بشران ت ٤٣٠ هـ، تحقيق: عادل يوسف العزازي، دار الوطن/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
- الأمالي، محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو الحسين ابن سمعون ت ٣٨٧ هـ، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
- الإمامة والسياسة، عبد الله بن مسلم، أبو محمد ابن قتيبة ت ٢٧٦ هـ، تحقيق:





خليل المنصور، دار الكتب العلمية/ لبنان، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م.

- ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، محمد بن الحسين بن الفراء، أبو يعلى «ت ٤٥٨ هـ »، تحقيق: أبو جنة الحنبلي، دار المنهاج القويم/ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩ م.
- . الأموال، القاسم بن سلام الهروي «ت ٢٢٤ هـ »، تحقيق: سيد رجب، دار الهدي النبوي/ مصر، الطبعة الأولئ، ١٤٢٨ هـ.
- . الأموال، حميد بن مخلد بن قتيبة، ابن زنجويه «ت ٢٥١ هـ»، تحقيق: شاكر فياض، مركز الملك فيصل للبحوث/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.
- الانتصار لواسطة عقد الأمصار، إبراهيم بن محمد بن أيدم العلائي، ابن دقماق، منشورات المكتب التجاري/ لبنان.
- أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البَلَاذُري ت ٢٧٩ هـ، تحقيق: سهل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
- الأوائل، الحسن بن عبد الله بن سهل، أبو هلال العسكري «ت ٣٩٥هـ»، تحقيق: محمد السيد الوكيل، دار البشير/ طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الأوائل، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني ت ٣٦٠ هـ، تحقيق: محمد شكور بن محمود، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، تحقيق عبد رب الزهراء العلوي، دار الرضا/ لبنان،
- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير «ت ٧٧٤هـ»، تحقيق: محيي الدين الديب، دار ابن كثير/ سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- ـ البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان، محمد بن محمد، أبو حامد الأصفهاني ت ٥٩٧ هـ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢م.
- ـ البصائر والذخائر، علي بن محمد بن العباس، أبو حيان التوحيدي ت ٢٠٠ هـ،





تحقيق: داود القاضي، دار صادر/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

- بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله ابن العديم "ت ٦٦٠ هـ»، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر/ دمشق، الطبعة الأولى.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني «ت ٧٢٨هـ»، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مجمع الملك فهد/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- تاجُ العَروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي الت ١٢٠٥هـ، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الفكر/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايُماز الذهبي «ت٧٤٨هـ»، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولئ، ٢٠٠٣م.
- . التاريخُ الأوسطُ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله البخاري ات ٢٥٦هـ»، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي/ حلب، مكتبة التراث/ القاهرة، الطبعة الأولئ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- ـ تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري «ت ٣١٠ هـ»، دار التراث/ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ.
- . التاريخُ الكبيرُ (الثاني)، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة «ت ٢٧٩هـ»، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أب عبد الله البخاري «ت ٢٥٦هـ»، إشراف: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد، الطبعة الأولى.
- تاريخ الموصل، يزيد بن محمد بن إياس، أبو زكريا الأزدي ت ٣٣٤ هـ، تحقيق: على حبيبة، لجنة إحياء التراث الإسلامي/ مصر، ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م.





- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ات ٤٦٣هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- ـ تاريخ واسط، أسلم بن سهل بن أسلم، أبو الحسن الواسطي «ت ٢٩٢ هـ ١. تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- ـ التاريخ، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر اليعقوبي، دار صادر، الطبعة السادسة، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
- ـ التاريخ، خليفة بن خياط بن أبي هبيرة، أبو عمرو الليثي ت ٢٤٠، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار طيبة/ الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
- _ التاريخ، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس، أبو سعيد الصدفي «ت ٣٤٧ هـ ، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- تأويل مختلف الحديث، محمد بن عبد الله بن مسلم، أبو محمد ابن قتيبة ت ٢٧٦ هـ المكتب الإسلامي/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.
- تثبيت دلائل النبوة، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، أبو الحسين الأسد أبادي ت ٤١٥ هـ، دار المصطفى/ القاهرة.
- التجريد، أحمد بن محمد بن أحمد القدوري "ت ٤٢٨ هـ "، تحقيق محمد أحمد سراج و على جمعة، دار السلام/ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.
- التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي ت ٦٢٣ هـ، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية/ لبنان، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.
- _التَّذْكِرةُ، على بن عقيل «ت ١٥٥هـ»، تحقيق: ناصر السلامة، دار أشبيليا/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- الترغيب في فضائل الأعمال، عمر بن أحمد بن عثمان، أبو حفص ابن شاهين ت ٣٨٥ هـ، تحقيق: طه أحمد مصلح، دار ابن الجوزي/ الدمام، الطبعة الأولى،





. 1445 /A 1515

- . تَعَظِيمُ قَدْرِ الصَّلاة، محمد بن نصر بن الحجاج، أبو عبد الله المروزي ات ١٩٩٤، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار/ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٠٤٦هـ
- ر النَّعليقُ الكبيرُ (الخلاف)، محمد بن انحسين بن محمد بن خلف، أبو يعلى بن نفراء التهداء/ السعوديَّة، بن نفراء الخضراء/ السعوديَّة، الطبعة الأولى، ١٤٤٣ هـ/ ٢٠٢١م.
- ـ التَّعليقُ الكبيرُ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف، أبي يعلى ابن الفراء التَّعليقُ الكبيرُ، محمد بن فهد الفريح، دار النوادر/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.
- تفسير القرآن العظيم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم ت ٣٢٧ هـ، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار الباز/ السعودية، الطبعة لثانثة، ١٤١٩ هـ.
- ر التفسير الوسيط، علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن الواحدي ت ٤٦٨ هـ تحقيق مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.
- ـ التفسير، مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي ت ١٠٤ هـ تحقيق: محمد بن عبد السلام، دار الفكر الإسلامي الحديثة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٨٩ م.
- ـ تَلخيصُ المُتشابِه في الرَّسم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ات ١٦٦هـ، تحقيق: شكينة الشهابي، دار طلاس/ دمشق، الطبعة الأولئ، ١٩٨٥م.
- م تلقيح فُهوم أهل الأثر في عيون التَّاريخ والشَّير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي «ت ٥٩٧هـ»، دار الأرقم بن أبي الأرقم/ بيروت، الطبعة الأولى،





٧١٤١٨ / ١٩٩٧م.

- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، محمد بن الطيب، أبو بكر الباقلاني ت ١٠٢ هـ-تحقيق: أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية / لبنان، الطبعة الأولين، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.
- . تنزيه خال المؤمنين، محمد بن الحسين بن خلف، أبو يعلى ابن الفراه ت ١٤٥٥ هـ تحقيق: أبو جنة الحنبلي، دار المنهاج القويم/ سوريا، الطبعة الأولى. ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩ م.
- تهذیب الآثار، محمد بن جریر بن یزید، أبو جعفر الطبري ت ۳۱۰ هـ تحقیق:
 محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي/ مصر.
- تهذيبُ الكمال في أسماء الرِّجالِ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين بن الزكي أبو محمد القضاعي الكلبي المزي ات ٧٤٢هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة/بيروت، الطبعة الأولئ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ـ الثقات، محمد بن حبان بن أحمد الدارمي «ت ٣٥٤ هـ »، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية/ الهند،، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣م.
- ـ جامعُ البَيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري «ت ٣١٠هـ» تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

لجامِعُ الصغيرُ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف، لأبي يعلى ابن الفراء على الله الفراء المعاها، تحقيق: أبو جنة الحنبلي، دار المنهاج القويم، الطبعة الأولى، ١٤هـ/ ٢٠١٨م.

امع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَنَهُ وَسَنَهُ المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَنَهُ الله «ت محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله «ت »، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، اعتناء محمد زهير الناصر، دار طوق





النجاة/ السعوديَّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ

- الجامع، معمر بن راشد الأزدي ات ١٥٣ هـ ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي/ باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- الجرحُ والتَّعديلُ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم «ت ٣٢٧هـ»، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية/ الهند، تصوير دار إحياء التراث العربي/ بيروت، الطبعة الأولئ، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م.
- . جزءُ ابنِ عَرفة، الحسن بن عرفة بن يزيد، أبو على العبدي ات ١٥٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الأقصى / الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- جزء في الحديث، إبراهيم بن الحسين بن علي، ابن ديزيل ت ٢٨١ هـ، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم، مكتبة الغرباء الأثرية/ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- ـ جزء في الحديث، أبو الحسن ابن الحمامي، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار أضواء السلف/ السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.
- ـ جزء في الحديث، خيثمة بن سليمان بن حيدرة، أبو الحسن الأطرابلسي ت ٣٤٣ هـ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي/ لبنان، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.
- ـ جزء في الحديث، سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله الثوري ت ١٦١ هـ، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- جزء في الحديث، عبد الله بن سعيد بن حصين، أبو سعيد الأشج ٢٥٧ هـ، تحقيق: إسماعيل بن محمد، دار المغني/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠١ م.
- ـ جزء في الحديث، عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد، أبي الفضل الزهري ات





- ٣٨١هـ»، تحقيق: حسن بن محمد بن علي، أضواء السلف/ الرياض، الطبعة الأولئ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- جزء في الحديث، على بن أحمد بن محمد، أبو الحسن ابن المقابري ت بعد ٣٤١ هـ، مخطوط، برنامج مكتبة الشاملة.
- جزء في الحديث، على بن حرب، أبو الحسن الطائي ت ٢٦٥ هـ، مخطوط، برنامج المكتبة الشاملة.
- جزء في الحديث، عمر بن محمد بن علي، أبو حفص ابن الزيات ت ٣٧٥ هـ تحقيق: خالد بن محمد بن عثمان، مكتبة أو لاد الشيخ للتراث/ مصر، الطبعة الأولئ.
- جزء في الحديث، عمر بن محمد بن معمر، أبو حفص ابن طبرزد ت ٦٠٧ هـ، مخطوط، برنامج مكتبة الشاملة.
- جزء في الحديث، محمد بن أحمد، أبو الفتح ابن أبي الفوارس ت ٤١٢هـ، مخطوط، برنامج المكتبة الشاملة.
- الجَليسُ الصَّالحُ الكافي والأنيسُ النَّاصحُ الشَّافي، المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري، أبو الفرج النهرواني «ت٠٩٠هـ»، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- الجَمل أو النصرة في حرب البصرة، محمد بن محمد بن النعمان، أبو عبد الله المفيد الشيعي «ت ١٤٠٣هـ»، مكتبة الداوري/ إيران، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ـ جمهرة أنساب العرب، علي بن أحمد بن سعيد، أبو محمد ابن حزم ت ٤٥٦ هـ، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
- _ الجوع، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا "ت ٢٨١هـ "، تحقيق: فاضل ابن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/





71-79.

- الحاوي الكبير، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ات ٤٥٠هـ، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميَّة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.
- الحُجَّة في بيان المَحَجَّةِ، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة «ت ٥٣٥هـ»، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية/ السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- حديث خيثمة الأطرابلسي، أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة بن سليمان القرشي الشامي الأطرابلسي «ت ٣٤٣هـ»، مخطوط، برنامج المكتبة الشاملة.
- حِليةُ الأولياء وطَبقاتُ الأصفياءِ، أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني «ت ٤٣٠هـ»، دار السعادة/ مصر، الطبعة الأولي، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- ـ الخراج، يحيى بن آدم القرشي ت ٢٠٣هـ، المطبعة السلفية ومكتبتها، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.
- ـ الديوان، إسماعيل بن محمد بن يزيد، السيد الحميري، جمع ضياء حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.
- ـ ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد، الحسن بن محمد بن الحسن، أبو محمد الخلال ت ٤٣٩ هـ، تحقيق: رضا بو شامة، دار ابن القيم ودار ابن عفان، الطبعة الأولئ، ٢٠٠٤م.
- ذم اللواط، محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر الآجري «ت ٣٦٠هـ»، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن/ القاهرة،
- دُمُّ الملاهي، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا «ت ٢٨١هـ»، تحقيق: فاضل بن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء/ السعودية، الطبعة الأولى،





77312/ 71.79.

- ـ ذيل تاريخ بغداد، محمد بن سعيد ابن الدبيثي «ت ٦٣٧هـ»، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- الرد على الرافضة واليزيدية المخالفين للملة الإسلامية المحمدية، عبيد الله بن شبل، أبو فراس التغلبي ت ٦٥٨ هـ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي وتحسين إبراهيم الدُّوسكي، الشبكة العنكبوتية.
- ـ الردة، محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقدي ت ٢٠٧ هـ، تحقيق: يحيي الجبوري، دار الغرب الإسلامي/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.
- _ الرسائل السياسية، عمر بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ ت ٢٥٥ هـ، دار الهلال/ لبنان.
- الرِّوايتين والوجهيْنِ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء «ت دهه الرِّوايتين والوجهيْنِ، محمد بن الطبعة الطبعة المعارف/ السعوديَّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ـ الرياض النضرة في مناقب العشرة، أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطبري ت ٦٩٤ هـ، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الثانية.
- ـ زادُ المسافر، عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، غلام الخلال «ت ٣٦٣هـ»، تحقيق: أبو جنة الحنبلي، دار الأوراق الثقافيَّة/ جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦هـ.
- ـ الزُّهدُ، هنَّاد بن السَّري بن مصعب «ت ٢٤٣هـ»، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء/ الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ.
- السُّنَّة، عبد الله بن أحمد بن حنبل «ت ٢٩٠هـ» تحقيق: محمد سعيد القحطاني، دار ابن القيم/ السعوديَّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- السنن المأثورة للشافعي، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني ت ٢٦٤ هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.





- . السنن الواردة في الفتن، عثمان بن سعيد بن عثمان. أبو عمر الدالي ات ١٤١ هـ ، تحقيق: رضاء الله بن محمد المباركفوري. دار العاصمة/ الرياص. الضعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
- دالسُّنَنُ، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ات ٢٢٧ هـ ١، تحقيق: سعد بن عبد لده الحميد، دار الصميعي/ السعوديَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- . السُّنَقُ، سليمان بن الأشعث السجستاني ان ٢٧٥ هـ ١، تحقيق: شعيب الأردؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالميَّة/ لبنان، الطبعة الأولمى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- ـ مِسَرُّ أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ات ٧٤٨ه، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- . سير السلف الصالحين، إسماعيل بن محمد بن الفضل، قوام السنة الأصبهاني ت ٥٣٥ هـ، تحقيق: كرم بن حلمي، دار الراية/ الرياض.
- ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن بن منصور، أبو القاسم اللالكائي «ت ٤١٨ هـ » تحقيق: عادل آل حمدان، دار اللؤلؤة/ لبنان، الطبعة الأولئ، ١٤٤٣ هـ/ ٢٠٢٢م.
- ـ شرح مذاهب أهل السنة، عمر بن أحمد بن عثمان، أبو حفص ابن شاهين ت ٣٨٥ هـ/ ٣٨٥ هـ تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.
- ـ شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي «ت ٣٢١هـ» تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.
- ـ الشَّريعةُ، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأَجُرِّيُّ البغدادي «ت٣٦٠هـ» تحقيق: عادل آل حمدان، دار اللؤلؤة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٤٢ هـ/ ٢٠٢١م.





- _ الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، علي بن يونس، أبو محمد العاملي ت ٨٧٧ هـ، تحقيق: محمد الباقر، المكتبة المرتضوية.
- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أحمد بن محمد بن على، أبو العباس بن حجر الهيتمي ت ٩٧٤ هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- ـ الضُّعفاءُ الكَبيرُ، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي «ت ٣٢٢هـ»، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- طبقات أصحاب الإمام أحمد، أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخلال، تحقيق: أبو جنة الحنبلي، مركز الملك فيصل/ الرياض، الطبعة الأولى.
- طبقات الحنابلة، أبو الحسين بن أبي يعلى، محمد بن محمد «ت ٥٣٦هـ»، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دارة الملك عبد العزيز/ السعوديَّة، الطبعة الأولى، ١٣١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الطبقات الكبرئ، محمد بن سعد بن منيع ت ٢٣٠هـ، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.
- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، على بن موسى بن طاوس، أبو القاسم الحسيني ت ٦٦٤ هـ، مطبعة الخيام/ قم، ١٤٠٠ هـ.
- العِبَرُ في خَبَرِ مَنْ غَبَرَ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي «ت ٧٤٨هـ»، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميَّة/ بيروت.
- العلل (المنتخب)، أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخلال «ت ٣١٦هـ»، انتخاب الموفق ابن قدامة، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة/ القاهرة، الطبعة الأولى





- ـ العِللُ المُتناهيةُ في الأحاديث الواهيّةِ، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي «ت ٥٩٥هـ»، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية/ باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م
- ـ العِللُ ومعرفةُ الرِّجالِ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني «ت ٢٤١هـ»، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني/ الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- عيون الأخبار، عبد الله بن مسلم، أبو محمد ابن قتيبة ت ٢٧٦ هـ، دار الكتب العلمية/ لبنان، ١٤١٨ هـ.
- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي «ت ٢٨٥هـ»، تحقيق: سليمان إبراهيم العايد، جامعة أم القرئ، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- غريب الحديث، القاسم بن سلام بن عبد الله، أبو عبيد الهروي البغدادي «ت ١٩٦٤هـ»، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد/ الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- غريب الحديث، حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان الخطابي «ت ٣٨٨ه»، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي وعبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر/ دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢هـ.
- ـ غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة «ت ٢٦٧هـ»، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني/ بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- غياث الأمم في التيات الظلم، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني ت ٤٧٨ هـ، تحقيق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢ هـ»، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٩ هـ.





- ـ الفتن، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي ت ٢٢٨هـ، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ت ٢٧٩ هـ، دار الهلال/ لبنان، ١٩٨٨ م.
- . فتوح الشام، محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقدي ت ٢٠٧ هـ، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.
- فُتوح مصر وأخبارها، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله عبد الحكم بن أعين القرشي المصري، تحقيق: محمد الحجيري، دار الفكر/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الفِردوس بمأثور الخطابِ، شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي «ت ٥٠٩هـ»، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ـ الفصول (كفايَة المفتي)، علي بن عقيل أبو الوفاء الظفري «ت ٥١٣ هـ » تحت الطَّبع بتحقيقي.
- فضائل الخلفاء الأربعة، أحمد بن عبد الله، أبو نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ، تحقيق: صالح بن محمد العقيل، دار البخاري/ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.
- فضائل الصحابة، الإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ، تحقيق: وصبي الله عباس، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- . فضائل القرآن، القاسم بن سلّام ت ٢٢٤هـ، تحقيق: مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير/ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- فضائل أمير المؤمنين معاوية، عبيد الله بن محمد، أبو القاسم السقطي ت ٤٠٦هـ مخطوط، برنامج المكتبة الشاملة.





ـ الفنون، على بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء الظفري ت ٥١٣ هـ، تحقيق: جورج مقدسي، دار المشرق/ لبنان، ١٩٧٠ م.

ـ الفوائدُ المُنتقاةُ (المُخَلِّصيَّاتُ)، محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخَلِّص «ت ٣٩٣هـ»، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف/ قطر، الطبعة الأولئ، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

- الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي «ت٤١٤هـ»، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ـ الفوائد، سعيد بن محمد بن أحمد، أبو عثمان البحيري ت ٤٥١ هـ، مخطوط، برنامج المكتبة الشاملة.
- ـ قرب الإسناد، عبد الله بن جعفر، أبو العباس الحميري الشيعي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.
- قوت القلوب في معاملة المحبوب، محمد بن علي بن عطية، أبو طالب المكي «ت ٣٨٦هـ»، تحقيق: محمود الرضواني، مكتبة دار التراث/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ـ الكاملُ في ضعفاء الرِّجال، عبد الله بن عدى الجرجاني ات ٣٦٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلميَّة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ـ الكامل، محمد بن يزيد، أبو العباس المبردت ٢٨٥ هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي/ مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.
- كفاية الطالب في مناقب على بن أبي طالب، محمد بن يوسف بن محمد، أبو عبد الله الكَنجي، تحقيق: محمد هادي، المطبعة الحيدرية/ النجف، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠م.
- ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي





ت ٩١١هـ، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، 1٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- ـ لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر/ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- لسان الميزان، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ١٥٥ه، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- المبسوط (أهلُ المِللِ والرِّدَةِ والرَّنادقة وتارك الصلاة والفرائض)، أحمد بن محمد بن هارون الخلَّال «ت ٣١٦هـ»، تحقيق: إبراهيم بن حمد السلطان، مكتبة المعارف/ السعوديَّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- المجالس العشرة الأمالي، الحسن بن محمد بن الحسن، أيو محمد الخلال ت ٤٣٩ هـ، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة/ طنطا، الطبعة الأولى، 1٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م.
- مجالس في الحديث، محمد بن الحسين بن خلف، أبو يعلى ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية/ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني «ت ٧٢٨ه»، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد/ السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- المحاسن والمساوئ، ابراهيم بن محمد البيهقي ت نحو ٣٢٠ هـ، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف/ القاهرة، الطبعة الأولئ، ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦١ م.
- مختصر المعتمد، محمد بن الحسين بن خلف، أبو يعلى ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ تحقيق: محمد بن سعود السفياني ومشاعل بنت خالد باقاسي، دار طيبة الخضراء/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩ م.
- المختصر في الفقه، عمر بن الحسين الخِرَقِيّ ت ٣٣٤ هـ، تحقيق: محمد بن

والمتناقات والفتكارس



ناصر العجمي، دار النوادر/ دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩ م.

- المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، بكر بن عبد الله أبو زيد «ت١٤٢٩هـ»، دار العاصمة/ السعوديَّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ.
- المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن على البيهقي (ت ٢٥٨ هـ ١، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء/ الكويت.
- مَراصدُ الِاطَّلاع علىٰ أسماء الأمكنة والبِقاعِ، عبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل القطيعي «ت ٧٣٩هـ»، دار الجيل/ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ.
- . مَساوئ الأخلاق ومَذْمُومُها، محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي (ت ٢٢٧هـ)، تحقيق: مصطفىٰ بن أبو النصر، مكتبة السوادي/ جدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- ـ المَسائلُ، عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ات ٢٩٠هـ، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- المسائل «النكاح إلى آخر الكتاب»، حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني «ت ٢٨٠هـ»، تحقيق: فايز بن أحمد حابس، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الشريعة جامعة أم القرئ، سنة ١٤٢٢هـ.
- المسائل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني «ت ٢٧٥هـ»، تحقيق: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية/ مصر، الطبعة الأولئ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- المَسائلُ، إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج «ت ٢٥٦هـ»، تحقيق: خالد الرباط ومعه مجموعة، دار الهجرة/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- المَسائل، صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، أبو الفضل الشيباني «ت ٢٦٥هـ»، تحقيق: محمد بن علي، دار الفاروق الحديثة/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٣م.





- مالمستَخرجُ من كُتب النَّاس للتَّذكرة والمستطرف من أحوال الرِّجال للمعرفة. عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق، أبو القاسم ابن مندة الأصبهاني، تحقيق عامر حسن صبري، وزارة العدل والشئون الإسلامية/ البحرين، الطبعة الأونى.
- م المُستدرك على الصَّحيحيْنِ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد على المُستدرك على الصَّحيحيْنِ، أبو عبد الله عن محمد عمدويه الحاكم النيسابوري وت ٤٠٥هـ، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل عمدي الوادعي، دار الحرمين/ القاهرة، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- . المسئد (المنتقى)، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي ات ٢٠٤ هـ ١، تحفين محمد التركي، دار هجر/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- مسندُ الشَّاميِّين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ات ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَنَّر. أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث/ لبنان.
- مسند عائشة، عبد الله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر ابن أبي داود ت ٣١٦ هـ تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين، مكتبة الأقصى / الكويت، الطبعة الأولى. ١٤٠٥ هـ.
- المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ات ١٤٦هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الثانيَّة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- المسند، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي، ابن راهويه "ت ٢٣٨ هـ " تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- المسند، الحارث بن محمد بن داهر، ابن أبي أسامة ت ٢٨٢ هـ، تحقيق: حسين أحمد صالح، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية/ السعودية، الطبعة الأولى.





٣١٤١ هـ/ ١٩٩٢م.

- المسند، عبد الله بن الزبير بن عيسى، أبو بكر الحميدي ت ٢١٩ هـ، تحقيق: حسن سليم أسد، دار السقا/ سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
- المسند، محمد بن إدريس الشافعي «ت ٢٠٤ هـ»، رتبه سنجر بن عبد الله الجاولي ت ٧٤٥ هـ»، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار غراس/ الكويت، الطبعة الأولئ، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م.
- ـ المسند، محمد بن هارون الرُّوياني «ت ٣٠٧هـ » تحقيق: أيمن علي، مؤسسة قرطبة/ مصر، الطبعة الأولئ، ١٤١٦هـ.
- ـ المَشيخةُ، أحمد بن محمد بن أحمد، أبي طاهر السَّلفي «ت ٧١هـ»، تحقيق: أحمد فريد أحمد، دار الرسالة/ القاهرة، الطبعة الأولىٰ.
- المشيخة، يعقوب بن سفيان بن جوان، أبو يوسف الفسوي «ت ٢٧٧هـ»، تحقيق: محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة/ الرياض، الطبعة الأولئ، ١٤٣١هـ.
- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني «تدام»، تحقيق مركز البحوث وتقنيَّة المعلومات، دار التأصيل/ القاهرة، الطبعة الثانيَّة، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.
- ـ معاني القرآن، أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس ت ٣٣٨ هـ، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرئ/ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ـ مُعجمُ البُلدانِ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي «ت ٦٢٦هـ»، دار صادر/ لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٥م.
- معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع «ت ٣٥١هـ»، تحقيق: صلاح سالم، مكتبة الغراباء الأثرية/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- معجَمُ الصَّحابةِ، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي الت ٣١٧هـ»، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، دار البيان/ الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.





- ـ المعجم العربي لأسماء الملابس، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار لاده. العربيّة/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- مُعجمُ في أسامي الشَّيوخِ، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبو بكر الإسم، عبلي ات ١٨٦هـ، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم المسمورة الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- . المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي ات ٢٧٧ هـ ٥، تحقيق: أكره ضبه، العمري، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
- المعيار والموازنة في فضائل الإمام أمير المؤمنين علي، محمد بن عبد اله، في جعفر الإسكافي ت ٢٢٠ هـ تحقيق: محمد باقر المحمودي، الطبعة الأوللي، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨١ م.
- ـ المغازي، محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقدي ت ٢٠٧ هـ تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ هـ.
- المغنى في أبواب التوحيد والعدل، عبد الجبار الأسدآباي ت ١٦٥ هـ تحقيق: محمود محمد قاسم.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل ابن أبي موسى، أبو الحسن الأشعري ت ٣٢٤ هـ تصحيح: هلموت ريتر، دار فرانز شتيز فيسبادن/ ألمانيا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.
- مقتل أمير المؤمنين علي، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا (ت ١٨٦هـ)، تحقيق: فاضل بن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء/ السعودية، الطبعة الأولى. ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- ـ مَناقبُ أحمدَ بن حنبل، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي وت ٥٩٧هـ. تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر/ مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
- مناقب آل أبي طالب، محمد بن علي بن شهر أشوب، أبو جعفر المازندراني، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الأضواء/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.





- مناقب الأئمة الأربعة، محمد بن الطيب، أبو بكر الباقلاني ت ١٠٢ هـ، تحقيق: سميرة فرحات، دار المنتخب العربي/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.
- مناقب أمير المؤمنين علي، على بن محمد، أيو الحسن ابن المغازلي ت ٤٨٣ هـ، تحقيق تركي بن عبد الله، دار الآثار/ صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.
- المناقب، أحمد بن محمد، الموفق الخوارزمي ت ٥٦٨ هـ، تحقيق: مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ات ١٩٥٧هـ»، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة/ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- المنتقى من أخبار الأصمعي، عبد الله بن أحمد بن ربيعة، أبو محمد ابن زبر الربعي ت ٣٢٩ هـ، انتقاء الضياء المقدسي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار طلاس/ سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- المنتقى من الطبقات، الحسين بن محمد، أبو عروبة السلمي ت ٣١٨ هـ، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م.
- منهاج السنة النبوية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني «ت ٧٢٨هـ»، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، حسن بن يوسف الحلي ت ٦٤٨ هـ، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، مؤسسة عاشوراء/ مشهد، ١٣٧٩ هـ.
- ـ الموضوعات، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي «ت ٥٩٧هـ»، تحقيق: نور الدين شكري، دار أضواء السلف/ السعوديَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- الموطّأ (رواية يحيئ بن يحيئ الليثي الأندلسي)، الإمام مالك بن أنس الت ١٧٩هـ»، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي/بيروت، الطبعة الأولئ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ات

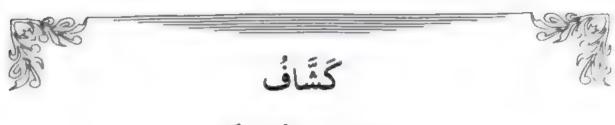


٧٤٨هـ، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار المعرفة/ لبنان، الدبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٣ م.

- الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.
- نسب قريش، مصعب بن عبد الله بن مصعب، أبو عبد الله الزبيري ت ٢٣٦ هـ، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف/ مصر، الطبعة الثالثة.
- ـ نسخة طالوت بن عباد، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي "ت ٣١٧ هـ "، تحقيق: حمدي السلفي، دار النوادر/ لبنان، ٢٠٠٦ م.
- نسخةُ وكيع عن الأعمشِ، وكيع بن الجراح «ت ١٩٧هـ»، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الدار السلفية/ الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- النَّظمُ المُستَعذَب في تفسير غريب ألفاظ المُهذَّب، محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله بطال «ت ٦٣٣هـ»، تحقيق: مصطفىٰ عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجاريَّة/ مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٨ م و ١٩٩١م.
- نوادرُ الأصول في أحاديث الرَّسولِ، محمد بن علي بن الحسن، الحكيم الترمذي «ت ٣٢٠هـ»، تحقيق: إسماعيل بن إبراهيم متولي، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولئ، ٢٠٠٨م.
- الوَرَعُ، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا «ت ٢٨١ه»، تحقيق: فاضل بن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م. وصايا العلماء عند حضور الموت، محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو سليمان ابن زبر الربعي ت ٣٧٩هـ، تحقيق: صلاح محمد الخيمي وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير/ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ـ وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري ت ٢١٢ هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة/ مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٢ هـ.







الآياتِ القُرْآنِيَّةِ

الصَّفْحَةُ	رَقْمُ الآيَةِ	السُّورَةُ	الآية
۲۰۸	٣٧	إبراهيم	﴿ بِوَادٍ غَيْرِ ذِي ذَرْعِ ﴾
١	٥٣	الأحزَاب	﴿ لَا نَدْخُلُواْ بِيُوْتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ
717 · F17	٣٣	الإسرَاء	لَكُمْ ﴾ ﴿ وَمَن قُئِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ ، سُلْطَنَا ﴾ سُلْطَنَا ﴾
۲٤٠	٧	آل عِمران	سلطنا ﴾ ﴿ هُوَ ٱلَّذِى أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِنَابَ مِنْهُ مَالِئَتُ غُنكَمَنتُ ﴾
102 (100	100	آل عِمران	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَعَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّهُ ٱللَّهُ مُ ٱلشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ
141	1.1	الأنبياء	وَلَقَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُمْ ﴾ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِنَّا ٱلْحُسْنَى ﴾
PY7	111	الأنبياء	﴿ وَإِنْ أَذْرِعَ لَعَلَّهُ، فِتْنَةٌ لَكُورُ وَمَنْئُعُ إِلَىٰ
			حِينِ ﴾





الصَّفْحَةُ	رَقْمُ الآيَةِ	السُّورَةُ	الآيَةُ
727	07	الأنعَام	﴿ قَدُ صَلَلْتُ إِذَا وَمَا آَنَا مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾
7 P 7	176	الأنعام	﴿ وَلَا نَزِدُ وَاذِرَهُ ۗ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾
797	٣٨	الأنفَال	﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرّ لَهُم مَّاقَدْ سَلَفَ ﴾
4.5	185	البقرة	مهر ما عد مسعه * ﴿ يِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَامَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْتَلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْتَلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾
101	144	البَقرة	﴿فَسَيَكُفِيكُهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّجِيعُ
722	٥	التوبة	ٱلْعَكِلِيمُ ﴾ ﴿حَيْثُ وَجَدتُمُوهُمْ ﴾
101	٧٧	التَّوبة	﴿ ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَالِكَ عَلَىٰ مَن
4.	44	التَّوبة	يَشَاهُ ﴾ ﴿ هُوَ ٱلَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِٱلْهُ دَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِهِ ـ ﴾
١٤٢	٣٥	التَّوبة	﴿ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّهُ فَتُكُوَّكُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ مَ هَلَا مَا كَازَتُمْ لِأَنفُسِكُونَ ﴾



CO CO CO
CO STATE

الصَّفْحَةُ	رَقْمُ الآيَةِ	السُّورَةُ	الآية
ree .	٧١	التُّوبة	﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعَضُعُمْ أَوْلِيَآهُ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُعُمْ أَوْلِيَآهُ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُعُمْ أَوْلِيَآهُ اللَّهُ اللَّالَّ اللَّهُ اللَّالَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّاللَّا اللَّاللَّا ا
1.9	٨٤	التَّوبة	﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدِ مِنْهُم مَّاتَ أَبْدًا ﴾
4.4	٥٢	الحَج	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولِ وَلَا نَبِي إِلَّا إِنَا تَمَنَّى أَلْقَى ٱلشَّيْطُلُنُ فِي أَمْنِيَّتِهِ فِيكُسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطُلُنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ عَالِيَتِهِ ﴾
۸٠٦	٤٧	الحِجر	﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُودِهِم مِنْ عِلْ إِخْوَنَا عَلَىٰ اللهُ وَرَفِي عَلَىٰ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُو
797	٦	الحُجُرات	﴿إِن جَآءَكُوْ فَاسِقُ بِنَبَإِ فَتَبَيَّنُواْ ﴾
17, 337	4	الحُجُرات	﴿ وَإِن طَآبِهَ نَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱفْنَتَلُواْ فَأَصَلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾
755	٩	الحُجُرات	﴿ فَقَائِلُوا ۗ ٱلَّتِي نَبَّغِي حَتَّىٰ يَفِيٓ ءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾
1.0	١٠	الحَديد	﴿ لَا يَسْتُوى مِنكُم مِّنَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَائلًا أُولِيَهِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَائلًا أُولِيَهِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَائلُوا ﴾
4.6	٤١	ص	﴿ مَسَّنِي ٱلشَّيْطَانُ بِنُصِّبٍ وَعَذَابٍ ﴾





الصَّفْحَةُ	رَقْمُ الآيَةِ	السُّورَةُ	الآية
4.	٤٣	ص	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولِ وَلَا نَعِيَ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ آلْفَى ٱلشَّيْطَانُ فِي أَمْنِيَّتِهِ - ﴾
1.8	17	الفّتح	﴿ قُل لِلشُّخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَسَّدُّعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ نُقَائِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾
1-7	77	الفَتح	﴿ لَتَدُخُلُنَّ ٱلْمُسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾
707	47	الفَتح	﴿ يُحَمَدُ رَسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَلَهُ ٢
F-7	67	الفَتح	﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِ بِهِ مِنْ أَثْرِ ٱلسُّجُودِ﴾
797	٧٠	الفُرقَان	﴿ فَأُوْلَتِهِ كَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴾
۲٧٠	77	القَصَص	﴿ يَكَأَبَتِ ٱسْتَعْجِرُهُ إِنَ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَعْجَرْتَ الْفَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ الْفَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾
717	٦٤	الكَهف	ه دَالِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾
922	77	المَائدة	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَأَقْطَ عُوۤا أَيْدِيهُمَا ﴾
440	٤٥	المَائدة	﴿ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾
700	٥١	المَائدة	﴿ لَا نَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَنَرَىٰ أَوْلِيَّآ : ﴾
700	00	المائدة	﴿ إِنَّهَا وَلِيْكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾
727	90	المَائدة	﴿ يَعَكُمُ بِهِ ـ ذَوَا عَدَّ لِ مِنكُمْ ﴾



ے دَوٰلِغَبَارِس	ولكشافام
------------------	----------

	**		ولكشافات وله فيكارس
الصَّفْحَةُ	رَقْمُ الآيَةِ	السُّورَةُ	الآية
41	٥و٦	مَريم	﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيَّا ۞ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾
117	"	مَريم	﴿ يَنَلَيْتَنِي مِتُ قَبْلَ هَنَا وَكُنتُ ﴾
777,787	٧	المُمتَحَنة	﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ يَلْنَكُورَ وَيَلْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِنْهُم مَّوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾
797	11	المُمتَحنة	﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَا يُعْنَكُ عَلَىٰ أَن لَا يُشْرِكُنَ بِأَللَّهِ شَيْنًا ﴾
٤٠١	1.7	النَّحل	﴿إِلَّا مَنْ أُحَكِرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَيْنًا بِالْإِيمَانِ وَلَكِنَ مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبُ مِن أُللَّهِ ﴾
47	٧	النّساء	﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلزِّسَاءِ نَصِيبُ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلزِّسَاءِ نَصِيبُ قَلَّ ﴾

مِنْهُ شَيْنًا ﴾ ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُواْ حَكَمًا النساء 754 674. مِنْ أَهْلِهِ، وَحَكَّمًا مِنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدُآ إِصْلَنْحًا يُوفِقِ ٱللَّهُ يَيْنَهُمَا ﴾

النساء

النَصر

117

440

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾

﴿ وَمَاتَيْتُمْ إِحْدَانُهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا



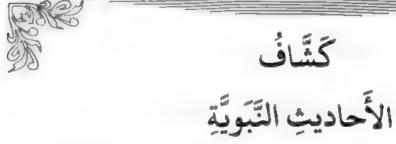


الصَّفْحَةُ	رَقْمُ الآيَةِ	السُّورَةُ	الآية
96	١٦	النَّمل	﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُرَدٌ وَقَالَ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِمَّنَا مَنطِقَ ٱلطَّايِرِ وَأُويِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾
۳۸۱	70	النَّمل	﴿ قُل لَا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْفَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ اللَّهُ ﴾ اللَّهُ ﴾
337	٢	النُّور	﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَحِدٍ مِنْهُمَا مِأْنَةَ جَلْدَةِ﴾
1.4	00	النور	﴿ وَعَدَ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ وَعَيمِلُواْ اللّهِ اللّهِ وَعَيمِلُواْ اللّهَ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهِ اللهُ ال
٥/١	١٠٠	يُوسُف	﴿ مِنْ بَعْدِ أَن نَزَغَ ٱلشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِلََّا الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِلَّانَ اللَّهُ اللللَّةُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللِّ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللِلْمُ الللللِّ اللللللِّ الللللللِّ اللللللِّ الللللللِي الللللللللِّ اللللللللِي الللللللللِي الللللللِي الللللللللل

(No 06/10)









الصَّفْحَةُ	الرَّاوي	طَرَفُ الحَديثِ
711		ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللهُ بِهِ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ
(11)	شَدَّاد بنِ أُوْس	أَبُو بَكْرٍ أَرَقُّ أُمَّتِي وَأَرْحَمُهَا
775	أبُو الدَردَاء	أَتُحِبِّينَهُ يَا أُمَّ حَبِيبَةً
47	أبُو الدَردَاء	أَتَمْشِي بَيْنَ يَدَيْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ
177	عَبْدِ الله بنِ بُسْر	ادْعُوا لِي مُعَاوِيَةً
110		إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ
777	مُعَاوية	إِذَا اسْتَغَاثَ المُسْتَغِيثُ، كَانَ أُوَّلُ مَنْ يُجِيبُهُ إِذَا اسْتَغَاثَ المُسْتَغِيثُ، كَانَ أُوَّلُ مَنْ يُجِيبُهُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٥٧٦	أبُو هُريرة	إِذَا بَلَغَ بَنُو العَاصِ ثَلَاثِينَ؛ اتَّخَذُوا مَالَ اللهِ دُولًا
٣٨٣	أنس بن مَالك	إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فِي يَوْم؛ فَاقْتُلُوا أَصْغَرَهُمَا
٣٨٣	أبُو هُريرة	إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ؛ فَاقْتُلُوا الْأَخِيرَ مِنْهُمَا





الصَّفْحَةُ	الرَّاوي	طَرَفُ الحَديثِ
r-9		إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي، فَأَمْسِكُوا
9.47	مُعَاوِية	إِذَا ذَهَبْتُ إِلَىٰ البَيْتِ، أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكَ يَا مُعَاوِيَةُ
447	عبد الله بن عُمر	إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةً عَلَىٰ المِنْبَرِ، فَاقْبَلُوهُ
377	أَبُو سَعِيد الخُدْرِي	إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةً عَلَىٰ مِنْبَرِي هَذَا؛ فَاضْرِبُوا عُنْقَهُ
344645	عَبْدِ الله بنِ مَسْعُود	إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةً عَلَىٰ مِنْبَرِي؛ فَاقْتُلُوهُ
7AA 7Y£		إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةً يَطْلُبُ الإِمَارَةَ ؟ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ
7.77	أبُو ذَر	إِذَا وَلِيَ أَمْوَ الأُمَّةِ الأَعْيَنُ البُلْعُومُ
١٨٣	عَلَي	إِذَا وُلِّيتَ هَذَا الأَمْرَ؛ فَأَخْرِجْ أَهْلَ نَجْرَانَ مِنَ الحِجَازِ
787	ٱبُو ذَر	است مُعَاوِيَةً فِي النَّارِ
405	ثَوْبَانَ	اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشَ مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ
٠٦٠	عَلَي	اسْتَكْتِبُهُ؛ فَإِنَّهُ أَمِينٌ
797		الإسلامُ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ
401	وَائِل بن خُجر	اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ
701	أنَس بن مَالك	اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ حَبَشِيٌّ





الصَّفْحَهُ	الرَّاوي	طَرَفُ الحَديثِ
۱۸۳	أَبُو أَمَامَة	أَعْلَمُ أُمَّتِي بِالسُّنَّةِ وَالقَضَاءِ بَعْدِي: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
١٣٢	المِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ	أَفْضَلُ الصِّدِّيقِينَ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ
1.9	عبد الله بن عبَّاس	اقْرَأْ عَلَىٰ عُمَرَ السَّلَامَ، وَأَعْلِمْهُ أَنَّ غَضَبَهُ عِزَّ، وَرَضَاهُ حُكْمٌ
177	نَوْف البِكَالِي	اكْتُبْهَا؛ فَإِنَّ لَكَ ثَوَابَ مَنْ قَرَأَهَا إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ
١٨٣	زَيْد بْنِ أَرْقَم	أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَمَّنْ إِنِ اسْتَشَرْتُمُوهُ لَمْ تَهْلِكُوا، وَلَمْ تَضِلُّوا
14.	حَفْصَة	أَلَا أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحِي مِنْهُ المَلَائِكَةُ
140	بُريْدَة	أَلَسْتُ أَوْلَىٰ بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ
171		إِلَىٰ أَبِي بَكْرِ
140	سَعْد بْنِ أَبِي وَقَاص	أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنْي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ مُوسَىٰ
۳۹۳		الْأَمِيرُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَإِنْ قُتِلَ فَالْأَمِيرُ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
194	أبو بَكر الصِّديق	إِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالأَرَاضِينَ السَّبْعَ لَوْ وُضِعَتَا فِي كِفَّةِ مِيزَانٍ
۲٦٣	هِنْدِ بْنِ أَبِي هِالَةٍ	إِنَّ اللهَ أَبَىٰ عَلَيَّ أَنْ أَتَزَوَّجَ أَوْ أُزَوَّجَ إِلَّا إِلَىٰ أَهْلِ الجَنَّةِ





الصَّفْحَةُ	الرَّاوي	طَرَفُ الحَديثِ
16.	عَائِشَة	إِنَّ اللهَ سَيُقَمِّصُكَ قَمِيصًا؛ فَلَا تَخْلَعْهُ
727	سَعِيد بْنِ المُسَيّب	إِنَّ اللهَ فَضَّلَ قُرَيْشًا بِسَبْعِ خِصَالٍ: أَنِّي مِنْهُمْ
۱۸۱	عَلَي	إِنْ تُؤَمِّرُوا أَبَا بَكْرٍ ؟ تَجِدُوهُ أَمِينًا مُسْلِمًا
1.4		إِنَّ فِي الْأُمَمِ مُحَدَّثِينَ
100	عبد الله بن عُمر	إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، وَسَهْمَهُ
737	عَبْد الله بْن عُمَر	إِنَّ هَذَا الْأَمْرِ فِي قُرَيْشٍ
47		أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ كَانَتْ تَأْكُلُ القَدِيدَ
189	عَلَي	أَنَا دَارُ العِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا
149	عبد الله بن عبَّاس	أَنَا مَدِينَةُ العِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهُا
188	عَلَي	أَنَا، أَقِفُ بَيْنَ يَدَيْ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ مَا شَاءَ اللهُ
779	الحَسَن البَصري	انْظُرِي يَا رَمْلَةُ مَنْ بِالبَابِ؟
777		إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَىٰ كَمَا تَنْسَوْنَ
777		إِنَّمَا أُنسَّىٰ لِأَسُنَّ
790		إِنَّهُ شَهِيدٌ يَمْشِي عَلَىٰ وَجْهِ الأَرْضِ



ولكتافات ولطغكارس

الصّغخة	الرَّاوي	طَرَفُ الحَديثِ
144	جابو	إِنَّهُ يُبْغِضُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، أَبْغَضَهُ اللهُ
177	عَبْد الله بْن عَمْرُو	إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَلَّا أَتَزَوَّجَ إِلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّتِي
16.		أَوْحَىٰ اللَّهُ تَعَالَىٰ إِلَيَّ أَنْ زَوِّجْ كَرِيمَنَيْكَ عُثْمَانَ
(40	أَبُو ذَر	أُوَّلُ مَنْ يُبَدِّلُ سُنَّتِي مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي أُمَيَّةً
۲۰۸		إِيَّاكُمْ وَمَا شَجَرَ بَيْنَ أَصْحَابِي
777	أَبُو هُريرة	اثْتَمَنَ اللهُ عَلَىٰ وَحْيِهِ ثَلَاثًا: جِبْرِيلَ، وَأَنَا، وَمُعَاوِيَةً
٠٨٠		تَدُّورُ رَحَىٰ الإِسْلَامِ بِخَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً
۲۸۰		تَدُورُ رَحَىٰ الإِسْلَامِ بَعْدَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً
PV7	عَبد الله بن مَسعُود	تَدُورُ رَحَىٰ الإِسْلَامِ عَلَىٰ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً
٥١٦، ٢١٦		تَقْتُلُ عَمَّارًا الفِئَةُ البَاغِيَةُ
187	أبو سَعيد الخُدري	تَمْرُقُ مَارِقَةٌ بَيْنَ فِرْقَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ
٥/٦		حَرْبُكَ حَرْبِي، وَسِلْمُكَ سِلْمِي
\•V		الحَقُّ يَنْطِقُ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ





الصَّفْحَةُ	الرَّاوي	طَرَفُ الحديثِ
۲۹۰	مُعَاوِية	خُذْهُ يَا مُعَاوِيَةً
۲۸۱	أبو بكرة	خِلَافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ يُؤْتِي اللهُ المُلْكَ مَنْ يَشَاءُ
147	سَمُرَة بْنُ جُنْدُب	الخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً
1.4	-	الخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ، ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكًا
۸۰		الخِلَافَةُ بَعْدِي فِي قُرَيْشٍ، وَالأَذَانُ فِي الحَبَشَةِ
۳٤١٦٤٠	أَبُو الْمُثَنَّىٰ الْحِمْصِي/ أنس	الْخِلَافَةُ فِي قُرَيْشٍ
543	عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي أَوْفَىٰ	الخَوَارِجُ كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ
707	عَوْف بْنِ مَالِك	خِيَارُكُمْ الَّذِينَ تُحُبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ
147	عِمْرَان بْنُ خُصَيْن	دَعُوا عَلِيًّا دَعُوا عَلِيًّا
1.9		رَأَيْتُ لِعُمَرَ رُؤْيَا أَرْبَعَ
١٨٤	أنس بن مَالِك	زَوَّجْتُكِ يَا بُنَيَّةُ أَعْظَمَهُمْ حِلْمًا
177		سَتَكُونُ فِتَنٌ كَأَنَّهَا صَيَاصِي بَقَرٍ
777		شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسْطَىٰ، مَلَأَ اللهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُونَهُمْ نَارًا



ولكتا فامت والغبّارس

	to Care	
رَفُ الحَديثِ	الرّاوي	الصفخة
شَيْطَانُ مَعَ الوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الاثْنَيْنِ أَبْعَدْ		FTV
سِ بَ الحَقُّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ		1.1
أشة		397
نْطَلِقْ، فَإِنَّ اللهَ سَيَهْدِي دَلِيلَكَ، وَيُشِّتُ لِسَانَكَ	علي	19-
اتِلْ بِهِ المُشْرِكِينَ مَا قَاتَلُوا	مُحمَّد بن مسلمة	۲۱۰
دِّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقَدَّمُوهَا	الزُّهري	481
رَيْشٌ خِيَارُ النَّاسِ، وَقُرَيْشٌ كَالمِلْحِ	جَابر	481
رَيْشٌ وُلَاةً النَّاسِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ	عَمْرُو بن الْعَاص	٠٨٠ ٠٨٠
ِ عَنِي بِهِنَّ فِي الجَنَّةِ	عبد الله بن عُمر	677
يْفَ تَجِدِينَ أَبَا عَبْدِ اللهِ؟	أبُو هُريرة	171
يْفَ تَرَيْنَ بَعْلَكِ	عِيسَيْ بن حَطام	144
ا آذَنُ، ثُمَّ لَا آذَنُ		۲۰۱
ا تَبْكِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مِائَةَ نْتِ تَمُوتُ وَاحِدَةً	عبد الله بن عبَّاس	154
لا تُفَضِّلُونِي عَلَىٰ يُونُسَ بْنِ مَتَّىٰ		٩٦



Ш		
ш		
ш	Ш	Ш
ΙЩ		
4	1	257

نِتِيَ	الإما	

الصَّفْحَةُ	الرَّاوي	طَرَفُ الحديثِ
98	أبو بُكر الصّديق	لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ
707		لا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاة
١٨٤	عَلَي	لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ
٥٨٦	عَاصِم بن عَاصِم	لَعَنَ اللَّهُ القَائِدَ وَالمَقُودَ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ
700	أبُو هُريرة	لِقُرَيْشٍ عَلَيْكُمْ مِنَ الحَقِّ؛ مَا اثْتُمِنُوا فَأَدُّوا
9.8		لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ قَرِينٌ مِنَ الجِنِّ
١٣٢	أَبُو هُريرة	لِكُلِّ نَبِيٍّ رَفِيقٌ فِي الجَنَّةِ، وَرَفِيقِي فِيهَا عُثْمَانُ
70	عَبْد الرَّحْمَن ابْنِ أَبِي عَمِيْرَة	ابْنُ عَفَّانَ النَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا
YA7	البَرَاء بن عَاذِب	اللَّهُمَّ الْعَنِ التَّابِعَ وَالْمَتْبُوعَ
٥٧٧	عَبْد الله بْن مَغْفِل	اللَّهُمَّ الْعَنْ مُعَاوِيَةً بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَالْعَنْ عَمْرَو ابْنَ الْعَاصِ
YA7	أَبُو ذُر	اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، وَلَا تُشْبِعْهُ إِلَّا بِالتَّرَابِ
104	أنس بن مالك	اللَّهُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَةِ اللهِ وَحَاجَةِ رَسُولِهِ
104		اللَّهُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَةِ اللهِ، وَحَاجَةِ رَسُولِهِ



ولكشافات وولغمارس

المنفحة	الرَّاري	طَرَفُ الحديثِ
142	المراني مالك	اللَّهُمَّ اتَّتِنِي بِأَحَبُّ الخَلْقِ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي
F=1	mer i dame	اللَّهُمَّ عَلَّمْ مُعَاوِيَةَ الكِتَابَ
F.S.7	e w	اللَّهُمَّ عَلَّمْ مُعَاوِيَةَ الكِتَابَ وَالحِسَابَ
**-	عُفْبَة بِنْ عَامَرِ	لَوْ كَانَ بَعْدِي نَبِيٌّ، لَكَانَ عُمَرً
rer		لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا
727	-	لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ بَعْدِي نَبِيًّا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بِكْرِ
PAR	عاشة	لَيَأْتِيَنَّ عَلَىٰ الْقَاضِي الْعَدْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَاعَةٌ
4.4		لَيْسَ بَيْنَ الكُفْرِ وَالإِيمَانِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ
624	عبد الله بن عُمر	لَيَلِيَنَّ بَعْضَ مَدَائِنِ الشَّامِ رَجُلٌ مِنْ قُريْشٍ
2A7	عبدالله بن غمر	لَيُمَلَّكَنَّ بَعْضَ مَدَائِنِ الشَّامِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قُرَيْشٍ
127		لَئِنْ كَانُوا قَتَلُوهُ، لَأَضْرِمَنَّهَا عَلَيْهِم نَارًا
\AV	عبد الله بن	مَا بَعَثْتُ عَلِيًّا فِي سَرِيَّة قَطُّ إِلَّا رَأَيْتُ جِبْرِيلَ عَنْ
/ X V	مسغود	يَمِينِهِ
777	عائشة	مَا جَاءَ بِكِ يَا حُمَيْرَاءُ؟





الصَّفْحَةُ	الرَّاوي	طَرَفُ الحَديثِ
154	عَبْد الرَّحْمَن بن سَمُرَة	مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا فَعَلَ بَعْدَ الْيَوْمِ
172	عَبْد الرَّحْمَن بن خَبَّاب	مَا عَلَىٰ عُثْمَانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ اليَوْمِ
1.0		مَا نَفَعَنِي مَالٌ كَمَالِ أَبِي بَكْرٍ
144	أم سَلَمة	مَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ
709	وَحشِي بن حَرب	مًا يَلِينِي مِنْكَ
150	أنس بْنِ مَالِك	مُرَّ إِلَىٰ عُثْمَانَ، فَاقْرَأْ عَلَيْهِ السَّلَامَ
677	شَدَّاد بن أُوْس	مُعَاوِيَةُ أَحْكُمُ أُمَّتِي وَأَجْوَدُهَا
677	ثَوْبَانَ	مُعَاوِيَةُ فِي تَابُوتٍ مِنْ نَارٍ يُنَادِي أَلْفَ عَامٍ
144	زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ	مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِالقَضِيبِ اليَاقُوتِ الَّذِي غَرَسَهُ اللهُ لِنَبِيِّهِ
144	عبد الله بن عبَّاس	مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ آدَمَ فِي عِلْمِهِ، وَإِلَىٰ نُوحٍ
۳۲۷	عُمر	فِي حِكْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الجَنَّةِ، فَلِيَلْزَمَ الجَمَاعَةِ
474	أبُو هُريرة	مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا؛ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ



والكتا فامت ولالغبّارس

,	

الصَّفْحَةُ	الرَّاوي	طَرَفُ الحَديثِ
150	عُثمَان بن عفَّان	مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ، غَفَرَ اللهُ لَهُ ؟
464	أبُو هُريرة	من حرج من الطّاعَةِ وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ؛ مَاتَ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةً
747		مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي شُفْيَانَ، فَهُوَ آمِنٌ
۲۷۰	عَبْد الله بْن عَبْد الرَّحْمَن الرَّحْمَن	منْ سرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ سَيِّدٍ قَدْ زَانَهُ اللهُ بِالحِلْمِ
44.	عبد الله بن عُمر	منْ كان قَاضِيًا فَقَضَىٰ بِجَهْلٍ؛ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ
100	أبُو هُريرة	مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٍّ مَوْلَاهُ
465		مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ؛ مَاتَ مِيتَةٌ جَاهِلِيَّةً
160	عُثمَان بن عفَّان	مَنْ يَبْتَاعُ بِثْرَ رُومَةَ غَفَرَ اللهُ لَهُ ؟
150	عُثمَان بن عفَّان	مَنْ يَبْتَاعُ مِرْبَدَ بَنِي فُلَانٍ غَفَرَ اللهُ لَهُ؟
777	نَوْف البَكَّالِي	مَنْ يُصَارِعْ مُعَاوِيَةً يَصْرَعْهُ اللهُ
45.	أبُو هُريرة	النَّاسُ تَبَعُ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ
9.5	أبو بَكر الصِّديق	لَخُنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ
14.	كَعْبِ بْنِ عُجْرَة	هَذَا يَوْمَئِذٍ عَلَىٰ الهُدَىٰ
701		هَٰذِهِ شِمَالِي عَنْ يَمِينِ عُثْمَانَ، وَهِيَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ يَمِينِهِ





الصَّفْحَةُ	الرَّاوي	طَرَفُ الحَديثِ
AF7	سَعِيد بن المُسَيِّب	هَنِينًا لَكَ يَا مُعَاوِيَةُ، لَقَدْ أَصْبَحْتَ أَمِينًا عَلَىٰ خَبَرِ السَّمَاءِ
159	عُقْبَة بن عَمْرو	وَاللهِ لَا تَغِيبُ الشَّمْسُ حَتَّىٰ يَأْتِيَكُمُ اللهُ بِرِزْقِ
077	عَامِر بن عبد الله	وَإِنَّ مِنْهَا لَرِجَالٌ نَحْنُ أَحْقَرُ فِي أَعْيُنِهِمْ
4.5		الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ
727	أبو سَعِيد الخُدْرِي	وَيْحَكَ الْاعَدُلُ إِذْ لَمْ أَعْدِلُ
197	حُبْشِي بْنِ جُنَادَة	يَا أَبَا بَكْرٍ، كَفِّي وَكَفُّ عَلِيٌّ فِي الْعَدْلِ سَوَاءُ
٣٩.	أَبُو ذَر	يَا أَبَا ذَرٍّ إِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي
۱۸۸	عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي أَوْفَىٰ	يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، لَقَدْ أَرَانِيَ اللهُ مَنَازِلَكُمْ فِي الجَنَّةِ
177	عَائشَة	يَا عَائِشَةُ، هَلْ أَصَبْتُمْ شَيْئًا؟
188	عبد الله بن عبَّاس	يَا عَلِيُّ، أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ، وَأَنْتَ أَخِي وَصَاحِبِي
141	جَابر	يَا عَلِيُّ، لَوْ أَنَّ أُمَّتِي يُبْغِضُوكَ، لَأَكَبَّهُمُ اللهُ عَلَىٰ مَنَاخِرِهِمْ
144	سَلمَان	يَا عَلِيُّ، مُحِبُّكَ مُحِبِّي، وَمُبْغِضُكَ مُبْغِضِي





الصَّفْحَةُ	الرَّاوي	طَرَفُ الحَديثِ
۲۷۰	عبد الله س عباس	يَا مُحَمَّدُ، اسْتَوْصِي بِمُعَاوِيَةِ خَيْرًا
(7.	عبد الله بن عبّاس	يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ كَاتِبَكَ هَذَا لَأَمِينٌ
777	معاوية	يَا مُعَاوِيَةُ، إِنْ مَلَكْتَ فَأَحْسِنْ
777	شعيد بن عمرو	يَا مُعَاوِيَةُ، إِنْ وُلِّيتَ أَمْرًا مِنْ أُمُورِ المُسْلِمِينَ، فَاعْدِلْ
109	عبد الله بن عُمر	يَا مُعَاوِيَةً، أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ
67.	أبو هريرة	يَا مُعَاوِيَةُ، خُذْ هَذَا السَّهْمَ حَتَّىٰ تَلْقَانِي فِي الجَنَّةِ
721	عُمرو بن عُوف	يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، إِنَّكُمُ الوُّلَاةُ بَعْدِي لِهَذَا الأَمْرِ
(٧)	حذيفة	يُبْعَثُ مُعَاوِيَةً عَلَيْهِ رِدَاءٌ مِنْ نُورِ الإِيمَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ
377	عَبْد الله بن عُمر	يَدْخُلُ عَلَيْكُمْ مِنْ هَذَا الفَّجِّ رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي
١٣٢	الحَسَن البَصري	يَشْفَعُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي مِثْلِ رَبِيعَةَ وَمُضَرَ
607	عبد الله بن عُمر	يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ مِنْ هَذَا البَابِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ
101	عبد الله بن عُمر	يُقْتَلُ فِيهَا يَوْمَئِذٍ هَذَا مَظْلُومًا
701	أم سَلَمَة	يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ







كَشَّافُ



المَوْقوفاتِ وَالمَقولاتِ

الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأَثَرِ
* Y0		إِنَّ الحَسَنَ حَجَّ عَلَىٰ قَدَمَيْهِ عِشْرِينَ حَجَّةٌ، يَرْجُو بِهَا كَفَّارَةَ ذَنْبِهِ فِي خِلَافِهِ لِأَبِيهِ
٨٧		إِنَّ المُهَاجِرِينَ اخْتُصُوا بِمُفَارَقَةِ الأَوْطَانِ وَالدُّيَارِ
FA7		أَنَّ مُعَاوِيَةً فِي مَرْضَتِهِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا بَعَثَ إِلَىٰ مُعَالِمِ
۸۸		أَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ فِي المَوَاطِنِ كُلُّهَا، شِدَّتِهَا وَرَخَائِهَا
721		انْظُرُوا لِي ذَا النُّدَيَّةِ
٨٦		أَيُّكُمْ يَطِيبُ نَفْسًا أَنْ يَتَقَدَّمَ قَدَمًا قَدَّمَهَا رَسُولُ اللهِ؟!
٨٧	•	رَضِيَكَ رَسُولُ اللهِ لِدِينِنَا، أَفَلَا نَرْضَاكَ لِدُنْيَانَا؟!
7/7		سَارَ أَهْلُ الجَنَّةِ إِلَىٰ أَهْلِ الجَنَّةِ





الصَّفحَة	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طّرَفُ الأَثْرِ
11.		كَانَ لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ دِينٌ يَمْنَعُهُ أَنْ يَخْدَعَ
۱۸۰		لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ! أَوَّلُ يَدٍ صَفَّقَتْ عَلَىٰ يَدِ أَمِيرِ اللهُ إِلَّا اللهُ! أَوَّلُ يَدٍ صَفَّقَتْ عَلَىٰ يَدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَدٌ شَلَّاءُ! وَاللهِ لَا يَتِمُ هَذَا الْأَمْرُ
AY		نَحْنُ أَحَقُ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْكُمْ؛ لِأَنَّ الإِسْلَامَ بِنَا عَزَّ، وَالدَّارَ دَارُنَا
500	إبراهيم النَّخعي	إِنَّ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ: أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ
PV7	إبراهيم النَّخعي	لَمَّا سَلَّمَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ الأَمْرَ سُمِّيَتْ سَنَةَ الجَمَاعَةِ
۲۷۰	أبو الدَّردَاء	مَا أَحَدٌ أَشْبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ اللهِ مِنْ أَمِينِكُمْ هَذَا
779	أبو أُمَامَة	كِلَابُ جَهَنَّم، شَرُّ قَتْلَىٰ قُتِلُوا تَحْتَ ظِلَّ السَّمَاءِ
٨٧	أبو بَكر الصّديق	قَدْ عَلِمْتُمْ مَعْشَرَ الأَنْصَارِ أَنَّا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَكْرَمُ الْعَرَبِ أَحْسَابًا
٨٧	أبو بُكر الصَّديق	إِنَّ اللهَ بَدَأَ بِنَا فِي كِتَابِهِ، وَكِتَابُ اللهِ أَحَقُ مَا يُقْتَدَىٰ بِهِ
٨٧	أبو بكر الصّديق	إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا فِي هَذَا الحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ





الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأُثْرِ
۸۹	أبو بَكر الصِّديق	إِنْ أَقْرَرْتَ أَرْبَعًا؛ رَجَمَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ
9.	أبو بَكر الصِّديق	أَقَالَ لَكَ الْعَامَ يَدْخُلُهَا؟
٩.	أبو بكر الصّديق	إِنَّمَا أَرَادَ: لِيُظْهِرَ دِينَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ
٩.	أبو بَكر الصِّديق	وَيْلَكُمْ! أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ؟!
95	أبو بَكر الصِّديق	لَوْ تُرِكْتُ حَتَّىٰ تَأْكُلَنِي السَّبَاعُ، لَمْ أَتْرُكُ تَنْفِيذَ جَيْشٍ أُسَامَةَ
97	أبو بَكر الصِّديق	وُلِّيتُكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ
97	أبو بكر الصِّديق	إِنَّ لِي شَيْطَانًا يَعْتَرِينِي
99	أبو بكر الصّديق	أَقِيلُونِي بَيْعَتَكُمْ - ثَلَاثًا - فَقَدْ أَقَلْتُكُمْ بَيْعَتِي
99	أبو بكر الصّديق	لَوْ أَنَّ بِكَ مَا بِي لَتَقَطَّعْتَ
1	أبو بُكر الصِّديق	مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ ذَلِكَ بِسَيْفٍ مِنْ سُيُوفِ اللهِ
1-7 69-	أبو بكر الصّديق	أَقَالَ لَكَ: العَامَ؟
1.4	أبو بكر الصّديق	أَقُولُ: وَلَّيْتُ عَلَيْهِمْ خَيْرَ أَهْلِكَ
٣٤٣	أبو بكر الصّديق	أَمَّا بَعْدُ، فَمَا ذَكَرْتُمْ مِنْ خَيْرٍ، فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلُ



CHEST 40.	•-
do liver	

as the state		
الصَّفحَة	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأَثْرِ
		قَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ: عُمَرَ بْنَ
777	أبو بكر الصديق	الخَطَّابِ أَوْ أَبَا عُبَيْدَةَ ابْنَ الجَرَّاحِ، فَبَايَعُوا
		أيَّهُمَا شِئْتُمْ
6.4	أبو حَفْص العْكْبري	إِنَّ زَوْجَتُهُ لَمْ تَطْلُقْ
181	أبو ذرّ	إِنَّهُ قَدِ اسْتَأْثَرَ بِالْمَالِ وَعُلُوِّ البُّنْيَانِ، وَرَكِبَ
	3 ,	المَرَاكِبَ
797	أبو شفيان	يَا نَصْرَ اللهِ اقْتَرِبْ
197	أبو شفيان	لَوْ عَلِمَ ابْنُ الخَطَّابِ أَنَّ لِي فِيهَا حَقًّا،
172	ابل سسيان	لَأَعْطَانِيهَا، وَمَا حَبَسَهَا عَنِّي
۳٦٢	أبو عُبيدة ابن الجرَّاح	أَتَقُولُ هَذَا وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرٌ ؟! وَاللَّهِ مَا كَانَ
	<u></u>	لَكَ فِي الْإِسْلَامِ فَهَّةٌ غَيْرُهَا
		أَرَىٰ أَنْ يُخْلَعَ هَذَيْنِ، وَيُجْعَلَ الأَمْرُ
417	أبو مُوسىٰ الأشعري	شُورَىٰ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، فَيَخْتَارَ المُسْلِمُونَ
		لِأَنْفُسِهِمْ مَنْ أَحَبُوا
A77	أبو مُوسىٰ الأشعري	أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ نَظَرْنَا فِي أَمْرِ هَذِهِ الأُمَّةِ، فَلَمْ
110	ري ري	نَوَ شَيْنًا هُوَ أَصْلَحُ لِأَمْرِهَا وَلَا أَلَمُّ لِشَعْثِهَا
117	أبَي بْنُ كَعْب	إِنِّي تَمَتَّعْتُ مَعَ النَّبِيِّ لَمْ يَنْهَهُ
		لَوْ كُنْتَ فِي بَطْنِ أَسَدٍ؛ لَدَخَلْتُ مَعَكَ،
۲۱۰	أَسَامَة بن زَيْد	وَلَكِنْ هَذَا شَيْءٌ لَا أَرَاهُ





الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأُثْرِ
۲۰٥	إسحَاق الحَربي	فَكَّرْتُ فِي طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ، فَرَأَيْتُهُمَا كَانَا يُرِيدَانِ أَعْدَلَ مِنْ عَلِيٍّ!
798	إِسْمَاعِيل بن أُمَيَّة	أَفَاضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ أَبُو سُفْيَانَ ابْنُ حَرْبِ
١٣٢	امرأة عُثمان	إِنْ تَقْتُلُوهُ أَوْ تَدَعُوهُ، فَقَدْ كَانَ وَاللهِ يُحْيِي اللَّيْلَ بِرَكْعَةٍ يَقْرَأُ فِيهَا القُرْآنَ
(A) (A) 7/4, 7/4, 7/4	الأنصار	مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ
701	جَابِر بن عَبد الله	إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ فِي عُثْمَانَ، بَعَثَهُ رَسُولُ اللهِ إِلَىٰ مَكَّةَ
199	جَابر بن عَبد الله	كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَا وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِنَا، وَالنَّبِيُّ حَيُّ، لَا يَرَىٰ بِهِ بَأْسًا
195	جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ	كَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يُوْتَىٰ بِغَلَّةِ مَالِهِ
FA7	جلَّام الغُفَاري	كُنْتُ غُلَامًا لِمُعَاوِيَةَ، فَجِئْتُ إِلَيْهِ لِأَسْأَلَ عَنْ عَمَلِي وَحَالِي
٣-4	خُجر بن عَدِي	إِنَّ مَنْ تَمْدَحُونَ أَحَقُّ بِالذَّمِّ، وَمَنْ تَذُمُّونَ أَحَقُّ بِالذَّمِّ، وَمَنْ تَذُمُّونَ أَحَقُّ بِالمَدْحِ
۸٧٢	الحَسن بن عَلي	لَوْ نَظُرْتُمْ إِلَىٰ مَا بَيْنَ جَابَرْسَ إِلَىٰ جَابَلْقَ





الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأَثَرِ
۲/۲	زيّاد بن أبي سفيان	أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ رَأَيْتُ كِتَابَكَ، وَفَهِمْتُ رَأَيْكَ فِي خُجْرٍ وَأَصْحَابِهِ
(0)	زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ	أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
6.4	سَعْد بنِ أَبِي وَقَاص	لَمْ يَكُنْ مَعَ عَلِيٍّ خَطَأٌ، وَلَا مَعَ مُعَاوِيَةً مِثْلُهُ
۲۰۹	سَعْد بنِ أَبِي وَقَاص	إِنْ أَتَيْتُمُونِي بِسَيْفٍ يَعْرِفُ المُؤْمِنَ مِنَ الكَافِرِ؛ قَاتَلْتُ مَعَكُمْ
۲۱۰	سَعْد بنِ أَبِي وَقَّاص	إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ مَثَلُ قَوْمٍ كَانُوا يَسِيرُونَ عَلَىٰ جَادَّةِ الطَّرِيقِ
701	سَلْمَانَ	إِنَّ أَوَّلَ هَذِهِ الأُمَّةِ وُرُودًا عَلَىٰ نَبِيهَا الْحَوْضَ أَوَّلُهَا إِسْلَامًا وَأَوَّلُهَا إِسْلَامًا
170	طُلحَة	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِنَّا كُنَّا ذَا بَغْيِ فِي أَمْرِ عُثْمَانَ، اللَّهُمَّ خُذْ لِغُثْمَانَ مِنَّا حَتَّىٰ يَرْضَىٰ لِغُثْمَانَ مِنَّا حَتَّىٰ يَرْضَىٰ
٠٨١، ١١٩	طُلحَة	بَايَعْتُ وَاللُّهُ عَلَىٰ قَفَيَّ
19.6	طَلحَة والزُّبير	عَلِيٌّ أَحَقُّ بِالأَمْرِ
۱۸۰	طَلحَة والزُّبير	بَايَعَتْهُ أَيْدِينَا، وَلَمْ تُبَايِعْهُ قُلُوبُنَا
۱۸۰	طَلحَة والزُّبير	بَايَعْنَاكَ عَلَىٰ أَنْ تَقْتُلَ قَتَلَةً عُثْمَانَ



الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأُثَرِ
۲۱۳	طَلحَة والزُّبير	يَعِزُّ عَلَيَّ أَنْ أَرَاكُمَا صَرْعَىٰ تَحْتَ نُجُومِ السَّمَاءِ وَبَيْنَ أَوْدِيَةِ الأَرْضِ
190	عَاصِم بن مِهذَار	قَدِمَ عَلَىٰ عَلِيٌ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَالٌ مِنْ أَبِي طَالِبٍ مَالٌ مِنْ أَضِهَانَ
15.	عَائِشَة	أنسيته
109	عَائِشُة	قُتِلَ - وَاللهِ - مَظْلُومًا، أَقَادَ اللهُ بِهِ ابْنَ أَبِي بَكُر
100	عَائِشَة	مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحَبَّ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ مِنْهُ، وَلَا امْرَأَةَ أَحَبُّ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ مِنِ امْرَأَتِهِ
710	عَائِشَة	تَعِسَ ابْنُ حُدَيْجٍ
10+	العبّاس	يَا لَلْأَنْصَارِ
779	عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ	لَوْ مَاتَ الأَشْعَرِيُّ قَبْلَ هَذَا؛ كَانَ خَيْرًا لَهُ
192	عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ	مَا رُوْيَ عَلَىٰ عَلِيٍّ مِنْ بَيْتِ مَالِنَا حَتَّىٰ فَارَقَ الأَحْيَاءَ
F0/	عَبد الله بن عبَّاس	لَوِ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَىٰ عُثْمَانَ فِي قَتْلِهِ، لَوْجِمُوا بِالحِجَارَةِ
۲٥٠	عَبد الله بن عبَّاس	أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتِ الأَنْصَادِيِّ





الصَّفحة	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأَثْرِ
(75	عَبد الله بن عبّاس	المودَّةُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ بَيْنَهُمْ: تَزْوِيجُ رَسُولِ اللهِ أُمَّ حَبِيبَةً بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ
777	عَبد الله بن عبَّاس	مَا رَأَيْتُ أَخْلَقَ بِالمُلْكِ مِنْ مُعَاوِيَةً
115	عَبد الله بن عبَّاس	إِنْمَا أَخَذْتُ بَعْضَ حَقِّي
101	عَبد الله بن عمر	خَلَّفَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَرَضِ
100	عَبد الله بن عُمر	ابْنَتِهِ رُفَيَّةً تَعَالَ أُبِيِّنْ لَكَ؛ أَمَّا فِرَارُهُ يَوْمَ أُحُدٍ، فَأَشْهَدُ أَنَّ اللهَ عَفَا عَنْهُ
P77	عَبد الله بن عُمر	إِلَامَ صُيِّرَتْ هَذِهِ الأُمَّةُ؟ إِلَىٰ رَجُلٍ لَا يُبَالِي مَا صَنَعَ، وَآخَرَ ضَعِيفٍ
460	عَبد الله بن عُمر	نَحْنُ مَعَ مَنْ غَلَبَ
۲۱۷	عَبْدُ الله بْن عَمْرِو بْن العَاص	وَإِنَّمَا تَتَنَازَعُونَ فِي النَّارِ
474	عبد الله بن مُسعُود	أُمَّرْنَا خَيْرُنَا، وَلَمْ نَأْلُوا عَنْ أَمْرِهِ، ذَا فَوْقٍ
177	عُثمان بن عفَّان	لَوْلَا إِنَّكُمْ قُلْتُمْ، لَمَّا قُلْتُ ـ مَعْنَاهُ: (لَوْلَا أَنَّكُمْ قُلْتُ) أَنَّكُمْ قُلْتُ)
160	عُثمان بن عفّان	أَنْشُدُكُمُ اللهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُو، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: المَنْ يَبْتَاعُ مِرْبَدَ بَنِي فُلَانٍ غَفَرَ اللهُ لَهُ ؟ المَنْ يَبْتَاعُ مِرْبَدَ بَنِي فُلَانٍ غَفَرَ اللهُ لَهُ ؟





الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأَثَرِ
1771	عُثمان بن عفًّان	خَلَّفَنِي رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ ابْنَتِهِ، وَضَرَبَ لِي بِسَهْم مِنْ بَدْرٍ
125	عُثمان بن عفَّان	إِمَّا أَنْ تَكُفَّ وَتُقِيمَ بِلَا فِتْنَةٍ، أَوْ أَنْ تَبْعُد إِلَىٰ حَيْثُ لَا نَسْمَعُ مِنْكَ وَلَا يُنْكُرُ فِعْلُكَ حَيْثُ لَا نَسْمَعُ مِنْكَ وَلَا يُنْكُرُ فِعْلُكَ
128	عُثمان بن عفَّان	إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللهِ صَالَىٰللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَدِّهِ، فَأَذِنَ فِي ذَلِكَ
122	عُثمان بن عفَّان	كَانَ أَهْلِي بِمَكَّةً، فَصِرْتُ فِي حَضَرٍ،
188	عُثمان بن عفَّان	وَخَرَجَتُ مِنْ حُكْمِ السَّفَرِ لَخَيْمِ السَّفَرِ لَكَ مَهْنَأُهَا، لِلَغَنِي أَنَّ العَرَبَ انْصَرَفَتْ إِلَىٰ مَهْنَأُهَا،
١٤٨	عُثمان بن عفَّان	فَصَلَّتْ رَكْعَتَيْنِ إِنَّمَا هُمَا اثْنَانِ: أَنْ تُقِيمُوا شَاهِدَيْنِ، أَوْ وَمَا هُمَا اثْنَانِ: أَنْ تُقِيمُوا شَاهِدَيْنِ، أَوْ
108	عُثمان بن عفَّان	يَمِينِي بِاللهِ مَا كَتَبْتُ وَلَا أَمْلَيْتُ وَلَا أَمْلَيْتُ أَمْلَيْتُ أَمْلَيْتُ أَمْلَيْتُ أَمَّا قَوْلُكَ فِي بَدْرٍ؛ فَخَلَّفَنِي رَسُولُ اللهِ أَمَّا فَي بَدْرٍ؛ فَخَلَّفَنِي رَسُولُ اللهِ أَمَّا فَي رَسُولُ اللهِ أَمَّا فَي مَنْ اللهِ أَمَّا فَي مَنْ اللهِ اللّهِ اللهِ ا
101	عُثمان بن عفَّان	أُمَرِّضُ ابْنَتَهُ، وَضَرَبَ لِي بِسَهْمٍ يَا ابْنَ أَخِي، لَقَدْ أَخَذْتَ مِنِّي مَأْخَذًا
101	عُثمان بن عفَّان	بَيْنِي وَيَيْنَكَ كِتَابُ اللهِ
17.	عُثمان بن عفَّان	عُثْمَانُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا عُثْمَانُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَيَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ





lack	in certain free inter	طرف ال ^ا نو
190	ester, western	ورف مارخ في بالله ورشوله، وملايعيه، لا إدائل معي منخم احاز
1.6	ماني بني ابني طافي	الدر ما في المام الم
111	, take to be to to to	مداد مدامة ، ولا مزم من النشد هدم .
18.1	e table contractor	مْر والله من اللين امنواه أمّ امنواه أمّ امنوا
141	مامي ده رابعي طالا	نه غندان والمتحابة
144	سابي بين أبي طالب	يا عبد خيره سلني
141	will be get in who	دلك امْرُو يُدْعِن في الملا الأَمَان ذُهِ
11.	سردالله بهذا زبه بهداده	النورَيْنِ الله الله، إيَّاكُمْ والغُلُو في عُثمان، وقولكُمْ: حَرَّقَ المصَاحِفَ
100	هاي بن أبي طالب	اللَّهُمْ إِنِّي أَبْراً إِلَيْكَ مِنْ دَمِ عُثْمانَ
107	علي بن أبي طالب	والله لقَدْ نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ عُثْمَانَ، ولقدْ غُلْبْتْ عَلَيْهِ
107	علي بن أبي طالب	والَّذِي لَهُ الجَوَارِي المُنْشَآتُ فِي البَحْرِ كَالأَعْلَام، مَا أَمَرْتُ بِقَتْلِ عُثْمَانَ
107	علي بن أبي طالب	اللَّهُمِّ الْعَنْ قَتَلَةً عُثْمَانَ فِي البَرِّ وَالبَخْرِ، وَالبَخْرِ، وَالبَخْرِ، وَالبَخْرِ، وَالبَخْرِ، وَالبَجْبَلِ
		J. J. J. J.





الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأَثَرِ
175	عَلِي بن أبي طَالِب	كَيْفَ وُصِلَ إِلَيْهِ؟!
174	عَلِي بن أبي طَالِب	يَا ابْنَ أَخِي، اجْمَعْ حَشَمَكَ وَمَوَالِيَكَ، ثُمَّ لِيَكُنْ هَذَا رَأْيَكُمْ
רדו	عَلِي بن أبي طَالِب	قَامَ مَعَهُ بَنُو أُمَيَّةِ يَخْضِمُون مَالَ اللهِ خِضْمَةَ الإِبِل
177	عَلِي بن أبي طَالِب	وَاللَّهِ مَا سَاءَنِي ذَلِكَ، وَلَا سَرَّنِي
177	عَلِي بن أبي طَالِب	دَمُ عُثْمَانَ فِي جُمْجُمَتِي هَذِهِ
177	عَلِي بن أبي طَالِب	وَاللهِ مَا قَتَلْتُ عُثْمَانَ، وَلَا مَالَأْتُ عَلَىٰ قَتْلِهِ
177	عَلِي بن أبي طَالِب	مَنْ قَتَلَ عُثْمَانَ فَلْيَقُمْ
144	عَلِي بن أبي طَالِب	لَا أُمَّ لَكَ!
۱۸۰	عَلِي بن أبي طَالِب	بَايَعَانِي بِالْمَدِينَةِ، وَخَلَعَانِي بِالعِرَاقِ
191	عَلِي بن أبي طَالِب	رُحْ إِلَيَّ عِنْدَ الظُّهْرِ
198	عَلِي بن أبي طَالِب	إِنَّا لَا نَأْكُلُ أُدْمَيْنِ جَمِيعًا
198	عَلِي بن أبي طَالِب	خَيِّطُوا لِي هَذَا، بَارَكَ اللهُ فِيكُمْ
198	عَلِي بن أبي طَالِب	صَاحِبُ العِيَالِ أَحَقُّ بِحَمْلِهِ



الصفحة	القائلُ الفاعلُ الرَّاوي	طَرَفُ الأَثْرِ
391	عَلِي بن أبي طَالِب	الحَمْدُ للهِ الَّذِي هَذَا مِنْ رِيَاشِهِ، أُوَارِي بِهِ سَوْأَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ
ç	عَلِي بن أبي طَالِب	إِنَّ هَذَا ذَنْبٌ لَمْ تَعْصِ بِهِ أُمَّةٌ فِي الأُمَمِ إِلَّا وَاحِدَةٌ
717	عَلِي بن أبي طَالِب	مَهُ، لَا تَقُلُ هَذَا، هُوَ اليَوْمَ مُؤْمِنٌ كَمَا كَانَ بالأَمْس
7/7	عَلِي بن أبي طَالِب	المُشْرِكُونَ لَا يُصَلُّونَ
614	عَلِي بن أبي طَالِب	يَا حَسَنُ، كُلُّ هَذَا بَيْنَنَا؟!
727	عَلِي بن أبي طَالِب	وَاللهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِّبْتُ
61 0	عَلِي بن أبي طَالِب	لَوْلَا أَنْ يَتَنَزَّىٰ عَلَيْهَا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا
۸/۲	عَلِي بن أبي طَالِب	قَدْ بَايَعَ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ، فَتُمَّتْ بَيْعَتُهُ
177	عَلِي بن أبي طَالِب	وَالاَنَ
	عَلِي بن أبي طَالِب	إِذَا اسْتَقْبَلُوا القِبْلَةَ، وَقَرَءُوا بِكُمُ القُرْآنَ؛ فَصَلُّوا خَلْفَهُمْ
	عَلِي بن أبي طَالِب	إِنَّهَا مَكِيدَةُ ابْنِ هِنْدٍ





الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأَثَرِ
744	عَلِي بن أبي طَالِب	مَا حَكَّمْتُ مَخْلُوقًا، وَإِنَّمَا حَكَّمْتُ القُرْآنَ
۲٤٠	عَلِي بن أبي طَالِب	أَجَلْ، كَلِمَةُ حَتَّى أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ
127	عَلِي بن أبي طَالِب	إِنَّ فِيهِمْ رَجُلًا مُخَدَّجُ اليَدِ، أَوْ ذِي ثَدْي
727	عَلِي بن أبي طَالِب	شَيْءٌ سَمِعْتُهُ مِنْهُ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ
727	عَلِي بن أبي طَالِب	أَبَعْدَ إِيمَانِي بِاللهِ، وَجِهَادِي مَعَ رَسُولِ اللهِ أَبَعْدَ إِيمَانِي بِاللهِ، وَجِهَادِي مَعَ رَسُولِ اللهِ أَشْهَدُ عَلَىٰ نَفْسِي بِالكُفْرِ وَلَمْ أَكْفُرْ؟!
757	عَلِي بن أبي طَالِب	لَا تُقَاتِلُوا الخَوَارِجَ بَعْدِي، إِلَّا مَعَ إِمَامٍ، فَإِنَّ لَهُمْ مَقَالًا
757	عَلِي بن أبي طَالِب	فَلَا وَاللهِ، إِنَّهُمْ لَفِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ
107	عَلِي بن أبي طَالِب	إِنِّي كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ صَدَّقَهُ، لَا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ
779	عَلِي بن أبي طَالِب	غَفَرَ اللهُ لَكُمْ
(٧)	عَلِي بن أبي طَالِب	يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَكْرَهُوا إِمَارَةَ مُعَاوِيَةً
6 42	عَلِي بن أبي طَالِب	اللَّهُمَّ الْعَنْ مُعَاوِيَةً بْنَ أَبِي سُفْيَانَ
٥٨٦	عَلِي بن أبي طَالِب	إِنَّ مُعَاوِيَةً سَيَلِي هَذَا الأَمْرَ بَعْدِي





الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأَثَرِ
۳	عَلِي بن أبي طَالِب	وَاللهِ لَقَدْ مَلِلْتُهُمْ وَمَلُّونِي، وَبَغِضْتُهُمْ، وَمَا بَنَوْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا بِوَفَاءٍ
377	عَلِي بن أبي طَالِب	إِنْ أَنَا عِشْتُ، فَسَأَرَىٰ رَأْيِي، وَإِنْ أَنَا مِتُ، فَضَرْبَةٌ مَكَانَ ضَرْبَةٍ
707	عَلِي بن زَيْد بن جُدْعَان	أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ فِي فِتْيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ هَاجَرُوا إِلَىٰ النَّبِيِّ
140	عَمَّار بن يَاسِر	اكْتُبُوا كِتَابًا بِمَا تَذْكُرُونَهُ ؛ حَتَّىٰ أَدْخُلَ عَلَيْهِ وَأُوقِفَهُ
777	عَمَّار بن يَاسِر	بَلَىٰ، وَلَكِنَّ اللهَ وَجَدْنَاهُ وَاسِعَ المَغْفِرَةِ
٨٧	عُمر بن الخطَّاب	سَيْفَانِ فِي غِمْدٍ؟! إِذَنْ لَا يَصْطَلِحَانِ
٨٧	عُمر بن الخطَّاب	إِنَّ رَسُولَ اللهِ أَوْصَانَا بِكُمْ، وَلَمْ يُوصِكُمْ بِنَا
۹.	عُمر بن الخطَّاب	أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ أَنَّهُ سَيَدْخُلُ مَكَّةً؟
۹.	عُمر بن الخطَّاب	إِنَّ رَسُولَ اللهِ لَمْ يَمُتْ
٩٣	عُمر بن الخطَّاب	رَحِمَ اللهُ أَبَا بَكْرٍ، لَقَدْ شَقَّ عَلَىٰ مَنْ بَعْدَهُ
97	عُمر بن الخطَّاب	كَانَتْ إِمَامَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً، وَقَىٰ اللهُ شَرَّهَا
1	عُمر بن الخطَّاب	اقْتُلْهُ؛ فَإِنَّهُ قَتَلَ مُؤْمِنًا، وَنَكَحَ امْرَأَتَهُ





الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأثرِ
100	عُمر بن الخطَّاب	وَدِدْتُ أَنِّي أَقُولُ الشِّعْرَ، فَأَرْثِي أَخِي زَيْدًا
١٠٠	عُمر بن الخطَّاب	مَا عَزَّانِي أَحَدُّ كَتَعْزِيَتِكَ عَلَىٰ الإِسْلَامِ
1.7	عُمر بن الخطَّاب	أَلَيْسَ قَدْ قَالَ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾؟
۱۰۸	عُمر بن الخطَّاب	وَقَدْ صُدِدْنَا! أَمَا تَنْهَاكَ لِحْيَتُكَ؟!
۱۰۸	عُمر بن الخطَّاب	لَوِ اتَّخَذْتَ يَا رَسُولَ اللهِ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّئ؟
١٠٨	عُمر بن الخطَّاب	يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ نِسَاءَكَ يَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ البَرُّ وَالفَاجِرُ، فَلَوْ أَمَرْتَهُنَّ أَنْ يَحْتَجِبْنَ؟
1.4	عُمر بن الخطَّاب	عَسَىٰ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ رَبُّهُ خَيْرًا مِنْكُنَّ
1.9	عُمر بن الخطَّاب	كَيْفَ تُصَلِّي عَلَيْهِ، وَهُوَ مُنَافِقٌ؟!
111	عُمر بن الخطَّاب	شَاهَتِ الوُجُوهُ! لَا يُرْغِمُ اللهُ إِلَّا هَذِهِ المَعَاطِسَ
110	عُمر بن الخطَّاب	مُتْعَتَانِ كَانَتَا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، أَنَا أَنْهَىٰ عَنْهُمَا
117	عُمر بن الخطَّاب	أَلَا لَا تُعَالُوا فِي صَدَقَاتِ النِّسَاءِ
114	عُمر بن الخطَّاب	تَقَدَّمْ يَا سَلْحَ العُقَابِ





الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأَثَرِ
150	عُمر بن الخطَّاب	إِنَّهُ لَا أَبَ لَهُ فِي الإِسْلَامِ
174	عُمر بن الخطَّاب	لَئِنْ وَلَّوْهَا الْأُجَيْلِحَ؛ لَيَرْكَبَنَّ بِهِمُ الطَّرِيقَ
19.	عُمر بن الخطَّاب	لَا أَبْقَانِيَ اللَّهُ بَعْدَكَ
197	عُمر بن الخطَّاب	تَحَبَّبُوا إِلَىٰ الْأَشْرَافِ وَتَوَدَّدُوا، وَاتَّقُوا عَلَىٰ أَعْرَاضِكُمْ مِنَ السَّفْلَةِ
197	عُمر بن الخطَّاب	أَيُّهَا الأَصْلَعُ، مَا تَرَىٰ فِي طَلَاقِ الأَمَةِ؟
191	عُمر بن الخطَّاب	إِنَّهُ مَوْ لَايَ
٣٤٣	عُمر بن الخطَّاب	لَوْ كَانَ سَالِمٌ مَوْلَىٰ أَبِي حُذَيْفَةَ حَيًّا، مَا تَخَالَجَنِي فِيهِ شَكُّ
707	عُمر بن الخطَّاب	لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ بَعْدِي، فَأَطِعِ الإِمَامَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا
٣٦٣	عُمر بن الخطَّاب	قَدْ جَعَلْتُ هَذَا الأَمْرَ فِي هَوُّلَاءِ السَّتَّةِ مِنَ الرَّهُطِ الَّذِي تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ الرَّهُطِ الَّذِي تُوُفِّي رَسُولُ اللهِ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ
444	عُمر بن الخطَّاب	هِيَ غَيْرُ خَارِجَةٍ عَنْهُمْ، فَإِنِ اخْتَلَفُوا فَكُونُوا فِي غَيْدُ الرَّحْمَنِ فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
777	عَمْرُو بْنُ العَاص	لِيُكْتَبْ بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَهُوَ أَمِيرُكُمْ
777	عَوْف بنِ مَالِك	دَخَلْتُ كَنِيسَةً دَيْرٍ يُوحَنَّا، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ مَسْجِدٌ يُصَلَّىٰ فِيهَا





الصَّفحَةُ	القائل/الفاعِل/الرَّاوي	طَرَفُ الأَثْرِ
104	كِنَانة	شَهِدْتُ مَقْتَلَ عُثْمَانَ، وَأَنَا يَوْمَئِذِ ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً
۳	مُحَمَّد بْنِ الْحَنَفِيَّة	إِنَّ القَوْمَ إِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ يَأْكُلُوا بِنَا وَيُشَيِّطُوا فِي الْقَوْمَ إِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ يَأْكُلُوا بِنَا وَيُشَيِّطُوا فِي اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل
176	محمد بن سيرين	اذْهَبًا إِلَىٰ ابْنِ سَلَامٍ فَاشْكُرَا لَهُ
190	مُحمَّد بن عَلي	حَمْرَاءَ يَا حُمْرُ، وَبِيضَاءَ يَا بِيضُ، غُرِّي
A/7	مُعاوية بن أبي سُفيان	غَيْرِي اسْتَعْمَلَنِي الخَلِيفَتَانِ مِنْ قَبْلُ، وَوَلَّيَانِي عَلَىٰ الشَّام
719	مُعاوية بن أبي سُفيان	على السامِ قُتِلَ إِمَامِي وَابْنُ عَمِّي وَوَلِيُّ نِعْمَتِي مَظْلُومًا وَمَخْذُولًا
۲۲۰	مُعاوية بن أبي سُفيان	إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مَعْصُومًا، فَوَلَّانِي وَأَدْخَلَنِي فِي أَمْرِهِ
F07	مُعاوية بن أبي سُفيان	أَسْلَمْتُ عَامَ القَضِيَّةِ، وَلَقِيتُ رَسُولَ اللهِ، فَوَضَعْتُ إِسْلَامِي عِنْدَهُ
777	مُعاوية بن أبي سُفيان	مَا زِلْتُ أَطْمَعُ فِيهَا مُنْذُ ذَلِكَ اليَوْمِ
199	مُعاوية بن أبي سُفيان	تُرِيدِينَ أَنْ أُرِيَكِ فَضْلَ أَحَدِهِمَا؟
٣٠١	مُعاوية بن أبي سُفيان	خَبِّرُ ونِي مَا كَانَ سَبَبُ اخْتِلَافِ هَذِهِ الأُمَّةِ؟



الشقشة	القتأل الفاعل الراوي	حَرَفُ النَّذِ
**	مُعمية بن أي شعباد	م م أحي، فَدِ سُنَوْسَقُ النَّمْ بِهِلَا الأَمْرِ، مِرْ حسنة ثَنَ تَقُوفُهُمْ
***		ئى قەكتىڭ ئۇرىڭ ئۇجىپ ۋۇغاڭ ئىڭ . ئىچە
W.	شعمية بن جي شعيان	عر خليل بل غبي بن فاطعة بنت رسارا به سي تناعينوستر
	نعوية باز بي شفياد	نصاد رشول الله خير بن قضائي. رسعصينة مزة خير بن مغصيه مَرْنَيْن
20 g	مُعمية بن أبي شفيان	ألد فنينه من شهد عييه
* ***	المعاوية بن أبي شقيان	ئىي ئىلى، بى دىنىدىن ئى بخىر ئىلە، ۋىكىن حىرىنى
*- A	مُعاوِية بن أبي مُغيال	ے بکی حد بکشنی فیب
	مُعرَية بن أبي مُنفيان	دَ عِدْ، فَدُ فَهِنْتُ مَ قُطَطْتَ مِنْ أَدْرِ خَدِرِ وَضَعَهِ
	مُعوية بن أبي مُغيان	ب كان كوك لي كَاصِحٌ فِيمَ عَنْ زَأْيِهِ فِي خجر وضحيه
ኖ ຼዲዲ	مكحول	مَدْ حَصَرَتْ لَمُعَاوِيّةَ الْوَقَادُ، جَمَعَ أَهَالَ يَجِهِ







رِ وَايَات أَبِي عَبد اللهِ رَضِّ اللهِ عَنْهُ

الصَّفحة	الرَّاوي	الرواية
474	أبو بكر الأثرَمِ	أَبُو مَعْشَرٍ قَدْ فَصَّلَهُ وَجَوَّدَهُ
717	حنبك بن إسحاق	أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ هَذِهِ المَقَالَةِ
7-8	إِبْرَاهِيم ابْنِ آزَر	اقْرَأْ: ﴿ يِلْكَ أُمَّةً قَدْ خَلَتْ لَهَامَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّاكَسَبْتُمْ وَلَا تُتَنَالُونَ عَمَّاكَانُوا يَهْمَلُونَ ﴾
۱۷۸	أبو بَكر الأثرَم	اكْتُبُ هَذَا الحَدِيثَ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ فِي خِلَافَةِ عَلِي عَلَافَةِ عَلِي بْنِ أَبِي طَالِبٍ
P37	أبو بكر المرُّوذِي	إِنَّمًا كَانَ لَهُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ
*0 ·		إِنِّي أَرَىٰ طَاعَتَهُ فِي العُسْرِ وَاليُّسْرِ
757	مُحمَّد بن الحَكم	بِشْسَ القَوْلُ هَذَا ا
140	رزين	بِنْسَ مَا قُلْتَ، وَمَا نَحْنُ وَحَرْبُ الْقَوْمِ وَذِكْرُهَا؟
465	إسحاق ابن هَانئ	تَدْرِي مَا الإِمَامُ ؟ الإِمَامُ الَّذِي يُجْمِعُ المُسْلِمُونَ عَلَيْهِ المُسْلِمُونَ عَلَيْهِ





الصَّفحة	الرَّاوي	الرَّوَايَة
460	أبو الحَارث الصَّائغ	تَكُونُ الجَمْعَةُ مَعَ مَنْ غَلَبَ
777	أبو الفَضل الدُّوري عن بعض أصحَابه	الحَلِيمِ، وَالسَّيِّدِ: المُعْطِي
444	يُوسُف بن مُوسَىٰ	الخِلَافَةُ فِي قُرَيْشٍ
7.7	حَرِبِ الكَرَمَانِي	الخَوَارِجُ مَارِقَةٌ، لَا أَعْلَمُ فِي الأَرْضِ قَوْمًا أَشَرَ مِنْهُمْ
717	مُحَمَّد بن عَبْد الله بن	رُوِيَ فِي قَتَلَةِ عَمَّارٍ - الفَيْةُ البَاغِيَةُ - ثَمَانِيَةٌ
	إِبْرَاهِيم	وَعِشْرُونَ حَدِيثًا؛ لَيْسَ فِيهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ
405	مُهَنَّا	سَالِم بْنِ أَبِي الجَعْدُ لَمْ يَلْقَ ثَوْبَانَ
١٧٣	أَحْمَد بْنِ الحَسَنِ التَّرْمِذِي	عَلِيٍّ إِمَامٌ عَدْلٌ
174	حنبك بن إسحاق	عَلِيٍّ خَلِيفَةٌ، رَضِيَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، وَصَلُّوا خَلْفَهُ
174	الأَثْرَم/ إِبْرَاهِيم بْنِ الحَارِث	عَلِيٍّ عِنْدَنَا مِنَ الخُلَفَاءِ
40.	أبو بكر الأثرَم	فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ
٠٨٠	أَبُو زُرْعَة الرَّازِي	كُلُّ بَيْعَةٍ كَانَتْ بِالمَدِينَةِ؛ فَهِيَ خِلَافَةُ نُبُوَّةٍ
777	أبو الحَسَن المَيمُوني	كَمْ أُعْجُوبَةٍ لِمُجَالِدٍ؟!





الصَّفحة	الرَّاوي	الرِّوَايَة
700	مُهنَّا	لَا أَعْرِفُهُ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ أَبِي ذِنْبٍ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ
100	9	مَعْمَرٌ غَيْرَ حَدِيثٍ
۲۳۰	إسحّاق الحَربي	لَا أَعْلَمُ وَلَا أَقُولُ أَنَّ أَحَدًا بَعْدَ عُثْمَانَ أَفْضَلُ
		مِنْ عَلِيٍّ
7-7	أَحْمَد بن الحُسَيْن	لَا تُكَلِّمُهُمْ، وَلَا تُصَلِّ عَلَيْهِمْ
7.7	مُحَمَّد بن مُوسَىٰ	لَا يَأْكُلُ مَعَهُ
٣٣٨	مُهنّا	لَا يَكُونُ فِي غَيْرٍ قُرَيْشِ خِلَافَةٌ
7-7	يَوسُف بن مُوسَىٰ الحَربي	لا، هُمْ مَارِقَةٌ ـ مَرَّتَيْنِ، مَرَقُوا مِنَ الدِّينِ
977	مُحَمَّد بن الحَكَم	لَقَدِ اجْتَرَأَ هَذَا!
787	أبو القَاسِم ابن	لَيْسَ شَيْءٌ عِنْدِي فِي تَشْبِيتِ خِلَافَةِ عَلِيٍّ أَثْبَتَ
	الجَبُّلي	مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةً
٣٤٠	أبو دَاوُد السِّحِستَاني	لَيْسَ هَذَا فِي كِتَابِ إِبْرَاهِيمَ، لَا يَنْبَغِي أَنْ
		يَكُونَ لَهُ أَصْلُ
199	أبو العبَّاس البِرْتِي	لَيْسَ يَدُلُّ النَّظُرُ عَلَىٰ أَنْ لَا يُبَاعُوا، وَلَكِنِ
		العَمَلُ عِنْدِي أَنْ لَا يُبَاعُوا
6.4	أبو بكر المرُّوذِي	مَا أَقُولُ فِيهِمْ إِلَّا الْخَيْرَ
757	حنْبَل بن إسحَاق	مَا رَأَيْتُ أَعْظَمَ فِرْيَةً مِمَّنْ لَمْ يُشِتْ إِمَامَةَ عَلِيَّ



ASSESSED AND ADDRESSED ADDRESSED AND ADDRESSED ADDRESSED AND ADDRESSED ADD	
Carlotte Carlotte	

الصَّفحة	الرَّاوي	الرِّوَايَة
717	أبو أُميَّة الطَّرسُوسِي	مَا فِيهِ حَلِيثٌ صَحِيحٌ
119		مَا كَانَ فِي القَوْمِ أَوْكَدُ بَيْعَةً مِنْ عَثْمَان الْجُمَعَ عَلَيْهِ كُلُّهُمْ
4.5	أبو الحَسن المَيمُوني	مَا لَنَا نَحْنُ وَمَا لِطَلْحَةَ وَالزَّبَيْرِ؟! وَمَا لَنَا وَقِتَالِ هَوُّلَاءِ؟!
7-4	أَحْمَد بن الحَسَن التَّرُمِذِي	مَنْ أَنَا حَتَّىٰ أَقُولَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ؟!
707	رسَالة مُسَدَّد	مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِسْلَامَ عَلِيٍّ أَقْدَمُ فَقَدْ أَخْطَأَ
۲۷۲،	مُحَمَّد بن يَحْيَىٰ	مَنْ زَعَمَ أَنَّ عَلِيًّا لَيْسَ بِإِمَامٍ، إِلَىٰ أَيِّ شَيْءٍ
707	الكحَّال	يَذْهَبُ؟!
۲۰٦	أبو جَعفَر ابن إبرَاهِيم	نَعَمْ، كُلُّهُمْ وَصَفَهُمُ اللهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾
r.7	أبو الحَارث الصَّائغ	هَذَا قُولَ حَرُورِي، يُجَانَبُونَ، وَلَا يُجَالَسُونَ
727	عَبْد الله بن أَحْمَد	هُوَ قُوْلٌ شَدِيدٌ
465	عَبدُوس بن مَالك	وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِمْ بِالسَّيْفِ حَتَّىٰ صَارَ خَلِيفَةً، وَسُمِّيَ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ
454	عَبدُوس بن مَالك	وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ فَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَرَضُوا بِهِ





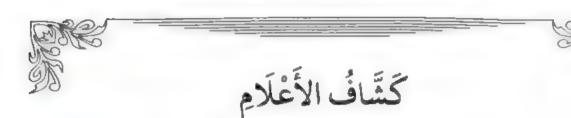
الصَّفحة	الرَّاوي	الرواية
73.		يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، تَأْذَنُ لِي فِي الكَلَامِ؟
T 3-		يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، مَا أَعْطَوْنِي شَيْنًا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَلَا شُنَّةِ رَسُولِ اللهِ
\V>	عَبْد الله بن أَخْمَد	يَا هَؤُلَاءِ، قَدْ أَكْثَرْتُمْ فِي عَلِيٍّ وَالخِلَافَةِ
443	مُحَمَّد بن الحَكَم	يُرْوَىٰ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ أَمْرُهُ خَمْسَ سِنِينَ، لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ شَيْءٌ

Mes 00/0



وللتنافات وولفتارس





الصَّفْحَةُ	العَلَمُ
177	أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ
TIV	إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ
۲۷۹ ،۲۵۰	إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ
١٧٣	
	إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْوَلِيدِ
YE. (779	إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ
	أَبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
	اَبْنُ أَبِي دَاوُدَ = عَبْدُ اللهِ بْنُ سُلَيْمَانَ
700	ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
۲٤٠	ابْنُ أَبِي رَافِعٍ = عُبَيْدُ اللهِ
۲۰٥	
۲۰۸	ابْنُ الهُذَيْلِ = مُحَمَّدٌ
	ابْنُ جَرِيرٍ ٱلطَّبَرِيُّ
	ابن حبيب
۲٦٠	ابْنُ خَطَلٍ = عَبْدُ اللهِ
178	ابْنُ سَلَام = عَبْدُ اللهِ





الصَّفْحَةُ العَلَمُ العَلمُ العَلمُ

7YA 1,718 3771 AY7	
156	ابْنُ لَهِيعَةً = عَبْدُ الله
١٧٥	ابْنُ مَسْرُوقِ الصُّوفِيُّ ﴿ أَخَمَدُ بُنُّ مُحَمَّدٍ
TV\$	ابْنُ مُلْجَم = عَبْدُ الرَّحْمن
(V7 FV)	ابْنُ مَنْدَهَ = مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ
۳۳۵ ،۳۳٤	ابْنُ مَنْصُورِ = إِسْحَاقُ الْكُوْسَجْ
108	ابْنُ مَوْهَبِ = غُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ
۲۳۲	ابْنُ هِنْدٍ =ً عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ
?٣Y	ابْنُ وَهْبِ = عَبْدُ اللهِ الرَّاسِبِيُّ
raa PP7	ابْنَةُ قَرَظَةً = فَاخِتَةُ زَوْجَةُ مُعَاوِيَةً
109	ابْنَيْ بُدَيْلٍ = عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ
۲۸۰ ، ۲۰۶	أَبُو إِسْحَاقَ ابْنُ شَاقُلًا = إِبْرَاهِيمُ
۲۰۰	أَبُو إِسْحَاقَ البَرْمَكِيُّ = إِبْرَاهِيمُ
۳۱٤، ۲۷۶، ۵۷۶، ۱۲۳	أَبُو الْأَعْوَرُ السُّلَمِيُّ = عَمْرُو بْنُ سُفْيَانَ
F-7, 07	أَبُو الحَارِثِ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ الصَّائِغُ .
ردر ۱۱۱، ۱۲۱	أَبُو الحَسَنِ الظَّاهِرِيُّ = عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَا
7£٣	أَبُو الحَسَنَ المَدَائِنِيُّ = عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ
47 (77) (77- 477)	أَبُو الدَّرْدَاءِ
۲۷٤	أَبُو الفَضْلِ البَاقِلَانِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَن
199 (1) (1) (1) (1) (1) (1) (1)	



أَبُو الْمُثَنِّىٰ الْحِمْصِيُّأبو الْمُثَنِّىٰ الْحِمْصِيُّ أَبُو الْهَيْشَم ابْنُ التَّيْهَانِأبُو الْهَيْشَم ابْنُ التَّيْهَانِ أَبُو الوَدَّاكِ = جَبْرُ بْنُ نَوْفِ أَبُو الْيَمَانِ = عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَنُو أَمَامَةً أَبُو بُرُدَةَ ابْنُ أَبِي مُوسَىٰ أَبُو بَكْرِ ابْنُ حُمَيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَخْرَمِيُّ = مُحَمَّدٌ أَبُو بَكْرِ ابْنُ عَسْكَرِ = مُحَمَّدُ بْنُ عَسْكَرِ أَبُو بَكُر الآجُرِّيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٥٧، ٣٥٠ 400 أَبُو بَكْرِ الصِّدِّيقُ = عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَامِرِ بْن عُمَرَ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٠٩، ١٩، ٣٧، ٤٤، ٥٩، ٣٩، ٧٩، ١٠٠، ٣٠١، 3-12 0-12 5-12 4-12 -112 7112 9112 1712 1712 7712 1712 1312 7312 7312 0012 171 ع۷۱، ۵۷۱، ۲۷۱، ۱۸۱، ۲۹۱، ۲۰۰، ۸۱۲، ۲۲۰، A37, -07, 107, 707, 707, 157, 457, 147, ГҮ7) - А7) (А7) 7А7) РА7) А(Ч) Г7Ч) ידי ודדי סדדי דדדי זפדי זדי דדי **741,788,787**







الصَّفْحَةُ أَبُو بَكُر المَرُّ وذِيُّ. أَبُو بَكُرٌ عَبْدُ العَزيز = غُلَامُ الْخَلَالِ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٦٤، ٢٨١، ٢٦٤ أَبُو ثَوْرِ الفِهْرِيُّأبُو ثَوْرِ الفِهْرِيُّ 6.1 أَبُو جَهْلِ أَبُو حَفْصٌ العُكْبَرِيُّ = عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ......١٥٠٠ ٣١٩، ٣١٧، ٣١٩ 110 أَبُو خَيْثَمَةً = زُهَيرُ بْنُ حَرب أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّأَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ أَبُو ذَرٌّ ۱۱۱ ، ۱۱۲ ، ۱۷۲ ، ۲۸۷ ، ۲۸۲ ، ۲۸۲ ، ۲۸۲ ، 591 cm9. أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّأبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ أَبُو زَيْدِ ابْنُ شَبَّةَ = عُمَرُ ٢٨٢، ٢٨٤ أَبُو سَعِيدِ الخُدْرِيُّأبُو سَعِيدِ الخُدْرِيُّأبُو سَعِيدِ الخُدْرِيُّ أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَىٰ أَبِي أَسَيْدِ الْأَنْصَارِيُّ١٩٩ ١٩٩٠، ١٩٩٠ أَبُو سُفْيَانَ ابْنُ حَرْب ٩١، ٢٦٨، ٢٩٢، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٠٤، 4.4 .4.0 أَبُو سَلَمَةً = ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.... أَبُو صَالِح = ذَكُوَانُ.....أَبُو صَالِح = ذَكُوَانُ..... أَبُو طَالِبَ = أَحْمَدُ بْنُ حُمَيْدٍ



المُثَنَّا فَامِنَ وَلِهِ فَهَارِس العَلَمُ



7/7, PY7, 3A7	أَبُو طَالِبِ المَكِّيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ
(105 (106 (101 (154 (15	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ = عُبَيْدُ اللَّهِ
۸۰۱، ۱۲۲، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۱،	(100
(11) (11) 4-7) 407) 147) 414) 734	(177)
۱ <i>ף</i> ، ۲٦٣، ٣٤٣، ٦٢٣، ٣٢٣، ٨٨٣	أَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ الجَرَّاحِ
۲٦٨	أَبُو عُتْبَةًأ
(40	أَبُو عَلِيِّ ابْنُ شَاذَانَ = الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ
۲۳۹	أَبُو غَالِب = حَرَوَّزُ
150	أَبُو لُؤْلُوَّةً = فَيْرُوزُ المَجُوسِيُّ
انَانَ	أَبُو مُحَمَّدِ ابْنُ جَابِرِ العَطَّارُ = الْحَسَنُ بْنُ عُثْمَ
لحَسَنُل	أَبُو مُحَمَّدِ ابْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ ابْنِ أَبِي العَنْبَرِ = ا
YEA	أُبُو مُحَمَّدٍ البَرْبَهَارِيُّ = الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ
۲۰٤	أُبُو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ = الخَلَّالُ
٣١٣	بُو مِخْنَفٍ = لُوطُ بْنُ يَحْيَىٰ
196	بُو مَطَرٍ
	بُو مَعْشَرٍ = نَجِيحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
107	بُو مَلِيحٌ = عَامِرُ بْنُ أُسَامَةً
	بُو مُوسَىٰ الأَشْعَرِيُّ
۲۹۷،۲۷۵، ۲۳۵	
	يُه نَضْ = اسْمَاعِيلُ ثن عَنْد الله
112	يه تصب – استماطنا بي عبدالله







الصَّفْحَةُ	العَلَمُ
٠٢٧٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٠ ، ٢٢١	
٥٧١، ١٨٦، ٧٦٧، ١٣٤٠ ٥٥٣، ٩٨٣، ٩٨٣	
107	أَبُو وَاثِلِ = شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ
11V	أُبَيُّ بْنُ كَعْبِ
TO- (1VA (1VT	الأَثْرَمُ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
٠١٩٩ ،١٨٢ ،١٧٨ ،١٧٥ ،١٧٣ ،١١٩	أَحْمَدُ = أَبُو عَبْدِ اللهِ
PPI, 7-7, 4-7, 2-7, 0-7, F-7, FI7, -47,	
V37: A37: 107: V57: VV7: PV7: -A7:	
7.47, 017, 7.17, 777, 777, 377, 777,	
444 1405 140. 1454 1454 1450 145.	
١٧٤	
اذَانَ	
۲۰۳ ، ۱۷۳	
۲۰۲	
۲۸۹ ، ۲۸۸ ، ۲٦۸	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ
19A 6178	الأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍالأَحْنَفُ بْنُ
71- c7-9 c9F	أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ
۲۳۰، ۲۰۶، ۲۰۰۵	إِسْحَاقُ الحَرْبِيُّ = ابْنُ الحَسَنِ
٣٢٤	إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ = ابْنُ هَانِيَ
۲۰٤	إَسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ آزَرَ



وللمشافارت ولرهنكارس



الصَّفْحَةُ	العَلَمُ
بِنِ عُبَيْدِ اللهِ	إسْحَاقُ بْنُ طَلْحَةً
۳۱۸	
۲۰۹	
	4
٣٢١	
1	and the second s
تَصَارِيُّت٢٦، ٨٨٨	
۲۳٤ ، ۱٦٧ ، ۱٥٩	الأَشْتَرُ النَّخَعِيُّ
الكِنْدِيُّالكِنْدِيُّالامام ١٦٧، ١٣١، ١٣١، ١٣١، ١٥٦	and the second s
حَسَنِ	الأَسْعَرِيُّ = أَبُو الْـ
حْمَنِ بْنُ كَيْسَانَ	الْأَصَمُّ = عَبْدُ الرَّـ
70£ 617A	الأَعْمَشُالأَعْمَشُ
(79, 677, 377) 377) 777)	- 1
701 (FE- 61AY	أَمُّ سَلَمَةً
154	
۰۲۲۰ ۲۷۰ د ۱۸۱ د ۱۵۳ د ۱۲۱ ۳۵۱ و ۲۷۰ و ۲۳۹	أَنْسُ بْنُ مَالِكِ
TAT (TO) (TE.	
108301	
۲۸۷	البَرّاءُ بْنُ عَازِبِ
, مُحَمَّدٍ	



كتائالاغامتها



الصَّفْحَةُ يُرِيْدَةً = ابْنُ الحُصَيْبِ بُسْرُ بْنُ أَبِي أَرْطَأَةَ تَشيرُ بْنُ سَعْدِ التُّجيبيُّ = كِنَانَةُا ١٥٨، ١٥٨، ٢١٦ ٢٣٣ ثَابِتٌ = ابْنُ أَسْلَمَثابِتٌ = ابْنُ أَسْلَمَ تَابِتُ بْنُ قَيْسٍ......ثابِتُ بْنُ قَيْسٍ ثَغْلَتُ = أَحْمَدُ نُنُ يَحْيَىٰ ٢٦٨ ثَوْيَانُثَوْيَانُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ٢٤١، ٣٤٠، ١٩٩، ١٩٩، ١٩٩، ٩٤١، ٣٤٠، ١٩٩، ١٩٩، ٢٤٠ الْجُبَّائِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَابِا ٣٩١، ٣٤٤ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ١٠٩، ١٦٦، ١٨٨، ٢٦٠، ٤٣٦، . ٧٦، ٦٧٦، ٣٧٦ حَلَّةُ بْنُ عَطيَّةً. جَنَلَةُ بْنُ مَسْرُوق الغَافِقِيُّ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ = ابْنُ عَلِيٍّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ.....١٩٥،١٩٢ جَلَّامٌ الغِفَارِيُّ جُمَيعٌ التَّيْمِيُّ = ابْنُ عُمَيْرِ ١٨٥ جُنْدُتُ بْنُ جُنَادَةَ



ولكشافاس والفهارس



الصَّفْحَةُ	العَلَمُ
ζ 4 λ	
rar	الحارث بن هشام
١٧٨	حارثةً بْنُ مُضرّب
M7 <i>FPI</i>	خْبْشِيُّ بْنُ جْنادةً
	حبيب بن مشلمة الفهري
Ψ.0	الحجاج بن علاط الشلمي
m19	الحجّاجُ بْنْ يُوسُّف = الثَّقَفِيُّ
. 377, 5.7, 6.7, 117, 717, 717,	خُجْرُ بْنُ عديِّ
415	
۲۲۵	حُجْرُ بْنُ يَزِيدَ الكِنْدِيُّ
(V) (11V	
۲۰۲	
۲۳۸ ،۲۲۷	خُرْقُوصْ بْنُ زُهَيْرِ التَّمِيمِيُّ
۲٥٠	
٠١٠١، ١٠١، ١٠٢، ١٣٢، ١٥١، ١٠١، ١٥١،	الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ
771, 771, 117, 107, PF7, AY7,	
PY7: 7A7: 3A7: ***; FYY: VFY:	
777 377 O77 VP7	
٠٣٠٠ ١٦٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦،	الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ
(**)	
WAU / WUL / WIA / WIV	







الصَّفْحَةُ حُصَيْنٌ = ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرِ الْكِنْدِيُّ حَكِيمُ بْنُ جَابِر.... 170 حَكِيمُ بْنُ جَبَلَةَ القَيْسِيُّ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ حَمْزَةُ بْنُ مَالِكِ الْهَمَدَانِيُّ حمْيَري حَوْشَبُ الفَهْرِيُّ ٢٢٠ خَالدُ بْنُ الْوَليدِ.... خَالدُ بْنُ خِدَاش . Y00 خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ القَسْرِيُّ (القَصْرِيُّ)..... خَالِدُ بْنُ عُرْفُطَةً ٣١١..... خَديجَةُ 1.7 (1.0 الْخِرَقِيُّ = عُمَرُ بْنُ الْحُسَيْنِ..... خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتِ نُحْزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتِ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الدُّورِيُّ = الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِاللهُ وريُّ = الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِ ذُو الْخُويْصِرَةِ التَّمِيمِيُُّذُو الْخُويْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ رَبِيعَةُ بْنُ الحَارِث در المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس الم رَزينٌ



والمتنافات ولطغكارس



الصَّفْحَةُ	العَلَمُ
۲۳٤	رِ فَاعَةُ بْنُ شَدَّادٍ البَجَلِيُّ
101 (157 (151	رُقَيَّةُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ
197	زَاذَانُ
(174 (170 (179 (170 (171 (91)	الزُّبَيْرُ بْنُ العَوَّامِ
PV() • A() AP() 7-7, 3-7, 0-7, A-7,	
717, 117, 117, 117, 007, 317	
707 707	
٢٣٤	زُرْعَةُ بْنُ البُرْجِ
١٦٨	
90,,	
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
Y£1 (
107	زِيَادُ ابْنُ أَبِي مَلِيحٍ
۲۰۰۸ ، ۳۰۰ ، ۲۰۱۶ ، ۲۰۰۰ ، ۲۰۹۶ ، ۲۰۰۰ ، ۲۰۰۵ ، ۲۰۰۵ ، ۲۰۰۵ ، ۲۰۰۵ ، ۲۰۰۵ ، ۲۰۰۵ ، ۲۰۰۵ ، ۲۰۰۵ ، ۲۰۰۵ ، ۲۰۰۵ ،	زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ
4-4, 114, 717, 714, 304	
(0) (1AV (1AT	
\•• _{••••••}	
4	and the second s
YOL	سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ
۳۸۸ ،۳٤۳ ،۲۲٦ ،۱۹۷	سَالِمٌ مَوْلَىٰ أَبِي خُذَيْفَة





العَلَمُ

F77	سُبَيْعُ بْنُ زَيدٍ الْحَضْرَمِيُّ
۳۱۲	السُّرَيُّ بْنُ وَقَّاصِ الحَارِثِيُّ
	سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.
٢٠٦٠ - ١٦٠ ع ٢١٠ ٥ ٢١٠ ٥ ٨١٠ ٢٦٦	سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصِ
۳۰۰،۱٦٩	سَعِيدٌ = ابْنُ زَيْدِ
۳۰۷ ،۳۰٦	سَعِيدُ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبَرِيُّ
79A (1-1) AP7	سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ
TEF : TF1: TF1: 737	سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ
۲٦٢	سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ الأَمَوِيُّ
770	
۲۰۰	سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
۲۰۰ ،۲۰۱ ،۱۸۷	سَلْمَانُ = الفَارِسِيُّ
178	سَلِيطٌ = ابْنُ زَيْدٍ
٣٣٩	سُلَيْمَانُ بْنُ الأَشْعَثِ
٤٠٠ ١٣٩٩	سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ
۳۲۰	سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ
۰ ۹۵، ۸۴، ۲۸۲	سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
۲۸۱	سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبِ
١٥٧	شُودَانُ بْنُ مُحْمَرَانَ



وللمشافات ولرلغهارس



السَّيَّارُ = أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.....١٧٤ سَنْفُ وَرُ عُمَرَ شبيب بن رَبْعِي ٢٣٨. شَدَّادُ بْنُ أَوْس ٢٧١،٢٦٥ شُرَ حْبِيلٌ بْنُ السِّمْطِ TOL الشُّغييُّ = عَامِرٌالشُّغييُّ = عَامِرٌ شُعَيْبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ......شُعَيْبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ شَقيقٌ = ابْنُ سَلَمَةَشقيقٌ = ابْنُ سَلَمَةَ صَالِحٌ (بَيَّاعُ الْأَكْسِيَةِ) صَبَّاحٌ المُزَنيُّ صَبَّاحٌ المُزَنيُّ صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ الْعَبْدِيُّ ضِرَارُ بْنُ عَمْرو فِسرَارُ بْنُ عَمْرو · 1/2 18/2 4.72 2.72 0.72 1.72 4.72 4/72 17, P17, -77, 007, 0P7, 4F4 طَلْقُ بْنُ حَسَّانَ.





عَاصِمُ بْنُ عَاصِم اللَّيْنِيُّ 7312 V312 5012 6012 3512 0512 ٥٨١، ٨٩١، ٣٠٦، ٨٠٦، ٥٥٦، ٢٢٦، 097, F.T. V.T. A.T. 017, PAT 777 CMEM CME - (10 · (10 · (9) العَتَّاسُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرِ ١٩٤، ٢٥٥، ٣٠١، ٣٠٠، ٣٠٠، ٣٠٠، ٣٠٠ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي حَاتِم عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي عَمَيْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي لَيْلَىٰ ١٥٥ عَنْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ خَبَّابِ السُّلَمِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ رَوَاحَةَعَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ رَوَاحَةَ عَيْدُ الرَّحْمَن بْنُ سَمُرَةَ عَيْدُ الرَّحْمَن بْنُ سَمُرَةً عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ عَتَّاب بْن أَسَيْدِ...... ١٦٤ عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ عُثْمَانَ قَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ عُثْمَانَ عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ عَوْفٍ عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ عَوْفٍ ١٥٣، ١٥٣، ٣٨٨ عَبْدُ الرِّحْمَن بْنُ هَبَّار عَبْدُ الرِّحْمَن بْنُ هَبَّار



وللتنافات ولرهنكارس



الصَّفْحَةُ	العَلمُ
Ψοο	عَبْدُ الرَّزَّاقِ = الصَّنْعَانِيُّ
۲۳۹ ، ۱۸۸	عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي أَوْفَىٰ
\£\V\\	عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي سَرْح
717	
109	عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ
1.4	عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيِّ ابْنِ سَلُولٍ
۲٤٧ ،۱٧٥	عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ
196	
٠٣٠٧ ،٣٠٣ ،٣٠٢ ،٣٠١ ،٣٠٠ ،١٧٢ ،١٥٧	عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ
419	
۲۲٥	عَبْدُ اللهِ بْنُ الطُّفَيْلِ البَكَّائِيُّ
۲٦١	عَبْدُ اللهِ بْنُ بُسْرِ
۲۲۵	عَبْدُ اللهِ بْنُ حُجْرِ العِجْلِيُّ
۲۹۳	
۲۳۷ ،۱۷۰	عَبْدُ اللهِ بْنُ سَبَأِ الْمِصْرِيُّ
۱۰۰ ۱۲۲ ۲۲۱ ۲۰۱۰ ۲۰۱۰ ۲۰۱۰	
۸۸۱، ۹۸۱، ۱۹۶۰ ۸۶۶، ۱۹۶۰ ۲۵۶۰	
٠٣٠١ ،٢٧٠ ،٢٦٧ ،٢٦٧ ،٢٥٠	
TYT (T.T	







عَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِعَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْدُ الله بْنُ عُثْمَانَ الصَّفَّارُ عَنْدُ الله بْنُ عُثْمَانَ الصَّفَّارُ و ٢٠٤ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ ١٠٨، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٢، ٢٧١، ٢٧١، ٢٢٩، PO75 PO75 3575 V575 P575 3V75 1A7, AA7, 187, 087, ... 1.T. 7.43 3.43 V.43 074, 734, .P.4. عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِ١٧٠٠ ٢٦٣ع عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسِ الأَشْعَرِيُّ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ = السَّفَّاحُ عَنْدُ الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاجِيَةً عَنْدُ الله بْنُ مَشْغُودِ ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٦٢، ١٦٨، ١٦٢، ١٨٧، ١٧١، 377, 877, 877, 754 عَنْدُ الله بْنُ مُعَاوِيَةً ٢٩٩ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَغَفَّلعَنْ مَغَفَّل عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ الرَّاسِبِيُّ عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ أَسَدِ..... عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ أَسَدِ.... عَبْدُ المَلكِ بْنُ عُمَيْر ١٩١ عَبْدُ المَلكِ بْنُ عُمَيْر عَبْدُ المَلك بْنُ مَرْوَانَعَبْدُ المَلك بْنُ مَرْوَانَ عَبْدُ خَيْرٍ .



وللمتنا فامت ولرلغهارس



عَبْدُوسُ بْنُ مَالِكِ العَطَّارُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي رَافِععُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي رَافِع عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ عا، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٢، ١٦١، ١٦٥ عَبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ عُمَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ ١٤٦، ٦٤٢ عُتْبَةً بْنُ أَبِي سُفْيانَ عُتِبَةً بِنُ أَبِي عُتَبَةً عُثْمَانُ نُنُ عَفَّانَ ١٠٤ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٩ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٢ ، 2712 0712 5712 4712 8712 •712 (1712 THE ATT ATTO ATTE ATTE ATTE 1157 - 213 (121) 7313 7313 0313 5313 (10£ (104 (10£ (101 (10+ (184 (184 001) FOI) VOI) POI) .FI) 7FI) ארוי פרוי פרוי ארוי ארוי ארוי 171, 171, 171, 771, 771, 271, CYC YYC AVA CIVA CIVY CIVO 7.72 V(72 A(72 P(72 .772 P772 -772 A37; 707; 007; F07; VF7; AF7; (٧7) ٢٧٦) ٨٧٦) ٣٨٦) ٧٨٦) (٢٦) 397; AP7; PP7; 1.4; .14; 314; ٥١٦، ٦٢٦، ٨٨٦







الصَّفْحَةُ	العَلمُ
۳۱۸	عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ
۲۳۶ ، ۲۲۱	عَدِيُّ بْنُ حَاتِم
۲۰۸	العِرْبَاضُ بْنُ سَارِيَةَ السُّلَمِيُّ
104	عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ
Y08 30Y	
11.	
179	_
rr7	
701	عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلِ الحَضْرَمِيُّ
\V\$	
(111 (100 (1.5 (1.4 (1.4 (40 (4)	
۱۳۳۰ ۱۳۱۰ ۱۲۰ ۱۲۶ ۱۲۰ ۱۳۱۰ ۱۳۳۰	
١٦٢ ١٦٢ ١٥٥ ١٥٥ ١٢١ ١٢٢	
۰۱۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۷۱، ۱۷۱۰	
7712 7712 3712 0712 5712 7712	
414 PV12 +A12 (A12 7A12 TA12	
3812 0812 5812 4812 8812 8812	
.197 .190 .191 .197 .197 .191 .190	
VP/2 AP/2 4-72 24-72 24-72 4-72	





العَلَمُ

المناحة

5167

عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَمَّارٌ = ابْنُ يَاسِرِ عُمَّارٌ أَ بْنُ عُقْبَةً عُمَّارُ أَ بْنُ عُقْبَةً عُمْرُ بْنُ الحَكَمِ عُمْرُ بْنُ الحَكَمِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ

7-12 3-13 7-13 4-13 4-13 1-15 4-17

V(1) 1113 1113 1113 1113 1114 1114

M313 0313 7313 4313 -013 7013 2013

(V(1) 3V(1) 3V(1) 0V(1) 7V(1) AV(1)

P(V(1) 1A(1) 7A(1) -P(1) 7P(1) VP(1)

A(7) -773 7373 A373 7073 7073 7073





العَلَمُ

CAL CALCAL CLA CLIL CLOA	
PA7, 3P7, 1P7, 1P7, 0P7, F77,	
774, -44, 144, 254, 454, 354,	
70%, 50%, 75%, 75%, 76%, 86%,	
444.441	
۳۱۲	
۳۴۰	
۲۷۲	عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	عُمَرُ بْنُ وَاقِدٍ
١٦٨	عُمَرُ، أَبُو زُرْعَةً
٠٨٦	
۰٬۲۲۰ ۲۰۲۰ ۲۰۲۰ ۲۰۲۰ ۲۲۲۰ ۲۲۲۰ ۲۲۲۰ ۲۲۲	عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ
Y773 A773 P773 WY73 3373 OY73	
TE1 (T1E (T1)	
۳۱۱ ،۳۱۰	
۲۲۲	عَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيلٍ الهَمَدَانِيُّ
١٧٩	
مَوِيُّ ٢٦٢	
۳٥٢ د۲۷۳	
144	عِيسَىٰ بْنُ حَطَّامِ



ولكشا فامت ولرلغمكارس



الصَّفْحَةُ	العَلَمُ
YE	عِيسَىٰ بْنُ مُوسَىٰ ابْنِ المُتَوَكِّلِ
	الغَافِقِيُّ = ابْنُ حَرْبِ
T-E .1AE .4T	فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
YYA	فَهْرُ بْنُ مَالِكٍ
\oV	قَيْرَةً
(4V 1/17	قُدَامَةً بْنُ مَظْعُونٍ
YYX	قُرَيْشِ بْنُ بَدْرِ ابْنِ النَّضْرِ
۳۱۱	قَيْسُ بْنُ الوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ شَمْسِ بْنِ المُغِيرَ
۲۵۱	
٣٤١	كُثَيِّرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ المُزَنِيُّ
/ r ·	كَعْبُ بْنُ عُجْرَةً
۲۲۰	كَعْبُ بْنُ مُرَّةً
101	
٣١٤	كِنَانَةُ بْنُ بِشْرِ بْنِ غِيَاثِ الكِنْدِيُّ
۱٦٣،١٥٧	كِنَانَةُ مَوْلَىٰ صَفِيَّةَ
۸۹	مَاعِزٌمَاعِزٌ
\Y4	مَالِكُ الأَشْتَرُ
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
\·· .44	
	مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ السُّكُونِيُّ





وية و وفر في ويرة مُجَالِدٌ = ايْنُ سَعيدمُجَالِدٌ = ايْنُ سَعيد مُحَمَّدٌ = ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْن سَوَادِمُحَمَّدٌ = ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْن سَوَادِ مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرِ ٢١٨، ٢١٨، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٦ مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَم.....مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ ١٥٦، ١٧٦، ٣٦٧، ٣٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو أُمَيَّةَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ رِزْقَوَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَم، أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَر TYE مُحَمَّدُ بْنُ حَاطِب مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْن إِبْرَاهِيمَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ ابْنِ العَبَّاسِ٣٢٢.... مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْزَاهِدُ مُحَمَّدُ بِنُ عَلِيٍّ . مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الفَتْحِ = العُشَارِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ



وعُمَدُ فَامِن وَلِهُ فَهَارِس -



الصَّفْحَةُ	
۲۱۰ د۲۰۹	مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةً
<-V	
****	مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ
\YT	مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ
۲۲٦ ۲۲۱	مُخَرِقُ بْنُ حُرَيْثٍ الزُّبَيْدِيُّ
T.V (10V (15A (157	
٣٢١	مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ
۳۱۲، ۲۹٦، ۲۰۱، ۲۰۰، ۲۰۱	
۲۸٤ ،۲٥٨ ،۲۲۰	مَسْلَمَةُ بْنُ مَخْلَدٍ
107	المُسَيَّبُ بْنُ نَجَبَةً
118	
	مُعَاوِيَةً بْنُ أَبِي شُفْيَانَ
۱۰۲۰ ۱۲۱ د ۱۲ د ۱۲۱ د ۱۲۱ د ۱۲۱ د ۱۲۱ د ۱۲۱	
277; F77; A77; P77; YY7; 3Y7;	
077, 307, 007, F07, A07, P07,	
ירזי ורזי זרזי ארזי פרזי ירזי.	
7773 V773 A773 P773 - V73 (V73	
777; 777; 377; 077; 577; AY7;	
PY7: • A7: (A7: 7A7: 4A7: 3A7:	
٥٨٦، ٢٨٦، ٧٨٦، ٨٨٦، ٢٨٦، ٠٢٦،	





العَلَمُ

(14) (14) (14) (14) (14)	
1973 PP73 PP73 PP73 BP73 PP73	
٧٠٦، ٨٠٦، ١١٦، ١١٣، ١٢٦، ٥١٩،	
YY7 , TYY	
	مُعَاوِيَةُ بْنُ التَّابُوتِ
۳۱۰ ، ۳۱۶	مُعَاوِيَةُ بْنُ حُدَيْجِ الكِنْدِيُّ
700	مَعْمَرٌ = ابْنُ رَاشِدٍ
(17	
۲۰۶، ۷۱۱، ۸۱۱، ۷۶۶، ۸۶۶، ۸۰۳، ۶۰۳	
١٣٢	
۲۸۹	
۳۱۲	
۳۵۵ ،۳۵٤ ،۳۳۸	مُهَنَّا = ابْنُ يَحْيَىٰ
١٥٨	المَوْتُ الأَسْوَدُ
۲۲۲	مُوسَىٰ بْنُ مُحَمَّدٍ
۲۷۰ د ۱۸۵	
۲٦٤ ،۱۸۸	مِيكَاثِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
۲۷۷ ،۲۰۶	المَيْمُونِيُّ = عَبْدُ الْمَلِكِ
(77 41-)	
۱۵۷۷۵۱	نَائِلَةُ زَوْجَةُ عُثْمَانَ



والمتشافات ولرهنكارس



الصَّفْحَةُ	العَلَمُ
١٣٤	النَّزَّالُ بْنُ سَبْرَةَ
117	
۲۴۰	
ren	نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ
(۲7) 7٧7	نَوْفٌ البَكَالِيُّ
١٨٥	هَارُونُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٣٢٢	
157 (150 (155	
٣٢٠ ١٢٠٠	
۲۷۲	
545	
777	
۲۲۰	وَاثِلَةُ بْنُ الأَسْقَعِ
41	الوَاقِدِيُّا
۳٥١	وَائِلُ بْنُ حُجْرِ الحَضْرَمِيُّ
۲۲٥	وَرْقَاءُ بْنُ سَمِيِّ الْحَارِثِيُّ
۳۲۰	الوّلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
γ γ γ γ γ γ γ γ γ γ γ γ γ γ γ γ γ γ γ	الوّلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ .
547 (107	



كِتَابُ إِلْمَا مِنْ الْمُأْلِمُ الْمُلْلِمُ الْمُلِلِمُ الْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ الْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلِلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلِلْمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلِلْمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلِلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْلِلْمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْلِلْمُ لِلْلِلْلِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلْمُلِلْلِمُ لِلْلِلْمُلِلِلْلِلْمُلْلِلْلِلْمُلْلِلْلِلْمُلْلِلْلِلْلِلْلِمُ لِلْمُلْلِلْلِلْ

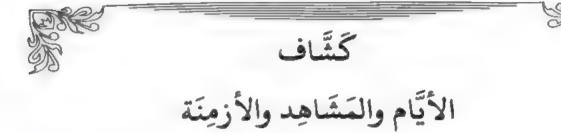


الصَّفْحَةُ	العَلَمُ
۳۲۰	الوَلِيدُ بْنُ يَزِيدَ
14	يَحْيَىٰ بْنُ عُقَيْلٍ
	يَحْيَىٰ بْنُ مَعِينٍ
79£ (797)	يَزِيدُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ
۲۲٦	يَزِيدُ بْنُ الحَارِثِ الْعَبْسِيُّ
797, 770	يَزِيدُ بْنُ حُجِّيَةً بْنِ عَبْدِ اللهِ
۳۰۱	يَزِيدُ بْنُ سَلَمَةَ الجُعْفِيُّ
	يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
۲۶۲، ۷۶۲، ۸۶۲، ۶۶۲، ۰۰۳، ۲۰۳، ۳۰۳،	يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ
4.4 'L.Y 'L.Y 'L.Y 'L.Y 'B.	
۲۰۳	
	يُوسُفُ الصِّدِّيقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
	يُوسُفُ بْنُ مُوسَىٰ
عَلِيلِ الرَّحْمَٰنِ	يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ خَ
97 79	يُونُسُ بْنُ مَتَّىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ









	الصَّفَحة	الْيَوم/ الْمَشْهَد/ الزَّمَن
	175 (100 (107 (105 (170	بَيعَة الرُّضوَان
	١٢٥ ،١٢٤ ،١٢٣ ،١٢٢	جَيش العُسرة
	۲۸۹	حَجَّة الوَدَاعِ
	اعة۸۷۲، ۲۷۹	عَام الجَمَاعة/ سَنَة الجَمَا
	\\\	عَام الفَتح
	707 ٢07	عَام القَضِية
	117	عَام خَيبر
	٢٦٥	فَتح الشَّام
	۲٦٠	فَتح مَكَّة
	٢٣١	لَيلة الهَرير
•	۳۲۰ ،۳۱۹	وَقَعَة الْحَرَّة/ زَمن الْحَرَّة
	١٦٢ د١٥٥ د١٥٤ د٩١	يَوم أُحُد
	۲۱۷، ۲۱۳، ۲۱۲، ۲۱۲، ۲۱۸، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۸، ۲۱۸	يَوم الجَمَل
4	۲۵۰ ۵۱٦۸	يَوم الدَّار







@ co co co









كشَّاف

الفِرَق والطَّوائِف والمِلل والأقوام

الصَّفَحة	الفِرقَة / الطَّائفَة / القّوم / المُخَالِف
۲۰۸	ابْنُ الهُّذَيْلِ
104	ابْنَى بُدَيْل
£ • • · · · · · · · · · · · · · · · · ·	ابْنَي بُدَيْل الْأَزَارِقَةِ مِنَ الْخَوَارِجِ
(TE (174 (177 (104)	الأَشْتَرِ النَّخْعِيّ
۵۲۱، ۲۱۳، ۵۳۳، ۰۵۳، ۵۸۳	الأشعرية = أصحاب الأشعري
1.5 .1.4	أصحاب مُسيلَمَة
۱، ۱۳۱، ۱۹۹۱، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۰، ۲۵۳، ۵۸۳	أصحَابنا (الحَنَابِلة)
۸۰	الأصم
	الإِمَامِيَّة
	أهل البَصرة
	أهل الرِّدَّة
۵۶۶، ۱۳۶، ۱۳۳، ۸۳۶، ۷۵۶، ۸۶۶، ۱۰۳،	أهل الشَّام
7'7', 7'7', 7'7', P'7'	
	أهل الشُّوري
TIT IT IN INTERNATIONAL IN	أهل العِرَاقأهل العِرَاق





الفِرقَة / الطَّائفَة / القَوم / المُخَالِف الصَّفَحة

۳۰۰ ، ۱۲۰ ، ۱۲۳ ، ۱۱۱ ، ۲۲۳ ، ۲۲۱ ، ۲۲۰ ، ۳۰۰	أهل الكوفة
(۷۲، ۷۲، ۷۲، ۷۲، ۵۲۳	أهل المَدينة
۲۹۸	أهل حِمص
שפוי זרוי פוזי רוץ .	أهل مِصر
١٨٣	أهل نُجران
(MML (171)	
TF() AF() A(7) 047) A47) (+4) P(4)	بني أُميَّة
١٥٨	بني شُدوس
۳۱٦، ۲۱۸، ۸۰۱، ۸۰۱ ۲۱۳	التَّجِيبِيّا
۳٦٠	الجَاحِظ
T91.TAY	الجُبَّاثِيّ
ېتي	حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرِ التَّمِيدِ
7£7 . (70	الحَكَمينا
، (۲۰۸ ، ۲۰۲ ، ۲۰۱ ، ۱۸۲ ، ۱۷۳ ، ۱۲۱ ، ۱۳۰ ، ۱۱۹ ، (۲۵۹ ، ۲٤۳ ، ۲۲۱ ، ۲۳۹ ، ۲۳۷ ، ۲۱۷ ، ۲۱۵ ، ۲۹۸ ، ۳۳۱ ، ۲۳۴ ، ۲۰۵	الخُورِاجِ
194	الخَيَّاطِين
7.4. 7.4. 3.6.3. 3.6.4	الرَّافِضَةالرَّافِضَة
(
٣١١	رُبع المَدينَة
*11	رُبع تَمِيم وهَمَدان





الفِرقَة / الطَّائفَة / القّوم / المُخَالِف رُبع كِندَة ورَبيعَة رُبع مَذحِج وأَسَد رَجُلٌ سَدُوسي (المَوْتُ الأَسْوَد) رَجُل مِنْ بَنِي يَشْكُر الرُّوم زُرْعَةُ بن البُرْجِ سُلَيْمَانَ بْن حَرْبسُلَيْمَانَ بْن حَرْب سُوْ دَانُ بْنُ حُمْرَ ان ١٥٧ شَبِيبِ بْنِ رَبْعِتِي الشيعةا סווג דווג עונג פונג דאנג פאנג .100 (154 (158 (150 (154 (15. ۰۲، ۱۷۸ ۱۷۱ ۱۲۹ ۱۲۸ ۱۲۸ ۱۲۸ P-7, 707, 207, 007, V07, FV7, ۷۸۲، ۹۶۲، ۷۶۲، ۹۰۳، ۲۳۳، ۲۵۳، TOT: 757: 757: 787: VAY: 184 الصُّفْريَّةِ مِنَ الْخَوَارِجِ YTA ضِرَار بْن عَمْرو .. عَبْدِ اللهِ بْن سَبَأَ (ابْن السَّوْدَاء) عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبِ الرَّاسِبِيِّ الغَافِقِيّالغَافِقِيّ







الفِرقَة / الطَّائفَة / القوم / المُخَالِف الصَّفَحة

771, 3.1, 031, 777	قَارس / الفُرس
107	
٤٠١	الْقَدَرِيَّة
• • • • • • • • • • • • • • • • • • •	قُريشقُريش
737, 307, 007, 077 737, 777, 777, 777, 777, 777, 777, 77	
307,007	قَوْمٌ يُظْهِرُونَ السُّنَّة
١٧٥	الْكُرخِيينالكَرخِيين
۳۲۰	المُتكَلِّمُون
150	المَجُوسِية
*** *** *** *** *** *** *** *** *** **	مُحمَّد ابْنَ أَبِي بَكْر
٣٦٠،٢٣٩	المُرْجِئَة
۸۰۶، ځ۵۶، ۵۵۶، ۵۲۹، ۲۳۹، ۰۵۳، ۲۳۹	المُعْتَزِلَة

6 100 20 10





احتجاجات المُخَالِف

خِلَافَة أبي بَكر رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ

الصَّفحَة	لاحتيجَاج





الاحتِجَاج

خِلَافَة عُمَر رَضَالِلَهُ عَنْهُ

الاحتيجَاج

فَقَدْ فَعَلَ مَا قَدَحَ فِي إِمَامَتِهِ، وَهُوَ: صَرْفُ الأَمْوَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهَا؛ مِنْ ذَلِكَ: مَا رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ يُعْطِي حَفْصَةً -ابْنَتَهُ عَشْرَةَ آلَافِ دِرْهَمَ، وَيُعْطِي عَاشِي حَفْصَةً -ابْنَتَهُ عَشْرَةَ آلَافِ دِرْهَمَ، وَيُعْطِي عَاثِشَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا فِي كُلِّ عَامٍ، وَمَنَعَ أَهْلَ البَيْتِ خُمُسَهُمْ الَّذِي عَاثِينَةً اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا فِي كُلِّ عَامٍ، وَمَنَعَ أَهْلَ البَيْتِ خُمُسَهُمْ الَّذِي كَانُوا يَسْتَحِقُونَهُ، وَأَقْرَضَ مِنْ بَيْتِ المَالِ مِائَتَيْ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَخَالَفَ كَانُوا يَسْتَحِقُونَهُ، وَأَقْرَضَ مِنْ بَيْتِ المَالِ مِائَتَيْ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَخَالَفَ بَيْنَ النَّاسِ فِي العَطَاءِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ سَاوَىٰ فِي العَطَاءِ





الصَّفحَة

الاحتجاج

فَلِمَ جَنَّدَ الأَجْنَادَ؟ وَوَلَّىٰ قُدَامَةً بْنَ مَظْعُونٍ؟ وَزَادَ فِي الجِزْيَةِ عَلَىٰ مَا أَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ؟

فَقَدْ كَانَ جَاهِلَا بِالأَحْكَامِ وَالعُلُومِ وَالأَقْضِيَةِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ هَمَّ بِجَلْدِ الحَامِلِ فِي الزِّنَا، حَتَّىٰ بَيِّنَ لَهُ مُعَاذٌ. وَأَنْفَذَ خَلْفَ المَرْأَةِ يَسْتَدْعِيهَا؛ فَأَسْقَطَتْ، وَلَمْ يَدْرِ مَاذَا يَفْعَلُ! فَاسْتَفْتَىٰ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَعُثْمَانَ وَعَلِيًّا، وَصَارَ إِلَىٰ قَوْلِ عَلِيٍّ؛ فِي إِيجَابِ الغُرَّةِ

فَقَدْ أَبْدَعَ وَأَحْدَثَ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَكُنْ؛ فَقَالَ: "مُتْعَتَانِ كَانَتَا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، أَنَا أَنْهَىٰ عَنْهُمَا وَأُعَاقِبُ عَلَيْهِمَا؛ مُتْعَةُ ١٥ الحَجِّ، وَمُتْعَةُ النِّسَاءِ»

إِنَّمَا سَكَتُوا عَنْهُ تَقِيَّةً وَخَوْفًا مِنْ شَرِّهِ

فَلِمَ تَرَكَ إِقَامَةَ الحَدِّ عَلَىٰ المُغِيرَةِ، وَبَعْدَ أَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ بِالزِّنَا؟

خِلَافَة عُثمَان رَضَوَلِنَّهُ عَنْهُ

الصَّفحَة

117

117

الاحتِجَاج

فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَشْيَاءُ تُنَافِي الإِمَامَةَ؛ مِنْهَا: ضَرْبُ عَمَّارٍ حَتَّىٰ فَتَقَ أَمْعَاءَهُ، وَضَرْبُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ حَتَّىٰ كَسَرَ ضِلْعَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ، ١٣٥ وَمَنْعُهُ العَطَاءَ سِنِينَ كَثِيرَةً





الصَّفحَة	الاحتِجَاج
144	فَلِمَ حَرَقَ المَصَاحِف؟
144	إِنَّهُ كَانَ سَبَقَ إِلَىٰ جَمْعِ القُرْآنِ
144	فَجَمْعُ القُرْآنَ مَعْصِيةٌ، وَبِدْعَةٌ
12.	قَلِمَ حَمَّىٰ الْحِمَىٰ؟
121	فَلِمَ نَفَىٰ أَبَا ذَرٌّ إِلَىٰ الرَّبَذَةِ؟
125	فَلِمَ آوَىٰ طَرِيدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الحَكَمُ بْنُ فُلَانٍ؟
124	فَلِمَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ بِمِنَّىٰ؟
122	فَلِمَ تَرَكَ قَتْلَ عُبَيْدِ اللهِ بْنَ عُمَرَ بِالْهُرْمُزَانِ؟
167	كَانَ يُوَلِّي أَقَارِبَهُ؛ كَمُعَاوِيَةً، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ، وَمَرْوَانَ بْنِ
	الحَكَم، وَغَيْرِهِمْ
157	إِنَّهُ كَانَّ يُجِيزُهُمْ وَيَخُصُّهُمْ بِالعَطَاءِ، وَكَانَ يُعْطِي مَرْوَانَ جَمِيعَ خُمْسِ
157	إِفْرِيقِيَّةً فَاللَّهِ عَائِشَةُ وَغَيْرُهَا مِنْ تَجَاوُزِهِ فِي تَأْدِيبِ الصَّحَابَةِ فَلِمَ أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ عَائِشَةُ وَغَيْرُهَا مِنْ تَجَاوُزِهِ فِي تَأْدِيبِ الصَّحَابَةِ
,	بِالدِّرَّة إِلَىٰ الضَّرْبِ بِالعَصَا ؟
157	فَالكِتَابُ الَّذِي وَجَدُوهُ مَعَ عَبْدِهِ عَلَىٰ بَعِيرِهِ، وَمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ شَأْنِهِمْ وَشَأْنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَمَا أَمَرَ بِهِ عَبْدَ اللهِ ابْنُ أَبِي سَرْحٍ؟





الصّفحة	الاحتيجاج
	فَلِمَ رَقَىٰ عَلَىٰ المِنْبَرِ فَوْقَ المِرْقَاةِ الَّتِي كَانَتْ يَقُومُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللهِ
129	عَلَيْهِ السَّلَامُ ؟
10.	فَلِمَ انْصَرَفَ يَوْمَ خُنيْنٍ؟
101	فَلِمَ لَمْ يَحْضُرْ بَدُرًا؟
70/	فَلِمَ تَأَخَّرَ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ؟
175	فَلِمَ اتَّفَقَتِ الأُمَّةُ عَلَىٰ تَرْكِ نُصْرَتِهِ وَخُذْلَانِهِ حَتَّىٰ قُنِلَ؟
171	فَكَيْفَ سَاغَ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ
112	نُصْرَتِهِ مَنْ يَنْصُرُهُ، وَهُوَ إِمَامٌ عَدْلٍ؟
170	أَلَيْسَ قَدْرُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ كَتَبَ إِلَىٰ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا
	فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ؟
177	فَلَمْ تَرَكَ عَلِيٌّ الإِقَادَةَ مِنْ قَتَلَتِهِ؟
	فَكَيْفَ سَاغَ لَهُمْ تَرْكُهُ قَتِيلًا مَطْرُوحًا عَلَىٰ الزُّبَالَةِ أَيَّامًا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ
17.4	أَنَّهُ كَانَ مِنْ رَأْيِهِمْ؟

خِلَافَة عَلَى رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ

الاحتِجَاج

كَيْفَ تَدَّعُونَ الإِجْمَاعَ عَلَىٰ بَيْعَتِهِ؟ وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا حَضَرَ المَسْجِدَ ثَانِيَ اليَوْمِ مِنْ غُدُوَةٍ، وَاجْتَمَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِلَيْهِ، وَأَحْضَرَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ ١٧٩ مُكْرَهَيْنِ





الصَّفحة	الاحتيجاج
141	فَقَدْ قَالَ عُبَادَةُ وَأَصْحَابُهُ: إِنَّ عَلِيًّا لَا يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ
199	فَلِمَ اخْتَارَ بَيْعَ أُمِّهَاتِ الأَوْلَادِ ؟
۲۰۰	فَلِمَ حَرَّقَ قَوْمًا بِالنَّارِ ؟
۲۰۰	فَلِمَ وَلَّىٰ مَسْقَلَةُ بْنَ هُبَيْرَةً، وَقَدْ أَخَذَ المَالَ
۲۰۱	فَلِمَ أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَ ابْنَةِ رَسُولِ اللهِ وَابْنَةِ أَبِي جَهْلٍ، حَتَّىٰ أَنْكَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَا اللهِ عَلَيْهِ ذَلِكَ
(-1	لِمَ وَطَأَ جَارِيَةً مِنَ الخُمُسِ قَبْلَ أَنْ يَقْسِمَ ؟
۲۰۱	فَلِمَ قَاتَلَ أَهْلَ الرِّدَّةِ وَسَفَكَ دِمَاءَ المُسْلِمِينَ؟
٥١٦	كَيْفَ لَا يُفَسَّقُونَ ـ عَائِشَة والزُّبَير وطَلحَة ومُعَاويَة ـ وَقَدْ خَرَجُوا عَلَىٰ الإِمَامِ العَادِلِ؟ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الخَوَارِجَ حَكَمْنَا بِفِسْقِهِمْ؛ لِأَجْلِ خُرُوجِهِمْ؟
619	كَيْفَ لَا يُكَفَّرُ مَنْ حَارَبَهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ: «حَرْبُكَ حَرْبِي، وَسِلْمُكَ سِلْمِي» ؟
6/2	فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَتَلَةِ عَمَّارَ: «الفِئَةُ البَاغِيَةُ»
777	فَلِمَ حَكَّمَ فِي دِينِ اللهِ عَمْرَو بْنَ العَاصِ، وَأَبَّا مُوسَىٰ الأَشْعَرِيَّ، وَرَضِيَ بِذَلِك؟
٢٣٢	فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا قَالَ لَهُ الأَشْعَثُ مَا قَالَ -: «إِنَّهَا مَكِيدَةُ ابْنِ هِنْدِ» كَيْفَ جَازَ التَّحْكِيمُ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّهَا مَكِيدَةً





الصفحة

قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَلَّا يَقَعَ شَيْءٌ مِمَّا تَخَوَّفَهُ لَوْ أَنَّهُ أَخَذَهُمْ بِالمُضِيْ عَلَىٰ ٢٣٢ الحَرْبِ

كَيْفَ جَازَ لَهُ أَنْ يُحَكِّمَهُمَا، وَهُمَا يَجُوزُ عَلَيْهِمَا الحُكْمُ بِالْبَاطِلِ
٢٣٢ وَالْهَوَىٰ؟

فَقَدْ حَكَمَا بِخِلَافِهِ؛ لِأَنْ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ خَلْعُ الإِمَامِ العَدْلِ بِغَيْرِ حَدَث

فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ عَلَىٰ صَوَابٍ، وَأَنَّ خُرُوجَهُمْ عَلَيْهِ وَقِتَالَهُمْ لَهُ خَطَأٌ؛ فَلَا وَجْهَ لِإِجَابَتِهِمْ إِلَىٰ مَا سَأَلُوهُ

فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ القَوْمَ الَّذِينَ طَلَبُوا بِالإِجَابَةِ إِلَىٰ التَّحْكِيمِ رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الإِجَابَةَ إِلَىٰ ذَلِكَ ذِلَّةٌ وَوَهَنَّ، فَلَمْ يُجِبْهُمْ إِلَىٰ رَدِّ الحَرْبِ مَعَ القُدْرَةِ وَالطَّاعَةِ؛ فَدَلَّ عَلَىٰ دُنُولِهِ فِي ذَلِكَ مَعَ زَوَالِ الضَّعْفِ

إِمَامَةُ مُعَاوِية رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ

الاحتِجَاج

تُعَارَضُ هَذِهِ الأَخْبَارُ - أي الَّتِي وَرَدَت فِي فَضَائِله - بِمَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ أَحْمَدَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَسَنِ بْنِ شَاذَانَ

هَذَا نُعَارِضُهُ بِمَا رَوَىٰ أَبُو بَكْرِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي هَذَا نُعَارِضُهُ بِمَا رَوَىٰ أَبُو بَكْرِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي الْمَرْدَةُ النَّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ بَكُرَةً، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ: ﴿خِلَافَةُ النَّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ لَا اللهُ المُلْكَ مَنْ يَشَاءُ﴾ يُوْتِ اللهُ المُلْكَ مَنْ يَشَاءُ﴾





الصَّفحة	الاحتِجَاج
7.47	فَقَدْ قَالَ أَبُو زَيْدِ ابْنُ شَبَّةَ فِي الْكِتَابِ الكُوفَةِ»: بُويعَ مُعَاوِيَةُ بِالخِلَافَةِ فِي صَفَرَ، سَنَةَ أَرْبَعِينَ. وَهَذَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ خِلَافَتُهُ دَاخِلَةٌ تَحْتَ الخَبَرِ
٥٨٦	فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ أَخْبَارٌ فِيهَا طَعْنٌ عَلَيْهِ
197	فَالجَرْحُ أَوْلَىٰ مِنَ التَّعْدِيلِ
797	فَأَبُوهُ قَاتَلَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأُمُّهُ أَكَلَتْ كَبِدَ حَمْزَةَ عَمِّ النَّبِيّ، وَهُوَ قَاتَلَ عَلِيًّا، وَابْنُهُ قَتَلَ الحُسَيْنَ
٣٠٤	فَلِمَ رَدَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ صَالَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «الوَلَدُ لِلفِرَاشِ، وَلِلعَاهِرِ الحَجَرُ وَادِّعَاؤُهُ / زِيَادًا لِأَبِي سُفْيَانَ؟
4.1	فَلِمَ قَتَلَ حُجْرَ بْنَ عَدِي ؟
415	فَلِمَ قَتَلَ مُحَمَّدَ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ ؟
710	فَلِمَ قَاتَلَ عَلِيًّا؟
	أبواب الإمامة

الاحتِجَاج

إِنَّمَا اعْتُبِرَ إِجْمَاعُهُمْ فِي انْعِقَادِ الإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي اعْتِبَارِهِ؛

لِأَنَّهُ مَتَىٰ لَمْ يَظْهَرْ إِجْمَاعُهُمْ

إِنَّمَا اعْتَبَرْنَا الاِثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ بِهِمَا يَثَبُتَ القَتْلُ، وَالثَّلَاثُ يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ

وَلَا الْمُتَارِدُ الْإِثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ بِهِمَا يَثَبُتَ القَتْلُ، وَالثَّلَاثُ يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ

و ٣٢٩



وَالْفِسْقُ بِخِلَافِهِ



TOT

المندة الاحتبجاج أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ لَا تَنْعَقِدَ إِلَّا بِعَقْدِ الْأُمَّةِ فِي سَائِرِ الْأَطْرَاف والأَفْطار، 779 أَوْ لَا تَنْعَقِدَ إِلَّا بِوَسَطِ الْأَعْدَادِ مِنْهَا بِأَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرِ انْعَقَدَتْ بِعَقْدِ عُمَرَ، ثُمَّ تَبِعَهُ النَّاسُ؛ فَدَلَّ عَلَىٰ أَنْها تَنْعَقِدُ بِقُوْلِ الْوَاحِدِ بِأَنَّ الخِلَافَةَ طَرِيقُهَا التَّوْقِيفُ، وَبِهَذَا وَرَدَ الأَثَرُ، فَرُوِيَ أَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرِ انْعَقَدَتْ بِحَضْرَةِ الأَرْبَعَةِ الَّذِينَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ، وَلِأَنَّ عُمَرَ جَعَلَهَا شُورَىٰ فِي سِتَّةٍ لِهَذَا المَعْنَىٰ بِأَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرِ انْعَقَدَتْ فِي الشُّورَىٰ، وَلَمْ يُنْتَظَرْ بِبَيْعَتِهِ قُدُومُ غَائِبٍ فَأَيُّ مِزِيَّةٍ لِقُرَيْشِ عَلَىٰ سَائِرِ النَّاسِ، مَعَ مُسَاوَاتِهِمْ لَهُمْ فِي شُرُوطِ 454 الإمام؟ فَلِمَ جَازَ تَخْصِيصُ وَلَدِ العَبَّاسِ عَنْ ذَوِي القُرْبَىٰ ؟ TIT فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: ﴿ لَوْ كَانَ سَالِمٌ مَوْلَىٰ أَبِي حُذَيْفَةَ حَيًّا، مَا تَخَالَجَنِي فِيهِ شَكٌّ»، وَسَالِمٌ إِنَّمَا كَانَ مَوْلَيٌ لِامْرَأَةِ أَبِي حُذَيْفَةَ 454 مِنَ الأَنْصَارِ، وَهِيَ أَعْتَقَتْهُ فَهَلْ يَجُوزُ خُلُوٌّ قُرَيْشِ مِمَّنْ يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ؟ 458



اعْتِبَارُ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنَ اسْتِقْرَارِ الإِمَامَةِ، لَا يُمْكِنُ الاحْتِرَازُ مِنْهُ،



الاحتِجَاج

بِأَنَّ الفِسْقَ مَعْنَى يُوجِبُ تَغْيُرَ صِفَةٍ، لَوْ كَانَ مَوْجُودًا فِي الْإِبْتِدَاءِ مَنَعَ مِنْ صِحَّةِ عَقْدِ الْإِمَامَةِ، فَإِذَا طَرَأَ الْوَجَبَ الخَلْعَ، دَلِيلُهُ: العَمَىٰ ٣٥٦ وَالجُنُونُ وَالعَجْزُ عَنِ التَّدْبِيرِ

بِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُقَالَ: بِأَنَّهُ يَمْلِكُ الوِلَايَةَ فِي حَالِ فِسْقِهِ أَوْ لَا يَمْلِكُ. ٢٥٦

فَقَلَّ مِثْلُ هَذَا ـ إِذَا تَطَابَقَ الجُنُونُ وَالْعَمَىٰ وَالْخَرَسُ ـ أَنْ يُنَصَّبَ عَنْهُ حَاكِمٌ أَمِينٌ

بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِسْقُ الحَاكِمِ يَمْنَعُ اسْتِدَامَةَ الحُكْمِ كَذَلِكَ الإِمَامَةُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الوِلَايَةُ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ

لَمَّا كَانَ الْفِسْقُ يُنَافِي ابْتِدَاءَ عَقْدِ الإِمَامَةِ؛ جَازَ أَنْ يُنَافِي اسْتِدَامَتَهَا، كَسَائِرِ الشُّرُوطِ كَسَائِرِ الشُّرُوطِ

الإِمَامَةُ جَزَاءٌ لَهُ عَلَىٰ عَمَلِهِ؛ فَيَسْتَحِقُّهَا، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْضُولِ عَلَيْهِ بِحَالٍ

إِذَا جَوَّزْنَا عَلَيْهِ الفِسْقَ، أَدَّىٰ إِلَىٰ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَىٰ إِمَامٍ آخَرَ يُقِيمُ عَلَيْهِ الحَدَّ الحَدِّ

لَمَّا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قُرَشِيًّا وَخَالَفَ الأُمَرَاءَ وَالحُكَّامَ فِي هَذَا؛ جَازَ أَنْ 1970 يُخَالِفَهُمَا فِي بَابِ العِصْمَةِ

فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الإِمَامُ مَعْصُومًا مِنْ سَائِرِ القَبَائِحِ وَالذُّنُوبِ، وَمَا تُسْتَحَقُّ بِهِ الحُدُودُ





الصّفحة	الاحتِجَاج
777	إِنَّمَا احْتَاجَتِ الْأُمَّةُ إِلَىٰ إِمَامٍ لِجَوَازِ وُقُوعٍ مَا فِيهِ الْحُدُودُ مِنْهَا
77 V	لَوْ كَانَ الأَمْرُ عَلَىٰ مَا ذَكَرْتُمْ المَا وَجَبَ نَصْبُ الإِمَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَدُّ يُقَامُ، وَلَا حُكُمٌ يُنَقَّدُ
777	لَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا كَانَ إِمَامًا لِلحَسَنِ وَالحُسَيْنِ وَمُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ فِي إِقَامَةِ الحُدُودِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِمَامٌ لَهُمْ فِي تَعْلِيمِ الدِّينِ فَقَطْ
۲7 ٨	لَا نَقُولُ إِنَّهُمَا جَاهِلَان؛ لِأَنَّ الجَهْلَ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَىٰ خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وَمَا كَانَتْ هَذِهِ حَالَهُمَا

6 400 co/6







الأمَاكِن والمَوَاضِع

الصَّفحة	المتوضع/ المَكَّان
190	أَصْفَهَانأَصْفَهَان
1£Y	إفْرِيقِيَّة
YY1	_
۳۱۰ ، ۲۰۹ ، ۱۷۱ ، ۱۳۱ ، ۱۳۱ ، ۱۷۱ ، ۲۰۱۱	
١٦٨ ١٠١	البَقِيع = بَقِيع الغَرقَد
۲۸۷	الثُّغُور الشَّامِية
١٨٣	الحِجَاز
164	الحُجُرات
۲۲۷ ،۲۲۱	دُومَة الجَندل
151	الرَّبَنة
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	رَحْبة الكُوفة
لـة١٨٠ ٢٦٦ ، ٢٦٦ ، ١٣٣١	السَّقِيفَة = سَقِيفة بني سَاع
۳۱۵ ، ۲۳۲ ، ۲۳۰ ، ۲۱۸ ، ۱۶۲ ، ۹۲	الشَّاما
707	الشَّامَات

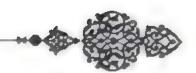
ولكشا فامت ولرهنكارس



الصَّفحة	المَوضع/ المَكَان
(75.141.171)	العِرَاق
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	العَريش
40,	فَدَكفَدَك
•	فِنَاء الكَعبة
۲۵۷	قُسطَنطينة
(ov	قَيْسَارِيَّة
(VY	كَنيسة دَير يُوحَنا
٠٣٠٨ ،٣٠٠ ، ٨٩٦ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٣ ،	الكُوفة
T11:T1-:T-9	
FAE (F73	مَدَائن الشَّام
.18. 271. 121. 121. 701. 171	المَدينة
TPI) API) AI), TPI) 7-7)	
2-71 (PT- (P19 (P-V (P-E	
160	
(74)	
T16	المُسنَّاة
71£ 61V1	
T.V (19.A (100 (107 (15.6 (4	مَكَّة
177:184	مِنَىٰ
۲۰۰	نُواحِي العَرب



كتابالإعامتا



الصَّفحة	الموضع/ المكان
۲۵۱	هَمَدَانهَمَدَان
rar	اليَرمُوك
۱۹۰،۱۸۵	اليَمن
195	ينبع



كشّاف الأشعار كشّاف الأشعار

المُنْت	الفَاتِل	الشَّطر الثَّاني	الشَّطر الأوَّل
117	مُغنية	أَمْ هَلْ سَبِيلٌ إِلَىٰ نَصْرِ بْنِ حَجَّاجِ	هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَىٰ رَاحٍ فَأَشْرَبَهَا
17.	عُثمان بن عَفَّان	وَإِنْ مَسَّهَا حَتَّىٰ يَضُرَّ بِهَا الفَقْرُ	بَنَىٰ النَّفْسِ يُغْنِي النَّفْسَ حَتَّىٰ يَكُفَّهَا
170	عُثمان بن عَفَّان	وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ	فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
AVA	حَادِي	وَفِي الزُّبَيْرِ خَلَفٌ	الأَمِيرُ بَعْدَهُ عَلِيٍّ
174	حَادِي		إِنَّ الأَمِيرَ بَعْدَهُ ابْنُ عَفَّانَ
AVA	خادِي	**********	إِنَّ الْأَمِيرَ بَعْدَهُ عَلِيٍّ
(1)Y		نَبْغِي ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلُ	***************
(A)		إِذَا دَارَتْ رَحَىٰ الحَرْبِ الزَّبُونِ	*********
144	خادِي	أَنَّ الْإِمَامَ بَعْدُهُ زِيَادُ	قَدْ عَلِمَ السَّوَادُ وَالْأَمْجَادُ
4.01	إشماعيل الجثيري	وَقْتُ الصَّلَاةِ وَقَدْ دَنَتْ لِلْمَغْرِبِ	رُدَّتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ لَمَّا فَاتَهُ
TYT	عَلي بن أبي طَالب	فَسَوْفَ أَنْسَ بَعْدَهَا وَأَسْتَمِرُ	لَقَدْ عَثَرْتُ عَثْرَةً لَا تَنْجَبِرُ









كَشَّافُ الْكُتُبِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ

الصَّفحَة	المُؤَلِّف	الكِتَاب
12.	أبو عَبد الله ابن بطَّة	الإبائة
504	أبو عَبد الله ابن بطَّة	أحكام النساء
٣/٥	أبو عَبد الله الشَّيباني	الأَمَالي
7.47	أبو عَبد الله الشَّيباني	التَّاريخ
۲۰۰	أبو جَعفَر ابن أبي شَيبة	التَّاريخ
۲/۸	أبو بَكر الخَلَّال	التَّاريخ
٠٨٠	أبو إسحَاق بن شَاقَلا	تَعَالِيقِ عَلَىٰ الْعِلَلِ
۷۰۶، ۲۱۷	أبو حَفص العُكبَري	تَعَالِيقَ عَن غُلَامِ الخَلَّال
454	أبو عَبد الله الشَّيباني	جُزء في السُّنة (رسَالة عَبدُوس)
377	أبو بَكر الخَلَّال	السُّنة
PE9 (772 (7+0	أبو بَكرغُلام الخَلَال	السُّنة
۳۳۰	أبو بَكرغُلام الخَلَال	الشَّافي



ACE (2) 200 A	

الصَّفحَة	المُؤلّف	الكِتَاب
757	أبو مُحمَّد البَرْبَهَاري	شَرح السُّنة
P77, V07	أبو بَكر الأَجُرِّي	الشَّريعَة
444	أبو بَكر الخَلَّال	العِلَل
45.	أبو الفَضل الهَاشِمي	فَضَائِل الْعَبَّاس
777	أبو مُحمَّد ابن نَجَبة	فَضَائل مُعَاوِية
۸۲7، ۸۸۲	أبو بَكر الورَّاق	فَضَائل مُعَاوِية
777	أبو بَكر المَخرَمي	فَضَائل مُعَاوِية
(٧)	أبو الحَسن ابن رَزقُويه	فَضَائل مُعَاوية
147	أبو بَكر ابن شَاذان	الفَواثِد
7.47	أبو زَيد ابن شَبَّة	الكُوفَة
454	صَالح بن أحمَد/ حَنبَل بن إسحَاق	المحنة
40A	ابن أبي دَاود السُّجستاني	المَصَابِيح
F07	الزُّبير بن بَكَّار	نَسَب قُرَيش
147	أبو عَبد الله الجَهجِي	نَسَب قُريش
757	أبو الحَسَن المَدَائِني	نَهرَوَان

@ 06 06 06 00









الصَّفْحَةُ	المَوضُوعُ
۸۰	فَصْلٌ فِي حُكْم نَصْبَةِ الْإِمَام
۸۲	
۸٤	
۸٤	اغْتِبَارُ كَوْنِهِ عَالِمًا
٨٤	اغْتِبَارُ كَوْنِهِ ذَا رَأْيِ وَسِيَاسَةٍ
۸٤	اغْتِبَارُ كَوْنِهِ قُرَشِيًّا
۸۰	اغْتِبَارُ كَوْنِهِ عَدْلًا
۸۰	اعْتِبَارُ سَلَامَتِهِ مِنَ الْعَاهَاتِ الظَّاهِرَةِ
۸٦	
۸۹	the state of the s
۸۹	
مَةً رَضِوَالِيَّهُ عَنْهُمَا مِنْ	احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ عَدَالَتِهِ بِمَنْعِهِ لِفَاطِ
	حَقُّهَا فِي مِيرَاثِهَا وَنِحْلَتِهَا، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ
	اخْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صلاحيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِأَنْ أَ
	بِحَيْثُ يَتَقَدُّمُ أَهْلَ عَصْرِهِ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلكَ





والمُنَّا فَامِنَ وَالْفِهَارِسِ المَوضُوعُ

	الْحَيْجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَم صلاحيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِادْعَاءِ جُنُونِهِ؛ لِقُولِهِ
44	﴿ إِنَّ لِي شَيْطَانًا يَعْتَرِينِي ۗ ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
	اخْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صلاحيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِاسْتِفَالَتِهِ مِنَ الْإِمَامَةِ.
44	وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
	اخْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ ظلمِهِ بِإِسْقَاطِهِ الْقِصَاصَ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ
44.	رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
	الحتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ تهجمِهِ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَيْحَاتُمُ عَلَىٰ مَسُولِ اللهِ صَيْحَةُ عَيْنِهِ وَسَرَّ
1	بِدَفْنِهِ بِجِوَارِهِ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
	احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صلاحتِيهِ لِلْإِمَامَةِ بِأَنَّهُ قَدْ شَكَّ فِيهَا.
1-1	وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
	احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ ظلمِهِ بِاسْتِرْقَاقِهِ أَحْرَارَ الْعَرَبِ، وَالْجَوَابُ عَنْ
۱-۲.	ذَلِكَ
۱-۲.	فَضَائِلُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ
١٠٧.	خِلَافَةُ عُمَرَ بُنِ الْخُطَّابِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ
	مِحَدَّةُ أَصْلَ تَوَلِّيهِ الْإِمَامَةَ
	َ فَضَائِلُ عُمَرَ رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ
1. 7.	رِنُ مُرَرِيِكِ احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَم صلاحيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِإِنْفَاقِهِ الْأَمْوَالَ عَلَىٰ ا
	رَ وْجَاتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ لَنَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ قَدِ اقْتَرَضَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَأَنَّهُ وَوْجَاتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ لِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ قَدِ اقْتَرَضَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَأَنَّهُ
100	خَالَفَ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْعَطَاءِ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
177 -	





المَوضُوعُ الصَّفْحَةُ

	احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَم صلاحيَتِهِ للإِمَامَةِ بِأَنَّهُ قَدْ جَنَّدَ الأَجْنَادَ،
	وَأَنَّهُ وَلَّىٰ قُدَامَةً بْنَ مَظْعُونٍ، وَأَنَّهُ زَادَ فِي الْجِزْيَةِ عَلَىٰ مَا أَخَذَ
114.	رَسُولُ اللهِ صَلَّالِنَّهُ عَلَيْدِوَسَلَّمَ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
	احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صلاحيّتِهِ للإِمَامَةِ بِأَنَّهُ كَانَ جَاهِلًا
118.	بِالْأَحْكَامِ وَالْعُلُومِ وَالْأَقْضِيَّةِ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
	اَحْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صلاحيَتِهِ للإِمَامَةِ بِأَنَّهُ قَدْ أَبْدَعَ وَأَحْدَثَ
110.	فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
	اخْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صلاحيَتِهِ للإِمَامَةِ بِتَرْكِهِ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَىٰ
117.	الْمُغِيرَةِ رَضَىٰ لِللَّهُ عَنْهُ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
114.	خِلَافَةُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِكَالِلَّهُ عَنْهُ
	al .
114.	صِحَّةُ تَوَلِّيهِ الْإِمَامَةَ وَصِحَّتُهُ
119.	صِحَّةُ تَوَلَيهِ الْإِمَامَةَ وَصِحَّتُهُ
119. 11. 140.	فَضَاثِلُ عُثْمَانَ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ
15. 140.	فَضَائِلُ عُثْمَانَ رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُ
150. 140. 171.	فَضَائِلُ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ فَصْلٌ فِيمَا تَسَلَّبَ الْمُخَالِفُ عَلَىٰ عُثْمَانَ مِمَّا ظَنَّهُ طَعْنًا فَصْلٌ فِي أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَٰلِلَهُ عَنْهُ إِمَامُ حَتِّ إِلَىٰ أَنْ مَاتَ
150. 140. 171.	فَضَائِلُ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ فَصْلٌ فِيمَا تَسَلَّبَ الْمُخَالِفُ عَلَىٰ عُثْمَانَ مِمَّا ظَنَّهُ طَعْنًا فَصْلٌ فِي أَنَّ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ إِمَامُ حَتِّ إِلَىٰ أَنْ مَاتَ فَصْلٌ فِي أَنَّ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ إِمَامُ حَتِّ إِلَىٰ أَنْ مَاتَ فَصْلٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَمْرٌ يُوجِبُ فِسْقَهُ وَقَتْلَهُ
15°. 18°. 171.	فَضَائِلُ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ فَضَلْ فِيمَا تَسَلَّبَ الْمُخَالِفُ عَلَىٰ عُثْمَانَ مِمَّا ظَنَّهُ طَعْنًا فَصْلٌ فِيمَا تَسَلَّبَ الْمُخَالِفُ عَلَىٰ عُثْمَانَ مِمَّا ظَنَّهُ طَعْنًا فَصْلٌ فِي أَنَّ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ إِمَامُ حَقِّ إِلَىٰ أَنْ مَاتَ فَصْلٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَمْرٌ يُوجِبُ فِسْقَهُ وَقَتْلَهُ فَصْلٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَمْرٌ يُوجِبُ فِسْقَهُ وَقَتْلَهُ احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ بِاتَّفَاقِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ تَرْكِ نُصْرَةٍ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ وَ خِذْلَانِهِ الْحُتِجَاجُ الْمُخَالِفِ بِاتَّفَاقِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ تَرْكِ نُصْرَةٍ عُثْمَانَ رَضَالًا لِللَّهُ عَنْهُ وَخِذْلَانِهِ
15°. 18°. 171.	فَضَائِلُ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ فَضُلْ فِيمَا تَسَلَّبَ الْمُخَالِفُ عَلَىٰ عُثْمَانَ مِمَّا ظَنَّهُ طَعْنَا فَصْلٌ فِي أَنَّ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ إِمَامُ حَقِّ إِلَىٰ أَنْ مَاتَ فَصْلٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يُوجَدُ مِنْ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَمْرٌ يُوجِبُ فِسْقَهُ وَقَتْلَهُ فَصْلٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يُوجَدُ مِنْ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَمْرٌ يُوجِبُ فِسْقَهُ وَقَتْلَهُ احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ بِاتَّفَاقِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ تَرْكِ نُصْرَةٍ عُثْمَانَ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ وَخِذْ لَانِهِ الْحَتِّى قُتِلَ، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ
15°. 18°. 171.	فَضَائِلُ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ فَضَلْ فِيمَا تَسَلَّبَ الْمُخَالِفُ عَلَىٰ عُثْمَانَ مِمَّا ظَنَّهُ طَعْنًا فَصْلٌ فِيمَا تَسَلَّبَ الْمُخَالِفُ عَلَىٰ عُثْمَانَ مِمَّا ظَنَّهُ طَعْنًا فَصْلٌ فِي أَنَّ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ إِمَامُ حَقِّ إِلَىٰ أَنْ مَاتَ فَصْلٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَمْرٌ يُوجِبُ فِسْقَهُ وَقَتْلَهُ فَصْلٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَمْرٌ يُوجِبُ فِسْقَهُ وَقَتْلَهُ احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ بِاتَّفَاقِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ تَرْكِ نُصْرَةٍ عُثْمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ وَ خِذْلَانِهِ الْحُتِجَاجُ الْمُخَالِفِ بِاتَّفَاقِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ تَرْكِ نُصْرَةٍ عُثْمَانَ رَضَالًا لِللَّهُ عَنْهُ وَخِذْلَانِهِ





ولِكُمَّا فَامِنَ وَلِهِ فَكَارِس المَوضُوعُ

احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ تَخَاذُلِ الصَّحَابَةِ عَنْ نُصْرِته بِأَقُوالِ نَعْنُمان وعديْ
رَضِوَالِيَّهُ عَنْهُمَا، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ تَخَاذُلِ الصَّحَابَةِ عَنْ نُصْرَتِهِ بِعَدَمِ إِقَادَةِ عَلَيْ لَىٰ أَي
طَالِبٍ مِنْ قَتَلَةِ عُثْمَانَ رَضَالِلَّهُ عَنْهَا، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ١٦٧
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ تَخَاذُلِ الصَّحَابَةِ عَنْ نُصْرَتِهِ بِتَرْكِهِمْ عُثْمَان رَصِينَهُ مَنْ
قَتِيلًا فِي مَزْبَلَةٍ لِعِدَّةِ أَيَّامٍ، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ١٦٨
فَصْلٌ فِي ذِكْرِ السَّبَبِ فِي قَتْلِ عُثْمَانَ رَضَى لِللَّهُ عَنْهُ
خِلَافَةُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ
مَنْصُوصَاتُ أَبِي عَبْدِ اللهِ رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ فِي تَشْبِيتِ إِمَامَتِهِ وَصِحَّتِهَا
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ بِإِكْرَاهِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ عَلَىٰ الْبَيْعَةِ لِعَلِيٌّ رَضَيَّلِيَّهُ عَنْهُ بِعَدَم
صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَىٰ بَيْعَتِهِ، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ ١٧٩
احْتِجَاجُ الْمُحَالَفِ بِقَوْلِ عُبَادَةَ فِي أَنَّ عَلِيًّا رَضَالِلَّهُ عَنْهُ لَا يَصْلُحُ لِلْخِلَافَةِ، وَالْإِجَابَةُ
عَنْ ذَلِكَعَنْ ذَلِكَ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صَلَاحِيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِاخْتِيَارِهِ بَيْعَ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ،
وَ الْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَم صَلَاحِيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِحَرْقِهِ لِأَقْوَام بِالنَّارِ ٢٠٠
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَم صَلَاحِيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِتَوْلِيَتِهِ لِمَصْفِلَةَ بْنُنِ مُبَيْرَةَ الَّذِي
قَدْ هَرَبَ بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ إِلَىٰ مُعَاوِيَةً رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَٰلِكَ





التوضوعُ الصَّفْحَةُ

اختِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صَلَاحِيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِإِرَادَتِهِ الْجَمْعَ بَيْنَ فَاطِمَةً وَابْنَةِ
أَبِي جَهْلٍ، وَالرَّدُّ عَلَىٰ ذَلِكَ ۚ
اخْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صَلَاحِيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِوَطْئِهِ جَارِيَةً مِنَ الْخُمُسِ قَبْلَ
أَنْ يُقَسَّمَ، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ
اختِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صَلَاحِيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِقِتَالِهِ لِلْخَوَارِجِ وَسَفْكِ دِمَاءِ
الْمُسْلِمِينَ
فَصْلٌ فِي قِتَالِ عَلِيٌّ لِطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَائِشَةَ وَمُعَاوِيَةَ رَضَىٰٓلِلَّهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا
مَنْصُوصَاتُ أَبِي عَبْدِ اللهِ فِي الْإِمْسَاكِ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ
اخْتِلَافُ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ١٠٤٠
تَصْرِيحُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ بِعَدَالَةِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ
تَصْرِيحُ أَصْحَابِنَا بِأَنَّ مُعَاوِيَةً رَضَالِيَّةُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ
الدَّلَالَةُ عَلَىٰ صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالْإِمْسَاكِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ
الدَّلَالَةُ عَلَىٰ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا مُؤْمِنِينَ عُدُولًا مَعَ وُجُودِ الْقِتَالِ بَيْنَهُمْ ٢١٠
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ فِسْقِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ بِخُرُوجٍ عَلَىٰ الْإِمَامِ الْعَدْلِ
وَهُوَ عَلِيٌّ رَضَّاٰلِلَهُ عَنْهُمْ، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ صَلَّالْلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ حَرْبُكَ حَرْبِي ﴾ عَلَىٰ
كُفْرِ مَنْ حَارَبَ عَلِيًّا رَضَى اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالْإِجَابَةُ عَنْ ذَلِكَ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَتَلَةِ عَمَّارٍ: «الْفِئَةُ
الْبَاغِيَةُ"، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ





لِلْمُثَافَات وَلِهِ كَارِس المَّوضُوعُ

لهُ عَلَىٰ أَنَّ عَلِيًّا رَضَالِلَهُ عَنْهُ مُصِيبٌ فِي طَاعَتِهِ وَمَنْعِهِ لَهُمْ مِنَ الْأَفْتَات عنبه ٢١٧	الدُّلَالَ
الجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَمِ صَلَاحِيَتِهِ لِلْإِمَامَةِ بِرِضَاهُ بِتَحْكِيمِ عَمْرُونِي	احْتِجَ
نِ وَأَبِي مُوسَىٰ الْأَشْعَرِي رَضَالِلَهُ عَنْهُمَا فِي دِينِ اللهِ، وَالْجَوَابْ عَنْ ذَلْك ٢٢٢	الْعَام
، التَّحْكِيمِ	كِتَابُ
لَةُ عَلَىٰ أَنَّهُ مُصِيبٌ فِي التَّحْكِيمِ	الدَّلَا
عاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ فَسَادِ التَّحْكِيمِ بِقَبُولِهِ لَهُ بِالرَّغْمِ مِنْ قَوْلِ الْأَشْعَثِ أَنَّهُ	احْتِجَ
وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ	
جَاجُ الْمُخَالِفِ بِجَوَازِ احْتِمَالِ عَدَمٍ وُقُوعٍ فَسَادٍ إِذَا أَكْمَلَ الْحَرْبَ،	احتِ
وَابُ عَنْ ذَلِكَناب عَنْ ذَلِكَ	وَالْجَ
جَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ فَسَادِ التَّحْكِيمِ بِجَوَازِ الْخَطَأِ عَلَىٰ الْمُحَكِّمَيْنِ،	الحتيا
كُمُهُمَا بِالْبَاطِلِ وَالْهَوَىٰ فِي دِينِ اللَّهِ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ ٢٣٢	وَحُوَ
جَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ فَسَادِ التَّحْكِيمِ بِأَنَّ الْحَكَمَيْنِ قَدْ خَالَفَا كِتَابَ اللهِ	
لَعَا الْإِمَامَ الْعَدْلَ - عَلِيًّا رَضَى آلِلَهُ عَنْهُ - وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ ، وَالْجَوَابُ	وَخَا
ذَلِكَنَالِكَ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَّمُ عَلَّهُ ع	
جَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ فَسَادِ التَّحْكِيمِ بِأَنْ لَا وَجْهَ لِإِجَابَةِ عَلِيٌّ رَضَيْنُهُ عَنهُ	احتي
ةَ التَّحْكِيمِ إِلَيْهِ لِمَا عُلِمَ أَنَّهُ عَلَىٰ صَوَابٍ وَأَنَّهُمْ عَلَىٰ خَطَإٍ، وَالْجَوَابُ	
ذَلِكَ	
جَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ فَسَادِ التَّحْكِيمِ بِأَنَّ مَنْ مَالَ إِلَيْهِ مِنْ مُعَسْكَرِ عَلِيٍّ رَضَيْنَهُ عَهُ	احت
نَرَاجَعُوا عَنْ ذَلِكَ فَوَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ مَعَهُمْ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ ٢٤:	





المَوضُوعُ الصَّفْحَةُ

قَوْلُ بَعْضُ الْأَشْعَرِيَّةِ بِأَنَّ عَلِيًّا رَضَى لَلِيَّا رَضَى لَلَّهُ عَنْهُ قَدِ انْخَلَعَ مِنَ الْخِلَافَةِ بِخَلْعِ أَبِي
مُوسَىٰ لَهُ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ الْخَوَارِجِ عَلَىٰ عَلِيٍّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ
الأَخْبَارُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي ذَمَّ الْخَوَارِجِ وَقَتْلِهِمْ١٧٠٠
مُجَادَلَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ لِلْخَوَارِجِ ٢٤٣
مَنْصُوصَاتُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضَى اللَّهِ رَضَى اللَّهِ رَضَى اللَّهِ عَنْهُ فِيمَنْ لَمْ يُشْبِتْ خِلَافَةَ عَلِيٌّ رَضَى اللَّهِ عَنْهُ . ٢٤٧
عَلِيٌ رَضِكَ لِللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِمَامَ حَتَّ إِلَىٰ أَنْ مَاتَ
فَصْلٌ فِيمَنْ تَقَدَّمَ إِسْلَامُهُ أَبِي بَكْرٍ أَمْ عَلِيٌّ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ ؟
فَصْلٌ فِي الْإِيمَانِ بِفَضْلِ الصَّحَابَةِ وَفَرْضِ حُبِّهِمْ
إِمَامَةُ مُعَاوِيَةِ بْنِ أَبِي سُفيَانٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ
فَصْلٌ فِي إِمَامَةٍ مُعَاوِبَةً بْنِ أَبِي شُفْيَانَ رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ
مُقَدِّمَاتٌ يَنْتَبِنِي عَلَيْهَا الْكَلَامُ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةً رَضَىٓ اللَّهُ عَنْهُ
أَصْنَافُ الطَّاعِنِينَ عَلَىٰ مُعَاوِيَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ
تَوَقُّرُ صِفَاتِ الْإِمَامِ فِي مُعَاوِيَةَ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ
فَضَائِلُ مُعَاوِيَةً رَضَالِلَهُ عَنْهُ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ الْإِنْتِقَاصِ مِنْ قَدْرِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ بِآثَارٍ وَرَدَتْ عَنِ
النَّبِيِّ صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
فَصْلٌ فِي ثُبُوتِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضَى لِيَلِهُ عَنْهُ وَمُدَّتِهَا
تَنَازُلُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٌّ عَنِ الْإِمَامَةِ لِمُعَاوِيَةَ رَضَيَالِلَّهُ عَنْهُمَا ٢٧٨





والمُشَافَات وَلِهُ فَهَارِس المَوضُوعُ

الْكَلَامُ عَلَىٰ حَدِيثِ اتَّدُورُ رَحَىٰ الْإِسْلَامِ عَلَىٰ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَذَ،
بِاخْتِلَافِ أَلْفَاظِهِ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَم شُمُولِ الْحَدِيثِ لِخِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَصَّالِلَهُمَا
بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخِلَّافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ يُؤْتِي الله
الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ» وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ٢٨١
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ عَدَم شُمُولِ الْحَدِيثِ لِخِلَافَةِ مُعَاوِيَةً رَضَيَّالِيَّهُ عَنْهُ بِمَاذَكَرَهُ
ابْنُ شَبةً فِي كِتَابِهِ، وَالْجَوَاَّبُ عَنْ ذَلِكَ١٨٢
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ الْإِنْتِقَاصِ مِنْ قَدْرِمُعَاوِيَةً رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ بِآثَارٍ وَرَدَتْ عَن
النَّبِيِّ صَلَّالِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ الْإِنْتِقَاصِ مِنْ قَدْرِمُعَاوِيَةَ رَضِيَالِتَهُ عَنْهُ بِأَنَّ جَرْحَهُ أَوْلَىٰ
مِنْ تَعْدِيلِهِ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ الْإِنْتِقَاصِ مِنْ قَدْرِ مُعَاوِيَةً رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ أَبَاهُ قَدْ قَاتَلَ
رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأُمَّهُ أَكَلَتْ كَبِدَحُمْزَةً عَمَّ الرَّسُولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
وَ أَنَّهُ قَاتَلَ عَلِيًّا، وَابْنُهُ قَتَلَ الْحُسَيْنَ رَضَالِيَّكُ عَنْهُمْ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ الاِنْتِقَاصِ مِنْ قَدْرِ مُعَاوِيَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَدْرَدً سُنَّةَ
رَسُولِ اللهِ صَلَّى لَنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ "الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ"،
وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ الْإِنْتِقَاصِ مِنْ قَدْرِ مُعَاوِيَةً رَضَالِلَهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَتَلَ الصَّحَابِيّ
حُجْرَ بْنَ عَدِيِّ رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ





المَوضُوعُ الصَّفْحَةُ

	احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ الانْتِقَاصِ مِنْ قَدْرِ مُعَاوِيَةَ رَضَوَالِلَهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَتَلَ مُحَمَّدَ
٣١٤.	ابْنَ أَبِي بَكْرٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
	احْتِجَاجُ الْمُخَالِفِ عَلَىٰ الْإِنْتِقَاصِ مِن قَدْرِ مُعَاوِيَةً رَضَيَٰكِفَعَنهُ بِقِتَالِهِ لِعَلِيّ
٣١٥.	رَضِحَالِلَتُهُ عَنْهُ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
۳۱۷	فَصْلٌ فِيمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ مُعَاوِيَةً رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ فِي الْجَنَّةِ
414	فَصْلٌ فِي ذِكْرِ حَدِيثِ أَبِي مَعْشَرٍ فِي تَارِيخِ الْخُلَفَاءِ
475	فَصْلٌ فِي الْإِمَامَةِ، هَلْ تَنْعَقِدُ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ؟
475	مَنْصُوصَاتُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِحُالِلَّهُ عَنْهُ
460	اخْتِلَافُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي انْعِقَادِ الْإِمَامَةِ بِعَدَدٍ
۲۲٦	اخْتِلَافُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي افْتِقَارِ عَقْدِ الْإِمَامَةِ إِلَىٰ شُهُودٍ
۲۳۲	فَصْلٌ فِيمَا إِذَا مَاتَ الْإِمَامُ فِي بَلَدٍ فَإِنَّ أَهْلَهُ لَا يَخْتَصُّونَ بِنَصْبِ خَلِيفَتِهِ
444	فَصْلٌ فِي عَدَمِ جَوَازِ فَسْخِ عَقْدِ الْإِمَامَةِ ـ بَعْدَ انْعِقَادِهِ ـ بِدُونِ سَبَبٍ يُوجِبُ ذَلِكَ
٤٣٣	فَصْلٌ فِي خَلْعِ الْإِمَامِ لِنَفْسِهِ
۲۳۸	فَصْلٌ فِي صِفَاتِ الْإِمَامَةِ الَّتِي عَلَيْهَا صَلَاحِيَةُ الْخِلَافَةِ
۲۳۸	كَوْنُهُ قُرَشِيًّا مِنْ أَهْلِ الصَّمِيمِ
455	كَوْنُهُ يَتَحَلَّىٰ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَجِبُ تَوَقُّرُهَا فِي الْقَاضِي
450	كَوْنُهُ بَصِيرًا فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ مِنَ الْحَرْبِ وَالْمُحُدُودِ وَالسِّيَاسَةِ
	كَوْنُهُ مِنْ أَفْضَلِ النَّاسِ عِلْمًا





الصفحة	to A. M. Salam. The man the year Mark State. By glitterine Applications, agreement agr	المَوضُوعُ
		المراج ال





المَوضُوعُ الصَّفْحَةُ

٣9 ٣.	فَصْلٌ فِي جَوَازِ عَهْدِ الْإِمَامِ إِلَىٰ رَجُلٍ ثُمَّ إِلَىٰ غَيْرِهِ إِذَا تَغَيَّرَ حَالُ الْأَوَّلِ أَوْ مَاتَ
	فَصْلٌ فِي جَوَازِ عَهْدِ ٱلْإِمَامِ إِلَىٰ رَجُلٍ وَوِلَايَتِهِ ثُمَّ إِلَىٰ غَيْرِهِ إِنْ مَاتَ الْأَوَّلُ
490	بِشَرْطِ تَسْمِيَةِ الثَّانِي
	فَصْلٌ فِي جَوَاذِ عَهْدِ الْإِمَامِ إِلَىٰ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ بِوِلَادَةٍ أَوْ قَرَابَةٍ إِذَا كَانَ عَلَىٰ
797	صِفَاتِ الْأَثِمَّةِ
444	فَصْلٌ فِي الْإِمَامَةِ لَا تُسْتَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ
447	فَصْلٌ فِي بَيَانِ مَا يَلِيهِ الْإِمَامُ، وَبَتَعَلَّقُ بِنَظَرِهِ
499	فَصْلٌ فِي أَنَّ مَعْرِفَةَ عَيْنِ الْإِمَامِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ فِي حَقِّ الْعَامَّةِ
٤٠٠.	فَصْلٌ فِي جَوَازِ دُخُولِ الْإِمَامِ فِي التَّقِيَّةِ عِنْدَ الْمَخَافَةِ فَقَطْ

() () () () () ()



والمكشا فامت والطخيكارس







الفِهْرِسُ العَامُّ

الصَّفْحَةُ	المَوضُوعُ
8	مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِمُقَدِّمةً
W	القِسْمُ الْأَوَّلُ: تَرْجَمَةُ مُؤَلِّفِ الْكِتَابِ
١٣	الفَصْلُ الأَوَّلُ: حَيَاةُ المُؤَلِّفِ الشَّخْصِيَّةُ .
¥	الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: اسْمُهُ
١٤	المَبْحَثُ الثَّانِي: نَسَبُهُ
	المَبْحَثُ الثَّالِثُ: كُنْيَتُهُ
15	المَبْحَثُ الرَّابِعُ: شُهْرَتُهُ
15	المَبْحَثُ الخَامِسُ: لَقَبُهُ
١٤	الْمَبْحَثُ السَّادِسُ: مَولِدُهُ
15	المَبْحَثُ السَّابِعُ: أُسْرَتُهُ
	المَبْحَثُ النَّامِنُ: وَفَاتُهُ
١٧	الفَصْلُ التَّانِي: حَيَاةُ المُؤَلِّفِ العِلْمِيَّةُ
٧٨	المَبْحَثُ الأَوَّلُ: شُيُوخُهُ
M	المَبْحَثُ الثَّانِي: تَلَامِيذُهُ
۲۰	المَبْحَثُ الثَّالِثُ: وَظَائِفُهُ





لمنخذ	المَوضُوعُ
٠٠. ٢٢	المَبْحَثُ الرَّابِعُ: الثَّناءُ عَلَيْهِ
۲٤	المَبْحَثُ الخَامِسُ: مُؤلَّفاتُهُ
۲۹	مُجمَل أَحدَاثِ حَيَاةِ القَاضِي رَحمَدُأُللهُ المُؤرِّخة
۳۲	نَمُوذَجٌ مِن خَطِّ القَاضِي أَبِي يَعْلَىٰ ابْنِ الفَرَّاءِ رَحْمَدُٱللَّهُ
	القِسْمُ الثَّانِي: دِرَاسَةُ الكِتَابِالقِسْمُ الثَّانِي: دِرَاسَةُ الكِتَابِ
۳i	المَبْحَثُ الأَوَّلُ: إِثْبَاتُ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَىٰ مُؤَلِّفِهِ رَحْمَدُاللَّهُ
۳۷	المَبْحَثُ الثَّانِي: تَحْقِيقُ صِحَّةِ اسْمُ الْكِتَابِ
٤٢	المَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَنْهَجُ المُؤلِّفِ رَحْمَدُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ
٤٦	المَبْحَثُ الرَّابِعُ: مَصَادِرُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُغْتَمَدَّةُ فِي كِتَابِهِ
	المَبحَث الخَّامِس: تَقْدِيرُ زَمَنِ تَصْنِيفِ الْكِتَابِ
۰۲	المَبْحَثُ السَّادِسُ: بَيْنَ كِتَابِنَا وَ "كِتَابِ الْمُعْتَمَدِ" لِلْمُؤلِّفِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ
٥٥	المَبْحَثُ السَّابِعُ: أَهَمُّيةُ الْكِتَابِ
۰۰. ۸۵	المَبْحَثُ الثَّامِن: المُؤَاخَذَاتُ عَلَىٰ الْكِتَابِ
٥٩	الْمَبْحَثُ التَّاسِعُ: أَسْبَابُ عَدَم اشْتِهَارِ الْكِتَابِ
٠٠٠٠١	الْمَبْحَثُ العَاشِرُ: وَصْفُ النُّسْخَةِ الْخَطِّيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ لِلْكِتَابِ
٦٤	الْمَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: تَقْدِيرُ قَدْرِ الْخَرْمِ الْحَادِثِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ
	الْمَبْحَثُ النَّانِيَ عَشَرَ: عَمَلِي في تَحْقِيقِ الْكِتَابِ
٧١	نَمَاذِجُ مِنَ النُّسْخَةِ الْخَطِّيَّةِ المُعتَمَدَةِ لِلْكِتَابِ
	تَقْدِيرُ الْخَرْمِ الْحَادِثِ فِي النُّسْخَةِ الْخَطِّيَّةِ مُسْتَدْرَكًا مِنْ كِتَابِ مُخْتَصَرِ
٧٩	الْمُعْتَمَدِ

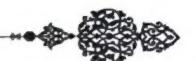




الشفخة	المَوضُوعُ
A	فَصْلٌ
AC	فَصْلٌ
	بِدَايَةُ النَّصِّ المُحَقَّقِ
١٣٥	فَصْلٌ فِيمَا تَسَلَّبُوا عَلَيْهِ بِهِ مِمَّا ظَنُّوهُ طَعْنًا.
131	فَصْلٌ
	فَصْلٌفَصْلٌ
يَ اللَّهُ عَنْهُ	فَصْلٌ فِي ذِكْرِ السَّبَبِ فِي قَتْلِ عُثْمَانَ رَضِهَ
	فَصْلٌ
	فَصْلُفَصْلُ
	فَصْلٌ
	فَصْلٌ
	فَصْلٌ
	فَصْلٌ
fo£	فَصْلٌ فِي إِمَامَةِ مُعَاوِيَةً بْنِ أَبِي سُفْيَانَ
	قَصْلُ
	فَصْلٌ
	فَصْلٌ
نْ أَهْلِ الحَلِّ وَالعَقْدِ؟ ٣٢٤	فَصْلٌ فِي الإِمَامَةِ هَلْ تَنْعَقِدُ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ مِ
	فَصْلٌ







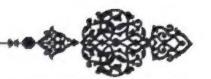
الصَّفْحَةُ	المَوضُوعُ
WMT	فَصْلٌ
TTE	
٣٣٨	_
TEV	
٣٥٩	_
٣٦٠	
٣٦٥	
٣٧٠	
سرِ المُعتَمَدِ فِي أَبْوَابِ الْإِمَامَةِ	
٣٨٠	
٣٨١	
۳۸۲	فَصْلٌ
٣٨٣	_
٣٨٥	_
٣٨٦	_
TAY	
٣٨٨	
لَت فِيهِ شَرَائِطُ الإِمَامَةِ والقَضَاءِ، هَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ قَبُولُهَا؟ ٣٨٩	
٣٩١	فضل





الصَّفْحَةُ	المَوضُوعُ
۲۹۲	فَصْلٌ
rsr	فَصْلٌ
۳۹٥	فَصْلٌ
r47	قَصْلٌ
T9Y	فَصْلٌ
بَتَعَلَّقُ بِنَظَرِهِ	فَصْلٌ فِي بَيَانِ مَا يَلِيهِ الْإِمَامُ وَيَ
r44	
! **	فَصْلَ
لُهُ لِيَقَعَ بِهِ المُمَيِّزُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ المُسْلِمِينَ فِي	
1.7	
فَاتِ وَالفَهَارِسِ لِكَتَابِ الْإِمَامَةِ١٩١	ثَبتُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ والْكُشَّافَ
oly	
۰۲۳ ۲۶۰	
077	
فَوَالِلَّهُ عَنْهُ عُولَالِكُ عَنْهُ عَن	*/
منة٥٨٥	
مِيهِلل والأقوَام٧٨٠	





الصفح	المَوضُوعُ
لِفِلِفِ	كَشَّافُ احْتِجَاجَاتِ المُخَا
۲	كَشَّافُ الْأَمَاكِنِ وَالْمَوَاضِ
o	/
الْكِتَابِالْكِتَابِ	
λ ς	
١٩	الفِهْرِسُ الْعَامُّ

6 00 00 00 00

